أصول الرواية

عند الشيعة الإمامية

عرض ونقد



تأليف

دكتور عمر محمد عبد المنعم الفرماوي
جامعة الأزهر

مكتبة جزيرة الورد
بالقاهرة
ت ٠٢/٢٥١١٤٣٧١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

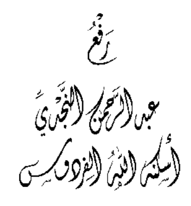
أصول الرواية عند الشيعة الإمامية

عرض ونقد

دكتور
عمر محمد عبد المنعم الفرماوي
أستاذ ورئيس قسم الحديث
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدمياط الجديدة

مكتبة الإيمان بالمنصورة
أمام جامعة الأزهر







أصل هذا الكتاب

هذا الكتاب فى الأصل رسالة علمية نال بها المؤلف درجة العالمية (الدكتوراه) فى الحديث وعلومه من كلية أصول الدين بالقاهرة بتقدير مرتبة الشرف الثانية، وذلك فى يوم الاثنين ٦ من جمادى الأول ١٤١٧ هـ الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦م

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م



بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾(١)، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾(٢)، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ (٣).

أما بعد

فإن اختلاف الآراء والمذاهب هو من طبيعة الوجود الإنسانى، وظاهرة من ظواهر المجتمع البشرى، لأن كل فرد يعتد بعقله، ويعتز برأيه، ويأنف أن يخضع لغيره، ولئن حدث شيء من خضوع فإنه إنما يرى نفسه مضطراً إليه نتيجة لعيشه وسط مجتمع كبير يفرض عليه قوانينه ليعيش متماسكاً .

وقد شاءت إرادة الله تعالى أن تكثر فى المجتمع الإسلامى الآراء والمذاهب على نحو ما قال رسول الله ﷺ فيما رواه عنه معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه: « ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة وإن هذه

(١) سورة آل عمران ١٠٢

(٢) سورة النساء ١

(٣) سورة الأحزاب ٧٠، ٧١ وهذه مقدمة خطبة الحاجة وكان النبى ﷺ يعلمها أصحابه وقد أخرجها: أبو داود كتاب النكاح باب فى خطبة النكاح ٢/ ٢٤٥ ح رقم ٢١١٨، والترمذى ٩- كتاب النكاح ١٦- باب ما جاء فى خطبة النكاح ٣/ ٤١٣ ح رقم ١١٠٥ وقال: هذا حديث حسن واللفظ له

الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون فى النار وواحدة فى الجنة »[1].

وهذه الفرقة الناجية صارت تتنازعها وتدعيها سائر الفرق، بل تحاول كل فرقة -غير الناجية بوسيلة أو بأخرى- أن تفرض رأيها على غيرها، وذلك على الرغم من أن نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة تدعوا إلى اتباع الطريق المستقيم، ونبذ الطرق الملتوية، كما فى قوله تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾[2]، وقوله جل شأنه: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾[4]، وقوله: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[5]، وقوله ﷺ من حديث عائشة رضى الله عنها: « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »[6]، وقوله ﷺ أيضاً من حديث العرباض بن سارية: «أوصيكم بتقوا الله، والسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبد حبشى، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة »[7].

أقول: على الرغم من هذه النصوص وغيرها، فقد حدث الخلاف بين المسلمين وكثرت الآراء والأفكار، وكانت الدواعى إلى ذلك متنوعة، تتردد بين

---

(١) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب شرح السنة ٤ / ١٩٧ ح رقم ٤٥٩٧ ،والدارمى كتاب السير باب فى افتراق هذه الأمة ٢ / ٣١٤

(٢) سورة آل عمران ١٠٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٣

(٤) سورة النساء ١١٥

(٥) سورة النساء ٥٩

(٦) أخرجه البخارى كتاب باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ٣ / ١٦٧ ،ومسلم ٣٠ - كتاب الأقضية ٨ ـ باب نقض الأحكام الباطلة ٣ / ١٣٤٣ ح رقم ١٧١٨

(٧) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب فى لزوم السنة ٤ / ٢٠٠ ح رقم ٤٦٠٧ ،وابن ماجة فى المقدمة ٦ ـ باب فى اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ١ / ١٥ ح رقم ٤٢ ،وأحمد فى المسند ٤ / ١٢٦، ١٢٧

الظروف السياسية، والعصبية القبلية، والمآرب الشخصية، واشتد الخلاف بعد التلاقح الفكرى بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى ونشأت فى ظل ذلك فرق ومدارس للمتكلمين والفلاسفة وغيرهم .

فكان من أهم هذه الفرق:

الشيعة: التى انقسمت بدورها إلى فرق، أهمها وأكثرها عدداً على الساحة الآن: الإمامية[١] .

والإمامية ليست فرقة واحدة كما قد يتبادر إلى الذهن، بل هى فرق كثيرة ومتعددة: كالباقرية، والجعفرية الواقفية، والناووسية، والأفطحية، والإسماعيلية الواقفة، والموسوية المفضلية[٢] .

على أن أشهر تلك الفرق هى فرقة الاثنى عشرية المعاصرة لنا، والتى تعيش وتنتشر فى أكثر البلدان الإسلامية خصوصاً إيران، ومعظم العراق، وجنوب لبنان، ونصف سكان البحرين تقريباً، ومعظم أهالى المنطقة الشرقية فى السعودية، بل إن فى أوربا الآن أربعة ملايين من الشيعة[٣]، ولا ننسى الشيعة الموجودين فى دول جنوبى شرق أسيا وشماليها، وكذلك فى ساحل العاج وغيرها من البلدان الإفريقية .

وهذه الفرقة يطلق عليها أيضاً الجعفرية، من باب تسمية العام باسم الخاص، كما يطلق عليها الاسم العام وهوالشيعة .

فحينما يرد لفظ الشيعة يتجه القصد إليهم .

وقد سموا بالاثنى عشرية لأنهم يؤمنون باثنى عشر إماماً متتابعين هم: على ابن أبى طالب، ثم ابنيه الحسن، فالحسين، ثم على زين العابدين بن الحسين، ثم

---

(١) هذه الفكرة مستقاة من كتاب بيان للناس من الأزهر الشريف ٢ / ٩ ، ١٠ طبعة وزارة الأوقاف بتصرف

(٢) سيرد تعريف بهذه الفرق فى الفصل الثالث من الباب الأول باذن الله تعالى

(٣) أنظر جريدة الأهرام القاهرية العدد رقم ٣٩٣٥٠ بتاريخ ١ / ٩ / ١٩٩٤ م

محمد بن على، ثم جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم على بن موسى ثم محمد بن على، ثم على بن محمد، ثم الحسن بن على، ثم محمد بن الحسن.

ولكل إمام من هؤلاء الأئمة لقب عرف به، وهذه الألقاب على الترتيب:

على المرتضى، والحسن المجتبى، والحسين الشهيد، وعلى زين العابدين السجاد، ومحمد الباقر، وجعفر الصادق، وموسى الكاظم، وعلى الرضا، ومحمد الجواد التقى، والحسن العسكرى الزكى، ومحمد الهادى القائم بالحجة(١).

فهذه الفرقة إذاً تسمى بالجعفرية حيناً، والاثنا عشرية حيناً ثانياً، والإمامية حيناً ثالثاً(٢).

ولما كنت قد وفقنى الله تعالى لنيل درجة التخصص « الماجستير » فى تحقيق واحد من كتب التراث وهو كتاب « دلائل النبوة » للإمام البيهقى، وكان نصيبى منه الجزء الثامن، وتعلمت فى أثناء ذلك أصول التحقيق وبعض فنونه فقد أشار على أستاذى وشيخى فضيلة الأستاذ الدكتور محروس رضوان عبد العزيز أستاذ الحديث بكلية أصول الدين بالقاهرة أعزه الله وأمتع به المسلمين، ونفعهم بعلمه، أن أشتغل فى إعداد رسالة العالمية «الدكتوراه» بإعداد موضوع يخدم السنة المطهرة بحيث أتعلم أصول التأليف و البحث والدرس كما تعلمت أصول التحقيق.

وقد لاقى هذا التوجيه فى نفسى قبولاً حسناً إذ كانت تشغلنى قضية الاختلاف بين أهل السنة والشيعة.

وكان فضيلة الأستاذ الدكتور محمد العسال أستاذ التفسير بكلية أصول الدين بالقاهرة -رحمه الله تعالى- قد أعد رسالة العالمية «الدكتوراه» فى «منهج الشيعة الإثنا عشرية فى التفسير» فاقترح فضيلة الأستاذ الدكتور محروس أن أكتب فى

---

(١) سترد ترجمة كل واحد منهم فى حينه

(٢) إسلام بلا مذاهب ١٩١ ، ١٩٤ بتصرف للدكتور مصطفى الشكعة ط مكتبة مصطفى الحلبى بمصر الطبعة الخامسة ١٩٧٧ م .

الجانب الآخر أو الأصل الثانى عندهم ألا وهو « السنة »، خصوصاً أن لهم مؤلفات فى الحديث وعلومه غير التى عند أهل السنة بل إنهم لا يعترفون بصحيح الإمام البخارى، ولا بصحيح الإمام مسلم، ولا بكتب السنة الأخرى، ليس هذا فقط، بل إنهم يطعنون فى جماعة من الصحابة مات الرسول ﷺ وهو عنهم راض، بل إنه بشر بعضهم بالجنة، كالشيخين وغيرهما .

يقول محمد الحسين آل كاشف الغطاء - أحد الشيعة -: إن الشيعة لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم يعنى ما رواه الصادق عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السبط، عن أمير المؤمنين، عن رسول الله ﷺ .

أما ما يرويه مثل أبى هريرة، وسمرة بن جندب، ومروان بن الحكم، وعمرو ابن العاص، ونظائرهم، فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يذكر[1] .

بل إنهم يعتبرون أن حديث أئمتهم مثل حديث الرسول ﷺ وكلام الله تبارك وتعالى .

أخرج الكلينى فى الكافى - الذى هو بمثابة صحيح البخارى عند أهل السنة - عن هشام بن سالم، وحماد بن عثمان وغيره، قالوا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام - يعنى جعفر الصادق - يقول: حديثى حديث أبى، وحديث أبى وحديث جدى، وحديث جدى الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله ﷺ قول الله عز وجل[2] .

لذا رأيت أن أتعرض لهذا الجانب من الدراسة لاكتشاف بعض الغموض الذى

---

(١) أصل الشيعة وأصولها لمحمد الحسين آل كاشف الغطاء صـ ٧٩ ، ٨٠ ط مؤسسة الأعلمى بيروت الرابعة ،١٩٨٢

(٢) الكافى للكلينى كتاب فضل العلم باب رواية الكتب والحديث ١ / ٥٣ ح رقم ١٤ دار الأضواء بيروت ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م

يحيط بهذه الطائفة ويكتنفها، حيث إن معظم مؤلفاتهم فى الحديث وعلومه غير معروفة ولم يسمع عنها إلا النادر من المختصين .

فأردت أن أكشف اللثام عن أهم المصنفات الحديثية، وأستبين أصول الرواية عندهم .

وبتوفيق من الله عز وجل ثم بمساعدة أستاذى وشيخى فضيلة الأستاذ الدكتور محروس رضوان عبد العزيز كان هذا العنوان: «**أصول الرواية عند الشيعة الإمامية عرض ونقد**».

محاولاً فى أمانة تامة، وفى جدية كاملة، توضيح علوم الحديث عندهم، والقواعد التى بها يقبلون الأخبار، أو بتعبير آخر: حاولت أن أتبين بناءهم والأساس الذى بنوا عليه عقيدتهم .

ولكنى قد لقيت عنتاً شديداً، وصعوبة بالغة فى الحصول على المراجع التى أريد أن أستقى منها المادة العلمية، لأنه كما سبق أن أشرت فمعظم كتبهم فى الحديث وعلومه غير مشهوره، وغير معروفة، لذا كان لزاماً علىّ أن أجتهد فى البحث عن مصادره، فكان معرض القاهرة الدولى للكتاب الذى اشتريت منه ما يخص البحث، والجزء الآخر الذى لم أجده اشتريته عن طريق بعض الأصدقاء من بعض الدول العربية التى يتواجد فيها الشيعة .

وجالست بعض الشيعة المصريين، وقمت بزيارة مكتبة المصطفى ﷺ بالدمرداش أكثر من مرة للاطلاع على كتب الشيعة هناك .

كل ذلك من أجل ان أصل إلى حقيقة هؤلاء الناس، وأن أقف على الأصل الثانى فى التشريع عندهم دون حيف أوظلم، وأسأل الله العلى القدير أن يجنبنيهما إنه نعم المولى ونعم النصير.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى أربعة أبواب بين مقدمة وخاتمة

بينت فى المقدمة أسباب اختيارى للموضوع، وأهميته على النحو الذى أسلفته، كما أذكر فيها خطة البحث .

فجعلت عنوان الباب الأول: **التشيع ونشأته** وقسمته إلى ثلاثة فصول .

جعلت عنوان الفصل الأول « **نشأة الشيعة** » وفيه عرفت الشيعة لغة واصطلاحاً، ثم تحدثت عن نشأة الشيعة والاختلافات التى جرت بشأن نشأتهم.

ثم خلصت من ذلك إلى أن الشيعة باعتبارها فكرة وعقيدة لم تظهر فجأة، وإنما أخذت أطواراً زمنية لكن طلائعها ظهرت على يد عبد الله بن سبأ. وفى سنة ٦٥ هـ تكونت الحركات الشيعية، وأخذت تضع قواعد مذهبها وأصوله تحت ستار التشيع لآل البيت .

وفى الفصل الثانى الذى جعلته تحت عنوان « **عقائد الشيعة** » بينت أن الإسلام عندهم يطلق على معنيين عام وخاص، فكل من نطق بالشهادتين واعتقد بوجود الله تبارك وتعالى ونبوة سيدنا محمد ﷺ وآمن بيوم البعث فهو مسلم بالمعنى العام .

وإذا أضاف: الاعتقاد بأن الله لا يظلم أحداً، واعتقد بإمامة الأئمة الإثنا عشر، وعصمتهم ووجوب طاعتهم، فهو مسلم بالمعنى الخاص، ثم تعرضت للتوحيد، والنبوة، والمعاد، والعدل الإلهى، والإمامة، وأوجزت القول فيها لأن البسط يحتاج إلى أبحاث مثل هذا البحث.

ثم ذكرت بعد ذلك الشروط التى ينبغى أن تتوفر فى الإمام وشرحتها ملخصاً.

وخلصت من ذلك أن الإمامة عند الشيعة مفهومها يكاد أن يكون هو مفهوم النبوة عند أهل السنة بدليل ما جاء فى الكافى للكلينى - أصح الكتب عندهم - بأن الوحى لم ينقطع بعد وفاة النبى ﷺ وهو مستمر مع الأئمة .

أما الفصل الثالث الذى جعلته بعنوان « **أهم الفرق الإمامية** » فإنى ذكرتها على إيجاز واختصار وترجمت للأئمة الإثنى عشر كل على حده .

وخصصت الباب الثانى للحديث عن موقف الشيعة من رواية الحديث من

خلال تمهيد، وثلاثة فصول .

بينت فى **التمهيد** التدرج التاريخى الذى حدث أثناء كتابة مصطلح الحديث عند أهل السنة، وذكرت أن أول من صنف فيه على جهة الاستقلال هو القاضى الرامهرمزى ت ٣٦٠ هـ وآخر من هذب، ونظم، وجمع، ومزج بين كتب الأقدمين حتى عصره بحيث إن كل من أتى بعده اعتمد عليه هو ابن الصلاح الشهرزورى ت ٦٤٣ هـ .

وكان الشيعة ينادون بأن لهم السبق فى تصنيف علوم الحديث، لكنى أثبت أن أول من كتب عندهم هو ابن طاووس ت ٦٧٣ هـ أى بعد أن استقر الاصطلاح وبعد موت ابن الصلاح بثلاثين عاماً كاملة .

وفى **الفصل الأول** تحدثت عن معنى السنة عندهم والألفاظ المرادفة لها وبينت من خلال هذا الفصل أن كلام الأئمة وفعلهم وتقريرهم، مساوٍ لكلام النبى ﷺ وفعله وتقريره، لأن الأئمة معصومون ولذلك فطاعتهم واجبة، والوحى يؤيدهم، لكنهم يسمعونه ولا يرونه، وكلامهم مثل كلام النبى ﷺ، بل مثل كلام الله عز وجل، لذلك فعندهم العلم المخزون الذى ليس عند غير الشيعة .

وأيدت كل ما سبق بالدليل القاطع من خلال أصح كتب الحديث عندهم على الإطلاق وهوكتاب الكافى للكينى .

وفى **الفصل الثانى** تحدثت عن تقسيم الحديث عندهم من حيث عدد الرواة، فكان ذلك عندهم ينقسم إلى قسمين متواتر وآحاد، وتحدثت عن شروط المتواتر عندهم، وأقسامه ووجوده، وكان ما ذهبوا إليه قريب مما ذهب إليه أهل السنة .

أما الآحاد: فكان له أقسام: هى المستفيض، والمشهور، والعزيز، والغريب، والأخير ينقسم إلى: غريب بقول مطلق، وغريب لفظى.

فالأول ظهر لى أنه هو المراد عند الإطلاق عند أهل السنة، والثانى يقصد به عند أهل السنة: هومعرفة غريب الحديث، والذى كتب فيه الزمخشرى وابن الأثير وغيرهما .

أما الفصل الثالث فهو بعنوان تقسيم الحديث عندهم من حيث القبول والرد .

وهوينقسم عندهم إلى أربعة أقسام: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف

وفيه عرفت كل قسم من خلال مصادرهم، ووجدت أن الشروط التى اشترطوها فى الحديث الصحيح لم يلتزموا بها، وذكرت أمثلة لذلك من كتاب الكافى، الحديث فيه ليس صحيحاً ولا حسناً ولا موثقاً .

وفى هذا الفصل ذكرت أنواعاً للحديث عند الشيعة أسماؤها مشتركة مع أهل السنة فى اللفظ، غير أن المدلول يكون أحيانا مختلفا بعض الشىء بناء على مذهبهم، وهو دائما إضافة كلمة المعصوم عليه السلام عند تعريفهم لمعظم تلك الأنواع، وذلك لأنه كما سبق فإن أول من كتب عندهم فى علوم الحديث هو ابن طاووس المتوفى عام ٦٧٣هـ أى بعد ابن الصلاح بثلاثين عاماً، وهذا جعلهم بدوره يدورون فى فلك أهل السنة، لذلك فالجديد عندهم فى هذا المجال قليل جدا .

وخصصت الباب الثالث للحديث عن منهجهم فى الجرح والتعديل وقسمته إلى فصلين:

الفصل الأول سميته بعنوان صفة من تقبل روايته عندهم ومن ترد .

ووجدت أن ما اشترطته الشيعة فى صفة من تقبل روايته ومن ترد هو ما اشترطه أهل السنه .

غير أن بعض الشيعة اشترط إيمان الراوى بالأئمة الإثنى عشر، ولم يشترط آخرون ذلك.

ووجدت أن صفة العدالة لا يتصف بها إلا الإمامى، وأن كلمة ثقة إذا أطلقت على غير الشيعى فهذا لا يعنى أنه عدل !

ثم تعرضت لمذهبهم فى الجرح والتعديل، فوجدت أنه يكاد أن يكون هونفسه ما قاله أهل السنة فى هذا المقام .

ثم تعرضت لألفاظ الجرح والتعديل عندهم فوجدت أن ألفاظ التعديل وصلت

إلى ثمان وثلاثين لفظاً فذكرتها مع مدلولاتها، ثم ذكرت أنهم ذكروا من تلك الألفاظ هذا اللفظ «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم» ثم ذكروا أسماء رجال عندهم قالوا: إنهم لا يروون إلا عن ثقة وبالتالى فقد صححوا روايتهم.

غير إنى وجدت عدداً منهم قد رووا عن الضعفاء والكذابين والملعونين وذلك فى كتاب الكافى - أصح الكتب عندهم بعد كتاب الله عز وجل-.

ثم ذكرت أسباب المدح وأماراته، وألفاظ الجرح وأسبابه، فوجدت أن من أسباب الجرح أن يكون الراوى من أهل السنة، إلا أن يروى ما لا يخالف ما ذهبوا إليه.

ثم قمت بترجمة لأهم كتب الرجال عندهم وهى: كتاب اختيار معرفة الرجال للكشى، واختصره الطوسى، وأطلق عليه العنوان السابق.

وكان قبل ذلك يسمى: «رجال الكشى» وهذا الرجل «الكشى» أول من كتب عندهم فى علم الرجال فى النصف الأول من القرن الرابع، ولم يستطع الشيعة أن يحددوا زمن وفاته.

وكتاب رجال الطوسى، وكتاب الفهرست للطوسى، والملحق الذى كتبه ابن شهرآشوب والذى سماه «معالم العلماء» وذكرت أمثلة من كل كتاب ومنهج مصنفه فيه.

أما الفصل الثانى فكان بعنوان الشيعة والصحابة.

قررت فى أوله أن الصحابة بشر وليسوا معصومين ووقوع الخطأ من بعضهم لاينفى عنهم العدالة التى سلبها الشيعة منهم.

وذكرت أن الشيعة قد قسموا الصحابة إلى ثلاثة أقسام: معلوم العدالة، معلوم الفسق والكذب، مجهول الحال، ثم ذكرت الشبه التى وجهوها إلى عموم الصحابة، ورددت عليها، ثم اخترت نماذج من الصحابة الكرام وجهت الشيعة إليهم سهامهم ورددت عليهم.

أما الباب الرابع والأخير فكان بعنوان «أوثق مصادر الأخبار عندهم» وقسمته إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول بعنوان: «كتاب الكافى للكلينى عرض ونقد» وهذا الكتاب منزلته عندهم مثل منزلة صحيح الإمام البخارى عند أهل السنة، وترجمت لمصنفه، وذكرت منهجه، بعد أن ذكرت أسماء كل كتاب فيه لأنه مصنف على طريقة «التصنيف على الكتب والأبواب الفقهية » وذكرت محتوى كل كتاب وذكرت أمثلة على ذلك من داخل الكتاب .

والفصل الثانى بعنوان «من لا يحضره الفقيه لابن بابويه القمى عرض ونقد» وفيه بينت منهجه واتبعت نفس المنهج الذى اتبعه عند الحديث عن كتاب الكافى للكلينى .

أما الفصل الثالث فهوبعنوان كتابا « تهذيب الأحكام، والاستبصار فيما اختلف من الأخبار للطوسى عرض ونقد» وفى هذا الفصل بينت أن الطوسى ألف كتاب التهذيب هذا ولكنه كان قد امتلأ بالأحاديث المتناقضة مما جعل بعض أتباع الطائفة يترك التشيع .

فألف كتابه الآخر وهو «الاستبصار» للتوفيق بين النصوص المتناقضة الموجودة فى التهذيب، وذكرت فيه منهج المصنف فى الكتابين وذكرت أمثلة من كل كتاب.

وأجملت فى الخاتمة أهم نتائج البحث

وقبل أن أبدأ فى أول خطوات البحث وحتى لا تكون هناك كلمات غامضة فيه أذكر هنا الكلمات أوالمصطلحات الشيعية التى ستدور بكثرة فيه مع بيان المقصود منها عند إطلاقها:

- الكلينى: هو محمد بن يعقوب الكلينى صاحب كتاب الكافى أصح الكتب عند الشيعة وهو نظير صحيح البخارى عند أهل السنة .ت ٣٢٩ هـ .

- الصدوق: هو محمد بن على بن بابويه القمى صاحب كتاب من لا

يحضره الفقيه . ت ٣٨١ هـ .

- الشيخ المفيد: هومحمد بن محمد بن النعمان .ت ٤١٣ هـ .

- الشيخ = شيخ الطائفة = الطوسى: هو محمد بن الحسن الطوسى صاحب كتابى تهذيب الأحكام والاستبصار وغيرهما . ت ٤٦٠ هـ .

- ابن طاووس: هو أبو القاسم رضى الدين على بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس وهو أول من صنف فى علوم الحديث عند الشيعة مات بعد ابن الصلاح بثلاثين عاماً تقريباً .ت ٦٧٤ هـ .

- المحقق: المحقق الحلى هو أبو القاسم جعفر بن الحسن الحلى .ت ٦٧٦ هـ

- العلامة: هو الحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلى وهو المشهور بالعلامة الحلى ت ٧٢٦ هـ .

- فخر المحققين = فخر الدين= فخر الاسلام = ولد العلامة الحلى: هو أبو طالب محمد بن الحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلى .ت ٧٧١ هـ .

- الشهيد الأول: هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين العاملى . ت ٧٨٦ هـ .

- الشهيد الثانى: الشيخ زين الدين بن نور الدين بن أحمد العاملى ت ٩٦٥هـ .

- الشيخ السبط = السبط: هو سبط الشهيد الثانى وهو الشيخ محمد بن الحسن بن زين الدين العاملى .ت ١٠٣٠ هـ .

- الفاضلان: هما المحقق الحلى والعلامة الحلى، وقيل: هما العلامة وابن فخر الدين، والأول أظهر(١) .

- الشيخ البهائى: محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملى .ت ١٠٣١ هـ.

---

(١) مقباس الهداية ١/ ٣٤٤ للشيخ عبد الله المامقانى تحقيق محمد رضا المامقانى ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ،الأولى ،١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

- الطريحى: هو الشيخ فخر الدين الطريحى النجفى .ت ١٠٨٧ هـ .

- المحمدون الثلاثة: أى محمد بن الحسن الطوسى ومحمد بن بابويه القمى ومحمد بن يعقوب الكلينى .

- الكتب الأربعة: هى كتاب الكافى، وكتاب من لا يحضره الفقيه، وكتاب تهذيب الأحكام، وكتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار .

- الفقيه: المقصود بذلك كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق .

- التهذيبان: المقصود بذلك كتاب تهذيب الأحكام، والاستبصار فيما اختلف من الأخبار للطوسى .

- الكشى: هو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى أول من صنف فى علم الرجال عند الشيعة، مات فى منتصف القرن الرابع تقريبا .

- النجاشى: هو أبو الحسين أحمد بن العباس النجاشى . ت ٤٥٠ هـ .

- المامقانى: هو الشيخ عبد الله المامقانى من آخر من كتب فى علوم الحديث عند الشيعة الإمامية .ت ١٣٥١ هـ .

- المعصوم: إذا أطلق هكذا فالمقصود به أحد الأئمة الإثنا عشر.

- العصابة: يقصد بها الشيعة الإمامية .

- الخاصة: يقصد بها الشيعة الإمامية أيضا .

- العامة: المقصود بهم أهل السنة .

- الأصول الرجالية: هى كتاب اختيار معرفة الرجال للكشى، وقد اختصره الطوسى وسماه رجال الكشى، والأصل غير موجود، بل مفقود، والاعتماد عند الشيعة على اختصار الطوسى، وكتاب الرجال للطوسى، والفهرست له أيضاً، والرجال للنجاشى .

- علم الهدى = السيد المرتضى = أبو القاسم على بن الحسين بن موسى بن

إبراهيم بن موسى الكاظم متوحد فى علوم كثيرة مجمع على فضله ولم يذكر الطوسى سنة وفاته[1] .

---

(١) الفهرست للطوسى صـ ٢١٩ منشورات الشريف الرضى، قم، إيران بدون



الباب الأول: التشيع ونشأته

ويشتمل على

الفصل الأول: نشأة الشيعة

الفصل الثاني: عقائد الشيعة الإمامية

الفصل الثالث: أهم فرق الإمامية



الفصل الأول: نشأة الشيعة



بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف الشيعة فى اللغة:

الشيعة فى اللغة: هم الأتباع والأنصار.

قال فى القاموس: « شيعة الرجل أتباعه وأنصاره، ويقع على الواحد والاثنين والجمع المذكر والمؤنث، وجمعه أشياع وشيع كعنب »[١].

وقال فى تاج العروس: «الشيعة لكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة وكل من عاون إنساناً وتحزب له فهو شيعة له»[٢].

وقال فى لسان العرب: «إنهم القوم الذين يجتمعون على الأمر، وكل قوم إجتمعوا على أمر، وكل قوم أمرهم واحد يتبع رأيهم رأى بعض فهم شيع، ثم قال: قال الأزهرى: ومعنى الشيعة الذين يتبعون بعضهم بعضاً وليس كلهم متفقين قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ﴾[٣].

فالتشيع بمعناه اللغوى هنا يعنى: المتابعة والمناصرة، أو الاجتماع على أمر، أو التحزب لشخص، ويرى الأزهرى أنه لا يشترط أن يكونوا كلهم متفقين فيما بينهم ثم يستدل على ما يقول بالآية السابقة.

تعريف الشيعة فى الاصطلاح

يقول ابن الأثير: «قد غلب هذا الاسم ـ أى الشيعة ـ على كل من يزعم أنه يتولى علياً رضى الله عنه، وأهل بيته، حتى صار لهم اسماً خاصاً، فإذا قيل: فلان من الشيعة عرف أنه منهم، وفى مذهب الشيعة كذا، أى: عندهم»[٤].

و يقول أبو الحسن الأشعرى « وإنما قيل لهم الشيعة: لأنهم شايعوا علياً

---

(١) القاموس المحيط ٩٤٩ مادة: شاع طبعة دار الريان ومؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٢) تاج العروس ٥/ ٤٠٥ مادة: شاع منشورات دار مكتبة الحياة بيروت بدون

(٣) لسان العرب ٨/ ١٨٨ مادة: شيع دار صادر بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م والآية من سورة الأنعام رقم ١٥٩

(٤) النهاية فى غريب الحديث ٢/ ٥١٩ طبعة المكتبة العلمية بيروت تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد ، الطناحى بدون

رضوان الله عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ[١].

ويقول ابن خلدون: « اعلم أن الشيعة لغة: هم الصحب والأتباع، ويطلق فى عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع على وبنيه رضى الله عنهم، ومذهبهم جميعاً متفقين عليه أن الإمامة ليست من المصالح العامة التى تفوض إلى نظر الأمة ويتبين القائم بها بتعيينهم، بل هى ركن الدين، وقاعدة الإسلام ولا يجوز لنبى إغفاله، ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر، وإن عليا ـ رضى الله عنه ـ هو الذى عينه صلوات الله وسلامه عليه »[٢].

ويقول الشهرستانى « الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضى الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية إما جلياً أو خفياً، و اعتقدوا أن الإمامة لاتخرج من ولده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيرهم »

« قال: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هى قضية أصولية، وهى ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله، وإهماله، ولاتفويضه إلى العامة وإرساله .

قال: ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر والقول بالتولى والتبرى قولاً و فعلاً و عقداً إلا فى حالة التقية، ويخالفهم بعض الزيدية فى ذلك »[٣].

ويقول ابن حزم: « ومن وافق الشيعة فى أن علياً رضى الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعى، وإن خالفهم فيما عدا ذلك، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً »[٤].

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/ ٦٥ طبعة خاصة بورثة المحقق تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد بدون
(٢) مقدمة ابن خلدون ١٩٦ طبعة دار القلم بيروت الطبعة السادسة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م
(٣) الملل والنحل للشهر ستانى صـ ١٤٦ تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ، دار الفكر بيروت بدون
(٤) الفصل فى الملل والنحل لابن حزم ٢/ ١١٣ مكتبة الخانجى بمصر

ويقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء - وهو شيعى معاصر - « إن عدداً ليس بالقليل اختصوا فى حياة النبى ﷺ بعلى رضى الله عنه ولازموه، وجعلوه إماماً، كمبلغ عن الرسول ﷺ، وشارح، ومفسر لتعاليمه، وأسرار حكمه وأحكامه، وصاروا يعرفون بأنهم شيعة على رضى الله عنه كعلم خاص بهم كما نص على ذلك أهل اللغه .

قال: راجع النهاية، ولسان العرب تجدهم ينصون على أن هذا الإسم غلب على أتباع على رضى الله عنه وولده، ومن يواليهم حتى صار اسماً خاصاً بهم .

قال: ومن الغنى عن البيان أنه لو كان مراد صاحب الرسالة من شيعة علىّ ومن يحبه أو لا يبغضه بحيث ينطبق على أكثر المسلمين كما تخيله بعض القاصرين لم يستقم التعبير بلفظ (شيعة)، فإن صرف محبة شخص لآخر أو عدم بغضه لايكفى فى كونه شيعة له، بل لا بد هناك من خصوصية زائدة، وهى الاقتداء والمتابعه له بل ومع الإلتزام أيضا »(١).

ويقول الشيخ أبو محمد النوبختى ـ أحد الشيعة ـ الشيعة: هم فرقة على بن أبى طالب عليه السلام المسمون بشيعة على رضى الله عنه فى زمن النبى ﷺ وما بعده، معرفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته، منهم المقداد بن الأسود وسلمان الفارسى، و أبو ذر جندب بن جنادة الغفارى، وعمار بن ياسر، ومن وافق مودته مودة علىّ عليه السلام، وهم أول من سمى باسم التشيع فى هذه الأمة، لأن اسم التشيع عرف قديماً، لشيعة إبراهيم، وموسى، وعيسى، والأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين »(٢).

ويقول الدكتور كامل مصطفى الشيبى ـ وهو شيعى معاصر ـ « إن التشيع هو إسباغ الحق الإلهى أو الإسلامى على إمامة على رضى الله عنه »(٣).

---

(١) أصل الشيعة وأصولها لمحمد الحسين آل كاشف الغطاء صـ ٤٥ مؤسسة الأعلمى بيروت

(٢) فرق الشيعة للنوبختى صـ ٢٨،٢٩ دار الرشاد تحقيق د/عبد المنعم الحفنى ط الأولى ١٤١٢ ـ ١٩٩٢

(٣) الصلة بين التصوف والتشيع لمصطفى الشيبى صـ١٦ الطبعة الثانية دار المعارف مصر

ومن الجدير بالذكر أن هذا الرجل له آراء شاذة فى غاية الغرابة، فقد زعم فى الكتاب السالف الذكر أن عمار بن ياسر هو عبد الله بن سبأ وذلك فى رسالته للماجستير التى أجيزت من كلية الآداب جامعة الإسكندرية!!

ويرى الدكتور محمد العسال أن هذه التعريفات لا تنطبق على الشيعة تمام الإنطباق بل فيها تجوز كثير، وإن ميزت هذه الطائفة عن سواها وذلك لوجهين:

الأول: إنها كلها تجمع على أن الشيعة هم أتباع على وبنيه، وهذا يلزمه أن يكون على شيعياً يرى ما يراه الشيعة .

وقد أجمعت الأمة - عدا الشيعة - على أن علياً رضى الله عنه برئ مما تعتقده الشيعة فيه وفى بنيه، بل إن هذا لازم للشيعة أنفسهم، لأنهم فرق كثيرة كل فرقة منها تخالف الأخرى، لاسيما فى أخص خصائص التشيع: وهى الإمامة، وكل فرقة تحكم على غيرها بالكفر، فلو كان علىٌ يرى مايراه جميع فرق الشيعية لكانت عقائده متناقضة .

قال: فقولهم فى التعريف:

هم أتباع على . . . الخ، كلام موهم لما ذكرت، وأرى أنه محتاج إلى قيد لا بد منه لرفع هذا الإيهام وهو: « هم الذين يزعمون أنهم أتباع على بن أبى طالب . . . » إلخ .

قلت: هذا القيد أشار إليه ابن الأثير كما هو واضح من تعريفه لهم.

الثانى: أنها لا تشمل شيعة على رضى الله عنه المعاصرين له، كما أن بعضها لم يشمل جميع فرق الشيعة، بل هو مقصور على فرقة خاصة وبيان ذلك:

أن الشيعة المعاصرين لعلى رضى الله عنه كانوا ثلاث فرق:

الفرقة الأولى: ترى إمامة أبى بكر، وعمر، وعثمان، إلى أن غير عثمان السيرة، وأحدث الأحداث، على حد زعمهم وذلك إلى ست سنوات من خلافته، وهم الجمهور الأعظم من الشيعة فى عهد على رضى الله عنه ومنهم الخوارج الذين كانوا فى الأصل شيعة فانشقوا على على بعد قصة التحكيم فى صفين .

فقد ذكر ابن تيمية رضى الله عنه إتفاق الشيعة فى عهد على مع السلف على تقديم أبى وعمر كما هو الثابت عن علىّ نفسه .

قال ابن تيمية: كان السلف متفقين على تقديم أبى بكر وعمر حتى شيعة علىّ رضى الله عنه، فعن عبد الله بن زياد بن جدير قال: قدم أبو إسحاق السبيعى الكوفة، فقال لنا شمر بن عطية قوموا إليه، فجلسنا إليه، فتحدثوا، فقال أبو إسحاق خرجت من الكوفة وليس أحد يشك فى فضل أبى بكر وعمر وتقديمهما و قدمت الآن وهم يقولون، لا والله ما أدرى ما يقولون؟

وأخرج البخارى بسنده إلى محمد بن الحنفية قال «: قلت لأبى: أى الناس خير بعد رسول الله ﷺ ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: عمر »[1].

ثم قال ابن تيمية: وعن على قال: لا أوتى بأحد يفضلنى على أبى بكر وعمر إلا جلدته حد المفترى »[2].

فهذه النصوص التى ذكرها ابن تيمية صريحة فى أن شيعة علىّ كانوا على تقديم أبى بكر وعمر وولائهما ومعرفة فضلهما.

الفرقة الثانية: كانت ترى أن الإمام بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم على، ولا يرون أن لعثمان إمامة، ويقدمون علياً على عثمان.

قال ابن تيمية: « ولكن كانت طائفة من شيعة على تقدمه على عثمان . . . وكان طائفة من الكوفيين يقدمون عليا »[3].

ويقول الذهبى: « الشيعى الغالى فى زمان السلف وعرفهم هو من تكلم فى عثمان »[4].

الفرقة الثالثة: كانت ترى أن إمامة أبى بكر وعمر كانت من الناس على وجه

---

(١) أخرجه البخارى كتاب فضائل الصحابة ـ ولم يترجم للباب ـ ٥/ ٩ دار إحياء التراث العربى بيروت (٢) منهاج السنة لابن تيمية ٣/ ١٦١ ، ١٦٢ دار الكتب العلمية بدون
(٣) المصدر السابق ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ بتصرف
(٤) ميزان الاعتدال للذهبى ١/ ٦ تحقيق على محمد البجاوى دار المعرفة بيروت

الرأى والمشورة ويصوبونهم فى رأيهم ولا يخطئونهم إلا أنهم يقولون: إن إمامة علىّ على كانت أصوب وأصلح، وأنه أفضل منهما، وهذه الفرقة هى أقل الفرق عدداً .

ثم بعد ذلك يقول الدكتور العسال: من هذا نعلم أن أكثر الشيعة فى عهد علىّ رضى الله عنه لا يقدمون علياً على سائر الصحابة، إنما يفضلونه على عثمان، وليس تفضيلهم إياه على عثمان مطلقاً مجمعاً عليه، بل إن اكثرهم يرونه أفضل من عثمان، بعد أن غيّر عثمان السيرة، وأحدث الأحداث نقموها عليه .

وقال: وليس من بين الشيعة فى عهده من كان يعتقد إمامته بعد الرسول ﷺ مباشرة بنص جلى أو خفى، هذا بصرف النظر عما ادعاه ابن سبأ من وصايه على رضى الله عنه، فإن ابن سبأ لم يكن من المسلمين، ولم يكن من بين المسلمين من كان يقول بإمامته بنص جلى أو خفى وإنما كانوا يعتقدون إمامته بالبيعة التى تمت له بعد استشهاد عثمان رضى الله عنه.

فالقيد الذى وضعه ابن الأثير فى غاية الأهمية .

وقول الأشعرى غير مسلم به لما مر .

وقول ابن خلدون يلزمه قيد ابن الأثير .

وقول الشهرستانى بالرغم من أنه بين الخطوط العريضة للشيعة إلا أنه لم يشمل كل من أطلق عليه لفظ الشيعة كما سبق .

وقول ابن حزم بالرغم من أنه وسع دائرة الشيعة إلا أنه لم يسلم من مقال لما مر.

وقول الشيخ محمد آل كاشف الغطاء وقول الشيخ محمد النوبختى وقول الدكتور مصطفى الشيبى لا يخفى أنها تعاريف مذهبية متأثرة بعقيدة الشيعة فى على رضى الله عنه واعتقاد إمامته فى حياة الرسول ﷺ وهذا ما لا يعرفه التاريخ ولا أثر فى حديث، ولا ذكر فى كتاب معتبر.

ثم يقول بعد ذلك: فالشيعة فى الاصطلاح:

هم الذين يزعمون أنهم أتباع على بن ابى طالب وأنصاره، فإذا أريد تعريف فرقة معينة منهم يضاف إلى هذا التعريف أخص خصائص هذه الفرقة، فالإثنا عشرية مثلا هم الذين يزعمون أنهم أتباع على، ويعتقدون إمامته بنص جلى، وعصمته، وكذا أحد عشر من بنيه، الحسن، ثم الحسين، ثم تسعة من بنيه آخرهم محمد بن الحسن العسكرى (المهدى المنتظر)[1].

التعليق:

إن تعريفات علماء أهل السنة السابقة ابن الأثير، والأشعرى، وابن خلدون والشهر ستانى وابن حزم بالرغم من أنها هامة ولها مكانتها فى هذا الباب وقد ساعدت على وضع خطوط عريضة لتعريف الشيعة إلا أنها لم تسلم من مقال كما سبق، والأولى من وجهة نظرى هو تعريف الدكتور العسال السابق لأنه من الصعب بمكان أن تذكر تعريفاً واحداً يشمل كل فرق الشيعة المتعددة والمتناقضة .

وعليه فإن تعريف الدكتور العسال هو التعريف المختار .

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير للأستاذ الدكتور محمد العسال ١٩:٢٣ بتصرف رسالة دكتوراه أجيزت من كلية أصول الدين بالقاهرة سنة ١٩٨٢ م إشراف أ. د/ محمد أحمد القاسم

نشأة الشيعة

اختلف الباحثون قدماء و محدثون فى تحديد الوقت الذى ظهر فيه التشيع فى الإسلام .

والزمن الذى حددوه لظهور هذه الفكرة يتفاوت بين بداية الإسلام وبعد استشهاد على رضى الله عنه .

فظهرت اتجاهات مختلفة فى تحديد بدايته .

الاتجاه الأول: أن التشيع ظهر فى حياة النبى ﷺ .

والشيعة هم أصحاب هذا الاتجاه فهم يزعمون أن الرسول ﷺ هو الذى غرس بذرة التشيع، وأن الشيعة ظهرت فى عصره، وأن هناك بعض الصحابة الذين تشيعوا لعلى رضى الله عنه ووالوه فى زمنه .

يقول النوبختى «الشيعة هم فرقة على بن أبى طالب المسمون بشيعة على فى زمانه ﷺ وما بعده، معرفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته، منهم المقداد، وسلمان، وأبو ذر، وعمار، وهم أول من سمى باسم التشيع »[1] .

ويقول السيد محمد الأمين « إن تسميتهم بذلك ـ أى الشيعة ـ من زمن الرسول ﷺ »[2] .

ويقول محمد الحسين آل كاشف الغطاء « إن أول من وضع بذرة التشيع فى حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة الإسلامية، يعنى أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنباً إلى جنب، وسواء بسواء، ولم يزل غارسها يتعاهدها بالسقى والعناية حتى نمت وأزهرت فى حياته ثم أثمرت بعد وفاته »[3] .

وقد علق الدكتور على النشار على هذا الرأى بقوله: « والخطأ الكبير فى هذه المحاولة أنه لم يكن بين يدى الرسول ﷺ شيعة وسنة، وقد أعلن القرآن ﴿ إنَّ

(١) فرق الشيعة للنوبختى صـ١٥ بيروت بدون

(٢) أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين ١ / ١٩ ط دار التعارف

(٣) أصل الشيعة وأصولها لمحمد الحسين آل كاشف صـ٤٣

الدّين عِند اللّهِ الإسْلامُ ﴾[1]، لا التشيع ولا التسنن .

وقال: أتى الإسلام لكي يرفع الحجز بين الناس، فلا هاشمى ولا قرشى ولا تيمى ولا غيره، ولا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى

فهل كان عثمان يكره عليا؟ أو هل كان أبو ذر وعمار بن ياسر يكرهان عثمان؟ ونحن لا ننسى أبدا أن أبا بكر هو الذى أعتق عمار بن ياسر، وأنه استخدمه بعد ذلك أميراً، ولم يكن هناك شيعة لا روحية ولا سياسية بين يدى النبوة، ولم تظهر كلمة الشيعة كمصطلح على الإطلاق إبان ذلك الوقت»[2].

الاتجاه الثانى: أن التشيع ظهر بعد وفاة النبى ﷺ .

لأنه ظهر خلاف بعد وفاته ﷺ حول من يخلفه ﷺ، فوجد جماعة يرون أحقية على رضى الله عنه بالإمامة، ويتشيعون له، وهم بعض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

من أنصار هذا الرأى الدكتور أحمد أمين الذى يرجع بدء التشيع إلى فريق الصحابة الذين أخلصوا الحب لعلى رضى الله عنه، ورأوه الأحق بتولى الخلافة ومن أشهرهم، سلمان، وأبو ذر، والمقداد[3] .

ويرد الدكتور مصطفى حلمى قائلا: « ويبدو أن الدكتور أحمد أمين استقرأ هذا الرأى من الوقائع التاريخية التى تروى عن تخلف بعض الأشخاص عن بيعة أبى بكر، حيث رأوا أحقية علىّ بالخلافة، لكن اختلاف الرأى فى مثل هذه الحالة لا ينبغى أن يؤخذ كدليل على بداية التشيع لأن الملتفين حول علىّ حينئذ لم يجمعهم إلا حبهم له وتفضيله على غيره لا على أساس النظرية الشيعية »[4] .

---

(١) سورة آل عمران آية رقم ١٩

(٢) نشأة الفكر الفلسفى للدكتور على النشار ٢/ ٣٠ دار المعارف بمصر الطبعة السابعة ١٩٧٧م

(٣) ضحى الإسلام للدكتور احمد أمين ٣/ ٢٠٩ مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة ١٩٧٨م

(٤) نظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة د. مصطفى حلمى صـ١٥٧ دار الدعوة بالإسكندرية الطبعة الأولى ١٤٠٨ـ ١٩٨٨ .

ثم إن هناك بعض الأنصار كانوا قد رشحوا سعد بن عبادة ليكون خليفة للمسلمين فهل نستطيع أن نقول حينئذ إن ذلك كان تشيعاً لسعد ؟ اللهم لا.

لأن ذلك الاختلاف أمر طبيعى الذى هو من مقتضيات نظام الشورى فى الإسلام، فهم فى مجلس واحد تعددت آراؤهم، وما انفصلوا حتى اتفقوا على ترشيح أبى بكر رضى الله عنه ليكون خليفة للمسلمين(١).

وإن كان على رضى الله عنه قد تخلف فى أول مبايعة أبى بكر لانشغاله بتجهيز رسول الله ﷺ تمهيداً لدفنه فإنه لما علم أن أبا بكر جلس للبيعة خرج مسرعاً حتى بايعه.

أخرج الطبرى فى تاريخه بإسناده إلى حبيب بن أبى ثابت قال: كان علىّ فى بيته إذ أتى، فقيل له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج فى قميص ما عليه إزار ولا رداء عجلا كراهية أن يبطىء عنها حتى بايعه، ثم جلس إليه، وبعث إلى ثوبه، فأتاه فتجلله ولزم مجلسه(٢).

الاتجاه الثالث: أن التشيع بدأ فى حياة عثمان رضى الله عنه وبعد استشهاده.

يقول ابن حزم: « ثم ولى عثمان وبقى اثنا عشر عاماً، وبموته حصل الاختلاف وابتدأ أمر الروافض »(٣).

ويقول الإمام محمد أبو زهرة: قامت الشيعة ظاهرة فى آخر عصر الخليفة الثالث عثمان وقد نمت وترعرعت فى عهد على رضى الله عنه من غير أن يعمل على تنميتها.

قال: والذى تولى رعاية هذا المذهب هو عبد الله بن سبأ الذى بدأ حركته فى أواخر عهد عثمان، والذى ترأس مجموعة ممن دخلوا فى الإسلام ظاهراً وأضمروا

---

(١) منهاج السنة النبوية ١ / ٣، ٤ بتصرف

(٢) تاريخ الأمم والملوك والمعروف بتاريخ الطبرى ٢/ ١٠٤ مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤٠٥ـ ١٩٨٥.

(٣) الفصل فى الملل والنحل ٢/ ٨

الكفر باطناً فأخذوا يشيعون السوء عن ذى النورين عثمان رضى الله عنه ويذكرون على بن أبى طالب رضى الله عنه بالخير»[1]

يقول الإمام الطبرى كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء أمه سوداء، فأسلم زمن عثمان، ثم تنقل فى بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز ثم البصرة، ثم الكوفة، ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام. فاخرجوه حتى أتى مصر فاعتمر فيها

فقال لهم فيما يقول لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمداً يرجع، وقد قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لرادُّكَ إلى معاد﴾[2]، فمحمد أحق بالرجوع من عيسى.

قال: فقبل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها، ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبى، ولكل نبى وصى وكان على وصى محمد

ثم قال: محمد خاتم الأنبياء وعلى خاتم الأوصياء، ثم قال لهم بعد ذلك: «إن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصى رسول الله ﷺ، فانهضوا فى هذا الأمر فحركوه وابدؤا بالطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، تستميلوا الناس وادعوهم إلى هذا الراى»[3].

الرأى الرابع: أن التشيع بدأ فى خلافة الإمام على رضى الله عنه وبعد استشهاده.

ومن أنصار هذا الرأى ابن النديم حيث يقول: «لما خالف طلحة والزبير علياً رضى الله عنه وأبيا إلا الطلب بدم عثمان بن عفان، وقَصَدَهُمَا علىٌ عليه السلام ليقاتلهما حتى يفيئا إلى أمر الله جل اسمه تسمى من اتبعه على ذلك الشيعة، فكان يقول شيعتى، وسماهم عليه السلام: الأصفياء، الأولياء، شرطة الخميس،

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية صـ ٢٩، ٣٤ بتصريف دار الفكر العربى بدون

(٢) سورة القصص ٨٥

(٣) تاريخ الأمم والملوك ٢/ ٤٨٠، ٤٨١، ٥ ١٤٠هـ ـ١٩٨٥م

الأصحاب »[1].

وقال الدكتور على النشار معلقا على كلام ابن النديم السابق: « أرى فى كلام ابن النديم - وهو شيعى - بعض الغلو »[2].

ويصف الدكتور مصطفى الشيبى - شيعى معاصر - كلام ابن النديم بأنه غريب»[3].

الاتجاه الخامس: أن الشيعة ظهرت بعد رجوع على من صفين عام ٣٧ هـ.

وممن يرى هذا الرأى صاحب مختصر التحفة الإثنا عشرية حيث يقول: واعلم أن ظهور هذا اللقب - الشيعة - كان عام سبع وثلاثين من الهجرة والله تعالى أعلم[4].

ويؤيد هذا الرأى الدكتور محمد العسال حيث يقول معلقا: لقّب به أتباع على رضى الله عنه وهم يومئذ أهل الكوفة الذين يتكونون من قتلة عثمان، وعشائرهم ومن أتباع ابن سبأ، ولا يمكن لأى مدع أن يدعى ظهور طائفة اختصت بمشايعة على قبل هؤلاء.

إذ من المعروف أن أمير المؤمنين كان فى عهد إخوانه الثلاثة من قبله خير عون

---

(١) الفهرست لابن النديم صـ٢٤٩ دار المعرفة بيروت قال: ومعنى شرطة الخميس: أن عنياً قال لهذه الطائفة: تشترطوا فإنما أشارطكم على الجنة، ولست أشارطكم على ذهب ولا فضة، إن نبياً من الأنبياء فيما مضى قال لأصحابه تشرطوا فإنى لست أشارطكم إلا على الجنة أ.هـ ولكن السيد محسن الأمين يقول: الشرطة بوزن غرفة: جماعة مخصوصون من الجيش جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها، والخميس: الجيش لأنه مركب من خمس أقسام: القلب والجناحان والمقدمة والساقة أو لأنه يأخذ خمس الغنيمة ، ثم قال: ويظهر مما تقدم أن شرطة الخميس كان فى زمن على عليه السلام إسماً لجماعة خاصة مخلصة فى ولائه أ.هـ أعيان الشيعة ١/ ١٩

(٢) نشأة الفكر الفلسفى ٢/ ٣٣

(٣) الصلة بين التصوف والتشيع صـ١٨

(٤) مختصر التحفة الإثنا عشرية لمحمود شكرى الألوسى صـ٥ تحقيق محب الدين الخطيب ط الرئاسة العامة للإفتاء والإرشاد بالسعودية ١٤٠٤

نهم، يبذل النصح لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، ولم تحم حوله الشبهات في أن له شيعة ظاهرون أو مستترون فضلا عن أن يكون له شيعة معروفون في عهد النبي ﷺ اختصوا بمشايعه وموالاته .

هذا هو واقع التاريخ وبه ينهار ما ادعاه الشيعة من أن التشيع نشأ في عهد الرسول ﷺ مع الإسلام جنباً إلى جنب .

ثم قال: وعليه فالتاريخ لا يعرف شيعة لعليّ إلا بعد صفين سنة ٣٧ هجرية أى بعد عامين من خلافته، وبعض الصحابة الذين لازموه رضى الله عنه فى تلك الفترة لايصح وصفهم بأنهم شيعة بالمعنى الاصطلاحى الذى تعرف به الشيعة اليوم، أما المعنى اللغوى فيصح إطلاقه عليهم على معنى التبع والأنصار(١) .

الاتجاه السادس: أن التشيع ظهر بعد مقتل الحسين رضى الله عنه .

يقول الدكتور مصطفى الشيبى: أن التشيع قد عاصر بدء الإسلام باعتباره جوهراً له وأنه ظهر كحركة سياسية بعد أن نازع معاوية علياً رضى الله عنه الإمارة وتدبير شئون المسلمين .

ويتبين بعد ذلك أن تبلور الحركة السياسية تحت اسم « الشيعة » كان بعد قتل الحسين مباشرة، وإن كانت الحركة سبقت الإصطلاح، وبذلك يمكننا أن نقول: إن التشيع كان تكتلاً إسلامياً ظهرت نزعته أيام النبى ﷺ وتبلور اتجاهه السياسى بعد قتل عثمان، واستقل الاصطلاح الدال عليه بعد قتل الحسين(٢) .

ويقول الدكتور على النشار: تكونت الشيعة حقاً بعد مقتل الحسين عليه السلام فرقة دينية تتدبر الأمر .

قال: يقول المسعودى: « وفى سنة خمس وستين تحركت الشيعة بالكوفة، وتلاقوا بالتلاوم والتنادم حين قتل الحسين فلم يغيثوه، ورأوا أنهم قد أخطأوا كثيراً بدعاء الحسين إياهم فلم يجيبوه، ولمقتله إلى جانبهم فلم ينصروه ورأوا أنهم لا

---

(١) الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى تفسير القرآن الكريم صـ٣٦،٣٨ بتصرف

(٢) الصلة بين التصوف والتشيع صـ٢٣ بتصرف يسير

يغسل عنهم ذلك الجرم إلا قتل من قتله، أو القتل فيه، ففزعوا إلى خمسة نفر منهم سليمان بن صرد الخزاعى . . »[١]

ووصلوا إلى موضع بالعراق يقال له: « عين الوردة » يطالبون بدم الحسين بن على، ويعملون بما أمر الله به ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾[٢]، وقتلوا جميعاً فيما تجمع المصادر، غير أن الكلمة التى غلبت عليهم هى « التوابون» .

وظهرت كلمة الشيعة الحسينية على يد المختار بن أبى عبيد الثقفى، وهى الشيعة التى تنسب إلى محمد بن على بن أبى طالب المشهور بابن الحنفية، وقد اجتمعت عليه الشيعة فى الكوفة، وقتل قتلة الحسين جميعاً حتى قتل .

وفى الكوفة بعد مقتل المختار بن أبى عبيد، أخذت الشيعة تتكون كفرقة دينية كلامية، تضع أصول التشيع، ولكن لم تصل الشيعة إلى وضع مذهبها النهائى إلا فى عهد إمامة جعفر الصادق .

من هذا يتضح لنا أن اسم الشيعة كمصطلح ظهر بعد استشهاد الحسين، وأن الكلمة كانت تطلق فى أول الأمر على أية مجموعة تلتف حول صحابى من الصحابة[٣] .

التعليق

هذه معظم الأراء التى قيلت فى نشأة الشيعة، ومن خلالها اتضح لى:

أن الشيعة باعتبارها فكرة وعقيدة لم تولد فجأة، بل أنها أخذت أطواراً زمنية، ولكن طلائع هذه العقيدة وجذورها ظهرت على يد ابن اليهودية البار عبد الله بن سبأ، الذى أشهر القول بفرض إمامة على ووصيته كما مر فى نص الطبرى السابق[٤] والذى أظهر الطعن فى الشيخين وعثمان رضى الله عنهم، وهذه الأفكار

---

(١) مروج الذهب للمسعودى ٣/ ١٠٠ دار الفكر بيروت تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد

(٢) سورة البقرة آية رقم ٥٤

(٣) نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام د. على النشار٢/ ٣٤ ، ٣٥

(٤) صـ١٩

الجهنمية كانت منتشرة إلى حد ما فى نهاية عصر ذى النورين عثمان رضى الله عنه

ولكنه لما بدأ ينشرها فى عهد عليّ رضى الله عنه حاربهم وتبرأ منهم، لكن ما تلا ذلك من أحداث كمعركة صفين، وقصة التحكيم، واستشهاد عليّ، والحسين، شكل جواً مناسباً لدخول الفكر الوافد المنحرف من نافذة التشيع لعلى وآل البيت.

ولم يكن استعمال لفظ « الشيعة فى عهد على إلا بالمعنى اللغوى وليس بالمعنى الاصطلاحى، كما أن هذا اللفظ لم يكن استعماله حكراً على عليّ رضى الله عنه وأنصاره فقط، وإنما كان يطلق على معاوية وأنصاره أيضا. ومما يشهد لذلك ما جاء فى صحيح مسلم قول حكيم بن أفلح: أنى قد نهيتها أى السيدة عائشة رضى الله عنها أن تقول فى هاتين الشيعتين شيئاً »[1]، وما جاء فى صحيفة التحكيم « وإن توفى أحد الحكمين فإن أمير الشيعة يختار مكانه »[2] .

ففى هذا دلالة تاريخية على عدم اختصاص عليّ باسم الشيعة فى ذلك الوقت، لكن بعد استشهاد الحسين رأينا التجمع الفعلى لمن يدعون التشيع للأخذ بثأر الحسين .

يقول المسعودى وفى سنة ٦٥هـ تحركت الشيعة فى الكوفة، وتكونت حركة التوابين ثم حركة المختار الكيساني، وبدأت الشيعة تتكون، وتضع أصول مذهبها وتستدل به بعد ما كانت هذه الآراء الشيعية تطارد، وحدث بعد هذه الأحداث: الجو الذى تنمو فيه تحت ستار التشيع لآل البيت، وانطلقت لتأسيس مذهبها على أصول معينة[3] .

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) مسلم ٦ـ كتاب صلاة المسافرين ١٨ ـ باب جامع صلاة الليل ١/ ٥١٣ ح رقم ١٣٩ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابى الحلبىّ

(٢) تاريخ الطبرى ٣/ ٢٩

(٣) انظر مروج الذهب للمسعودى ٣/ ١٠٠ ونشأة الفكر الفلسفى في الإسلام ٢/ ٣٥ ، ومسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة للدكتور ناصر بن عبد الله القفارى ١/ ١٤١ دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ



الفصل الثانى: عقائد الشيعة الإمامية

عقائد الشيعة الإمامية

يقول الشيخ عبد الله نعمة: يطلق الإسلام عند الشيعة على معنيين عام وخاص

فالعام:

هو الاعتقاد بوجود الله الواحد الأحد الحي القادر المنزه عن جميع النقائص.

وبنبوة سيدنا محمد ﷺ، والتصديق برسالته، وبكل ما جاء به من عند الله تبارك و تعالى.

والإيمان بيوم البعث والجزاء.

فكل من نطق بالشهادتين واعتقد ما سبق، ولم ينكر ضرورة من ضرورات الدين الإسلامي بحيث يعود إنكارها إلى تكذيب النبي ﷺ فيما جاء به، كان مسلماً حقاً، ودمه وماله وعرضه حرام، له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم، وعلى هذا إجماع الإمامية ونصوص أئمتهم من أهل البيت المتواتر معنىً.

فالإسلام بهذا المقام - العام - القائم على ما ذكر، تنتظم فيه جميع الفرق الإسلامية من دون فرق بينها، وكل من أنكر هذه الأصول الثلاثة - التوحيد - النبوة - المعاد - جملة واحدة، أو أنكر واحداً منها فليس بمسلم،

أما الخاص:

فهو يقوم على اعتقاد أصلين آخرين بالإضافة إلى الثلاثة السابقة وهما:

أ- الاعتقاد بأن الله عادل لا يظلم أحدا (العدل الإلهي).

ب- الاعتقاد بإمامة الأئمة الاثنى عشر وعصمتهم ووجوب طاعتهم. (الإمامة)

فكان كل من أعتقد بهذه الأصول الخمسة كان مسلماً بالمعنى الأخص أي مسلماً شيعياً إمامياً، ومن لم يعتقد بالأصلين الذين يعتقد بهما الشيعة، وهما العدل والإمامية، وكان معتقداً بالأصول الثلاثة الأول فليس بمسلم شيعي، ولكنه لا يخرج عن كونه مسلماً بالمعنى الأول[1].

---

(١) روح التشيع للشيخ عبد الله نعمة صـ ٣٩٥ : ٤٠٠ بتصرف ط دار الفكر اللبناني=

قلت: لذا فانهم يطلقون على أنفسهم (الخاصة) وعلى أهل السنة (العامة)

غير أنه سيرد نص عن الشيخ المفيد وهو أحد علمائهم المعتدلين يفيد أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة فهو كافر مرتد عن الإسلام[1]

وها هي الخطوط العريضة لعقائد الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، وسيظهر إن شاء الله تعالى من خلال الصفحات التالية أننى لم أتعرض لدقائق هذه العقائد، إذ أنها موضوع لرسالة العالمية لزميل فى قسم العقيدة بالكلية[2]، ولكنى أريد هنا أن أرسم صورة عامة عن عقائدهم حتى أصل من خلال ذلك الى لب الموضوع وهو أصول الرواية عندهم.

فأبدأ أولا بـ

التوحيد

يقول الزنجانى: اتفقت الشيعة على تنزيه الله تبارك وتعالى عن الجسم ولوازم الجسمانيات وأنه تعالى فوق المادة والماديات، فليس هو فى حيز، ولا يحيط به شيء، وعلمه قد أحاط بكل شيء، وهو أقرب الى عبده من حبل الوريد، بصير سميع، لا يخفي عليه شيء فى الأرض ولا فى السماء، وهو محيط بكل الأزمنة والأمكنة، فالماضى والمستقبل والقاصى والدانى عنده سواء، والموجودات بهوياتها وحقائقها الخارجية حاضرة لديه، منكشفة له أتم الانكشاف، يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور.

قال: والشيعة توحد الله أتم التوحيد، فالله جل وعلا عندهم بسيط لا جزء تركيبى له خارجاً، حتى إن صفاته الجمالية كعلمه وقدرته عين ذاته لا زائدة عليه، فليست هناك ذات وراء الصفات حتى تكون معروضة لها كما فى غيره من

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، أصل الشيعة وأصولها صـ ٥٧ ٦ بتصرف أيضا

(١) انظر صـ٤٢ (٢) هو أخى الفاضل السيد فرج عبد الحليم مدرس المساعد بالكلية وتعرض فى رسالته الى عقائد الشيعة الإمامية من خلال الإمام جعفر الصادق باعتبار أن الشيعة اعتمدت فى تقرير عقائدها على أقواله وعنوان رسالته «عقيدة الإمام جعفر الصادق بين أهل السنة والشيعة»

الممكنات، ولا تحديد لوجوده، فهو أزلي أبدى غير معناه من جميع الجهات.

قال: واتفقت الشيعة الإمامية على أن الله تعالى هو الغافر لذنوب عباده وذلات خلائقه دون غيره، ولا يشاركه في ذلك أحد، ولا يشفع أحد من أنبيائه وأوليائه الا بإذنه[1].

ويعتقدون أن كل ما ورد من النقل مما ظاهره خلاف ذلك مثل: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[2] ﴿ جَاءَ رَبُّكَ ﴾[3] ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[4] ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾[5]

وغير ذلك يجب تأويله ورده الى ما حكم به العقل أو إيكال علمه إليه تعالى[6].

ويقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء: يجب على العاقل بحكم عقله عند الإمامية تحصيل العلم والمعرفة بصانعه والإعتقاد بوحدانيته في الألوهية وعدم شريك له في الربوبية، واليقين بأنه هو المستقل بالخلق، والرزق، والموت، والحياة، والايجاد، والعدم، بل لا يؤثر في الوجود عندهم الا الله، فمن أعتقد أن شيئا من الرزق أو الخلق أو الموت أو الحياة لغير الله فهو كافر مشرك خارج عن ربقة الإسلام.

وكذلك يجب عندهم إخلاص الطاعة والعبادة لله فمن عبد شيئاً معه أو دونه أو ليقربه زلفى الى الله فهو كافر عندهم، ولا تجوز العبادة الا لله وحده لا شريك له، وطاعة الأنبياء والأئمة عليهم السلام فيما يبلغون من طاعة الله، ولكن لاتجوز عبادتهم بدعوى أنها عبادة لله، فإنها خدعة شيطانية وتلبيسات إبليسية.

هذه عقيدة الإمامية في التوحيد المجمع عليها عندهم على إختصار وإيجاز، ولعل الأمر في التوحيد أشد عندهم مما ذكرناه، وله مراتب، ودرجات، كتوحيد الذات، وتوحيد الصفات وتوحيد الأفعال، وغير ذلك مما لا يناسب المقام ذكرها، وبسط القول فيها فليس هذا محلها، ومن أراد الإحاطة فليرجع الى كتب

(١) عقائد الإمامية الإثنى عشرية لإبراهيم الموسوى الزنجاني ٢ / ١١، ١٢، المكتبة الإسلامية المنامة البحرين، الثالثة بدون
(٢) سورة طه ٥
(٣) سورة الفجر ٢٢
(٤) سورة الفتح ١٠
(٥) سورة آل عمران ٥٤
(٦) أعيان الشيعة ١/١٠٦

المطولات[1].

ولكننا ستتعرض لوجهين من وجوه الاختلاف بين السنة والشيعة فقط هما.

أ- طريق معرفة الله تعالى هل هو واجب شرعا أم عقلا؟

ب- هل الصفات هى عين الذات أم زائدة عن الذات؟

أما طريق معرفة الله تعالى هل واجب شرعا أم عقلا؟ فيرى أهل السنة أن طريق معرفة الله جل ثناؤه واجب شرعى، وليس للعقل حكم فى أمر من أمور الدين .

ومذهب الإمامية هنا مخالف للقرآن وللأخبار الواردة عنه:

أما مخالفته للقرآن:

فلأن الله تعالى قال: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ ﴾[2] وقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾[3] وقال: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[4] فلو كان معرفة الله تبارك وتعالى أمرا واجباً بحكم العقل لوقع العذاب بترك ذلك الواجب قبل بعثة الرسل .

أما مخالفته لنصوص الأخبار الواردة عنه:

فقد روى الكلينى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ليس لله على خلقة أن يعرفوا، وللخلق على الله أن يعرفهم، ولله على الخلق إذا عرفهم أن يقبلوا .

وما أورده أيضا قال: عن عبد الله بن أعين قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام من لم يعرف شيئاً هل عليه شىء؟ قال لا .

وعن أبى عبد الله عليه السلام قال: ما حجب الله عن العباد فهو موضوع عنهم[5] .

---

(١) أصل الشيعة وأصولها صـ٦١ (٢) سورة يوسف ٤٠

(٣) سورة الإسراء ١٥ (٤) سورة النساء ١٦٥

(٥) الكافى كتاب التوحيد باب حجج الله على خلقه ١ / ١٦٤ح رقم ١، ٢، ٣

أما هل الصفات هى عين الذات أم زائدة عن الذات؟

فيرى الإمامية أنه تعالى ليس له صفات أصلا، ولكن تطلق على ذاته تعالى الأسماء المشتقة من تلك الصفات، فيجوز أن يقال إن الله تعالى حى، وسميع وقدير، ونحو ذلك، ويمتنع أن يقال إن له حياة وعلماً وقدرة وسمعاً وبصراً ونحوها .

روى الكلينى فى الكافى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لم يزل الله عز وجل ربنا والعلم ذاته ولا معلوم، والسمع ذاته ولا مسموع، والبصر ذاته ولا مبصر، والقدرة ذاته ولا مقدور[١] .

بينما يرى أهل السنة أن الله تعالى حى بالحياة، وعالم بالعلم، وقادر بالقدرة، وعلى هذا القياس صفاته ثابتة له كما تطلق الأسماء على الذات[٢] .

يقول الشهرستانى: « وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى: لا يقال: هو هى، ولا: هى غيره، ولا: لا هو، ولا: لا غيره .

والدليل على أنه متكلم بكلام قليل، ومريد بإرادة قديمة: أنه قام الدليل على أنه تعالى ملك، والملك من له الأمر والنهى، فهو آمر ناه، فلا يخلو إما أن يكون آمرا بأمر قديم، أو بأمر محدث، وإن كان محدثا فلا يخلو: إما أن يحدثه فى ذاته، أو فى محل، أو لا فى محل، ويستحيل أن يحدثه فى ذاته لأنه يؤدى إلى أن يكون محلا للحوادث، وذلك محال، ويستحيل أن يحدثه فى محل، لأنه يوجب أن يكون المحل به موصوفاً، ويستحيل أن يحدثه لا فى محل لأن ذلك غير معقول، فتعين أنه قديم قائم به صفة له؛ وكذلك التقسيم فى الإرادة والسمع والبصر[٣] .

أما الأدلة من القرآن: فيقول تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾[٤] وقوله ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾[٥] وقوله ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾[٦] .

(١) الكافى كتاب التوحيد باب صفات الذات ١ / ١٠٧ ح رقم ١

(٢) مختصر التحفة الأثنى عشرية صـ٨٠ (٣) الملل والنحل صـ٩٥

(٤) سورة البقرة ٢٥٥ (٥) سورة النساء١٦٦ (٦) سورة الفتح ١٥

النبوة:

يقول السيد محسن الأمين: أنه يجب على الله تعالى إرسال نبى إلى العباد يعلمهم الأحكام ويبين لهم الحلال من الحرام[1] .

ويقول الزنجانى: يعتقد الشيعة الإمامية الإثنى عشرية أن النبوة وظيفة إلهية وسفارة ربانية يجعلها الله لمن ينتخبه ويختاره من عباده الصالحين وأوليائه الكاملين فى إنسانيته فيرسلهم إلى سائر الناس لغاية إرشادهم إلى ما فيه منافعهم ومصالحهم فى الدنيا والآخرة .

قال: يجب على المسلم عن طريق العقل أن يؤمن بأن من العدل أن يرسل الله إلى عباده مبشراً وهادياً يعلم الناس الأحكام ويبين لهم الحلال من الحرام ويرشدهم الى طريق الصواب ويحكم بينهم بالعدل، وأن ذلك واجب على الله تعالى باعتباره لطفا منه[2] .

كما تعتقد الإمامية أن جميع الأنبياء الذين نص عليهم القرآن الكريم رسل من الله وعباد مكرمون بعثوا لدعوة الخلق إلى الحق .

وأن محمداً خاتم الأنبياء وسيد المرسلين وأنه معصوم من الخطأ والخطيئة، وأنه ما إرتكب المعصية مدة عمره، وما فعل إلا ما يوافق رضا الله سبحانه حتى قبضه إليه، وأن الله سبحانه أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ثم عرج من هناك بجسده الشريف إلى ما فوق حتى صار من ربه قاب قوسين أو أدنى

وأن الكتاب الموجود بين أيدى المسلمين هو الكتاب الذى أنزله الله إليه للإعجاز والتحدى ولتعليم الأحكام وتمييز الحلال من الحرام وأنه لا نقض فيه ولا تحريف ولا زيادة .

وعلى هذا إجماعهم، ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطىء[3] .

---

(١) أعيان الشيعة ١ / ١٠٧ (٢) عقائد الإمامية الإثنى عشرية صـ١٥٣

(٣) قلت: بل كافر والعياذ بالله

قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1] والأخبار الواردة طرفنا أو طرفهم الظاهرة فى نقصه ضعيفة شاذة، وأخبار آحاد، لا تفيد علما ولا عملا.

كما يعتقدون أن من ادعى النبوة بعد محمد ﷺ أو نزول وحى أو كتاب فهو كافر يجب قتله[2].

ويقول الشيخ عبد الله نعمة - وهو شيعى إمامى معاصر -: إن الشيعة كلهم متفقون على عصمة الأنبياء والأئمة من جميع المعاصى كبيرها وصغيرها قبل النبوة والإمامة وبعدهما عن عمد أو خطأ أو نسيان[3].

هذه عقيدة النبوة عند الإمامية على إختصار وإيجاز ولعل الأمر فى النبوة أكثر مما نقلنا عنهم ككون النبى ﷺ لم يكن أميا ونحو ذلك مما لا يناسب المقام ذكره وبسط القول فيه، فليس هذا محله، ومن أراد الإحاطة فليرجع إلى كتب المطولات

ومن الأمور الهامة التى نختلف معهم فيها هو قولهم "أنه يجب على الله إرسال الرسل وبعث الأنبياء .." لأنه لا يجب على الله شىء، لأن ذلك لا يليق بمقام الربوبية والإلهية، فإن الله هو الحاكم الموجب على عباده، فمن ذا الذى يحكم عليه بوجوب شىء.

نعم تكليف العباد وبعثة الأنبياء واقع وحتما لكن بمحض فضله وكرمه بحيث لو لم يفعل ذلك لم يكن لهم مجال شكاية، فإذا فعل فهو عين فضله ومحض رحمته، هذا هو مذهب أهل السنة.

ولو كان بعث الأنبياء واجباً عليه سبحانه لم يمتن فى كثير من الآيات قال تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾[4] وقال أيضا: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ ﴾[5].

وأيضاً لو كان واجبا لما سأله إبراهيم وطلب منه البعث من ذريته: ﴿ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ ﴾[6] لأن الدعاء بما هو واجب الوقوع لغو لا

(١) سورة الحجر٩ (٢) أصل الشيعة وأصولها صـ٦٣، ٦٤ بتصرف يسير
(٣) روح التشيع صـ٤١١ (٤) سورة آل عمران ١٦٤
(٥) سورة الحجرات ١٧ (٦) سورة البقرة ١٢٩

معنى له والأنبياء منزهون عن اللغو[1] .

وكذلك قولهم بعصمة الأئمة فمن المعروف عند أهل السنة أنه لا معصوم إلا الأنبياء أما غيرهم فهو غير معصوم.

المعاد:

يقول محمد الحسين آل كاشف الغطاء: «يعتقد الإمامية كما يعتقد سائر المسلمين أن الله سبحانه يعيد الخلائق ويحييهم بعد موتهم يوم القيامة للحساب والجزاء، والمعاد هو الشخص بعينه وبجسده وروحه بحيث لو رآه الرائى لقال: هذا فلان .

قال: « ولا يجب أن تعرف كيف تكون الإعادة، وهل هى من قبيل إعادة المعدوم أو ظهور الموجود أو غير ذلك، ويؤمنون بجميع ما فى القرآن والسنة القطعية من الجنة والنار، ونعيم البرزخ، وعذابه، والميزان، والصراط، والأعراف والكتاب الذى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأن الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾[2] .

ويقول الزنجانى: وملخص القول فى المعاد: هو أن يعتقد المسلم، والشيعة الإمامية الإثنا عشرية خاصة أن الإنسان عائد إلى الحياة يوم يريد الله ذلك، وأن الذى يعود يوم القيامة يعود بنفسه المتعلقة به، فليس المعاد للحساب جسم الإنسان فقط، كما يرى البعض، ولا مثله ولا روحه كما يرى البعض الآخر، وإنما يعود بروحه وجسمه[3] .

وما يخالف الشيعة أهل السنة هنا يكمن فى أن ذلك المعاد واجب عليه تعالى، وقد سبق أنه تعالى لا يجب عليه شىء، ولكن البعث والنشور متحتم الوقوع لأن الله تعالى قد وعد بذلك: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾[4] .

---

(١) مختصر التحفة الإثنى عشرية صـ٩٩

(٢) أصل الشيعة وأصولها صـ٧٥ والآيتان الكريمتان من سورة الزلزلة ٧، ٨

(٣) عقائد الإمامية صـ ٢١٩ (٤) سورة آل عمران ٩

العدل الإلهى

يراد به: الاعتقاد بأن الله سبحانه لا يظلم أحداً ولا يفعل ما يستقبحه العقل السليم[1].

وقد اتفقت الشيعة الإمامية على عدله تعالى ومجانبته للظلم، فلا يظلم عباده مثقال ذرة، لأن الظلم ينشأ إما عن الجهل، وإما عن التمرد على الحق وهو آية النقص، وهو - الله تعالى - منزه عن كل ذلك لكماله المطلق، وعلى هذا الأساس قالت الشيعة ببطلان اجبر فى أفعال العباد، وأن المكلفين غير مجبورين فى أفعالهم وأقوالهم، خلقهم الله مختارين فيما يفعلون ويتركون، غير مضطرين فى طاعة أو معصية، جعل الإنسان تام التصرف فيما يسعد به ويشقى، وأنه: ﴿أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ (٣٨) وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ﴾[2].

هذه عقيدة الإمامية فى العدل على إختصار ولعل الأمر عندهم فى العدل الإلهى أشد من ذلك لكننا فى السطور التالية - بإذن الله تعالى - سأتعرض لمسألتين اختلفت فيه وجهة نظر أهل السنة والشيعة هما:-

أ- مسألة الحسن والقبح هل هما شرعيان أو عقليان؟

ب- مسألة الجبر والاختيار.

مسألة الحسن والقبح هل هما شرعيان أو عقليان؟

أولا: وجهة نظر الشيعة:

يقول محسن الأمين: الحسن والقبح عقليان، فالحسن ما يستحق على فعله المدح عاجلاً والثواب آجلاً، والقبح ما يستحق على فعله الذم والعقاب آجلا، وعندهم أن العقل يحكم بأن فى الأفعال ما هو حسن بهذا المعنى، وقبيح بهذا المعنى، وان لم يحكم به الشرع[3].

ويقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف: إن الحاكم فى تلك النظريات -نظرية

(١) أصل الشيعة وأصولها صـ ٧٢ (٢) سورة النجم ٣٨، ٣٩

(٣) أعيان الشيعة ١ / ١٠٧

وجوب معرفة الصانع، ونظرية وجوب النظر فى المعجزة لمعجزة النبى ﷺ- هو العقل مستقلاً، ولا سبيل لحكم الشرع فيها إلا تأكيداً وإرشاداً، والعقل يستقل بحسن بعض الأفعال، وقبح البعض الآخر، ويحكم بأن القبيح مناف للحكمة وتعذيب المطيع ظلم، والظلم قبيح وهو لا يقع منه تعالى، وبهذا أثبتوا صفة «العدل» وأفردوها بالذكر دون سائر الصفات إرشاداً إلى خلاف الأشاعرة[١] .

رد أهل السنة

يقول أهل السنة: إن الحسن والقبح شرعيان بمعنى أن الشرع ما لم يرد بأن هذا الفعل حسن، أى يستحق فاعله للمدح والثواب وذلك الفعل قبيح أى يستحق فاعله للذم والعقاب عاجلا وآجلا لا يوصفان بالحسن والقبح، إذ يحكم العقل مستبدأ على الأفعال بهما بهذا المعنى فى خطاب الله تعالى، لعدم كون الجهة المحسنة والمقبحة فى أفعال العباد عندهم مطلقاً لا لذاتها ولا لصفاتها ولا لاعتبارات فيها، بل كل ما أمر به الشارع فهو حسن، وكل ما نهى عنه فهو قبيح حتى لو انعكس الحكم لانعكس الحال، كما في النسخ من الوجوب إلى الحرمة، فليس للعقل حكم فى حسن الفعال وقبحها، وفى كون الفعل سبباً للثواب والعقاب، بل إنما الحسن ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبحه الشرع، فالأمر والنهى إمارة موجبة للحسن والقبح لاغيره[٢].

مسألة الجبر والاختيار

أولا: وجهة نظر الشيعة:

يقول الزنجانى: قالت الشيعة الإمامية الإثنى عشرية بالإختيار وهو أن الله تعالى كلف عباده بما يريد، ونهاهم عما لا يريد، بعد أن أقام الحجة، وأوضح لهم الدليل وهداهم إلى ما يريده منهم وما نهاهم، بعد أن أعطاهم القوة على فعل الشيء وتركه .

وقالوا: لو كان الله تعالى يجبر بعض عباده على فعل الشر والكفر والقبيح

---

(١) أصل الشيعة وأصولها صـ ٧٣

(٢) مختصر التحفة الاثنى عشرية صـ ٧١

ويجبر البعض الآخر على الهدى والإيمان والخير لبطل الثواب والعقاب والوعد والوعيد، ولتساوى المؤمن والكافر بالطاعة، لأن كل واحد منهما ينفذ إرادة الله تعالى ولا يخالف أمره، وثبت أن الله تعالى يريد الشيء ويكرهه. يأمر بفعل وينهى عنه، ويرغم الكافر على الكفر ويعاقبه عليه، ويجبر المؤمن على الإيمان ليثيبه عليه[1] .

ويقول السيد محسن الأمين: إنها صادرة عنهم باختيارهم وليسوا مجبورين عليها، وأنها ليست فعلا لله تعالى، ولا مخلوق له خلق تكوين، بل خلق تمكين، بمعنى أنه تعالى خلق فى العبد القدرة على الفعل والترك، وخلق فى الجوارح التى يقدر بها على الفعل، والأدوات التى يتوصل بها إليه، ولو شاء منعه منعه، وبين له طريق الخير وأمره باتباعه، وطريق الشر ونهاه عن سلوكه، فإذا عصاه فبسوء اختياره، وإذا أطاعه فبتوفيقه وأقداره[2] .

ويقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف: إن الله جل شأنه لم يجبر على فعل ولا ترك، بل للعبد أن يختار ما يشاء منهما مستقلاً، ولذا يصح عند العقل والعقلاء لومه وعقوبته على فعل الشر، ومدحه ومثوبته على فعل الخير وإلا للزم بطلان الثواب والعقاب[3].

أجاب أهل السنة:

بمنع الملازمة، وذلك أنهم قالوا: إنا نثبت أمر الثواب والعقاب على أصول الشيعة مع كونه خالقاً لأفعال عباده بطريقين:

الأول: إن جزاء أفعال كل واحد مطابق لعلمه وتقديره تعالى.

فمثلا ثبت فى علمه تعالى أن أفعالهم وأعمالهم لو أحالها وفوض علمها إليهم كأن يطيع فلان ويعصى فلان .

يعنى يخلق فى المطيع طاعته، وفى العاصى معصيته، والكافر كفره والمؤمن

(١) عقائد الإمامية الإثنى عشرية صـ ١٣٥

(٢) عيان الشيعة ١/ ١٠٧ (٣) أصل الشيعة وأصولها صـ ٧٣، ٧٤ بتصرف يسير

إيمانه .

وقد قام شاهد هذا التقرير والعلم فى العباد أيضا؛ وذلك بميلهم وهوى أنفسهم، فالمؤمن يميل إلى الإيمان، والكافر يميل إلى الكفر، والمطيع يميل إلى الطاعة، والفاسق إلى الفسق، وكل يرجع فى قلبه ما له ميل إليه ويخلقه الله تعالى على يده .

فجزاء الخير والشر بناء على علمه تعالى فى إيجادهم لو فُوض إليهم، فهم إن لم يكونوا خالقين لأفعالهم حقيقة فلا شبهة فى خلقهم تقديراً، فلو جعل الكافر قادراً على خلق أفعاله لخلق الكفر، وكذا المؤمن لو أعطى القدرة على خلق فعله لخلق الإيمان، وعلى هذا القياس فى جميع الأفعال والأقوال[١] .

والثانى: أن الجزاء ليس على العمل، بل على ميل قلب العبد، وهو نفسه الذى يقارن كل عمل من الخير والشر ولذا رفع عن العباد السهو والنسيان والخطأ والإلزام، مع أن صدور سوء الفعل يكون من العبد فى هذه الحالات أيضاً، ولكن لما لم يكن ميل قلبه وهوى نفسه بذلك الفعل يعفى عنه ذلك الصدور، ولهذا يجزى على نية الخير والشر وإن لم يعمل .

ففى الكافى للكلينى عن عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ «نية المؤمن خير من عمله، ونية الكافر شر من عمله وكل عامل يعمل على نيته»[٢] .

(١) مختصر التحفة الإثنى عشرية ، ٩١ بتصرف

(٢) الكافى كتاب الإيمان والكفر باب النية ٢/ ٨٤ ح رقم ٢ والحديث رواه عن النبى ﷺ النواس بن سمعان وسهل بن سعد الساعدى وغيرهما ؛ أما حديث النواس بن سمعان فقد أخرجه: الشهاب القضاعى فى مسنده ١/ ١١٩ ح رقم ١٤٨ وفيه بقية بن الوليد وقد عنعن والعسكرى فى الأمثال كذا فى كنز العمال ٣/ ٤٢٤ ح رقم ٧٢٧١

أما حديث سهل بن سعد فقد أخرجه أبو نعيم فى الحلية ٣/ ٢٥٥ وقال: هذا حديث غريب من حديث أبى حازم عن سهل، لم نكتبه إلا من هذا الوجه، والخطيب البغدادى ٩/ ٢٣٧، وذكره الديلمى فى مسند الفردوس ٥/ ٣٥ ح رقم ٧٠٤٦

قلت: لم يشا صاحب التحفة أن يستدل بحديث «إنما الأعمال بالنيات» على دعواه لأن أخذ الدليل من عند الخصم أقوى فى الدلالة

وعن عبد الله قال: « أن العبد المؤمن الفقير ليقول: يارب ارزقنى حتى أفعل كذا وكذا من البر ووجوه الخير، فإذا علم الله عز وجل ذلك منه بصدق نيته كتب الله له من الأجر مثل ما يكتب له لو عمله إن الله واسع كريم»[1] .

وإذا كان مدار الجزاء على النية وميل النفس واستحسان القلب فإن خلق الله أفعالا على وفق إرادة العبد وميله وهوى نفسه وجازى العبد على ذلك لم يكن ظلماً، نعم يتصور الظلم لو كان خلق أفعال العبد ابتداء من دون تخلل إرادته وميله كأفعال الجمادات من نحو احتراق النار، وقتل السم، وكسر الحجر، وإذا كانت أفعال العبد تابعة لإرادتهم وأهواء أنفسهم كان لهم دخل فى تلك الأعمال، فوجدوا منها حظاً فذاقوا جزاءها بحسب ذلك. وهذا هو معنى الكسب والاختيار عند التحقيق[2] .

الإمامة

يعتقد الشيعة الإمامية أن الإمامة كالنبوة فى كل شىء باستثناء الوحى، ولذلك قالوا: إن الإمامة أصل من أصول الدين، لا يتم الإيمان بالمعنى الخاص إلا بالإعتقاد بها.

يقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف: « إن هذا هو الأصل الذى امتازت به الإمامية وافترقت عن سائر المسلمين، وهو فرق جوهرى أصلى، وما عداه فرعى كالفروق التى بين أئمة الاجتهاد عندهم، كالحنفى والشافعى .

والإمامية منصب إلهى يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبى، ويأمر النبى بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه »[3] .

ويقول المجلسى: إن المفيد قال: اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله له من فرض الطاعة فهو كافر مرتد عن الإسلام[4]

(١) الكافى كتاب الإيمان والكفر باب النية ٢/ ٨٤ ح رقم ٣

(٢) مختصر التحفة صـ٩٢، ٩٣ بتصرف (٣) أصل الشيعة وأصولها صـ ٦٥

(٤) بحار الأنوار ٢٣/ ٨٩ طبعة مؤسسة الوفاء بيروت لبنان، الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

أخرج الكلينى فى الكافى عن أبى جعفر قال: بنى الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والولاية؛ ولم يناد بشىء كما نودى بالولاية[1].

وقالوا إن الإمام كالنبى فى عصمته وصفاته وعلمه

يقول السيد محسن الأمين: أنه يجب أن يكون معصوماً حافظاً للشرع، فلو لم يكن معصوماً لم يؤمن من الزيادة والتنقيص منه، ولأنه معلم للأمة ما يجهلونه من أحكام الشرع، وصدور الذنب منه يؤدى إلى عدم الوثوق بأقواله، ويجب أن يكون أفضل أهل زمانه، وأكملهم، لأن تقديم المفضول على الفاضل قبيح[2].

أما علمه فهو يتلقى المعارف والأحكام الإلهية من طريق النبى ﷺ أو الإمام من قبله.

أما إذا استجد شىء فلابد أن يعلمه عن طرق الإلهام بالقوة القدسية التى أودعها الله فيه.

وذهب بعضهم إلى أن أحد الملائكة كان يلازم الرسول ﷺ ليرشده ويعلمه، فلما انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ظل الملك بعده ولم يصعد، وذلك ليؤدى نفس الوظيفة مع الأئمة بعد الرسول ﷺ.

أخرج الكلينى فى الكافى بسنده إلى أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عن قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ﴾[3] قال: « خلق من خلقه عز وجل أعظم من جبريل وميكائيل، كان مع رسول الله ﷺ يخبره ويسدده، وهو مع الأئمة من بعده[4]».

وفى رواية سألت أبا عبد الله عن قوله عز وجل: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾[5] قال: « خلق من خلقه عز وجل أعظم من جبريل وميكائيل

(١) الكافى كتاب الإيمان والكفر باب دعائم الإسلام ٢/ ١٨ ح رقم ١

(٢) أعيان الشيعة ١/ ١٠٧ (٣) سورة الشورى ٥٢

(٤) الكافى كتاب الحجة باب الروح التى يسدد الله بها الأئمة ١/ ٢٧٣ ح رقم ١

(٥) سورة الإسراء ٨٥

كان مع رسول الله ﷺ وهو مع الأئمة وهو من الملكوت»[1] .

والإمامية عندهم كالنبوة، والإمام عندهم كالنبى، غير أنه لا يطلق عليه لفظ النبوة، كما صرح بذلك الكلينى .

حيث أخرج بإسناده إلى محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: « الأئمة بمنزلة رسول الله ﷺ إلا أنهم ليسوا بأنبياء، ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبى ﷺ فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله ﷺ» .[2]

والأئمة عندهم هم أولوا الأمر الذين أمر الله بطاعتهم، وهم الشهداء على الناس، فأمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ولا يجوز الرد عليهم، لأن الراد عليهم كالراد على الرسول، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى، فيجب التسليم لهم، والانقياد بأمرهم، والأخذ بقولهم[3] .

ويعتقدون أن الإمام بعد رسول الله ﷺ هو ابن عمه على بن أبى طالب لنصه عليه، وبعده ابنه الحسن، ثم أخوه الحسين، ثم ابنه زين العابدين، ثم ابنه محمد الباقر، ثم ابنه جعفر الصادق، ثم ابنه موسى الكاظم، ثم ابنه على الرضا، ثم ابنه محمد الجواد، ثم ابنه على الهادى، ثم ابنه الحسن العسكرى، ثم ابنه محمد بن الحسن المهدى، ينص كل واحد على من بعده[4] .

هذا عرض لمفهوم الإمامة عند الإمامية على إيجاز واختار .

أما الإمامة عند أهل السنة:

فتختلف وجهة نظرهم حولها اختلافاً كبيراً عن وجهة النظر الشيعية: فقد أجمع العلماء على أنه لابد من إمام يقيم الجُمع وينظم الجماعات، وينفذ الحدود،

(١) الكافى كتاب الحجة باب الروح التى يسدد الله بها الأئمة ١/ ٢٧٣ ح رقم ٣

(٢) المصدر السابق باب الأئمة بمن يشبهون . . . . ١/ ٢٧٠ ح رقم ٧

(٣) المصدر السابق باب نادر جامع فى فضل الإمام وصفاته ح رقم ١

(٤) أعيان الشيعة ١/ ١٠٧

ويجمع الزكوات من الأغنياء ليردها على الفقراء، ويحمى الثغور، ويفصل بين الناس فى الخصومات بالقضاة الذين يعينهم، ويوحد الكلمة، وينفذ أحكام الشرع، ويلم الشعث، ويجمع المتفرق، ويقيم المدينة الفاضلة التى حث الإسلام على إقامتها، على هذا أجمع المسلمون، وعلى هذا استقام أمر الدين فى صدر تاريخه، وقد اتفق الجمهور على أربعة شروط فى الإمام لكى تكون إمامته خلافة نبوية ولا تكون ملكاً عضوضاً[١]، وهذه الشروط هى: القرشية - البيعة - الشورى - العدالة[٢].

وفى خلال الصفحات التالية بإذن الله تعالى سأذكر ملخصاً لكل من هذه الشروط الأربعة فأبدأ:

أولاً: القرشية:

يقول الجمهور أن القرشية شرط من شروط الخلافة، وذلك للآثار الكثيرة الواردة عن رسول الله ﷺ فى فضل قريش والتى تشير إلى أن تكون الخلافة، من هذه الآثار مايلى: -

أخرج الإمام البخارى فى صحيحة بسنده إلى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى منهم اثنان»[٣]، وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الناس تبع لقريش فى هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم»[٤]، وعن معاوية رضى الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذا الأمر فى قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين»[٥].

---

(١) عضوضاً: أى شديد فيه عسف وعنف وظلم كأنهم يعضون فيه عضاً لسان العرب ١٩١/٧ مادة عضض (٢) تاريخ المذاهب الإسلامية صـ ٨٠

(٣) كتاب الأحكام باب الأمراء من قريش ٣/ ١٤٥٢ ح رقم ١٨٢٠

(٤) البخارى كتاب المناقب باب قوله تعالى: **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى﴾** ٢١٧/٤، ومسلم ٣٣- كتاب الإمارة ١-باب الناس تبعاً لقريش ٣/ ١٤٥٢ ح رقم ١٨١٨

(٥) البخارى كتاب المناقب باب مناقب قريش ٢١٨/٤

يقول الإمام النووى

قوله ﷺ الناس تبع لقريش هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم وكافرهم لكافرهم، وفى رواية لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى من الناس اثنان وفى رواية البخارى ما بقى منهم اثنان .

قال: هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع فى زمن الصحابة وكذلك من بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البيع فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة .

قال: قال القاضى: اشتراط كونه قرشياً هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر رضى الله عنهما على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد. قال القاضى: وقد عدها العلماء فى مسائل الإجماع ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا وكذلك من بعدهم فى جميع الأعصار[1] .

أما حديث معاوية فله معنى آخر: وهو بيان أن الأئمة فعلاً لابد أن يكونوا من قريش، وأنه ما من أحد ادعاها إلا كبه الله تعالى .

وإذ كان من غيرهم يشترط أن يقيموا الدين، لذا قال: «ما أقاموا الدين» فإذا لم يقيموا نزعت منهم إلا من يقيمه .

أخرج الإمام مسلم فى صحيحه بسنده إلى أم الحصين قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إن أمر عليكم عبد مجدع[2] أسود - وفى رواية حبشياً مجدعاً - يقودكم بكتاب الله، فاسمعوا وأطيعوا[3] ».

---

(١) مسلم بشرح النووى ١٢/ ٢٠٠ طبعة دار الكتب العلمية بيروت

(٢) مجدع: الجدع: القطع وقيل هو القطع البائن فى الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها لسان العرب ٨/ ٤١ [illegible]

(٣) مسلم ٣٣ - كتاب الإمارة ٨- باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية ٣/ [illegible] ح رقم ١٨٣٨

ثانيا: البيعة

يقول الإمام محمد أبو زهرة:

الشرط الثانى يشترطه الجمهور لاختيار الخليفة هو المبايعة من أولى الحل والعقد أى أن أولى الحل والعقد والجنود والجماهير يعطون الخليفة عهداً على السمع والطاعة فى المنشط والمكره ما لم تكن معصية، ويعطيهم العهد على أن يقيم الحدود والفرائض، ويسير على سنة العدل، وعلى مقتضى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

وعلى هذا المنهاج كان الصحابة، وقد أخذوه عن النبى ﷺ، فقد بايعوه تحت الشجرة، كما قال سبحانه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1].

وبايع النبى ﷺ أهل المدينة عندما هم بأن يهاجر إليها[2].

وبايع أهل مكة عندما فتحها ودخل أهلها فى طاعته عليه الصلاة والسلام، ومنهم النساء، فقد قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[3].

وقد بايع الصحابة أبا بكر الصديق رضى الله عنه بعد أن بين فضل المهاجرين على الأنصار، فقال له عمر: أمدد يدك أبايعك فتبايع المسلمون على بيعته.

وعندما عهد أبو بكر الأمر من بعده لعمر بن الخطاب أخذ البيعة له وتتابع المسلمون على بيعته.

وكذلك فعل عثمان عندما انتهى أمر الستة الذين عهد إليهم عمر باختيار الخليفة من بينهم إلى اختيار عثمان فقد بايعه أهل المدينة فى المسجد النبوى.

---

(١) سورة الفتح ١٠

(٢) فى بيعة العقبة المشهورة

(٣) سورة الممتحنة ١٢

وكذلك بايع اهل المدينة عليا رضى الله عنهم اجمعين.

واستمر أمر البيعة فى العصر الأموى والخلفاء الأولين من بنى العباس.

وقد كانت البيعة فى عصر الصحابة تقوم على الرآى الحر والتزام الطاعة اختيارا.

أما فى العهد الأموى فقد صارت لفرض الحكم والإجبار على الطاعة.

والأولون من بنى العباس كانوا يلزمون الناس بالمبايعة[1].

ثالثا: الشورى

يقول الإمام أبو زهرة:

أما الشرط الثالث فهو: أن يكون الاختيار بشورى المسلمين، والأصل فى ذلك هو أن الحكم الإسلامى فى أصل وضعه شورى.

لقوله تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾[2].

وقوله تعالى آمراً النبى ﷺ: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾[3].

ولالتزام النبى ﷺ الشورى فى عامة أموره التى كانت تهم المسلمين، ثم ينزل فيها وحى.

فكان فى الحروب وفى أعقابها وفى شئون الحكم يستشير المسلمين فى غير موضع النص، وكذلك فعل أصحابه من بعده.

وإذا كان الحكم الإسلامى فى أصله شورى، فلا بد أن يكون الاختيار شورياً أيضاً، لأنه لا يمكن أن يكون الحكم شورياً ويكون الخليفة مفروضاً بحكم الوراثة إذ أن الوراثة والشورى نقيضان لا يجتمعان فى باب واحد[4].

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية صـ ٨٤ بتصرف يسير

(٢) سورة الشورى ٣٨

(٣) سورة آل عمران ٥٩

(٤) تاريخ المذاهب الإسلامية صـ ٨٤، ٨٥ بتصرف يسير

ولأهل الشورى شروط ينبغى أن تتوفر فيهم، هذه الشروط هى:

- أن يكونوا أكثر الناس إحاطة بعلوم القرآن والسنة حتى يستطيعوا أن يزنوا بين الأوامر والنواهى، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك .

قال البخارى: «وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شباباً، وكان وقافاً عند كتاب الله عز وجل»(١).

- أن يكون صاحب صفحة بيضاء مع الله تعالى وخلقه.

فالله تعالى عندما أمر رسوله ﷺ باستشارة أصحابه طلب منه أولاً: أن يعفو عنهم ما ارتكبوه فى حقه ﷺ وأن يستغفر لهم الله تعالى فيما له سبحانه وتعالى عندهم ليكونوا بعد ذلك أهلاً للاستشارة ومن أهلها، قال تعالى: ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾(٢) .

وهذا الشرط يعنى أنه لا مكان فى مجلس الشورى الإسلامى للعصاة والفاسقين .

- أن يكونوا من أهل العلم فى هذه الأمة .

فقد كان الخلفاء بعده رسول الله ﷺ يتشاورون مع هذا الصنف من الناس، قال البخارى: «وكانت الأئمة بعد النبى ﷺ يستشيرون الأمناء من أهل العلم فى الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداءً بالنبى ﷺ»(٣) .

وقال القرطبى نقلا عن سفيان الثورى: ليكن أهل مشورتك أهل التقوى والأمانه ومن يخشى الله تعالى(٤) .

وإذا كان من السنة أن يكون خلف إمام الصلاة - وهى إمامة صغرى - أهل الأحلام والنهى، فمن باب أولى أن تكون فى مجلس الشورى، وحول صاحب

---

(١) الصحيح للإمام البخارى ٩/ ١٣٨، ١٣٩

(٢) سورة آل عمران ١٥٩ (٣) البخارى فى الصحيح ٩/ ١٣٨

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٥٩٦ طبعة دار الغد العربى

الإمامة، يقوّمونه عند اعوجاجه ويسددونه عند ضعفه، روى الإمام مسلم فى صحيحه عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليلينى منكم أولوا الأحلام والنهى»[1].

وقد فرق الإمام القرطبى بين صفة المستشار فى أمور الدين وصفة المستشار فى أمور الدنيا حيث جعل المستشار فى أمر الدين أن يكون عالما دينا عاقلا، وصفة المستشار فى أمور الدنيا أن يكون عاقلا مجربا واداً للمستشير[2].

يقول صاحب « الطريق إلى جماعة المسلمين »[3]:

شروط عضو مجلس الشورى هى:

أ- العدالة الجامعة لشروطها.

ب- التقوى وخلو صفحته من الذنوب مع الله تبارك وتعالى والأمة.

ج- العلم بالكتاب والسنة وما يؤدى إليهما من علوم اللغة والتفسير والرواية ..... إلخ.

د- الخبرة فى جانب المستشار فيه.

هـ- العقل الرزين المتأنى.

ر- الأمانة والصدق.

ثم يقول: ومن هنا ندرك أن الشورى حق لأهلها ممن توفرت فيهم صفاتها وقد عبر عن ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوماً عندما قال للأعرابى: «إجلس إنما أنت من الأعراب»[4].

---

(١) الطريق إلى جماعة المسلمين صـ ٨٣ ط دار الوفاء بالمنصورة، الرابعة ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م والحديث أخرجه مسلم ٤- كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف ١/ ٣٢٣ ح رقم ٤٣٢

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٥٩٥

(٣) هو الأستاذ حسين محسن على جابر وذلك فى رسالة ماجستير قدمت إلى قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(٤) الطريق إلى جماعة المسلمين تأليف محسن على جابر صـ٨٤

رابعا: العدالة

يقول صاحب مختصر التحفة: «العدالة شرط للإمامة، لا العصمة»[1] .

ويقول الإمام أبو زهرة: العدالة هى الشرط الرابع الذى يجب توافره فى الخلافة النبوية وهو جوهرها ولبها .

والعدالة التى تطلب من الإمام الأعظم تشمل أنواع العدالة المختلفة، بحيث يكون هو عدلاً فى ذاته لا يؤثر قرابة، ولا يقدم أحداً لهوى، ولا يؤثر ذا محبة، ولا يبعد ذا بغض، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾[2] .

ثم قال: وعدالة الإمام توجب عليه أن يولى الأمور من يصلح لها، ويوسدها لأهل العدالة والرفق، وقد شدد النبى ﷺ فى اختيار الولاة .

فعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من استعمل رجلا من عصابة وفى تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين»[3] .

ومن عدالة الإمام أن يعامل الأعداء بالعدل، فالعدالة الإسلامية تعم ولا تخص. تعم الولى والعدو على السواء لذا يقول تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[4] .

والعدالة الإسلامية تشمل العدالة القانونية التى يطبق فيها الحكم الإسلامى على الجميع، حتى إن الفقهاء أجمعين قرروا أن الإمام الأعظم نفسه لو ارتكب جناية اقتص منه، وإن ارتكب حداً قرر جمهور الفقهاء وجوب إقامة الحد

(١) مختصر التحفة الإثنى عشرية صـ١٢٠ (٢) سورة النساء ١٣٥

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٤/ ٩٣ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ولم يعلق الذهبى على ذلك، وذكره ابن حجر فى المطالبة العالية كتاب الخلافة باب فضل الإمام العدل ٢٠٠٠/ ٢٣٣ وعزاه لمسدد وقال البوصيرى رواه مسدد وإسناده حسن

(٤) سورة المائدة ٨

عليه(١).

وهنا سؤال يفرض نفسه مفادة: ما الحكم إذا خرج الحاكم عن هذه الشروط السابقة، بأن كانت المبايعة غير حرة، أو خرج عن حدود العدالة، ونحو ذلك؟

يجيب الإمام أبو زهرة على ذلك فيقول:

إن المختار للخلافة النبوية إذا فسق خرجت خلافته عن معنى الخلافة النبوية وصارت خلافته ملكاً عضوضاً، ويستوى مع من لم يختر.

وقد اتفق الجمهور بالنسبة له على ثلاثة أمور:

أولها: عدم الخروج عليه حتى لا يؤدى الخروج الى فتنة يضيع فيها الحق ويغلب الشح المطاع، ويتبع الهوى.

ثانيها: إنه لا يطاع فى معصية قط.

فعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة»(٢).

ثالثها: إن كلمة الحق واجبة عند الحاكم الظالم.

فعن تميم الدارى رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «الدين النصيحة قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله لأئمة المسلمين وعامتهم»(٣) وعن أبى أمامة الباهلى رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»(٤).

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية صـ٩٠

(٢) البخارى كتاب الأحكام باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ٩/٧٨، ومسلم ٣٣- كتاب الإمارة ٨- باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية ٣/ ١٤٦٩ ح رقم ١٨٣٩

(٣) أخرجه مسلم ١- كتاب الإيمان ٢٣- بيان أن الدين النصيحة ١/ ٧٤ ح رقم ٥٥

(٤) أخرجه ابن ماجة ٣٦- كتاب الفتن ٢- باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ٢/ ١٣٢٩ ح رقم ٤٠١١ قال فى الزوائد ٣/ ٢٤٣ هذا إسناد فيه مقال: أبو غالب مختلف فيه ضعفه=

وإذا لم يستطع المسلم أن يقول الحق يستطع أن ينكره بقلبه، وذلك أضعف الإيمان .

فقد قال أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان »[(١)] .

وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: قال لنا النبى ﷺ: «إنك سترون بعدى أثرة وأموراً تنكرونها، قالوا: فهل تأمرنا يا رسول الله؟ قال: أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم»[(٢)] .

وبعد

فلا شك أن مفهوم الإمامية عند الشيعة يكاد أن يكون هو نفسه مفهوم النبوة عند أهل السنة؛ بدليل ما جاء فى الكافى - أصح الكتب عندهم - بأن الوحى لم ينقطع بعد وفاته ﷺ وهو مستمر مع الأئمة.

ثم. . . . ماذا تقول الشيعة فى كونه ﷺ خاتم الرسل؟

إذا كانت تقول بختمه للرسالات فلا معنى لنزول الوحى بعد وفاته ﷺ، وإذا

=ابن سعد وأبو حاتم والنسائى ووثقه الدارقطنى، وقال ابن عدى لا بأس به، وفيه رشاد بن سعيد قال فيه أبو حاتم: صدوق وباقى رجال الاسناد ثقات، ثم قال: وله شاهد من حديث أبو سعيد الخدرى، وأحمد فى المسند ٥/ ٢٥١، والطبرانى فى الكبير ٨/ ٣٣٨ ح رقم ٨٠٨١، أما شاهده عن أبى سعيد الخدرى فقد أخرجه أبو داود كتاب الملاحم باب الأمر والنهى ٤/ ١٢٢ ح رقم ٤٣٤٤، والترمذى ٣٤- باب الفتن ١٣- باب ما جاد أفضل الجهاد ٤/ ٤٠٩ ح رقم ٢١٧٤ وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وابن ماجة ٣٤- كتاب الفتن ٢- باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ٢/ ١٣٢٩ ح رقم ٤٠١٠ .

(١) مسلم ١- كتاب الإيمان ٢٠- باب كون النهى عن المنكر من الإيمان ١/ ٦٩ ح رقم ٤٩

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية صـ ٩٦، ٩٧ بتصرف يسير والحديث أخرجه البخارى كتاب الفتن باب قوب النبى ﷺ سترون بعدى أمور تنكرونها ٩/ ٥٩، ومسلم ٣٣- كتاب الإمارة ١٠- باب وجوب الأمر ببيعة الخلفاء الأول فالأول ٣/ ١٤٧٢ ح رقم ١٨٤٣

كانت لا تعترف بختمه للرسالات فهذا كاف لخروجهم عن الإسلام.

ولا شك أن شروط الإمامة عند أهل السنة هى التى يقرها العقل السليم والمنطق القويم.

والله تعالىٰ أعلى وأعلم

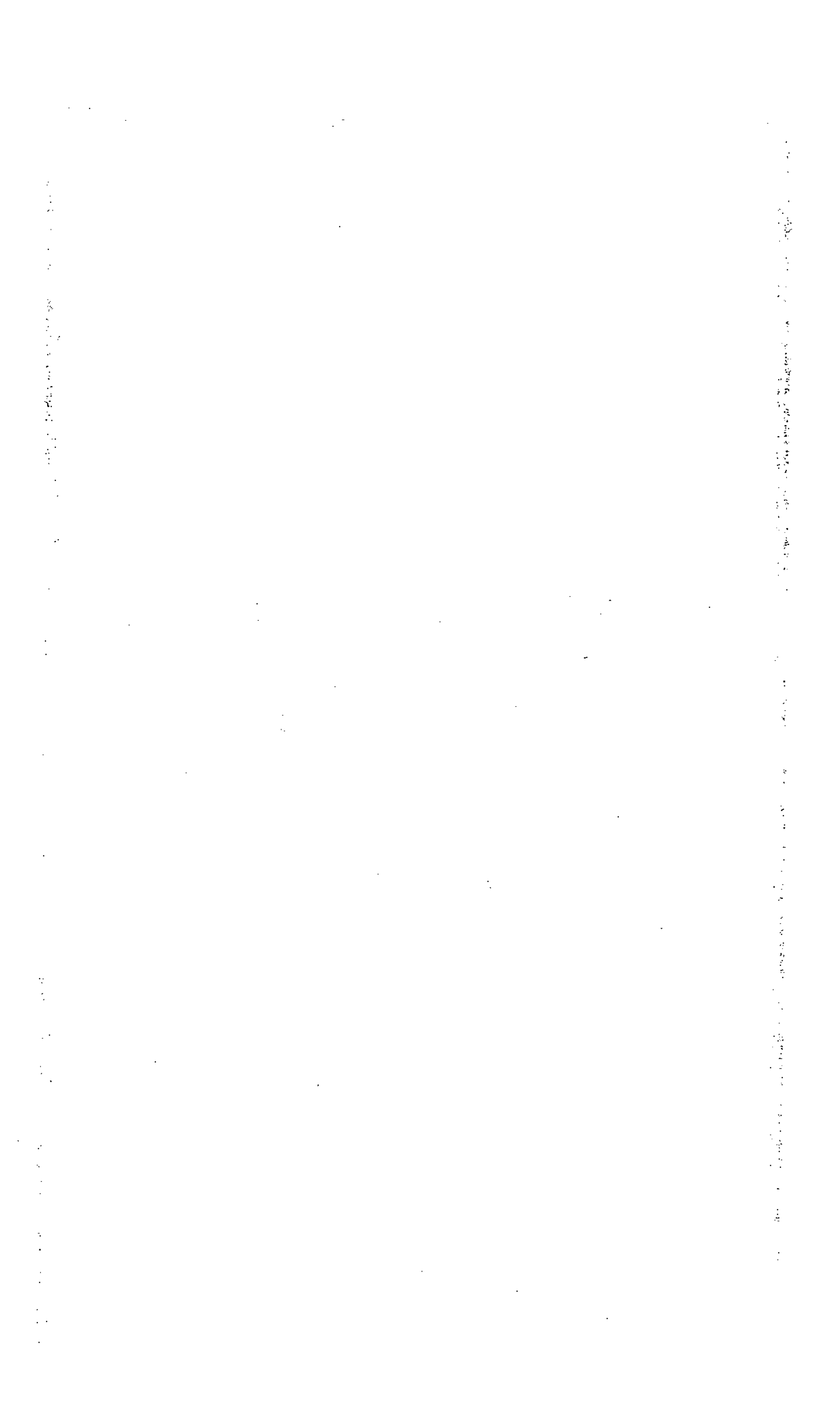


الفصل الثالث: أهم فرق الإمامية

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول: أهم فرق الإمامية

المبحث الثاني: ترجمة مختصرة عن حياة الأئمة الإثنى عشر



المبحث الأول: أهم فرق الإمامية

أهم فرق الإمامية

« الإمامية: هم القائلون بإمامة على رضى الله عنه بعد النبى ﷺ؛ نصاً ظاهراً، وتعييناً صادقاً، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين .

« قالوا: وما كان فى الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام، حتى تكون مفارقته الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة، فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملاً، ويرى كل واحد منهم رأياً، ويسلك كل واحد منهم طريقاً لا يوافقه فى غير ذلك غيره، بل يجب أن يعين شخصاً هو المرجوع إليه، وينص على واحد هو الموثق به والمعول عليه، فقد عين علياً رضى الله عنه فى مواضع تعريضاً، وفى مواضع تصريحا»(١) .

وتعرف الشيعة الإمامية بالفرقة الاثنى عشرية، ومبعث هذه التسمية هو اعتقادهم باثنا عشر إماماً من بنى هاشم نص عليهم رسول الله ﷺ(٢) .

يقول الإمام أبو زهرة: هذه الطائفة - الإمامية الاثنى عشرية - التى تحمل اسم الشيعة الإمامية يدخل فى عمومها أكثر مذاهب الشيعة القائمة الآن فى العالم الإسلامى، والجامع لهؤلاء هو ما تدل عليه التسمية بعبارة « الإمامية»(٣) .

وكما اتفق الإمامية فيما بينهم على أن عليا وصى النبى ﷺ بالنص قرروا أن الأوصياء من بعد علىٍّ رضى الله عنه هم أولاده من فاطمة رضى الله عنها: الحسن ثم الحسين ثم على بن الحسين رضى الله عن الجميع - وهؤلاء هم المجمع عليهم، وقد اختلفوا من بعد ذلك على فرق مختلفة فى الأئمة بعد هؤلاء(٤) .

يقول الشهرستانى: « ثم إن الإمامية لم يثبتوا فى تعيين الأئمة بعد الحسن والحسين وعلى بن الحسين رضى الله عنهم على رأى واحد، بل اختلافهم أكثر من اختلافات الفرق كلها. . .

---

(١) الملل والنحل للشهرستانى صـ ١٦٢ (٢) الأئمة الإثنا عشرية لجعفر السبحانى صـ١٣ ط دار الأضواء بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، أعيان الشيعة ١/ ٢١ بتصرف
(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية صـ ٤٨ (٤) المصدر السابق صـ ٤٩

وهم متفقون فى الإمامة وسوقها إلى جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه ومختلفون فى المنصوص عليه من بعده من أولاده، إذ كان له خمسة أولاد، وقيل: ستة: محمد، وإسحاق، وعبد الله، وموسى، وإسماعيل، ثم منهم من مات ولم يعقب، ومنهم من مات وأعقب .

ومنهم - أى الإمامية - من قال بالتوقف، والانتظار، والرجعة، ومنهم من قال بالسوق والتعدية »[1] .

وها هى أهم فرقهم:

١- الباقرية والجعفرية الواقفية:

أتباع محمد الباقر بن على زين العابدين، وابنه جعفر الصادق؛ قالوا بإمامتهما، وإمامة والدهما على زين العابدين، إلا أن منهم من توقف على واحد منهما، وساق الإمامة إلى أولادهما .

يقول الشهرستانى: « وإنما ميزنا هذه الفرقة دون الأصناف المتشيعة التى نذكرها لأن من الشيعة من توقف على الباقر، وقال برجعته، كما توقف القائلون بإمامة أبى عبد الله جعفر الصادق. . . فنذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه ونعدهم، لا على أنهم من تفاصيل أشياعه بل على أنهم متسبون إلى أصل شجرته وفروع أولاده »[2] .

٢- الناووسية:

يقول صاحب مختصر التحفة الإثنا عشرية: « هم أتباع رجل يقال له: ناووس، وقيل نسبوا إليه قرية ناووسا[3]، وقالت: إن الصادق حى غائب، وهو المهدى المنتظر»[4] .

---

(١) الملل والنحل صـ١٦٥ (٢) الملل والنحل للشهرستانى صـ١٦٥

(٣) ناوسا: من قرى هيت، وهيت بلدة على الفرات من نواحى بغداد ذات نخل كثير وخيرات واسعة معجم البلدان لياقوت الحموى ٥/ ٢٩٥، ٤٨٣ دار الكتب العلمية بيروت تحقيق فريد الجندى الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م (٤) مختصر التحفة الإثنا عشرية صـ١٦

٣- الأفطحية:

قالوا بانتقال الإمامة من الصادق الى إبنه عبد الله الأفطح، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه، وأمهما فاطمة بنت الحسين بن الحسن بن على، وكان أسن أولاد الصادق، ويقولون برجعته لأنه ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوماً، ولم يعقب ولداً ذكراً[١] .

٤- الشُمَيْطية:

أصحاب يحيى بن أبى الشميط، قالوا: إن جعفر قال: إن صاحبكم اسمه اسم نبيكم، وقد قال له والده: إن وُلِدَ لكِ ولد فسمه بإسمى فهو الإمام. فالإمام بعده ابنه محمد[٢] .

٥- الإسماعيلية الواقفية:

قالوا إن الإمام بعد جعفر إسماعيل نصاً عليه بإتفاق من أولاده، إلا أنهم اختلفوا فى موته فى حال حياة أبيه.

فمنهم من قال: لم يمت، إلا أنه أظهر تقية من خلفاء بنى العباس، وأنه عقد محضراً، وأشهد عليه عامل المنصور بالمدينة .

ومنهم من قال: موته صحيح، والنص لا يرجع قهقرى، والفائدة فى النص، بقاء الإمامة فى أولاد المنصوص عليه دون غيرهم، فالإمام بعد إسماعيل ابنه محمد بن إسماعيل، وهؤلاء يقال لهم المباركية .

ثم منهم من وقف على محمد بن إسماعيل وقال برجعته بعد غيبته؛ ومنهم من ساق الإمامة فى المستورين منهم، ثم فى الظاهرين القائمين من بعدهم، وهم الباطنية وسنذكر مذاهبهم على الانفراد .

قلت: ليس هذا مكان ذكرهم.

ثم قال الشهرستانى: وإنما مذهب هذه الفرقة الوقف على إسماعيل بن

---

(١) المصدر السابق صـ ٢، الملل والنحل صـ١٦٧ (٢) الملل والنحل صـ ١٦٧

جعفر، أو محمد بن إسماعيل، والإسماعيلية المشهورة فى الفرق منهم: الباطنية التعليمية الذين لهم مقالة مفردة[1].

قلت: أيضا هؤلاء ليس هذا مكان الكلام عنهم.

٦- الموسوية، والمفضلية:

فرق واحدة قالت بإمامة موسى بن جعفر نصاً عليه بالاسم حيث قال الصادق رضى الله عنه: سابعكم قائمكم، وقيل صاحبكم قائمكم، ألا وهو سَمِيُّ صاحب التوراة.

ولما رأت الشيعة أن أولاد الصادق على تفرق، فمن ميت فى حال حياة أبيه ولم يعقب، ومن مختلف فى موته، ومن قائم بعد موته مدة يسيرة، ومن ميت غير معقب، وكان موسى هو الذى تولى الأمر وقام بعد موت أبيه، رجعوا إليه واجتمعوا عليه مثل المفضل بن عمر، وزرارة بن أعين وغيرهما.

ولما خرج موسى وأظهر الإمامة حمله هارون الرشيد من المدينة فحبسه عند عيسى بن جعفر، ثم أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السندى بن شاهك، وقيل: إن يحيى بن خالد بن برمك سمه فى رطب فقتله وهو فى الحبس، ثم أخرج ودفن فى مقابر قريش ببغداد.

واختلفت الشيعة بعده.

فمنهم من توقف فى موته، وقال: لا ندرى أمات أم لم يمت، ويقال لهم المطورة سماهم بذلك على بن إسماعيل، فقال: ما أنتم إلا كلاب ممطورة.

ومنهم من قطع بموته ويقال هم القطعية.

ومنهم من توقف عليه، وقال: إنه لم يمت، وسيخرج بعد الغيبة، ويقال لهم الواقفة[2].

---

(١) الملل والنحل صـ ١٦٧، ١٦٨ بتصرف

(٢) المصدر السابق صـ ١٦٨، ١٦٩

٧- الاثنا عشرية:

يقول الشهرستاني: « إن الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر وسموا قطعية، ساقوا الإمامة بعده في أولاده، فقالوا: الإمام بعد موسى الكاظم: ولده علي الرضا، ومشهده بطوس[١].

ثم بعده: محمد التقي الجواد وهو في مقابر قريش ببغداد.

ثم بعده: علي بن محمد النقي ومشهده بقم[٢].

وبعده الحسن العسكري الزكي.

وبعده: ابنه محمد القائم المنتظر الذي هو « بسر من رأى »[٣] وهو الثاني عشر، وهذا هو طريق الإثنا عشرية في زماننا »[٤].

---

(١) طوس: مدينة بخرسان تشتمل على بلدتين يقال لإحداهما الطابران والأخرى نوقان ولهما أكثر من ألف قرية، فتحت في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه معجم البلدان ٤/ ٥٥

(٢) قم: قال ياقوت: بالضم وتشديد الميم، كلمة فارسية؛ مدينة تذكر مع قاشان، وهي مدينة مستحدثة إسلامية لا أثر للأعجام فيها، وهي كثيرة حسنة طيبة، وأهلها كلها شيعة إمامية، ولا يوجد بها سني قط، معجم البلدان ٤/ ٤٥٠

(٣) سر من رأى: قال ياقوت: قال الزجاجي: قالوا كان اسمها قديما سامرا، سميت بسامير ابن نوح كان ينزلها فلما استحدثها المعتصم سماها بسر من رأى، وهي مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرق دجلة وقد خربت. معجم البلدان ٣/ ١٩٥: ٢٤٣

(٤) الملل والنحل صـ ١٦٩



المبحث الثانى

ترجمة مختصرة

عن حياة الأئمة الإثنى عشر

في هذا المبحث أذكر تراجم مختصرة عن حياة الأئمة الاثنا عشرية عند الشيعة الإمامية وهم على الترتيب التالي:

- الإمام الأول:

أبو الحسن على بن أبى طالب توفى سنة ٤٠هـ.

الإمام الثانى:

أبو محمد الحسن بن على بن أبى طالب توفى سنة ٥٠هـ.

الإمام الثالث:

أبو عبد الله الحسين بن على بن أبى طالب توفى سنة ٦١هـ.

الإمام الرابع:

أبو الحسين على بن الحسين بن على بن أبى طالب - زين العابدين - توفى سنة ٩٤هـ.

الإمام الخامس:

أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب - الباقر - توفى سنة ١١٣هـ.

الإمام السادس:

أبو عبد الله جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب - الصادق - توفى سنة ١٤٨هـ.

الإمام السابع:

أبو الحسن موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب - الكاظم - توفى سنة ١٨٣هـ.

الإمام الثامن:

أبو الحسن على بن موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على

ابن أبى طالب - الرضا - توفى سنة ٢٠٣هـ .

الإمام التاسع :

أبو جعفر محمد بن على بن موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين ابن على بن أبى طالب - الجواد - توفى سنة ٢٢٠هـ .

الإمام العاشر :

أبو الحسن على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب - الهادى - توفى سنة ٢٥٤هـ .

الإمام الحادى عشر :

أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر بن محمد ابن على بن الحسين بن على بن أبى طالب - العسكرى - توفى سنة ٢٦٠هـ.

الإمام الثانى عشر :

أبو القاسم محمد بن الحسن بن على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر ابن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب - المهدى المنتظر .

الإمام الأول:

أبو الحسن على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو تراب.

كناه بها النبى ﷺ، وأمه فاطمه بنت أسد بن هاشم، وهى أول هاشمية تلد هاشمياً، وقد أسلمت وهاجرت.

وعلى رضى الله عنه أحد العشره المشهود لهم بالجنة، وأخو رسول الله ﷺ بالمؤاخاة، وصهره على فاطمه سيدة نساء العالمين رضى الله عنها، وأحد السابقين إلى الإسلام، وأحد العلماء الربانيين، والشجعان المشهورين، والزهاد المذكورين. والخطباء المعروفين، وأحد من جمع القرآن، وعرضه على النبى ﷺ، وهو أول خليفه من بنى هاشم وأبو السبطين، أسلم قديماً، بل قال ابن عباس، وأنس، وزيد بن أرقم، وسلمان الفارسى، وجماعة: إنه أول من أسلم[1] ونقل بعضهم الإجماع عليه .

يقول ابن الأثير: وهو أول الناس إسلاماً فى قول كثير من العلماء، وهاجر إلى المدينه وشهد بدراً، وأحداً، والخندق، وبيعة الرضوان، وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ إلا تبوك فإنه ﷺ خلفه على أهله، وله فى الجميع بلاء عظيم، وأثر حسن، وأعطاه ﷺ اللواء فى مواطن كثيرة بيده، وأخاه رسول الله ﷺ مرتين، مرة بين المهاجرين والمهاجرين، ومرة بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة، وقال فى كل مرة: أنت أخى فى الدنيا والأخرة[2].

وعن هجرته: يقول ابن الأثير: عن أبى رافع فى هجرة النبى ﷺ ـ قال: وخلفه النبى ﷺ ـ يعنى خلف علياً ـ يخرج إليه بأهله وأمره أن يؤدى عنه أمانته ووصايا من كان يوصى إليه، وما كان يؤتمن عليه من مال، فأدى على رضى الله عنه أمانته كلها، وأمره أن يضطجع على فراشه ليلة خرج .

---

(١) أي من الصبيان

(٢) أخرجه الترمذي ٥ ـ كتاب المناقب باب رقم (٢١) ٥/٥٩٥ ح رقم ٣٧٢٠ من حديث ابن عمر وقال هذا حديث حسن غريب

وقال: إن قريشاً لم يفقدونى ما رأوك، فاضطجع على فراشه، وكانت قريش تنظر إلى فراش النبى ﷺ فيرون عليه علياً رضى الله عنه نائماً فيظنونه النبى ﷺ حتى إذا أصبحوا رأوا علياً رضى الله عنه، فقالوا: لو خرج محمد لخرج بعلى معه، فحبسهم الله بذلك عن طلب النبى ﷺ حين رأوا علياً، وأمره النبى ﷺ أن يلحقه بالمدينه، فخرج على رضى الله عنه فى طلبه بعدما أخرج إليه أهله، يمشى الليل ويكمن النهار، حتى قدم المدينه فلما بلغ النبى ﷺ قدومه قال: ادعوا لى علياً: قيل يا رسول الله لا يقدر أن يمشى فأتاه النبى ﷺ فلما رآه اعتنقه وبكى، رحمة لما بقدميه من الورم، وكانتا تقطر دماً، فتفل النبى ﷺ فى يده ومسح بها رجليه، ودعا له بالعافية، فلم يشتكهما حتى استشهد رضى الله عنه [(١)].

وعن علمه: يقول ابن الصباغ المالكى: كان أمير المؤمنين رضى الله عنه مطلعاً على غوامض علم الفقه وأحكامه، مشهوداً له فيه بعلو محله ومقامه، ولهذا خصه رسول الله ﷺ بعلم القضاء.

فعن أبى البخترى قال: قال على رضى الله عنه بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن، قال: فقلت يا رسول الله إنى رجل شاب وإنه يرد على من القضاء ما لا علم لى به، قال: فوضع يده على صدرى وقال: « اللهم ثبت لسانه واهد قلبه » فما شككت فى القضاء أو فى قضاء بعد[(٢)].

ومن تلك القضايا الصعبة التى تصدى لها أبو الحسن رضى الله عنه تلك القضية.

يقول ابن الصباغ المالكى: وقعت واقعة حار فيها علماء عصره عليه السلام فى حكمها وهى أن رجلاً تزوج بخنثى ولها فرج كفرج الرجال، وفرج كفرج النساء، وأصدقها جارية كانت له ودخل بها فحملت الخنثى وجائت بولد، ثم إن الخنثى

---

(١) أخرجه ابن الأثير فى أسد الغابة ٤/ ٩٦

(٢) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة باب فضائل على رضى الله عنه ٣/ ١٣٥ وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبى.

وطأت الجارية التى صدفها زوجها فحملت منها، وجاءت بولد فاشتهرت قصتها، ورفع أمرها الى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه، فسأل عن حال الخنثى فأخبر أنها تحيض وتطأ وتوطأ من الجانبين، وقد جبلت وأحبلت، فصار الناس متحيرى الأفهام فى جوابها، فاستدعى أمير المؤمنين شخصين وأمرهما أن يعدا أضلاع الخنثى من الجانبين وينظرا فإن كانت متساوية فهى امرأة وإن كان الجانب الأيسر نقص من أضلاع الجانب الأيمن بضلع واحد فهو رجل، فدخلا على الخنثى كما أمرها أمير المؤمنين عليه السلام وعدا أضلاعها من الجانبين، فوجدا أضلاع الجانب الأيسر تنقص عن أضلاع الجانب الأيمن بضلع، فأخبراه بذلك، وشهدا عنده به، فحكم على الخنثى بأنها رجل، وفرق بينها وبين زوجها[١].

و عن **خلافته**: يقول ابن حجر: و كان أحد الشورى الذى نص عليهم عمر فعرضها عليه عبد الرحمن بن عوف و شرط عليه شروطاً، امتنع عن بعضها، فعدل عنه إلى عثمان فقبلها فولاه، وسلم على، وبايع عثمان، و لم يزل بعد النبى ﷺ متصدياً لنصر العلم، والفتيا .

فلما قتل عثمان بايعه الناس، ثم كان من قيام جماعة من الصحابة منهم طلحة، والزبير وعائشة، فى طلب دم عثمان، فكان من واقعة الجمل[٢] ما اشتهر، ثم قام معاوية فى أهل الشام و كان أميرها لعثمان ولعمر من قبله فدعا إلى الطلب بدم عثمان، فكان من وقعة صفين[٣] ما كان .

و كان رأى علىٍّ أنهم يدخلون فى الطاعة، ثم يقوم ولى عثمان فيدعى به عنده، ثم يعمل معه ما يوجبه حكم الشريعة المطهرة، وكان من خالفه يقول له: تتبعهم واقتلهم، فيرى أن القصاص بغير دعوى ولا إقامة بينه لا يتجه، وكل

---

(١) الفصول المهمة فى معرفة أحوال الأئمة عليهم السلام لابن الصباغ المالكى صـ٣٤،٣٥ بتصرف يسير دار الأضواء بيروت .الطبعة الثانية سنة ١٤٠٩ هــ١٩٨٨م

(٢) وقعة الجمل كانت فى سنة ٣٦هـ انظر البداية والنهاية ٧/ ٢٤١ وما بعدها

(٣) وقعة صفين كانت سنة ٣٧هـ، انظر البداية والنهاية ٧/ ٢٦٤ وما بعدها

الفريقين مجتهد، و كان من الصحابة فريق لم يدخلوا فى شيء من القتال، و ظهر بقتل عمار بن ياسر رضى الله عنه أن الصواب كان مع علىّ رضى الله عنه، واتفق على ذلك أهل السنة بعد اختلاف، ولله الحمد[1].

و عن استشهاده: يقول ابن سعد: انتدب ثلاثة نفر من الخوارج: عبد الرحمن ابن ملجم، والبرك بن عبد الله التيمى، وعمرو بن بكير التميمى فاجتمعوا بمكة، وتعاهدوا وتعاقدوا ليقتلن هؤلاء الثلاثة على بن أبى طالب، ومعاوية بن أبى سفيان، وعمرو بن العاص، ويريحن العباد منهم .

فقال عبد الرحمن بن ملجم: أنا لكم بعلى بن أبى طالب .

وقال البرك: و أنا لكم بمعاوية .

وقال عمرو بن بكير: أنا أكفيكم عمرو بن العاص .

فتعاهدوا على ذلك و تواثقوا لا ينقص رجل منهم عن صاحبه الذى سمى، ويتوجه إليه حتى يقتله أو يموت دونه، فاتعدوا بينهم ليلة سبع عشرة من شهر رمضان .

ثم توجه كل رجل منهم إلى المصر الذى فيه صاحبه، فقدم عبد الرحمن بن ملجم الكوفة فلقى أصحابه من الخوارج فكاتمهم ما يريد، ولقى عبد الرحمن بن ملجم شبيب بن بجرة الأشجعى، فأعلمه ما يريد ودعاه إلى أن يكون معه فأجابه إلى ذلك، وبات عبد الرحمن بن ملجم تلك الليلة التى عزم فيها أن يقتل علياً فى صبيحتها يناجى الأشعث بن قيس الكندى فى مسجده حتى كاد أن يطلع الفجر، فقال له الأشعث: فضحك الصبح قم، فقام عبد الرحمن وشبيب فأخذا أسيافهما، ثم جاءا حتى جلسا مقابل السّدة التى يخرج منها على.

قال الحسن بن على: و أتيته سحراً فجلست إليه فقال: إنى بت الليلة أوقظ أهلى فملكتنى عيناى وأنا جالس، فسنح لى رسول الله ﷺ، فقلت يا رسول الله

---

(١) الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ٢/ ٥٠٢ دار الكتاب العربى بيروت .بدون

ما لقيت من أمتك من الأود[1] واللدد[2] فقال لى: ادع الله عليهم، فقلت: اللهم أبدلنى بهم خيراً لى منهم وأبدلهم شراً لهم منى، ودخل ابن النباح المؤذن على ذلك، فقال: الصلاة، فأخذت بيده فقام يمشى، وابن النباح بين يديه، وأنا خلفه، فلما خرج من الباب نادى: أيها الناس الصلاة الصلاة، كذلك كان يفعل فى كل يوم يخرج، ومعه درته يوقظ الناس فاعترضه الرجلان .

فقال بعض من حضر ذلك: فرأيت بريق السيف، وسمعت قائلاً يقول: لله الحكم يا على لا لك، ثم رأيت سيفاً ثانياً فضربا جميعاً .

فأما سيف عبد الرحمن بن ملجم فأصاب جبهته إلى قرنه ووصل دماغه، وأما سيف شبيب فوقع فى الطاق[3]، وسمعت عليا يقول لا يفوتنكم الرجل، وشد الناس عليهما من كل جانب، فأما شبيب فأفلت، وأخذ عبد الرحمن بن ملجم فأدخل على علىّ، فقال: أطيبوا طعامه، وألينوا فراشه، فإن أعش فإنا أولى بدمه، عفواً أو قصاصاً، وإن أمت فألحقوه بى أخاصمه عند رب العالمين .

فقالت أم كلثوم بنت على: يا عدو الله قتلت أمير المؤمنين، قال: ما قتلت إلا أباك، قالت: فو الله إنى لأرجو أن لا يكون على أمير المؤمنين بأس، قال: فلم تبكين إذاً ؟

ثم قال: والله سممته شهراً يعنى سيفه فإن أخلفنى فأبعده الله وأسحقه، وبعث الأشعث بن قيس ابنه قيس بن الأشعث صبيحة ضرب على عليه السلام، فقال: أى بنى انظر كيف أصبح أمير المؤمنين فذهب فنظر إليه، ثم رجع، فقال: رأيت عينيه داخلتين فى رأسه، فقال الأشعث عينى دميغ[4] ورب الكعبة .

قال: ومكث على رضى الله عنه يوم الجمعة، وليلة السبت، وتوفى رحمة الله عليه وبركاته ليلة الأحد، لإحدى عشرة ليلة بقيت من شهر رمضان سنة

(١) الأود: المجهود والمشقة. لسان العرب ٣/ ٧٤ مادة أود

(٢) اللدد: الخصومة الشديدة. لسان العرب ٣/ ٣٩١ مادة لدد

(٣) الطاق: ضرب من الثياب. القاموس المحيط صـ١١٦٩ مادة طوف.

(٤) دمغة دمغا: أى شجه حتى بلغت الشجة الدماغ لسان العرب ٨/ ٤٢٤ مادة دمغ

أربعين، وغسله الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر، وكفن فى ثلاثة أثواب ليس فيها قميص.

وكانت خلافته عليه السلام أربع سنين وتسعة أشهر[1] .

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد٣ /٢٦ ، ٢٧بتصريف يسير وانظر ترجمته فى:ـ
الاستيعاب لابن عبد البر٣/٢٦ الاصابة لابن حجر ٢/٥٠١ أسد الغابة لابن الأثير ٤/٩١ الطبقات الكبرى ٣/١٣ السيرة النبوية لابن حبان صـ٥٢١ تاريخ الخلفاء للسيوطى صـ١٦٦ الأئمة الإثنا عشر لجعفر السبحانى صـ١٥ تحف العقول عن آل الرسول للحسن بن على الحرانى صـ٤٣ ط النجف الأشرف، العراق، ذخائر العقبى فى مناقب ذوى القربى صـ٥٥ لمحب الدين الطبرى ط دار المعرفة بيروت

الإمام الثانى

أبو محمد الحسن بن على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم الإمام السيد، ريحانة رسول الله ﷺ وسبطه وسيد شباب أهل الجنة .

مولده: ولد فى شعبان سنة ثلاث من الهجرة وقيل فى نصف رمضانها، وعق عنه جده ﷺ بكبش، وحفظ عن جده أحاديث، وعن أبيه، وأمه وحدث عنه ابنه الحسن، والشعبى، وسويد بن غفلة، وطائفة .

وكان يشبه جده رسول الله ﷺ، فعن على رضى الله عنه قال: الحسن أشبه الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصدر إلى الرأس، و الحسين أشبه بالنبى ﷺ ما كان أسفل من ذلك[1] .

وكان النبى ﷺ يحبه حباً شديداً هو وأخوه لدرجة أنه نزل من على المنبر وحملهما .

فعن أبى بريدة قال: « كان رسول الله ﷺ يخطبنا، إذ جاء الحسن والحسين عليهما السلام، عليهما قميصان أحمران، يمشيان ويعثران، فنزل رسول الله ﷺ من المنبر، فحملهما، ووضعهما بين يديه، ثم قال: صدق الله ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[2] نظرت إلى هذين الصبيين يمشيان ويعثران فلم أصبر حتى قطعت حديثى ورفعتهما »[3].

و عن أسامة بن زيد عن النبى ﷺ أنه يأخذه و الحسن و يقول: « اللهم إنى أحبهما فأحبهما أو كما قال»[4] .

---

(١) أخرجه الترمذى ٥٠ ـ كتاب المناقب ٣١ ـ باب مناقب الحسن والحسين رضى الله عنه ٥/ ٦١٨ ح رقم ٣٧٧٩ وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب

(٢) سورة التغابن آيةرقم١٥

(٣) أخرجه الترمذى ٥٠ ـ كتاب المناقب ٣١ـ باب مناقب الحسن والحسين رضى الله عنه ٥/ ٦١٧ ح رقم ٣٧٧٤ وقال: هذا حديث حسن غريب والنسائى فى الكبرى كتاب الجمعة ٣٤ ـ باب نزول الإمام عن المنبر قبل فراغه من الخطبة وقطعه كلام ورجوعه إليه ١/ ٥٣٥ ح رقم ١٧٣١ .

(٤) البخارى كتاب فضائل الصحابة باب مناقب الحسن والحسين رضى الله عنهما ٥ / ٣٢

وكان هذا الإمام سيداً وسيماً جميلاً عاقلاً، رزيناً، جواداً، خيراً، ديناً، ورعاً، محتشماً، كبير الشأن، و كان منكاحاً، مطلاقاً، تزوج نحواً من سبعين امرأة، وقلما كان يفارقه أربع ضرائر.

فعن جعفر الصادق أن علياً قال: يا أهل الكوفة لا تزوجوا الحسن فإنه مطلاق فقال رجل: و الله لنزوجنه فما رضى أمسك وما كره طلق[1].

قال الذهبى: عن سويد بن غفلة قال: كانت الختعمية تحت الحسن، فلما قتل على رضى الله عنه وبويع الحسن دخل عليها فقال: لتهنك الخلافة، فقال: أظهرت الشماتة بقتل على، أنت طالق ثلاثا، فقالت والله ما أردت هذا، ثم بعث إليها بعشرين ألفا فقالت: متاع قليل من حبيب مفارق.

وكان الحسن رضى الله عنه لا يسمع للشيعة كلاماً، ولا يصدقهم، فمن ذلك ما رواه عمرو بن الأصم قال: قلت للحسن: إن الشيعة تزعم إن علياً مبعوث قبل يوم القيامة، قال: كذبوا والله ما هؤلاء بالشيعة، لو علمنا أن عليا مبعوث، ما زوجنا نساءه ولا اقتسمنا ماله[2].

.. وعن علمه: يقول ابن الصباغ: حكى عنه أنه اغتسل و خرج من داره فى بعض الأيام وعليه حلة فاخرة، ووجهه يشرق حسنا، وشكله قد كمل صورة ومعنى، والسعد يلوح على أعطافه، ونضرة النعيم تعرف من أطرافه، وقد ركب بغلة فارهة غير عسوف، وقد اكتنفه من حاشيته صفوف، فعرض له فى طريقه شخص من محاويج اليهود، وعليه مسح من جلد، وقد أنهكته العلة و الذلة، وشمس الظهيرة قد شوت شواه، وهو حامل جرة ماء على قفاه، فاستوقف الحسن.

فقال: يا ابن رسول الله سؤال، فقال له: ما هو؟ قال: جدك يقول «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر»[3] وأنت المؤمن وأنا الكافر، فما أرى الدنيا إلا جنة

(١) سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٥٣ (٢) سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٦٢

(٣) الحديث أخرجه مسلم ٣٥ ـ كتاب الزهد والرقائق فى فاتحته ٤/ ٢٢٧٢ ح رقم ٢٩٥٦ من حديث ابى هريرة.

لك تنعم فيها، وأنت مؤمن وتستلذ بها، وما أراها إلا سجناً قد أهلكنى حرها وأجهدنى فقرها .

فلما سمع الحسن عليه السلام كلامه، أشرق عليه نور التأييد، واستخرج الجواب من خزانة علمه، وأوضح لليهودى خطأ ظنه، وقال: يا شيخ لو نظرت إلى ما أعد الله لى وللمؤمنين فى دار الأخرة مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، لعلمت إنى قبل انتقالى إليه فى هده الحالة فى سجن، ولو نظرت إلى ما أعد الله لك ولكل كافر فى الدار الآخرة من سعير نار جهنم، ونكال العذاب الأليم المقيم لرأيت نفسك قبل مصيرك إليه فى جنة واسعة ونعمة جامعة فانظر إلى هذا الجواب الصادع بالصواب[1] .

وعن جوده و كرمه: يقول ابن الصباغ أيضاً: الكرم والجود غريزة مغروسة فيه واتصال صلاته للمعتقين نهج ما زال يسلكه، ويقتفيه، فمن ذلك ما نقل عنه عليه السلام أنه سمع رجلا يسأل ربه عز وجل أن يرزقه عشرة آلاف درهم فانصرف الحسن عليه السلام إلى منزله فبعث بها إليه .

خلافته: ولى رضى الله عنه الخلافة بعد قتل أبيه رضى الله عنه، وكان قتل على لإحدى عشرة ليلة بقيت من رمضان من سنة أربعين، وبايعه أكثر من أربعين ألفاً، كانوا قد بايعوا أباه على الموت، وكانوا أطوع للحسن وأحب إليه .

وبقى نحو سبعة أشهر خليفة بالعراق، وما وراءه من خراسان، والحجاز، واليمن، وغير ذلك، ثم سار معاوية فلما تقاربا علم أنه لن تغلب احدى الطائفتين حتى تقتل أكثر الأخرى، فأرسل معاوية إليه من الشام وسار هو إلى معاوية إليه يبذل له تسليم الأمر إليه، على أن تكون له الخلافة بعده، وعلى أن لا يطلب أحدٌ من أهل المدينة والحجاز والعراق بشىء مما كان أيام أبيه، وغير ذلك من القواعد .

فأجابه الحسن إلى ما طلب، فظهرت المعجزة النبوية فى قوله ﷺ: « إن ابنى

---

(١) الفصول المهمة فى معرفة أحوال الأئمة صـ ١٤٧ ، ١٤٨

هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين »[1].

وأى شرف من سماه رسول الله ﷺ سيداً ؟ وقد اختلف فى الوقت الذى سلم فيه الحسن الأمر إلى معاوية، فقيل: فى النصف من جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين وقيل غير ذلك .

ولما بايع الحسن معاوية خطب الناس قبل دخول معاوية الكوفة فقال: أيها الناس إنما نحن أمراؤكم وضيفانكم، ونحن أهل بيت نبيكم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وكرر ذلك حتى بكى الحاضرون كلهم حتى سمع نشيجهم .

ولما دخل معاوية الكوفة و بايعة الناس، قال عمرو بن العاص لمعاوية لتأمر الحسن ليخطب، فقال: لا حاجة بنا إلى ذلك، فقال عمرو: لكنى أريد ذلك ليبدوا عيه ـ أى عجزه ـ فإنه لا يدرى هذه الأمور .

فقال له معاوية: قم يا حسن فكلم الناس فيما جرى بيننا، فقام الحسن فى أمر لم يرو فيه، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال فى بديهته: أما بعد أيها الناس إن الله هداكم بأولنا وحقن دماءكم بآخرنا إلا أن أكيس الكيس التقى، وان أعجز العجز الفجور، وإن هذا الأمر الذى اختلفت أنا ومعاوية فيه، إما أن يكون أحق به منى وإما أن يكون حقا تركته لله عز وجل ولإصلاح أمة محمد ﷺ وحقن دمائكم، ثم التفت إلى معاوية وقال ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[2]، فأمره معاوية بالنزول، وقال لعمرو: ما أردت إلا هذا .[3]

وفاته: اختلاف فى وقت وفاته، فقيل: سنة تسع وأربعين، وقيل سنة خمسين، وقيل: غير ذلك .

قال أبو عمر بن عبد البر: قال قتادة وأبو بكر بن حفص: سم الحسن بن

---

(١) الحديث أخرجه البخارى كتاب فضائل الصحابة باب مناقب الحسن والحسين ٥/ ٣٢ من حديث أبى بكرة

(٢) سورة الأنبياء آيه رقم ١١١ (٣) أسد الغابة ٢/ ١٥

على، سمته امرأته بنت الأشعث بن قيس الكندى، ولما اشتد مرضه قال لأخيه الحسين: يا أخى سقيت بالسم مراراً، ما سقيته مثل هذه المرة، ولقد لفظت طائفة من كبدى، فرأيتنى أقلبها بعود معى، فقال له الحسين: أى أخى من سقاك ؟ قال: وما تريد ؟ أتريد أن تقتله؟ أكلهم إلى الله عز وجل .

ولما حضرته الوفاة ،أرسل إلى عائشة أن أدفن مع النبى ﷺ فأجابته إلى ذلك، فقال لأخيه إذا أنا مت فاطلب من عائشة أن أدفن مع النبى ﷺ فلقد كنت أطلب منها فأجابت إلى ذلك، فلعلها تستحى منى، فإن أذنت فادفنى فى بيتها، وما أظن القوم - يعنى بنى أمية - إلا سيمنعوك فإن فعلوا فلا تراجعهم فى ذلك، وادفنى فى بقيع الغرقد .

فلما مات قالت عائشة: نعم وكرامة، فبلغ ذلك مروان فقال: كذب، وكذبت، والله لا يدفن هناك أبدا، منعوا عثمان من دفنه فى المقبرة، ويريدون دفن حسن فى بيت عائشة، فلبس الحسين ومن معه السلاح، واستلأم مروان أيضا فى الحديد ثم قام فى إطفاء الفتنة أبو هريرة[١]، أعاذنا الله من الفتن ورضى عن جميع الصحابة .

يقول الذهبى معلقا فترض عنهم يا شيعى تفلح ولا تدخل بينهم، فالله حكم عدل يفعل فيهم سابق علمه، ورحمته وسعت كل شىء وهو القائل: « إن رحمتى سبقت غضبى » ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون، فنسأل الله أن يعفو عنا وأن يثبتنا بالقول الثابت، آمين[٢] .

قال الفضل بن دكين: لما اشتد المرض بالحسن بن على رضى الله عنهما جزع، فدخل عليه رجل، فقال يا أبا محمد ما هذا الجزع؟ ما هو إلا أن تفارق روحك جسدك فتقدم على أبويك على وفاطمة، وجديك النبى ﷺ وخديجة، وعلى أعمامك حمزة وجعفر، وعلى أخوالك القاسم، والطيب، والطاهر، وإبراهيم،

---

(١) الاستيعاب ١/ ٣٧٦ ، ٣٧٧

(٢) سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٧٩

وعلى خالاتك رقية، وأم كلثوم، وزينب، فسرى عنه[1] .

فلما قضى نحبه صلى عليه سعيد بن العاص والى المدينة ودفن بالبقيع وعمره إذ ذاك سبع وأربعون سنة .

وعن أولاده: يقول ابن الخشاب: إنهم بلغوا أحد عشر ولداً وبنتاً واحدة[2]، رحمه الله رحمة واسعة من عنده، وأمطر على قبره سحائب المغفرة والرضوان .

---

(١) أسد الغابة ٢/ ١٦

(٢) الفصول المهمة صـ١٥٧

أنظر ترجمته فى المصادر التالية:

الإصابة ١/ ٣٢٧ — الاستيعاب ١/ ٣٦٨

أسد الغابة ٢/ ١٠ — سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٤٥ — البداية والنهاية ٨/ ٣٤

تاريخ بغداد ١/ ١٣٨ — تاريخ الخلفاء: صـ١٨٧ — ذخائر العقبى صـ١١٨

الفصول المهمة ١٤٣ — الأئمة الاثنا عشر صـ٤٩ — تحف العقول ١٥٨

الإمام الثالث

أبو عبد الله الحسين بن على بن أبى طالب بن عبد المطلب الإمام الشهيد الشريف، سبط رسول الله ﷺ وريحانته من الدنيا، ومحبوبه وشبهه من الصدر إلى أسفل .

لما ولد أذن النبى ﷺ فى أذنه، وهو سيد شباب أهل الجنة، أمة السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء العالمين إلا مريم عليها السلام .

عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال: لما ولد الحسن سميته حرباً، فجاء رسول الله ﷺ فقال: « أرونى ابنى ما سميتموه »؟ فقلت: حرباً، فقال بل هو حسن، فلما ولد الحسين سميناه حرباً، فأتى رسول الله ﷺ فقال: « ائتونى بابنى ما سميتموه؟ فقلت حرباً، فقال: « بل هو حسين »، فلما ولد الثالث سميته حرباً فجاء رسول الله ﷺ فقال: « أرونى ابنى ما سميتموه »؟ فقلت: حربا فقال: « بل هو محسن»، ثم قال إنى سميتهم بأسماء ولد هارون: شبر وشبير ومشبر »[1] .

وقال الليث بن سعد: ولدت فاطمة بنت رسول الله ﷺ الحسين بن على فى ليال خلون من شعبان سنة أربع، وقال: محمد بن جعفر لم يكن بين الحمل بالحسين بعد ولادة الحسن إلاطهر واحد[2] .

وعن يعلى بن مرة قال: قال رسول الله ﷺ: « حسين منى وأنا من حسين أحب الله من أحب حسيناً، حسين سبط من الأسباط»[3] .

أخرج الخطيب البغدادى بسنده إلى الحسين بن على رضى الله عنه قال: أتيت على عمر بن الخطاب وهو على المنبر فصعدت إليه فقلت: انزل عن منبر أبى،

---

(١) أخرجه أحمد فى المسند ١/ ٩٨ وقال فى المجمع ٨/ ٥٢ رجال أحمد رجال الصحيح غير هانىء ابن هانىء، وهو ثقة (٢) أسد الغابة ٢/ ٢٩

(٣) أخرجه الترمذى ٥٠ـ كتاب المناقب ٣١ـ باب مناقب الحسن والحسين ٥/ ٦١٧ ح رقم ٣٧٧٥، وقال هذا حديث حسن، وابن ماجة فى المقدمة ١١ـ باب فى فضائل أصحاب رسول الله ١/ ٥١ ح رقم ١٤٤ وقال البوصيرى فى الزوائد ١/ ١٧٤ اسناده حسن رجاله ثقات

واذهب إلى منبر أبيك، فقال عمر لم يكن لأبى منبر، وأخذنى وأجلسنى معه فجعلت أقلب حصى بيدى، فلما نزل انطلق بى إلى منزله، فقال لى: من علمك؟ فقلت والله ما علمنيه أحد، قال: يا بنى لو جعلت تغشانا، قال: فأتيته يوماً وهو خال بمعاوية، وابن عمر بالباب، فرجع ابن عمر ورجعت معه، فلقينى بعد، فقال: لم أرك؟ فقلت يا أمير المؤمنين إنى جئت وأنت خال بمعاوية وابن عمر بالباب، فرجع ابن عمر ورجعت معه، فقال: أنت أحق بالأذن من ابن عمر، وانما أنبت ماترى فى رؤوسنا الله ثم أنتم[1].

وعن كرمه يحدثنا ابن الصباغ فيقول: قال أنس كنت عند الحسين رضى الله عنه فدخلت عليه جارية فجاءته بطاقة ريحان فقال: أنت حرة لوجه الله تعالى، فقلت له: جارية تحيك بطاقة ورد لا حظ لها ولا بال، فتعتقها، فقال: أما سمعت قوله تعالى: ﴿وإذا حُيِّيتُم بتحيةٍ فحَيُّوا بأحسنَ منها﴾[2]، وكان أحسن منها عتقها[3].

وجنى بعض أقاربه جناية توجب التأديب فأمر بتأديبه، فقال: يا مولاى، قال الله تعالى: ﴿والكاظمينَ الغيظ﴾[4]، فقال عليه السلام: خلوا عنه، فقد كظمت غيظى، فقال: ﴿ والعافينَ عن النّاسِ﴾[4]، فقال عليه السلام: قد عفوت عنك، فقال: ﴿والله يحبُّ المحسنينَ﴾[4]، فقال: أنت حر لوجه الله تعالى وأجازه بجائزة سنية[5].

وعن بعض ما أصاب الحسين رضى الله عنه يقول ابن كثير: والمقصود أن الحسين عاصر رسول الله ﷺ وصحبه إلى أن توفى وهو راض عنه، ولكنه كان صغيرا، ثم كان الصديق يكرمه ويعظمه، وكان عمر وعثمان، وصحب أباه، وروى عنه، وكان معه فى مغازيه كلها، فى الجمل وصفين، وكان معظماً موقراً ولم يزل فى طاعة أبيه حتى قتل، فلما آلت الخلافة إلى أخيه وأراد أن يصالح،

(١) تاريخ بغداد ١/١٤١ وقال ابن حجر معلقا فى الإصابة ١/ ٣٣٢ سندة صحيح

(٢) سورة النساء آية رقم ٨٦

(٣) الفصول المهمة ١٦٧

(٤) سورة ال عمران آية رقم ١٣٤

(٥) الفصول المهمة ١٦٧

شق ذلك عليه، ولم يسدد رأى أخيه فى ذلك، بل حثه على قتال أهل الشام، فقال له أخوه: والله لقد هممت أن أسجنك فى بيت وأطبق عليك بابه حتى أفرغ من هذا الشأن ثم أخرجك .

فلما رأى الحسين ذلك سكت وسلم، فلما استقرت الخلافة لمعاوية كان الحسين يتردد إليه مع أخيه الحسن فيكرمهما معاوية إكراما زائداً ويقول لهما: مرحباً وأهلاً، ويعطيهما عطاءً جزيلاً، وقد أطلق لهما فى يوم واحد مائتى ألف، وقال: خذها وأنا ابن هند، والله لا يعطيكماها أحد قبلى ولا بعدى، فقال الحسين: والله لن تعطى أنت ولا أحد قبلك ولا بعدك رجلا أفضل منه .

ولما توفى الحسن كان الحسين يفد إلى معاوية فى كل عام فيعطيه ويكرمه، وقد كان فى الجيش الذى غزا القسطنطينية مع ابن معاوية يزيد، فى سنة إحدى وخمسين .

ولما أخذت البيعة ليزيد فى حياة معاوية كان الحسين ممن امتنع من مبايعته هو وابن الزبير، وعبد الرحمن بن أبى بكر، وابن عمر، وابن عباس، ثم مات ابن أبى بكر وهو مصمم على ذلك، فلما مات معاوية سنة ستين وبويع ليزيد، بايع ابن عمر، وابن عباس، وصمم على المخالفة: الحسين، وابن الزبير، وخرجا من المدينة فارين إلى مكة فأقاما بها، فعكف الناس على الحسين يفدون إليه، ويقدمون عليه، ويجلسون حواليه، ويستمعون كلامه، حين سمعوا بموت معاوية وخلافة يزيد[1] .

يقول ابن الأثير: وأتاه كتب أهل الكوفة وهو بمكة فتجهز للمسير، فنهاه جماعة منهم أخوه محمد بن الحنفية، وابن عمر وابن عباس وغيرهم، فقال: رأيت رسول الله ﷺ فى المنام، وأمرنى بأمر فأنا فاعل ما أمر، فلما أتى العراق كان يزيد قد استعمل عبيد الله بن زياد على الكوفة فجهز الجيوش إليه، واستعمل عليهم عمر بن سعد بن أبى وقاص، ووعده إمارة الرى، فسار أميراً على الجيش

---

(١) البداية والنهاية ٨/١٥٣

وقاتلوا حسينا بعد أن طلبوا منه أن ينزل على حكم عبيد الله بن زياد، فامتنع، وقاتل حتى قتل هو وتسعة عشر من أهل بيته، قتله سنان بن أنس النخعى، وقيل: قتله شمر بن ذى الجوشن وأجهز عليه خولى بن يزيد الأصبحى[1].

يقول ابن كثير: قتل فى يوم عاشوراء من شهر المحرم من سنة إحدى وستين على المشهور الذى صححه الواقدى وغير واحد[2].

وأما قبر الحسين: فيقول ابن كثير: اشتهر عند كثير من المتأخرين أنه فى مشهد على بمكان عند كربلاء، فيقال: إن ذلك المشهد مبنى على قبره، فالله أعلم.

وقال: وقد ذكر ابن جرير أن موضع قتله عفى أثره حتى لم يطلع أحد على تعيينه بخبر، وقد كان أبو نعيم الفضل بن دكين ينكر على من يزعم أنه يعرف قبر الحسين[3].

- **أما رأسه رضى الله عنه** فيقول ابن كثير: المشهور عند أهل التاريخ وأهل السير أنه بعث به ابن زياد إلى يزيد بن معاوية، ومن الناس أنه أنكر ذلك، وعندى أن الأول أشهر فالله أعلم.

ثم اختلفوا بعد ذلك فى المكان الذى دفن فيه الرأس فروى محمد بن سعد أن يزيد بعث برأس الحسين إلى عمر بن سعيد نائب المدينة فدفنه عند أمه بالبقيع.

وذكر ابن ابى الدنيا بطريق ضعيف أن الرأس لم يزل فى خزانة يزيد بن معاوية حتى توفى، فأخذ من خزانته فكفن، ودفن داخل باب الفراديس من مدينة دمشق.

وذكر ابن عساكر فى تاريخه أن يزيد نصب رأس الحسين بدمشق ثلاثة أيام، ثم وضع فى خزائن السلاح حتى كان زمن سليمان بن عبد الملك جيىء به إليه، وقد بقى عظما أبيض فكفنه، وطيبه، وصلى عليه، ودفنه فى مقبرة المسلمين.

فلما جاء بنوا العباس نبشوه وأخذوه معهم.

(١) أسد الغابة ٢/ ٢١ (٢) البداية والنهاية ٨/ ١٧٣

(٣) المصدر السابق ٨/ ٢٠٥ بتصريف يسير

قال: وادعى الفاطميون أن رأس الحسين وصل إلى الديار المصرية. ودفنوه بها وبنوا عليه المشهد المشهور به بمصر، الذى يقال له تاج الحسين بعد سنة خمسمائة.

وقد نص غير واحد من أئمة أهل العلم على أنه لا أصل له، وإنما أرادوا أن يروجوا بذلك بطلان ما ادعوه من النسب الشريف.

وهم بذلك كذبه، وخونه، وقد نص على ذلك القاضى الباقلانى وغير واحد من أئمة العلماء فى دولتهم فى سنة ستة وأربعمائة، والناس أكثرهم يروج عليهم مثل هذا، فإنهم جاءوا برأس، فوضعوه فى مكان هذا المسجد المذكور، وقالوا: هذا رأس الحسين فراج ذلك عليهم، واعتقدوا به والله أعلم[1].

أولاده: قال ابن الصباغ المالكى نقلا عن الشيخ كمال الدين بن طلحة: كان للحسين من الأولاد ذكوراً وإناثاً عشرة، ستة ذكور، وأربعة إناث:

فالذكور على الأكبر وعلى الأوسط، وهو زين العابدين، وعلى الأصغر، ومحمد، وعبد الله، وجعفر.

أما على الأكبر فإنه قاتل بين يدى أبيه حتى قتل شهيداً، وأما على الأصغر فجاءه سهم وهو بكربلاء فقتله، وقيل: إن عبد الله قتل مع أبيه شهيدا، وجعفر مات فى حياة أبيه.

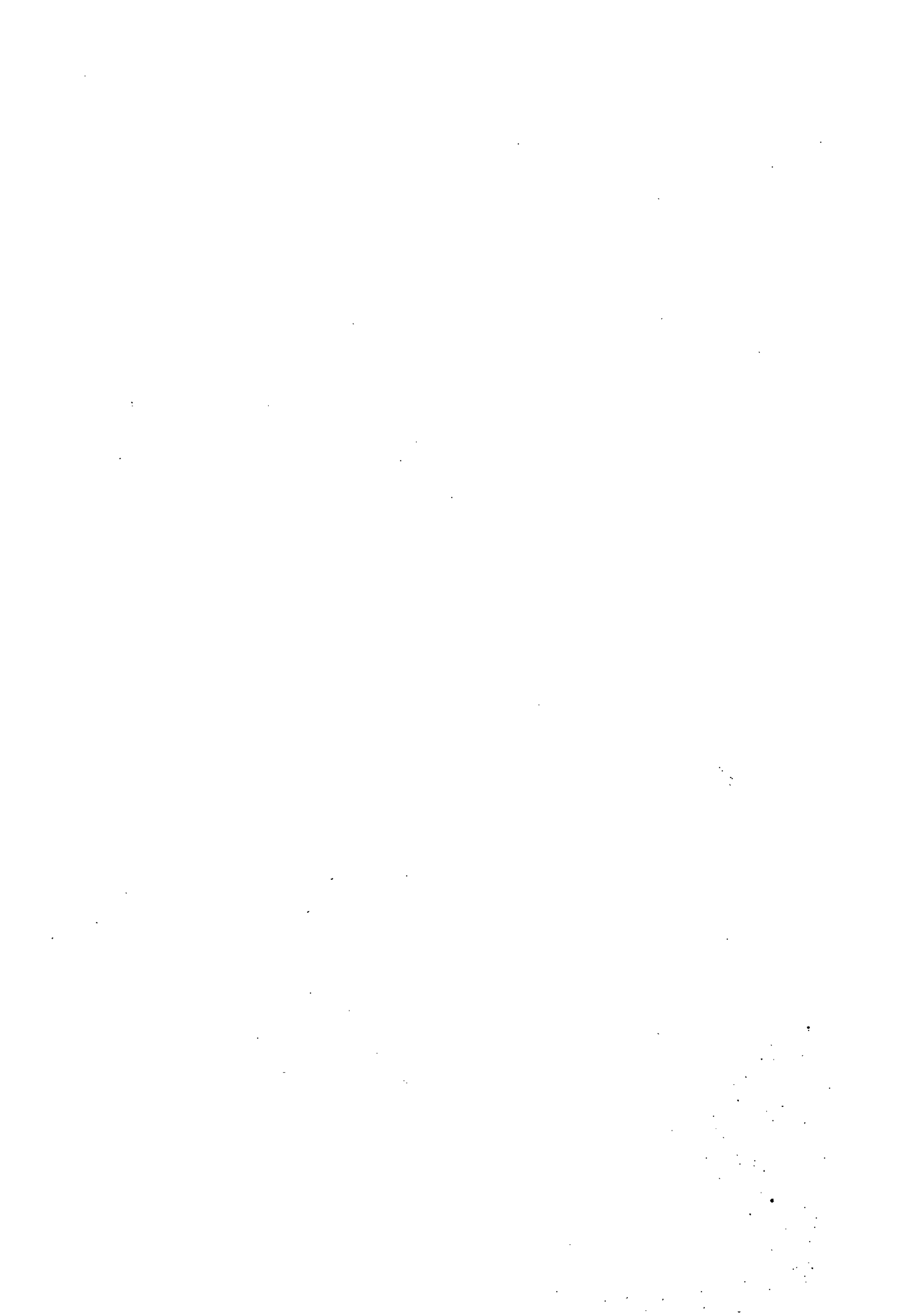
وأما البنات فزينب، وسكينة، وفاطمة، هذا هو القول المشهور[2].

---

(١) المصدر نفسه ٨/٢٠٥، ٢٠٦ بتصرف

(٢) الفصول المهمة صـ١٨٨

وانظر ترجمه فى المصادر التالية:ـ أسد الغابة ٢/١٨، الإصابة ١/٣٣١، الإستيعاب ١/٣٧٧، تاريخ بغداد ١/١٤١، سير اعلام النبلاء ٣/٢٨٠، البداية والنهاية ٨/١٥٢، الفصول المهمة صـ١٦١، تحف العقول ١٦٨، ذخائر العقبى ١٤٣، الأئمة الإثنا عشر صـ٥٩



الإمام الرابع

هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

السيد الإمام زين العابدين الهاشمي العلوي المدني، يكنى أبا الحسين ويقال أبو الحسن ويقال غير ذلك، أمه أم ولد اسمها سلامة وقيل سلافة بنت ملك الفرس يزدجرد، وقيل غزالة.

ولد سنة ثمان وثلاثين ظناً، حدث عن أبيه الحسين الشهيد، وكان معه يوم كربلاء، وله ثلاث وعشرون سنة، وكان يومئذ موعوكا فلم يقاتل، ولا تعرضوا له، بل أحضروه مع آله إلى دمشق، فأكرمه يزيد ورده مع آله إلى المدينة، وحدث عن جده مرسلا وجماعة، وليس بالمكثر من الرواية، وعنه: أولاده أبوجعفر محمد وعمر وزيد المقتول والزهري وغيرهم.(١)

ويحدثنا ابن سعد عن كيفية إفلاته من القتل ونجاته يوم كربلاء وما بعدها، فيقول: كان علي بن الحسين مع أبيه، وهو ابن ثلاث وعشرين سنة، وكان مريضاً نائماً على فراشه، فلما قتل الحسين عليه السلام، قال شمر بن ذي الجوشن: اقتلوا هذا، فقال رجل من أصحابه: سبحان الله أتقتل فتى حدثا مريضاً لم يقاتل؟

وجاء عمر بن سعد بن أبي وقاص فقال: لا تعرضوا لهؤلاء النسوة ولا لهذا المريض.

قال علي بن الحسين: فغيبني رجل منهم، وأكرم نزلي، واختصني، وجعل يبكي كلما خرج ودخل، حتى كنت أقول: إن يكن عند الناس خير ووفاء، فعند هذا، إلى أن نادى منادي ابن زياد: الا من وجد علي بن الحسين فليأت به، فقد جعلنا فيه ثلاثمائة درهم.

قال: فدخل والله علي وهو يبكي، وجعل يربط يدي إلى عنقي، وهو يقول: أخاف، وأخرجني والله إليهم مربوطاً حتى دفعني إليهم، وأخذ ثلاثمائة درهم،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٨٦

وأنا أنظر إليها .

فأخذت ودخلت على بن زياد فقال: ما اسمك ؟ فقلت: على بن الحسين قال: أولم يقتل الله عليا ؟ قال: قلت :كان لى أخ يقال له: على أكبر منى قتله الناس، قال: بل الله قتله، قلت: ﴿اللَّهُ يتوفى الأنفس حين موتها﴾[1]، فأمر بقتله، فصاحت زينب بنت عمى: يا بن زياد حسبك من دمائنا، أسألك بالله إن قتلته إلا قتلتنى معه، فتركه .

فلما أتى يزيد بن معاوية بثقل الحسين ومن بقى من أهله، فأدخلوه عليه، قام رجل من أهل الشام، فقال: أسباءهم لنا حلال، فقال على بن الحسين: كذبت ولؤمت، ما ذاك إلا أن تخرج من ملتنا، وتأتى بغير ديننا .

فأطرق يزيد مليا. ثم قال للشامى: اجلس، وقال لعلى بن الحسين: إن أحببت أن تقيم عندنا فنصل رحمك، ونعرف لك حقك فعلت، وان أحببت أن أردك إلى بلادك وأصلك، قال: بل تردنى إلى بلادى، فرده إلى بلاده ووصله.ثم قال: وكان ثقة مأمونا كثير الحديث عاليا رفيعا ورعا .[2]

كرمه وكان رضى الله عنه كريما من بيت كرم، يحمل الخبز والماء ليلا يصله إلى المساكين .

فعن أبى حمزة الثمالى قال: إن على بن الحسين كان يحمل الخبز بالليل على ظهره يتبع به المساكين فى الظلمة، ويقول: إن الصدقة فى سواد الليل تطفىء غضب الرب .

وعن عمرو بن ثابت قال: لما مات على بن الحسين وجدوا بظهره أثرا مما كان ينقل الجرب[3]، بالليل إلى منازل الأرامل[4] .

وقال ابن كثير: قال ابن إسحاق: كان ناس بالمدينة يعيشون، ما يدرى من أين

---

(١) سورة الزمر ٤٢ (٢) الطبقات الكبرى ٥/ ١٦٣، ١٧٢

(٣) الجرب مفرد جراب: وهو الوعاء، معروف لسان العرب ١/ ٢٦١

(٤) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٩٣

يعيشون؟ ومن يعطيهم؟ فلما مات على بن الحسين فقدوا ذلك، فعرفوا أنه هو الذى كان يأتيهم فى الليل بما يأتيهم به .

ونال منه رجل يوماً فجعل يتغافل عنه ـ يريد أنه لم يسمعه ـ فقال الرجل إياك أعنى، فقال له على: وعنك أغضى .

وخرج يوما إلى المسجد فسبه رجل، فانتدب الناس إليه، فقال: دعوه ثم أقبل عليه فقال: ما ستره الله عنك من عيوبنا أكثر، ألك حاجة نعينك؟ فاستحيا الرجل، فألقى عليه بخميصة كانت عليه، وأمر له بألف درهم، فكان الرجل بعد ذلك إذا رآه يقول: إنك من أولاد الأنبياء[1] .

وكان الزهرى يقول: لم أر هاشمياً أفضل من على بن الحسين، وأوصى على بن الحسين ولده فقال: يا بنى لا تصحب فاسقاً فإنه يبيعك بأكله وأقل منها، يطمع فيها ثم لا ينالها، ولا بخيلاً فإنه يخذلك فى ماله أحوج ما تكون إليه، ولا كذابا فإنه كالسراب، يقرب منك البعيد ويبعد عنك القريب، ولا أحمق فإنه يريد أن ينفعك فيضرك، ولا قاطع رحم فإنه ملعون فى كتاب الله تعالى، قال الله عز وجل: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ (٢٢) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ ﴾[2] .

قال العجلى: تابعى ثقة، وكان رجلاً صالحا[3]، وقال ابن حبان: كان من أفاضل بنى هاشم ومن فقهاء أهل المدينة وعبادهم، وكان يقال بالمدينة: إن على بن الحسين سيد العابدين فى ذلك الزمان[4] .

وقال الحافظ: ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور مات سنة ثلاث وتسعين[5] .

وقال ابن الصباغ توفى فى الثانى عشر من المحرم سنة أربع وتسعين من

---

(١) البداية والنهاية ٩/ ١١٠

(٢) الفصول المهمة صـ١٩١ والآيتان من سورة محمد ﷺ رقمى ٢٢، ٢٣

(٣) تاريخ الثقات ٣٤٤ (٤) الثقات ٥/ ١٦٠

(٥) تقريب التهذيب ٢/ ٣٥

الهجرة وله من العمر سبع وخمسون سنة.

أولاده: كان أولاده خمسة عشر ولداً ما بين ذكر وأنثى، أحد عشر ذكرا، وأربع إناث وهم :

محمد الملقب بالباقر، وزيد، وعمر، وعبد الله، والحسن، والحسين، والحسين الأصغر، وعبد الرحمن، وسليمان، وعلى، وكان أصغر ولد على بن الحسين، خديجة، وفاطمة، وعلية، وأم كلثوم رضى الله عنهم أجمعين [1].

قلت: نسى ابن الصباغ أن يذكر ولداً ذكراً من أبنائه .

---

(١) الفصول المهمة صـ١٩٧ وانظر ترجمه فى سير أعلام النبلاء ٤/٣٨٦، تهذيب التهذيب ٧/٢٨٦، الطبقات الكبرى ٥/١٦٢، الثقات ٥/ ١٦٠، تاريخ الثقات ٣٤٤، الفصول المهمة ١٨٩، الأئمة الإثنا عشرية صـ٧٥

الإمام الخامس

هو محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب الإمام السيد أبو جعفر الباقر العلوي الفاطمي المدني ولد زين العابدين .

ولد سنة ست وخمسين في حياة السيدة عائشة وأبى هريرة، روى عن جديه النبى ﷺ وعلى رضى الله عنه مرسلاً، وعن جديه الحسن والحسين مرسلاً أيضا. وعن ابن عباس، وأم سلمة، وعائشة مرسلاً، وعن أبى هريرة. وسمرة بن جندب مرسلاً أيضا. وليس هو بالمكثر، هو فى الرواية كأبيه وابنه جعفر ثلاثتهم لا يبلغ حديث كل منهم جزءا ضخماً، ولكن لهم مسائل وفتاوى، حدث عنه ابنه، وعطاء ابن أبى رباح والأعرج ،والزهرى وجماعة .

وقد كان رضى الله عنه أحد من جمع بين العلم والعمل والسؤدد والشرف والثقة والرزانة، وكان أهلا للخلافة، وهو أحد الأئمة الإثنا عشر الذين تبجلهم الشيعة الإمامية، ويقولون بعصمتهم، وبمعرفتهم بجميع الدين.

فلا عصمة إلا للملائكة، والنبيين وكل أحد يصيب ويخطىء، ويأخذ منه ويترك، سوى النبى ﷺ فإنه معصوم مؤيد بالوحى، واشتهر أبوجعفر بالباقر، من: بقر العلم: أى شقه فعرف أصله وخفية.[1]

قال الذهبى: وقد كان أبو جعفر إماماً مجتهداً تالياً لكتاب الله كبير الشأن، ولكن لا يبلغ فى القرآن درجة ابن كثير ونحوه، ولا فى الفقه درجة أبى الزناد، وربيعة، ولا فى الحفظ ومعرفة السنن درجة قتادة، وابن شهاب، فلا نحابيه، ولا نحيف عليه، ونحبه فى الله، لما تجمع فيه من صفات الكمال .

قال ابن فضيل عن سالم بن أبى حفصة: سألت أبا جعفر عن أبى بكر وعمر، فقال لى: يا سالم، تولهما وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامى هدى .

وكان سالم فيه تشيع ظاهر، ومع هذا فقد بث هذا القول الحق، وإنما يعرف

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ١ ٤

الفضل لأهل الفضل ذو الفضل، وكذلك نقلها ابن فضيل وهو شيعى ثقة، فعثر الله شيعة زماننا ما أغرقهم فى الجهل والكذب فينالون من الشيخين وزيرى المصطفى ﷺ، ويحملون هذا القول من الباقر والصادق على التقية[1].

وقال ابن كثير: تابعى جليل كبير القدر كثيراً، أحد أعلام هذه الأمة علماً، وعملا، وسيادة، وشرفاً، وهو أحد من تدعى فيه طائفة الشيعة أنه أحد الأئمة الإثنا عشر، ولم يكن الرجل على طريقتهم ولا على منوالهم، ولا يدين بما وقع فى أذهانهم وأوهامهم وخيالهم بل كان ممن يقدم أبا بكر وعمر، وذلك عنه صحيح فى الأثر، وقال أيضاً: ما أدركت أحداً من أهل بيتى إلا وهو يتولاهما رضى الله عنهما[2].

وكان على بن محمد بن الحسين رضى الله عنهم مع ماهو عليه من العلم والفضل والسؤدد والرئاسة والإمامة ظاهر الجود فى الخاصة والعامة، مشهوراً بالكرم فى الكافة معروفاً بالفضل والإحسان مع كثرة عياله وتوسط حاله.

وحكت سلمى مولاة أبى جعفر عليه السلام: أنه كان يدخل عليه بعض إخوانه ولايخرجون من عنده حتى يطعمهم الطعام ويكسوهم الثياب الحسنة فى بعض الأحيان ويهب لهم الدراهم فكنت أقول له فى ذلك: فيقول: يا سلمى ما حسنة فى الدنيا إلا صلة الإخوان والمعارف، وكان يصل بالخمسة دراهم والستمائة وبالألف درهم[3].

وقال أبو جعفر: والله لموت عالم أحب إلى إبليس من موت ألف عابد، وقال: ما اغرورقت عين عبد بمائها إلا حرم الله وجه صاحبها على النار، فإن سالت على الخدين لم يرهق وجه قتر ولا ذلة، وما من شىء إلا وله جزاء إلا الدمعة فإن الله يكفر بها بحور الخطايا، ولو أن باكياً بكى من خشية الله فى أمة رحم الله تلك الأئمة.[4]

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٠٢

(٢) البداية والنهاية ٩/ ٣٢١

(٣) الفصول المهمة صـ ٢٠٤

(٤) البداية والنهاية ٩/ ٣٢٤

« وقد اخذت الشيعة الإمامية كثيراً من الأحكام الشرعية عنه وعن ولده البار جعفر الصادق، وحسب الترتيب المتداول فى الكتب الفقهية حيث روى عنه عليه السلام الكثير من الروايات الفقهية التى تناولت مختلف جوانب الحياة. وللاطلاع على ذلك تراجع كتب الفقه والموسوعات المختلفة » ـ قلت سيظهر ذلك عند الكلام عن الأصول الربعة عندهم ـ اما ما روى عنه فى الحكم والمواعظ فقد نقلها ابو نعيم الصبهان فى حلية الأولياء[(١)] والحسن بن شعبة الحرانى فى تحفه[(٢)] .

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير العلم والحديث[(٣)] وقال الحافظ: ثقة فاضل من الرابعة، مات سنة بضع عشر ومائة[(٤)] .

وقال ابن الصباغ: مات فى سنة سبعة عشر ومائة وله من العمر ثمان وخمسون سنة وقيل غير ذلك .

أولاده: قيل ستة وقيل سبعة: جعفر الصادق، وعبد الله، وابراهيم، وعبد الله وقد مات فى حياته، وعلى، وزينب[(٥)] رضى الله عنهم أجمعين .

---

(١) ٣/ ١٨٠ (٢) اسمه تحف العقول عن آل الرسول صـ٢٠٦ وما بين القوسين هو كلام جعفر السبحانى فى كتابه الأئمة الإثنا عشر صـ٨٧

(٣) الطبقات الكبرى ٥/ ٢٤٩ (٤) التقريب ٢/ ١٩٢

(٥) الفصول المهمة صـ٢٠٩ وانظر ترجمته فى: تهذيب التهذيب ٩/ ٣١٢، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٠١، البداية والنهاية ٩/ ٣٢١، الأئمة الإثنا عشر صـ٨٣، تحف العقول صـ٢٠٦، حلية الأولياء ٣/ ١٨٠، بحار الأنوار ٤٦/ ٢٢٠: ٣٦٧

الإمام السادس

هو: جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن أبى طالب الإمام الصادق بن أبى هاشم ابو عبد الله القرشى الهاشمى العلوى النبوى المدنى أحد الأعلام .

أمه هى أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق، ولهذا كان يقول: ولدنى أبو بكر الصديق مرتين، وكان يغضب من الرافضة ويمقتهم إذا علم أنهم يتعرضون لجده أبى بكر ظاهراً وباطناً، وهذا لا ريب فيه، ولكن الرافضة قوم جهله، قد هوى بهم الهوى فى الهاوية، بعداً لهم .

ولد سنة ثمانين ورأى بعض الصحابة، يقول الذهبى: أحسبه رأى انس بن مالك، وسهل بن سعد، حدث عن أبيه أبى جعفر الباقر، وعبيد الله بن أبى رافع وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبى رباح وليس هو بالمكثر إلا عن أبيه، وكان من جلة علماء المدينة، حدث عنه ابنه موسى الكاظم، ويحيى الأنصارى، وابن جريج[1] .

قال الساجى: كان صدوقا مأمونا، إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم، وقال مالك: اختلفت إليه زماناً فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال، إما مصل وإما صائم وإما يقرأ القرآن، وما رأيته يحدث إلا على طهارة[2] .

وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله[3] .

وقال ابن حبان: كان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً، ويحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه، لأن فى حديث ولده عنه مناكير كثيرة، وإنما مرّض القول فيه من مرض من أئمتنا لما رأوا فى حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبر حديثه من رواية الثقات عنه مثل ابن جريج، والثورى ومالك، وشعبة، وابن عيينة، ووهب بن خالد، ودونهم، ورأيت فى رواية ولده عنه أشياء ليست من

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥

(٢) التهذيب ٢/ ٨٩

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٤٨٧

حديثه ولا من حديث أبيه، ولا من حديث جده، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره[1].

وقال الذهبي: جعفر ثقة صدوق ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل، وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب[2]، ونحوه، وغالب رواياته عن ابيه مراسيل[3].

وقال ابن معين جعفر ثقة مأمون[4].

وقال الحسن بن زياد سمعت أبا حنيفة وقد سئل: من أفقه من رأيت؟ قال جعفر بن محمد لما أقدمه المنصور بعث إليّ فقال: يا أبا حنيفة إن الناس قد فتنوا بجعفر بن محمد فهيئ له من مسائلك الشداد، فهيأت له أربعين مسألة، ثم بعث إلي أبو جعفر وهو بالحيرة فأتيته، فدخلت عليه وجعفر جالس عن يمينه فلما بصرت به دخلني من الهيبة لجعفر مالم يدخلني لأبي جعفر، فسلمت عليه، فأومأ إليّ فجلست، ثم التفت إليه فقال: يا أبا عبد الله هذا أبو حنيفة، قال: نعم، أعرفه ثم التفت إلي، فقال: يا أبا حنيفة ألق على أبي عبد الله من مسائلك، فجعلت ألقي عليه فيجيبني، فيقول أنتم تقولون كذا وأهل المدينة تقولون كذا ونحن نقول كذا، فربما تابعنا وربما تابعهم، وربما خالفنا جميعا، حتى أتيت على الأربعين مسألة، فما أخل منها بشيء.

ثم قال أبو حنيفة: أليس قد روينا أن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس[5].

وعن عبد الجبار بن العباس الهمداني[6] أن جعفر قد أتاهم وهم يريدون أن يرتحلوا إلى المدينة فقال: « إنكم إن شاء الله من صالحي أهل مصركم فأبلغوهم

---

(١) الثقات ٦/ ١٣١

(٢) قال عنه ابن حجر في التقريب ٢/ ١٨٤: محمد ابن أبي ذئب: ثقة فقيه فاضل

(٣) السير ٦/٢٥٧ (٤) ميزان الإعتدال ١/ ٤١٥

(٥) سير أعلام النبلاء ٦/٢٥٨ (٦) عبد الجبار بن العباسي الهمداني قال أبو حاتم: ثقة ولما قال له ابنه: لا بأس به قال: ثقة. الجرح والتعديل ٦/ ٣١ وقال عنه الحافظ صدوق يتشيع التقريب ١/ ٣٦٥

عنى: من زعم إنى إمام معصوم مفترض، فأنا منه برىء، ومن زعم إنى أبرأ من أبى بكر وعمر فأنا منه برىء[1].

وقال ابن الصباغ المالكى: مات الصادق سنة ثمان وأربعين ومائة فى شوال وله من العمر ثمان وستون سنة، يقال إنه مات بالسم فى أيام المنصور وقبره بالبقيع.

دفن فى القبر الذى دفن فيه أبوه، وجده، وعم جده، فلله دره من قبر، ما أكرمه وأشرفه.

أما أولاده: فكانوا سبعة، ستة: ذكور، وبنت واحدة، وقيل كانوا أكثر من ذلك، أسماء الذكور: موسى الكاظم، وإسماعيل، ومحمد، وعلى، وعبد الله، وإسحاق، والبنت اسمها أم فروة، رضوان الله عليهم أجمعين[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٩

(٢) الفصول المهمة صـ٢١٩ وانظر ترجمته فى المصادر التالية:

تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٨، حلية الأولياء ٣/ ١٩٢، الجرح والتعديل ٢/ ٤٨٧، الأئمة الإثنا عشر صـ٨٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥، بحار الأنوار الجزء رقم ٤٧ كله، تحف العقول صـ٢٢١

الإمام السابع

هو موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب الإمام القدوة السيد أبو الحسن العلوي الكاظم

ولد سنة ثمان وعشرين ومائة، حدث عن أبيه أحاديث، وقيل إنه روى عن عبد الله بن دينار، وعبد الملك بن قدامة، وعنه أولاده علي، وإبراهيم، وإسماعيل وحسين، وأخواه علي بن جعفر، ومحمد بن جعفر، وروايته يسيرة لأنه مات قبل أوان الرواية رحمه الله[1]

قال ابن الصباغ: قال بعض أهل العلم الكاظم هو الإمام الكبير القدر والأوحد الحجة الحبر، الساهر ليله قائماً، القاطع نهاره صائماً، المسمى لفرط حلمه وتجاوزه عن المعتدين كاظماً

وقال كان موسى الكاظم عليه السلام أعبد أهل زمانه، وأعلمهم وأسخاهم كفا وأكرمهم نفساً، وكان يتفقد فقراء المدينة ويحمل إليهم الدراهم والدنانير والنفقات إلى بيوتهم، ولا يعلمون من أي جهة وصلهم ذلك ولم يعلموا بذلك إلا بعد موته عليه السلام، وكان كثيراً ما يدعو « اللهم إني أسألك الراحة عند الموت، والعفو عند الحساب» .

وحكى أن الرشيد سأله يوماً كيف قلتم نحن ذرية رسول الله ﷺ وأنتم بنوا علي، وإنما ينسب الرجال إلى جده لأبيه دون جده لأمه، فقال الكاظم عليه السلام: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[2] وليس لعيسى أب وإنما ألحق بذرية الأنبياء من قبل أمه، وكذلك ألحقنا بذرية النبي ﷺ من قبل أمنا فاطمة الزهراء

وزيادة أخرى يا أمير المؤمنين قال الله عز وجل ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٧

(٢) سورة الأنعام ٨٤، ٨٥

جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾[1] ولم يدع ﷺ عند مباهة النصارى غير عليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين، وهما الأبناء.

وروى أن موسى الكاظم أحضر ولده يوماً فقال لهم: يا بَنِيَّ إنى موصيكم بوصية من حفظها انتفع بها، إذا أتاكم آت فأسمع أحدكم فى الأذن اليمنى مكروها ثم تحول إلى الأذن اليسرى فاعتذر، وقال: لم أقل شيئاً فاقبلوا عذره[2].

وأخرج الخطيب بسنده قال: حج هارون الرشيد فأتى قبر النبى ﷺ زائراً له وحوله قريش وزعماء القبائل، ومعه موسى بن جعفر، فلما انتهى إلى القبر قال: السلام عليك يا رسول الله يا ابن عمى، افتخاراً على من حوله، فدنا موسى بن جعفر فقال: السلام عليك يا أبه، فتغير وجه هارون، وقال هذا الفخر يا أبا الحسن حقا[3].

قال ابن كثير معلقاً: لم يزل ذلك فى نفسه حتى استدعاه فى سنة تسع وستين ومائة وسجنه فأطال سجنه[4].

قال أبو حاتم: ثقة صدوق إمام من أئمه المسلمين[5]، وقال الذهبى: كان موسى من أجود الحكماء وهو من العباد الأتقياء وله مشهد معروف ببغداد[6].

وقال الحافظ صدوق عابد[7]، وعن عبد السلام بن السندى قال: كان موسى عندنا محبوساً، فلما مات، بعثنا إلى جماعة من العدول من الكرخ فأدخلناهم عليه فأشهدناهم على موته، قال الذهبى معلقاً: له مشهد عظيم مشهور ببغداد دفن معه فيه حفيده الجواد[8].

---

(١) سورة ال عمران ٦١
(٢) الفصول المهمة صـ٢٢
(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ٣١
(٤) البداية والنهاية ١٠/ ١٩٠
(٥) الجرح والتعديل ٨/ ١٣٩
(٦) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٠٢
(٧) التقريب ٢/ ٢٨٢
(٨) هو الإمام التاسع وستأتى ترجمته بعد قليل إن شاء الله تعالى

وكانت وفاته في رجب سنة ثلاث وثمانين ومائة عاش خمسا وخمسين سنة[1] .

أولاً: خلف عدة من الأولاد كلهم من إماء: على، والعباس، وإسماعيل، وجعفر، وهارون، وحسن، وأحمد، وعبيد الله، وحمزة، وغيرهم[2]، رضى الله عنهم أجمعين .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٧٤

(٢) الفصول المهمة صـ٢٣١، انظر ترجمته فى:

تاريخ بغداد ١٣/ ٢٧١، البحار الجزء ٤٨ كله، الجرح والتعديل ٨/ ١٣٩، تحف العقول صـ٢٨

الإمام الثامن

هو: علي بن موسى بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسن الرضا

أمه نوبية[1] أسمها سكينة، ولد بالمدينة في سنة ثمان وأربعين ومائة، عام وفاة جده، سمع من أبيه وأعمامه إسماعيل، وإسحاق، وعبد الله، وعلي .

وكان من العلم والدين والسؤدد بمكان، يقال أفتى وهو شاب في أيام مالك، استدعاه المأمون إليه إلى خرسان، وبالغ في إعظامه، وكان المأمون قد هم أن ينزل له عن الخلافة فأبى عليه ذلك، وقامت قيامة آل المنصور، فلم تطل أيامه وتوفى .

روى عنه ضعفاء: أبو الصلت عبد السلام الهروي، وأحمد بن عامر الطائي، وعبد الله بن العباس القزويني، ولا تكاد تصح الطرق إليه .

يقول الذهبي: روى المفيد ـ وليس بثقة ـ حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي حدثنا علي بن موسى عن أبيه فذكر حديثا منكر المتن[2] .

وقال ابن طاهر: يأتي عن أبيه بالعجائب، فرد الذهبي قائلا: إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كذب عليه، ووضعت عليه نسخة كبيرة، فما كذب على جده جعفر الصادق .

فروى عنه أبو الصلت الهروي أحد المتهمين، ولعلي بن مهدي القاضي عنه نسخة ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخة[3] .

وقال ابن حبان: يروي عن أبيه العجائب، روى عنه ابو الصلت وغيره، وكأنه كان يهم ويخطىء [4]، ثم قال في موضع آخر: من سادات أهل البيت وعقلائهم، وجلة الهاشميين ونبلائهم، يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصلت خاصة، فإن الأخبار التي رويت عنه بواطيل، إنما

---

(١) النوبة: بلاد واسعة عريضة في جنوب مصر معجم البلدان ٥/ ٣٥٧

(٢) السير ٩/ ٣٨٧ (٣) ميزان الإعتدال ٣/ ١٥٨

(٤) المجروحين ٢/ ١٠٦

الذنب فيها لأبى الصلت، ولاولاده وشيعته لأنه فى نفسه كان من أجل من أن يكذب[1].

قلت: وبهذا يتفق كلام الذهبى مع كلام ابن حبان والحمد لله.

قال ابن السمعانى: والخلل فى رواياته عن رواته، فإنه ما روى عنه إلا متروك، والمشهور من روايته الصحيفة، وراويها عنه مطعون فيه، وكان من أهل العلم والفضل مع شرف النسب[2] وقال الحافظ: صدوق والخلل ممن روى عنه[3].

قال ابن الصباغ: كانت وفاته بطوس من خرسان فى قرية يقال لها استباد فى آخر صفر سنة ثلاث ومائتين، وله من العمر خمس وستون سنة، ثم قال ابن الخشاب: ولد للرضا خمس بنين، وابنة واحدة، وهم: محمد، والحسن، وجعفر وابراهيم، والحسين، وعائشة[4].

أمتنا الله على محبة المصطفى، وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين، أمين يا رب العالمين.

---

(١) الثقات ٨/ ٤٥٦ (٢) التهذيب ٧/ ٣٤

(٣) التقريب ٢/ ٤٥

(٤) الفصول المهمة صـ٢٥٢، وانظر ترجمته فيما يلى: البداية والنهاية ١٠/ ٢٦١، السير ٩/ ٣٨٧، الفصول المهمة صـ٢٣٣، الأئمة الإثنى عشر صـ١٠٧ تحف العقول صـ٣١٠، ميزان الاعتدال صـ٣/ ١٥٨

الإمام التاسع:

هو: محمد بن على بن موسى بن جعفر بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب أبو جعفر الشريف الحسينى الجواد أحد الإثنا عشر إماما الذين يدعى الرافضة فيهم العصمة[1] .

ولد بالمدينة تاسع عشر من شهر رمضان لمعظم سنة خمس وتسعين ومائة، زوجه المأمون ابنته بعد شد وجذب مع العباسيين وبعد مناظرات علمية كبيرة نذكر طرفا منها .

فبعد أن أعد المأمون المكان اللائق بالمناظرة العلمية وجلس الناس فى أماكنهم كل حسب مكانته ومنزلته، أقبل يحيى بن أكثم[2] على أبى جعفر محمد الجواد فسأله عن مسائل أعدها له ،فأجاب بأحسن جواب، وأبان على وجه الصواب بلسان ذلق ووجه طلق، وقلب جسور، ومنطق ليس بعى ولاحصور، فعجب القوم من فصاحة لسانه، وحسن اتساق منطقه ونظامه .

فقال له المأمون: أجدت يا أبا جعفر فإن رأيت أن تسأل يحيى كما سألك، ولو عن مسألة واحدة فقال: ذلك إليه يا أمير المؤمنين، فقال يحيى: يجيىء يسأل يا أمير المؤمنين، فإن كان عندى فى ذلك جواب أجبت به، وإلا استفدت بالجواب والله أسأل أن يرشد للصواب .

فقال له أبو جعفر عليه السلام: ما تقول فى رجل نظر إلى امرأة فى أول النهار بشهوة فكان نظره إليها حراماً عليه، متى ارتفع النهار حلت له، فلما زالت الشمس حرمت عليه، فلما كان وقت العصر حلت له، فلما غربت الشمس حرمت عليه، فلما دخل وقت العشاء حلت له، فلما انتصف الليل حرمت عليه فى هذا الأوقات؟ فقال يحيى: لا أدرى: فإن رأيت أن تفيدنا بالجواب فذلك إليك

فقال أبو جعفر: هذه أمة لرجل من الناس، نظر إليها رجل من الناس فى أول

---

(١) العبر فى خبر من غبر ١/ ٣٠٠

(٢) قال عنه ابن حجر فى التقريب ٢/ ٣٤٢: القاضى المشهور، فقيه صدوق مات فى آخر سنة اثنتين أو ثلاث ومائتين

النهار بشهوة، فكان نظره إليها حراماً، فلما ارتفع النهار ابتاعها من صاحبها فحلت له، فلما كان وقت الظهر أعتقها فحرمت عليه. فلما كان وقت العصر تزوجها فحلت له، فلما كان وقت المغرب ظاهر منها، فحرمت عليه فلما كانت وقت العشاء الآخرة كفر عن الظهار فحلت له، فلما كان نصف الليل طلقها طلقة واحدة فحرمت عليه، فلما كان الفجر راجعها فحلت له

فقال المأمون: الحمد لله على ما من به على من السداد فى الأمر والتوفيق فى الرأى، وأقبل على أبى جعفر وقال: انى مزوجك ابنتى أم الفضل. وإن رغم ذلك أنوف قوم، فاخطب لنفسك، فقد رضيتك لنفسى وابنتى[1]

ومن المسائل التى طرحها يحيى بن أكثم على أبى جعفر الجواد هذه المسألة:

قال يحيى بن أكثم: يا أبى جعفر ما تقول فى رجل نكح امرأة على زنا، أيحل أن يتزوجها ؟

فقال عليه السلام: يدعها حتى يستبرئها من نطفته ونطفة غيره، إذ لا يأمن منها أن تكون قد أحدثت مع غيره حدثاً كما أحدثت معه، ثم يتزوجها بها إن أراد، فإنما مثلها مثل نخلة أكل منها حراما ثم اشتراها فأكل منها حلالاً، فانقطع يحيى[2].

وبعد أن أقام أبى جعفر الجواد مدة فى بغداد هاجر إلى المدينة وسكن بها مدة، وكان المأمون ينفذ له فى السنة ألف ألف درهم أداءً كريماً، وبعد أن مات المأمون وبويع المعتصم وفد عليه فأكرم مورده[3].

وبعدها بمدة توفى ببغداد فى آخر سنة عشرين ومائتين، ودفن عند جده موسى ومشهدهما ينتابه العامة بالزيارة، وكان له من العمر خمس وعشرون سنة وأشهر، وخلف من الأولاد: على، وموسى، وفاطمة، وأمامة[4]

---

(١) انظر الفصول المهمة صـ٢٥٦، ٢٥٧ (٢) تحف العقول صـ٣٣٨

(٣) شذرات الذهب ٢/ ٤٨ (٤) الفصول المهمة صـ٢٦٣ وانظر ترجمته فى: العبر فى خبر من غبر ١/ ٣٠، الأئمة الإثنا عشر صـ١١٩، تحف العقول صـ٣٣٥، بحار الأنوار ٥٠/ ١: ١١١

الإمام العاشر

هو: على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب أبو الحسن الهادى .

ولد فى أول رجب سنة أربع عشرة ومائتين من الهجرة، وأمه أم ولد، يقال لها سمانة المغربية، وقيل غير ذلك، كان فقيهاً إماماً متعبداً، وهو أحد الأئمة الاثنى عشر الذين تعتقد غلاة الشيعة عصمتهم كالأنبياء[١] .

سعى به إلى المتوكل، وقيل له إن فى بيته سلاحاً وعدة، ويريد القيام، فأمر من هجم عليه فى منزله، فوجده فى بيت مغلق، وعليه مدرعة من شعر يصلى، ليس بينه وبين الأرض فراش، وهو يترنم بآيات الله فى الوعد والوعيد، فحمل إليه، ووصف له حاله. فلما رآه عظمه، وأجلسه إلى جنبه وناوله شراباً، فقال: ما خامر لحمى ولا دمى فاعفنى منه، فأعفاه، وقال له انشدنى شعراً، فأنشده أبياتاً أبكاه بها فأمر له بأربعة آلاف دينار ورده مكرماً[٢] .

قال ابن كثير هو: والد الحسن بن على العسكرى المنتظر عند الفرقة الضالة الجاهلة الكاذبة الخاطئة .

وقد كان عابداً زاهداً نقله المتوكل إلى سامرا، فأقام بها أزيد من عشرين سنة بأشهر، ومات بها فى هذه السنة - أى سنة أربع وخمسين مائتين - .

وقال ابن شهرآشوب: كان أطيب الناس مهجة وأصدقهم لهجة من قريب، وأكملهم من بعيد، أذا صمت علته هيبة الوقار، وإذا تكلم سماه البهاء[٢] .

قبض أبو الحسن على الهادى عليه السلام « بسر من رأى » فى يوم الاثنين الخامس والعشرين من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين ومائتين، ودفن فى دار «بسر من رأى» وله يومئذ من العمر أربعون سنة وخلف من الولد الحسن، والحسين، ومحمدا، وجعفر، وابنة سماها عائشة[٣]، رضى الله عنهم أجمعين .

---

(١) شذرات الذهب ٢/١٢٨؛ (٢) البداية والنهاية ١١/١٧

(٣) الفصول المهمة صـ٢٧٠، وانظر ترجمته فى: العبر فى خبر من غبر ١/٣٦٤، الأئمة الإثنا عشر ١٢٥ ، تحف العقول صـ٣٤١ ، بحار الأنوار ٥٠/١١٢: ٢٢٧

الإمام الحادى عشر

هو: الحسن بن على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر بن محمد بن على ابن الحسين بن على بن أبى طالب أبو محمد العسكرى .

ولد بالمدينة لثمان خلون من ربيع الآخر سنة إحدى وثلاثون ومائتين، أمه أم ولد يقال لها حداث وقيل سوسن، يلقب بالخالص، والسراج، والعسكرى[(١)] .

قال ابن خلكان: أحد الأئمة الاثنا عشر الذين تعتقد الرافضة فيهم العصمة وهو والد المنتظر محمد صاحب السرداب[(٢)] .

وقال الخطيب: كان ينزل بسر من رأى وهو أحد من يعتقد فيه الشيعة الإمامية، وكان مولده سنة احدى وثلاثين ومائتين ومات سنة مائتين وستين، وقبره إلى جنب أبيه « بسر من رأى »[(٣)] .

وقد اشتهر بالعسكرى: لأنه منسوب إلى عسكر ويراد بها «سر من رأى» التى بناها المعتصم وانتقل إليها بعسكره، حيث أشخص المتوكل أباه عليا إليها وأقام بها عشرين سنة وتسعة أشهر، فنسب هو وولده إليها، وكان من الأئمة الاثنا عشر عند الإمامية[(٤)] .

ونقل صاحب تحف العقول عنه أقوالا كثيرة منها: أورع الناس من وقف عند الشبهة، وأعبد الناس من أقام على الفرائض، وأزهد الناس من ترك الحرام، وأشد الناس اجتهادا من ترك الذنوب، قلب الأحمق فى فمه، وفم الحكيم فى قلبه، لا يشغلك رزق مضمون عن عمل مفروض[(٥)] إلى غير ذلك من الأقوال المأثورة .

وكانت وفاة أبى محمد الحسن بن على « بسر من رأى » فى يوم الجمعة لثمان خلون من شهر ربيع الأول سنة ستين ومائتين للهجرة، ودفن فى البيت الذى دفن

---

(١) الفصول المهمة صـ٢٧٣ (٢) وفيات الأعيان ٢/ ٩٤

(٣) تاريخ بغداد ٧/ ٣٦٦

(٤) اللباب ٢/ ٣٤٠

(٥) تحف العقول صـ٣٦٨

فيه أبوه، وله يومئذ ثمان وعشرين سنة[1] ، ولم ينجب ولم يترك عقباً على ما سيظهر إن شاء الله فى الصفحات التالية.

(١) الفصول المهمة صـ٢٧٨، وانظر ترجمته فى: العبرفى خبر من غبر ١/ ٣٧٣، وشذرات الذهب ٢/ ١٤١، الأئمة الإثنا عشر ١٣١، بحار الأنوار ٥٠/ ٢٣٥: ٣٣٩.

الإمام الثاني عشر

يرى الشيعة الإمامية أن الإمام الثاني عشر هو:

محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو القاسم الحجة المهدي المنتظر.

ويقولون: ولد سنة خمس وخمسين ومائتين وله من العمر عند وفاة والده خمس سنين.

ويقولون: إن الله تعالى آتاه الحكم صبياً كما حدث ليحيى عليه السلام.

ويقولون: وجعله إماماً وهو طفل كما جعل المسيح نبياً وهو رضيع[1].

ويقول ابن الصباغ: وهو صاحب السيف القائم المنتظر كما ورد في صحيح الخبر، وله قبل قيامه غيبتان إحداهما أطول من الأخرى، فأما الأولى في آخرها يقوم بالسيف[2] ويستدلون على دعواهم بأحاديث رواها الأئمة منها.

عن ابن مسعود رضي عنه قال: قال النبي ﷺ: « لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث الله رجلاً مني يواطىء اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً »[3].

---

(١) الأئمة الإثنا عشر صـ١٣٩ (٢) الفصول المهمة صـ٢٨١

(٣) أخرجه أبو داود كتاب المهدي في فاتحته ٤/١٠٤ ح رقم ٤٢٨٢ وسكت عليه، والترمذي ٣٤ـ كتاب المهدي ٥٢ـ باب ما جاء في المهدي ٤/٤٣٨ ح رقم ٢٢٣٠ وقال هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجة ٣٦ -كتاب الفتن ٣٤ـ باب خروج المهدي ٢/١٣٦٦ ح رقم ٤٠٨٢، وقال البوصيري في الزوائد ٣/٢٦٢ هذا اسناد فيه يزيد بن أبي زياد الكوفي مختلف فيه، ولكن لم ينفرد به يزيد هذا عن ابراهيم، فقد رواه الحاكم من طريق عمرو بن قيس عن الحكم عن ابراهيم به، وابن أبي شيبة كتاب الفتن باب ما ذكر في فتنة الدجال ١٥/١٩٨ ح رقم ١٩٤٩٣، والطبراني في الكبير ١٠/١٦١ ح رقم ١٠٢٠٨، ١٠/١٦٣ ح رقم ١٠٢١٣، ١٠/١٦٨ ح رقم ١٠٢٣٠ وفي الصغير ٢/ ٢٩٠ ح رقم ١١٨١، والحاكم في المستدرك كتاب الفتن والملاحم ٤/٤٤٢ لم يعلق عليه، وقال الذهبي صحيح، وابن حبان كما في الإحسان ٦٠ـ كتاب التاريخ ١٠ـ باب ما جاء في أخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث ١٥/٢٣٨ ح رقم ٦٨٢٥، وأبو نعيم في الحلية ٥/٧٥، والخطيب البغدادي في تاريخه ٤/٣٨٨

وعن على رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال: «لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلا من أهل بيتى يملأها عدلا كما ملئت جوراً »[1].

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ « المهدى منى، أجلى الجبهة، أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً، يملك سبع سنين »[2].

إلى غير ذلك من الأحاديث التى نص الكتانى على تواتر معناها[3].

لكن الشيعة الإمامية الاثنا عشرية يرون انطلاقاً من الأحاديث المتواترة لديهم، المفيدة للعلم[4] أن المهدى قد ولد سنة ٢٥٥ وهو موجود الآن بين ظهرانى الأمة

---

(١) أبو داود كتاب المهدى فى فاتحته ٤/ ١٠٤ ح رقم ٤٢٨٣ وإسناده حسن فيه فطر بن خليفة صدوق وبقية رواته ثقات، وابن ماجة ٣/ ٢٦٤ ابراهيم بن محمد بن الحنفية وثقه العجلى وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال البخارى فى اسناده نظر وياسين العجلى فيه نظر وقال: لا اعلم له حديثاً غير هذا، وقال ابن معين وابو زرعة لا بأس به، وأبو داود الحفرى احتج به مسلم فى صحيحه وباقيهم ثقات. وأحمد فى المسند ١/ ٩٩، وابن أبى شيبة فى المصنف كتاب الفتن باب ماذكر فى الدجال ١٥/ ١٩٨ ح رقم ١٩٤٩٤

(٢) أبو داود كتاب المهدى فى فاتحته ٤/ ١٠٥ ح رقم ٢٤٨٥ والترمذى كتاب الفتن باب رقم ٥٣ ٤/ ٤٣٩ ح رقم ٢٢٣٢ وقال هذا حديث حسن وابن ماجة-كتاب الفتن ٣٤- باب خروج المهدى ٢/ ١٣٦٦ ح رقم ٤٠٨٣، وأحمد فى المسند ٣/ ١٧، وابن حبان كما فى الاحسان ٦٠- كتاب التاريخ ١٠- باب ما جاء فى أخباره ﷺ عما يكون فى أمته من الفتن والحوادث ١٥/ ٢٣٨ ح رقم ٦٨٢٦، والحاكم فى المستدرك كتاب الفتن والملاحم ٤/ ٥٥٧ وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبى، ومعنى أجلى الجبهة قال ابن الأثير فى النهاية ١/ ٢٩٠ الجلى: الخفيف الشعر ما بين النزعتين من الصدغين والذى انحسر الشعر عن جبهته، وقال ابن القيم فى عون المعبود ١١/ ٢٥٢ معلقاً: وهو دون الصلع، ومعنى أقنى الأنف قال ابن الأثير ٤/ ١١٦ القنافى الأنف: طوله ورقة أرنبته مع حدب فى وسطه، وقال ابن القيم فى عون المعبود ١١/ ٢٥٢ قال القارىْ: المراد انه لم يكن أفطس فإنه مكروه الهيئة

(٣) راجع نظم المتناثر صـ٢٢٥

(٤) راجع الأصول من الكافى ١/ ٥١٤

وهو حي يرزق، وهو محمد بن الحسن العسكري، وأنه سبحانه أخفاه، لا يعلمه إلا هو، وإنه سيظهر حينما يريد سبحانه ذلك[1].

يقول الدكتور موسى الموسوي: تعتقد الشيعة الإمامية أن الإمام الحسن العسكري وهو الإمام الحادي عشر للشيعة عندما توفي عام ٢٦٠ هـ كان له ولد يسمى محمداً له من العمر خمس سنوات، وهو المهدي المنتظر، وهناك روايات أخرى تقول إن المهدي ولد بعد وفاة والده. وبنص منه، وبقي مختفياً عن الأنظار طيلة خمس وستين عاماً؛ وكانت الشيعة تتصل به في هذه الفترة عن طريق نواب عينهم لهذا الغرض.

والنواب هم: عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد بن عثمان، وحسن بن نوح، وآخرهم على بن محمد السيمري.

وهؤلاء النواب الأربعة لقبوا بالنواب الخاص، والفترة هذه تسمى بعصر الغيبة الصغرى وفي عام ٣٢٩ هـ وقبيل وفاة على بن محمد السيمري بشهور قليلة وصلت رقعة إليه بتوقيع الإمام المهدي جاء فيها:

« لقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهور إلا بعد أن يأذن الله، فمن ادعى رؤيتي فهو كذاب مفتر ».

وهذا العام هو بداية الغيبة الكبرى، ومنذ ذلك الحين انقطع اتصال الشيعة بالإمام بصورة مباشرة وغير مباشرة، وحتى إذا ادعى أحد ذلك، فالشيعة تكذبه بسبب النص الوارد في آخر خطاب ورد إليهم من الإمام المهدي..

ثم يقول الدكتور موسى الموسوي بعد ذلك: هذه هي خلاصة عقيدة الشيعة الإمامية في المهدي المنتظر ... ثم يقول: ونحن معاشر الشيعة كسائر الفرق الإسلامية الأخرى ما دمنا نعتقد بالغيب وأن الله تعالى قادر على كل شيء فلا نجد صعوبة في الاعتقاد بأن إنساناً ما يعيش في هذه الدنيا خارجاً عن القوانين الطبيعية

---

(١) روح التشيع صـ٣٧٨ للشيخ عبد الله نعمة رئيس المحكمة الجعفرية العليا ط دار الفكر اللبناني ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م

آلاف السنين[١] .

بينما يرى أهل السنة والجماعة أن المهدى المنتظر لم يولد بعد ولكنه سيولد فى آخر الزمان ويملأ الأرض عدلا كما ملئت ظلماً وجوراً على ما وردت به الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ والتى نص الكتانى على تواتر معناها كما سبق .

وأن الحسن العسكرى ـ الإمام الحادى عشر عند الشيعة ـ كان عقيماً لم ينجب فى حياته ولا كانت إحدى زوجاته أو إمائه حاملاً بعد وفاته، إذ أنهم قد حبسوا واستبرئوا مدة حمل فلم تظهر أعراض حمل على إحداهن وبالتالى وزعت تركته على هذا الأساس.

ويقول الطبرى فى تاريخه ما ملخصه: إن دعيا احتال حتى توصل إلى الخليفة المقتدر فادعى أنه محمد بن الحسن بن على بن موسى بن جعفر، فأمر الخليفة بإحضار مشايخ آل أبى طالب وعلى رأسهم نقيب الطالبيين أحمد بن عبد الصمد المعروف بابن طومار .

فقال له ابن طومار: لم يعقب الحسن، وضج بنو هاشم، وقالوا: يجب أن يشهر هذا بين الناس، ويعاقب هذا الداعى أشد العقوبة ،فحمل على جمل وشهر فى الجانبين يوم التروية، ويوم عرفة، ثم حبس فى حبس المصريين بالجانب الغربى[٢] .

يقول الشيخ محب الدين الخطيب معلقاً: الشاهد من الخبر الذى رواه الطبرى: قول نقيب الطالبيين: « إن الحسن العسكرى لم يعقب » والقائلون أن الحسن العسكرى لم يعقب أقوى حجة من الذين يدعون أن نرجس مملوكة الحسن وضعت له ولداً فى حياته أو بعد موته، وأقرب الناس إلى الحسن العسكرى أخوه جعفر بن على بن موسى، فإنه بعد وفاة أخيه حاز تركته باعتبار إنه لا وارث له

---

(١) الشيعة والتصحيح صـ٦١، ٦٢ د. موسى الموسوى ط لوس انجلوس عام ١٤٠٨ـ ١٩٧٨

(٢) تاريخ الأمم والملوك الشهير بتاريخ الطبرى ٥/٤٢٨ بتصرف

غيره، وحجز جواريه إلى أن تبين له وللناس أنه ليس بإحداهن حمل، ثم يقول: والتواريخ بقواعده وتمحيصاته لا يعرف شخصية لولد ينسب للحسن العسكرى[1].

ويقول ابن تيمية: تزعم الإمامية انه كان له ولد ودخل سرداب سامرا وهو صغير له سنتان أو ثلاث أو خمس. وهذا لو كان معلوماً لكان الواجب فى حكم الله تعالى أن يكون فى حضانة أمه ونحوها من أهل الحضانة. وأن يكون ماله عند من يحفظه، فكيف يكون من يستحق الحجر والحضانة معصوماً إماماً للأمة ؟!

قال: ثم هذا إن قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به فى دين ولا علم ولا دنيا ولا حصل به لطف ولا مصلحة، فإن قيل بسبب ظلم الناس احتجب عنهم.

قيل: كان الظلم فى زمن آبائه وما احتجبوا، ثم المؤمنون به قد طبقوا الأرض، فهلا اجتمع بهم فى وقت، وكان يمكنه أن يأوى إلى فيها شيعته فما حصل بهذا المعدوم مصلحة أصلا غير الانتظار الطويل، ودوام الحسرة والألم والدعاء بالمستحيل لأنهم يدعون له بالخروج والظهور من نحو أربعمائة وخمسين سنة ولا يجابون[2].

قال الشيخ محب الدين الخطيب معلقاً: وها قد مضى بعد ذلك ٦٦٤ سنة أخرى فزادت مدة غيبته على أحد عشر قرناً ولا يزالون يجأرون بأدعيتهم: عجل الله فرجه، ثم يقول متعجباً: أليس فيهم طول هذه المدة نفس طاهر يستجيب الله له دعاءه[3] ؟!!

ثم إنهم يحتجون بحديث ابن مسعود السابق « لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث الله رجلا منى يواطىء اسمه اسمى واسم أبيه اسم أبى . . . . » .

وقال: وهذا الحديث حجة عليهم لا لهم،فإن المهدى المنتظر اسمه محمد بن

(١) هامش مناهج الاعتدال صـ٣١

(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢ / ١٢٤ بتصرف

(٣) هامش منهاج الاعتدال صـ١٧٤ وقد كان هذا الكلام عام ١٣٧٤ هـ وها نحن الآن فى عام ١٤١٧ هـ أى بزيادة ٤٣ عام

عبد الله كاسم النبى ﷺ كما هو واضح من الحديث السابق والذى يدعون أنه ولد وله غيبة اسمه محمد بن الحسن، وهو من ذرية الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما « غير أن المهدى المنتظر من ذرية الحسن كما ورد عن على بن أبى طالب رضى الله عنه »[1] .

(١) منهاج السنة النبوية ٢/ ١٢٤ بتصرف

الباب الثانى
موقف الشيعة الإمامية من رواية الحديث

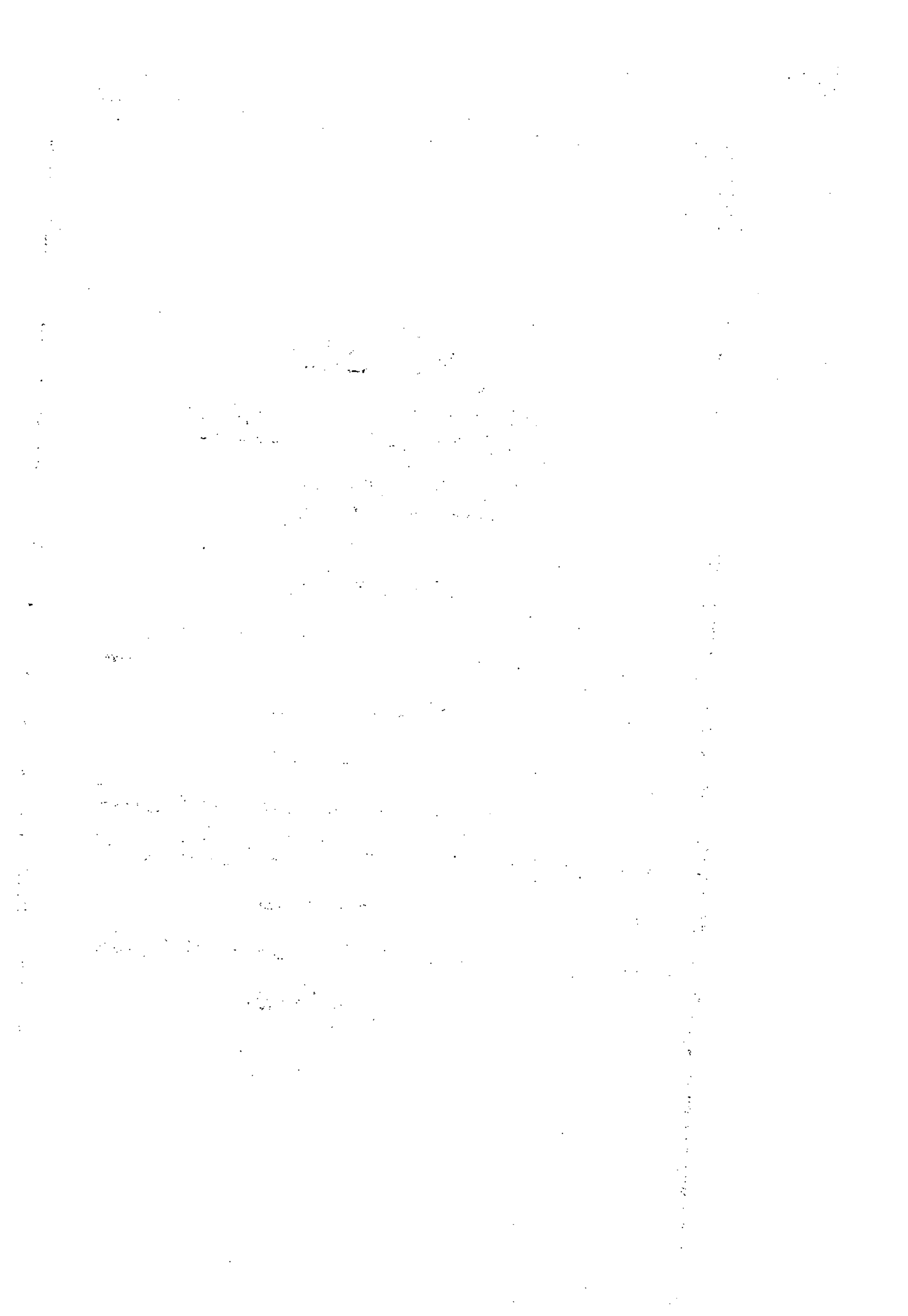
ويشتمل على

تمهيد: نظرة تاريخية على نشأة علوم الحديث عند أهل السنة والشيعة الإمامية

الفصل الأول: معنى السنة عند الشيعة الإمامية

الفصل الثانى: تقسيم الحديث عندهم من حيث عدد الرواة

الفصل الثالث: تقسيم الحديث عندهم من حيث القبول والرد



تمهيد

نظرة تاريخية على نشأة علوم الحديث عند أهل السنة والشيعة الإمامية

بسم الله الرحمن الرحيم

لكل أمة من الأمم ما تفخر به فى قديمها أو حديثها، سواء كان الذى تفخر به فى الميدان العلمى أو فى ميدان آخر.

وكان من الميادين الذى تفوقت فيه أمة الإسلام خلال عصرها الذهبى واكتسحت فيه أمم الأرض قاطبة الميدان العلمى بشتى فروعه.

وكان من أبرز هذه العلوم القرآن الكريم، والسنة النبوية المشرفة.

فقد اعتنت الأمة الاسلامية منذ عهد رسول الله ﷺ بالقرآن عناية لا نظير لها فى العالمين، من حيث روايته عن رسول الله ﷺ بالتواتر، وجمعه، وتدوينه، وحفظه، وتجويد كتابته، وتأويله، وبيان علومه، وأوجه قراءاته وأحرفه، حتى كتب فى ذلك آلاف المصنفات والكتب.

ولما كانت السنة المشرفة هى المقيدة لمطلق القرآن[١]، والموضحة لمشكله[٢]، والمفصلة لمجمله[٣]، والمخصصة لعامه[٤].

---

(١) فمثلا قوله تعالى فى سورة المائدة: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ لم تحدد الآية موضع القطع، ولكن السنة حددت ذلك فيما أخرج البيهقى فى السنن الكبرى كتاب السرقة باب السارق يسرق أولاً فيقطع يده اليمنى من مفصل الكف ٨ / ٢٧٠، ٢٧١ عن عدى أن النبى ﷺ قطع يد سارق من المفصل

(٢) فمثلا لما نزل قوله تعالى فى سورة الأنعام آية رقم ٨٢: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ خاف الصحابة وقالوا: أينا لم يظلم نفسه فبين لهم النبى ﷺ إن المراد هو الشرك لقوله تعالى فى سورة لقمان: ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ أخرجه البخارى كتاب الأنبياء باب قوله تعالى: ﴿ واتخذالله إبراهيم خليلا﴾ ٤/ ١٧١، ١٧٢ من حديث ابن مسعود

(٣) فمثلا جاء الأمر بالصلاة فى القرآن يقول تعالى فى سورة البقرة الآية رقم ٤٣: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ولم تحدد الآية وقت الصلاة ولا عدد ركعاتها ولا شروطها... إلى آخره، فجاءت السنة المطهرة، ووضحت فيما رواه البخارى فى صحيحه كتاب الآذان باب الآذان للمسافر إذا كانوا جماعة ١/ ١٦٢، ١٦٣ من حديث مالك بن=

بل والمستقلة أحياناً بالتشريع[1]، عرف السلف قيمتها ومكانتها، فوضعوا قواعد علمية، غاية فى الدقة، فكان علم مصطلح الحديث، أو علم أصول الحديث، ذلك العلم الذى لم يعرف التاريخ بطونه منذ أن خلق الله تبارك وتعالى الأرض وما عليها إلى الآن علما أدق ولا أشد حيطة وتثبتاً منه.

يقول الدكتور مصطفى السباعى: إن علم مصطلح الحديث الذى يضع القواعد العلمية لتصحيح الأخبار هو أصح ما عرف فى التاريخ من قواعد علمية للرواية والأخبار بل كان علماؤنا - رحمهم الله تعالى - هم أول من وضعوا هذه القواعد على أساس علمى لا مجال بعده للحيطة والتثبيت، وقد نهج على نهج علماء الحديث علماء السلف فى الميادين العلمية الأخرى، كالتاريخ، والفقه، واللغة، والأدب وغيرها، فكانت المؤلفات العلمية فى العصور الأولى مسندة بالسند المتصل جيلا بعد جيل.

فنحن لا نشك فى أن صحيح البخارى مثلا المتداول الآن بين المسلمين ألفه الإمام البخارى، لأنه روى عنه بالسند المتصل جيلاً بعد جيل، وهذه ميزة لا توجد فى مؤلفات العلماء من الأمم الأخرى حتى ولا فى كتبهم المقدسة.

قال: وقد ألف أحد علماء التاريخ فى العصر الحاضر كتاباً فى أصول الرواية التاريخية[2] اعتمد فيه على قواعد مصطلح الحديث، واعترف بأنها أصح طريقة علمية حديثة لتصحيح الأخبار والروايات.

الحويرث قال: قال ﷺ: «صلوا كما رأيتمونى أصلى»

(٤) يصلح مثال لذلك ما مر من بيان أن المراد بالظلم وتفسيره بالشرك ولا مانع أن يصلح المثال لنوعين معاً، هذه الأمثلة والأدلة عليها من كتابى دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة صـ ١٢ وتيسير اللطيف الخبير للدكتور مروان شاهين صـ ٣٢:٣٦ مع بعض التصرف

(١) كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فعن أبى هريرة رضى الله عنه أن الرسول ﷺ قال: «لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها» أخرجه البخارى كتاب النكاح باب لا تنكح المرأة على عمتها ٧ / ١٥

(٢) يقول الدكتور السباعى: هو كتاب مصطلح التاريخ تأليف أسد رستم أستاذ التاريخ فى الجامعة الأمريكية فى بيروت سابقا، وهو مسيحى تفرغ أخيراً لأخبار الكنيسة الأرثوذكسية

وقد قال فى الباب السادس (العدالة والضبط) بعد أن ذكر وجوب التحقق من عدالة الراوى والأمانة فى خبره: ومما يذكر مع فريد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين فى هذا الباب؛ وإليك بعض ما جاء فى مصنفاتهم نورده بحروفه وحذافيره تنويها بتقديمهم العلمى، واعترافاً بفضلهم على التاريخ . . .

ثم أخذ فى نقل نصوص عن الإمام مالك[١]، والإمام مسلم، والغزالى[٢]، والقاضى عياض، وأبى عمرو بن الصلاح[٣].

وهذا العلم قد مر بمراحل كثيرة حتى وصل الى تلك الصورة التى هو عليها الآن فهو أولا قد نشأ ممزوجاً بغيره من العلوم كعلم الفقه والأصول والحديث، كتلك المباحث المبثوثة فى كتابى الرسالة والأم للإمام الشافعى[٤]، وكذلك المباحث الواردة فى مقدمة الصحيح للإمام مسلم[٥]، وكذلك المباحث المتفرقة فى ثنايا الجامع للترمذى[٦] . . . . وغير ذلك.

ثم استقل فى شكل بسيط وصورة أولية غير مستوعبة، وقد تجلت هذه المرحلة بوضوح فى كتاب: «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى» للرامهرمزى[٧]

---

(١) هو الإمام مالك بن أنس عالم المدينة إمام المذهب المشهور باسمه ت ١٧٩هـ

(٢) هو حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسى صاحب الإحياء والمصنفات المشهورة ت ٥٠٥ هـ

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور مصطفى السباعى ص ١٠٧، ١٠٨ بتصرف يسير

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن عباس الشافعى أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وصاحب المذهب امشهور ت ٢٠٤هـ

(٥) هو أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى صاحب الصحيح المعروف باسمه ت ٢٦١هـ

(٦) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى الضرير أحد الأئمة المتعدة بهم فى علم الحديث صاحب المصنفات أهمها الجامع والعلل ت ٢٧٩هـ

(٧) الرامهرمزى: بفتح الراء المهملة والميم وضم الهاء والميم الثانية وفى آخرها زاى نسبة الى رامهرمز إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان وهو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن المعروف بالرامهرمزى انظر الباب ٢ / ١٠

ت ٣٦٠هـ؛ قال فى مقدمة التدريب نقلاً عن ابن حجر: « وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة فى أشياء متفرقة[١] لكن هذا أجمع فى زمانه ثم توسعوا فيه »[٢].

ثم مرحلة الاستقلال فى شكل أوسع قليلاً عن المرحلة الماضية لكن مع عدم الاستيعاب أيضا، فكتب الحاكم النيسابورى ت ٤٠٥[٣] كتابه « معرفة علوم الحديث » قال شيخ الإسلام: لكنه لم يهذب ولم يرتب[٤].

ثم مرحلة الاستقلال فى شكل مماثل للمرحلة السابقة ،فعمل أبو نعيم الأصبهانى[٥] مستخرجاً على كتاب الحاكم ولكنه أبقى شىء للمتعقب كما قال الحافظ[٦].

ثم مرحلة الاستقلال على وجه الاستيعاب والتفصيل إلى حد وضع مؤلف أو أكثر فى كل نوع من أنواع هذا العلم ،فكتب الخطيب البغدادى[٧] «الكفاية فى علم الرواية»، «والجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع»، «وتقييد العلم»، «وشرف أصحاب الحديث»، يقول الحافظ: وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه[٨] وكتب القاضى عياض[٩] كتابه الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السامع، وكتب الميانجى[١٠] كتاب ما لا يسع المحدث

---

(١) ككتاب العلل لعلى بن المدينى ت ٢٣٤، والعلل للترمذى ت ٢٧٩

(٢) تدريب الراوى ١ / ٥

(٣) هو أبو عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبى الحاكم النيسابورى، صاحب المصنفات مثل المستدرك على الصحيحين ت ٤٠٥ هـ

(٤) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر صـ٤

(٥) هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى حافظ، صوفى صاحب المصنفات مثل الحلية وغيرها، ت ٤٣٠هـ

(٦) نزهة النظر صـ٤

(٧) هو: أبو بكر أحمد بن على بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادى صاحب المصنفات مثل تاريخ بغداد وغيرها ت ٤٦٣هـ

(٨) نزهة النظر صـ ٤، ٥

(٩) هو: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحبيصى المالكى صنف مصنفات منها اكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم ت ٥٤٤هـ

(١٠) هو: أبو حفص عمرو بن عبد المجيد بن عمر القشرى المعروف بالميانجى ت ٥٨١هـ

جهله .

ثم مرحلة الاستقلال على وجه الجمع أو المزج بين الكتب المتقدمة لكن مع عدم الترتيب والتهذيب وقد تجلت هذه المرحلة بوضوح فى كتاب «علوم الحديث» المعروف بمقدمة ابن الصلاح[1].

يقول الحافظ: فلما جاء ابن الصلاح وتولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتب كتابه المشهور، فهذب فنونه، وأملاه شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصيدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يحصى كم نظام له، ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر[2]؛ فللزين العراقى[3] والحافظ ابن حجر[4] عليه نكت جيدة.

تسمى نكت العراقى: التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح وتسمى نكت ابن حجر: الافصاح عن نكت ابن الصلاح .

واختصره مع التهذيب والزيادات الحافظ البلقينى[5] وسماه محاسن الاصطلاح

(١) هو: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزورى الدمشقى المعروف بابن الصلاح محدث بارع وفقيه نابه له مصنفات أشهرها على الإطلاق «علوم الحديث» المعروف بمقدمة ابن الصلاح ت ٦٤٣هـ

(٢) نزهة النظر صـ ٥، ٦ بتصرف يسير، وقد رتب هذه المراحل السابقة الدكتور السيد نوح فى مقدمة تحقيقه لكتاب المنهل الروى فى علوم الحديث النبوى لبدر الدين بن جماعة صـ ٦: ١٣ وقد نقلتها عنه بتصرف

(٣) هو: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المصرى المعروف بالعراقى أحد النابهين فى الحديث وعلومه له مصنفات منها تخريج أحاديث الأحياء ت٨٠٦هـ

(٤) هو: شيخ الإسلام أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن على المعروف بابن حجر العسقلانى ولد ونشأ ومات بمصر محدث بارع له مصنفات شتى أشهرها على الاطلاق « فتح البارى » ت٨٥٢هـ

(٤) هو: سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير البلقينى انتهت اليه رئاسة الإفتاء، صاحب محاسن الصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح وغيره ت٨٠٥ هـ

وتضمين كتاب ابن الصلاح، واختصره الإمام النووى[(١)] فى كتاب الإرشاد ثم اختصره فى التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، وهو الذى شرحه السيوطى[(٢)] فى كتاب سماه تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى؛ واختصره بدر الدين بن جماعة[(٣)] فى المنهل الروى فى الحديث النبوى، واختصره ابن كثير[(٤)] فى الباعث الحثيث.

وقد نظمه الزين العراقى وزاد عليه فى ألفيته المسماه «نظم الدرر فى علم الأثر» وشرحها بشرحين مطول ومختصر، والمختصر طبع باسم فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، وشرحها السخاوى[(٥)] فى فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث، وهو أوفى شروحها، والشيخ زكريا الأنصارى[(٦)] فى فتح الباقى بشرح ألفية العراقى، إلى غير ذلك من الشروح والتعليقات والاختصارات؛ ومن أنفع الكتب المختصرة «نخبة الفكر فى مختصر أهل الأثر» للحافظ ابن حجر وقد شرحها فى نزهة النظر بشرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر[(٧)].

هذه نظرة موجزة لتاريخ نشأة علم مصطلح الحديث عند أهل السنة ظهر من خلالها أن أول من صنف فيه هو الحافظ الرامهرمزى المتوفى عام ٣٦٠هـ فى كتاب «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى» الذى أشاد به الحافظ ابن حجر فقال: وان

---

(١) هو: أبو زكريا محى الدين يحيى بن شرف النووى محدث ورع له مصنفات منها النهاج على شرح صحيح مسلم بن الحجاج ت٦٧٦هـ

(٢) هو: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر المصرى الشافعى المعروف بالسيوطى له مؤلفات شتى منها تدريب الراوى ت٩١١هـ

(٣) هو: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الكنانى المعروف بابن جماعة له مصنفات منها المنهل الروى ت ٧٣٣هـ

(٤) هو: أبو الفداء عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير أحد الأعلام له مصنفات أشهرها تفسير القرآن العظيم ت٧٧٤هـ

(٥) هو: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد المعروف بالسخاوى له مصنفات من أشهرها فتح المغيث والمقاصد الحسنة ت ٩٠٢هـ

(٦) هو: أبو يحيى زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى القاهرى الأزهرى الشافعى له مصنفات منها فتح الباقى ت٩٢٥هـ

(٧) تدريب الراوى ١ / ٨،٧ بتصرف

كان يوجد قبله مصنفات مفردة فى أشياء متفرقة لكن هذا أجمع أهل زمانه ثم توسعوا فيه.

أما الشيعة:

فهم ينادون بأن لهم السبق فى تأسيس علم دراية الحديث وتنويعه الى الأنواع المعروفة ويستدلون على ذلك بكتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابورى المتوفى عام ٤٠٥هـ، فهم يقولون إن كتابه هو أول مصنف فى هذا الفن، والحاكم شيعى متجاهلين بذلك - على فرض ما يقولون - الكتب والمصنفات التى سبق ذكرها منذ قليل والتى صنفت قبل الحاكم النيسابورى بمدة.

يقول السيدحسن الصدر:[١]

أول من تصدى لتأسيس علم الحديث دراية وتنويعه إلى الأنواع المختلفة أبو عبد الله الحاكم النيسابورى وهو محمد بن عبد الله المتوفى سنة ٤٠٥هـ، صنف فيه كتاب سماه «معرفة علوم الحديث» فى خمسة أجزاء ونوع فيه الحديث الى خمسين نوعا[٢] .

ثم قال: والحاكم شيعى باتفاق الفريقين[٣]، وقد نص السمعانى فى الأنساب[٤] والحافظ الذهبى فى تذكرة الحافظ[٥] على تشيعه، بل حكى الذهبى فى تذكرة الحافظ عن ابن طاهر أنه قال: سألت أبا إسماعيل الأنصارى عن الحاكم فقال: ثقة فى الحديث رافضى خبيث، قال الذهبى: ثم قال ابن طاهر كان الحاكم

---

(١) هو: حسن صدر الدين شيعى إمامى له مصنفات عدة فى الفقه وغيره مات فى منتصف القرن الرابع عشر الهجرى تقريبا. انظر مقدمة كتابه الشيعة وفنون الاسلام صـ ٩ طـ دار المعرفة بيروت، بدون.

(٢) قلت: كتاب معرفة علوم الحديث فيه اثنين وخمسون نوعا. انظر كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم صـ ٢٥٦

(٣) يقصد أهل السنة والشيعة

(٤) الأنساب ١ / ٤٣٢

(٥) تذكرة الحافظ ٣ / ١٠٤٥

شديد التعصب للشيعة فى الباطن، وكان يظهر التسنن[1] فى التقديم والخلافة، وكان منحرفاً على معاوية وآله ومتظاهراً بذلك ولا يعتذر منه[2] .

قال: قلت وقد نص أصحابنا على تشيعه كالشيخ محد بن الحسن بن الحر العاملى فى آخر وسائل الشيعة، وحكى عن ابن شهر آشوب فى معالم العلماء فى باب الكنى أن عده فى مصنفى الشيعة، وأنه له الأمالى وكتاباً فى مناقب الرضا .

قلت: إن الحاكم ليس شيعياً كما ادعى هذا الرجل وذلك ان اعتماده على ما ذهب إليه من نسبة الحاكم إلى التشيع مرده إلى ما ذهب إليه العاملى، واعتماد العاملى فى حكمه مرده الى كلام ابن شهر آشوب كما هو واضح .

ولما رجعت الى ابن شهرآشوب فى كتابه معالم العلماء وجدت التالى فى: «فصل فيمن عرف بكنيته».

قال: أبو عبد الله النيسابورى الشيخ المفيد له الأمالى، ومناقب الرضا عليه السلام، قال محققة معلقاً: وهو الشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين الخزاعى النيسابورى نزيل الرى عم والد الشيخ أبى الفتوح الرازى صاحب التفسير المطبوع فى إيران[3] .

قلت: إذاً ليس هو الحاكم الذى بنى الشيعة كلامهم السابق عليه. أضف إلى ذلك أن المامقانى[4] قد صرح فى أكثر من موضع[5] من كتابه: «مقباس الهداية فى علم الدراية» وهوفى علم المصطلح عندهم أن الحاكم من علماء العامة أى أهل

---

(١) يقصد اظهار مذهب أهب السنة فى تقديم أبى بكر وعمر وعلى غيرهما وأنهما أحق بالخلافة من على بن أبى طالب رضى الله عنهم أجمعين. والله أعلم

(٢) تذكرة الحافظ ٣ / ١٠٤٥

(٣) معالم العلماء لمحمد بن على بن شهر آشوب صـ ١٣٣ راجعه وقدمه له العلامة السيد محمد صادق آل بحر العلوم طـ دار الأضواء بيروت لبنان.

(٤) هو أحد علماء الشيعة الإمامية وقد كتب فى علم المصطلح وعلم الرجال ونحو ذلك مما كسب رأيه أهمية فى هذا الباب

(٥) مقباس الهداية ١ / ٢٤٢، ١ / ٣٧٤ وأقره المحقق على ذلك

السنة ووافقه على ذلك محقق الكتاب .

وهذا ما ذهب إليه العلماء.

يقول الدكتور أبو شهبة: ولم أر أحداً طعن فى عدالته وضبطه -يقصد الدارقطنى-، وكل ما أخذ عليه أنه شيعى وغالى بعضهم فزعم أنه رافضى .

قال الخطيب البغدادى: كان ثقة يميل الى التشيع، فحدثنى إبراهيم بن محمد الأموى وكان صالحا عالماً قال: جمع الحاكم أحاديث وزعم أنها صحاح على شرط البخارى ومسلم منها حديث الطير، ومن كنت مولاه فعلى مولاه، فأنكرها عليه أصحاب الحديث فلم يلتفتوا إلى قوله[1] .

ورماه بالرفض إسماعيل الأنصارى وابن طاهر، قال محمد بن طاهر سألت إسماعيل الأنصارى عن الحاكم فقال: ثقة فى الحديث رافضى خبيث، وقال ابن طاهر كان شديد التعصب للشيعة فى الباطن، وكان يظهر التسنين فى التقديم والخلافة، وكان منحرفا عن معاوية وآله متظاهرا بذلك ولا يعتذر منه[2] .

وقد دافع عن الحاكم الإمام الذهبى فقال: أما انحرافه عن خصوم علىّ فظاهر، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال فهو شيعى[3] لا رافضى، وليته لم يصنف المستدرك فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه . .

وما قاله الإمام الناقد النزيه الذهبى هو الحق، ونحن لنا الظاهر، وليس علينا أن نشق على القلوب، ونحن نربأ بالحاكم أن ينافق فى هذا، وإلا لنافق الكرامية الذين منعوه من الخروج، ولما قيل له وهو مختف منهم: لو خرجت حديثاً فى فضائل معاوية لاسترحت مما أنت فيه، فقال: «لا يجىء من قبلى، لا يجىء من قبلى» وأيضا فقد خرج فى كتابة من فضائل الشيخين أبا بكر وعمر فكيف يتفق صنيعه وما قاله ابن طاهر؟![4].

---

(١) تاريخ بغداد ٥ / ٤٧٤

(٢) تذكرة الحافظ ٣ / ١٠٤٥

(٣) أى بالمعنى اللغوى وهو ميله لآل البيت رحمة الله وبركاته عليهم

(٤) أعلام المحدثين صـ ٣٢٧ طـ دار الكتاب العربى بمصر بدون

ثم يقول حسن الصدر: وصنف بعد أبى عبد الله الحاكم فى علم دراية الحديث جماعة من شيوخ علم دراية الحديث من الشيعة: كالسيد جمال الدين أحمد بن طاووس أبو الفضائل، وهو واضع الاصطلاح الجديد للإمامية فى تقسيم أصل الحديث إلى الأقسام الأربعة: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، توفى سنة ٦٧٣هـ .

قلت: لو كان هناك أحد بين الحكام وابن طاووس لذكره الصدر .

ثم صنف السيد العلامة على بن عبد الحميد الحسنى فله شرح أصول دراية الحديث كما قيل، مات فى المائة الثامنة .

ثم الشيخ زين الدين المعروف بالشهيد الثانى فله كتاب البداية فى علم الدراية، وهو أول من ألف من الإمامية فى دراية الحديث تصنيفاً جامعاً مفصلاً على الطراز المألوف وإن سبق غيره فى أصل التصنيف توفى سنة ٩٦٦هـ، قلت: أى بعد وفاة السخاوى والسيوطى بنصف قرن تقريباً .

ثم الشيخ الحسين بن عبد الصمد الحارثى العاملى له كتاب « وصول الأخيار إلى وصول الأخبار » وقد توفى سنة ٩٨٤هـ.

ثم الشيخ أبى منصور الحسن بن زين الدين العاملى ابن الشهيد الثانى له كتاب « منتقى الجمان فى الأحاديث الصحاح والحسان » ذكر فيها أصول علم الحديث توفى سنة ١٠١١هـ .

والشيخ بهاء الدين العاملى له الوجيزة فى علم دراية الحديث وهى مختصرة جدا توفى سنة ١٠٣١هـ .

والشيخ ملا على الكنى الطهرانى استوفى فن الدراية فى كتابه توضيح المقال توفى سنة ١٠٦٣هـ .

والشيخ عبد الله المامقانى له كتاب مقباس الهداية فى علم الدراية توفى سنة ١٣٥١هـ .

والشيخ حسن آل صدر الدين العاملى له شرح وجيزة البهائى مبسوط توفى سنة ١٣٥٤هـ.[1]

وبعد هذه النظرة التاريخية لتاريخ علم مصطلح الحديث عند السنة والشيعة، والتى ظهر من خلالها أن أهل السنة لهم قصب السبق فى هذا الفن عن الشيعة بمراحل شتى .

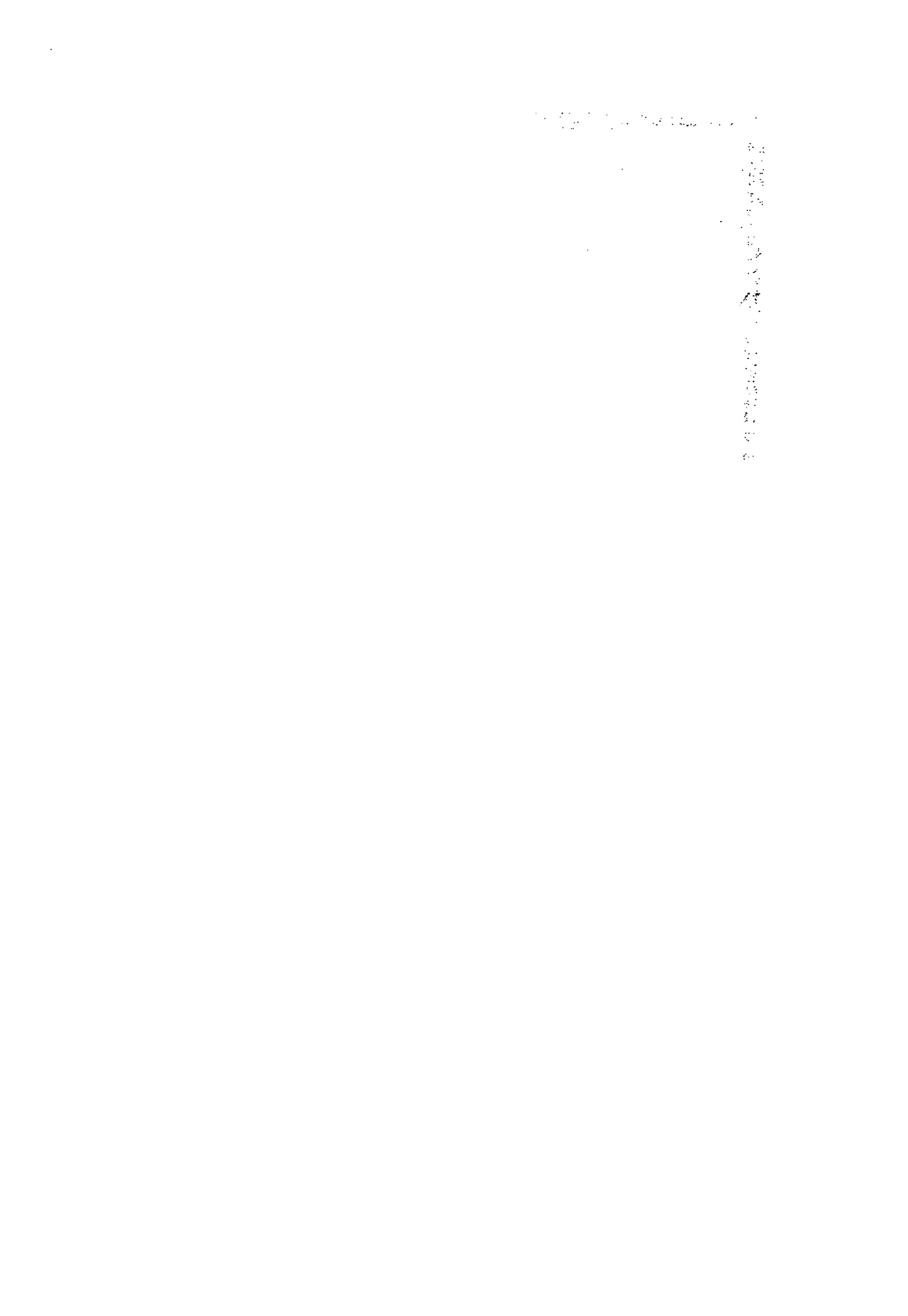
أبدأ أولاً بمشيئة الله تعالى وتوفيقه بالحديث عن الفصل الأول.

---

(١) الشيعة وفنون الإسلام صـ ٣٩، ٤ بتصرف يسير، أعيان الشيعة ١ / ١٤٩ بتصرف



الفصل الأول
معنى السنة عند الشيعة الامامية



معنى السنة والألفاظ المرادفة لها عند الشيعة الإمامية.

يقول المامقانى[1]

الحديث لغة: ما يرادف الكلام وسمى به لتجدده وحدوثه شيئاً فشيئاً ومنه حديث رسول الله ﷺ فإن ظاهره وجود معنى لغوى له.

أما اصطلاحا فيقول نقلا عن شيخ الإسلام ابن حجر: إن المراد بالحديث فى عرف الشرع ما يضاف الى النبى ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم[2].

قال: وربما عرفه بعضهم بأنه قول المعصوم، أو حكاية قوله، أو فعله، أو تقريره، ليدخل فيه أصل الكلام المسموع من المعصوم[3].

والخبر لغة: ما ينقل عن الغير، وما يخبر عن نفسه، وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته.

أما اصطلاحا . فلم يذكره المامقانى، يقول محقق الكتاب: ثم إن المصنف رحمه الله لم يعرف الخبر اصطلاحاً، ولعله اعتمد على ما ورد فى تعريف الحديث، كونهما بمعنى واحد ومترادفين.

قال: وقد يطلق الخبر ويراد منه ما ورد عن غير المعصوم عليه السلام من صحابى أو تابعى أو سائر العلماء، ولذا يقال لمن يشتغل بالتاريخ والسير إخبارى ولمن يشتغل بالسنة المحدث، وما يجىء عنه حديث، تميزاً له عن الخبر الذى يجىء عن غيره[4].

---

(١) هو الشيخ عبد الله المامقانى أحد الشيعة الإمامية الذين صنفوا فى علوم الحديث وقد مات هذا الرجل سنة ١٣٥١هـ أى من حوالى ٦٤سنة، مما يكسب مؤلفه أهمية خاصة حيث إنه جمع كل أو معظم ما كتب فى علوم الحديث عندهم وضمنها فى كتابه «مقباس الهداية فى علم الدراية»

(٢) فتح البارى ١ / ٢٣٣

(٣) المقصود من المعصوم عندهم النبى ﷺ أو أحد الأئمة الأثنى عشر وسيظهر ذلك إن شاء الله بعد قليل من خلال حديثهم عن السنة، وانظر مقباس الهداية ١ / ٥٦، ٥٧ بتصرف يسير

(٤) مقباس الهداية ١ / ٥٥ هامش

الفرق بين الحديث والخبر.

يقول المامقاني: اختلف فيه على أقوال

الأول: أنهما مترادفان وأنهما يشملان ما إذا كان الخبر به قول رسول الله ﷺ أو الإمام أو الصحابي أو التابعي أو غيرهم من العلماء والصلحاء أو غيرهم من بقية بني آدم وفي معناه فعلهم، وتقريرهم[1].

الثاني: أن الحديث أخص من الخبر، وأن الخبر عام لقول كل إنسان، والحديث خاص عن النبي ﷺ وغيره ممن ذكر، فكل حديث خبر وليس كل خبر حديث، حكاه المامقاني عن السيوطي[2].

الثالث: أنهما متباينان، وأن الحديث خاص بما جاء عن المعصوم من النبي ﷺ والإمام عليه السلام، والخبر خاص بما جاء عن غيره، ومن ثم: قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها إخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية محدث، وما جاء عن الإمام عليه السلام عندنا في معناه[3].

قلت: قد قال السيوطي نحو هذا الكلام[4].

الفرق بين الأثر والحديث والخبر:

أختلف فيه على أقوال:

فقيل: إن الأثر أعم من الخبر والحديث مطلقاً، فيقال لكل منها أثر بأي معنى اعتبر لأنه مأخوذ من أثرت الحديث أي رويته.

وقيل: إن الأثر مساوٍ للخبر.

وقيل: الأثر ما جاء من الصحابي، والحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر على الأعم منهما[5].

---

(١) مقياس الهداية ١ / ٥٨، ٥٩

(٢) المصدر السابق ١ / ٦٠ وتدريب الراوي ١ / ٤٢، ٤٣

(٣) مقباس الهداية ١/ ٦٢، ٦٣

(٤) تدريب الراوي ١ / ٤٢

(٥) مقباس الهداية ١ / ٦٤، ٦٥

التعليق

يلاحظ أن تعريفات الشيعة للحديث والخبر والأثر والمقارنات بينهم قريبة جداً من تعريف أهل السنة لتلك المصطلحات، لكنهم يزيدون لفظ « المعصوم عليه السلام » وذلك بناء على مذهبهم، وهذا من الطبيعى أن يتأثروا به.

تعريف السنة عندهم :

لغة: الطريقة، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً﴾[1].

وقيل خصوص الطريقة المحمودة المستقيمة وكثيراً ما تطلق على المستحب باعتبار أن الفريضة ما فرضه الله تعالى، والسنة ما سنه رسول الله ﷺ، ومرجعها أيضا إلى الطريقة.

وفى الاصطلاح: ما يصدر عن النبى ﷺ أو مطلق المعصوم من قول أو فعل أو تقرير.

قال محقق كتاب مقباس الهداية معلقاً: والمراد منه أن كل ما يصدر منهم - صلوات الله عليهم - سنة.

يقول المامقانى موضحاً التعريف الاصطلاحى للسنة: ولعل من بيان المعنى الاصطلاحى ما فى تاج العروس من قوله: « والسنة من الله وإذا أطلقت فى الشرع فإنما يراد بها حكمه وأمره ونهيه مما أمر به النبى ﷺ ونهى عنه، وندب إليه، قولاً، وفعلاً، مما لم ينطق به الكتاب العزيز، ولهذا يقال فى أدلة الشرع: الكتاب والسنة أى القرآن والحديث» [2].

قال: وتعبيره بالنبى ﷺ مبنى على مذهبه[3]، أما على مذهبنا فيعم ما أمر به ونهى عنه، وبينه أهل بيته المعصومون عليهم السلام[4].

أقسامها: تنقسم السنة عنهم بناءً على تعريفهم لها إلى: قولية، وفعلية،

(١) سورة الفتح ٢٣ (٢) تاج العروس ٩ / ٢٤٤ (٣) أى مذهب أهل السنة

(٤) مقباس الهداية ١ / ٦٨، ٦٩

وتقريرية.

لم يشر المامقانى إلى السنة القولية والتقريرية وإنما عرف السنة الفعلية وقسمها فقال:

السنة الفعلية هى: ما فعله النبى ﷺ والإمام عليه السلام وهى قسمان: نبوية وإمامية.

فالنبوية: ما كانت من فعله ﷺ طبعياً عادياً أو مجهولاً لم يظهر وجهه فلا حكم فى حقنا[1].

وان وقع - أى الفعل - بيانا لما علم وجهه، كان تابعاً له فى الوجوب والندب والإباحة ونحوها، وإن لم يكن بيانا وعلم منه ﷺ قصد القربة ولم يكن خاصا به، وجب التأسى به فيه.

والامامية قسمان:

أحدهما: ما يجوز فيه التَقِيَّة[2].

ثانيهما: ما لا يجوز فيه التقية.

أما الثانى: فيكون ما لو فرض حدوث ما لم يعلم جهته إلا منه عليه السلام فيكون كالنبى ﷺ فى عدم جواز التقية عليه.

أما الأول: فإما أن يكون متعلقه مأذوناً فيه بخصوصه كغسل الرجلين فى

(١) لعله يقصد أنه لايجوز لنا تعليل هذا الحكم ولسنا مطالبين بالاقتداء به فيه كما فى نكاح ما فوق الرابعة والله أعلم.

(٢) التقية: بفتح المثناة المشددة وكسر القاف وفتح الياء المثناة من تحت المشددة وآخرها تاء قال ابن منظور: التقية: بمعنى يريد أنهم يتقون بعضهم بعضاً ويظهرون الصلح والاتفاق وباطنهم بخلاف ذلك لسان العرب ١٥/ ١٠٤ مادة وقى، ويقول الدكتور موسى الموسوى - شيعى معاصر - انها تعنى أن تقول شيئاً وتضمر شيئاً آخر، أو تقوم بعمل عبادى أمام سائر الفرق الإسلامية وأنت لا تعتقد به ثم تؤديه بالصورة التى تعتقد به فى بيتك . الشيعة والتصحيح صـ ٥٢

الوضوء ونحوه عند التقية أم لا[1].

فإن كان الأول فإيقاعه من المكلف للضرورة صحيح مقطوع بإجزائه، ولا يكلف فاعله بالإعادة وقتاً ولا خارجاً عن الوقت، لأن الأمر الواقعي الاضطراري يقتضي الإجزاء.

وان لم يكن مأذوناً فيه بخصوصه كالصلاة إلى غير القبة ونحوها. فإيقاعه من المكلف للضرورة مقطوع بصحته أيضاً؛ إلا أن الإعادة في الوقت مع التمكن لازمة لعدم اقتضاء الأمر الظاهري الشرعي الإجزاء على الأقوى[2].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الباب:

أن الشيعة لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت، فكل حديث نقل أو روى عن أحد من غير طريقهم، أو ورد في إسناد ممن لم يسر على دربهم، ولم يكن إمامياً، يسقط من الاعتبار حتى ولو كان صحابياً.

يقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء:

والشيعة لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم، يعني ما رواه الصادق، عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسن السبط، عن أبيه أمير المؤمنين، عن رسول الله ﷺ.

أما ما يرويه مثل: أبي هريرة، وسمرة بن جندب، ومروان بن الحكم، وعمر بن الخطاب، وعمرو بن العاص، ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية من

(١) يقول الشيعة بمسح الرجلين عند الوضوء بخلاف أهل السنة واستدلوا على ذلك بما رواه الكليني في الكافي كتاب الطهارة باب مسح الرأس والقدمين ٣/ ٢٩ ح رقم ٢ عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الأذنان ليسا من الوجه، ولا من الرأس، فقال: وذكر المسح وقال: امسح على مقدمة رأسك وامسح على القدمين وابدأ بالشق الأيمن، أما من يغسل رجليه عند الوضوء فلا صلاة له فقد أخرج الكليني في الموضوع السابق ٣/ ٣١ ح رقم ٩ عن محمد بن مروان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام أنه يأتي على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلاة؛ قلت: وكيف ذلك ؟ قال: لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه

(٢) منباس الهداية ١/ ٧٧: ٧٩ بتصرف

الاعتبار مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يذكر [١].

وهناك أمور ذات بال تجدر الإشارة إليها.

أولاً:

أنهم قسموا السنة الفعلية إلى نبوية وإمامية وذلك بناء على مذهبهم حتى تكون أفعال الأئمة من السنة، لأنهم يحتجون بها، كما سيظهر ذلك - ان شاء الله تعالى - بعد قليل.

ثانياً:

إن الشيعة عندما عرفوا السنة والحديث وغيرها ولم يدرجوا لفظ... أو صفة خَلْقِة أو خُلُقية فى التعريف (السنة الوصيفة) مع أن إضافة صفته ﷺ إلى التعريف أمر فى غاية الأهمية، وذلك حتى نعرف الصفات التى تحلى بها الرسول ﷺ فيطمئن إلى أنه ﷺ لم يكن به عيب خلقى أو خلقى، إذ من العيب أن يكون الله تبارك وتعالى قد أخرجنا على يديه ﷺ من الظلمات إلى النور ولا نعلم صفته، وحتى يتأكد لنا أن الله أوجده على نفس الهيئة ونفس الصفات التى ذكرت فى الكتب السابقة .

وفى هذا دليل واضح على صدق رسالته ﷺ، ولعل ما ورد فى كتب السيرة من قصة بَحيرا الراهب الذى رأى النبى ﷺ فى صباه أثناء رحلته إلى الشام مع عمه أبى طالب ما يشير إلى ذلك .

فقد رأى جملة من العلامات التى ذكرت فى الكتب السابقة، ومنه خاتم النبوة، وهذا الخاتم أمر خَلْقى، وبما أننا مأمورون بالإقتداء به فإنه ينبغى علينا أن نعرف كل صفاته الخلقية حتى نستطيع أن ننفذ ما يمكننا تنفيذه، ولا يسبب ذلك حرج علينا[٢].

---

(١) أصل الشيعة وأصولها صـ ٧٩، ٨٠

(٢) تيسير اللطيف الخبير د. مروان شاهين صـ ٢١: ٢٣ بتصرف

ثالثا:

مساواة كلام النبى ﷺ وفعله وتقريره بكلام الأئمة وفعلهم وتقريرهم مما يشير بوضوح وجلاء إلى أن الأئمة لهم حق التشريع، وأن أقوالهم وتقريراتهم حجة على أتباعهم مثل قول النبى ﷺ وفعله وتقريره تماما بتمام.

وفيما يلى بعض النصوص التى تشير إلى ذلك وقد جمعتها بفضل الله جل ثناؤه من الكافى للكلينى الذى هو فى منزلة صحيح البخارى عندنا.

فعن أبى عبد الله عليه السلام قال: ما جاء عن على آخذ به، وما نهى عنه انتهى عنه، جرى له من الفضل مثل ما جرى لمحمد ﷺ[1].

مع أن الله تبارك وتعالى قال ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[2] لا وما آتاكم عليّ فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا.

قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام أنا قسيم الله بين الجنة والنار، وأنا الفاروق الأكبر، وأنا صاحب العصا والميسم[3]، ولقد أقرت لى جميع الملائكة والرسل بمثل ما أقروا لمحمد ﷺ[1].

وحاشاه رضى الله عنه أن يقول ذلك.

والأئمة عليهم السلام بمنزله رسول الله ﷺ فى كل ما يفعله ويأمر به وينهى عنه، غير أنهم لايحل لهم من النساء ما أحله الله تبارك و تعالى له ﷺ.

روى الكلينى عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الأئمة بمنزلة رسول الله ﷺ إلا أنهم ليسوا بأنبياء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبى ﷺ، فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله ﷺ[4].

ولأنهم معصومون فطاعتهم واجبة.

(١) الكافى كتاب الحجة باب أن الأئمة هم أركان الأرض ١/ ١٩٦ ح رقم ١.

(٢) سورة الحشر ٧ (٣) الميسم: بكسر الميم المكواه القاموس المحيط ٦ ١٥٠٠

(٤) الكافى كتاب الحجة باب فى أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى، وكراهية القول فيهم بالنبوة ١/ ٢٧٠ ح رقم ٧

روى الكلينى فى الكافى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أشرك بين الأوصياء الرسول فى الطاعة، وفى رواية قال أبو عبد الله: نحن قوم فرض الله طاعتنا(١).

وفى رواية لما سأل سدير- أحد رواتهم -أبا عبد الله عليه السلام: ما أنتم؟ قال: نحن خزان الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا، ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض(٢).

والوحى يؤيدهم كما كان يؤيد النبى ﷺ قبلهم.

روى الكلينى بسنده إلى أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الإِيمَانُ﴾(٣) قال: خلق من خلق الله عز وجل أعظم من جبريل وميكائيل، كان مع رسول الله ﷺ يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده(٤).

وفى رواية عن أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾(٥) قال: خلق أعظم من جبريل وميكائيل كان مع رسول الله ﷺ وهو مع الأئمة وهو من الملكوت(٦).

وفى رواية: خلق أعظم من جبريل وميكائيل لم يكن مع أحد ممن مضى غير محمد ﷺ وهو مع الأئمة يسددهم(٧).

لكنهم يسمعونه ولا يرونه.

روى الكلينى فى الكافى بسنده إلى إسماعيل بن مروان قال: كتب الحسن بن

---

(١) الكافى كتاب الحجة باب فرض طاعة الأئمة ١/ ١٨٦ ح رقم ٣، ٥

(٢) الكافى كتابالحجة باب فى أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى، وكراهية القول فيهم بالنبوة ١/٢٦٩ ح رقم ٦

(٣) سورة الشورى ٥٢

(٤) الكافى كتاب الحجة باب الفرق بين الرسول والنبى والمحدث ١/ ٦٧١ ح رقم ٢

(٥) سورة الإسراء ٨٥

(٦) الكافى كتاب الحجة باب الروح التى يسدد اله بها الأئمة عليهم السلام ١/ ٢٧٣ ح رقم٣

(٧) المصدر السابق ح رقم ٤

العباس المعروف إلى الرضا عليه السلام: جعلت فداك أخبرني ما الفرق بين الرسول والنبي والإمام؟ قال: فكتب، أو قال: الفرق بين الرسول والنبي والإمام أن الرسول ينزل عليه جبريل فيراه ويسمع كلامه، وينزل عليه الوحي، وربما رأى في منامه نحو رؤيا إبراهيم، والنبي ربما سمع الكلام، وربما رأى الشخص ولم يسمع، والإمام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص[1].

وكلامهم - أي الأئمة - مثل كلام رسول الله ﷺ بل مثل كلام الله تبارك وتعالى وكلام رسول الله ﷺ.

روى الكليني في الكافي عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيره قالوا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله ﷺ قول الله عز وجل»[2].

لذلك فعندهم العلم المخزون الذي ليس عند أحد ولا يطلع عليه أحد.

روى الكليني في الكافي عن أبي بصير قال:

دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: جعلت فداك، إني أسألك عن مسألة، هل هنا أحد يسمع كلامي[3]؟!

قال: فرفع أبو عبد الله ستراً بينه وبين بيت آخر فاطلع فيه، ثم قال يا أبا محمد سل عما بدا لك، قال:

قلت: جعلت فداك إن شيعتك يتحدثون أن رسول الله ﷺ علم علياً عليه السلام باب يفتح له ألف باب؟ قال: فقال: يا أبا محمد علم رسول الله ﷺ علياً

---

(١) الكافي كتاب الحجة باب الفضل بين الرسول والنبي والمحدث ١/ ١٧٦ ح رقم٢

(٢) الكافي كتاب فضل العلم باب الكتب والحديث ١/ ٥٣ ح رقم ١٤

(٣) يقول محقق الكافي: استفهام نبه له على مسئوله أمر ينبغي صونه عن الأجنبي، الكافي ١/ ٢٣٩ هامش

عليه السلام ألف باب يفتح من كل باب ألف باب.

قال: قلت: هذا والله العلم، قال: فنكت ساعة فى الأرض، ثم قال إنه لعلم وما هو بذاك.

قال: ثم قال: يا أبا محمد وإن عندنا الجامعة، وما يدريهم ما الجامعة؟

قال: قلت: جعلت فداك، وما الجامعة؟ قال صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله ﷺ وإملائه من فلق فيه[1]، وخط يمينه، فيها كل حلال وحرام، وكل شىء يحتاج إليه الناس حتى الأرش[2] فى الخدش، وضرب بيده إلىّ فقال: تأذن لى يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك، وإنما أنا لك فاصنع ما شئت، قال: فغمزنى بيده وقال: حتى أرش هذا، كأنه مغضب.

قال: قلت: هذا والله العلم، قال: إنه لعلم وليس بذاك[3].

ثم سكت ساعة، ثم قال: وإن عندنا الجفر، وما يدريهم ما الجفر؟ قال: قلت: وما الجفر؟ قال: وعاء من آدم فيه علم النبيين والوصيين وعلم العلماء الذين مضوا من بنى إسرائيل.

قال: قلت: إن هذا هو العلم قال: إنه لعلم وليس بذاك.

ثم سكت ساعة، ثم قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟

قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد.

قال: قلت: هذا والله العلم، قال: إنه لعلم، وما هو بذاك.

ثم سكت ساعة، ثم قال: إن عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن

---

(١) أى من فمه (٢) الأرش الدية. مختار الصحاح صـ ٦ مادة أرش

(٣) يقول محقق الكافى معلقا: الاستفهام والحكم، وليس بذلك: أى وليس بالعلم: الخاص الذى هو أشرف علومنا الكافى ١/ ٢٣٩ هامش.

تقوم السـاعة.

قال: قلت: جعلت فداك، فأى شيء العلم، قال: ما يحدث بالليل والنهار، الأمر بعد الأمر والشيء بعد الشيءإلى يوم القيامة(١).

يقول ناصر القفارى - وهو من أهل السـنة - معلقاً على النص السابق:

هذا نص من نصوصهم السرية كما يدل على ذلك ما جاء فى أوله، حيث أن أبا بصير لم يسـأل عن هذا العلم المزعوم إلا بعد أن خلا بأبى عبد الله عليه السلام(٢)، وكذلك أبو عبد الله أراد أن يتأكد من خلو المجلس، فرفع الستر الذى بينه وبين البيت الآخر، على الرغم من أن هذا الصنيع من أبى عبد الله يناقض ما جاء فى آخر الرواية من أن عندهم علم ما كان، وما يكون لأنه ما دام هذا العلم عنده، فلا حاجة لرفع الستر!!

قال: ويكشف هذا النص السرى عن دعاوى الشيعة الإمامية حول العلم المخزون عند الأئمة وهى كما فى النص السابق:

١- ألفُ بابٍ من العلم يفتح من كل باب ألف باب.

٢- الجامعة.

٣- الجفر.

٣- مصحف فاطمة.

٥- علم ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة.

وعلوم الأئمة هذه لا تعدو أن تكون وهماً من الأوهام ليس لها وجود فى أرض الواقع، إذ لو كان لها وجود لتغير وجه التاريخ، ولكنها مجرد خيالات وترهات.

---

(١) الكافى كتاب الحجة باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام ١/ ١٣٨: ٢٤٠ ح رقم ١

(٢) نحن نبرىء أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق من هذا الافتراء.

ثم يقول والخطورة في مثل هذه الأخبار تمكن في الأثر النفسي الذي يحدث الصراع بين العقل وبين هذه الدعاوى، هذا الأثر الذي قد يطوح بمصدق هذه الأخبار إلى مهوى الشك والحيرة والإلحاد.

ومقتضى هذا الرأى الخطير أن كتاب الله تبارك اسمه وسنة نبيه ﷺ غير وافيين بالبيان ولم يكمل بهما التشريع عند وفاته ﷺ وهذا مصادم لآيات القرآن الكريم كقوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[2]، ومقتضى هذا الرأى الطعن في رسول الله ﷺ وأنه كتم شيئاً من الشريعة وخالف قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[3].

كما أن هذا القول يقتضى أن الصحابة لم يلقوا إلا جزءاً من الشريعة، ومن يعتمد على مرويات الصحابة فهو لم يعمل إلا بجزء من الشريعة؛ وهذا القول طعن في السنة كبير وتضليل للأمة خطير.

وينص هذا المبدأ الخطير علي أن من حق الإمام تخصيص عام الكتاب، أو بيان مجمله، أو تقيد مطلقه، أو توضيح مشكله، أي جعلوا له وظيفة المشرع، لأنه معصوم ولا ينطق عن الهوى.

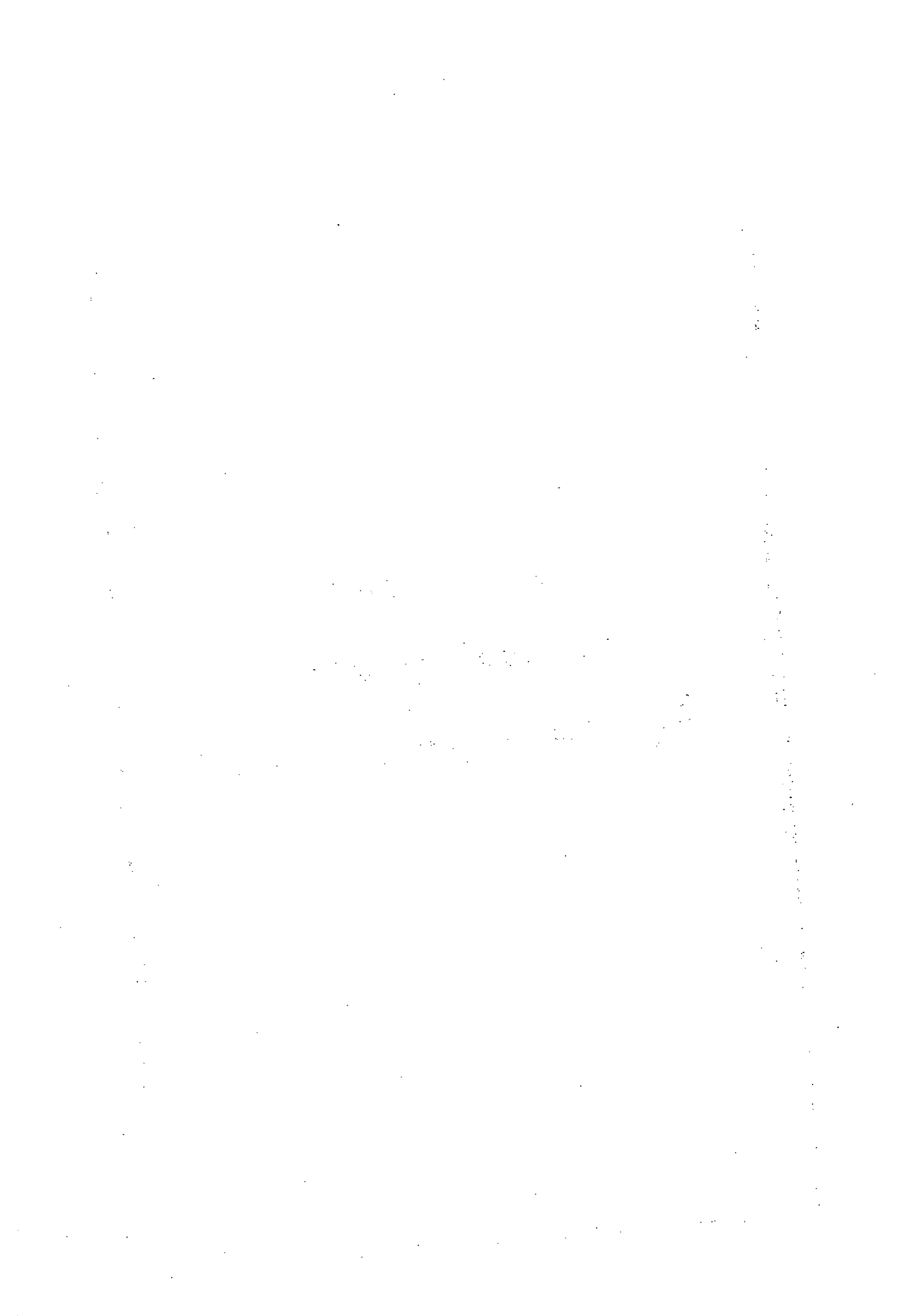
وهذه محاولة لفتح باب لتغيير الدين الذي نزل علي سيد المرسلين ﷺ باسم أن هذا من عمل الإمام أو قوله أو تقريره وهكذا، سبحانك هذا بهتان عظيم[4].

(١) سورة المائدة٣ (٢) سورة النحل ٨٩

(٣) سورة المائدة ٦٧

(٤) مسألة التقريب بين السنة والشيعة ١/ ٢٥٩ : ٢٦١ بتصرف

الفصل الثانى
تقسيم الحديث
عندهم من حيث عدد الرواة



ينقسم الحديث عندهم من حيث عدد الرواة إلى قسمين متواتر وآحاد

أولاً: الحديث المتواتر

يقول الشيخ المامقاني: المتواتر لغة: عبارة عن مجئ الواحد بعد الواحد بفترة بينهما، وفصل، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾[1]، أى رسولاً بعد رسول بزمان بينهما، فعن ابن الأعرابى: ترى يترى إذا تراخى فى العمل، فعمل شيئاً بعد شئ .

أما اصطلاحاً: فقد عرف بتعريفات متقاربة، أجودها: أنه خبر جماعة، بلغوا فى الكثرة، إلى حد أحالت العادة اتفاقهم على الكذب، ويحصل بأخبارهم العلم، وإن كان للوازم الخبر مدخلية فى إفادة تلك الكثرة العلم .

بيان التعريف:

الخبر: جنس يشمل الآحاد؛ وبإضافته إلى الجماعة، خرج خبر الشخص الواحد .

وخرج بوصف الجماعة: خبر جماعة قليلين معصومين كلاً أو بعضاً، فإنه ليس متواتراً اصطلاحاً وإن أفاد العلم .

وقولنا: وإن كان للوازم الخبر مدخلية فى إفادة تلك الكثرة العلم:

لإدخال ما إذا كان حصول العلم من الخبر مستنداً إلى الكثرة، والقرائن الخارجية .

وإخراج ما إذا كان حصول العلم منه مستنداً إلى غير الكثرة، كما لو أخبر ثلاثة بشئ معلوم ضرورة أو نظراً .

أو كان إخبارهم محفوفاً بقرائن زائدة على ما لا ينفك الخبر عنه عادة من الأمور الخارجية المتعلقة بحال المخبر، ككونه موسوماً بالصدق، وعدمه .

أو حال السامع، ككونه خالى الذهن، وعدمه .

---

(١) سورة المؤمنون ٤٤

أو المخبر عنه، ككونه قريب الوقوع، وعدمه .

أو نفس الخبر، كالهيئات المقارنة له الدالة على الوقوع، وعدمه، فإن ذلك ليس من المتواتر فى شئ[1] .

شروط المتواتر:

١- أن يبلغوا فى الكثرة إلى حد تمنع العادة اتفاقهم على الكذب .

٢- أن يكونوا عالمين بما أخبروا به لا ظانين، وهذا الشرط اشترطه جمع، منهم: العاملى صاحب وصول الأخيار، وأنكره بعضهم .

٣- أن يستندوا إلى علمهم بذلك إلى الإحساس، فلوا اتفقوا على الأخبار بمعقول كحدوث العالم ووحدة الصانع لم يفيد العلم، ولم يكن من الخبر المتواتر بشئ .

٤- استواء الطرفين والواسطة فى ذلك، بأن يكون كل واحدة من الطبقات عالمة بما أخبرت به لا ظانة، لكن الطبقة الأولى عالمة بذلك بالمشاهدة، والثانية والثالثة بالتواتر، والمراد بالطرفين، الطبقة الأولى المشاهدة لمدلول الخبر، والطبقة الأخيرة الناقلون عن الواسطة، أما الواسطة فهى المطبقة التى بينهما[2] .

شروط أخرى للتواتر:

يقول الشيخ عبد الله المامقانى: اشترط بعض الناس شروطاً أخرى لم يشترطها آخرون .

- فمنهم من اشترط الإسلام والعدالة .

قلت: المشهور عند الأصوليين أنه لا يشترط الإسلام[3]، أما جماهير الفقهاء والمحدثين فالإسلام شرط أساسى لقبول الرواية، يقول النووى: أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه أنه يشترط فيمن تقبل روايته أن يكون عدلاً ضابطاً، بأن

---

(١) مقباس الهداية فى علم الدراية ١/ ٨٨ : ٩١ بتصرف

(٢) مقباس الهداية ١/ ١٠٩ (٣) قواعد التحديث ١٤٧

يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة[1] . . . فلا تقبل رواية الكافر لعلو منصب الرواية عنه .

- ومنهم من شرط أن لا يحويهم بلد ولا يحصرهم عدد، ليمنع اتفاقهم على الكذب، وهو باطل فإن أهل بلد لو أخبروا بقتل ملكهم لم يمتنع إفادته العلم .

- ومنهم من اشترط اختلاف النسب، وهو ظاهر الفساد .

- ومنهم من اشترط وجود المعصوم عليه السلام فى المخبرين، وهو باطل، لتحقق العلم من دونه[2] .

العدد الذى يفيد التواتر

ذهب أكثر الشيعة على أنه لا يشترط فى إفادة الخبر المتواتر العلم عدد مخصوص فى المخبرين، وأن المعيار هو ما حصل العلم بسبب كثرتهم[3] .

قلت: قال السيوطى: لا يعتبر فى التواتر عدد معين فى الأصح[4] .

إفادة المتواتر للعلم:

اختلفت آراء علماء الشيعة حول إفادة المتواتر للعلم:

فذهب الشيخ البهائى فى كتابه دراية الحديث وجمع منهم إلى القول بأن المتواتر يفيد العلم الضرورى:

- لأنه لو لم يكن العلم الحاصل من الخبر المتواتر ضرورياً وكان مكتسباً لما حصل لمن لم يمارس النظر والاستدلال، والثانى باطل ضرورة حصوله للعوام والصبيان والقاصرين عن أهلية النظر، فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة .

- وأنه لو كان العلم به نظرياً، لما حصل لمن ترك النظر قصداً، إذ كل علم نظرى، فإن العالم به يجد نفسه أولاً شاكاً، ثم طالباً، ونحن قد نعلم بأخبار

---

(١) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير صـ ٤٠

(٢) مقباس الهداية١/ ١١٠ (٣) المصدر السابق

(٤) تدريب الراوى ٢/ ١٧٦

جمع كثير بما لسنا طالبين لوجوده أولاً لعلمنا بوجوده .

واختار الشيخ علم الهدى والشيخ المامقانى وغيرهما التوقف بين: هل ذلك العلم ضرورياً أم نظرياً ؟ فقالوا: إن المتواترات على قسمين:

- منها ما يحصل بعد حصول مبادئها اضطراراً، وبدون الكسب كالمشاهدات وضروريات الدين ووجود مكة والهند أمثال ذلك .

- ومنها ما هو مسبوق بالكسب كالمسائل العلمية التى لا بد من حصول التتبع فيها من جهة ملاحظة الكتب، وملاقاة أهل العلم والاستماع منهم . . . إلخ، ولا ريب أن التتبع واستماع الخبر يتدرج فى حصول الرجحان فى النظر إلى حيث يشرف المتتبع على حصول العلم فيلاحظ حينئذ المقدمات من كون هذه الأخبار مسموعة منوطة بالحس، وأن هؤلاء الجماعة الكثيرين لا يتواطئون على الكذب، ثم يحصل له القطع بمضمونها فهذا متواتر نظرى .

ومن علامات النظرى أن بعد حصول العلم إذا ذهل عن المقدمتين قد يتزلزل القطع ويحتاج إلى مراجعة المقدمات .

بخلاف الضرورى، فالضرورى وإن كان لا ينفك عن المقدمات إلا أنه لا حاجة إلى المراجعة إلى مقدماته والاعتماد عليه مادام ضرورياً[(١)] .

أما أهل السنة:

فالمتواتر عندهم يفيد العلم الضرورى الذى لا مجال للشك والإنكار فيه، وعندهم أن الخبر متى ثبت تواتره أفاد سامعه العلم الضرورى .

يقول شيخ الإسلام ابن حجر:

المتواتر هو المفيد للعلم اليقينى، فأخرج النظرى، وهذا هو المعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضرورى وهو الذى يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه .

وقيل لا يفيد العلم إلا نظرياً، وليس بشئ، لأن العلم بالتواتر حاصل لمن

---

(١) مقباس الهداية ١/١٠١ ، ١٠٢ بتصرف

ليس له أهلية النظر، كالعامى، إذ النظر ترتيب أمور معلومة أو مظنونة، يتوصل بها إلى علوم أو ظنون، وليس فى العامى أهلية ذلك، فلو كان نظرياً لما حصل لهم، ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضرورى، والعلم النظرى، إذ الضرورى يفيد العلم بلا استدلال. والنظرى يفيده، ولكن مع الاستدلال على الإفادة. وأن الضرورى يحصل لكل سامع، والنظرى لا يحصل إلا لمن فيه أهلية للنظر[1].

أقسام المتواتر:

ينقسم المتواتر إلى قسمين لفظى، ومعنوى:

الأول اللفظى وهو:

ما إذا اتحدث ألفاظ المخبرين فى خبرهم.

الثانى المعنوى وهو:

ما إذا تعددت ألفاظهم، ولكن اشتمل كل منها على معنوى مشترك بينهما بالتضمن أو الالتزام وحصل العلم بذلك القدر المشترك بسبب كثرة الأخبار[2].

مثال للمتواتر المعنوى:

مثلوا للمتواتر المعنوى باعتبار الدلالة الالتزامية بشجاعة أمير المؤمنين عليه السلام حيث روى عنه أنه عليه السلام فعل فى غزوة بدر كذا، وفى أحد كذا، وفى خيبر كذا، وهكذا فإن كل واحدة من الحكايات تستلزم شجاعته عليه السلام، فالحكايات المتكثرة يتولد منها قضية قولنا:

علىٌ عليه السلام شجاع، فهى قضية معنوية، أخبر بها المخبرون على كثرتهم فتكون متواترة.

مثال للمتواتر اللفظى:

حديث: «من كذب علىّ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار»[3].

---

(١) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر صـ ٩ (٢) مقباس الهداية ١/ ١١٥

(٣) مقباس الهداية فى علم الدراية ١/ ١١٥ ، ١١٧ بتصرف

وجود المتواتر

ذهبت الشيعة إلى قلة وجود المتواتر اللفظى، أما المتواتر المعنوى فهو على العكس من اللفظى فأشاروا إلى تحققه كوجوب الصلاة اليومية، والزكاة، والحج، ونحو ذلك .

يقول الشيخ المامقانى:

أما تحقق التواتر اللفظى فى الأحاديث الخاصة المنقولة لألفاظ مخصوصة، فقد قيل أنه قليل كما صرح به غير وواحد كالشهيد الثانى فى بداية الدراية، والحسين العاملى فى وصول الأخيار لعدم اتفاق الطرفين والوسط فيها وأن تواتر مدلولها فى بعض الموارد، بل عن ابن الصلاح - وهو من العامة - أن من سأل عن إبراز مثال للمتواتر اللفظى فقد أعياه طلبه[1] .

أما تحقق التواتر المعنوى فلا شبهة فى تحققه كثيراً فى أخبار أصول الفروع كوجوب الصلاة اليومية وأعداد ركعاتها والزكاة والحج ونحو ذلك[2] .

غير أنهم لم يذكروا لنا هل هناك مؤلفات فى المتواتر خاصة أم لا؟

---

(١) وذلك فى المقدمة صـ ١٣٥

(٢) مقباس الهداية ١/ ١٢٢ ، ١٢٣

ثانياً: خبر الآحاد

ويسمى خبر الواحد، وهو ما لا ينتهى إلى حد التواتر، وله أقسام وكل قسم اسم برأسه منها:

المستفيض:

وهو من فاض الماء يفيض فيضاً، وفيوضاً وفيوضة وفيضاناً، كثر حتى سال كالوادى[1] .

والمراد به هنا هو: الخبر الذى كثرت رواته فى كل مرتبة، والأكثر على اعتبار زيادتهم فى كل طبقة، وقد يسمى المستفيض بالمشهور أيضاً لوضوحه، وربما منع بعضهم اتحادهم وغاير بينهما بأن المستفيض ما اتصف بذلك فى جميع الطبقات الابتداء والانتهاء على السواء والمشهور أعم من ذلك[2] .

والمستفيض من أخبار الآحاد عند الشيعة على الأرجح .

يقول المامقانى: والأظهر أن الخبر المستفيض من أخبار الآحاد، وهو الذى صرح به الشهيد الثانى فى بداية الدراية، وهو مقتضى مقابلة الأصحاب - يقصد الشيعة - بينه وبين المتواترة فى كتب الاستدلال تارة، وترقيهم عنه إلى المتواتر تارة أخرى[3] .

المشهور:

وهو مازاد رواته عن ثلاثة فى كل الطبقات أو بعضها .

وهو ما شاع عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم، بأن نقله جماعة منهم، ولا يعلم هذا القسم إلا أهل الصناعة، أو عندهم وعند غيرهم كحديث «إنما

---

(١) مقباس الهداية ١/١٢٨ ، فتح المغيث للسخاوى ٤/٨

(٢) مقباس الهداية ١/١٢٩ ، فتح المغيث ٤/٩

(٣) مقباس الهداية ١/١٣١

الأعمال بالنيات»[1]، وأمره واضح[2]، فهو مشهور غير مستفيض لأن الشهرة إنما طرأت له فى وسط إسناده إلى الآن دون أوله[3] .

وتوهم بعضهم[4] اتحاده - أى المشهور - مع المستفيض، وهو خطأ لشموله لما إذا تعددت رواته فى مرتبة من المراتب وهو المستفيض، بل قيل: إنه ربما يطلق على ما اشتهر فى الألسن، وإن اختص بإسناد واحد، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً، وصرح جمع بأعمية المشهور مما شاع عند أهل الحديث خاصة[5] .

قول أهل السنة فى المستفيض والمشهور

اختلف أهل السنة حول المستفيض والمشهور فمنهم من جعلهما اسمين لمسمى واحد ومنهم من غاير بينهما .

يقول السخاوى:

المشهور هو المستفيض على رأى جماعة من أئمة الفقهاء الأصوليين وبعض المحدثين، ثم قال: قال شيخنا[6]، ومنهم من غاير بينهما: بأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه يعنى وفيما بينهما سواء، والمشهور أعم من ذلك، بحيث يشمل ما كان أوله منقولاً عن الواحد كحديث الأعمال، ثم يقول السخاوى نقلاً عن شيخ الإسلام: ومنهم من غاير على كيفية أخرى، ويعنى بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد، ولذا قال أبو بكر الصيرفى والقفال: أنه هو والمتواتر

(١) أخرجه البخارى كتاب بدء الوحى باب كيف كان بدء الوحى ١/ ٢، ومسلم ٣٣- كتاب الإمارة ٤٥- باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» ٣/ ١٥١٥ ح رقم ١٩٠٧ كلاهما من حديث عمر

(٢) مقباس الهداية ١/ ٢٢٥

(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٠

(٤) يقصد أهل السنة وإلى ذلك أشار حفيد المامقانى فقال معلقاً: كما ذهب إليه جل من العامة إن لم نقل كلهم مقباس الهداية ١/ ٢٢٤ هامش

(٥) المصدر السابق

(٦) يقصد شيخ الإسلام ابن حجر وقال ذلك فى شرح النخبة صـ ١١

بمعنى واحد[1] .

العزيز:

وهو ما لا يرويه أقل من اثنين، سمى عزيزاً لقلة وجوده أو لكونه عز، أى: قوى لمجيئه من طريق آخر، ثم نقل المامقانى قول ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً، ونقل رد السيوطى عليه، وهو أنه إذا أراد عدم وجود العزيز بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين فلا وجه له لوجود ذلك كثيراً، كما لا يخفى على المتدرب[2] .

الغريب:

وهو عندهم نوعين: الغريب بقول مطلق، والغريب لفظاً .

أما الغريب بقول مطلق:

فهو الخبر الذى انفرد بروايته راو واحد فى جميع الطبقات أو بعضها فى أى موضع وقع التفرد به، أوله كان، أو آخره، وإن تعدد الرواة فى سائر طبقات السند[3] .

وهناك تعريف آخر: وهو ما انفرد به راو واحد فى أى موضوع وقع التفرد به من السند، وإن تعددت الطرق إليه أو منه، فإن كان الانفراد فى أصل سنده فهو الفرد المطلق، وإلا فالفرد النسبى[4] .

أقسام الغريب المطلق

الغريب المطلق على ثلاثة أقسام:

الأول: ما انفرد بروايته واحد عن مثله، وهكذا إلى آخر السند مع كون المتن معروفاً عن جماعة من الصحابة أو غيرهم، ويعبر عنه بأنه غريب من هذا الوجه

---

(1) فتح المغيث للسخاوى ٤/ ٩

(٢) مقباس الهداية ١/ ١٣٤ ، ١٣٥ ، تدريب الراوى ٢/ ١٨١ .

(٣) مقباس الهداية ١/ ١٣٤

(٤) المصدر السابق ١/ ١٣٤ هامش

كما عبر عنه الترمذى[1] .

الثانى: ما تفرد واحد برواية متنه ثم يرويه عنه واحد ثم يرويه عنه جماعة كثيرة فيشتهر نقله عن المتفرد، وقد يعبر عنه للتميز: بالغريب المشهور لاتصافه بالغربة فى طرفه الأول وبالشهرة فى طرفه الآخر .

وقد جعل الشهيد الثانى من هذا الباب حديث « إنما الأعمال بالنيات »، قال: فإنه غريب فى طرفه الأول؛ لأنه مما تفرد به من الصحابة عمر ثم تفرد به عنه علقمة، ثم تفرد به عن علقمة محمد بن ابراهيم، ثم تفرد به يحيى بن سعيد عن محمد، مشهور فى طرفه الأخر، لتعدد رواته بعد من ذكر .

واشتهاره حتى قيل أنه رواه عن يحيى بن سعيد أكثر من مائتى نفس، ثم قال: وما ذكرناه من تفرد الأربعة بهذا الحديث هو المشهور بين المحدثين، ولكن ادعى بعض المتأخرين أنه روى أيضاً عن على عليه السلام وأبى سعيد الخدرى وأنس بلفظه، ومن حديث جمع من الصحابة بمعناه، وعلى هذا فيخرج عن حد الغرابة .

قال المامقانى معلقاً على كلام الشهيد الثانى: ما ذكره كله فى حديث « إنما الأعمال بالنيات » إنما هو طريق العامة - يقصد أهل السنة - وإلا فقد روى من طرقنا عن أئمتنا عليهم السلام عن النبى ﷺ كما لا يخفى[2] .

قلت: لم يذكر لنا مثالاً على ذلك من عندهم .

الثالث: ما كان راويه فى جميع المراتب واحد مع اشتهار متنه عن جماعه، وهذا هو المراد من إطلاق الغريب[3] .

وأما الغريب لفظاً:

فهو عبارة عن حديث اشتمل متنه على لفظ خاص غامض بعيد عن الفهم

(١) المصدر نفسه ١/ ٢٢٧

(٢) مقباس الهداية ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٠

(٣) مقباس الهداية١/ ٢٣١

لقلة استعماله فى الشايع من اللغة، وقد جعلوه قسماً مستقلاً فى مقابل الغريب بقول مطلق محترزين بقيد « اللفظ » .

عنه وقالوا: إن فهم الحديث الغريب لفظاً فن مهم من علوم الحديث يجب أن يتثبت فيه أشد التثبيت والخوض فيه صعب، حقيق بالتحرى، فليتحرى خائضه، وليتق الله تعالى فى الإقدام على تفسير كلام النبى ﷺ والأئمة عليهم السلام .

ثم ذكر أمثلة من المصنفات فى هذا الفن منها الفائق للزمخشرى والنهاية لابن الأثير[1] .

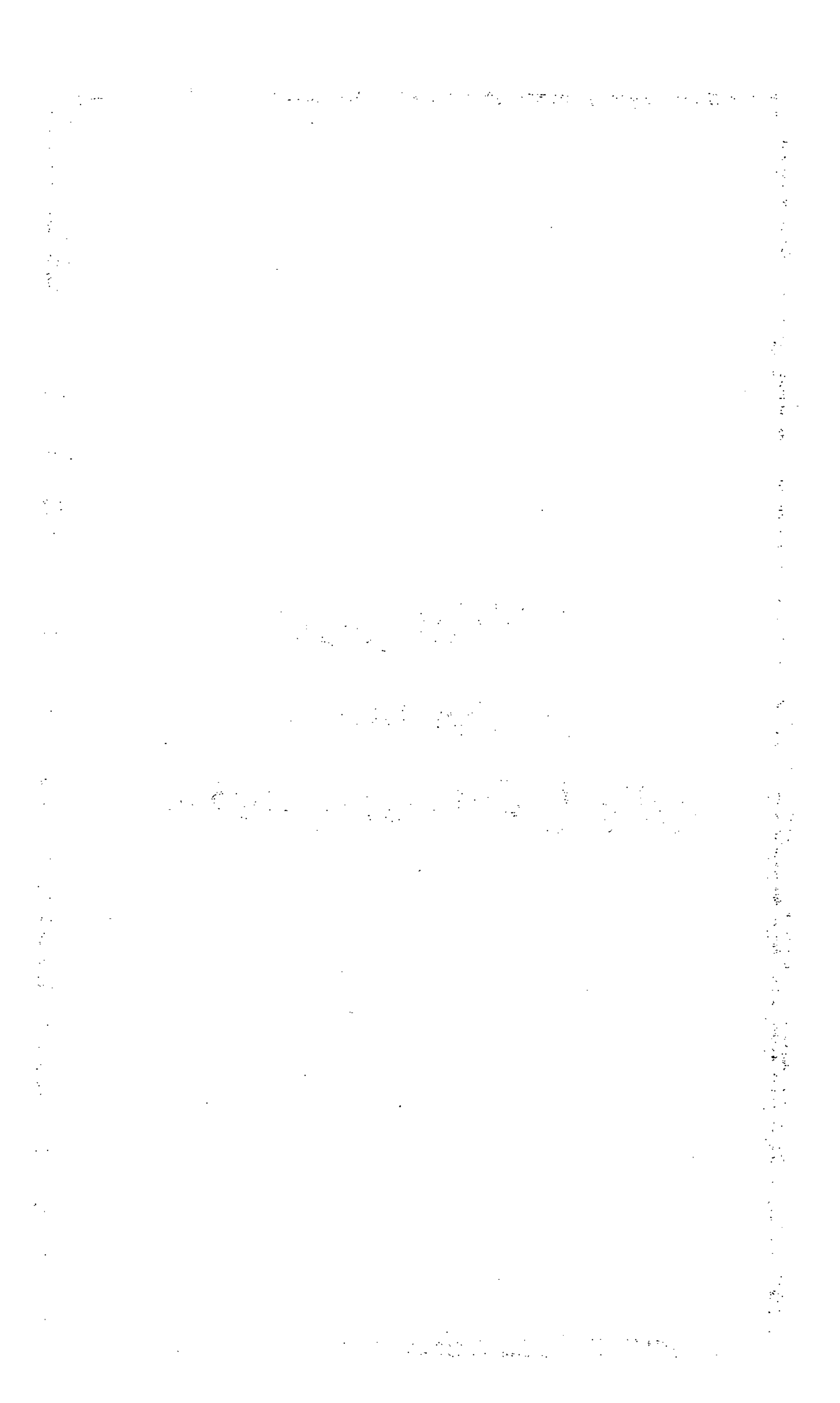
قلت: إن هذا القسم المسمى عندهم بالغريب لفظاً يسمى عند أهل السنة بمعرفة غريب الحديث فهو من المباحث المتعلقة بدراسة المتن لا السند، أما الغريب بقول مطلق فهو القسم الثالث عند أهل السنة من تقسيمات خبر الآحاد .

وهذه كلها اصطلاحات لهم، ولا مشاح فى الاصطلاح كما هو معلوم .

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) مقباس الهداية ١/ ٢٣١ - ٢٣٢

الفصل الثالث
تقسيم الحديث
عندهم من حيث القبول والرد



تمهيد

ينقسم الحديث عند الشيعة الإمامية من حيث القبول والرد إلى أربعة أقسام: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف.

وقد استحدث هذا التقسيم في منتصف القرن السابع الهجري تقريباً، وقد كان قبل ذلك ينقسم من حيث القبول والرد إلى قسمين لا ثالث لهما: الصحيح، والضعيف.

يقول محيي الدين الموسوي[١]: إن تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، لم يكن معروفاً لدى فقهاء الإمامية وعلماء الحديث منهم، فإن الخبر لديهم: إما صحيح، وهو الذي احتف بقرائن تفيد القطع أو الوثوق بصدوره عن المعصوم عليه السلام، وإما ضعيف: وهو الذي لم يحتف بقرائن[٢].

وأول من قسم هذا التقسيم وابتدعه عندهم هو الشيخ جمال الدين أحمد بن موسى الحسني المعروف بابن طاووس وقد مات هذا الرجل سنة ٦٧٣هـ.

يقول السيد محسن الأمين: ومن علماء الشيعة السيد جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر الحسني، وهو واضع الاصطلاح الجديد في تقسيم الحديث عند الإمامية إلى أقسامه الأربعة: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، وقد توفي عام ٦٧٣هـ[٣].

علتهم في تنويع الحديث إلى الأنواع السابقة:

يقول الشيخ محيي الدين الموسوي: إن من قال: إن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف فقط احتجوا بأن:

أ- احتفاف جميع الأخبار التي يستدل بها في الشريعة بقرائن تفيد الوثوق

---

(١) أحد من صنف في علوم الحديث في العصر الحاضر من الشيعة الإمامية وقد صنف كتابه قبل عام ١٩٦٨م

(٢) قواعد الحديث صـ ١٥

(٣) أعيان الشيعة ١/ ١٤٩

والقطع بصدورها عن المعصوم عليه السلام، فهى حجة بأجمعها، فيبطل تنوعها، لأن مقتضاه عدم حجية بعضها لضعف السند.

ب- انحصار الحجة من الأخبار لدى قدماء فقهائنا بما احتف بتلك القرائن، فيكون التنويع بلحاظ رجال السند من الحادثات والبدع التى يحرم العمل بها.

أما من قال بتنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة السابقة، فقد ردوا على السابقين بقولهم:

أما عن الدعوة الأولى: إن من حصل له القطع بصدور جميع تلك الأخبار عن المعصوم عليه السلام كانت حجة فى حقه، ولا تبقى حاجة إلى النظر فى إسنادها، فيبطل التنويع، أما الذى لم يحصل له القطع بذلك، ولم تقم عنده تلك القرائن فلا مناص له من مراجعة إسناد الأحاديث والفحص عما هو من تلك الأنواع.

أما عن الدعوى الثانية: ان القدماء لقرب عهدهم بالأئمة الأطهار عليهم السلام كان من السهل عليهم تحصيل القطع بصدور الأحاديث عنهم لكثرة القرائن الدالة على ذلك، فلا تبقى حاجة إلى التفتيش عن رجال السند كى يضطروا إلى التنويع؛ أما المتأخرون فقد خفت عليهم تلك القرائن لتطاول العهد، وقدم الزمن، فلا مناص لهم من تنويعه وتقسيمه بلحاظ سنده، وصفات رواته، ثم النظر فى شمول الدليل لأى قسم منه[1].

أما أهل السنة:

فكما هو معلوم أن الحديث عندهم ينقسم من حيث القبول والرد إلى صحيح، وحسن، وضعيف، وقد كان قديما ينقسم إلى صحيح وضعيف فقط.

أما الحسن فكان مدرجا فى الصحيح، وممن قسمه إلى صحيح وحسن وضعيف الإمام أبو عيسى الترمذى ت ٢٧٩هـ، ونقله عنه وعن علماء الحديث الإمام الخطابى ت ٣٨٨هـ.

---

(١) قواعد الحديث صـ١٨ بتصرف يسير

يقول السخاوى: من العلماء من يدرج الحسن فى الصحيح لاشتراكهما فى الاحتجاج، بل نقل ابن تيمية إجماعهم - إلا الترمذى خاصة - عليه[1].

يقول الخطابى: اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم[2].

وعن وجهة تقسيمه إلى ذلك يقول السيوطى: الحديث إما مقبول أو مردود، والمقبول إما أن يشتمل من صفات القبول أعلاها، أو، لا، والأول: الصحيح، والثانى: الحسن؛والمردود لا حاجة إلى تقسيمه .

قال: وقيل: الحديث صحيح وضعيف فقط، والحسن مدرج فى أنواع الصحيح[3]، قال العراقى: ولم أر من سبق الخطابى إلى تقسيمه المذكور، وإن كان فى كلام المتقدمين ذكر الحسن، وهو موجود فى كلام الشافعى، والبخارى، والجماعة، لكن الخطابى نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو إمام ثقة[4].

وعلى كل فهذا اصطلاح خاص بكل فريق، ولا مشاح فى الاصطلاح، فالمهم هو: ما المقصود بما تحمله هذه المصطلحات من معان؟

وهو ما سأتحدث عنه بإذن الله تعالى فى الصفحات التالية

أسأل الله التوفيق والسداد إنه سميع قريب.

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/ ١٣

(٢) معالم السنن ١/ ٦

(٣) تدريب الراوى ١/ ٦٢

(٤) التقييد والإيضاح صـ٨

أولا: الحديث الصحيح

عرفوه فقالوا: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بنقل العدل الإمامى عن مثله فى جميع الطبقات(1).

بيان التعريف كما هو وارد عندهم:

قالوا: خرج بالاتصال: السند المقطوع فى أى مرتبة اتفقت، فإنه لا يسمى صحيحاً، وكذا خرج المعضل والمرسل عند من لا يقبلهما مطلقاً، كما هو عند الأكثر.

وقوله إلى المعصوم: يشمل النبى ﷺ، والإمام عليه السلام.

وخرج بقوله: بقل العدل : الحديث الحسن

وخرج بقوله: الإمامى : الحديث الموثق

وبقوله: فى جميع الطبقات: ما اتفق فيه واحد بغير الوصف المذكور فإنه بسببه يلحق بما يناسبه من الأوصاف، لا بالصحيح(2).

قيود أخرى بالتعريف لم تدرج فيه

يقول الشيخ المامقانى نقلا عن أساتذته فى هذا الفن: وهناك قيود أخرى فى التعريف لم تدرج

١- أن يكون العدل ضابطا .

لأن من كثر الخطأ فى حديثه استحق الترك، ورد بأن قيد العدل يغنى عن الضبط، لأن المغفل المستحق للترك لا يعدله أهل الرجال، وأيضا فالعدالة تستدعى صدق الراوى، وعدم غفلته، وعدم تساهله عند التحمل والآداء، نعم لو زيد قيد الضبط توضيحاً لكان أمتن(3).

---

(1) قواعد الحديث صـ٢٤

(2) مقباس الهداية ١/ ١٤٦

(3) المصدر السابق ١/ ١٤٨ ، ١٥٠ بتصرف يسير

٢- أن لا يعتريه شذوذ .

قال المامقاني: وقد اعتبره جمهور العامة - يقصد أهل السنة - وأنكر ذلك أصحابنا - يقصد الشيعة - نظراً إلى أن الصحة بالنظر إلى حال الرواة، والشذوذ أمر آخر مسقط للخبر عن الحجية، ولذا قال بعض من عاصرناه: إن عدم الشذوذ شرط في اعتبار الخبر، لا في تسميته صحيحا؛ وكيف كان الأمر، فالأصحاب -يقصد الشيعة- لم يعتبوا في اصطلاحهم عدم الشذوذ[1] .

٣- عدم كونه معللا:

يقول المامقاني: اشترطه جمع من العامة مريدين بالمعلل: ما اشتمل على علة خفية في متنه أو سنده لا يطلع عليها إلا الماهر، كالإرسال فيما ظاهره الاتصال، أو مخالفته لصريح العقل أو الحس .

ونوقش فيه بأن هذا القيد مستغنى عنه، إذا ما ظهر كونه منقطعاً، أو ما شك فيه، فلا يصح الحكم بأنه متصل السند إلى المعصوم عليه السلام بالإمامي العدل الثة، فإن ظاهر هذا التعريف هو ما حصل اليقين بكونه متصل السند بالعدول، أو ما ترجح في النظر في كونه كذلك، فالمعلل -أعني ما حصل الشك في اتصاله بالعدول- خارج عن التعريف؛ فوصف بعضهم مثل ذلك بالصحة مع ظهور كونه معللا عند آخر، مبني على غفلة الواصف، وخطئه في اجتهاده، وترجيحه أنه غير معلل .

وأما عيب المتن بكونه مخالفا لصريح العقل أو الحس، فلا مدخلية له بهذا الاصطلاح، لأن العلة إن كانت في السند فظاهر، وفي المتن كذلك، لأن المتن يكون حينئذ غير صحيح لما فيه من خلل بالعلة، فيعلم أو يغلب على الظن أنه على ما هو عليه ليس من كلامهم عليهم السلام، نعم يقال فيه صحيح السند أو المتن، فعليه يكون الاصطلاح بالمعنى الأخص: هو ما صح سنده من الضعف، أو القطع، وغير ذلك، ومتنه من العلة، وهذا اختلاف في الاصطلاح[2] .

---

(١) المصدر نفسه ١/ ١٥٣

(٢) مقباس الهداية ١/ ١٥٤، ١٥٥

قال الشهيد الثاني: إن الخلاف بين العامة، والخاصة في أخذ قيد عدم الشذوذ، وعدم كونه معللا، خلاف في مجرد الاصطلاح، وإلا فقد يقبلون الخبر الشاذ والمعلل، ونحن قد لا نقبلهما، وان دخلا في الصحيح بحسب العوارض[1].

التعليق:

مما سبق يتضح لنا أن الشيعة الإمامية اشترطوا، أو بالأحرى وضعوا شروطاً معنية لو وصف بها خبر ما، كان هذا الخبر صحيحاً من وجة نظرهم.

لكن هنا سؤال يصرح نفسه مؤداه: هل الشروط التي وضعوها ونصوا عليها التزموا بها أم لا؟ بمعنى هل هذه الشروط توفرت في أصح كتاب عندهم وهو الكافي للكليني بحيث إنني إذا أتيت بأي حديث وجدت فيه هذه الشروط منطبقة عليه؟ سيظهر ذلك إن شاء الله تعالى بعد قليل.

أولا: الشرط الأول: اتصال السند

عندما عرفوا الحديث الصحيح قالوا: هو ما اتصل سنده... الخ، أي أن الحديث المرسل، والمنقطع ليسا من الصحيح في شيء لعدم توفر شرط الاتصال فيهما.

وبالرغم من ذلك نجدهم يطلقون الصحيح على المرسل!!

قال عالمهم المشهور الشيخ المامقاني: روى ابن أبي عمير في الصحيح كذا، وفي صحيحته كذا، مع كون روايته المنقولة مرسلة، ومثله وقع لهم في المقطوع كثيراً[2].

فمن يا ترى ابن أبي عمير هذا الذي يروي المراسيل ويطلقون عليها الصحيح؟ بإذن الله تعالى سأقوم بترجمتة من كتب الرجال المعتمدة عندهم ونرى ماذا قالوا عنه؟ وهل يستحق فعلاً أن تكون مراسيله صحاح كابن المسيب -عندنا-

يقول الطوسي مترجماً له: هو محمد بن أبي عمير المكنى بأبي أحمد من

---

(١) قواعد الحديث صـ٢٦ (٢) مقباس الهداية ١/١٥٧

موالى الأزد، واسم أبى عمير: زياد، وكان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة وأنسكهم نسكا، وأورعهم وأعبدهم، أدرك من الأئمة عليهم السلام ثلاثة: أبا إبراهيم موسى عليه السلام، ولم يرو عنه، وأدرك الرضا عليه السلام وروى عنه، والجواد عليه السلام، وله مصنفات كثيرة[1] .

قلت: والمراد من قوله: الخاصة: الشيعة، والعامة: أهل السنة .

أما ثناؤهم عليه فهم أدرى به، وأما أهل السنة فقد ذكره ابن حبان فى الثقات[2] وقال عنه ابن حجر: كان من أجواد أهل الكوفة وأشرافهم[3]، وابن حبان معروف بتساهله فى التوثيق، والحافظ لم يذكر جرحاً ولا تعديلاً .

وأما الكشى - أحد أصحاب الكتب الرجالية الأربعة التى عليها المعول عندهم - فلم يذكر لنا إلا بعض المواقف التى حدثت له مع تلاميذه ومع الخليفة المأمون، وقد نص على أنه يحفظ الأربعين جلداً - ولم يذكر لنا مقدار هذا الجلد، وعدد الأحاديث التى فى هذه الجلود - إن كان فيها - ثم ذكر أيضا جانباً من عبادته[4] .

أما النجاشى فقال: كان جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين - يقصد أهل السنة - ثم قال: وكانت له كتب، فقيل: إن اخته دفنتها فى حالة استتاره، وكونه فى الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل: تركها فى غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه، ومما كان سلف له فى أيدى الناس، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله، مات سنة ٢١٧هـ[5] .

فهذا هو ابن أبى عمير ومما سبق يتضح لنا: أنه مات فى أول القرن الثالث

---

(١) الفهرست صـ ١٤٢، وهو أحد الأصول الرجالية الأربعة المعتمدة عند الإمامية فى جرح الرواة وتعديلهم
(٢) الثقات ٥/ ٣٦١
(٣) لسان الميزان ٥/ ٣٧٣
(٤) اختيار معرفة الرجال للطوسى والمعروف برجال الكشى ٢/ ٨٥٤ وهو أحد الكتب الرجالية الأربعة المعتمدة عندهم
(٥) رجال النجاشى ٢/ ٢٠٤ وهو أحد الكتب الرجالية الأربعة المعتمدة عند الشيعة فى جرح الرواة وتعديلهم ورأية مقدم عند الاختلاف حول راو ما مما يكسب هذا الكتاب أهمية خاصة أنظر ما قاله محمد الباقر الشهير بالداماد عند ترجمة أبو بصير البخترى صـ١٠٨

الهجرى، وأن كتبه قد تلفت، وأنه كان يحدث مما سلف فى أيدى الناس، ورغم ذلك فهم يركنون إلى مراسيله ويعتمدون عليها ويصححونها؛ زد على ذلك أنه كان يروى عن الضعفاء، وهذه الروايات موجودة فى الكافى، والتهذيب، والاستبصار

روى الكلينى بسند صحيح عن ابن أبى عمير عن على بن حمزة[١].

وعلىٌ هذا، قال عنه علىّ بن الحسن بن فضال: كذاب ملعون[٢] وقد لعنه الطوسى[٣]

وروى أيضا بسند صحيح عن ابن عمير عن الحسين بن أبى المنقرى[٤].

والحسين هذا ضعفه النجاشى فقال: كان ضعيفاً[٥].

وروى الطوسى بسند صحيح عن ابن أبى عمير عن على بن حديد[٦].

وعلى هذا ضعفه النجاشى فى موارد وبالغ فى تضعيفه[٧].

وروى الطوسى بسند صحيح عن صفوان بن يحيى، وابن ابى عمير عن يونس بن ظبيان[٨].

ويونس هذا ضعفه النجاشى، فقال: ضعيف جداً ولا يلتفت إلى كل ما رواه، كل كتبه تخليط[٩].

---

(١) الكافى كتاب الجنائز باب النوادر ٣/ ٢٥٥ ح رقم ٢٠

(٢) معجم رجال الحديث لأبى القاسم الموسوى الخوئى ١/ ٦٦ منشورات مدنية العلم الطبعة الثالثة بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

(٣) انظر هامش الفهرست صـ ٩٦

(٤) الكافى كتاب فضل القرآن باب فضل القرآن ٢/ ٦٢٣ ح رقم ١٨

(٥) رجال النجاشى ١/ ١٦٣

(٦) تهذيب الأحكام كتاب النكاح باب من أحل الله نكاحه من النساء ٧/ ٢٤٨ ح رقم ١١٧١، والاستبصار باب أن حكم المملوكة فى هذا الباب حكم الحرة ٣/ ١٥٩ ح رقم ٥٧٥

(٧) معجم رجال الحديث ١/ ٦٧

(٨) تهذيب الأحكام كتاب الحج باب ضروب الحج ٥/ ٣١ ح رقم ٢ والاستبصار باب أن التمتع فرض من نأى عن الحرم ٢/ ١٥٧ ح رقم ٥١٣

(٩) رجال النجاشى ٢/ ٤٢٣

أما المنقطعات التى أخرجوها فى صحيحهم وهى تخالف شرط اتصال السند فحدث عنها ولا حرج، حيث وردت أحاديث بأسانيد منقطعة وضعت فى الكافى الذى يعتبر عندهم أصح الكتب بعد كتاب الله تبارك وتعالى وفى السطور التالية أمثلة على ذلك.

فمن ذلك ما يلى :

قال الكلينى: الحسين بن محمد الأشعرى[1] عن معلى بن محمد، عن محمد محمد بن جمهور، عن عبد الرحمن بن أبى نجران، عمن ذكره، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من حفظ من أحاديثنا أربعين حديثا بعثه الله يوم القيامة عالماً فقيهاً[2].

وموضع الانقطاع واضح حيث قال: عن عبد الرحمن بن أبى نجران، عمن ذكر، عن أبى عبد الله عليه السلام، حيث إن عبد الرحمن لم يذكر الراوى الذى سمع الحديث من أبى عبد الله عليه السلام، وعبد الرحمن لم يعاصر أبا عبد الله عليه السلام[3].

ومن ذلك أيضا:

قال الكلينى: عدة من أصحابنا، عن أبى أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه عمن ذكره، عن زيد الشحام، عن أبى جعفر عليه السلام فى قول الله عز وجل ﴿ فَلْيَنظُرِ الإنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ ﴾[4] قال: قلت: ما طعامه؟ قال: علمه الذى يأخذه عمن يأخذه»[5].

(١) لم يذكر الكلينى فى الكافى صيغ التحمل بينه وبين شيوخه إلا فى مواضع قليلة جداً يظهر هذا الأمر بجلاء عند حديثنا عن منهج الكلينى فى الكافى، وذلك فى الباب الرابع بإذن الله تعالى، أما الحسين بن محمد الأشعرى فقد نص النجاشى ١٨٦/١ على أنه ثقة وهو شيخ محمد بن يعقوب الكلينى

(٢) الكافى كتاب فضل العلم باب النوادر ٤٩/١ ح رقم ٧

(٣) انظر رجال النجاشى ٤٥/٢ (٤) سورة عبس ٢٤

(٥) الكافى كتاب فضل العلم باب النوادر ٤٩/١ ح رقم ٨

وموضوع الانقطاع هو قوله « عمن ذكر » لا قوله « عدة من أصحابنا » لأنه نص على أنه إذا قال: عدة من أصحابنا عن فلان فأقصد فلانا وفلانا، وسوف أذكر ذلك بالتفصيل عند الحديث عن منهج الكليني، وذلك في الباب الرابع إن شاء الله تعالى.

وقد تكرر هذا الانقطاع في المواضع التالية من الكافي.

١ / ٣٨٣ ح رقم ٣، ١ / ٤٠١ ح رقم ٤، ٢ / ٣٩ ح رقم ٨

٢ / ٤٤ ح رقم ٢، ٢ / ٤٥ ح رقم ١، ٢ / ٤٧ ح رقم ٣

٢ / ٥٤ ح رقم ٢، ٢ / ٥٩ ح رقم ١١، ٢ / ٦٠ ح رقم ١

٢ / ٦٥ ح رقم ٥، ٢ / ٦٧ ح رقم ٨ ، ٢ / ٦٩ ح رقم ٧

وهلم جرا......

الشرط الثاني: العدالة

بعد أن وجدنا أن شرط اتصال السند أخلوا به، ولم يلتزموا بما اشترطوه على أنفسهم عند تصحيح الخبر نأتي إلى شرط العدالة.

وشرط العدالة في غاية الأهمية عند تصحيح الحديث، فلا تقبل رواية عن غير العدل .

قال الشهيد الثاني: إن هذا هو الذي عليه جمهور أئمة الحديث وأصول الفقه[١].

ومن المعروف أن العدالة تثبت بتنصيص عالمين عدلين عليها، أو بالاستفاضة والشهرة كما نص المامقاني على ذلك من الشيعة[٢] وابن الصلاح من أهل السنة[٣].

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ٣٤

(٢) المصدر السابق ٢/ ٦٣، ٦٤ بتصرف

(٣) مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٠

ورغم ذلك عدوا أحاديث بعض الرواة الذين لم يذكر فيهم جرح ولا تعديل عدوها من الصحاح ووضعوها فى أصح الكتب عندهم (الكافى) قال الشيخ البهائى - وهو من علماء المصطلح عند الشيعة - قد يدخل فى أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر فى كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح غير أن أعاظم علمائنا المتقدمين قد اعتنوا بشأنه كثيراً وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين قد حكموا بصحة روايات هو فى سندها[1].

أى أنه بالرغم من عدم ذكر قول فصل فيهم، إلا أنهم صححوا أحاديثهم، أقول: لماذا لم يقولوا عنهم ثقات مثلا، أو نحو ذلك بالرغم من أنهم صححوا أحاديثهم واعتنوا بهم، وأكثروا الرواية عنهم، إن ذلك يجعلنا نشك فى هؤلاء الرواة، وإلا لوثقوهم وعدلوهم؟!!

فممن لم يذكر بجرح ولا تعديل وصحح الشيعة أحاديثهم .

أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد

يقول المامقانى عنه: إن المذكور فى كتب الرجال توثيق أبيه، أما هو، فغير مذكور بجرح ولا تعديل وقد صحح العلامة[2] - رحمه الله - كثيراً من الروايات وهو فى الطريق بحيث لا يحتمل الغفلة، ومثله.

أحمد بن يحيى العطار

فإن الصدوق[3] - رحمه الله - يروى عنه كثيراً وهو من مشايخه، والواسطة بينه وبين سعد بن عبد الله، ومثلهما.

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ١٣٠

(٢) هو الحسن بن يوسف على بن المطهر الحلى المشهور بالعلامة الحلى. ت ٧٢٦هـ

(٣) الصدوق: هو أبو جعفر محمد على بن الحسين بن بابوية القمى صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه، وهذا الكتاب هو أحد الأصول الحديثية الأربعة عند الشيعة الإمامية، وسترد نبذة عنه وعن كتابه فى الفصل الثانى من الباب الرابع بإذن الله تعالى

على بن أبى جيد

فإن الشيخ[1] - رحمه الله - يكثر الرواية عنه سيما فى الاستبصار[2].

وقال الشيخ البهائى فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب لنا ظن بحسن حالهم وعدالتهم، وقد عددت حديثهم فى الحبل المتين[3] وفى هذا الكتاب[4] فى الصحيح جرياً على منوال مشايخنا المتأخرين، ونرجو من الله سبحانه أن يكون اعتقادنا فيهم مطابقا للواقع وهو ولى الإعانة والتوفيق[5].

وقد ذكر الشيخ المامقانى هذا المأخذ، ولم يعلق عليه مما يشير إلى عدم وجود الحجة لسد هذا الخلل فى هذا الشرط عندهم.

فيقول: وبالجملة فقد يطلقون الصحيح على بعض الأحاديث المروية عن غير إمامى بسبب صحة السند إليه، ثم قال: وفى الخلاصة وغيرها: إن طريق الفقيه إلى معاوية بن ميسرة وإلى عائذ الأحمسى، وإلى خالد بن نجيح، وإلى عبد الأعلى مولى آل سام صحيح مع أن الثلاثة الأول لم ينص عليهم بتوثيق ولا غيره، والرابع لم يوثقه، وهذا كله خارج عن تعريف الصحيح الذى ذكروه[6].

كما أن هناك رواة اختلفوا فى تعديلهم وتجريحهم، ورغم ذلك اعتمدوا عليهم اعتمادا كليا فى مروياتهم حيث أن رحى أخبارهم وأحاديثهم تدور عليهم.

من هؤلاء الرواة:

زرار بن أعين، وأبو بصير ليث المرادى، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية.

فهؤلاء الأربعة هم الأعمدة التى خرجت معظم روايات الشيعة من تحت عباءتهم، وليس أدل على ذلك ما أخرجه الكشى عن أبى عبد الله عليه السلام

(١) الشيخ: المقصود به عند الشيعة إذا أطلق: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى صاحب الاستبصار وتهذيب الأحكام، وسترد نبذة عنه وعن مؤلفيه فى الفصل الثالث من الباب الرابع بإذن الله تعالى

(٢) الاستبصار أحد الكتب الحديثة الأربعة المعتمدة عند الشيعة الإمامية

(٣) الحبل المتين أحد مصنفات الشيخ البهائى

(٤) يقصد كتاب «مشرق الشمسين» كما قال المامقانى، وهذان الكتابان لم استطع الحصول عليهما

(٥) مقباس الهداية ٢/ ١٣١، ١٣٢

(٦) المصدر السابق ١/ ١٥٨

قال: ما أجد أحداً أحيى ذكرنا وأحاديث أبى: إلا زرارة بن أعين، وأبو بصير ليث المرادى، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية العجلى .

ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حافظ الدين، وأمناء أبى عليه السلام على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا فى الدنيا والسابقون إلينا فى الآخرة »[1] .

وفى رواية عن أبى عبد الله عليه السلام قال: زرارة، وأبو بصير، ومحمد بن مسلم، وبريد من الذين قال الله تعالى﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾[2] ويقول عبد الحسين الموسوى[3]موضحا مكانتهم ومنزلتهم: وهناك أبطال لم يدركوا الإمام زين العابدين وإنما فازوا بخدمة الباقرين الصادقين عليهما السلام، فمنهم أبو القاسم بريد بن معاوية العجلى، وأبو بصير الأصغر ليث بن مراد البخترى المرادى، وأبو الحسن زرارة بن أعين، وأبو جعفر محمد بن مسلم بن رباح الكوفى الطائفى الثقفى، وجماعة من أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، لا يسع المقام استقصاءهم .

أما هؤلاء الأربعة فقد نالوا الزلفى، وفازوا بالقدح المعلى، والمقام الأسمى، حتى قال فيهم الصادق - عليه السلام - ثم ذكر النص الأول السابق. ثم قال: إلى غير ذلك من كلماته الشريفة التى أثبتت لهم من الفضل والشرف والكرامة والولاية مالا يتسع بيانه عبارة، ومع ذلك فقد رماهم أعداء أهل البيت بكل إفك مبين[4] .

قلت: لن أزيد شيئاً على ما هو موجود فى كتبهم، كما أنى لست من أعداء أهل البيت رحمة الله وبركاته عليهم.

---

(١) رجال الكشى ١/ ٣٤٨ (٢) سورة الواقعة ١٠، ١١

(٣) أحد الشيعة الإمامية المعاصرين ادعى أنه جالس الشيخ سليم البشرى شيخ الأزهر الأسبق وأدعى أنه - أى الشيخ - كان مخطئاً فى حق الإمامية وافترى على الشيخ كثيراً ووضع ذلك فى كتاب سماه المراجعات كما أنه امترى وافترى على الصحابى أبو هريرة الدوسى فى كتاب أبو هريرة

(٤) المراجعات صـ ٣٤١، ٣٤٢

فمن هؤلاء الأربعة؟، وماذا قال أئمتهم عنهم؟

أولا: زرارة بن أعين:

هو زرارة بن أعين بن سنسن مولى لبنى عبد الله بن عمرو السمين أبو الحسن، قال النجاشى: شيخ أصحابنا فى زمانه، ومتقدمهم، وكان قارئاً فقيهاً متكلماً شاعراً، أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقا فيما يرويه، مات سنة ١٥٠هـ[١].

وذكره الطوسى فى الفهرست، ولم يذكر جرحاً ولا تعديلاً وإنما ذكر أسماء إخوته ومؤلفاته فقط[٢]، وقال ابن النديم: زرارة أكبر رجال الشيعة فقهاً وحديثاً ومعرفة بالكلام والتشيع[٣]، وقال ابن أبى عمير لجميل بن دراج ما أحسن محضرك وما أزين مجلسك؟ قال: إى والله ما كنا حول زرارة بن أعين إلا بمنزلة الصبيان فى الكتاب حول المعلم[٤]، ونقل الكشى عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال لزرارة: إن اسمك فى أسامى أهل الجنة[٥].

وقد سبق النقل عنه عليه السلام أنه لولاه لا ندرست أحاديثه وأحاديث أبنائه.

ولو ظل الأمر كذلك عن زرارة لما استطعنا الكلام ولا حتى التعليق على أحد رجالهم الكبار المعتملين، لأنه رجلهم وهم أدرى به، لكن كما أن هناك نصوصاً تمدحه وتجعله من أهل الجنة، ومن السابقين، هناك أيضا نصوص أخرى تقدح فيه وتجعله من أهل النار ملعون على لسان الأئمة المعصومين أنفسهم فمن ذلك :

ما رواه الكشى عن عبد الرحيم القصير قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: ايت زرارة وبريداً فقل لهما: ما هذه البدعة التى ابتدعتماها!! أما علمتما أن رسول الله ﷺ قال كل بدعة ضلالة[٦]، وروى الكشى أيضا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لعن الله بريدا ولعن الله زرارة[٧] وعن ليث المرادى قال:

---

(١) رجال النجاشى ١/ ٣٩٧
(٢) الفهرست للطوسى صـ ٧٤
(٣) الفهرست لابن النديم صـ ٣٠٨
(٤) رجال الكشى ١/ ٣٤٦
(٥) رجال الكشى ١/ ٣٤٥
(٦) المرجع السابق ١/ ٣٦٤
(٧) المرجع السابق

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يموت زرارة وإلا تائها»[١] .

وروى الكشى أيضا عن كليب الصيداوى أنهم كانوا جلوساً، ومعهم عذافر الصيرفى وعدة من أصحابهم مع أبى عبد الله عليه السلام، قال: فابتدأ أبو عبد الله عليه السلام من غير ذكر لزرارة فقال: لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة ثلاث مرات[٢] .

وروى الكشى أيضا عن أبى عبد الله عليه السلام قال لما سأله رجل: متى عهدك بزرارة؟ قال: قلت ما رأيته منذ أيام، قال: لا تبال، وإن مرض فلا تعده، وإن مات فلا تشهد جنازته، قال: قلت: زرارة؟! متعجباً مما قال: قال: نعم زرارة، زرارة شر من اليهود والنصارى، ومن قال: إن الله ثالث ثلاثة[٣] .

فهذا هو أحد أساطين الرواية فى الحديث عندهم، وهذه هى أحواله من حيث الجرح والتعديل عند القوم أنفسهم وفى أم كتب الرجال عندهم، تلك التى تتناول تراجم الرواة والمحدثين والعلماء لدى هذه الطائفة[٤]، والتى قالوا عنها: أهم الكتب فى هذا الموضوع من مؤلفات المتقدمين هى أربعة كتب عليها المعول وهى الأصول الأربعة فى هذا الباب وهى:

١- رجال الكشى ٢- رجال النجاشى

٣- رجال الطوسى ٤- الفهرست للطوسى

وأقدم هذه الكتب الأربعة هو رجال الكشى[٥]، وبرغم هذه الأقوال المتناقضة حول زرارة إلا أنهم قد أخرجوا له فى الكافى وغيره أحاديث بلغت من الكثير حداً كبيراً، ومن يلق نظرة على كتاب « الكافى » وغيره يجد مصداق ذلك، وقد قام الأستاذ محمد مال الله فى كتابه «نقد ولاية الفقيه» بحصر مرويات زرارة بن أعين

---

(١) المرجع السابق ١/ ٣٦٥ (٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ١/ ٣٨١ (٤) بين الشيعة وأهل السنة احسان إلهى ظهير صـ١١٤ بتصرف يسير طـ دار ترجمان السنة لاهور باكستان

(٥) مقدمة رجال النجاشى صـ ب، جـ، د بتصرف وسأذكر عن هذه الكتب ترجمة فى الفصل الأول من الباب الثالث باذن الله تعالى

فبلغت ٧٠٠ رواية تقريبا[١].

ثانيا: أبو بصير ليث بن البختري المرادي

هو أبو بصير ليث بن البختري المرادي أبو محمد الأصغر، روى عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليهما السلام، له كتاب يرويه جماعة، قاله النجاشي[٢]، وذكره الطوسي في الفهرست وقال: له كتاب[٣] ومما جاء عنه ما يلي:

عن جميل بن دراج قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بشر المخبتين بالجنة، بريد بن معاوية، وأبو بصير ليث المرادي، ومحمد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، ولولا هؤلاء لانقطعت آثار النبوة واندثرت[٤].

وقد سبق في ترجمة زرارة السابقة ما يدل على مكانة هذا الرجل عند هذه الطائفة.

وقال محمد الباقر الشهير بالداماد في تعليقه على رجال الكشي: ليث بن البختري المرادي هو أبو بصير الأصغر، كا يكنى أبو محمد، وشيخنا المعول عليه في معرفة أحوال الرجال أبو العباس النجاشي لم يوثقه، ولا زاد في ترجمه على أن قال: وذكر الكلام السابق الذي نقلته عن النجاشي ثم قال الدماد: والشيخ -يقصد الطوسي- أيضا لم يوثقه ولا ذكر له مدحا في الفهرست ولا في كتاب الرجال، بل اقتصر على مجرد ذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر وفي أصحاب ابي الحسن الكاظم عليهما السلام[٥].

فهذا كلام «الدماد» وقد نص على أن الأئمة العالمين بالرجال عندهم لم ينصوا على تعديله، أقول لكن هناك نصوص في كتاب رجال الكشي تدل على أنه كان

---

(١) نقد ولاية الفقيه من صـ ٢٨ : ١٨٦ ط دار الصحوة الإسلامية القاهرة، الأولى، ١٤٠٩هـ

(٢) رجال النجاشي ٢/١٩٣ (٣) الفهرست صـ ١٣٠

(٤) رجال الكشي ١/٣٩٨

(٥) رجال الكشي ١/ ٢٩٦ هامش

يدخل على الأئمة وهو جنب[1] وأنه كان متكالب على الدنيا[2] فمن ذلك ما جاء عن أبى يعفور قال: خرجت الى السواد[3] أطلب دراهم لنحج ونحن جماعة وفينا أبو بصير المرادى قال: قلت له يا أبا بصير اتق الله، وحج بمالك، فإنك ذو مال كثير، فقال: اسكت فلو أن الدنيا وقعت لصاحبك لاشتمل عليها بكسائه[4].

وقد روى الكشى عن على بن الحسين بن فاضل قال رداً على سؤال هل يتهم بالغلو؟ - يقصد أبا بصير المرادى - قال: أما الغلو، فلا، لم يتهم، ولكن كان مخلطاً[5].

إذا الرجال كان مختلطاً، ولم تبين لنا مراجعهم المعتمدة العام الذى اختلط فيه، ومن سمع منه قبل الاختلاط، ومن سمع منه بعد الاختلاط ويبدو أن الأمر عندهم سواء، وإلا لاجتهدوا وبينوا لنا ذلك، كما هو الحال عند أهل السنة حيث إنهم يذكرون أسماء المختلطين وسنة اختلاطهم، ومن سمع منهم قبل الاختلاط ومن سمع منهم بعد الاختلاط.

إذاً يتضح لنا مما سبق أن الرجل لم يحظ بتعديل أحد، ومع هذا احتجوا بمروياته، وعدوها فى الصحاح، كما سيظهر ذلك لمن يطلع على الكافى ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار.

ثالثا: محمد بن مسلم

وهو محمد بن مسلم بن رباح أبو جعفر الطحان مولى ثقيف الأعور، قال النجاشى: وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وروى عنهما، وكان من أوثق الناس مات سنة ١٥٠[6]، روى الكشى عن هشام بن سالم قال: أقام محمد بن مسلم بالمدينة أربع سنين يدخل على أبا جعفر عليه السلام يسأله ثم كان يدخل على جعفر بن محمد يسأله، قال

---

(١) رجال الكشى ٣٩٩/١
(٢) المصدر السابق ٣٩٨/١
(٣) يقصد عامة الناس
(٤) المصدر السابق ٣٩٨/١
(٥) رجال الكشى ٤٠٥/١
(٦) رجال النجاشى ١٩٩/٢

ابن أحمد: فسمعت عبد الرحمن بن الحجاج وحماد بن عثمان يقولان: ما كان أحد من الشيعة أفقه من محمد بن مسلم[١]، وقال محسن الأمين: محمد بن مسلم الطائفى من أجل فقهاء الشيعة ورواتهم[٢].

هذه آراء الشيعة التى تمدحه وهناك أقوال أخرى فيه على النقيض تماماً من الأقوال السابقة ومن أقوال الأئمة أنفسهم مثل:

ما رواه الكشى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لعن الله محمد بن مسلم كان يقول: إن الله لا يعلم الشىء حتى يكون[٣] اضف الى ذلك الأقوال السابقة التى قيلت فى زرارة، إذاً الرجل كان يقول بالبداء، ورغم ذلك احتجوا بمروياته!!

رابعاً: بريد بن معاوية

هو أبو القاسم بريد بن معاوية العجلى روى عن أبى عبد الله وأبى جعفر عليهما السلام، ومات فى حياة أبى عبد الله عليه السلام، وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه أيضاً، له محل عند الأئمة عليهم السلام مات سنة ١٥٠هـ قاله النجاشى[٤].

وذكره ابن حجر فى لسان الميزان ونقل قول النجاشى السابق[٥]، وروى الكشى عن جميل بن دراج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة: محمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وليث بن البخترى المرادى، وزرارة بن أعين[٦]، وفى رواية: قال أبو عبد الله عليه السلام: زرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، والأحول أحب الناس إلىّ أحياء وأمواتا[٧].

---

(١) رجال الكشى ١/ ٣٩١
(٢) اعيان الشيعة ١/ ١٤٢
(٣) رجال الكشى ١/ ٣٩٤
(٤) رجال النجاشى ١/ ٢٨١
(٥) لسان الميزان ٢/ ١٤
(٦) رجال الكشى ٢/ ٥٠٧
(٧) رجال الكشى ٢/ ٥٠٨

وهناك روايات أخرى عن أبى عبد الله عليه السلام أيضاً مناقضة للأقوال السابقة مثل:

ما رواه الكشى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لعن الله بريداً، ولعن الله زرارة[1]، وأيضا روى الكشى عن عبد الرحيم القصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ائت زرارة وبريداً، وقل لهما: ما هذه البدعة ؟ أما علمتم أن رسول الله ﷺ قال: كل بدعة ضلالة[2].

فهؤلاء هم رواة أحاديث الشيعة الأربعة، عليهم تدور رحى أخبارهم وأحاديثهم، يختلقون فيهم كل هذا الاختلاف، ويسردون فيهم الآراء المتعارضة المتناقضة، وكلها من المعصومين، روايات تثبت عدالتهم، وتوثيقهم، وتنص على صحة عقيدتهم وكونهم من أهل الجنة، وروايات أخرى تنفى عنهم كل هذا، وتنص على فسقهم، وكفرهم، وكونهم ملعونين على لسان المعصومين، بل وكونهم من أهل النار؛ فمن يك هذا شأنهم، وهذه أحوالهم فبأى شىء يحكم على مروياتهم وأخبارهم التى رووها.

إنهم يضعون أحاديثهم فى أصح كتب الحديث عندهم «الكافى، ومن لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار» موضعاً عظيماً، وهؤلاء إنما هم نماذج فقط من بين الكثيرين ممن لا يقل وصفهم بالجرح والتعديل، والتوثيق والتضعيف عن هؤلاء الأربعة الذين هم أبرز الرواة قاطبة من بين رواة الشيعة وقد أدركوا زمن الأئمة الثلاثة من بين الأئمة الأثنى عشر لدى الشيعة، ويعدون من كبار أصحابهم ونقلة آثارهم، فبأى شىء يحكم على الأحاديث التى رويت من طرقهم»[3].

إن أقل كلمة يمكن أن تقال عن منهج الشيعة فى ذلك أنهم لم يطبقوا قواعد الجرح والتعديل، ولم يلتزموا بما اشترطوه على أنفسهم، مما يجعلنا لا نثق بتلك الكتب التى يزعمون أنها من أصح الكتب بعد كتاب الله تبارك وتعالى.

(١) المصدر السابق ٢/ ٥٠٩ (٢) رجال الكشى ٢/ ٥٠٩

(٣) بين الشيعة وأهل السنة لاحسان إلهى ظهير صـ ١٢١ بتصرف يسير

إن رجلا كزرارة بن أعين بلغت مروياته:

في كتاب الكافي	٧٠٠ رواية تقريباً
وفي كتاب تهذيب الأحكام	٧٧٥ رو اية تقريباً
وفي كتاب الاستبصار	٢٥٠ رواية تقريباً
وفي كتاب من لا يحضره الفقيه	٢٥٠ رواية تقريباً

ورجلا كمحمد بن مسلم بلغت مروياته:

في كتاب الكافي	٦٧٥ رواية تقريباً
وفي كتاب تهذيب الأحكام	٨٠٠ رواية تقريباً
وفي كتاب الاستبصار	٣٥٠ رواية تقريباً
وفي كتاب من لا يحضره الفقيه	٢٢٥ رواية تقريباً

كما أحصى رواياتهما الأستاذ محمد مال الله في كتابه نقد ولاية الفقيه[١] يجعلنا لا نثق أبداً بتلك الكتب التي بلغت عند الشيعة مبلغاً عظيماً ونقف منها موقف الشاك.

الشرط الثالث الإمامة

ومن الشروط التي وضعتها الشيعة الإمامية لصحة الخبر: الإمامية والمراد بها أن يكون الراوي إماميا اثني عشرياً يعترف بهم، ولا يكون ولاؤه إلا لهم من لدن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى محمد بن الحسن العسكري، ورغم هذا الشرط الذي وضعوه لصحة الحديث وقبول الخبر إلا أنهم لم يلتزموا به، فقد صححوا أحاديث عبد الله بن بكير[٢].

---

(١) نقد ولاية الفقيه من صـ ١٢٨ : ١٨٦

(٢) عبد الله بن بكير بن أعين أبو علي الشيباني قال عنه الطوسي في الفهرست صـ١٠٦ فطحي المذهب الا أنه ثقة، له كتاب، وقال عنه النجاشي في رجاله ٢/ ٢٣١ له كتاب كثير الرواية، وقال الكشي في رجاله ٢/ ٦٣٥ عده علمة من أصحابنا من أجلة العلماء

وهو فطحى[١]، وسماعة بن مهران[٢]، وعلى بن حمزة[٣]، وعثمان بن عيسى[٤] وهم من الواقفة[٥] وغير ذلك[٦] كما سيظهر هذا بجلاء ووضوح عند الحديث عن صفة من تقبل روايته عندهم ومن ترد فى الفصل الأول من الباب التالى إن شاء الله تعالى، وبهذا سيظهر لنا أنهم أهملوا شروط الصحيح التى وضعوها بالرغم من نصهم عليها، ومن أن أحداً لم يلزمهم بها.

---

(١) الأفطحية: هم الذين قالوا بانتقال الإمامية من الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح، وكان أسن أولاد الصادق، ومن المعلوم أن الإمامية يقولون ان الإمامة بعد الصادق انتقلت الى ابنه موسى الكاظم، راجع الملل والنحل للشهرستانى صـ١٦٧، وفرق الشيعة للنوبختى صـ٨٤، ١٠٩، قال المامقانى: إن القول بالفطحية أقرب إلى مذاهب الشيعة إلى الحق - يقصد الأثنى عشرية - مقباس الهداية ٢/ ٣٢٥

(٢) سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمى قال عنه النجاشى فى رجاله ١/ ٤٣٢ ثقة ثقة، وقال محقق الكتاب: إن النجاشى لم يعترف بأنه واقفى أو أفطحى من أجل ذلك وثقه مرتين

(٣) على بن أبى حمزة أبو الحسن البطائنى قال عنه الطوسى فى الفهرست صـ٩٦ واقفى المذهب له أصل، وقال النجاشى ٢/ ٦٩ روى عن أبى الحسن موسى وأبى عبد الله عليه السلام، ثم وقف، وهو أحد عمد الواقفة، وقد روى الكشى ٢/ ٧٠٥ أنه كذاب متهم، ومع ذلك صححوا حديثه كما قال المامقانى في مقباس الهداية ٢/ ٢٧

(٤) عثمان بن عيسى: قال عنه الطوسى فى الفهرست صـ ١٢٠ واقفى المذهب له كتاب المياه، وقال النجاشى ٢/ ١٥٥ وكان شيخ الواقفية ووجهها، وقد روى الكشى فى رجاله ٢/ ٨٦٠ انهم لا يتهمون عثمان بن عيسى، وبمثل ما سبق قال الأدربيلى فى جامع الرواة ١/ ٥٣٤ ط دار الأضواء بيروت ١٤٠٣ - ١٩٨٣

(٥) الواقفة: هو الذين وقفوا على موسى الكاظم بن جعفر السابق، وقالوا أنه لم يمت، ورفعه الله إليه ويرده عند قيامه، وأنه الإمام القائم، ولم يأتموا بعده بإمام، ولم يتجاوزوه إلى غيره، راجع فرق الشيعة للنوبختى صـ٨٧، مقباس الهداية ٢/ ٣٢٨

(٦) مقباس الهداية ٢/ ٢٧

ثانياً: الحديث الحسن

عرفه محيى الدين الموسوى فقال: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بإمامى ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك فى جميع مراتبه أو فى بعضها مع كون الباقى من رجال الصحيح[١].

وقد وضح ذلك المامقانى فقال: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بإمامى ممدوح، مدحاً مقبولاً معتداً. به غير معارض بذم من غير نص على عدالته مع تحقق ذلك فى جميع مراتب رواة طريقه أو فى بعضها، بأن كان فيهم واحد إمامى ممدوح غير موثق، مع كون الباقى فى الطريق من رجال الصحيح: فيوصف الطريق بالحسن لأجل ذلك.

واحترز بكون الباقى من رجال الصحيح عما لو كان دونه، فإنه يلحق بالمرتبة الدنيا، كما لو كان فيه واحد ضعيف، فإنه يكون ضعيفاً، أو واحد غير إمامى عدل فإنه يكون من الموثق، وقد قيد المدح بالمعتد به احترازاً عن مطلق المدح، فمرادنا المدح المعتد به: ماله دخل فى السند وتوضيح ذلك:

إن من المدح: ما له دخل فى قوة السند وصدق القول: مثل صالح، وخير ونحوها[٢].

ومنه ما لا دخل له فى قوة السند بل فى المتن: مثل فهيم وحافظ[٣] ونحوهما، ومنه ما لا دخل له فيهما: مثل شاعر وقارىء[٤] ونحوهما.

والذى يفيد فى كون السند حسناً أو قوياً هو الأول.

---

(١) قواعد الحديث صـ٢٤ لمحى الدين الموسوى ط دار الأضواء بيروت الثانية ١٤٠٦-١٩٨٦

(٢) هذان اللفظان من ألفاظ التعديل عند القوم وسيظهر هذا فى الفصل الأول من الباب الثالث ان شاء الله تعالى

(٣) هذان اللفظان من ألفاظ التعديل عند القوم وسيظهر هذا فى الفصل الأول من الباب الثالث ان شاء الله تعالى

(٤) هذان اللفظان من الألفاظ التى لا تفيد مدحاً ولا قدحاً كما سيظهر ذلك باذن الله تعالى فى الفصل الأول من الباب الثالث

أما الثانى فإنما يقع فى مقام الترجيح والتقوية، بعد إثبات حجية الخبر بصحة أو حسن أو موثقية، أما الثالث فلا عبرة به فى المقامين وإنما يمدح به إظهارا لزيادة الكمال، فهو من المكملات[1].

(١) مقباس الهداية ١/١٦٤، ١٦٥ بتصرف يسير

ثالثاً: الحديث الموثق

عرفه المامقاني فقال: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بمن نص الاصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته بأن كان من أحد الفرق المخالفة للإمامية، وإن كان من الشيعة، مع تحقق ذلك في جميع رواة طريقه أو بعضهم مع كون الباقين من رجال الصحيح وإلا فلو كان في الطريق ضعيف، تبع السند الأدنى وكان ضعيفاً.

واحترز بقولهم: من نص الأصحاب على توثيقه: عما رواه المخالفون في صحاحهم التي وثقوا رواتها، فانها لا تدخل في الموثق عندنا: لأن العبرة بتوثيق أصحابنا للمخالف لا بتوثيق غيرنا، لأنا لا نقبل أخبارهم بذلك.

وبهذا يندفع ما يتوهم من عدم الفرق بين رواية من خالفناه فمن ذكر في كتب أحاديثنا، وما رووه في كتبهم فإن الفرق بينهما واضح، وما رووه في كتبهم ملحق بالضعيف عندنا لصدق تعريف الضعيف الآتي عليه، فيعمل به بما يعمل به من الضعيف[1].

ولو كان رجال السند منحصرين في إمامي ممدوح بدون توثيق وغيره إمامي موثق فيلحق الحديث عندهم بالموثق، لأن الحسن عنهم أعلى رتبة في الموثق، وأقوى منه.

يقول المامقاني: الأظهر كون الحسن أقوى لأن كونه إماميا ممدوحاً أقوى من كونه موثقاً غير إمامي في الغالب، فيقتضي توصيف السند بالموثقية إلا أن مقتضى مراعاة الاصطلاح: عدم توصيفه بشيء من الحسن والموثقية وتسميته بالقوى.

فالقوى عندهم يطلق على ما خرج عن الأقسام الثلاثة: الصحيح والحسن والموثق، ولم يدخل في الضعيف.[2]

بم تثبت الوثاقة أو الحسن؟

يقول أبو القاسم الخوئي: تثبت الوثاقة أو الحسن بأحد أمور

---

(١) مقباس الهداية ١/ ١٦٨، ١٦٩ بتصرف

(٢) المصدر السابق ١/ ١٧٠، ١٧١ بتصرف

١- نص أحد المعصومين: فهذا ما تثبت به الوثاقة أو الحسن، وهذا لا إشكال فيه لأن ثبوت ذلك النص يتوقف على احراز بالوجدان، أو برواية معتبرة، والوجدان وإن كان غير متحقق فى زمان الغيبة إلا نادراً، إلا أن الرواية المعتبرة موجودة كثيراً[١].

٢- نص أحد الأعلام المتقدمين: فهذا أيضا مما تثبت به الوثاقة أو الحسن من أمثال الكشى والصدوق، والمفيد، والنجاشى، والشيخ، وأضرابهم[٢].

٣- نص أحد الأعلام المتأخرين: وهذا مما تثبت به الوثاقة أو الحسن لكن بشرط: أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر، أو قريب العصر منه، كما يتفق ذلك فى توثيقات الشيخ ابن شهر آشوب وغيره، أما فى غير ذلك كما فى توثيقات ابن طاووس والعلامة ومن تأخر عنهما كالمجلسى، لما كان بعيدا عن عصرهم فلا عبرة بها، فإنها مبنية على الحدث والاجتهاد جزماً، وذلك فى السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ، فأصبح عامة الناس إلا قليلا منهم مقلدين يعملون بفتاوى الشيخ[٣].

ثم ذكر الخوئى بعد ذلك كلاماً كثيراً يؤكد ما ذهب إليه من أن توثيقات ابن طاووس والعلامة والمجلسى لا عبرة بهما، ثم خلص من ذلك كله إلى ما يلى قال:

وقد تحصل مما ذكرناه أن ابن طاووس والعلامة ومن تأخر عنهما انما يعتمدون فى توثيقاتهم وترجيحاتهم على آرائهم، واستنباطاتهم، أو على ما استفادوا من كلام النجاشى، والشيخ، فى كتبهم[٤] وقليلا ما يعتمون على كلام غيرهما، وقد

---

(١) معجم رجال الحديث ١/ ٣٩ (٢) المصدر نفسه ١/ ٤١

(٣) المصدر نفسه ١/ ٤٣ (٤) نلخص من ذلك أن أهم كتاب الرجال عندهم هى ما صنفه الشيخ والنجاشى إذ انها هى المعتمدة عليها وكذلك ما صنفه ابن شهر آشوب، وهذه الكتب هى: الرجال للنجاشى، والرجال للطوسى، والفهرست له أيضاً وكذلك اختيار معرفة الرجال للكشى الذى اختصره الطوسى وسماه رجال الكشى، ومعالم العلماء لابن شهر آشوب وسنرد نبذه مختصرة عن هذه المصنفات فى الباب الأول من الفصل الثالث باذن الله تعالى

يخطئون في الاستفادة كما قد يخطئون في الاستنباط فنرى المجلسي يعد كل من للصدوق إليه طريق ممدوحاً، وهو غير صحيح، وعليه فلا يعتمد على توثيقاتهم بوجه من الوجوه[١].

٤- دعوى الاجماع من قبل الأقدمين: يقول الخوئي: وهذا أيضا مما تثبت له الوثاقة أو الحسن أن يدعي أحد من الأقدمين الإجماع على وثاقة أحد، فإن ذلك وإن كان إجماعا منقولاً إلا أنه لا يقصر عن توثيق مدعى الإجماع نفسه، منضماً إلى دعوى توثيقات أشخاص آخرين، بل إن دعوى الإجماع على الوثاقة يعتمد عليها حتى إذا كانت الدعوى من المتأخرين، كما اتفق ذلك في إبراهيم بن هشام فقد ادعى ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، فإن هذه الدعوى تكشف عن توثيق بعض القدماء لا محالة، وهو يكفي في اثبات الوثاقة[٢].

هل عند الشيعة ترقية للأحاديث كما عند أهل السنة؟

يقول المامقاني: أنه قد يروى الحديث من طريقين حسنين أو موثقين أو ضعيفين، أو يروى بأكثر من طريقين كذلك ولا شبهة في أنه أقوى مما روى من طريق واحد من ذلك الصنف.

وهل يعادل ما فوقه من الدرجة في مقام التعارض أم لا؟ لم نقف لأصحابنا في ذلك على تصريح، وللعامة - يقصد أهل السنة- في ذلك قولان[٣].

وتحقيق القول في ذلك: اختلاف ذلك باختلاف الموارد، من جهة تفاوت الرواة في مراتب الجرح، ومن جهة تكثر الطرق وقلتها، ومن جهة المتن من حيث موافقته لعموم الكتاب أو السنة أو عمل العلماء ونحو ذلك؛ وقد يساوي الحسن إذا تكثرت طرق الصحيح أو يزيد عليه إذا كان ذا مرجحات أخر[٤].

(١) معجم رجال الحديث للخوئي ١/ ٤٦

(٢) المصدر السابق

(٣) بل قولا واحدا: وهو الترقي كما هو موجود في كتب المصطلح

(٤) مقباس الهداية ١/ ١٨١ بتصرف يسير

يقول المامقانى: إن ثانى الشهيدين بعد نقله عن الأكثر عدم العمل بالحسن والموثق لاشتراطهم فى قبول الخبر: الإيمان، والعدالة، كما قطع به جماعة قال: والعجيب أن الشيخ - يقصد الطوسى - اشترط ذلك أيضاً فى كتبه الأصولية، ووقع له فى الحديث وكتب الفروع الغرائب، فتارة يعمل بالخبر الضعيف مطلقاً حتى إنه يخصص به أخباراً كثيرة صحيحة حيث تعارضه باطلاقها، وتارة يصرح برد الحديث لضعفه، وأخرى يرد الصحيح معللاً بأنه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً .

قلت: هذا هو شيخ الطائفة عندهم وزعيمهم الأوحد لا يقف عند قواعد الحديث، فالحديث لو كان صحيحاً فإنه قد يرده، لأنه يريد أن يرده مما أوقع أتباعه فى حرج شديد .

ويتابع المامقانى فيقول: وفصل آخرون فى الحسن فقبلوه بل قبلوا الموثق، وربما ترقوا إلى الضعيف أيضاً إذا كان العمل بمضمونه مشتهراً بين الأصحاب، حتى قدموه على الخبر الصحيح حيث لا يكون العمل بمضمونه مشتهراً، وقد علق على ذلك، فقيل: إن عمل فقهاء الإمامية فى الأحكام الفرعية بالأخبار الضعيفة، ورد بعض الأخبار الصحيحة ونحوها مما لا مرية فيه، ولا شبهة تعتريه، وليس ذلك نقداً لقواعدهم الأصولية ولا خبطاً فى الأمور الدينية، ولا خلطاً فى الفتاوى الشرعية[1] حتى نطلب لهم من الله المسامحة، بل لما قامت عليه الأدلة والبراهين من وجوب العمل بأقوى الظنين، والظن من الأمور الوجدانية كالشبع والجوع والألم ونحو ذلك، فمتى ترجح عند الفقيه الظن بصدق خبر واحد وإن كان ضعيفاً على مقابله وإن كان صحيحاً وجب العمل بذلك الضعيف وترك ما قبله، والمرجحات كثيرة .

وعلق المامقانى على ذلك التعليق فقال: إن ما ذكر فى غاية المتانة ونهاية القوة، والقرائن الموجبة للوثوق كثيرة، منها: وجود الخبر فى أصل أو أصلين

(١) مادا نسمى ذلك إذا؟!

فصاعداً بطرق متعددة أو وجوده فى أصل أحد الجماعة الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم[1].. إلى غير ذلك[2].

إذاً طالما أن الأمر كذلك، فلا داعى إذاً للتقسيمات السابقة ولا داعى أصلاً لعلوم الحديث طالما أنهم إذا اشتهر العمل بالحديث الضعيف عملوا به وردوا الحديث الصحيح ضاربين بذلك كل القواعد المنصوص عليها فى هذا المقام.

والخلاصة: أن حجية الحديث عندهم من حيث قبوله والعمل به ليس مبناها على القواعد والضوابط التى صاروا عليها فى قبول الحديث ورده، وأنما مبناها على الهوى.

---

(١) سيرد الكلام عنهم فى الفصل الأول من الباب الثالث بإذن الله تعالى

(٢) مقباس الهداية ١/ ١٩٨، ١٩٩ بتصرف يسير

رابعاً: الحديث الضعيف

هو ما لم تجتمع فيه شروط أحد الأقسام السابقة، بأن اشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه، أو على مجهول الحال، أو ما شابه ذلك كالوضاع[١].

درجات الضعيف:

قال الشهيد الثانى: إن درجات الضعيف تتفاوت بحسب بعده عن شروط الصحة، فكلما بعد رجاله عنها كان أشد ضعفاً، وكذا ما كثر فيه الرواة المجروحون بالنسبة الى ما قل فيه، كما تتفاوت درجات الصحيح، وأخويه الحسن الموثق بحسب تفاوتهما فى الأوصاف[٢].

حكم العمل بالحديث الضعيف:

يقول الشهيد الثانى: جوز الاكثرون العمل بالخبر الضعيف فى نحو القصص والمواعظ وفضائل الأعمال، لا فى نحو صفات الله تعالى، وأحكام الحلال والحرام، وهو حسن، حيث لا يبلغ بالضعيف حد الوضع والاختلاق لما اشتهر بين العلماء المحققين من التساهل بأدلة السنن، وليس فى المواعظ والقصص غير محض الخبر، ولما ورد عن النبى ﷺ من طرق العامة والخاصة أنه قال: «من بلغه عن الله عز وجل فضيلة فأخذها عمل بما فيها إيمانا بالله ورجاء ثوابه أعطاه الله تعالى ذلك وان لم يكن كذلك[٣]» وروى هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: من سمع شيئاً من الثواب على شيء فصنعه، كان له أجره، وإن لم يكن على ما بلغه[٤].

ولأن أهل السنة كما سبق كان لهم السبق فى تصنيف علوم الحديث، وكان

---

(١) مقباس الهداية ١/ ١٧٧

(٢) المصدر السابق ١/ ١٧٩ بتصرف يسير

(٣) أخرجه الخطيب البغدادى فى تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٦ وذكره المتقى الهندى فى كنز العمال ١٥/ ٧٩١ ح رقم ٤٣١٣٢ وعزاه لأبى الشيخ والخطيب وابن النجار والديلمى من حديث جابر

(٤) مقباس الهداية ١/ ١٩٢

أول من كتب للشيعة فى علوم الحديث هو ابن طاووس جمال الدين أحمد أبو الفضائل ابن طاووس الذى قسم الحديث إلى أقسام أربعة الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، وقد مات هذا الرجل سنة ٦٧٣ هـ أى بعد ابن الصلاح بثلاثين عاماً كاملة حيث مات الأخير سنة ٦٤٣ هـ، لذا فإننا نجد أن تعريفات الحديث عندهم متأثرة جداً بما ذهب إليه أهل السنة .

وفيما يلى سأذكر كل أنواع الحديث عند القوم التى وقفت عليها مع بيان معناها عندهم :

المسند:

هو: ما اتصل سنده بذكر جميع رجاله فى كل طبقة إلى أن ينتهى إلى المعصوم عليه السلام من دون أن يعرضه قطع بسقوط شيئ منه، قاله المامقانى، وقال الشهيد الثانى: وهو ما اتصل سنده مرفوعا من راويه إلى منتهاه إلى المعصوم عليه السلام .

يقول المامقانى: خرج باتصال السند: المرسل والمعلق والمعضل وخرج بالغاية: الموقوف . وفى البداية: إن أكثر ما يستعمل المسند فيما جاء عن النبى ﷺ: قال: ربما أطلقه بعضهم على المتصل مطلقاً، وربما أطلقه على آخرون على ما رفع إلى النبى ﷺ وإن كان السند منقطعاً[1] .

المتصل:

هو ما اتصل سنده بنقل كل راو عمن فوقه سواء رفع إلى المعصوم عليه السلام أو وقف على غيره، فهو لا يختص بالانتهاء إلى المعصوم عليه السلام أو غيره ممن هو صاحب الخبر والحديث، بل يشمل المرفوع والموقوف .

وقال فى البداية إنه قد يخص بما اتصل إسناده إلى المعصوم عليه السلام أو الصحابى دون غيرهم هذا مع الإطلاق، أما مع التقييد فجائز مطلقاً، كقولهم هذا متصل الاسناد إلى فلان ونحو ذلك[2] .

---

(١) مقباس الهداية ١/٢٠٢ ، ٢٠٣ بتصرف

(٢) المصدر السابق ١/٢٠٦

المرفوع

وله عند الشيعة إطلاقان يقول المامقانى: له اطلاقان:

الأول: ما سقط من وسط إسناده أو آخره واحداً أو أكثر مع التصريح بلفظ الرفع كان يقال: روى الكلينى عن على بن إبراهيم عن أبيه رفعه عن أبى عبدالله عليه السلام وهذا اصطلاح خاص بهم.

الثانى: ما أضيف إلى المعصوم عليه السلام من قول أو فعل أو تقرير.

وأكثر ما يستعمل فى المعنى الثانى، ولذا اقتصر جمع على بيانه من غير إشارة إلى الأول[1].

الموقوف

وهو قسمان الأول: ما روى عن مصاحب المعصوم من النبى ﷺ أو أحد الأئمة عليهم السلام من قول أو فعل أو تقرير مع الوقوف على ذلك المصاحب وعدم وصول السند إلى المعصوم عليه السلام من غير فرق بين كونه متصلاً أو منقطعاً.

الثانى: هو ما روى عن غير مصاحب المعصوم عليه السلام مع الوقوف على ذلك الغير مثل قوله: وقفه على فلان إذا كان الموقوف عليه غير مصاحب[2]

وقد ذهبت الشيعة إلى ما ذهب اليه أهل السنة من أن قول الصحابى أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، أو أمر بلال أن يشفع الأذان، وما أشبهه من المرفوع لأن مطلق ذلك ينصرف إلى من له الأمر والنهى، ومن يجب اتباع سنته، وهو رسول الله ﷺ.

وقد اختلفوا حول تفسير الصحابى لآيات القرآن هل هو من الموقوف أم من المرفوع، فقيل: هو من الموقوف، لأنه لم يرد تفسير عن النبى ﷺ، وقيل: هو من المرفوع لأنه الظاهر أنه بنى تفسيره على مشاهدة الوحى والتنزيل، فيكون تفسيره

---

(١) مقباس الهداية ١/ ٢٠٧

(٢) مقباس الهداية ١/ ٣١٩، ٣٢٠ بتصرف

رواية عن النبى ﷺ، وقيل التفصيل بين التفسير المتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابى مثل قول جابر: كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾[1] وبين غيره مما لا يشتمل على إضافة شئ إلى الرسول ﷺ .

فيكون الأول من المرفوع، والثانى من الموقوف لعدم إمكان الأول إلا بالأخذ عن النبى ﷺ بإخباره بنزول الآية بخلاف الثانى[2] .

المقطوع

هو الموقوف على التابعى ومن فى حكمه وهو تابع مصاحب النبى ﷺ أو الإمام عليه السلام قولا له أو فعلا، ويقال له المنقطع أيضا فهما بمعنى، والفرق بينهما وبين الموقوف بالمعنى الأول ان ذلك يوقف على مصاحب المعصوم، وهذا على تابع المصاحب وهما أخص من الموقوف بالمعنى الثانى لأن ذلك يشمل الموقوف على غير التابعى بخلاف هذين- أى المقطوع والمنقطع- فإنهما يختصان بالتابعى[3] .

المضمر

وهو ما يطوى فيه ذكر المعصوم عليه السلام بعد انتهاء المسند إليه بأن يعبر عنه فى ذلك المقام بالضمير الغائب، إما لتقية، أو سبق ذكره فى اللفظ أو الكتابة، ثم عرض القطع لداع، وذلك كما لو قال: سألته أو سمعته يقول، أو عنه ... ونحو ذلك[4] .

الفرق بين الموقوف والمضمر

يقول محيى الدين الغريفى: إن الحكم فى الموقوف يقف عند الراوى فلا

---

(١) سورة البقرة ٢٢٣

(٢) مقياس الهداية ١/ ٣٢٩

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٣٠، ٣٣١

(٤) المصدر نفسه ١/ ٣٣٢

يتعداه حيث لم يسنده إلى غيره لا بالتصريح ولا بالإضمار، فيحتمل أنه رأيٌ رآه بمقتضى اجتهاده، كما يحتمل أنه عن المعصوم عليه السلام أو غيره من الفقهاء .

أما الحكم فى المضمر فلا يحتمل إستناده إلى رأى رآه الراوى حيث صرح فيه بإسناده إلى غيره، وإن لم نعلم أن ذلك الغير هو المعصوم عليه السلام [1] .

حجية الأحاديث المضمرة:

اختلف الفقهاء فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: عدم حجيتها مطلقاً، أى سواء كان الراوى المضمر من وجوه الرواة وفقهائهم كزرارة أو من غيرهم من الثقات، لاحتمال عود الضمير فيها إلى غير المعصوم عليه السلام، وهو يكفى فى عدم الحجية .

الثانى: حجيتها مطلقاً، لأن ظاهر حال أصحاب الأئمة عليهم السلام أنهم لا يسألون إلا منهم، ولا ينقلون حكما شرعياً، إلا عنهم .

الثالث: التفصيل بين كون الراوى المضمر من أجلة الرواة وفقهائهم فيقبل مضمره وبين غيره فلا يقبل[2].

. يقول الغريفى معلقا على ما سبق: أنه لم يقم دليل يثبت حجية الأحاديث المضمرة مطلقاً، وذكر المشايخ لها مجامعهم لا يثبت إلا اجتهادهم فى صدور أحكامها عن المعصوم عليه السلام، وهو لا يكفى فى اثبات صدورها عنه عليه السلام[3] .

قلت: وبناء على هذا: فإن الأحاديث المضمرة لا يحتج بها، مع ملاحظة أن أوثق الكتب عندهم وهو الكافى جاءت فيه الأحاديث المضمرة .

حجية الأحاديث الموقوفة

اختلف الفقهاء فيها على ثلاثة أقوال:

---

(١) قواعد الحديث ٢١٦ (٢) المصدر السابق ٢١٧، ٢١٩

(٣) المصدر نفسه ٢٢٥

الأول: عدم حجيتها مطلقاً وإن صح السند، لأن مرجع الحكم فيها إلى قول الراوى الذى وقف عليه، وقوله ليس بحجة .

الثانى: حجيتها مطلقاً، لأن الخبر الموقوف مع صحة سنده يفيد الظن للعمل وأجيب عنه .

أولاً: بمنع إفادته للظن مطلقاً، ثانياً: بعدم الدليل على حجية مثل هذا الظن.

الثالث: إنها بحكم المراسيل، فيجرى عليها حكمها .

يقول الغريفى بعد عرضه للآراء السابقة: والتحقيق أن الراوى الذى وقفت عليه إن لم يكن من الفقهاء الذين لا يحتمل أن يأخذوا الحكم من غير المعصوم عليه السلام فلا إشكال فى عدم حجية حديثه الموقوف، حيث يلحق بمضمره ويجرى فيه حكمه، وإن كان من الفقهاء: فالإشكال فى موقوفة، من أجل عدم إسناد الحكم فيه إلى غيره، ليقال بقيام القرائن على أن ذلك الغير هو المعصوم عليه السلام، وعليه يحتمل أنه رأىٌ رآه وأفتى به بناء على ما هو الحق من ثبوت الاجتهاد والفتوى فى عصر المعصوم عليه السلام من قبل الفقهاء الرواة، وأنهم كانوا يستنبطون الحكم من الأدلة العامة الصادرة عن أهل البيت عليهم السلام عند فقد النص الخاص، ويجتهدون عند الجمع بين الأخبار المتعارضة بإجراء قواعد التعارض فيها، ولذا نقل عنهم الكثير من الفتاوى فى صف فتاوى الفقهاء فى عصر الغيبة[1] .

المرسل

له إطلاقان عند الشيعة، **الأول**: المرسل بمعناه العام وهو كل حديثه حذفت رواته كلهم أو بعضهم واحدا أو أكثر وإن ذكر الساقط بلفظ مبهم كبعض أصحابنا.

قال فى البداية: المرسل بالمعنى العام: ما رواه عن المعصوم من لم يدركه وإن أدركه فى غير ذلك قال: والمراد بالإدراك هنا: التلاقى فى ذلك الحديث المحدث

(١) قواعد الحديث ٢٢٦، ٢٢٧

عنه بأن رواه عنه بواسطة وإن أدركه بمعنى اجتماعه به ونحوه .

قال: وبهذا المعنى يتحقق إرسال الصحابى عن النبى ﷺ بأن يروى الحديث عنه ﷺ أو بأن يروى الحديث عنه ﷺ بواسطة صحابى آخر، سواء كان الراوى تابعياً أم غيره، صغيراً أم كبيراً، وسواء كان الساقط واحداً أو أكثر، وسواء كان بغير واسطة بأن قال التابعى: قال رسول الله ﷺ مثلاً، أو بواسطة نسيها بأن صرح بها أو تركها مع علمه بها، أو أبهمها كقوله: عن رجل أو عن بعض أصحابنا ونحو ذلك، قال: وهذا هو المرسل بالمعنى العام المتعارف عليه عند أصحابنا .

الإطلاق الثانى: المرسل بالمعنى الخاص، وهو كل حديث أسنده التابعى إلى النبى ﷺ من غير ذكر الواسطة كقول سعيد بن المسيب قال رسول الله ﷺ، وهذا هو المعنى الأشهر له عند الجمهور، وقيده بعضهم بما إذا كان التابعى المرسل كبيراً كابن المسيب وإلا فهو منقطع، وقد استعمل الفقهاء المرسل بالمعنى العام[1] .

حجية الحديث المرسل:

يقول الغريفى: اختلف فى حجية المرسل، فاختار جماعة حجيته مطلقاً إذا كان المرسل ثقة، سواء كان صحابياً أم لا، جليلاً أم لا، سواء أسقط واحداً من السند أم أكثر، وهو المحكى عن بعض أصحابنا، واستدلوا عليه بأمور واضحة الوهن .

وادعى الشيخ عمل الطائفة بالمراسيل إذا لم يعارضها من المسانيد الصحيحة كعملها بالمسانيد، ومقتضاه حجية المرسل مطلقاً، بشرط عدم معارضة المسند الصحيح.

لكن المشهور عدم حجيته، وهو ما ذهب إليه جماعة من المحققين، وجعله الشهيد الثانى أصح الأقوال للأصوليين والمحدثين، مستدلاً عليه بقوله، وذلك للجهل بحال المحذوف، فيحتمل كونه ضعيفاً، ويزداد الاحتمال بزيادة الساقط،

---

(١) مقباس الهداية ١/٣٣٨:٣٤١ بتصرف

فيقوى احتمال الضعف، ومجرد روايته عنه ليس تعديلا، فوثاقة الراوى أو حسنه، شرط فى قبول روايته، ولم يثبت فى المرسل كما لم يثبت أن ابن أبى عمير[(١)] ونظائره من الثقات لا يرسلون إلا عن ثقة كى تقبل مراسيلهم مطلقاً، كما التزم به الشافعى فى سعيد بن المسيب[(٢)] .

وهناك رأى يقصر الإجماع على أناس بعينهم، بمعنى أنهم إذا أرسلوا خبراً احتجوا به لأنهم عندهم لا يرسلون إلا عن ثقة .

يقول الغريفى: صرح الشيخ الطوسى أن هناك جماعة من الرواة عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة، ولذا عمل بمراسيلهم، ونص على ثلاثة منهم فقال، وإذا كان أحد الروايين مسنداً، والآخر مرسلاً، نظر فى المرسل، فإن كان ممن يعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبى عمير[(٣)] وصفوان بن يحيى، وأحمد بن أبى نصر[(٤)] وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يراسلون إلا عن من يوثق به، وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم[(٥)] .

المعضل .

فسر بأنه الحديث الذى حذف من سنده اثنان فأكثر، فلو حذف أقل من الاثنين لم يكن من المعضل بل إن كان من أوله كان من أقسام المعلق، وإن كان من آخره كان من أقسام المرسل، وحال المعضل: حال المضمر، والمرسل، والمعلق؟ فى

---

(١) سبقت ترجمته عند الحديث عن الحديث الصحيح

(٢) قواعد الحديث ٧٣

(٣) مع العلم أن الغريفى قال فى النص السابق: لم يثبت ان ابن عمير ونظائره من الثقات لا يرسلوه إلا عن ثقة كى تقبل مراسيلهم مطلقاً

(٤) قلت سيرد فى الفصل الأول من الباب الثالث إن شاء الله تعالى أن هؤلاء وغيرهم من الثقات قد رووا عن الضعفاء والمجروحين صـ١٦٢ : ١٦٤

(٥) قواعد الحديث ٤١

عدم الحجية إلا عند معرفة من سقط ووثاقته[1] .

المعلق

وهو ما حذف من أول إسناده واحدا أو أكثر على التوالى، مثل أغلب روايات الفقيه والتهذيبين[2] حيث أسقطا فيها جملة من أول إسناد الأخبار، وبيّن كل منهما فى آخر كتابه من أسقطه بقوله: ما رويته عن فلان فقد رويته عن فلان وعن فلان عنه .

خرج بقيد الأول: المنقطع والمرسل حيث إن المحذوف فى المنقطع وسط الإسناد والمرسل أعم منهما، وخرج بقوله واحداً أو أكثر: حيث إنه ما حذف من إسناده: إثنان فأكثر لا أقل، وصرح جمع بأنه لا يخرج المعلق عن الصحيح والحسن والموثق إذا عرف المحذوف، وعرف حاله، نعم لو لم يعرف المحذوف خرج عن الصحيح إلى الإرسال أو ما فى حكمه[3] .

المعل

له عندهم إطلاقان: أحدهما اصطلاح أواخر الفقهاء فإنهم يطلقونه على حديث اشتمل على ذكر علة الحكم وسببه .

ثانيهما: يطلق على حديث اشتمل على أمر خفى غامض فى متنه أو سنده فى نفس الأمر قادح فى اعتباره مع كون ظاهره السلامة بل الصحة، وهو من أوصاف الحديث الضعيف[4] .

كيفية معرفة العلة .

يستعان على إدراك العلة بتفرد الراوى بذلك الطريق أو المتن الذى يظهر عليه

---

(١) مقباس الهداية ١/ ٢٣٥، ٢٣٦

(٢) يقصد من لا يحضره الفقيه وتهذيب الأحكام والاستبصار وسيرد فى الباب الرابع فصل عن كل منها

(٣) مقباس الهداية ١/ ٢١٥، ٢١٦ بتصرف

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٣٦، ٣٣٧

قرائن العلة، وبمخالفة غيره له فى ذلك، مع انضمام قرائن تنبه العارف على تلك العلة، من إرسال فى الموصول، أو وقف فى المرفوع أو دخول حديث فى حديث أو غير ذلك من الأسباب المعللة للحديث، بحيث يغلب على الظن ذلك ولا يبلغ اليقين، وإلا لحقه حكم ما تيقن من إرسال أو غيره فإذا ظن العلة حكم بعدم حجيته .

والطريق إلى معرفة العلة: جمع الأحاديث والنظر فى أسانيدها ومتونها وملاحظة أن راوى أيها أضبط وأتقن[1] .

العلة تقع فى الإسناد تارة وفى المتن أخرى، والأول كثير والثانى قليل، وما وقع منهما فى السند يقدح فيه وفى المتن ايضا كالإرسال والوقوف وقد يقدح فى الإسناد خاصة ويكون المتن مرفوعاً صحيحاً، مثل حديث يعلى بن عبيد الطنافسى عن سفيان الثورى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»[2] فإن فى السند علة وهى غلط يعلى بتسميته عمرو بن دينار الراوى عن ابن عمر هو عبد الله بن دينار، فإن أحرز ذلك كان السند معللا والمتن صحيحاً مرفوعاً[3] .

قيل: إنه ربما تقتصر عبارة مدعى كون الحديث جديث معللا عن إقامة الحجة على دعواه، كالصيرفى فى نقد الدينار والدرهم، وقد حكى عن بعض محدثى العامة[4] أنه قال: في معرفة علل الحديث إلهام، ولو قلت للعالم بعلل الحديث من أين قلت هذا ؟ لم تكن له حجة[5] .

---

(١) المصدر نفسه ٣٧٩

(٢) أخرجه البخارى كتاب البيوع باب إذا بين البيعان ولم يكتما ٣/ ١٠ من حديث حكيم بن حزام، ومسلم ٣١-- كتاب البيوع ١٠- باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ٣/ ١١٦٣ ح رقم ١٥٣١ من حديث ابن عمر

(٣) مقباس الهداية ١/ ٣٧١

(٤) هو ابن مهدي التدريب ١/ ٢٥٢

(٥) مقباس الهداية ١/ ٣٧٢

قد تطلق العلة على غير مقتضاه الذى قدمناه من الأسباب القادحة ككذب الراوى وفسقه وغفلته وسوء حفظه، ونحوها من أسباب ضعف الحديث، وعن الترمذى: أنه سمى النسخ علة [١]، ورد عليه: أنه إن أراد النسخ علة فى العمل بالحديث فصحيح، أو فى صحة الحديث فلا، لكثرة الأحاديث الصحيحة المنسوخة[٢].

ذكر الشيعة بعد ذلك: تقسيمات الحاكم لأجناس الحديث المعلل العشرة الموجودة فى كتابه « معرفة علوم الحديث »[٣].

المدلس

وهو قسمان: الأول تدليس الاسناد: وهو أن يخفى عيبه الذى فى السند، وهو قسمان:

أ- ان يروى عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه على وجه يوهم الاتصال ولا يقتضيه كأن يقول: قال فلان، أو عن فلان، والتقيد باللقاء أو المعاصرة لإخراج ما لو لم يلقه ولم يعاصره فان الراوية عنه ليس تدليسا على المشهور، وقال قوم: إنه تدليس، فلم يعتبروا فيه اللقاء والمعاصرة، وحدوه: بأن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضى تصريحاً بالسماع، وحكى عن ابن القطان اعتبار المعاصره، وأسقط قيد عدم السماع، فحده: بأنه أن يروى عمن سمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، وعن بعضهم التقييد باللقاء خاصة، وجعل قسم المعاصرة إرسالاً خفياً.

ب- ألا يسقط شيخه الذى أخبره ولا يوقع التدليس فى أول السند، ولكن يسقط ممن بعده، كأن يكون رجلاً ضعيفاً، أو صغير السن، ليحسن الحديث بإسقاطه- وهو ما يسمى عندنا بتدليس التسوية - وقد صرح جمع بأن من حق المدلس بأحد هذين القسمين بحيث يصير مدلساً لا كذاباً أن لا يقول: حدثنا ولا

(١) التدريب ١/٢٥٧- ٢٥٨

(٢) مقباس الهداية ١/ ٣٧٣

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٧٤، ٣٧٥

أخبرنا ولا ما أشبههما، لأنه كذب صريح، بل يقول قال فلان، أو عن فلان، أو حدث فلان، أو نحو ذلك حتى يوهم أنه أخبره .

وهذا القسم بقسميه مذموم جداً؛ لما فيه من اتصال السند مع كونه مقطوعاً فيترتب عليه أحكام غير صحيحة حتى قال بعضهم: إن التدليس أخو الكذب.

وفي جرح من عرف به حتى ترد روايته التي يدلس فيها أيضا أقوال .

١- الرد مطلقاً: لسقوطه عن العدالة بالتدليس المترتب عليه الضرر حيث أوجب وصل المقطوع واتصال المرسل وهو جرح واضح .

٢- عدم الرد بمجرد ذلك بل ما علم فيه من التدليس يرد، ومالا، فلا، لأن المفروض أنه كان ثقة بدونه، والتدليس ليس كذبا بل تمويها غير قادح في العدالة .

٣- التفصيل بالقبول لحديثه إن صرح بما يقتضى الاتصال كحدثنا وأخبرنا، وعدم القبول إن أتى بما يحتمل الأمرين كعن فلان، وقال فلان وأنه حينئذ حكمه حكم المرسل[1] .

القسم الثاني: تدليس الشيوخ بأن يروى عن شخص حديثاً سمعه منه، ولكنه لا يحب معرفة ذلك الشيخ لغرض من الأغراض، فيسميه، أو يكنيه بكنية غير معروف بها، أو يلقبه بلقب غير معروف به، أو ينسبه إلى بلد، أو قبيلة غير معروف بهما، أو يصفه بما لا يعرف .

قال في البداية: هذا القسم من التدليس أخف ضرراً من الأول لأن ذلك الشيخ مع الإغراب به إما أن يعرف فيترتب عليه ما يلزمه من ثقة وضعف، أو لا فيصير الحديث مجهول السند فيرد .

قال: لكن فيه تضييع للمروى عنه وتوعير لطريق معرفة حاله، فلا ينبغي للمحدث فعل ذلك[2] .

---

(١) مقباس الهداية ١/ ٣٨٠،٣٨١

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٨٣: ٣٨٤

المرسل الخفى

هو أن يعبر فى الرواية عن المروى عنه بصيغة تحتمل اللقاء وعدمه مع عدم اللقاء فى الواقع كعن فلان، وقال فلان، فإنهما وإن استعملا فى حالة يكون قد حدثه يحتملان كونه حدث غيره فإذا أظهر بالتثبت كونه غير راو عنه تبين الإرسال وهو ضرب من التدليس(١) .

المعنعن

وهو ما يقال فى سنده عن فلان عن فلان ... إلى آخر السند، ومن المعنعن أيضا ما إذا فصل بالضمير بأن قال: روى الكلينى عن على بن إبراهيم، وهو عن أبيه، وهو عن ابن أبى عمير وهكذا .

حكم الإسناد المعنعن

يقول المامقانى أختلف فيه فقيل:

١- إنه متصل إذا أمكن ملاقاة الراوى بالعنعنة لما رواه مع براءته من التدليس، لأن من عرف بالتدليس قد يتجوز فى العنعنة مع عدم الإتصال، وقد اختار هذا القول جمع، بل فى البداية بعد اختياره: إن عليه جمهور المحدثين، بل كاد يكون إجماعا، وفى التدريب(٢): إنه خيرة الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول، وقد ادعى جمع من العامة إجماع أئمة الحديث عليه (٣) .

٢- وقيل: إنه من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره .

ثم إن أهل القول الأول اختلفوا:

فمنهم من اكتفى بإمكان اللقاء، اختاره كثير من أهل الحديث، بل عن مسلم ابن الحجاج من العامة: إن القول الشايع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديما وحديثا أنه يكفى أن يثبت كونهما فى عصر واحد، وإن لم يأت فى خبر قط إنهما

---

(١) مقباس الهداية ١/ ٣٦٦

(٢) يقصد تدريب الراوى١/ ٢١٤

(٣) مقباس الهداية ١/ ٢١٠

اجتمعا أو تشافها .

ومنهم من شرط ثبوت اللقاء، ولم يكتف بإمكانه، حكى ذلك عن البخارى وابن المدينى، وعزاه بعضهم إلى المحققين من أهل هذا العلم .

ومنهم من زاد على ثبوت اللقاء: اشترط طول الصحبة بينهما، ولم يكتف بثبوت اللقاء، وهو أبو المظفر السمعانى .

ومنهم من زاد على اللقاء وطول الصحبة: معرفته بالرواية عنه، وهو أبو عمرو الدانى على ما حكى عنه .

وقد رجح المامقانى القول الأول: حيث قال: والأظهر من بين الأقوال هو القول الأول لأصالة عدم اشتراط أزيد من إمكان اللقاء(١) .

المزيد

وهو الحديث الذى زيد فيه على سائر الأحاديث المروية فى معناه .

والزيادة تقع تارة فى المتن، بأن يروى فيه كلمة زائدة تتضمن معنى لا يستفاد من غيره، وأخرى فى الإسناد بأن يروى بعضهم بإسناد يشتمل على ثلاثة رجال معينين مثلا، ويرويه الآخر بأربعة يتخلل الرابع بين الثلاثة .

أما الأول: وهو المزيد فى المتن فمعتمد مقبول إن كانت الزيادة من الثقة .

مثاله: «وجعلت لى الأرض مسجدا وترابها طهورا»(٢)، فهذه الزيادة تفرد بها بعض الرواة، وهو جابر بن عبد الله الأنصارى من الخاصة، ورواية الأكثر: «وجعلت لى الأرض مسجدا وطهورا»(٣) فما رواه الجماعة عام لتناوله لأصناف الأرض: من الحجر والرمال والتراب، وما رواه المتفرد بالزيادة مخصوص بالتراب

---

(١) مقباس الهداية ١/ ٢١٤ بتصرف

(٢) أخرجه البخارى كتاب التيمم فى مقدمته ١/ ٨٦، ومسلم٥-كتاب المساجد فى مقدمته ١/ ٣٧٠ح رقم ٥٢٣ من حديث أبى هريرة

(٣) مقباس الهداية ١/ ٢٦٤، ٢٦٥

وذلك نوع من المخالفة يختلف به الحكم [1] .

أما الثاني: وهو المزيد في الإسناد كما إذا أسنده وأرسلوه، أو وصله وقطعوه، أو رفعه إلى المعصوم عليه السلام ووقفوه على من دونه، ونحو ذلك، وهو مقبول إذ يجوز إطلاع المسند والموصل والرافع على مالم يطلع عليه غيره [2] .

قال محقق الكتاب: وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإن كان من قسم المعنعن مثلاً ترجحت الزيادة حينئذ، والمرجوحة من المزيد في متصل الإسناد، إذا كان الراوي غير المزيد أتقن من الراوي للمزيد، ولو كان الراوي للمزيد أتقن فلا مرجوحية عليه، ولا شك أن الزيادة لها حكم الشاذ إن انفرد بها صاحبها وكان ثقة وإلا فمنكرة على المختار[3] .

المفرد

وهو قسمان: لأنه إما أن ينفرد به راويه عن جميع الرواه وهو الإنفراد المطلق (الفرد المطلق)، أو ينفرد به بالنسبة إلى جهته وهو الإنفراد النسبي (الفرد النسبي) والفرد بنوعيه منه الصحيح والحسن والموثق والضعيف إذا توافرت شروط كل منهم فيه[4] .

الشاذ والنادر والمحفوظ والمنكر والمردود والمعروف

الشاذ والنادر هنا مترادفان والشايع استعمال الأول، واستعمال الثاني نادر، لكن واقع، ويستفاد ترادفهما من قوله عليه السلام ودع الشاذ النادر .

أما المحفوظ فهو في اصطلاح أهل الدراية: ما كان في مقابل الشاذ .

أما المعروف فهو في الإصطلاح: ما كان في مقابل المنكر .

أما المنكر والمردود فهما أيضا مترادفان على ما يظهر من كلمات أهل الدراية

(١) المصدر نفسه

(٢) مقباس الهداية ١/ ٢٦٥، ٢٦٦

(٣) المصدر السابق هامش ١/ ٢٦٦

(٤) المصدر نفسه ١/ ٢١٨ بتصرف

والحديث .

فهناك أربع عبارات: **الشاذ، والمحفوظ، والمنكر، والمعروف** .

وإذا عرفنا الشاذ والمنكر عرفنا المحفوظ والمعروف .

أولا الشاذ: وهو على الأظهر الأشهر بين أهل الدراية والحديث: ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الجماعة، ولم يكن له إلا إسناد واحد، فخرج بقيد الثقة المنكر المردود، وبقيد المخالفة: الحديث المفرد بأول معنييه السابقين، وبقيد اتحاد الإسناد عن المتن الواحد المروى بأسانيد فإنه ليس بشاذ ثم إن كان راوى الحديث المحفوظ المقابل للشاذ احفظ أو أضبط أو أعدل من راوى الحديث الشاذ سمى ذلك الشاذ بالشاذ المردود لشذوذه ومرجوحيته لفقده لأحد الأوصاف الثلاثة، وإن انعكس فكان الراوى للشاذ أحفظ للحديث أو أضبط له، أو أعدل من غيره من رواة مقابله وهو الحديث المحفوظ ففيه أقوال:

أحدهما: عدم رده: اختاره جماعة منهم الشهيد الثانى نظرا إلى أن فى كل منهما صفة راجحة، وصفة مرجوحة فيتعارضان فلا ترجيح .

ثانيهما: رده مطلقاً: لأن نفس اشتهار الرواية من أسباب قوة الظن بصدقها وسقوط مقابلها، ويضاف إلى ذلك نص المعصوم عليه السلام بكون الشهرة مرجحة وأمره برد الشاذ النادر من دون استفصال .

ثالثهما: قبول الشاذ مطلقا: لأنه لازم وثاقة راويه، وهو اجتهاد فى مقابلة النص[1] .

ثانيا المنكر: وهو ما رواه غير الثقة مخالفا لما رواه جماعة، ولم يكن له إلا إسناد واحد .

قال الشهيد الثانى: ولو كان راوى الشاذ المخالف لغيره غير ثقة، فحديثه منكر مردود، لجمعه بين الشذوذ وعدم الثقة، ويقال لمقابله: المعروف، ومنهم من جعل

(١) مقباس الهداية ١/ ٢٥٢: ٢٥٧ بتصرف

الشاذ والمنكر مترادفين وهو ابن الصلاح من العامة، وقد رماه شيخ الإسلام عندهم بالغفلة عن الإصطلاح[1] .

المدرج

وهو على أقسام أربعة:

الأول: ما أدرج فيه كلام بعض الرواة فيظن أنه من الأصل، وهذا ما يسمى مندرج المتن وهو على أقسام:

أ- أن يذكر الراوى عقيب الخبر كلاهما لنفسه أو لغيره، فيرويه من بعده متصلا بالحديث من غير فصل فيتوهم أنه من تتمة الحديث .

ب- أن يقول الراوى كلاما يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتى به بلا فصل فيتوهم أن الكل حديثه .

جـ- وأحيانا يذكر كلمة فى تفسير كلمة أخرى فى وسط الخبر أو يستنبط حكما من الحديث قبل أن يتم، فيدرجه فى وسطه، فيتوهم أن التفسير أو غير ذلك من المعصوم عليه السلام .

ويدرك درج المتن بوروده منفصلاً عن ذلك فى رواية أخرى، أو بالتنصيص على ذلك من الراوى، أو بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة كون المعصوم عليه السلام يقول ذلك .قال الملا على كنى: أنه قد وقع الإدراج فى «من لا يحضره الفقيه» كثيراً .

الثانى: مدرج السند كأن يعتقد بعض الرواة أن فلاناً فى السند لقبه أو كنيته أو قبيلته أو نحو ذلك فيصفه بعد ذكر اسمه بذلك، أو يعتقد معرفة من عبر عنه فى السند ببعض أصحابنا ونحوه فيعبر مكانه بما عرفه من اسمه .

الثالث: أن يكون عنده متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيدرج أحدهما فى الآخر، بأن يروى أحد المتنين خاصة بالسندين، أو المتنين جميعاً بسند واحد أو

---

(١) مقباس الهداية ١/٢٥٨ بتصرف

يروى أحدهما بإسناده الخاص به ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس فى الأول، أو يكون عنده المتن باسناد إلا طرفاً منه فيسمعه بواسطة عنه فيرويه تاماً بحذف الواسطة .

الرابع: أن يسمع الحديث من جماعة مختلفين فى سنده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق .

وقد صرح جمع بحرمة تعمد الإدراج بأقسامه، بل ادعو الإجماع عليه لأنه تحريف للكلم عن مواضعه، وكذب وتدليس، واستثنى جلال الدين السيوطى إدراج تفسير غريب كلمات الحديث فيه(١) .

المُصَحَّف

وهو: ما غُير فى بعض سنده أو متنه بما يشابهه أو يقرب منه .

فمن الأول وهو تصحيف السند: تصحيف بريد بالباء الموحدة المضمومة والراء المهملة المفتوحة والياء المثناة من تحت والدال المهملة: بيزيد، بالياء المثناة من تحت المفتوحة، والزاى المعجمة المكسورة ثم المثناة من تحت والدال المهملة ... ونحو ذلك .

ومن الثانى: أعنى تصحيف المتن تصحيف ستاً بالسين المهملة المكسورة ثم التاء المثناه من فوق المفتوحة بفتحتين اسم عدد: بكلمة شيئاً بالشين المعجمة المفتوحة ثم الياء المثناة من تحت الساكنة ثم الهمزة المفتوحة بفتحتين فى حديث «من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال »(٢) ونحو ذلك .

وقد قسم جمع التصحيف فقالوا: إنه قد يكون فى اللفظ كما مر، قد يكون فى المعنى كما حكى عن أبى موسى محمد بن المثنى العنزى المقلب بالزمن أنه قال: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ يريد بذلك

---

(١) مقباس الهداية ١/ ٢٢٠: ٢٢٣ بتصرف

(٢) أخرجه ابن ماجة ٧- كتاب الصيام ٣٣- باب صيام ستة أيام من شوال ١/ ٥٤٧ ح رقم ١٧١٦ من حديث أبى أيوب

ما روى من «أنه ﷺ صلى إلى عنزة»[1] وهى الحربة التى بين يديه، سترة، فتوهم انه ﷺ صلى إلى قبيلتهم بنى عنزة أو إلى قريتهم المسماة بعنزة الموجودة الآن وهو تصحيف معنوى عجيب[2] .

المسلسل

هو ما تتابع رجال اسناده واحداً فواحداً إلى منتهى الإسناد على صفة واحدة أو حالة واحدة للراوة تارة وللرواية أخرى .

وصفات الراوة واحوالهم: إما قوليه أو فعلية أو هما معا، وصفات الراوية: أما تتعلق بصيغ الآداء أو زمانها أو أمكنتها .

فالمسلسل بصفات الرواة القولية: كنطق كل منهم حال الرواية بالإستعاذة أو البسملة، أو الحمد لله ونحو ذلك .

والمسلسل بأحوالهم القولية: كقول كل منهم سمعت فلاناً يقول، أو إتيان كل منهم بصيغة القسم مثل أخبرت فلانًا والله وأخبرنا فلان والله ... إلى آخر السند ونحو ذلك .

والمسلسل بأحوالهم الفعلية كما فى تشبيك كل منهم يده بيد من رواه عنه، أو عد كل منهم كلمات الرواية، أو وضع اليد على الرأس، أو قبض كل منهم حال الرواية بلحية نفسه أو نحو ذلك .

ويجتمع القولية والفعلية فى مثل قول كل منهم: صافحنى فلان وروى لى، قال: صافحنى فلان وروى لى ... وهكذا فقد اجتمع فيه قول صافحنى وفعل المصافحة .

ومن المسلسل بصفات الرواة: المسلسل باتفاق أسماء الرواة كالمسلسل بالمحمدين والأحمدين ونحو ذلك .

---

(١) أخرجه البخارى كتاب الصلاة باب الصلاة إلى العنزة ١/ ١٣٣ من حديث أبى جحيفة

(٢) مقباس الهداية ١/ ٢٤١: ٢٤٢

والتسلسل قد يقع فى معظم الاسناد دون جميعه، ثم إن المسلسل ليس له مدخل فى قبول الحديث، وعدمه وإنما هو من فنون الرواية، وأفضل أقسامه ما دل على اتصال السماع لأنه أعلى مراتب الرواية[1] .

المضطرب

هو كل حديث اختلف فى متنه أو سنده فروى مرة على وجهه، وأخرى على وجه آخر مخالف له، سواء وقع الاختلاف من رواة متعددين أو راو واحد .

وهو يقع تارة فى السند وأخرى فى المتن خاصة .

أما الأول: فبأن يرويه الراوى تارة عن أبيه عن جدة، وتارة عن جده بلا واسطة، وثالثة عن ثالث غيرهما، ومثل لذلك فى البداية براوية «أمر النبى ﷺ بالخط للمصلى سترة حيث لا يجد العصا» .

أما الثانى: فبأن يروى حديث بمتنين مختلفين، كخبر اعتبار الدم عند اشتباهه بالقرحة بخروجه من الجانب الأيمن، فيكون حيضاً وبالعكس، فرواه فى الكافى بالأول، وكذا فى كثير من نسخ التهذيب، وفى بعض نسخه بالثانى، واختلف الفتوى بذلك حتى من الفقيه الواحد، مع أن الاضطراب يمنع العمل بمضمون الحديث مطلقا[2] .

المقلوب

هو ما قلب بعض ما فى سنده أو متنه إلى بعض آخر لا إلى الخارج عنهما .

ففى السند بأن يقال: محمد بن أحمد بن عيسى، والواقع أحمد بن محمد ابن عيسى، وفى المتن كما فى حديث السبعة الذين يظلهم الله تعالى فى عرشه وفيه «ورجل تصدق بصدقه فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»[3] فإنه مما

---

(١) مقباس الهداية ١/ ٢٥٩: ٢٦٣ بتصرف

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٣٨٦: ٣٩١

(٣) أخرجه مسلم١٢- كتاب الزكاة ٣- باب فضل إخفاء الصدقة ٢/ ٧١٥ ح رقم ١٠٣١ من حديث أبى هريرة

انقلب على بعض الرواة انما هو «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»[1] .

ويقول المامقانى: ثم إنه لا شبهة فى قبح تعمد القلب لكونه تدليساً بل كذباً، نعم قد يسوغ ذلك لغرض صحيح كامتحان حفظ المحدث وضبطه مع عدم إشاعة المقلوب كما اتفق ذلك للبخارى ببغداد، ثم ذكر القصة المشهورة التى وقعت للإمام البخارى مع محدثى بغداد[2] .

الموضوع

فسر بأنه المكذوب المختلق المصنوع بمعنى أن واضعه اختلقه وصنعه، وهو شر أقسام الضعيف، ولا يحل روايته للعالم بوضعه فى أى معنى كان، سواء الأحكام والمواعظ والقصص وغيرها إلا مبيناً لحاله مقروناً ببيان كونه موضوعاً بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق حيث جوزوا روايته فى الترغيب والترهيب .

علامات الوضع

أ- إقرار واضعه بوضعه، مثل رواية فضائل القرآن التى رواها أبو عصمة نوح ابن أبى مريم المروزى، فقد قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إنى رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبى حنيفة، ومغازى ابن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حسبة، وقد كان يقال لأبى عصمة هذا الجامع، فقال أبو حاتم بن حبان: جمع كل شيئ إلا الصدق .

ب- وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع كأن يحدث عن شيخ ويسأل عن مولده، فيذكر تاريخاً يعلم من خلاله وفاة الشيخ قبله، ولا يعرف ذلك، فهذا لم يعترف بوضعه، ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع، لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا عن ذلك الشيخ، ولا يعرف إلا برواية هذا عنه مع صراحة كلامه فى السماع منه .

---

(١) مقباس الهداية ١/ ٣٩١: ٣٩٣ بتصرف

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٩٤، وانظر تاريخ بغداد ٢/ ٤

جـ- قرينه فى الرواية أو الراوى مثل ركاكة ألفاظها ومعانيها. فقد وضعت أحاديث يشهد لوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها، فإن للحديث ضوء كضوء النهار يعرف، وظلمة كظلمة الليل تنكر، ولأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك.

د- أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل ويلتحق به ما يدفعه الحث والمشاهدة أو يكون مخالفاً كدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعى مع عدم إمكان الجمع.

هـ- أن يكون أخباراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعى على نقله بمحضر الجمع ثم لا ينقله منهم إلا واحد كمسألة الوصاية لأبى بكر، أو عدم توريث الأنبياء وما تركوه صدقة، وصلاة التراويح ونحو ذلك(١).

و- الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل الحقير ذكره بعضهم وذكر أنه كحديث القصاص.

ز- كون الراوى سنياً، والحديث فى خلافة الثلاثة وفضائلهم.

إلى غير ذلك من القرائن والأمارات الدالة على الوضع، لكن ينبغى التثبت وعدم المبادرة إلى كون الحديث موضوعاً بمجرد الاحتمال ما لم يقطع به أو يطمئن(٢).

أصناف الوضاعين

أ- قوم قصدوا بوضع الحديث التقرب إلى الملوك وإيتاء الدنيا مثل غياث بن إبراهيم، حيث دخل على المهدى بن المنصور وكان يعجبه الحمام، فروى حديثاً عن النبى ﷺ أنه قال: «لا سبق إلا فى خف أو خافر أو نصل أو جناح»، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما خرج قال المهدى: أشهد أن قفاه كذاب على رسول الله

---

(١) أولاً: النبى ﷺ لم يوص بالخلافة لأحد. ثانياً: الرد على ميراث الأنبياء وصلاة التراويح سيرد بإذن الله تعالى فى الفصل الثانى من الباب الثالث

(٢) مقباس الهداية ١/٣٩٩ : ٤٠٥٤ بتصرف

ﷺ وما قال رسول الله ﷺ جناح ولكنه أراد أن يتقرب إلينا، وأمر بذبحها، وقال أنا حملته على ذلك .

ب- قوم كانوا يضعون على رسول الله ﷺ أحاديث يكتسبون بذلك ويرتزقون منه كأبى سعيد المدائنى وغيره .

وقد جعل فى البداية من هذا الباب ما اتفق لأحمد بن حنبل ويحيى بن معين فى مسجد الرصافة .

جـ- قوم ينسبون إلى الزهد والصلاح بغير علم، فيضعون أحاديث حسبه لله تقربا إليه ليجذب بها قلوب الناس إلى الله تعالى بالترهيب والترغيب، فقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم، وزكونا إليهم، لظهور حالهم بالصلاح والزهد .

قال يحيى بن القطان ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير، وذلك منهم إما لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم، أو لأن عندهم حسن ظن وسلامة صدر، فيحملون ما سمعوه على الصدق ولا يهتدون لتميز الخطأ من الصواب، ولكن الوضاعين منهم وإن خفى حالهم على كثير من الناس فإنه لم يخف على جهابذة الحديث ونقاده، ومن الأحاديث الموضوعة للترغيب أخبار فضائل سور القرآن وقد تقدم اعتراف أبى عصمة بوضعها حسبة .

د- قوم زنادقة وضعوا أحاديث ليفسدوا بها الإسلام وينصروا المذاهب الفاسدة، فقد روى العقيلى عن حماد بن زيد قال: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث .

منهم عبد الكريم بن أبى العوجاء الذى قتل وصلب فى زمن المهدى بن المنصور، قال ابن عدى لما أخذ لتضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم الحلال، وأحلل الحرام .

ومنهم بيان بن سمعان النهدى الذى قتله خالد القشيرى وأحرقه بالنار.

ومحمد بن سعيد الشامى المصلوب فى الزندقة، حيث روى عن حميد عن أنس مرفوعاً: أنا خاتم النبيين لا نبى بعدى إلا أن يشاء الله، وضع هذا الاستثناء

لما كان يدعوا إليه من الإلحاد والزندقة، والدعوة إلى التنبى.

وروى عن عبد الله بن يزيد المقرىء أن رجلا من الخوارج رجع عن بدعته فجعل يقول: أنظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإنا كنا إذا رأينا رأياً جعلناه حديثاً[1].

وبما ذكره الشيعة أيضاً فى هذا الباب ما يلى:

قالوا: إنه إذا ثبت كون حديث موضوعاً، حرمت روايته لكونها إعانة على الإثم وإشاعة للفاحشة وإضلالاً للمسلمين، أما ضعيف السند فغير الموضوع ولا بأس بروايته مطلقاً.

وقالوا: إن من أراد أن يروى حديثا ضعيفاً أو مشكوكاً فى صحته بغير إسناد يقول: روى أو بلغنا أو ورد أو جاء أو نقل ونحوه من صيغ التمريض ولا يذكره بصيغة الجزم كقال رسول الله ﷺ، وفعل، ونحو ذلك من الألفاظ الجازمة.

وقالوا: إنه قال غير واحد إنه إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فلك أن تقول هو ضعيف بهذا الإسناد ولا تقل ضعيف المتن، ولا ضعيف بإطلاق، فقد يكون له إسناد آخر صحيح، إلا أن يقول ماهر فى الفن: إنه لم يرو من وجه آخر صحيح أو ليس له إسناد يثبت به[2].

وهكذا يتضح لنا أن غالب هذه الأنواع من الحديث قد سبقهم فى معرفتها أهل السنة، فهم لم يقدموا لنا جديدا إلا ما يختص بمذهبهم، حتى الأمثلة قد داروا حولها، وذكروها بالنص من كتب علوم الحديث عند أهل السنة، ولم يستطيعوا أن يذكروا أمثلة جديدة من عندهم إلا فى النادر.

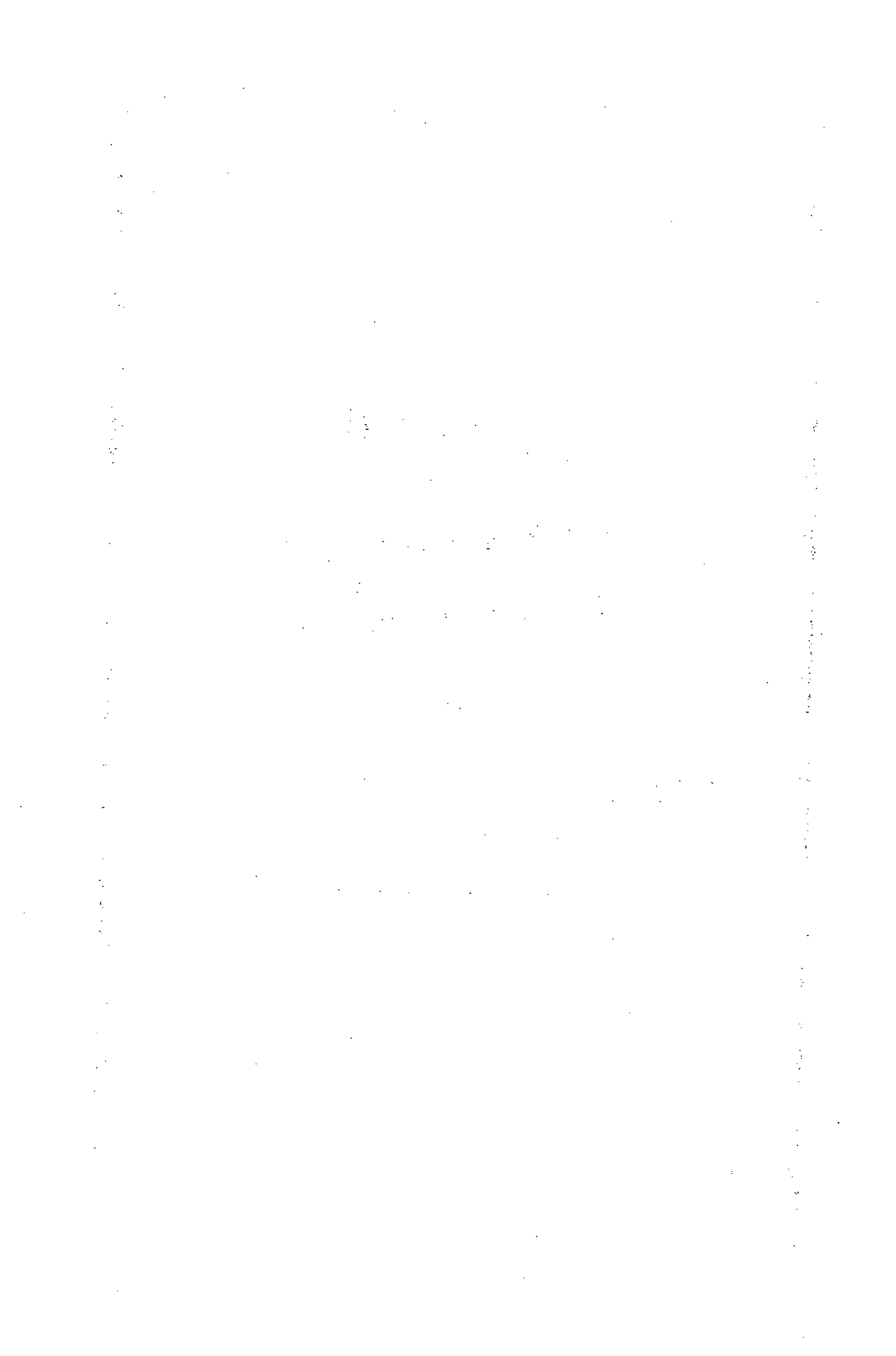
(١) مقباس الهداية ١/ ٤٠٦ : ٤١٤ بتصرف

(٢) مقباس الهداية ١/ ٤١٧ : ٤١٩ بتصرف

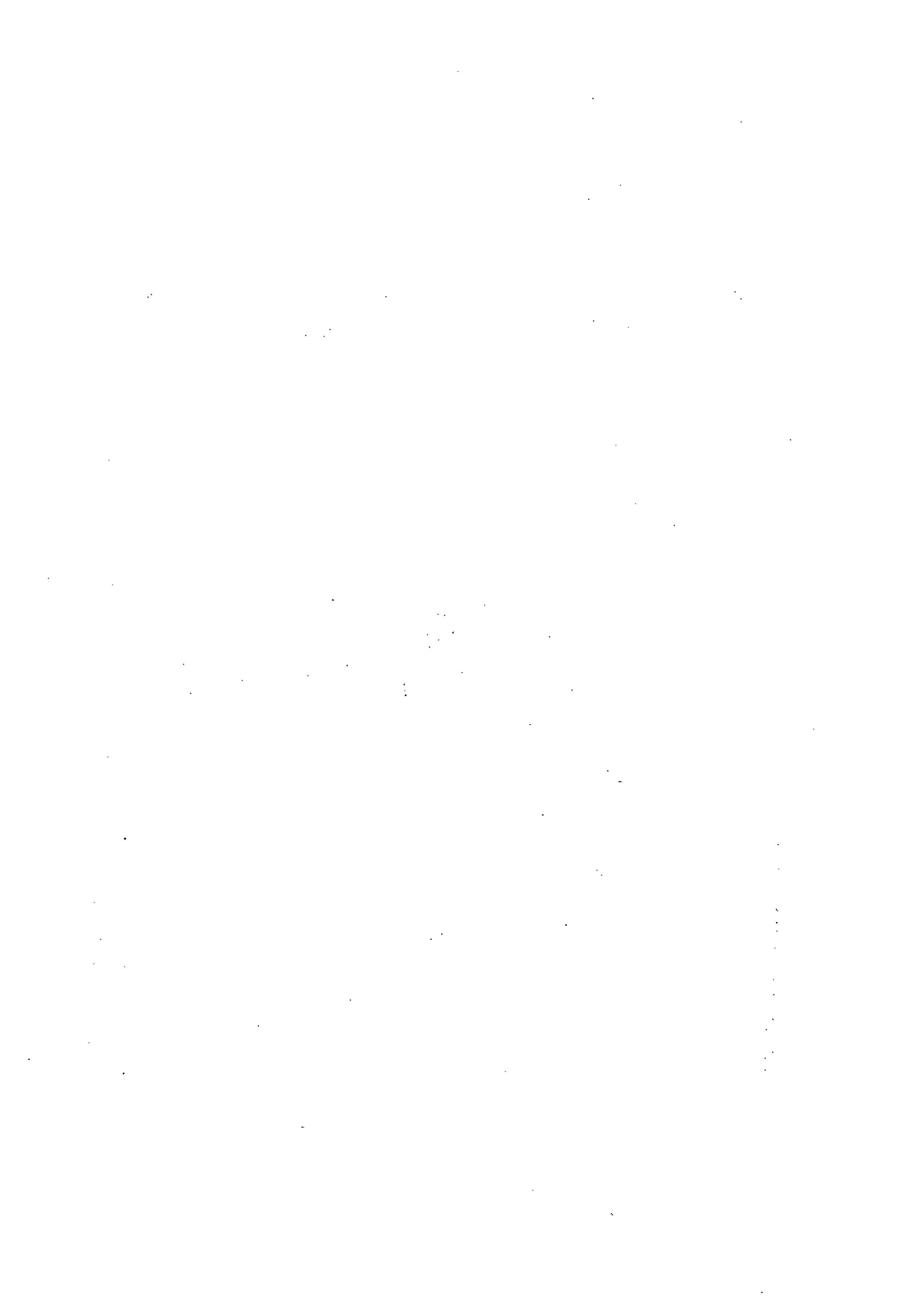
الباب الثالث
منهج الشيعة الإمامية في الجرح والتعديل

ويشتمل على

الفصل الأول: صفة من تقبل روايته عندهم ومن ترد
الفصل الثاني: الشيعة والصحابة



الفصل الأول
صفة من تقبل روايته عندهم ومن ترد



بسم الله الرحمن الرحيم

اعتبرت الشيعة الإمامية شروطاً ينبغى أن تتوفر فى الراوى حتى يقبلوا روايته وذلك عند أدائه لها.

وهذه الشروط هى:

الإسلام

فلا تقبل رواية الكافر مطلقاً، سواء كان من غير أهل القبلة كاليهود والنصارى، أو من أهل القبلة كالمجسمة والخوارج، ولكن هناك خلاف حول قبول روايات القسم الثانى، فقيل: تقبل إن كان مذهبه تحريم الكذب، ولا تقبل إن لم يكن مذهبه ذلك.[1]

العقل

فلا تقبل رواية المجنون إجماعاً لأنه لا يُطمأن ولا يوثق بخبره، والقلم مرفوع عنه حتى يفيق، ويلحق به السكران والنائم والمغمى عليه، أما السفيه فإن جمع الشروط قبل، وإلا: فلا.

البلوغ

فلا يقبل خبر الصبى غير البالغ، وذلك فى غير المميز، أما المميز ففى قبول خبره قولان: المشهور عدم القبول، بل قيل: إنه المعروف من مذاهب الأصحاب[2]

الإيمان

والمراد به كونه إمامياً اثنى عشرياً، وقد اعتبر هذا الشرط جمع من العلماء، ومقتضاه عدم جواز العمل بخبر المخالفين، ولا سائر فرق الشيعة.

وقد خالف هذا الجمع الشيخ الطوسى حين جوز العمل بخير المخالفين.

إذا رووا عن أئمتنا عليهم السلام، وإذا لم يكن فى روايات الأصحاب ما

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ١٤ بتصرف (٢) المصدر السابق ٢/ ٢٠: ٢٢ بتصرف

يخالفه.

ولا يعرف لهم قول فيه.

لما روى عن الصادق أنه قال: إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما روى عنا، فانظروا إلى ما رووه عن على عليه السلام فاعملوا به.

قال: ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث[1] وغياث بن كلوب[2] ونوح بن دراج[3] والسكونى[4] وغيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام فيما لم ينكروه، ولم يكن عندهم خلافه.

قال: إن ما رواه سائر فرق الشيعة إن كان ليس هناك ما يخالفه ولا يعرف من

(١) حفص بن غياث بن طلق أبو عمرو القاضى مات سنة ١٩٤ وله كتاب قاله النجاشى ١/ ٣٢٥ ،وقال الطوسى: عامى المذهب أى من أهل السنة له كتاب معتمد الفهرست ٦١، وكذا قال الأردبيلى فى جامع الرواة ١/ ٢٣٦، وقال ابن حجر ثقة فقيه تغير حفظه فى الآخر التقريب ١/ ١٨٩

(٢) غياث بن كلوب البجلى له كتاب قاله النجاشى ٢/ ١٦٦، وكذا قال الطوسى فى الفهرست صـ١٢٣ وكذا الأردبيلى فى جامع الرواة ١/ ٦٥٩ وقال محقق كتاب رجال النجاشى نقلا عن الطوسى: عملت الطائفة بما رواه غياث بن كلوب وغيره من العامة عن أئمتنا عليهم السلام فيما لم ينكروه، ولم يكن عندهم خلافة، وعليه فيحكم بوثاقته، قلت: ضعفه أهل السنة، قال الدارقطنى ضعيف، وقال البيهقى مجهول لسان الميزان ٤/ ٤٩١

(٣) نوح بن دراج النخعى مولاهم الكوفى قال الأردبيلى كان من الشيعة، وكان قاضى الكوفة، واعتذر عن ذلك، جامع الرواة للأردبيلى ٢/ ٢٩٦، وقال ابن حجر: متروك وقد كذبه ابن معين التقريب ٢/ ٣٠٨

(٤) إسماعيل بن أبى زياد السكونى له كتاب قاله النجاشى ١/ ١٠٩ وكذا قال الطوسى فى الفهرست صـ١٣ وقال الأردبيلى كان عاميا جامع الرواة ١/ ٩١، وقال ابن عدى منكر الحديث، الكامل ١/ ٣١٤ وقال ابن حبان شيخ دجال لا يحل ذكره فى الكتب إلا على سبيل القدح فيه المجروحين ١/ ١٢٩ قال محقق كتاب الرجال للنجاشى ذكره الذهبى فى ميزان الإعتدال وغيره من العامة فى كتبهم وطعنوا فيه مما يكشف عن كونه من أصحابنا الإمامية. الرجال للنجاشى هامش ١/ ١٠٩ قلت: هو فعلا فى الميزان ١/ ٢٣٠ وكأن كل من حقر من قبل أهل السنة يعتبر من الإمامية!!

الطائفة العمل بخلافه، وجب أن يعمل به، إن كان راويه متحرجاً فى روايته، موثوقاً فى أمانته .

ولأجل ذلك عملت الطائفة بأخبار من مثل عبد الله بن بكير[١] وهو من الفطحية[٢] وغيره، وسماعة بن مهران[١] وعلى بن أبى حمزة[٣] وعثمان بن عيسى[١] من الواقفية[٢] فيما لم يكن فيه خلاف، وتبعه على ذلك أكثر الأواخر، بل لم يقل بالأول منهم إلا النادر.[٤]

والدليل على ذلك أمره عليه السلام بالأخذ بما رواه بنو فضال وترك ما رأوه، فإن أمره عليه السلام بذلك مع كونهم فطحيين يكشف عن عدم اعتبار الإيمان فى الراوى لعدم الفرق بين الفطحى وغيره من أصناف غير الإمامية بالإجماع، وعليه، فالقول الثانى أقرب.[٥]

العدالة

وهى عبارة عن ملكة نفسانية راسخة باعثة على ملازمة التقوى، وترك ارتكاب الكبائر والإصرار على الصغائر وترك ارتكاب منافيات المروءه، الكاشف ارتكابها عن قلة المبالاه بالدين بحيث لا يوثق منه التحرز عن الذنوب، وأنه لا يكفى فيها مجرد الإسلام ولا مجرد عدم ارتكاب الكبيرة مالم ينبعث الترك عن ملكة ولا حسن الظاهر فقط، وأنها ينكشف بالعلم والاطمئنان الحاصل من المعاشرة أو مراجعة المعاشرين له، وأنه ليس الأصل فى المسلم العدالة[٦] وأنها لا تزول بارتكاب المكروهات الا أن يبلغ الى حد يؤذن بالتهاون بالسنن والمكروهات وقلة المبالاة بالدين.

---

(١) سبقت ترجمتهم عند الحديث عن الحديث الصحيح صـ

(٢) هاتان الفرقتان سبق التعرف بهما فى الموضع السابق المشار إليه

(٣) متهم بالكذب وقد سبقت ترجمته عند الكلام عن الحديث الصحيح

(٤) مقباس الهداية ٢/٢٥ : ٢٧ بتصرف

(٥) وجيزة فى علم الرجال صـ٣٩ لأبى الحسن المشكينى تحقيق زهير الأعرجى ط مؤسسة الأعلمى بيروت الأولى ١٤١١

(٦) طالما أنه ليس إماميا فإن كان فهو عدل كما سيظهر ذلك بعد قليل بإذن الله تعالى

والعدالة شرط في قبول خبر الراوي، فلا تقبل رواية غير العدل وإن حاز بقية الشروط، وعليه جمهور أئمة الحديث وأصول الفقه، ونقل أنه المشهور من رأى الأصحاب.[1]

ومدح الراوى عند الإمامية لا يعنى توثيقه، والتوثيق لا يعنى العدالة، اللهم إلا إذا كان هذا الموثق إماميا فالعدالة صفة لا يتمتع بها غير الإمامى.

يقول محيى الدين الموسوى الغريفى: العدالة عبارة عن حسن الظاهر المقرون بالمدح وهذا مختص بالإمامى لعدم إتصاف غيره بالعدالة، وإن مُدح أو وُثق، فالمدح إذا بنفسه لا يوجب اعتبار الراوى وإنما يكون أمارة عدالته[2].

ثم يقول: إن مدح الراوى لا يجدى فى قبول خبره، إلا إذا كان إمامياً، ولا يجرى ذلك فى التوثيق، لأن الشيخ - يقصد الطوسى - نقل عمل الطائفة بأخبار الثقة، وإن لم يكن إمامياً مثل عبد الله بن بكير، فيختلف المدح عن التوثيق.

ثم يقول: إن علماء علم الرجال كالنجاشى والطوسى[3]، قد وثقوا كثيراً من الرواة غير الإمامية وإن كانوا من الشيعة كالواقفة والفطحية، كما وثقوا كثيراً بعض الرواة من العامة كالسكونى، ولا شك أن هذا التوثيق شهادة منهم بأمانة الموثق وصدقه فى الحديث فحسب، فلا تثبت به عدالته، وعلى هذا تراهم وثقوا كثيراً من غير رواة الامامية[4].

الضبط

يعنى كونه حافظاً له متيقظاً غير مغفل إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه، حافظاً له من الغلط والتصحيف والتحريف إن حدث منه، عارفاً بما يخل المعنى، حيث يجوز له ذلك؛ والوجه فى ذلك أنه لا اعتماد ولا وثوق إلا مع الضبط لأنه قد يسهو فيزيد فى الحديث أو ينقص أو يغير أو يبدل مما يوجب اختلاف الحكم

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ٣٢، ٣٣ بتصرف (٢) قواعد الحديث ٣٠.

(٣) سبقت الإشارة اليهم وسيأتى ذكر ترجمة لهم فى الفصل التالى

(٤) قواعد الحديث ٣٢

واختلاف مدلوله المقصود[1].

والمراد بالضبط: من يغلب ذكره سهوه، لامن لا يسهو أصلاً، وإلا لانحصر الأمر فيما يرويه المعصوم عليه السلام من السهو وهو باطل بالضرورة، وفسر الضبط بغلبة ذكره الأشياء المعلومه له على نسيانه إياها.

وقد اعتبر الشهيد الثاني وجماعه أن اعتبار العدالة فى الحقيقة يغنى عن اعتبار الضبط، لأن العدل لا يروى إلا ما ضبط، وتحققه على الوجه المعتبر.

ورد عليه بأن العدالة إنما تمنع من تعمُّد نقل غير المضبوط عنده، لا من نقل ما يسهو عن كونه غير مضبوط، فيظنه مضبوطاً، وتوهم أن العدل إذا عرف من نفسه كثرة السهو لم يجترئ على الرواية تحرزاً من إدخال ما ليس من الدين فيه مدفوع، لأنه إذا كثر سهوه فربما يسهو عن أنه كثير السهو، فيروى، فالحق أن اعتبار العدالة لا يغنى عن اعتبار الضبط.

بم تثبت عدالة الراوي عند الشيعة الإمامية ؟

قالت الشيعة: إن عدالة الراوي تثبت بشيء من أمور:

١- الملازمة بالصحبة المؤكدة والمعاشرة التامة المطلعة على سريرته وباطن أمره بحيث يحصل العلم أو الاطمئنان العادي بعدالته.

قلت: ولكن هذا خاص بالراوي المعاصر فقط.

٢- الاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل الحديث وشاع الثناء عليه بها، كفى فى عدالته، ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدل ينص عليه، كمشايخنا السابقين من عهد الشيخ محمد بن يعقوب الكلينى[2] رحمه الله وما بعده إلى زماننا هذا، فإنه لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ المشهورين إلى تنصيص على تزكيته ولا تنبيه على عدالته لما اشتهر فى كل عصر من ثقتهم وضبتهم وورعهم زيادة على العدالة[3]، وانما يتوقف على التزكية غير

(١) المقياس ٢/ ٤٣ (٢) سترد ترجمته ان شاء الله في الفصل الأول من الباب الرابع

(٣) هذا بالرغم من أن الأخبار دونت ولم يعد هناك سند متصل للأئمة

هؤلاء من الرواة الذين لم يشتهروا بذلك ككثير ممن سبق على هؤلاء، وهم طرق الأحاديث المدونة فى الكتب عامة.

٣- شهادة القرائن الكثيرة المتعاضدة الموجبة للإطمئنان بعدالته ككونه مرجع العلماء والفقهاء، وكونه ممن يكثر عن الرواية من لا يروى إلا عن عدل ونحو ذلك، فحصل الاطمئنان والعلم العادى منها بوثاقة الرجل كفى فى قبول خبره لبناء العقلاء على ذلك.

٤- تنصيص عدلين على عدالته بأن يقولا: هو ثقة، أو عدل، أو مقبول الرواية.[1]

(١) مقباس الهداية ٢/ ٦٣، ٦٤ بتصرف يسير

الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية
وفيه مسائل

المسألة الأولى:

وقع الخلاف بين الشيعة فى قبول الجرح والتعديل من غير ذكر السبب بأن يقال: فلان عدل فلان ضعيف على أقوال .

الأول

لا يقبل الجرح والتعديل إلا بعد ذكر السبب، بأن يقول: هذا عدل لأنى عاشرته سفرا وحضرا ولم أجده يرتكب المعصية ووجدته صاحب ملكة، أو يقول هذا عدل لأنى أراه حسن الظاهر إلى غير ذلك من التفاسير المختلفة، فلا تقبل الشهادة بالتعديل إلا مع تفسيره، وهكذا فى طرف الجرح فيلزم أن يقول: هو فاسق لأنى وجدته يرتكب الكبيرة الفلانية مثلا[١] .

الثانى

يقبل الجرح والتعديل مطلقاً من غير ذكر السبب، فلو قال: أشهد أن فلاناً عدل أو فاسق قُبِل، وإن لم يبين سبب العدالة والفسق .

الثالث

يقبل التعديل مطلقاً من غير ذكر السبب ولا يقبل الجرح إلا مفسراً السبب .

الرابع

عكس الثالث بمعنى يكفى الإطلاق فى الجرح دون التعديل فإنه لا يقبل إلا مفسراً .

الخامس

يقبلان من غير ذكر السبب إذا كان كل من الجارح والمعدل عالما بأسباب الجرح والتعديل .

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ٨٣ بتصرف

السادس

يقبلان - أى الجرح والتعديل - إذا كان المجرح أو المعدل عالما وعدم القبول إلا مفسرين إذا كان الجرح أو المعدل غير عالم .

السابع

ما رجحه بعض الأواخر من اعتبار التفسير إن كان اختلافهما بحسب المفهوم أو احتمل ذلك وعدم وجوب التفسير مع عدم ذلك[1] .

حجة القول الأول:

- أنه لو ثبت الجرح والتعديل من غير ذكر السبب لثبت مع الشك أيضا إذ لا يزيد عليه لمكان اختلاف الآراء في معنى العدالة والفسق وما يحصلان به، وفي معنى الكبيرة، فالمعانى مختلفة اختلاف الجرح والتعديل لا يثبت بعضها .

- أن الشاهد إنما يشهد بما يراه ويعتقده، وذلك لعله غير معتبر عند المشهود عنده، فبعد اختلاف الآراء فى العدالة وموجباتها والكبائر وغيرها لا يصح الاعتماد على الشهادة المطلقة .

- أنه لو كفى اطلاق الجرح على الراوى من غير ذكر السبب لكفى الإطلاق فى ثبوت الرضاع ونحوه، والتالى باطل إجماعاً فكذا المقدم والملازمة ظاهرة[2] .

حجة القول الثانى:

- أن العدالة والفسق صفتان مستقلتان خارجتان، فإذا شهد الشاهدان العدلان بهما، وجب قبولة كما فى سائر الموارد التى يشهد بها .

وجعل اختلاف الآراء فى أسباب العدالة والفسق مانعاً من قبول الشهادة عليهما مطلقة مدفوع بأن عدالة الشاهدين مع علمهما بهذا الاختلاف تأبى من الأخبار بما لا يوافق الواقع ونظر الحاكم - وهذا قريب من أصحاب الوجه الخامس

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٨٤ : ٨٨ بتصرف وانظر وجيزة في علم الرجال صـ ٨٥

(٢) مقباس الهداية ٢/ ٨٨، ٨٩ بتصرف

حيث اشترط أن يكون المجرح أو المعدل عالما بأسباب ذلك .

- أن كلاً من المعدل والمجرح لا بد وأن يكون فى نظر الحاكم عالما بسببهما، وإلا لم يصلح لهما .

- أن العدالة حالة لها مقتضيات: منها قبول صاحبها فى الشهادة، والفسق حالة لها مقتضيات: منها رد قول صاحبها فى الشهادة، فإذا قامت الحجة الشرعية وهى البينة على وجود تلك الحالة وكشفت عن تحققها وجب القبول لإطلاق الأدلة، وهذا التبرير قريب من الأول[١] .

حجة القول الثالث

- أن المذاهب فيما يوجب الفسق مختلفة، فلا بد من البيان ليعمل المجتهد باجتهاده إذ لو لم يبين فربما جرح بما يعتقده جرحاً وليس بجرح فى نفس الأمر، أو فى اعتقاد الآخر، فلا بد من ذكر سببه لينظر فيه أو هو جرح أو لا ؟

قال فى البداية: وقد اتفق لكثير من العلماء جرح بعض، فلما استفسر ذكر مالا يصلح جارحاً، قيل لبعضهم: لم تركت حديث فلان ؟ فقال رأيته يركض على برذون، وسئل آخر عن أحد من الرواة، فقال: ما أصنع بحديثه ؟ ذكر يوما عن حماد، فامتخط حماد .

ونوقش فى ذلك بأنه لا فرق بين الجرح والتعديل، بل التعديل تابع للجرح، فإن العدالة ترك لما هو موجب للجرح والإختلاف فى أسباب الفسق يقتضى الاختلاف فى أسباب العدالة، فإن الإختلاف مثلا فى عدد الكبائر كما يوجب فى بعضها ترتب الفسق على فعله، يوجب فى بعض آخر عدم قدحه فى العدالة بدون الإصرار عليه، فربما يزكى المزكى مع علمه بفعل ما لا يقدح عنده فيها وهو قادح عند الحاكم، وكما اتفق لكثير الجرح بما ليس بجارح، فكذا اتفق لكثير التعديل بما ليس موجباً للعدالة، فقد وثق بعضهم بعضاً برؤيته لحيته وحسن هيئته مع أن ذلك يشترك فيه العدل وغيره .

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٨٩ :٩١ بتصرف

- أن الاطلاع على العدل لا يحصل إلا بالمعاشرة مدة طويلة، وبملاحظة المزايا والخفايا فى أفعاله وأعماله وعباداته ومعاملاته حتى يعرف منها باطنه من ظاهره، وحقه من باطنه، وخلقه من تخلقه، وذكر هذه الأمور تعسر بل تعذر .

وأيضا فأسباب العدالة كثيرة يشق ذكرها، لأن ذلك يحوج المعدل إلى قول: لم يفعل كذا لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو تركه، وذلك شاق جداً، بخلاف الجرح فإنه يكفى فيه معاينه صدور معصية كبيرة واحدة منه من غير أن يكون له تقادم عهد بالنسبة إليه(١) .

حجة القول الرابع

- أن اللبس كثيراً ما يقع فى العدالة بخلاف الجرح، وأيضا فالجارح إنما يشهد عن حس غالبا، فلا يحتاج إلى ذكر السبب كما فى سائر الحسيات المشهور بها، بخلاف المعدل فإنه إنما يشهد عن حدس والحدسيات مظنة الخطأ فلا بد من ذكر السبب عند الحاكم كى يتضح خطؤه من صوابه فيعمل عليه عند الحاكم .

ورد بأن اللبس يقع فى الجرح أيضاً، فكثيراً ما ترى تفسيق جمع لشخص لأمر ليس قادحاً فى العدالة، والإخبار بالعدالة وإن كان ناشئاً عن حدس إلا أنه قد يكون الحدس الحاصل من أسبابه أقوى من الحدس، وحينئذ فإما أن يعمل فيهما بقول الشاهد من غير تفسير لأصالتى الصحة وعدم الغفلة والخطأ، وإما أن يطلب التفسير فيهما .

- أن مطلق الجرح كاف فى إبطال الوثوق برواية المجروح وشهادته، وليس مطلق التعديل كذلك، لتسارع الناس إلى البناء على الظاهر فيها، فلا بد من ذكر السبب .

ورد بما مر من أن الجرح أيضا مما وقع الاختلاف فى أسبابه، فكيف يكتفى بمطلقه فى إبطال الإعتماد ؟ مع أن التسارع إلى البناء على الجرح أغلب وأقرب إلى طباع الناس من العدالة لعدم اجتنابهم كثيراً من الظن، مضافاً إلى أن تسارع الناس

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ٩٢ :٩٤ بتصرف

إلى البناء على الظاهر فى العدالة مبنى على القول بأن العدالة عبارة عن حسن الظاهر فلا تذهل .

حجة القول الخامس

هى هى حجة القول الثانى، وأضاف المامقانى ما يلي: قال إنا قد ذكرنا أن غاية ما تفيده تلك الأدلة إنما هو اعتبار التفسير فى شهادة من لا يعرف الأسباب والخلافات فيها، وإلا فبعد معرفته بذلك تمنع عدالته من الشهادة بما يحتمل أن لا يكون كذلك عند المشهور عنده لكون ذلك تدليساً وإغراء بالجهل وهما قبيحان لا يصدران من العدل .

حجة القول السادس

أما على الأول فحجته حجة القول الثانى، وأما على الثانى فحجته حجة القول الأول .

حجة القول السابع

أن المفهوم هو الذى وقع فيه الخلاف، أما المصداق فإنه يحتمل فيه عدم صحة الشهادة من باب احتمال الخطأ وأصالة عدم الغفلة والخطأ تنفى ذلك الإحتمال .

فتحصل من ذلك كله أن الأقرب فى المسألة هو القول الخامس[١] .

المسألة الثانية

إذا اجتمع فى الراوى الواحد جرح وتعديل فما الذى يقدم ؟ أقوال:

القول الأول: تقديم الجرح مطلقاً، وهذا هو المنقول عن جمهور العلماء:

لأن المعدل يخبر عن ما ظهر من حاله، وقول الجارح يشتمل على زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، فهو مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطنى خفى على المعدل .

القول الثانى: تقديم قول المعدل مطلقاً، نقله بعضهم قولاً، ولم نقف على

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ٩٤ :٩٦ بتصرف

قائله، ولا على دليل له .

القول الثالث: التفصيل بين صورة إمكان الجمع بينهما بحيث لا يلزم تكذيب أحدهما فى شهادته، كما إذا قال المزكى: هو عدل، وقال الجارح رأيته يشرب الخمر، فإن المزكى إنما شهد بالملكة وهى لا تقتضى العصمة حتي ينافى صدور المحرم منه فيجتمعان، وبين صدور عدم إمكان الجمع كما لو عين الجارح السبب ونفاه المعدل - أى بطريق معتبر - كما لو قال الجارح: رأيته فى أول الظهر من اليوم الفلانى يشرب الخمر، وقال المعدل: إنى رأيته فى ذلك الوقت بعينه يصلى، بتقديم الجرح على الأول لأنهما حجتان مجتمعتان فيعمل بهما مع الإمكان والرجوع إلى المرجحات من الأكثرية والأعدلية والأورعية والأضبطية ونحوها على الثانى فيعمل بالراجح ويترك المرجوح، فإن لم يتفق الترجيح وجب التوقف بالتعارض مع استحالة الترجيح من غير مرجح، اختاره الشهيد الثانى وغيره .

القول الرابع: هو الثالث مع التوقف فى الصورة الثانية مطلقا وهو المحكى عن الشيخ رحمه الله حيث قال: ودليلنا إذا تقابل الشهادتان، ولا ترجيح لأحد الشاهدين وجب التوقف، وعلل بأن مقتضى القاعدة فى صورة تعارض البنيتين هو التساقط والتوقف .

القول الخامس: التفصيل بين أن يتعارضا فى أصل ثبوت المُلْكة وعدمه كأن يقول أحدهما هو عدل ذو ملكة رادعة، وقال الآخر: هو عشار فى جميع ما مضى من عمره وبالتعارض والتساقط والرجوع إلى الأصل الموجود، وهو فى المقام على عدم الملكة بين أن يتعارضا فى مجرد صدور المعصية وعدمه فيرجع إلى أصالة العدم .

والأظهر هو القول الرابع لأن اعتبار التعديل هنا من باب الإطمئنان ولذا اسقطّنا فيه اعتبار التعدد[1] .

المسألة الثالثة

إذا قال الثقة حدثنى الثقة بكذا ولم يسمه هل يكفى ذلك فى جواز العمل بمثل

(١) مقباس الهداية ٢/ ١١٢ : ١١٧ بتصرف

هذا الخبر أم لا يكفى حتى يصرح باسمه، قولان:

الأول: عدم الجواز، الثانى: الجواز

حجة الأولين: أنه لا بد من تسميته لينظر فى أمره هل أطلق القوم عليه التعديل أو تعارض كلامهم فيه أو لم يذكروه ولا بد من البحث عن حال الرواة على وجه يظهر به أحد الأمور الثلاثة من الجرح والتعديل أو تعارضهما حيث يمكن، بل إضرابه عن تسميته مريب فى القلوب.

حجة الآخرين: أن المدار فى التعديل والجرح على الظن، فإن أراد أهل القول الأول أن ذلك لا يفيد الظن بسبب ذلك الإحتمال فهو باطل، لظهور حصول الظن من تعديل المعدل العالم بأحوال الجرح والتعديل وعدم الظفر بما يوجب الجرح ولو كان الاحتمال المذكور مانعا من حصول الظن للزم أن لا يحصل من خبر العدل الظن بالحكم الشرعى، أو المطلب اللغوى، أو الجرح والتعديل، ونحو ذلك لاحتمال الخطأ فى مستند عمله بالمذكورات، وأنه لو أبرزه لكان غير تام عندنا وذلك باطل بالضرورة.

وإن أرادوا أن هذا الظن ليس بحجة لأنه يشترط فى حجته كل ظن حصول ظن آخر من جهة الفحص بعدم وجود معارض له فهو باطل، لأن ذلك لو سلم فإنما هو فى صورة إمكان الفحص عن المعارض، وأما مع عدمه فلا يشترط، كما هو الظاهر من سيرة العقلاء فى موارد عملهم بالظن وكذلك معظم الأصحاب[٢].

المسألة الرابعة

إذا روى العدل الذى يعتمد على تزكيته عن رجل غير معلوم العدالة، وسماه باسمه، ولم يعلم من حال العدل الراوى أنه لا يروى إلا عن ثقة، فهل مجرد روايته عنه يكون تعديلا له مثل ما لو عدله صريحا أم لا ؟

وجهان:

فالمعروف بين العلماء من الفقهاء والأصوليين وأهل الدراية والحديث: العدم.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٢١: ١٢٣ بتصرف

وأرسل جمع قولا بكونه تعديلا من دون تسمية قائله، وعزاه الشهيد الثانى إلى شذوذ من المحدثين، والحق المألوف: هو القول الثانى .

لأن رواية العدل عن غيره لا تدل على تعديله له بشئ من الدلالات، أما المطابقة والتضمن فظاهر، وأما الالتزام، فلأنه لا ملازمة بين الأمرين لا عقلاً ولا شرعاً، ولا عادة، والعدل كما يروى عن العدل فكذا يروى عن غيره .

وتوهم أن رواية العدل عمن عرف فسقه غش وتدليس فى الدين، مدفوع بالمنع من كون ذلك غشاً وتدليساً لأنه لم يوجب على غيره العمل، بل قال: سمعت فلانا قال كذا، وقد صدق فى ذلك، ثم قد يكون لم يعرف عدالة المروى عنه ولا فسقه، وأحال البحث عن حاله إلى من يريد العمل بروايته كما هى عادتهم .

المسألة الخامسة

إن عمل المجتهد العدل وفتياه لغيره بفتوى على طبق حديث ليس حكما منه بصحته، ولا مخالفته له قدحا فيه، ولا فى رواته، كما صرح بذلك جماعة منهم الشهيد الثانى .

المسألة السادسة

الحق أن موافقة الحديث للإجماع لا يدل على صحة سنده، لجواز أن يكون مستند المجمعين غيره، أو يكونوا قد استندوا إليه لقيام قرينه خارجة بصدقه، وكذا إيفائهم خبرا تتوفر الدواعى إلى إبطاله لا يدل على صحة سنده[1] .

المسألة السابعة

إذا روى ثقة عن ثقة حديث ورجع المروى عنه فى ذلك الحديث فنفاه وأنكر روايته، وكان جازماً بنفيه، بأن قال على وجه الجزم: ما رويته، فقد صرح جمع بأنه يتعارض الجزمان، والمنكر هو الأصل، وحينئذ فيجب رد ذلك الحديث، لكن ذلك لا يكون قدحاً فى الفرع ولا يقدح فى باقى رواياته عنه ولا عن غيره، وإن

(١) مقباس الهداية ٢/١٢٦ : ١٣٠ بتصرف يسير

كان مكذباً لشيخه فى ذلك، إذ ليس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه فتساقطا .

ومقابل قول الجماعة أقوال:

منها عدم رد ذلك الحديث المروى، حكى اختياره عن السمعانى والشافعى.

ومنها عدم قدح ذلك فى صحة ذلك الحديث إلا أنه لا يجوز للفرع أن يرويه عن ذلك الأصل. جزم به الماوردى .

ومنها أنهما يتعارضان ويرجح أحدهما بأحد المرجحات، حكى ذلك عن إمام الحرمين .

وكل ذلك فاسد عدا الأول .

هذا إذا أنكر الأصل رواية ذلك الحديث وكان جازماً بنفيه .

أما إذا لم ينكره ولكن قال: لا أعرفه، أو لا أذكره ونحو ذلك مما يقتضى جواز نسيانه لم يقدح ذلك فى رواية الفرع على الأصح الأشهر، لعدم دلالة كلامه على تكذيب الفرع لاحتمال السهو والنسيان من الأصل.

والحال أن الفرع ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال، بل كما لا تبطل رواية الفرع ويجوز لغيره أن يروى عنه بذلك، فكذا يجوز للمروى عنه أولاً الذى لا يذكر الحديث روايته عمن ادعى أنه سمعه منه، فيقول هذا الأصل الذى قد صار فرعاً إذا أراد التحدث بهذا الحديث: حدثنى فلان عنى أنى حدثته عن فلان بكذا وكذا.

وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعدما حدثوا بها، وكان أحدهم يقول: حدثنى فلان عنى عن فلان بكذا، وصنف فى ذلك الخطيب البغدادى من العامة « أخبار من حدث ونسى » وكذلك الدارقطنى، ومن ذلك حديث ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة أن النبى ﷺ «قضى باليمن مع الشاهد»[1] قال عبد العزيز الدراوردى: فذكرت ذلك لسهيل،

(١) أخرجه أبو داود كتاب الأقضية باب القضاء باليمين والشاهد ٣/ ٣٠٩ ح رقم ٣٦١٠ والترمذي ١٣- كتاب الأحكام ١٣- باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ٣/ ٦١٨ ح رقم=

فقال أخبرنى ربيعة، وهو عندى ثقة أنى حدثته إياه ولا أحفظه، قال عبد العزيز، وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه، وكان سهيل بعد ذلك يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه .

وكيف كان فجمهور أهل الحديث والفقه والكلام على أن من روى حديثاً ثم نسيه جاز العمل به لوجود المقتضى وعدم المانع[1] .

وهناك قاعدة يتبعها الشيعة فى تصحيح أسانيدهم، هى ما يلى:

يقول المامقانى:

« إنه قد يدخل فى بعض الأسانيد من لم يقع فى كتب الرجال تصريح بعدالته ووثاقته ولا بضعفه ومجروحيته، فمقتضى القاعدة إدخالهم فى المجهولين، بل لعل القاصر يستكشف من عدم تعرضهم لذكرهم فى كتب الرجال عن عدم الاعتماد عليهم، بل وعدم الاعتداد بهم، ولكن التأمل الصادق يقضى بخلاف ذلك، فإنا إذا وجدنا بعض الأعاظم من علمائنا المحدثين يعتنى كثيرا بشأنه، ويكثر الرواية عنه، أو يترحم عليه، ويترضى عنه كما يتفق ذلك مع الصدوق رحمه الله فى بعض من يروى عنه، ولم يكن حاله معروفاً من غير هذه الجهة أو يقدح فى سند روايته من غير جهته وهو فى طريقها، فلا ريب ولا اشكال فى إفادة ذلك مدحاً معتداً به، بل ربما يبلغ هذه وأمثاله حد التوثيق، ويحصل ذلك الظن بعدالته وضبطه، ويكون حاله حال الرجل المعدل بتعديل معتبر »[2] ؟!

قلت: إن النظرة المتعجلة إلى الكلام السابق يدرك صاحبها أن ما قاله المامقانى منقول من تدريب الراوى للسيوطى فى النوع الثالث والعشرون منه.

١٣٤٣ وقال هذا حديث حسن غريب، وابن ماجة ١٣- كتاب الأحكام ٣١- باب القضاء بالشاهد واليمين ٢/ ٧٩٣ ح رقم ٢٣٦٨

(١) مقباس الهداية ٢/ ١٣٣ : ١٣٦ بتصرف

(٢) مقباس الهداية ٢/ ١٣٠

ألفاظ التعديل عند الشيعة الإمامية

١ - فلان عدل إمامي ضابط ،أو عدل من أصحابنا الإمامية ضابط.

يقول المامقاني: وهذه أحسن العبارات وأصرحها فى جعل الرجل من الصحاح، ولو اقتصر على أحد الألفاظ الثلاث أو اثنين منها .

فإن كان أحد الآخرين أو هما[١] فلا ريب فى عدم إفادته المدح البالغ حد التوثيق، بل ولا مطلق المدح، وإن كان غيرهما فإما أن يكون الأول خاصة[٢]، أو هو مع الثانى[٣] أو مع الثالث[٤] .

أما على الأول: أعنى أغناء قولهم عدل عن التصريح بكونه إماميا ،فهو أن العدالة المطلقة فرع الإسلام والإيمان ،فإن الكافر والمخالف والفرق الباطلة من الشيعة ليسوا بعدول مطلقا فحمل العدل فى كلام الشاهد على ظاهره - وهو الإمامى العدل - لازم ،إذ لا يعدل عن الظاهر إلا لدليل هو هنا مفقود ؛ وقد يؤيد هذا الظاهر :

تارة بالأصالة المستفادة من ولادة كل شخص على الفطرة الظاهرة

وأخرى بشهادة كلمات أهل الرجال بلك ،فان المذكور فى أوائل كثير من كتب الرجال ككتاب النجاشى والفهرست ورجال ابن شهر آشوب[٥] أنها موضوعة لذكر رجال الشيعة، وقد حكى عن بعضهم أنه قال: اعلم أن إطلاق الأصحاب لذكر الرجال يقتضى كونه إماميا، فلا يحتاج إلى التقيد بكونه من أصحابنا ،ولو صرح، كان تصريحاً بما علم من العادة .

أما على الثانى: هو كفاية قولهم عدل فى التزكة المترتب عليها التصحيح وعدم اعتبار التصحيح بالضبط ،فقد اعتبر أن اعتبار العدالة فى الحقيقة غنى عن اعتبار الضبط لأن العدل لا يروى إلا من ضبط ،وتحقيقه على الوجه المعتبر

---

(١) أى إمامى أو ضابط أو إمامى ضابط

(٢) أى عدل فقط

(٣) أى عدل امامى

(٤) أى عدل ضابط

(٥) سيرد ترجمة لهذه المؤلفات فيما بعد

وتخصيصه بالذكر تأكيد وجرى على العادة

وبما ذكرنا - يقول المامقانى - هو الحال فيما لو اقتصر على اللفظ الأول مع الثانى أو هو مع الثالث[1].

٢ - ثقة

هى صفة تدل على الدوام والثبوت وتقتضى الاطمئنان من الكذب والتحرز عن السهو والنسيان، إذ مع اعتبار الرجل الكذب وكثرة السهو والنسان لا يمكن الوثوق به، ويمكن أن يسرى إلى باقى أنواع المعاصى، فان العادة تقتضى بعدم الوثوق بشارب الخمر ومرتكبى الفجور وغير ذلك من المعاصى وهذا هو المراد بالعدالة بمعنى الملكة التى تبعث على ملازمة التقوى واجتناب الكبائر، والاصرار على الصغائر، ولذلك اتفق الكل على إثبات العدالة بهذه الكلمة - ثقة - من غير شك واضطراب.

وحينئذ فحيثما تستعمل هذه الكلمة فى كتب الرجال مطلقاً من غير تعقيبها بما يكشف عن فساد المذهب، تكفى فى إفادتها التزكية المترتب عليها التصحيح باصطلاح المتأخرين لشهادة جمع باستقرار اصطلاحهم على إرادة العدل الإمامى الضابط من قولهم ثقة.

وإذا قال النجاشى: ثقة، ولم يتعرض لفساد المذهب، فظاهره أنه عدل إمامى لأن ديدنه التعرض لفساد المذهب.

ثم قال المامقانى نقلاً عن أحد علماء المصطلح عندهم: لا يخفى أن الرواية المتعارفة المسلمة المقبولة أنه إذا قال النجاشى أو غيره: فلان ثقة، أنهم يحكمون بمجرد هذا القول بأنه عدل إمامى، إما لما ذكر، أو لأن الظاهر من الرواة التشيع، والظاهر من الشيعة حسن العقيدة، أو لأنهم وجدوا منهم أنهم اصطلحوا ذلك فى الإمامية، وإن كانوا يطلقون على غيرهم مع القرينة، فإن معنى ثقة عادل، أو عادل ثبت، فكما أن عادلا ظاهر فيهم، فكذا ثقة.

(١) مقباس الهداية ٢ / ١٤٣ :١٤٥ بتصرف

ويؤيد ذلك أنك تراهم يصححون السند إذا كان رجاله ممن قيل فى حقه ثقة أو عادل بدون التصريح بالضبط، أو كونه إمامياً، مع أن المعروف اعتبار كونه إمامياً ضابطاً فى التسمية بالصحيح . ثم يقول المامقانى مفسراً لكلمة ثقة: وربما جعل بعضهم قولهم: ثقة مع عدم التنبيه على فساد المذهب دالاً على أمور:

١ - أنه ضابط

٢ - أنه إمامى

٣ - أنه مأمون الكذب صدوق معتمد عليه

٤ - أنه عادل يتجنب المعاصى مقبول الشهادة[١] .

وليس لكلمة ثقة بالنسبة إلى غير الإمامى أكثر من التثبت والتحرز عن الكذب[٢] .

٣ - ثقة فى الحديث أو ثقة فى الرواية

يقول المامقانى : ولا ريب فى إفادته المدح التام وكونه معتمداً ضابطاً، فيكون حكمه حكم الموثوق، ثم نقل عن أحد علمائهم قوله: المتعارف المشهور أنه تعديل وتوثيق للراوى نفسه[٣] .

٤ - صحيح الحديث

وفيه وجوه: كونه إمامياً عادلاً فى نفسه، كونه ثقة فى نفسه، كونه ثقة فى حديثه، كون خبرة موثوق الصدور من قبله وحده.

وقال الشهيد الثانى: ألفاظ التعديل الدالة عليه صريحاً قول المعدل ... صحيح الحديث فإنه يقتض كونه ثقة وفيه زيادة تزكية[٤] .

٥ - حجة

لا شبهة فى إفادته فى حق من أطلق عليه مدحاً كاملاً فى روايته بل فى نفسه

(١) مقباس الهداية ٢ / ١٤٦:١٥٢ بتصرف (٢) المصدر السابق ٢ / ٢٤١

(٣) مقباس الهداية ٢ / ١٦٢ بتصرف وانظر وجيزة فى علم الرجال ٧٨

(٤) الوجيزة ٧٨، المقياس ٢ / ١٦٩

وكونه روايته من القوى بل الأظهر دلالته على كونه عدلاً إمامياً ضابطاً لاستقرار اصطلاحهم على ذلك[1] .

٦ - أجمعت العصابة علي تصحيح ما يصح عنهم

وأول من أطلق هذا التعبير وجعله من ألفاظ التعديل: الكشى، وتبعه الشيخ، والنجاشى ثم من بعدهما من المتقدمين والمتأخرين حيث قال:

أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبى جعفر وأبى عبد الله عليهم السلام وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا:

أفقه الأولين ستة: زرارة[2]، ومعروف بن خربوء[3]، وبريد[4]، وأبو بصير الأسدى[5]، والفضيل بن يسار[6]، ومحمد بن مسلم الطائفى[7] .

وقالوا: أفقه الستة زرارة ؛وقال بعضهم: مكان أبى بصير الأسدى أبى بصير المرادى وهو ليث بن البخترى[8] .

وقالوا: تسمية الفقهاء من أصحاب أبى عبد الله عليه السلام: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ١٧٠

(٢) سبقت ترجمته عند الكلام عن الحديث الصحيح

(٣) معروف بن خربوء القرشى قال الأردبيلى نقلاً عن الكشى إنه ممن أجمعت العصابة على تصديقهم من أصحاب أبى جعفر، وأبى عبد الله عليهما السلام وانقادوا لهم بالفقه فقالوا إنه أفقه الأولين جامع الرواة ٢/٢٤٦

(٤) سبقت ترجمته عند الكلام عن الحديث الصحيح

(٥) أبو بصير الأسدى يحيى بن أبى القاسم ذكر الكشى أنه كان مخلصاً. رجال الكشى ٢/ ٧٧٢ وقال النجاشى ثقة وجيه . الرجال ٢/ ٤١١ ولم يذكر الطوسى فيه جرحاً ولا تعديلاً الفهرست ١٧٨ وكذا ابن شهر آشوب فى معالم العلماء صـ١٣٠

(٦) الفضيل بن يسار أبو القاسم النهدى قال النجاشى بصرى صميم ثقة . الرجال ٢/ ١٧٢، وذكر الكشى ان أبا عبد الله عليه السلام كان إذا رأى الفضيل بن يسار قال بشر المخبتين ،من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا. الرجال للكشى ٢/ ٤٧٢

(٨،٧) سبقت ترجمتهما عند الكلام عن الحديث الصحيح

بالفقه: ستة نفر: جميل بن دراج[١]، وعبد الله بن مسكان[٢]، وعبد الله بن بكير[٣]، وحماد بن عيسى[٤]، وحماد بن عثمان[٥]، وأبان بن عثمان[٦].

قالوا: وزعم أبو إسحاق ثعلبة بن ميمون[٧] أن أفقه هؤلاء جميل بن دراج.

ثم قال - أى الكشى - بعد ذلك: تسمية الفقهاء من أصحاب أبى إبراهيم وأبى الحسن الرضا عليهما السلام: أجمع أصحابنا على تصحيح ما صح عن هؤلاء، وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر: منهم يونس بن عبد الرحمن[٨]، وصفوان بن يحيى[٩]، ومحمد بن أبى عمير[١٠]، وعبد الله بن

---

(١) جميل بن دراج قال الطوسى: له أصل وهو ثقة ،الفهرست صـ٤٤ وقال النجاشى شيخنا ووجه الطائفة ثقة ١/ ٣١٠.

(٢) عبد الله بن مسكان قال النجاشى ثقة عين، الرجال ٢/ ٩ وقال ابن شهر آشوب ثقة له كتاب ،معالم العلماء صـ٧٤ وقال الأردبيلى ثقة ،جامع الرواة ١/ ٥٠٧

(٣) سبقت ترجمته عند الكلام عن الحديث الصحيح

(٤) حماد بن عيسى قال الطوسى له كتاب ثقة ،الفهرست ٦١ وقال النجاشى كان ثقة فى حديثه صدوقاً ١/ ٣٣٧

(٥) حماد بن عثمان قال الطوسى ثقة جليل القدر له كتاب الفهرست ٦٠ وقال النجاشى: ثقة، الرجال ١/ ٣٣٩

(٦) أبان بن عثمان الأحمر أبو عبد الله الكوفى قال الطوسى له أصل ،الفهرست صـ١٨. وقال النجاشى له كتاب حسن كبير، الرجال ١/ ٨٠ ولم يذكر فيه ابن شهر آشوب جرحا ولا تعديلا صـ٢٧

(٧) ثعلبة بن ميمون قال الأردبيلى نقلا عن علمائهم كان ثقة خيراً فاضلاً جامع الرواة ١/ ١٤٠

(٨) يونس بن عبد الرحمن قال النجاشى: كان وجهاً فى أصحابنا متقدماً عظيم المنزلة، الرجال ٢/ ٤٢٠ وقال الطوسى له كتب كثيرة . الفهرست صـ٨١ .

(٩) صفوان بن يحيى ذكر الكشى أن أبا جعفر الثانى عليه السلام قال عن صفوان هذا: رضى الله عنه برضاى عنه فما خالفنى قط . الرجل للكشى ٢/ ٧٩٢ وقال الطوسى أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث .الفهرست صـ٨٣ وقال النجاشى: ثقة ثقة عين . الرجال ١/ ٤٣٩

(١٠) سبقت ترجمته عند الكلام عن الحديث الصحيح

المغيرة[1]، والحسن بن محبوب[2]، وأحمد بن محمد بن أبى نصر[3]، وقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن على بن فضال[4]، وفضالة بن أيوب[5]، وقال بعضهم: مكان فضالة، عثمان بن عيسى[6]، وأفقه هؤلاء يونس ابن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى[7].

يقول المامقانى والمراد بهذا الإجماع ليس مجرد اتفاق الكل بل المعنى المصطلح وهو الاتفاق الكاشف عن رأى المعصوم عليه السلام على أن يكون المجمع عليه هو القبول والعمل بروايات أولئك الذين قيل فى حقهم ذلك، إذ أن إمام ذلك العصر عليه السلام بمرأى ومسمع من أولئك العاملين بأخبار هؤلاء مع عدم ظهور إنكار لهم، ولا رادع، بل أقرهم على ذلك، بل وأمر بالرجوع إليهم والأخذ منهم.

وقد اختلف فى معنى هذه العبارة على احتمالات أذكر أشهرها:

قال المامقانى: إن المراد بذلك - وهو الرأى المشهور - تصحيح رواية من قيل فى حقه ذلك، بحيث لو صحت الرواية من أول السند اليه عدت صحيحه من

---

(1) عبد الله بن المغيرة قال عنه النجاشى الكوفى ثقة ثقة لا يعدل به احد من أصحابنا جلالته ودينه وورعه. الرجال ٢/ ١١ وقال ابن شهر آشوب له كتاب. معالم العلماء ص٧٧

(2) الحسن بن محبوب قال الطوسى كوفى ثقة. الفهرست ٤٦ وقال الكشى أصحابنا يتهمون ابن محبوب فى روايته عن ابن أبى حمزة. الرجال للكشى ١/ ٨٥١

(3) أحمد بن محمد بن أبى بصر قال النجاشى كان عظيم المنزلة عند الرضا وأبى جعفر عليهما السلام له كتب الرجال ١/ ٢٠٢ وقال الطوسى كوفى ثقة. الفهرست ١٩ وذكر عنه الكشى قصصا يطول المقام بذكرها. الرجال للكشى ٢/ ٨٥٢

(4) الحسن بن على بن فضال قال الكشى كان فطحيا ورجع. الرجال للكشى ٢/ ٨٣٦ وكذا قال الطوسى وزاد: كان ثقة فى الحديث وفى رواياته الفهرست ٤٧ وقال ابن شهر آشوب كان ثقة. معالم العلماء ص٣٣

(5) فضالة بن أيوب الأزدى قال النجاشى كان ثقة فى حديثه مستقيما فى دينه له كتاب. الرجال ٢/ ١٧٥ وقال الطوسى: له كتاب الفهرست ١٢٦ وكذا قال ابن شهر آشوب. معالم العلماء ص٩٢

(6) سبقت ترجمته عند الكلام عن الحديث الصحيح

(7) تنقيح المقال ١/ ١٩٦، ١٩٧ للمامقانى، طبعة بخط اليد، وجيزة فى علم الرجال ٢٩، ٣٠

غير اعتبار ملاحظة أحواله وأحوال من يروي عنه إلى المعصوم عليه السلام، ولا فرق بين العلم بمن روى عنه ومعرفة حاله، وعدمه فلا فرق حينئذ بين مسانيدهم ومراسيلهم ومرافيعهم، فكلها معدودة من الصحاح، وهذا هو القول المشهور والمعروف والمجمع عليه عند الأصحاب من غير اكتراث منهم .

والتفسير السابق لذلك المصطلح ذكره أحد أصحابنا وعزاه إلى جماعة من المتأخرين حيث قال بعد نقل عبارة الكشي المتضمنة لنقل هذا الاجماع: انه قد فهم جماعة من المتأخرين قوله. أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء، الحكم بصحة الحديث المنقول عنهم ونسبته إلى أهل البيت عليهم السلام بمجرد صحته عنهم، من دون اعتبار العدالة فى من يروون عنه حتى لو رووا عن معروف بالفسق أو بالوضع عما لو أرسلوا الحديث، كان ما نقلوه صحيحاً محكوماً على نسبته الى أهل العصمة عليهم السلام[1].

قلت: قد ثبت رواية بعض هؤلاء عن الضعفاء والمجروحين، وهذه الروايات فى الكافى أصح كتبهم .

يقول أبو القاسم الخوئى - أحد محدثى الشيعة -: قد ثبتت روايتهم عن الضعفاء فى موارد:

فهذا صفوان بن يحيى روى عن على بن أبى حمزة البطائنى كتابه، ورغم هذا قال عنه على بن الحسن بن فضال: كذاب ملعون[2] وقد لعنه الطوس أيضاً[3].

فقد روى الكلينى بسند صحيح عن صفوان بن يحيى عن على بن أبى حمزة[4].

وروى الطوسى بسند صحيح عن صفوان وابن أبى عمير عن يونس بن

(١) مقباس الهداية ٢/١٧٦ : ١٧٩ بتصرف

(٢) معجم رجال الحديث ١/٦٦

(٣) انظر هامش الفهرست ٩٦

(٤) الكافى كتاب التوحيد باب النهى عن الجسم والورة ١/١٠٤ ح رقم ١

ظبيان[1]، ويونس هذا ضعفه النجاشي فقال: ضعيف جداً ولا يلتفت الى ما رواه، كل كتبه تخليط[2].

وروى الكليني بسند صحيح عن صفوان بن يحيى عن أبي جميلة[3].

وأبو جميلة هذا هو المفضل بن صالح ضعفه الأردبيلي، فقال: ضعيف كذاب يضع الحديث[4].

وروى أيضا بسند صحيح عن عبد الله بن خواش[5].

وعبد الله بن خداش ضعفه النجاشي حيث قال: ضعيف جداً[6].

وهذا محمد بن أبي عمير روى عن علي بن أبي حمزة البطائني كتابه، ذكره النجاشي والطوسي[7].

وروى الكليني بسند صحيح عن ابن أبي عمير عن علي بن أبي حمزة[8].

وروى بسند صحيح عن ابن أبي عمير عن الحسين بن أحمد المنقري[9].

والحسين هذا ضعفه النجاشي فقال: كان ضعيفاً[10].

وروى الشيخ بسند صحيح عن ابن أبي عمير عن علي بن حديد[11].

---

(١) تهذيب الأحكام كتاب الحج باب ضروب الحج ٥/٣١ ح رقم ٢، الاستبصار باب ان التمتع فرض من نأى عن الحرم ٢/١٥٧ ح رقم ٥١٣

(٢) رجال النجاشي ٢/٤٢٣

(٣) الكافي كتاب الزي والتجميل باب النوارد ٦/٥٣١ ح رقم ٧

(٤) جامع الرواة ٢٥/٢٥٦

(٥) الكافي كتاب المواريث باب ميراث الولد ٧/٨٧ ح رقم ٤

(٦) النجاشي ٢/٤٣

(٧) معجم رجال الحديث ١/٦٦

(٨) الكافي كتاب الجنائز باب النوادر ٣/٢٥٥ ح رقم ٢٠

(٩) الكافي كتاب فضائل القرآن باب فضائل القرآن ٢/٦٢٣ ح رقم ١٨

(١٠) النجاشي ١/١٦٣

(١١) التهذيب كتاب النكاح باب من أحل الله نكاحه من النساء ٧/٢٤٨ ح رقم ١١٧١ والاستبصار باب أن حكم المملوكة في هذا الباب حكم الحرة ٣/١٥٩ ح رقم ٥٧٥

وعلى هذا ضعفه الشيخ فى موارد وبالغ فى تصعيفه[1]، وتقدمت روايته عن يونس بن ظبيان آنفاً .

وهذا أحمد بن محمد بن أبي نصر، روى عن المفضل بن صالح فى موارد كثيرة وروى عنه أيضا تحت عنوان أبى جميلة .

روى الكلينى بسند صحيح عن أحمد بن أبى نصر عن المفضل بن صالح[2] .

وروى بسنده الصحيح عنه عن عبد الله بن محمد الشامى[3] .

وعبد الله هذا ضعيف، قال الأردبيلى : نبه النجاشى على تضعيفه[4] .

وروى الطوسى بسند صحيح عن أحمد بن أبى نصر عن الحسن بن على بن أبى حمزة[5] .

والحسن هذا ضعيف[6] .

وهذا زرارة بن أعين فروى عن سالم بن أبى حفصة، وسالم هذا تضافرت الروايات فى ذمه وضلاله وإضلاله، قال الأردبيلى : لعنه الصادق عليه السلام وكذبه وكفره[7] .

وروى الكلينى بسند صحيح عن زرارة عن سالم بن أبى حفصة[8] .

وهذا حماد بن عيسى روى عن عمرو بن شمر، وعمرو هذا بالغ النجاشى فى تضعيفه فقال: ضعيف جداً[9] .

---

(١) معجم رجال الحديث ١/ ٦٧

(٢) الكافى كتاب الحج باب بدء البيت والطواف ٤/ ١٨٨ ح رقم ٢ وكتاب العتق باب الاباق ٦/ ١٩٩ ح رقم ٢

(٣) الكافى كتاب الأطعمة باب الشواء ٦/ ٣١٩ ح رقم ٤

(٤) جامع الرواة ١/ ٥٠٥

(٥) التهذيب كتاب العتق والتدبير باب التدبير ٨/ ٢٣٧ ح رقم ٩٥٣

(٦) معجم رجال الحديث ١/ ٦٨ (٧) جامع الرواة ١/ ٣٤٧

(٨) الكافى كتاب الزكاة باب النوادر ٤/ ٤٧ ح رقم ٦ (٩) رجال النجاشى ٢/ ١٣٢

روى الكلينى بسند صحيح عن حماد بن عيسى عن عمرو بن شمر[1] وقد روى عن جماعة: من أصحاب الإجماع منهم يونس بن عبد الرحمن، فقد روى الكلينى بسند صحيح عن يونس بن عبد الرحمن عن عمرو بن شمر[2]، وروى أيضا بسند صحيح عن الحسن بن محبوب عن عمرو بن شمر[3].

وروى أيضاً بسند صحيح عن عبد الله بن المغيرة عنه[4].

٧ - من أصيحابنا

بعضهم جعل ذلك من ألفاظ المدح، واستفاد منه كون المقول فيه إماميا، إذا كان القائل إماماً ولا بأس بذلك[5].

٨ - عين، ووجه

وقد يضم إلى الأول: من عيون أصحابنا وإلى الثانى: من وجوه أصحابنا، وحكى المامقانى عن بعضهم أن عين: توثق، ووجه توثيق[5].

٩ - ممدوح

قال المامقانى: لا ريب فى إفادته المدح فى الجملة لا الوثاقة ولا الإمامية، بل ولا المدح المعتد به الموجب لصيرورة الحديث حسناً ضرورة أن من المدح ماله دخل فى قوة السند وصدق القول مثل: صالح، خير، ومنه ما لا دخل له فى السند بل فى المتن مثل: فهيم وحافظ، ومنه مالا دخل له فيهما مثل: شاعر وقارىء، فحيث يطلق لفظ ممدوح ولا توضع قرينه على إرادة الأول لم يدل على المدح

---

(١) الكافى كتاب الحجة باب الاشارة بالنص على الحسن بن على عليه السلام ١/٢٩٨ ح رقم٥

(٢) الكافى كتاب الإيمان باب البر بالوالدين ٢/١٦٣ ح رقم ٢٠

(٣) الكافى كتاب الإيمان والكفر باب الرفق ٢/١١٩ ح رقم ٥

(٤) الكافى كتاب الطعمة باب فضل الخبز ٦/٣٠١ ح رقم ١

(٥) وجيزة فى علم الرجال صـ٧٨، ٧٩، مقباس الهدية ٢/٢٠٩

المعتد به، لأن العام لا يدل على الخاص[1].

١٠ - من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام

قال المامقاني: لا ريب في إفادتة المدح المعتد به الموجب لصيرورة السند من القوى إن لم يثبت كونه إمامياً، ومن الحسن إن ثبت كونه إمامياً، وربما جعل ذلك دالاً على العدالة، وقال محقق الكتاب معلقاً وكذا من أولياء الصادق عليه السلام، أو صاحب الرضا عليه السلام، وأشباه ذلك مما يفيد مدحا بلا شبهة في الجملة[2]

١١ ـ صاحب سر أمير المؤمنين عليه السلام

الظاهر انه يفيد ما فوق الوثاقة فإن تحميل السر إنما يكون لمن هو فوق العدالة ممن له نفس قدسية مطمئنة منقادة مطيعة لحبس ما تحملت، أمينة على ما اطلعت، لقد كان أكثر أصحابه ثقاتاً عدولاً، ولم يكن صاحب سره إلا معدوداً، ولذا كان كاتماً للأسرار لا يبين منها إلا نادراً لنادر، وكذلك كان أصحاب سائر الأئمة عليهم السلام، فكون الرجل صاحب السر مرتبته فوق مرتبة العدالة بمراتب شتى كما لا يخفى[3].

١٢ ـ من مشايخ الإجازة، أو شيخ الإجازة

قال المامقاني: لا ريب في إفادة المدح المعتد به، ثم قال نقلاً عن الشهيد الثاني: إن مشايخ الإجازة لا يحتاجون الى التنصيص على تزكيتهم الى أن قال: أن مشايخنا لا يحتاجون الى التنصيص على تزكيتهم الى أن قال: ان مشايخنا من عهد الكليني الى زماننا لا يحتاجون الى التنصيص لما اشتهر في كل عصر من ثقتهم وورعهم[4].

قلت: نص أبو القاسم الخوئي على أن الحسن بن محمد بن يحيى، والحسين

---

(١) مقباس الهدية ٢/ ٢١٢ بتصرف

(٢) مقباس الهدية ٢/ ٢١٣ بتصرف يسير

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢١٧

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢١٨، ٢١٩، الوجيزة صـ٧٨ بتصرف يسير

ابن حمدان من مشايخ الإجازة، ورغم هذا ضعفهما النجاشى[١].

قلت: حيث قال فى الأول: رأيت أصحابنا يضعفونه[٢] والثانى: قال عنه كان فاسد المذهب[٣].

١٣ ـ شيخ الطائفة أو من أجلائها، أو معتمدها

إن دلالة كل منهما على المدح المعتمد به ظاهرة لا يرتاب فيها، بل ورد عن بعضهم: أن إشارتها إلى الوثاقة ظاهرة مضافاً إلى الجلالة بل أولى من الوكالة ومشيخة الإجازة وغيرها، مما حكموا بشهادته على الوثاقة، سيما بعد ملاحظة أن كثيراً من الطائفة ثقات فقهاء فحول أجله، وبالجملة، كيف يرضى منصف أن يكون شيخ الطائفة فاسقاً[٤].

١٤ ـ لا بأس به

ويقول المامقانى: وقد اختلف فى ذلك على أقوال:

١ ـ أنه لا يفيد شيئاً حتى المدح.

٢ ـ أنه يفيد مطلق المدح أعم من المعتد به وغيره.

٣ ـ أنه يفيد المدح المعتد به الموجب لحسن من كان صحيح العقيدة.

٤ ـ أنه يفيد الوثاقه المصطلحية الموجبة لاطلاق اسم الصحيح عليه[٥].

ويقول صاحب الوجيزة: قولهم لا بأس به هل هو ظاهر فى عدم البأس بروايته أو بدينه على الإطلاق، أو من جهة العقيدة فقط، فعلى الأخير: لا يكون مدحا، وعلى الثانى: يكون تعديلاً وعلى الأول: يكون توثيقاً فى الرواية فقط،

---

(١) معجم رجال الحديث ١/ ٧٧

(٢) الرجال للنجاشى ٢/ ٢١٧

(٣) المصدر السابق ١/ ١٧٨

(٤) مقباس الهدية ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤

(٥) مقباس الهدية ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦

والظاهر فى عبارات أهل الرجال الأول[١].

١٥ ـ أسند عنه

قال المامقانى: إنه يعد من ألفاظ المدح، وقال محقق الكتاب معلقاً: بل يظهر من المجلسى أنه كالتوثيق بناء على أن المراد: أنه روى عن الشيوخ واعتمدوا عليه، ونقل عن غيره قوله: أن المراد منه السماع على وجه الاستناد والاعتماد، وإلا فكثير ممن سمع منه عليه السلام ليس ممن أسند منه، ثم قال: فيقيد المدح العظيم، وإن لم يبلغ إلى حد الوثاقة، وقيل: معناه: إنه لم يسمع منه عليه السلام بل سمع من أصحابه الموثقين عنه[٢].

١٦ ـ مضطلع بالرواية

أى قوى وعال لها، ولا ريب فى إفادته المدح لكونه كناية عن قوته وقدرته عليها، فإن اضطلاع الأمر: القدرة عليه كأنه قويت ضلوعه بحمله، ولكن فى إفادته المدح المعتد به تأمل، وأما التوثيق فلا ريب فى عدم دلالته عليه، ومن هنا عده غير واحد من الألفاظ التى لاتفيد مدحاً ولا قدحاً غير أن المستفاد منه أقوى من غيره ممن ذكر[٣] وقد عده صاحب الوجيزة من الألفاظ التى لا تفيد مدحاً ولا قدحاً[٤].

١٧ ـ سليم الجنبة

وفسر بسليم الأحاديث وسليم الطريقة، وعليه فلا شبهة فى دلالته على المدح المعتد به، وقد عده صاحب الوجيزة من الألفاظ التى لا تفيد مدحاً ولا قدحاً[٥].

١٨ ـ خاصى

وفيه احتمالان: أحدهما كون المراد الشيعى مقابل العامى؛ والثانى: كون المراد

---

(١) الوجيزة صـ٧٩

(٢) مقباس الهداية ٢ / ٢٢٨ بتصرف

(٣) المصدر السابق ٢/٢٣٨ بتصرف

(٤) صـ٨٣

(٥) مقباس الهداية ٢/٢٣٨، الوجيزة ٨٣

به من خواص الأئمة عليهم السلام .

فعلى الأول فهو دال على كونه إمامياً، وعلى الثانى: فهو دال على المدح المعتد به بل يمكن استفادة التوثيق منه لبعد تمكينهم عليهم السلام من صيرورة غير الثقة من خواصهم .

١٩ ـ متقن، ومثله: حافظ وثبت وضابط

إن كان المتصف به إماميا عد حديثه من الحسن، وإلا فمن القوى وهى تفيد المدح ولا تفيد التوثيق لأن كلا منها يجامع الضعيف وإن كان من صفات الكمال.

٢٠ ـ يحتج بحديثه

وقد صرح فى البداية بمثل ما فى سابقة من إفادته المدح دون التوثيق لأنه قد يحتج بالضعيف إذا انجبر

٢١ ـ صدوق ومثله محله الصدق

وهما يفدا المدح المعتد به دون التوثيق لأن الوثاقة: الصدق وزيادة، والذى أظن أن قولهم محله الصدق أقوى فى الدلالة على المدح من قولهم صدوق، بل يمكن استشعار التوثيق من قولهم محله الصدق لأن غير الثقة ليس محله الصدق.

٢٢ ـ يكتب حديثه ومثله ينظر فى حديثه

لا ريب فى إفادة كل منها المدح المعتد به لدلالته على كونه محل اعتناء واعتماد فى الحديث، نعم هو أعم من التوثيق، وربما فسرها فى البداية بأنه لا يطرح حديثه بل ينظر فيه، ويختبر حتى يعرف حاله فلعله يقبل، ثم استظهر دلالتهما على عدم التوثيق وعلى كل حال فقد اذعن بإفادته المدح الملحق حديث المتصف به الحسن .

٢٣ ـ شيخ

صرح فى البداية بإفادته المدح المعتد به دون توثيق لأنه وان أريد به المقدم فى

العلم ورياسة الحديث، لكنه لا يدل على التوثيق فقد يقدم من ليس بثقة[1] مع أن المامقانى قد عدا هذا اللفظ من الألفاظ التى لا تفيد مدحاً ولا قدحاً[2] .

٢٤ ـ جليل

صرّح فى البداية بإفادته المدح المعتد به دون التوثيق لأنه قد يكون غير الثقة جليلاً، ومثله جليل القدر[3] .

٢٥ ـ صالح الحديث

لا شبة فى إفادته المدح المعتد به، وفى إفادته التوثيق وجهان: من أن غير الثقة لا يكون صالح الحديث على الإطلاق ومما فى البداية من أن الصلاح أمر إضافى، فالموثق بالنسبة إلى الضعيف صالح، وإن لم يكن صالحاً بالنسبة الى الحسن والصحيح، وكذا الحسن بالإضافة الى ما فوقه وما دونه، ولذا جزم فى البداية بالثانى، ومما ذكرنا ظهر الحال فى قولهم:

٢٦ ـ نقى الحديث

٢٧ ـ مسكون الى روايته

ولا ريب فى إفادته المدح المعتد به، بل نهاية قوة روايته، وقد جعله فى البداية نظير قولهم صالح الحديث، وهو يوافق ما قلناه .

٢٨- بصير بالحديث والرواية

وهو من ألفاظ المدح المعتد به

٢٩ ـ مشكور، ومثله خير، ومرضى

ولا ريب فى إفادته كل منهما على المدح المعتد به، وفى إفادتها التوثيق وجهان من شيوع استعمالها عرفاً سيما الثانى فى الثقة، ومن أنه قد يكون الشكران

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ٢٣٩ : ٢٤٣ بتصرف

(٢) المصدر السابق ٣/ ٤٢

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٢٤٤

على صفات لا تبلغ حد العدالة ولا يدخل فيها، وكذا الخيرية لا يبلغ العدالة، وكذا كونه مرضياً .

٣٠ ـ ديِّن

لا شبهة فى إفادته المدح المعتد به المقارب للتوثيق بل يحمل دلالته على ذلك لأن الدين لا يطلق الا على من كان ملتزماً بجميع أحكام الدين، ومن كان كذلك فهو عدل .

٣١ ـ فاضل

صرح فى البداية بأنه يفيد المدح الملحق للحديث الحسن وعدم إفادته التوثيق.

٣٢ ـ فقيه، ومثله: عالم ومحدث وقارىء

لا شبهة فى إفادة كل منهما المدح المعتد به ويتأكد إفادته المدح لو قيل: فقيه من فقهائنا أو من محدثينا أو من علمائنا أو قرائنا .

قلت: مع أن المامقانى عد كلمة قارىء من الألفاظ التى لا دخل لها فى صحة السند ولا المتن، راجع كلامه حول لفظ ممدوح رقم (٩) .

٣٣ ـ ورع

وهو دال على المدح التام القريب من الوثاقة بل لعله بال عليها، والورع لغة وهو الكف عن محارم الله تعالى والتحرج منها، ولا يكون كذلك الا من له ملكة العدالة، ويؤيده أنه عرفا لا يطلق إلا على من كان فى أعلى درجات الثقة والعدالة.

٣٤ ـ صالح – من غير إضافة الى الحديث – ومثله زاهد

والحال فيهما هو الحال فى سابقيهما لغةً وعرفاً، فإن العرف لا يطلقهما الا على العدل[1].

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ٢٥٠ : ٢٥٤ بتصرف

٣٥ ـ قريب الأمر

قد اتفق هذا الوصف للربيع بن سليمان ومصباح بن هلقام، وهيثم بن أبى مسروق النهدى وقد صرح فى البداية بإفادته المدح الملحق للحديث الحسن إن كان إماميا وبالقوى إن لم يكن، وبعدم إفادته العدالة والوثاقة .

ثم قال المامقانى: وإنما أدرجنا هذه العبارة فى عبارات المدح تبعا للبداية .

٣٦ ـ معتمد الكتاب

جعل من المدح المعتد به بل ربما جعل فى مقام التوثيق، وهو كما ترى فإن الاعتماد على كتابه أعم من عدالته فى نفسه .

٣٧-كبير المنزلة

أى عالى الرتبة وهو من الألفاظ المعتد بها، وفى الحديث: « اعرفوا منازل الرجال على قدر روايتهم عنا أى منازلهم ومراتبهم فى الفضيلة والتفضيل » .

٣٨ ـ صاحب الإمام الفلانى عليه السلام

فيه دلالة على المدح، وقيل ربما زعم بعضهم أنه يزيد على التوثيق، وفيه نظر ظاهر، ووجهة النظر: إنا نرى بالوجدان فى صاحب جمع من المعصومين عليهم السلام من لا يوثق به غايته أنا نستفيد المدح من ظهور كون إظهارهم لذلك فى ترجمة راو لإظهار كونه ممن يعتنى به ويعتد بشأنه، ومن هنا يظهر الحال فى قولهم: مولى الامام الفلانى عليه السلام، وقد روى فى ترجمة معتب مسنداً عن الصادق عليه السلام أنه قال: هم - يعنى مواليه - عشرة فخيرهم وأفضلهم: معتب، وفيهم خائن فاحذروه، وفيه دلالة على ذم بعض مواليه[1] .

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ٢٥٠ : ٢٥٤ بتصرف

أسباب المدح وأماراته

قال المامقانى قد تصدى لبيانها المولى الوحيد - الوحيد البهبهانى، فى كتابه التعليقة[1]- فقال:

١ - منها: كونه وكيلاً لأحد الأئمة عليهم السلام فانه من أقوى أمارات المدح بل الوثاقة والعدالة، لأن من الممتنع عادة جعلهم عليهم السلام غير العدل وكيلاً، سيما إذا كان وكيلاً على الزكاة وغيرها من حقوق الله تعالى، واذا أطلق على واحد من دون إضافة إلى أحد الأئمة عليهم السلام أيضا يفيد ذلك، لأن من الإصطلاح المقرر بين علماء الرجال من أصحابنا أنهم إذا قالوا: فلان وكيل يريدون أنه وكيل أحدهم عليه السلام فلا يحتمل كونه وكيلا لبنى أمية، وهذا مما لا يرتاب فيه من مارس كلامهم وعرف لسانهم.

قلت: سبحان الله، كيف يثبتون رتبة الثقة والعدالة لأناس كانوا وكلاء لمعصوميهم ولا يثبتونها للصحابة الكرام الذين قدموا كل غال ونفيس من أجل وصول الإسلام إلى هؤلاء الوكلاء وتشرفوا برؤية النبى ﷺ.

٢ - ومنها: ان يكون ممن يترك رواية الثقة أو الجليل أويتناول محتجاً بروايته ومرجحا لها عليها، فانه يكشف عن جلالته.

٣ - ومنها: كونه كثير الرواية عن الأئمة عليهم السلام فى الأمور الدينية الأصولية والفرعية، فانه يدل على اهتمامه فى أمور الدين ويكشف عن فضيلته ويورث مدحه، وقد صرح جماعة بإيجاب ذلك العمل بروايته ان لم يرد فيه طعن، وعن المجلسى فى ترجمة على ابن الحسين السعدآبادى ان الظاهر انه لكثرة الرواية عد جماعه حديثه من الحسان، وبالجملة فيظهر من كثير من التراجم أن كثرة الرواية من أسباب المدح والقوة والقبول!

٤ - ومنها: كونه ممن يروى عنه أو ممن يروى كتابه جماعة من الأصحاب فإنه من أمارات الاعتماد عليه، قال: بل بملاحظة اشتراطهم العدالة يقوى كونه من

(١) لم أقف على هذا الكتاب

أمارات العدالة سيما وإن كان الراوى عنه كلاً أو بعضاً ممن يطعن عنى الرجال بروايتهم عن المجاهيل والضعفاء .

٥ ـ **ومنها** : روايته عن جماعة من الأصحاب، عده الوحيد البهبهانى من الأمارات وفيه نظر ظاهر .

٦ ـ **ومنها** : روايته الجليل أو الأجلاء عنه عده على الإطلاق من أمارات الجلالة والقوة .

٧ ـ **ومنها** : رواية صفوان بن يحيى وابن أبى عمير عنه، قال البهبهانى ما حاصله أنها أمارة الوثاقة لقول الشيخ رحمه الله : إنهما لا يرويان الا عن ثقة .

٨ ـ **ومنها**: رواية محمد بن إسماعيل بن ميمون أو جعفر بن بشير عنه أو روايته عنهما فان كلاً منهما أمارة التوثيق لما ذكر فى ترجمتيهما .

قال المامقانى معلقاً: المذكور فى ترجمة كل منهما أنه روى عن الثقات ورووا عنه، وهذا لا يدل على ما ذهب اليه البهبهانى لأن روايته عن الثقات ورواية الثقات عنه لا ينافى روايته عن الضعفاء ورواية الضعفاء عنه، وإنما كان يدل على التوثيق لو كانت العبارة أنه لم يرو الا عن الثقات ولم يرو عنه إلاالثقات، وليس كذلك .

٩ ـ **ومنها** : كونه ممن يروى عن الثقات، قال: فإنه مدح وأمارة للاعتماد، قال المامقانى معلقاً: أن الرواية عن الثقات لا دلالة فيها على ماذهب إليه، نعم لو قيل فى حقه: لا يروى الا عن الثقات دل على المدح .

١٠ ـ **ومنها** : كونه ممن تكثر الرواية عنه ويفتى بها فإنه أمارة الاعتماد عليه كما هو ظاهر .

١١ ـ **ومنها** : رواية الثقة عن شخص مشترك الاسم وإكثاره منها مع عدم اتيانه بما يميزه عن الثقة فإنه أمارة الاعتماد عليه، سيما إذا كان الراوى ممن يطعن على الرجال بروايتهم عن المجاهيل!!

١٢ ـ **ومنها** : اعتماد شيخ على شيخ وهو إمارة كونه معتمداً عليه كما هو ظاهر، ويظهر من النجاشي وغيره فى على بن محمد بن قتيبة، فإذا كان جمع منهم اعتمدوا عليه فهو فى مرتبة معتد بها من الاعتماد، وربما يشير إلى الوثاقة سيما إذا كثر منهم وخصوصاً إذا كانوا ممن يطعنون فى الرواية عن المجاهيل .

١٣ ـ **ومنها** : اعتماد القميين عليه أو روايتهم عنه فإنه أمارة الاعتماد، بل الوثاقة فى الرواية لأنهم كانوا يخدشون فى الرواية بأدنى شئ فاعتمادهم عليه يكشف عن عدم الخدش فيه .

١٤ ـ **ومنها** : ان تكون روايته كلها أو جلها مقبولة أو سديدة فإن ذلك أمارة كونه ممدوحاً بل معتداً به وموثوقاً فى روايته .

١٥ ـ **ومنها** : وقوعه فى سند حديث وقع اتفاق الكل أو الجل على صحته فإنه أخذ دليلاً على الوثاقة .

١٦ ـ **ومنها** : وقوعه فى سند حديث صدر الطعن فيه من غير جهته، فان السكوت عنه والتعرض لغيره ربما يكشف عن عدم القدح فيه بل ربما يكشف عن مدحه وقوته بل ووثاقته .

١٧ ـ **ومنها** : إكثار الكافى والفقيه من الرواية عنه فإنه أيضاً أخذ دليل على قوته بل وثاقته

١٨ ـ **ومنها** : رواية الثقة الجليل عن غير واحد وعن رهط مطلقا أو مقيدا بقولهم: من أصحابنا، قال: وعندى أن هذه الرواية قوية غاية القوة بل أقوى من كثير من الصحاح، بل وربما يعد من الصحاح بناء على انه يبعد أن يكون فيهم ثقة .

١٩ ـ **ومنها** : ذكر الجليل شخصيا مترضيا أو مترحيا، فانه يكشف عن حسن ذلك الشخص بل جلالته .

٢٠ ـ **ومنها** : أن يقول الثقة: لا أحسبه إلا فلانا ويسمى ثقة أو ممدوحا فان ظاهرهم العمل به والبناء عليه .

٢١ ـ **ومنها** : أن يقول الثقة : حدثني الثقة : وفى إفادته التوثيق المعتبر خلاف معروف وحصول الظن منه ظاهر .

٢٢ ـ **ومنها** : أن يكون الراوى ممن ادعى اتفاق الشيعة على العمل بروايته مثل السكونى ، وحفص بن غياث ، وغياث بن كلوب ، ونحوهم من العامة ، وكذا مثل عبد الله بن بكير وسماعه بن مهران وعلى بن ابى حمزة وعثمان بن عيسى من غير العامة فإن جميع هؤلاء نقل الشيخ عمل الطائفة بما رووه وربما ادعى بعضهم ثبوت الموثقية من نقل الشيخ هذا وهو فى محله .

٢٣ ـ **ومنها** : وقوع الرجل فى السند الذى حكم العلامة بصحة حديثه قال : فانه قد حكم بعض بتوثيقه من هذه الجهة .

٢٤ ـ **ومنها** : ان ينقل حديث غير متضمن لوثاقة الرجل أو جلالته أو مدحه فان المظنون تحققها فيه وان يصل الحديث الى حد الصحة .

٢٥ ـ **ومنها** : ان يروى الراوى لنفسه ما يدل على احد الأمور المذكورة وهذا أضعف من السابق ، وقد يحصل الظن به بسبب اعتداد المشايخ وغيره ، وقد اعتبروا هذا فى كثير من التراجم .

٢٦ ـ **ومنها** : أن يكون الراوي من آل أبى جهم لما ذكره النجاشى وغيره فى ترجمة منذر بن محمد بن المنذر بن سعيد بن أبى الجهم من أنه : ثقة من أصحابنا من بيت جليل وفي ترجمة : سعيد بن أبى الجهم من آل أبى الجهم بيت كبير بالكوفة ، فان مدح البيت مدح لرجاله لا محالة .

٢٧ ـ **ومنها** : أن يكون الراوي من آل أبي شعبة لما ذكره النجاشى وغيره أيضا فى ترجمة عبد الله بن على بن أبى شعبة الحلبى من آل أبى شعبة مذكور من أصحابنا ، وروى جدهم أبو شعبة عن الحسن والحسين عليهما السلام وكانوا جميعهم ثقات مرجوعا الى ما يقولون

٢٨ ـ **ومنها** : كون الراوى من بيت آل نعيم الأزدي لما ذكره النجاشى وغيره أيضا فى ترجمة بكربن محمدبن الأزدى من أنه وجه فى هذه الطائفة من بيت

جليل بالكوفة من آل نعيم .

٢٩ ـ ومنها : أن يذكره الكشي ولا يطعن عليه، فإنه ربما جعله بعضهم سبب قبول روايته الاترى الى قول الشهيد الثاني في مبحث ان وجود « الحكم بن مسكين » في السند غير قادح ولا موجب للضعف، لأن الكشي رحمه الله ذكره ولم يطعن عليه .

٣٠ ـ ومنها : ان يقول العدل حدثني بعض اصحابنا، قال البهبهاني : إنه يقبل وان لم يصفه بالعدالة اذا لم يصفه بالفسوق لأن اخباره بمذهبه شهادة بأنه من أهل الأمانه ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول .

٣١ ـ ومنها : التوقيعات التي وقعت في ايديهم عنهم عليهم السلام . ثم قال البهبهاني بعد ايراد ما ذكر من الإمارات : إنه لا يخفى عليك ان المدار فيما ذكرناه في هذا المقام وسابقه من ألفاظ التوثيق المدح وأماراتها إنما هو على الظن الفعلي، فما لم يفيد منها الظن الفعلي لا عبرة به وما افاده كان معتبرا، وان كان من أضعف الألفاظ دلالة، فقد تكون كلمة (مرضي) من شخص أدل على الوثاقة من قول آخر (ثقة) بملاحظة سماحة الثاني ونهاية دقة الأول[1] .

(١) أنظر مقباس الهداية ٢/٢٥٧ : ٢٨٩

ألفاظ الجرح عند الشيعة الإمامية

١ ـ منها : فاسق، ومثلها شارب الخمر، والنبيذ، وكذاب ووضاع للحديث من قبل نفسه، ويختلف الحديث، كذابا ولا شبهة فى كون كل من هذه الألفاظ دالا على الجرح والذم[١].

٢ ـ منها : ليس بعادل، ليس بصادق ليس بمرضى، وليس بمشكور ونحو ذلك مما تضمن نفى أحد ألفاظ المدح المذكورة فان نفى المدح ذم بل بعضها نص فى الجراح[٢].

٣ ـ ومنها: قولهم: غال ومثله ناب وفاسد العقيدة ونحوها مما يدل على فساد الاعتقاد[٣].

٤ ـ ومنها: قولهم ملعون ومثله خبيث ورجس ونحوها فان كلا منها ذم أكيد

٥ ـ ومنها: قولهم متهم، متعصب، وساقط، ومتروك وليس بشيء، ولا شيء، ولا يعتد به، ولا يعتنى به، ونحو ذلك فان كلا منها يدل على عدم الاعتبار بل الذم[٤].

٦ ـ ومنها: قولهم ضعيف ولا ريب في دلالته على الذم والقدح ويفيد سقوط الرواية وضعفها وان لم يكن فى الشدة مثل أكثر مما سبق، فيتميز عن التعارض[٥].

٧ ـ ومنها: قولهم ضعيف الحديث، مضطرب الحديث ومختلط الحديث، ومنكر الحديث، لين الحديث - أى يتساهل فى روايته - وساقط الحديث، ومتروك الحديث، وليس بنقى الحديث ويعرف حديثه وينكره، وغمز عليه فى حديثه، وواهى الحديث، وليس بمرضى الحديث ونحو ذلك[٦].

٨ ـ ومنها: قولهم ليس بذلك الثقة أو العدل أو الوصف المعتبر لذلك .

٩ ـ ومنها: قولهم مخلط، ومختلط، وهو ظاهر فى القدح لظهوره فى فساد

---

(١) وجيزة فى علم الرجال صـ٨٠

(٢) المصدر السابق

(٣) مقباس الهداية ٢/ ٢٩٤

(٤) وجيزة فى علم الرجال صـ٨٠

(٥) مقباس الهداية ٢/ ٢٩٥

(٦) الوجيزة صـ٨٠

العقيدة، وفيه نظر بل الظاهر أن المراد بأمثال هذين اللفظين: من لا يبالي عمن يروى وعمن يأخذ، يجمع بين الغث والسمين والعاطل والثمين وليس هذا طعناً في الرجال .

قلت: بل طعن فيه .

١٠ - **ومنها:** قولهم مرتفع القول، جعله في البداية من ألفاظ الجرح وفسره بأنه لا يقبل قوله ولا يعتمد عليه .

١١ - **ومنها:** قولهم متهم بالكذب أو اللغو أو نحوهما من الأوصاف القادحة ولا ريب في إفادته الذم[١] .

قلت: لم ينص المامقاني ولا غيره على أعلى درجات الضعف ولا أدناه .

---

(١) مقباس الهداية ٢/٣٠١ : ٣٠٦ بتصرف

أسباب الذم والجرح والقدح

١ـ **منها** : كثرة الرواية عن الضعفاء والمجاهيل

٢ـ **منها** : كثرة رواية المذمومين عنه أو ادعاؤهم كونه منهم، وهذا وسابقه لا يدل على الذم بل أضعف من سابقه لأن الرواية عن الضعيف تحت طوعه دون رواية المذموم عنه .

٣ـ **منها** : ان يروى عن الأئمة عليهم السلام على وجه يظهر منه اخذهم عليهم السلام رواة لا حججا كأن يقول: عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن على عليه السلام، أو عن رسول الله ﷺ .

قال الوحيد البهبهانى: فإنه مظنة عدم كونه من الشيعة إلا أن يظهر من القرائن كونه منهم، مثل أن يكون ما رواه موافقاً لمذاهبهم، ومخالفا لمذهب غيرهم، أو كونه يكثر من الرواية عنهم غاية الإكثار، أو أن غالب روايته على التقية أو تصحيح مضمونها عند المخالفين أو ترويجه فيهم،أو تأليفا لقلوبهم أو استعطافا لهم إلى التشيع وغير ذلك .

٤ـ **منها** : كونه كاتب الخليفة أو الوالى أو من عماله . فإن ظاهره الذم كما ورد فى حذيفة ابن منصور بن كثير بن مسلمة حيث إنه قيل فى حقه: إنه كان واليا من قبل بنى أمية[١] .

٥ـ **منها** : كون الرجل من بنى أمية فإنه من أسباب الذم لما استفاض عنهم عليهم السلام من ان بنى أمية يؤخذون بأفعال آبائهم لأنهم يرضون بها[٢] .

٦ـ **منها** : فساد العقيدة ثم ذكر المامقانى الفرق المخالفة للإمامية وعدها من الفرق الفاسدة العقيدة كالعامة وهم أهل السنة، والواقفية، والفطحية ونحو ذلك[٣] .

---

(١) مقباس الهداية ٢/ ٣٠٧ : ٣٠٩ بتصرف

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣١١ : ٣١٢

(٣) المصدر السابق ٢/ ٣١٦

الألفاظ التى تستعمل فى أحوال الرجال

غير أنها لا تفيد مدحاً ولا قدحاً

قال المامقانى منها:

١- مولى

وهذا اللفظ تارة يطلق على الرجل فيقولون إنه مولى فلان، وأخرى إنه مولى بنى فلان، وثالثة إنه مولى آل فلان، وهذا اللفظ لا يفيد مدحا يعتد به فى أى من معانيه استعمل، نعم لو استعمل فى المصاحب والملازم والمملوك ونحوها ولم يبعد افادته المدح فيما إذا أضيف إلى المعصوم أو محدث ثقة جليل وذما إذا أضيف إلى ملحد أو فاسق، نظرا إلى أن الطبع مكتسب من كل مصحوب .

٢- غلام

وهو كثير ما يقع استعماله فى الرجال فيقال: إن فلانا من غلمان فلان، وقيل: والمراد به المتأدب عليه والمتلمذ على يديه، وهذه اللفظة بنفسها لا تدل على مدح ولا قدح كلفظ الصاحب، وإنما يمكن استفادة مدح إذا كان من تأدب عليه أو صاحبه من أهل التقى والصلاح، سيما إذا كانت فترة الصحبة والتلمذة طويلة، وهكذا العكس إذا كان من تتلمذ على يديه أو من صاحبه مذموماً .

٣- شاعر

فإنه لا يدل على مدح ولا ذم وورود ذم الشعر فى الأخبار لا يدل على ذم الشاعر بعد تقييد ذلك بالباطل منه دون ما تضمن حكمه أو وعظا أو أحكاما أو رثاء للمعصومين عليهم السلام ونحو ذلك .

٤- كوفى

قال المامقانى: فإنى وجدت بعض القاصرين يزعم دلالته على نوع ذم، ولم أفهم له وجها ولا قائل به من أهل الدراية والرجال، وإنما هذه اللفظة مثل بغدادى، حجازى . . . ألخ .

٥- القطعى

والمراد به كل من قطع بموت الكاظم عليه السلام، ولا دلالة فى هذه اللفظة على مدح ولا قدح وإما تدل على عدم الوقف وكونه اثنا عشرياً .

٦- له أصل، ومثله له كتاب، له نوادر، وله مصنف

فإن شيئا من ذلك لا يدل على المدح عند المحققين[١] .

٧- الفهرست

وهو فى اصطلاح أهل الدراية والحديث جملة عدد المرويات .

٨- الترجمة

تطلق عندهم على شرح حال الرجل .

٩- النموذج

هو مثال الشئ أى صورة تتخذ على مثال صورة الشئ ليعرف منه حاله .

١٠- الشيخ

وقد تعارف اطلاق الشيخ على: كثير العلم، ورئيس الطائفة والأستاذ، وكثير المال وكثير الولد، والمراد به حيثما يطلق فى علم الدراية والرجال والحديث يراد به من أخذ منه الرواية، وهذا من تناقضهم فقد سبق أن ذلك اللفظ من ألفاظ التعديل راجع رقم ٢٣ منها .

١١- المشيخة

تطلق عندهم على عدة من شيوخ صاحب الكتاب، فيراد بمشيخة الفقيه ما فى آخره من بيان أسانيده إلى الرواة الذين روى عنهم فى الفقيه وبمشيخة الشيخ ما فى آخر التهذيبين من بيان أسانيده التى اسقطها فيهما وروى عمن بعدهم .

---

(١) مقباس الهداية ٣/ ١٤ : ٢٠ بتصرف وانظر وجيزة فى علم الرجال صـ ٨٣

١٢- الأستاذ

وهى كلمة أعجمية، ومعناها: الماهر وإنما قيل: أعجمية لأن السين والذال المعجمة لا يجتمعان فى كلمة عربية .

١٣- التلميذ

جمعه تلاميذ وهم الخدم والأتباع، والمراد به المتعلم أو الخادم الخاص للمعلم

١٤- المملى والمستملى

المملى هو الملقى للحديث، والمستملى هو الذى يطلب املاء الحديث من الشيخ والمراد بالمستملى فى هذا الفن: هو الذى يبلغ عن الشيخ عند كثرة السامعين وعدم وفاء صوت الشيخ لإسماع الجميع .

١٥- العدة

تراهم يقولون عدة من أصحابنا، ويريدون بذلك جماعة من الأصحاب، فإن العدة الجماعة قلت أو أكثرت .

١٦- الرهط

وهو ما فوق الثلاثة ودون العشرة من الرجال خاصة دون النساء، وقيل من السبعة إلى العشرة وإن ما دون السبعة إلى الثلاثة نفر .

١٧- الطبقة:

وهى فى الإصطلاح: عبارة عن جماعة اشتركوا فى السن ولقاء المشايخ فهم طبقة، ثم يعدهم طبقة أخرى وهكذا[١] .

١٨- الصحابى والتابعى والمخضرمى

أما الصحابى: فله بحث مستقل سيأتى إن شاء الله تعالى بعد هذا الفصل .

أما التابعى: فهو من لقى الصحابى مؤمنا بالنبى ﷺ ومات على الإيمان وإن تخللت ردة واشترط بعضهم: فيه طول الملازمة وآخر: صحة السماع وثالث:

---

(١) انظر مقباس الهداية ٣/ ٣٩ : ٤٩

التمييز .

أما المخضرمون: فهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يلقوا النبى ﷺ ولم يدركوا صحبته سواء أسلموافى زمن النبى ﷺ كالنجاشى أم لا كغيره[1]

١٩- الراوي والمسند والمحدث والحافظ:

قال المامقانى: لا ريب فى كل لا حق من هذه الأربعة أرفع من سابقة .

أما الراوى: فهو من يروى الحديث مطلقا سواء رواه مسندا أو مرسلا .

وأما المسند: بكسر النون فهو من يروى الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية .

وأما المحدث فقد قال المامقانى: قال الشيخ فتح الدين من العامة[2]: إن المحدث فى عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواته واطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره وتميز فى ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر فيه ضبطه . . . . ألخ إلى أن قال: أما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث فى الإملاء فذلك بحسب أزمنتهم .

أما الحافظ ففيه وجوه: أحدها: عن الشيخ صح الدين من أن المحدث بالمعنى الذى سمعت، أما من عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها فهو الحافظ .

ثانيها: أنه مطلق العارف بالحديث والمتقن له لأن الحفظ والمعرفة والإتقاق نقل عن عدة من محدثى العامة .

ثالثها: ما يظهر من بعض محدثى العامة من استواء المحدث والحافظ، وقد حكى أن السلف كانوا يطلقون المحدث والحافظ بمعنى، والحق أن الحافظ أخص من المحدث مطلقا[3] .

---

(١) مقباس الهداية ٣/ ٣١١ ، ٣١٢ (٢) يقصد ابن سيد الناس (التدريب ١/ ٤٨)

(٣) مقباس الهداية ٣/ ٤٩: ٥٢ بتصرف

ترجمة لأهم كتب الرجال عند الشيعة الإمامية

أولا هذه الكتب هي :

١ ـ رجال الكشي . ٢ ـ رجال النجاشي

٣ ـ رجال الطوسي ٤ ـ الفهرست للطوسي

وهذه الكتب تسمى عندهم بالأصول الرجالية .

يقول الغريفي :

لنا أصول في الحديث نعرف منها متنه وأسماء روايه مثل كتبنا الأربعة[١]

ولنا اصول في الرجال نعرف بها حال بعض أولئك الرواة، وما قيل فيهم من مدح وتوثيق وتضعيف . وهذه الأصول هي : -

١ ـ كتاب أبي الحسين أحمد بن العباس النجاشي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ المعروف برجال النجاشي .

٢ ـ كتاب الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ المعروف بالفهرست .

٣ ـ كتابه الثاني المعروف برجال الشيخ الطوسي .

٤ ـ كتابه الثالث الذي اختاره من كتب الشيخ الأقدم أبي عمرو محمد بن عبد العزيز الكشي والمعدود في طبقة الشيخ الكليني المتوفى عام ٣٢٩ وسماه باختيار الرجال كما يسمى اليوم، معرفة اختيار الرجال وبه عنوان الكتاب المطبوع واشتهر برجال الكشي .

٥ ـ كتاب أبي الحسن احمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري[٢] .

٦ـ أحمد بن محمد بن خالد البرقي ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا للرواة،

(١) يقصد: الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار، والباب الرابع من البحث يختص بذلك دراسة وتعليقا ونقداً

(٢) قواعد الحديث صـ ١٥٧

وإنما عد طبقاتهم بدون استيفاء، ويعرف برجال البرقى[1] .

وبعد كلام طويل توصل الغريفى فى النهاية الى أن نسبة الكتابين الأخيرين الى صاحبيهما مشكوك فيها .وهو منهم وهم أدرى بما يقولون بقى لنا اذاً هناك أربعة كتب، سبقت الإشارة إليها، هذه الكتب هى :

أولا: رجال الكشى

أو اختيار معرفة الرجال، كما سبق فهو ملخص للكتاب الأصلى قام به الطوسى.

وقد اشتمل على ٤٦٦ ترجمة وهو يقع فى مجلدين من الحجم المتوسط، والترجمات التى فيه ليست بالمعنى الذى يتبادر إلى الذهن، إنما هو عبارة عن أسانيد منه إلى الراوى المراد ترجمته فى مدحه أو قدحه، وهذا قليل أو فى ذكر موقف من مواقفه وهذا كثير.

فمثلا عند ترجمته لعبد الله بن ميمون القداح قال: حدثنى حمدويه عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن أبى خالد عن عبد الله بن ميمون عن أبى جعفر عليه السلام قال: يا ابن ميمون كم أنتم بمكة؟ قلت: نحن أربعة .قال: إنكم نور فى ظلمات الأرض[2] .

وعند ترجمته لعلياء بن دراع السدى وأبى بصير قال: حدثنى محمد بن مسعود قال حدثنى احمد بن منصور قال حدثنى أحمد بن الفضل بن أبى عمير عن شعيب العقرقوبى عن أبى بصير قال: حضرت - يعنى علياء الأسدى - عند موته، فقال لى: ان أبا جعفر عليه السلام قد ضمن لى الجنة فاذكر له ذلك، قال : فدخلت على أبى جعفر عليه السلام فقال: حضرت علياء عند موته ؟ قال: قلت: نعم فأخبرنى أنك ضمنت له الجنة، وسألنى أن أذكرك ذلك، قال: صدق، قال: فبكيت، ثم قلت: جعلت فداك ألست الكبير الضرير البصر، فاضمنها لى، قال: قلت: قد فعلت، قلت: اضمنها لى على آبائك، وسميتهم واحد واحد،

---

(١) المصدر السابق صـ١٦٢ (٢) رجال الكشى ٢/ ٥١٤

قال: قد فعلت، قلت: فاضمنها لي على رسول الله ﷺ، قال قد فعلت، قلت: اضمنها لي على الله قال: قد فعلت[1].

قال النجاشي عن الكتاب ومؤلفه ما يلي : كان ثقة عيناً، روى عن الضعفاء كثيراً، له كتاب الرجال، كثير العلم وفيه أغلاط كثيرة[2] وقال الغريفي: ليس في تلك الأصول الرجالية كتاب شامل لجميع رواة أحاديثاً بحيث يكشف عن حالهم توثيقاً وتضعيفا ومدحاً وقدحاً؛ فالشيخ الكشي اقتصر في كتاب رجاله على الرواة الذين ورد فيهم أحاديث مدحاً وذماً، وأهمل الباقين جميعا، وبتعبير آخر: أنه اقتصر على ذكر الروايات الواردة في حق الرواة، على أن كتابه قد رماه النجاشي بكثرة الأغلاط[3] .

إذا فهذا أصل من أصولهم ومرجع من مراجعهم الهامة في الرجال قد أسقطوه من الاعتبار .

ثانيا: رجال النجاشي

وقد اشتمل على ١٢٧٠ ترجمة، وهو يقع في مجلدين من الحجم المتوسط، والترجمة التي فيه عبارة عن ذكره لاسم الراوي المراد ترجمته، ثم يوثقه أو يضعفه، ثم يذكر أن له مصنفاً إن كان، ثم يذكر غالبا إسناده الى الراوي المراد ترجمته، وأحيانا يذكر الراوي ولا يذكر فيه جرحا ولا تعديلا .

فمثلاً عند ترجمته للحسن بن رباط البجلي قال: الحسن بن رباط البجلي كوفي، روى عن أبي عبد الله عله السلام واخوته أسحاق ويونس وعبد الله، له كتاب رواية الحسن بن محبوب، وأخبرنا الحسين بن عبد الله فيما أجازانيه عن أبي حمزة، عن ابن بطه قال: حدثنا احمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا الحسن بن محبوب عن الحسن بن رباط[4] .

---

(١) ٢/ ٤٥٢ - ٤٥٣، قلت: سبحان الله، كيف يضمن أحد الجنة لغيره وهو لا يضمنها لنفسه

(٢) الرجال للنجاشي ٢/ ٢٨٢

(٣) قواعد الحديث صـ١٥٩

(٤) الرجال للنجاشي ١/ ١٥٠، ١٥١

مثال آخر عند ترجمته لأحمد بن الحسين بن عمر قال: أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد أبو جعفر كوفي ثقة من أصحابنا جده عمر بن يزيد بياع السابرى روى عن أبى عبد الله وأبى الحسن عليه السلام له كتب لا يعرف منها الا النوادر قرأته أنا وأحمد بن الحسين على أبيه، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا ابى عمر محمد بن أحمد بن يحيى عنه[1]

مثال ثالث : صالح بن الحكم النيلى الأصولى ضعيف روى عن أبى عبد الله عليه السلام روى عن ابن بكير وجميل بن دراج له كتاب يرويه عنه جماعة منهم بشر بن سلام، ثم ذكر إسناده إليه[2] .

يقول الغريفى : والشيخ النجاشى وضع كتابه الرجال لذكر كتب الامامية وتصانيفهم، وإنما ذكر المؤلفين لها بالعرض، فلم يذكر من ليس له كتاب من الرواة ولهذا قال فى مقدمة كتابه « فإنى وقفت على ما ذكره السيد الشريف من تعيير قوم من مخالفينا أنه لاسلف لكم ولا مصنف، وهذا قول من لا علم له بالناس، ولا وقف على أخبارهم ولا عرف منازلهم، وقد جمعت من ذلك ما استطعت، ولم أبلغ غايته لعدم اكثر الكتب، وانما ذكرت ذلك عذرا الى من وقع اليه كتاب لم أذكره، وقد جعلت للأسماء أبواباً على الحروف ليهون على الملتمس لاسم مخصوص منها[3] .

ثالثا : الرجال للطوسى

اشتمل على ٨٩٠٠ راوٍ .

وهذا الكتاب يقع فى مجلد واحد وقد الفه الطوسى لذكر جميع الرواة الذين رووا عن النبى ﷺ وعن الأئمة الأثنى عشر من أول سيدنا على الى المهدى المنتظر، يقول النجاشى: وكتاب الرجال من روى عن النبى ﷺ والأئمة عليهم السلام[4] .

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢١٩ ، ٢٢٠

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٤٤، ٤٤٥

(٣) المصدر نفسه ١/ ٥٧ ، قواعد الحديث ١٥٩ (٤) رجال النجاشى ٢/ ٢٢٣

يقول الغريفي: والشيخ الطوسي وإن وضع كتاب الرجال لاستقصاء جميع الرواة من مؤلفين وغيرهم: موثقين ومجرحين، حتى الذين لم يدركوا عصر المعصومين عليهم السلام، ولذا قال في مقدمته: «فإني أجبت الى تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتاب يشمل على أسماء الذين رووا عن النبي ﷺ وعن الأئمة عليهم السلام من بعده إلى زمان القائم عليه السلام، ثم اذكر ذلك بعد من تأخر زمانه عن الأئمة عليهم السلام من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرووا عنهم عليهم السلام وأرتب ذلك على حروف المعجم»[١].

لكنه لم يلتزم بالتصريح والتوثيق في كل مورد يقتضيه فكان غرضه استقصاء الرواة فحسب، وإن صرح بتوثيق كثيرمنهم، وعليه فلا يكون تركه لتوثيق راو دالا على عدم وثاقته عنده ولذا أهمل النص على توثيق كثير من وجوه الرواة وثقاتهم.

منهم صعصعة بن صوحان، وكميل بن زياد النخعي، ذكرهما في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام[٢].

ومنهم أبان بن تغلب ذكره في أصحاب علي بن الحسين عليه السلام[٣] وفي أصحاب الامام الباقر عليه السلام[٤] وفي أصحاب الصادق عليه السلام[٥] ومنهم زكريا بن آدم القمي ذكره في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٦].

في أصحاب الإمام الرضا عليه السلام[٧] وفي أصحاب الامام الجواد عليه السلام[٨].

فهؤلاء الرواة ثقات لم ينص الشيخ على توثيقهم، أفهل يمكن القول بأن الشيخ الطوسي لم يبين على وثاقته ؟ كلا

وهؤلاء مثال للرواة الذين ترك الشيخ توثيقهم في كتاب الرجال، وإلا فهم كثيرون بل لم يوثق أحداً من أصحاب الحسن والحيين وعلي بن الحسين عليهم

(١) الرجال للطوسي صـ٢ (٢) صـ٤٥، ٥٦ (٣) صـ٨٢
(٤) صـ١٠٦ (٥) صـ ١٥١ (٦) صـ ٢٠٠
(٧) صـ ٣٧٧ (٨) ٤٠١

السلام ولم يذكر توثيقاً لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ[1] وأمير المؤمنين عليه السلام إلا بعض كلمات التعظيم للنادر منهم مثل وصف سلمان الفارسى بأنه من الأركان[2] ووصف زيد بن صوحان بأنه من الأبدال[3] .

رابعاً: الفهرست للطوسى

اشتمل على ٨٨٨ ترجمة وهو يقع فى جزء واحد قال عنه الغُرفى : والشيخ الطوسى فى كتابه الفهرست جرى على ذلك - أى على نفس طريقة الشيخ النجاشى - مقتصرا على ذكر كتب الشيعة من تصانيف وأصول، وذكر أصحابها تبعاً لذكرها، وقد صرح بذلك فى مقدمة كتابه فقال: «فانى لما رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا وما صنفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم أجد أحدا استوفى ذلك . . .

ثم عمدت إلى كتاب يشمل على ذكر المصنفات والأصول، فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول فلا بد أن أشير إلى ما فيه من التعديل والتجريح وهل يعول على روايته أولاً» وأبين عن اعتقاده، وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له، لأن كثيراً من مصنفى أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة، فإذا سهل الله إتمام هذا الكتاب فإنه يطلع على أكثر ما عمل من التصانيف والأصول ويعرف به قدر صالح من الرجال وطرقهم[4] .

والشيخ لم يوف بما وعد به فكثيراً من الرواة قد ذكرهم ولم يذكر فيهم أى شىء مما وعد به.

يقول الغريفى ناقدا الكتاب: إنه لم يجر على وعد به فى المقدمة من الاشارة إلى ما قيل فيهم من الجرح والتعديل حيث أهمل توثيق كثير من وجوه الرجال مثل:

---

(١) الصحابة عندهم يحتاجون الى توثيق ؟! كما سيظهر ذلك فى الفصل التالى باذن الله تعالى (٢) صـ٤٣

(٣) صـ ٤١ وانظر قواعد الحديث ١٦٣ (٤) الفهرست صـ١ ، ٢ ، ٣

زكريا بن آدم[١]، وزرارة بن أعين[٢]، وعبيد بن زرارة[٣]، وعبد الرحمن بن الحجاج[٤]، ومحمد بن على الساباطى[٥]، وليث المرادى[٦]، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع[٧]، ومحمد بن الحسن الصفار[٨]، ومحمد بن على بن محبوب[٩]، ومعاوية بن عمار[١٠]. ولا يصح الاعتذار عن ذلك بأن أمثال هؤلاء الرواة لا يحتاجون إلى التوثيق، لأن بعضهم محتاج إليه مثل عمار الساباطى الفطحى ونظائره، حيث خدش فيه جماعة وان اشتهر توثيقه واعتبار حديثه، فكان يلزمه توثيقه فى الفهرست حسبما ألزم نفسه على أنه لم يهمل توثيق كل من لا يحتاج اليه، ولذا وثق الشيخ الكلينى صريحاً[١١]، ومحمد بن أبى عمير[١٢]، وعظم الصدوق[١٣]، فَتَرْكُ الشيخ الطوسى لتوثيق راو فى كتاب الفهرست لا يصلح دليلاً لبنائه على عدم وثاقته[١٤].

وهناك كتاب يعتبر مكملاً للفهرست اسمه معالم العلماء فى فهرست كتب الشيعة.

والمؤلف اسمه محمد بن على بن شهر آشوب المازبدرانى ت ٥٨٨ هـ وقد اشتمل على ١٠٢١ ترجمة وهو يقع فى جزء واحد والكتاب هو تتمة لكتاب الفهرست للطوسى قال مؤلفه فى مقدمته: هذا كتاب معالم العلماء فى فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين منهم قديما وحديثا وإن كان قد جمع شيخنا أبو جعفر الطوسى فى ذلك العصر ما لا نظير له إلا أن هذا المختصر فيه زوائد وفوائد، فيكون إذا تتمة له، وقد أوردت فيه نحوا من ستمائة مصنف وأشرت إلى المحذوف من كتابه[١٥].

وقد سار ابن شهر آشوب فى كتابه هذا على نفس نسق الطوسى فى الفهرست، حتى كأنك إذا لم تتنبه إليه لظننت أنك تقرأ فى الفهرست لا معالم العلماء.

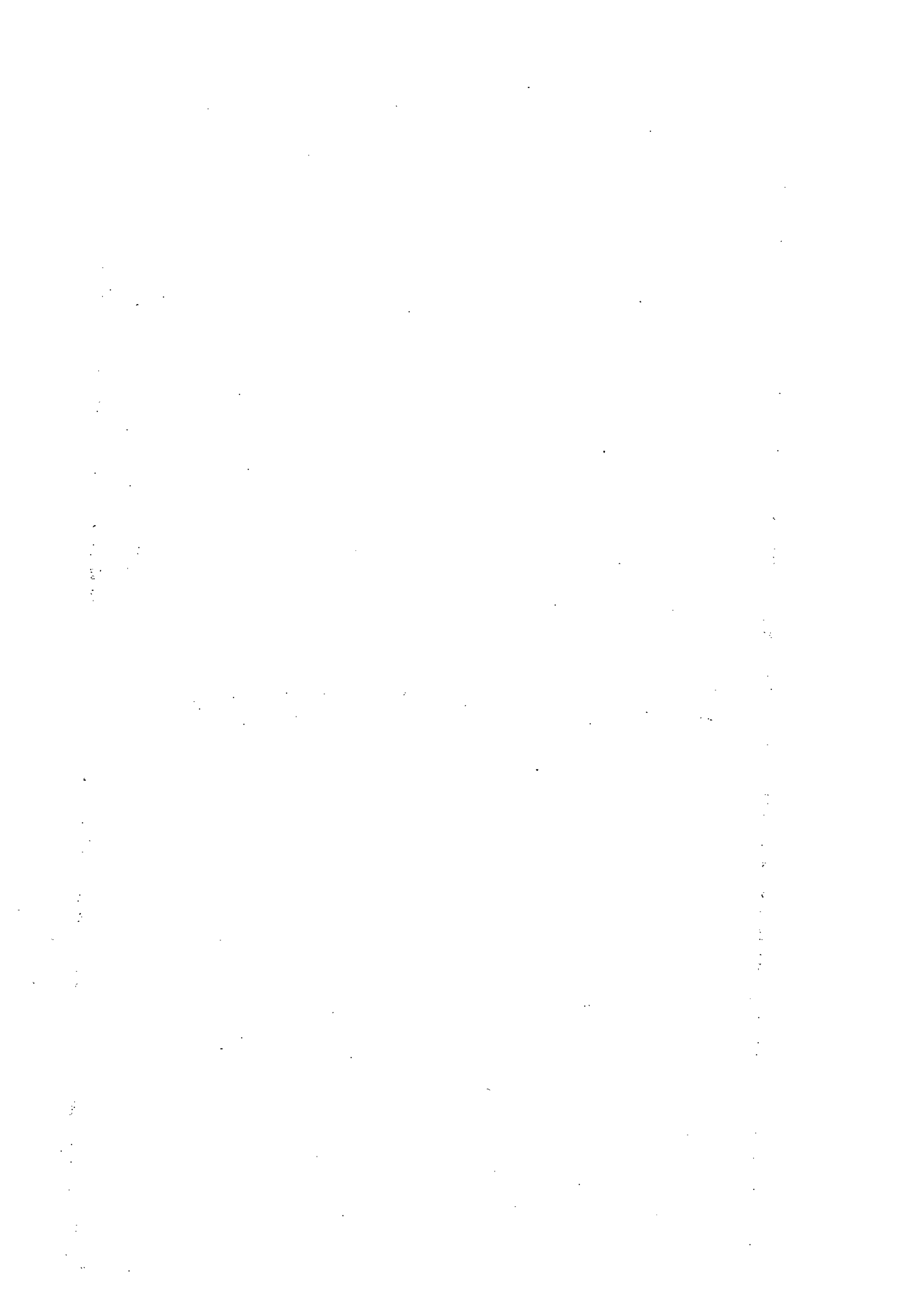
---

(١) صـ٧٣ (٢) صـ٧٤ (٣) صـ١٠٧ (٤) صـ١٠٨
(٥) صـ ١١٧ (٦) صـ١٣٠ (٧) صـ١٣٩ (٨) صـ١٤٣
(٩) صـ١٤٥ (١٠) صـ١٦٦ (١١) ١٣٥ (١٢) صـ١٤٢
(١٣) صـ١٤٥ (١٤) قواعد الحديث صـ١٦١، ١٦٢ (١٥) معالم العلماء صـ٢

هذه هى الكتب المعتمدة عندهم فى علم الرجال وقد رأينا أنهم ينقدون هذه الكتب . ولم يوجد هناك من هو أقدم من الكشى قد ألف علم الرجال قبله مما يدل على قلة بضاعتهم فى هذا المجال بالذات . والكشى نفسه لم يعرف متى مات وإنما قالوا انه كان في طبقة محمد بن يعقوب الكليني صاحب الكافي المتوفى عام ٣٢٩ هـ .

ومن الملاحظ أن مصنفى هذه الكتب قد اهملوا ذكر مواليد ووفيات الرواة ولا فى أى طبقة هم، مع العلم أن كل من أتى بعدهم لا بد وأن يرجع إلى هذه المصنفات، فإذا كان الأصل هكذا فالفرع سيكون أشد سوءاً، أما الكتب الأخرى: كأعيان الشيعة، وتنقيح المقال، وجامع الرواة، وغيرها فإن مؤلفيها ماتوا فى القرن العشرين الميلادى أو القرن الرابع عشر الهجرى وبالتالى فبعد المسافة بينهم وبين زمان أصحاب الكتب الأولى يضعف من قيمة هذه الكتب من الناحية العلمية، وخصوصاً فى هذا الفن: فن الجرح والتعديل الذى يعرف أهميته المشتغلون بعلم أصول الحديث.

الفصل الثانى: الشيعة والصحابة



بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

إنه مما لا شك فيه أن الله تبارك وتعالى لم يخلق شيئاً عبثاً، ولم يترك أمر الدين هملاً، وإنما ﴿خلق كل شيء فقدره تقديرا﴾[1].

وكان من قدر الله تبارك وتعالى المحكم أن اختار لصحبة نبيه ﷺ رجالاً هم خير أهل الأرض جميعاً، حاشا الأنبياء والرسل.

فعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله اختار أصحابى على الثقلين سوى النبيين والمرسلين»[2] وعن الوليد بن مسلم قال: قلت لعبد الله بن المبارك. أرأيت ﴿قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى﴾[3] من هؤلاء؟ فحدثنى عن سفيان الثورى قال: هم أصحاب النبى ﷺ[4].

وهؤلاء الصحابة الكرام لم يكونوا ملائكة حتى ندعى لهم العصمة، ولم يكونوا أنبياء حتى ننفى عنهم الوقوع فى الذلل، وإنما كانوا بشراً بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وقد قدر الله تبارك وتعالى أن يقع من بعضهم بعض الأخطاء التى تستوجب العقوبة كما حدث مع المخزومية التى سرقت فى عهد النبى ﷺ[5]، وكما حدث يوم أحد، عندما فر بعضهم من المعركة بعد أن طوق خالد بن الوليد ـ وكان لم

---

(١) سورة الفرقان ٢

(٢) ذكره ابن حجر فى الإصابة ١/ ٢١ وعزاه للبزار، وقال: رجاله موثقون

(٣) سورة النمل ٥٩

(٤) أخرجه ابن جرير فى التفسير ١٠/ ٤رقم ٢٧٠٦١ من طريق عبد الله بن سهل عن الوليد بن مسلم به، والأثر إسناده حسن، حيث إن على بن سهل صدوق. التقريب ٢/ ٣٨ والوليد هنا صرح بالسماع فزالت شبهة تدليسه ١٠/ ٤ط دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢

(٥) الحديث متفق عليه فقد أخرجه البخارى كتاب فضائل الصحابة باب ذكر أسامة بن زيد ٥/ ٢٩، وكتاب الحدود باب كراهية الشفاعة فى الحد إذا رفع إلى السلطان ٨/ ١٩٩، ومسلم ٢٩ ـ كتاب الحدود ٢ ـ باب قطع السارق الشريف وغيره ٣/ ١٣١٥ ح رقم ١٦٨٨ من حديث السيدة عائشة، وفيه: فحسنت توبتها بعد، وتزوجت، وكانت تأتينى بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ

يزل كافرا - الجيش المسلم، وذلك حتى لا يبالغ أحد فى إطرائهم، وينادى بعصمتهم.

وقد قدر جل وعلا أن يقع ذلك منهم حتى لا يقول المرجفون فى المدينة - وما أكثرهم فى هذا العصر - إن هذا الدين نظرى، ولو أن أحداً من أصحاب محمد ﷺ وقع فى خطأ لما نفذ محمد ما نادى به، إذ كيف يطبق الحد على من آزره وناصره.

ولكنه ﷺ قطع الألسنة، وكمم الأفواه، ونفذ الشرع كما أمره الله تبارك وتعالى، إذ لا مكان للمحاباة أو المجاملات عند مجاوزة الحدود.

فقطع يد المخزومية، وفى المثال الثانى عفا الله عن الفارين، وقد سجل المولى تبارك وتعالى هذا العفو فى القرآن الكريم فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾(١).

إذاً فالصحابة الكرام - إن جاز التعبير- كانوا بمثابة حقل تجارب، ليظهر للأمة كلها أن حدود الإسلام ممكن إقامتها على من يتعداها، حتى لو كان ذلك المتعدى من سادة القوم وأشرافهم، حيث لا مكان - كما سبق - للمحاباة، والمجاملات عند مجاوزة الحدود فى هذا الدين الحنيف.

وينبغى على المسلم الصادق إذا ما جاء ذكر أحدهم على لسانه أو قلمه أن يتحدث عنهم بكل أدب واحترام وإجلال، وذلك بعد أن يترضى عنهم، ولا يترك لنفسه أن تقف على بعض ما لا تستطيع أن تتأوله التأويل الواجب نحو مقامهم السامى، ومكانتهم الرفيعة، حتى لا يؤذيهم.

فقد نهى النبى ﷺ عن سبهم وإيذائهم، فعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابى فو الذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»(٢).

---

(١) سورة آل عمران ١٥٥

(٢) البخارى كتاب الفضائل أصحاب النبى ﷺ فى مقدمته٥/ ١٠، ومسلم ٤٤ - كتاب فضائل الصحابة ٥٤ - باب تحريم سب الصحابة رضى الله عنهم ٤/ ١٩٦٧ ح رقم ٢٥٤١

وهم وصية النبى ﷺ فعن ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر بن الخطاب خطب بالجابية[1] فقال: قام رسول الله ﷺ مقامى فيكم، فقال: «استوصوا بأصحابى خيرا، ثم الذين يلونهم»[2].

وأخرج الخطيب البغدادى بإسناده إلى أبى زرعة قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن رسول الله ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى. وهم زنادقة[3].

---

(١) الجابية: قرية من أعمال دمشق من ناحية الجولان. معجم البلدان ٢/ ١٠٦

(٢) أخرجه الترمذى ٣٤ ـ كتاب الفتن ٧ ـ باب ما جاء فى لزوم الجامعة ٤/ ٤٠٤ ح رقم ٢١٦٥ وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وأحمد في المسند ١/ ١٨، والحاكم فى المستدرك كتاب العلم باب خطبة عمر رضى الله عنه ١/ ١١٤ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبى

(٣) الكفاية فى علم الرواية صـ٦٧

عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام

اتفق أهل السنة جميعاً على أن الصحابة رضى الله عنهم كلهم عدول مطلقاً، كبيرهم وصغيرهم، لابس الفتنة أم لا، وجوبًا لحسن الظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر من امتثال أوامره بعده ﷺ، وفتحهم الأقاليم، وتبليغهم عنه الكتاب والسنة، وهدايتهم الناس ومواظبتهم على الصلوات والزكوات وأنواع القربات، مع الشجاعة والبراعة والكرم والإيثار والأخلاق الحميدة التى لم تكن فى أمة من الأمم المتقدمة (١).

أما ما وقع من بعضهم من آثام فقد تاب وحسنت توبته، وكذلك ما وقع من بعضهم مما يوجب حداً فقد أقيم عليه الحد، وطهره الله به، وأيضا ما شجر بينهم من خلاف، فقد اجتهدوا فيه، فأصاب بعضهم، والمجتهد مأجور، أصاب أو أخطأ، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد(٢).

يقول الخطيب البغدادى: عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، واختياره فى نص القرآن، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾(٣)، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾(٤).

وهذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به الخاص، وقيل: هو وارد فى الصحابة دون غيرهم؛ وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾(٦).

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٤/ ٩٣ بتصرف يسير

(٢) الصحابة وجهودهم فى خدمة الحديث النبوى النبوى د. سيد نوح ص٣٤ ط.دار الوفاء طبعة أولى ١٤١٤ _ ١٩٩٣

(٣) سورة آل عمران ١١٠

(٤) سورة البقرة ١٤٣

(٥) سورة الفتح ١٨

(٦) سورة التوبة ١٠٠

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۝١٠ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[1].

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[4].

قال: ووصف رسول الله ﷺ الصحابة مثل ذلك وأحسن الثناء عليهم، فمن هذه الأخبار ما جاء عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتى قوم بعد ذلك تسبق أيمانهم شهادتهم أو شهادتهم أيمانهم»[5] وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابى فو الذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[6].

قال: والأخبار فى هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد فى نص القرآن، وجميع ذلك يقتضى طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق.

على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شىء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التى كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج، والأموال،

(١) سورة الواقعة ١٠، ١١ — (٢) سورة الأنفال ٦٤

(٣) سورة التوبة ١١٧ — (٤) سورة الحشر ٨، ٩

(٥) أخرجه البخارى كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ باب فضل أصحاب النبى ﷺ ٥/٣ ومسلم ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ٥٢ ـ باب فضل الصحابة ٤/١٩٦٢ ح رقم ٢٥٣٣

(٦) سبق تخريجه

وقتل الآباء والأولاد والمناصحة فى الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يأتون بعدهم أبد الآبدين، وهذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء[١].

واحترام الصحابة وتعظيمهم كان دأب الخلفاء الراشدين عليهم رضوان الله تعالى، وغيرهم. يقول ابن حجر ـ رحمه الله تعالى:

وقد كان تعظيم الصحابة - ولو كان اجتماعهم به ﷺ قليلاً ـ مقرراً عند الخلفاء الراشدين وغيرهم، فمن ذلك ما قرأت فى كتاب أخبار الخوارج لابن قدامة المروزى بإسناده إلى نبيح العنزى قال: كنت عند أبى سعيد الخدرى وهو متكئ فذكرنا عليًا ومعاوية، فتناول رجل معاوية، فاستوى أبو سعيد الخدرى جالساً.

ثم قال: كنا ننزل رفاقاً مع رسول الله ﷺ، فكنا فى رفقة فيها أبو بكر. فنزلنا على أهل أبيات، وفيهم امرأة حبلى، ومعنا رجل من أهل البادية، فقال للمرأة الحبلى: أيسرك أن تلدى غلاماً؟ قالت: نعم، فقال: إن أعطيتينى شاة ولدت غلاماً، فأعطته، فسجع[٢] لها أسجاعًا، ثم عمد إلى الشاة فذبحها. وطبخها، وجلسنا نأكل منها ومعنا أبو بكر، فلما علم بالقصة قام فتقيء كل شئ أكل قال: ثم رأيت ذلك البدوى قد أتى عمر بن الخطاب، وقد هجا الأنصار. فقال لهم عمر: لولا أن له صحبة رسول الله ﷺ ما أدرى ما نال فيها لكفيتكموه. ولكن له صحبة من رسول الله ﷺ.

قال ابن حجر: ورجال هذا الحديث ثقات، وقد توقف عمر رضى الله عنه عن معاتبته فضلا عن معاقبته، لكونه علم أنه لقى النبى ﷺ، وفى ذلك أبين شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أن شأن الصحبة لا يعدله شىء، كما ثبت فى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى من قوله ﷺ: «والذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[٣].

وقد يظن بعض الشيعة أن حشدنا لتلك النصوص وهذه الأخبار أننا ننادى

---

(١) الكفاية ٦٤، ٦٧ بتصرف (٢) السجع: الكلام المقفى قال الأزهرى: إنه ﷺ كره السجع فى الكلام والدعاء لمشاكلته كلام الكنهة وسجعهم فيما يتكهنونه لسان العرب ٨/ ١٥٠.

(٣) الإصابة ١/ ٢٠، ٢١ بتصرف يسير والحديث سبق تخريجه

بعصمتهم، أو ننفى عنهم وقوع بعض الأخطاء، كلا، فالعدالة شيء، والعصمة شيء آخر[1]، فإن المراد من ذلك هو قبول مروياتهم من غير بحث عن حالهم، فإذا انتهى السند إليهم، فإنه لا ينبغى علينا أن نبحث عن عدالتهم إذ أنهم أعلى مكاناً وأشرف مقاما من ذلك.

يقول ابن الأنبارى: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف يبحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية إلا أن يثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد.

قال: فنحن على استصحاب ما كانوا عليه فى زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح وما صح فله تأويل صحيح[2].

ويقول الدكتور أبو شهبة: ومعنى عدالتهم: أنهم كانوا لا يعتمدون الكذب على رسول الله ﷺ لما اتصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة، وسمو الأخلاق، والترفع عن سفاسف الأمور، وليس معنى عدالتهم أنهم كانوا معصومين من المعاصى، أو من السهو أو من الغلط، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم[3].

فهؤلاء الصحابة الكرام «سمحت نفوسهم رضى الله عنهم بالنفس والمال والولد والأهل والدار، ففارقوا الأوطان، وهاجروا الإخوان، وقتلوا الآباء والإخوان، وبذلوا النفوس صابرين، وأنفقوا الأموال محتسبين، وناصبوا من ناوأهم متوكلين، فآثروا رضاء الله على الفناء، والذل على العز، والغربة على الوطن، هم المهاجرون ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾[4] حقا، وإخوانهم الأنصار أهل المساواة والإيثار أعز قبائل العرب جاراً، واتخذ الرسول ﷺ دارهم أمنا وقرارا الاعفاء الصبُر، الأصدقاء الزهر ﴿الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ

---

(١) فكل معصوم عدل وليس العكس
(٢) فتح المغيث للسخاوى ٤/ ١٠٠
(٣) دفاع عن السنة ٩٢
(٤) سورة الحشر ٨

هاجرَ إليهمْ ولا يجدُونَ في صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[1] فمن انطوت سريرته على محبتهم ودان الله تعالى بتفضيلهم ومودتهم، وتبرأ ممن أضمر بغضهم، فهو الفائز بالمدح الذى مدحهم الله تعالى به، فقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾[2].

فالصحابة رضى الله عنهم هم الذين تولى الله شرح صدورهم، فأنزل السكينة على قلوبهم وبشرهم برضوانه ورحمته، فقال: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ﴾[3] جعلهم خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويطيعون الله ورسوله.

فجعلهم مثلا للكتابيين لأهل التوراة الإنجيل، خير الأمم وخير القرون قرنه، يرفع الله من أقدارهم، إذ أمر الرسول ﷺ بمشاورتهم لما علم من صدقهم، وصحة إيمانهم، وخالص مودتهم، ووفور عقلهم، ونبالة رأيهم، وكمال نصيحتهم، وتبين أمانتهم، رضى الله عنهم أجمعين»[4].

هذه وجهة نظر أهل السنة ومعتقدهم فى الصحابة الكرام، عليهم الرضوان، أما معتقد الشيعة الإمامية الاثنا عشرية فى الصحابة فهو ما سنعرفه بعد قليل وذلك من خلال أمّ الكتب عندهم.

---

(١) سورة الحشر ٩ (٢) سورة الحشر ١٠

(٣) سورة التوبة ٢١

(٤) الإمامة والرد على الرافضة لأبى نعيم صـ٢٠٩: ٢١١ ط مكتبة دار العلوم والحكم بالمدينة المنورة ط الثالثة ١٤١٥هـ ـ١٩٩٤م

عقيدة الشيعة الإمامية فى الصحابة الكرام

قبل الحديث عن عقيدة الشيعة فى الصحابة رضى الله عنهم وقبل أن أذكر ترهاتهم وافتراءاتهم والرد عليهم أبدأ أولاً بتعريف الصحابى عندهم

تعريف الصحابى عند الإمامية:

يقول المامقانى: ذهب جماعة من المحققين الشيعة إلى تعريف الصحابى بأنه: من لقى النبى ﷺ مؤمناً به ومات على الإيمان والإسلام وإن تخللت ذلك ردة على الأظهر[1].

شرح التعريف:

وضح المامقانى هذا التعريف فقال:

أرادوا باللقاء ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر، وغرضهم بالعدول من التعبير بالرؤية إلى التعبير باللقاء: ادخال ابن أم مكتوم.

واحترز بقيد الإيمان: عمن لقيه كافراً، ومن أسلم بعد وفاته ﷺ كرسول قيصر، ومن رآه بعد وفاته ﷺ قبل الدفن كخويلد بن خالد الهزلى، فإنهما لا يعدان من الصحابة.

وبقولهم: به، عمن لقيه مؤمناً بغيره من الأنبياء.

وبقولهم: مات على الإسلام، عمن ارتد ومات على الكفر كعبيد الله بن جحش وغيره.

وبقولهم: وإن تخللت ردة على الأظهر، ليدخل من رجع عن الإسلام فى حياته ﷺ أو بعده إذا مات على الإسلام، كالأشعث بن قيس، فإنه كان قد وفد على النبى ﷺ ثم ارتد فى خلافة الأول[2] فأسلم على يده، فزوجه أخته، وكانت عوراء، فولدت له محمداً الذى شهد مقتل الحسين عليه السلام فإن المعروف كون الأشعث صحابياً، بل قيل: إنه متفق عليه.

---

(١) مقباس الهداية ٣/ ٣٠١

(٢) يقصد الخليفة الأول أبا بكر الصديق رضى الله عنه

وربما زاد بعضهم بعد قوله لقى النبى ﷺ قوله: بعد بعثته احترازاً به عمن لقيه مؤمناً بأنه سيبعث، ولم يدرك بعثته، فإنه ليس صحابياً.

وقد اشترط جمع التميز وصرحوا بعدم كون الأطفال الذين حنكهم النبى ﷺ أو مسح وجوههم أو تفل فى أفواههم كمحمد بن حاطب، وعبد الله بن عثمان، وغيرهم من أبناء الصحابة، نعم لا يشترط البلوغ فى حال اللقاء، لاتفاقهم على عد الحسن والحسين عليهما السلام وابن الزبير، ونحوهم من الصحابة، ويشترط فى الرؤية واللقاء: أن يكون فى عالم الشهادة والعيان، فلا يطلق اسم الصحبة على ما رآه من الملائكة والنبيين والجن[1].

ومن الملاحظ أن الشيعة ارتضت تعريف الحافظ ابن حجر - وهو من أهل السنة - للصحابة، وضموا صوتهم إلى صوته فى هذا المقام[2] وقد أشار محقق كتاب «مقباس الهداية» محمد المامقانى إلى ذلك فقال: وسبقه ابن حجر فى الإصابة[3]، أى: وسبق المؤلف ابن حجر فى الإصابة.

---

(١) مقباس الهداية ٣/ ٣٠١: ٣٠٣ بتصرف

(٢) الإصابة ١/ ١٠: ١٣

(٣) مقباس الهداية ٣/ ٣٠٠

عقيدة الشيعة فى الصحابة من ناحية الإسلام

يرى الشيعة أن الصحابة كلهم مرتدون خارجون عن ملة الإسلام بعد موت النبى ﷺ عدا نفر يسير، وهذا الكلام ليس افتراء عليهم، وإنما هو ما صرحت به أصح الكتب عندهم بعد القرآن الكريم، ألا وهو «الكافى» .

فقد أخرج الكلينى بسنده إلى حنان عن أبيه عن أبى جعفر عليه السلام قال: كان الناس أهل ردة بعد موت النبى ﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفارى، وسلمان الفارسى، رحمة الله وبركاته عليهم[١] .

وأخرج أيضا بسنده إلى عبد الرحيم القصير قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: إن الناس يفزعون إذا قلنا: إن الناس ارتدوا، فقال: يا عبد الرحيم: إن الناس عادوا بعد ما قبض رسول الله ﷺ أهل جاهلية، وإن الأنصار اعتزلت فلم تعتزل بخير، جعلوا يبايعون سعداً، وهم ترتجزون ارتجاز الجاهلية[٢] .

وأخرج أيضاً عن أبى عبد السلام قال: أهل الشام شر من أهل الروم، وأهل المدينة شر من أهل مكة، وأهل مكة يكفرون بالله جهرة[٣] .

وأخرج أيضاً عن أبى بصير عن أحدهما عليه السلام قال: إن أهل مكة ليكفرن بالله جهرة وأن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفا[٤] .

وأخرج أيضا عن أبى بكر الحضرمى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أهل الشام شر أو أهل الروم؟ فقال: إن الروم كفروا ولم يعاندوا، وإن أهل الشام كفروا وعاندوا[٥] .

إذاً المسألة ليست مسألة إيمان وكفر، وإنما هى: من معهم؟ ومن عليهم؟ فمن كان معهم كان مسلماً مؤمناً من المخبتين، ومن كان عليهم كان كافراً فاسقاً منافقاً،

(١) الكافى كتاب الروضة ١٦٧/٨ ح رقم ٣٤١

(٢) الموضع السابق ٢٠٢/٨ ح رقم ٤٥٥

(٣) الكافى كتاب الإيمان والكفر باب صنوف أهل الخلاف وذكر القدرية والخوارج٢/ ٤٠٩ح رقم٣

(٤) الموضع السابق ٢/ ٤١٠ ح رقم ٤ (٥) الموضع السابق ٢/ ٤١٠ ح رقم ٥

أخبث أهل الأرض جميعاً.

فهل هذا كلام يصدق ويعقل من قوم يدعون أنهم أصحاب فكر ومبادئ ودعوة، إن هذا لشيء عجاب.

إن هذه النصوص وغيرها تدفع كل من يقول: إن الشيعة قوم ينبغي أن نتقرب منهم ويتقربوا منا، وتدفع ذلك كل من يقول منهم عن الشيخين أبي بكر وعمر أنهما صحابيين وخليفتين، لأن من يقول ذلك إنما يقولها «تقية».

فما سبق عقيدة لا ينفك عنها شيعي واحد من الاثنى عشرية، وإن تظاهر أحدكم بإنكار ذلك فليُعلم أنه يقولها «تقية» لأنها عقيدة لا تقبل المساومة عندهم، إذ لو صحح الشيعي إمامة الشيخين لوجب عليه أن يعترف ببطلان الولاية والإمامة لأمير المؤمنين سيدنا على رضى الله عنه وبنيه، وهذا كفر بإجماع الإثنى عشرية لأن الولاية من أركان الإسلام.

أخرج الكليني بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: بني الإسلام على خمس على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية[1].

من أجل ذلك فقد نال الشيخان أبو بكر وعمر الكم الأكبر من السب واللعن والإهانة، لأنهما ـ على رأى الإمامية ـ قد سلبا الخلافة من أمير المؤمنين على رضى الله عنه.

أخرج الكليني بسنده إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن رسول الله ﷺ أقبل يقول لأبي بكر فى الغار: اسكن فإن الله معنا، وقد أخذته الرعدة وهو لا يسكن، فلما رأى رسول الله ﷺ حاله، قال له: تريد أن أريك أصحابي من الأنصار فى مجالسهم يتحدثون؟ وأريك جعفراً وأصحابه فى البحر يغوصون؟ قال: نعم، فمسح رسول الله ﷺ بيده على وجهه، فنظر إلى الأنصار يتحدثون، ونظر إلى جعفر عليه السلام وأصحابه فى البحر يغوصون، فأضمر تلك الساعة أنه ساحر[2].

(١) الكافى كتاب الإيمان والكفر باب دعائم الإسلام ٢/١٨ رقم ١
(٢) الكافى كتاب الروضة ٨/١٧٨ رقم ٣١٧

قلت: سبحان الله . . . وعلى فرض صحة ما يدعون من أن النبى ﷺ قد مسح بيده على عينى الصديق، فرأى ما قاله،فهل دخلوا فى صدره حتى يطلعوا على ضميره ويدعوا ما ادعوا عليه من أنه اعتقد أنه ساحر؟! أنهم ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾[1].

ويقول الطبرسى فى تفسيره ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[2] معناه: فقد نصره الله منفرداً من كل شىء إلا من أبى بكر!![3].

وأخرج الكلينى بسنده إلى حنان عن أبيه عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت له: ما كان ولد يعقوب بأنبياء؟ قال: لا، ولكنهم كانوا أسباط، أولاد أنبياء، ولم يكن يفارقوا الدنيا إلا سعداء، تابوا وتذكروا ما صنعوا، وإن الشيخين[4] فارقا الدنيا ولم يتوبا، ولم يتذكرا ما صنعا بأمير المؤمنين عليه السلام، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين[5] لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

وعن أبى جعفر عليه السلام فى قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾[6] قال أسر اليهما[7] أمر القبطية، وأسر إليهما أن أبا بكر وعمر يليان أمر الأمة من بعده ظالمين فاجرين غادرين[8].

ليس هذا فقط ما قالوه عن الشيخين رضوان الله عليهما بل إنهم ادعوا أن الشيخين لما علما ذلك من عائشة وحفصة ـ رضى الله عنهما ـ استعجلا الأمر،

---

(١) سورة النجم ٢٣ (٢) سورة التوبة ٤٠

(٣) مجمع البيان ٥/٤٨ط دار المعرفة بيروت طبعة أولى١٤٠٦ ـ ١٩٨٦،وفى رسالة الدكتوراه للدكتور محمد العسال ـ شفاه الله ـ أستاذ التفسير بكلية أصول الدين بالقاهرة والتى بعنوان «الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى تفسير القرآن الكريم» الكثير من نصوص علماء التفسير عندهم على لعن الصحابة،فمثلا فى تعليقه على تفسير القمى يقول: نجد هذا المفسر يجمع كل كلمة كفر أو نفاق أو فسق أو ضلال أو شرك أو ظلم أو عصيان أو خداع، وكل ما يستقى من ذلك أو يماثله على كبار الصحابة، وخاصة على أبى بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير، وقد ضرب على ذلك أمثلة، راجع فى الرسالة صـ ٤٦٢ وما بعدها

(٤) يقصد الخليفتين أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب

(٥) الكافى كتاب الروضة ٨/١٦٨ ح رقم ٣٤٣ (٦) سورة التحريم ٣

(٧) أى السيدتين الفاضلتين عائشة وحفصة رضى الله عنهما

(٨) بحار الأنوار ٢٢/٣٤٦ ح رقم ١٦

وهما بِسَمٍّ النبى ﷺ حتى يموت ولكن الله تعالى قد كشفهما.

يقول المجلسى فى بحار الأنوار: عن الصادق عليه السلام فى قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾[1] هى حفصة، قال الصادق عليه السلام: كفرت في قولها ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا﴾ وقال الله فيها وفى أختها ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2] أى: زاغت ،والزيغ كفر.

وفى رواية: أنه أَعْلم حفصة أن أباها وأبا بكر يليان الإمارة فأفشت إلى عائشة، فأفشت إلى أبيها، فأفشى إلى صاحبه، فاجتمعا على أن يستعجلا ذلك على أن يسقياه سُمًّا: فلما أخبره الله بفعلهما هم بقتلهما، فحلفا له أنهما لم يفعلا، فنزل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾[3].

سبحانك هذا بهتان عظيم، فإن أبا جعفر الصادق ـ رضى الله عنه ـ الذين نقلوا هذا الكلام على لسانه برىء من ذلك، فقد دافع عنهما فى أكثر من حادثة فمن ذلك ما يلى:

أخرج أبو نعيم فى الحلية بسنده إلى عروة بن عبد الله قال: سألت أبا جعفر محمد بن على عن حلية السيوف؟ فقال: لا بأس به، قد حلى أبو بكر الصديق رضى الله عنه سيفه، قال: قلت: وتقول الصديق؟! قال: فوثب وثبة، واستقبل القبلة، ثم قال: نعم، الصديق، فمن لم يقل له الصديق، فلا صدق الله له قولاً فى الدنيا والآخرة[4].

وأخرج أيضا بسنده إلى عمرو بن شمر عن جابر قال: قال لى محمد بن على: يا جابر بلغنى أن قوما بالعراق يزعمون أنهم يحبوننا ويتناولون أبا بكر وعمر رضى الله عنهما، ويزعمون أنى أمرتهم بذلك، فأبلغهم أنى إلى الله منهم برىء، والذى نفسى بيده لو وليت، لتقربت إلى الله بدمائهم، لا نالتنى شفاعة محمد إن لم أكن أستغفر لهما وأترحم عليهما، إن أعداء الله لغافلون عنهما[5].

---

(١) سورة التحريم٣ (٢) سورة التحريم٤

(٣) بحار الأنوار ٢٢/ ٢٤٦ ح رقم ١٧ والآية الكريمة من سورة التحريم رقم ٧

(٤) حلية الأولياء ٣/ ١٨٥، والبداية والنهاية ٩/ ٣٢٣

(٥) حلية الأولياء ٣/ ١٨٥

وأخرج أيضاً بسنده إلى شعبة الخياط مولى جابر الجعفي قال: قال لي أبو جعفر بن علي لما ودعته: أبلغ أهل الكوفة أني بريء ممن تبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وأرضاهما[1].

---

(١) حلية الأولياء ٣/ ١٨٥



عقيدتهم فى الصحابة من ناحية العدالة

يعتقد الشيعة أن الصحبة ليست ميزة حتى يحكموا على من تمتع بها بالعدالة، وإنما هذه الميزة فقط تغنى عن البحث عن إسلام من تمتع بها، فكل من اتصف بكونه صحابياً يغنيهم ذلك عن البحث فى إسلامه، أما العدالة فلم يحظ بها إلا نفر قليل جداً، وهم الذين والوا آل البيت.

يقول المامقانى: «وحكم الصحابة فى العدالة حكم غيرهم، فمجرد كون الرجل صحابيا لا يدل على عدالته، بل لابد من إحرازها، نعم ثبوت كونه صحابياً مغن عن الفحص عن إسلامه، إلا أن يكون ممن ارتد بعد النبى ﷺ، فما عليه جمع من العامة[1] من الحكم بعدالة الصحابة كلهم حتى من قاتل أمير المؤمنين عليه السلام عناد محض»[2].

والحق إن المرء ليعجب حين يجد الشيعة يمنحون من نظر الإمام الثانى عشر - المهدى المنتظر - نظرة واحدة مرتبة أعلى من مرتبة العدالة - مع أنه لم يولد أصلا - بينما تجدهم يحجبونها عن الصحابة الذين رأوا رسول الله ﷺ وآووه وعزروه ونصروه وبذلوا أموالهم وأرواحهم فى سبيل نصرة الإسلام وإعلاء راية التوحيد، رجاء لما عند الله تعالى وطمعاً فى رضاه.

يقول المامقانى فى معرض كلامه على الأمور التى تعرف بها عدالة الرجل من شيعتهم، ومنها «تشرف الرجل برؤية الحجة المنتظر - عجل الله فرجه وجعلنا من كل مكروه فداه بعد غيبته - فإنا نستشهد بذلك على كون مرتبة أعلى من مرتبة العدالة!، ضرورة إنه لا يحصل ذلك إلا بتصفية النفس، وتخلية القلب من كل رذيلة، وعراء الفكر عن كل قبيح، وإلى هذا أشار مولانا العسكرى عليه السلام بقوله لمن أراه الحجة - روحى فداه - لولا كرامتك على الله ما أريتك ولدى هذا»[3].

---

(١) يقصد أهل السنة

(٢) مقباس الهداية فى علم الدراية ٣/ ٣٠٥

(٣) تنقيح المقال فى علم الرجال ١/ ٢١١ بتصرف وهى نسخة مكتوبة بخط اليد ومصورة فى ثلاثة مجلدات كبار موجودة فى مكتبة المصطفى ﷺ بالدمرداش بالقاهرة

مراتب الصحابة عند الشيعة الإمامية:

قسم الاماميون الصحابة الأبرار عليهم رضوان الله تعالى إلى ثلاثة أقسام:

- معلوم العدالة.

- معلوم الفسق والكذب.

- مجهول الحال.

أما معلوم العدالة كسلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، وعمار بن ياسر، وجابر بن عبد الله، وبلال بن رباح، وهم الذين والوا آل البيت واتبعوهم.

وأما معلوم الفسق والكذب فكل من مال عن آل البيت، وأظهر لهم البغض والعداوة والحرب وهذا في زعمهم، وإلا فكل الصحابة محبون لآل البيت، لا يشك في ذلك إلا منافق.

ومن الأمثلة على هذا القسم من الصحابة أبي هريرة، وأنس بن مالك، والسيدة عائشة، والشيخين وغير ذلك، أخرج الصدوق بسنده إلى جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام قال: «ثلاثة كانوا يكذبون على رسول الله ﷺ أبو هريرة وأنس وامرأة»[1].

وقد جاء في هامش بحار الأنوار أن المقصود بالمرأة هي السيدة عائشة رضي الله عنها[2].

أما مجهول الحال: فلم يضربوا لنا مثالاً عليهم، وهؤلاء حكمهم أنهم يتوقفون في قبول مروياتهم.

يقول محسن الأمين «حكم الصحابة في العدالة حكم غيرهم، ولا يتحتم الحكم بها بمجرد الصحبة وإن ذلك ليس كافيا في ثبوت العدالة بعد الإتفاق على عدم العصمة المانعة من صدور الذنب.

فمن علمنا عدالته: حكمنا بها، وقبلنا روايته، ولزمنا له من التعظيم والتوقير

(١) الخصال للصدوق صـ٩٠ تحقيق على أكبر الغفاري طـ مؤسسة الأعلمي بيروت الأولى ١٤١٠ ـ ١٩٩٠.

(٢) بحار الأنوار لمحمد باقر المجلسي ٢٢/ ٢٤٢ طـ مؤسسة الوفاء بيروت الثانية ١٤٠٣ـ١٩٨٣

بسبب شرف الصحبة ونصرة الإسلام والجهاد فى سبيل الله ما هو أهله.

ومن علمنا منه خلاف ذلك: لم تقبل روايته كمروان بن الحكم، والمغيرة بن شعبة والوليد بن عقبة ونحوهم من بعض بنى أمية وأعوانهم.

ومن جهلنا حاله فى العدالة توقفنا فى قبول روايته»[1].

ويرى محمد التيجانى - شيعى معاصر - أن الصحابة كغيرهم تماماً، لا فرق بينهم وبين من جاء بعدهم من المسلمين إلى يوم القيامة، وذلك من حيث خضوعهم لميزان واحد وهو ميزان العدالة الذى توزن به أفعال الصحابة كما توزن به أفعال من جاء بعدهم من الأجيال وأن الصحبة لا تعطى منقبة إلا إذا كان أهلا لهذه المنقبة، وكان لديه الاستعداد للقيام برسالة صاحب الشريعة ﷺ، وأن منهم المعصومين كالأئمة الذين نعموا بصحبة الرسول ﷺ، كعلى، وبنيه عليهم السلام، ومنهم العدول، وهم الذين أحسنوا الصحبة لعلى بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، ومنهم المجتهد المصيب، ومنهم المجتهد المخطئ، ومنهم الفاسق، ومنهم الزنديق، وهو أقبح من الفاسق، وأشد نكالا، ويدخل فى دائرة الزنديق المنافقون، والذين يعبدون الله على حرف، كما أن منهم الكفار، وهم الذين لم يتوبوا من نفاقهم، والذين ارتدوا بعد الاسلام[2].

بينما نجد عباس الموسوى قسمهم قسمين: معلوم العدالة ومعلوم الفسق والنفاق، فقال: إن بعض الصحابة عدول أمناء ثقاة لهم من أجر الجهاد والبذل والعطاء والتضحية، وأن هناك بعض آخر منافقون فاسقون كاذبون؛ هذا هو الصحيح المعتمد الذى يوافق كتاب الله، ووحيه المنزل على رسوله الكريم[3].

أما صالح الوردانى - شيعى معاصر -[4] فيزيد الأمور وضوحاً بدون تحفز أو

---

(١) أعيان الشيعة ١/١١٣ (٢) الشيعة هم أهل السنة لمحمد التيجانى ٢٧٢ بتصرف يسير ط دار شمس المشرق بيروت، ومؤسسة الفجر بلندن الطبعة الأولى ١٤١٣ - ١٩٩٣

(٣) شبهات حو الشيعة لعباس الموسوى ١٠٩ بتصرف يسير ط مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت لبنان (٤) مصري قابلته فى معرض الكتاب الدولى بالقاهرة عام ١٩٩٥ وجالسته أكثر من مرة ودار الكلام حول ذلك الموضوع فكان مما قاله: إنه لا يمكن لشيعى إن يترضى على الشيخين وإلا لبطلت العقيدة

مواربة فيقول: يشكل موقف الشيعة من الصحابة استفزازاً كبيراً لأهل السنة، حيث أن الشيعة لا تعطى لهذه المسألة أهمية كبيرة، وتعتبرها مسألة عادية ينطبق عليها ما ينطبق على المسلمين، أى أنها لا تميز الصحابة ذلك التميز الذى يميزه أهل السنة بحيث يرفعونهم فوق المسلمين.

وتعتقد أن منهم المسيء والمصلح، والطائع والعاصى، والمؤمن والمنافق، والتقى والشقى، والصدوق والكذوب إلا أن هذا لا ينفى أن هناك صحابة على درجة عالية من التقوى والالتزام بنهج الرسول ﷺ والإخلاص لدعوته، تعتقد فيهم الشيعة وتجلهم، وتقبل روايتهم عن الرسول ﷺ، مثل: عمار بن ياسر، وسلمان الفارسى، والمقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفارى وحذيفة بن اليمان وغيرهم .

ثم يقول: وليس فقط موقف الشيعة المتشدد تجاه الصحابة وهو الذى يستفز أهل السنة ويدفعهم إلى الهجوم عليهم، والطعن فيهم، إن ما يستفز أهل السنة أكثر فى القضية ويشعل نيران غضبهم، هو أن الشيعة تقف نفس الموقف من الخلفاء الثلاثة أبى بكر وعمر وعثمان، ولا تستثنيهم من موقفها، بل تركز موقفها عليهم، فالخلفاء الثلاثة فى نظر الشيعة يحملون القدر الأكبر الذى حدث بعد وفاة الرسول ﷺ.

قال: وهم إن كانوا يعدلون بعض الصحابة فقد استثنوا الخلفاء من هذا التعديل، بل قدموا هؤلاء الصحابة عليهم، فعمار، وأبو ذر، وسلمان، وحذيفة، والمقداد، وجابر، وبلال، وغيرهم، مقدمون على أبى بكر، وعمر، وعثمان، كما يعتقدون أن محاولة رفع الخلفاء الثلاثة وتعديلهم إنما هى من صنع السياسة، بهدف ضرب الإمام على وخط آل البيت.

وإذا كان أهل السنة يعتبرون أن الطعن فى الصحابة طعن فى الكتاب والسنة ـ وهم بهذا يشككون في عقائد الشيعة التى لا تعترف بفكرة العدالة ـ فإن هذه الحجة باطلة عند الشيعة حيث إنهم يعتبرون أن مصدر تلقى الكتاب والسنة ينحصر فى آل البيت وليس فى الصحابة .

ثم يحدد هذا الشيعى المقياس الذى يمنحون به الصحابى صفة العدالة فيقول:

ومقياس عدالة الصحابى وعدم عدالته إنما يتحدد بموقفه من آل البيت فمن والاهم كان عدلاً ومن عاداهم كان مذموماً متروكاً!!.

قال: ومن المعروف أن معظم الصحابة وفى مقدمتهم الخلفاء الثلاثة، قد حادوا عن نهج آل البيت وانحازوا للقبلية والعصبية والهوى، بعد وفاة رسول الله ﷺ - سبحانك هذا بهتان عظيم - فمن ثم فإن الشيعة لا تقر بعدالة هذه الكثرة وترفض اتباعها والنقل عنها، وتقر بعدالة القلة القليلة منهم التي والت آل البيت وسارت على نهجهم.

قال: إن مفهوم العدالة بصورته المطلقة إنما يتحقق فى آل البيت وحدهم بكونهم مصدر التلقى، ولا يجوز أن ينطبق بحال على أناس محل شك، وسيرتهم وممارستهم ومواقفهم تدفع إلى عدم الثقة فيهم.

ثم يسترسل قائلا: والخلاصة أن أهل السنة مجبرون على تبنى قضية العدالة، وإلا نقضوا الكتاب والسنة، بينما الشيعة ينقضون فكرة العدالة لاعتقادهم أن آل البيت هم مصدر تلقى الكتاب والسنة.

فإما عدالة الصحابة وإما عدالة آل البيت، ولا يمكن لأى من الخطين أن يسود إلا على حساب الآخر، وهو ما حدث، فقد ساد خط الصحابة من بعد وفاة الرسول ﷺ وباد خط آل البيت.

ومنذ ذلك الحين ظهرت صورة مختلفة للإسلام، بل صورة مختلفة عن صورة الإسلام الذى يحمله آل البيت، والذى لم تتح له فرصة البروز والسيادة(١).

ومن الواضح أن تقسيمهم للصحابة على هذا النحو ناشئ من اعتقادهم حول مَن من الصحابة أيد الامام على رضى الله عنه، ومن منهم عارض.

فمن أيد، فهو معلوم العدالة، كسلمان، وأبى ذر، والمقداد، وغيرهم.

ومن عارض كالشيخين وعثمان وأنس وغيرهم، فهو معلوم الفسق.

ومن توقف فهو مجهول الحال، حاشاهم رضى الله عنهم أجمعين.

---

(١) عقائد السنة وعقائد الشيعة لصالح الوردانى صـ ٢٠٠، ٢٠١ بتصرف الناشر مدبولى الصغير الأولى ١٤١٥ - ١٩٩٥

هذه هي وجهة نظر الشيعة في الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين من حيث الإسلام والعدالة وقد حرصت على أن يكون ذلك من خلال مصادرهم وما كتبوه بأيديهم.

وبإذن الله تبارك وتعالى في الصفحات التالية سأعرض شبههم التي جعلتهم يصلون إلى تلك المرحلة من الحقد الأعمى، والعناد المحض، مفنداً إياها، سائلاً المولى تبارك وتعالى أن يعينني على ذلك، آمين.

الشبه التي جعلتهم يطعنون على عموم الصحابة

يرجع سبب طعن الشيعة على عموم الصحابة إلى تأويلات فاسدة لبعض الأحداث التي لا ينفك عنها البشر، ولأن الصحابة بشر وليسوا معصومين، فقد وقع منهم بعض الهفوات والأخطاء، فتلقفت الشيعة هذه الأخطاء، وتلك الزلات، وتصيدوها ونفخوا فيها، حتى كبروها، وصيروها من الكبائر، بل من المكفرات التي تستوجب الخروج من الدين كلية.

من هذه الشبه: أن أكثر الصحابة انفضوا عن رسول الله ﷺ إلى العير التي جاءت من الشام، وتركوه وحده في خطبة الجمعة وتوجهوا إلى اللهو، واشتغلوا بالتجارة، وذلك دليل على عدم الديانة[1].

الجواب: إن هذه القصة إنما وقعت في بدء زمن الهجرة ولم يكونوا إذ ذاك واقفين على الآداب الشرعية كما ينبغي، كما أن كبار الصحابة كأبي بكر وعمر كانوا قائمين عنده، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائما إذ قدمت عير المدينة، فابتدرها[2] أصحاب رسول الله ﷺ حتى لم يبق منهم إلا اثنى عشر رجلا فيهم أبو بكر وعمر ونزلت الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾[3]، ولذا لم يشنع عليهم ولم يوعدهم سبحانه بعذاب ولم يعاتب الرسول ﷺ أيضا[4].

ومنها: أن أهل السنة رووا في صحاحهم عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله ﷺ ... ألا إنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم بذات الشمال، فأقول أصحابي، فيقال: إنك ما تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[5] فيقال:

---

(١) أعيان الشيعة ١/ ١١٤ (٢) ابتدرها: أي أسرعوا إليها لسان العرب ٤/ ٤٨

(٣) أخرجه البخاري كتاب التفسير باب تفسير وإذا رأوا تجارة أو لهوا من سورة الجمعة ٦/ ١٨٩ ومسلم ٧ ـ كتاب الجمعة ١١ ـ باب في قوله تعالى وإذا رأوا تجارة أو لهوا ٢/ ٥٩٠ ح رقم ٨٦٣ والآية من سورة الجمعة رقم ١١

(٤) مختصر التحفة الاثنى عشرية صـ٢٧٢ بتصرف (٥) سورة المائدة ١١٧

إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم[١].

يقول عباس الموسوى معلقاً على الحديث: «بربك أعد قراءة هذا الحديث، وقف أمامه مفكراً فهل يقودك فكرك إلا أن تقول: كما هو نص الحديث: أصحابى، إنهم أصحاب النبى ﷺ لا غيرهم ممن يأتى بعدهم، وأنهم أحدثوا، ولابد أحداثا ضخمة كبيرة، ومعاصى أوجبت دخولهم النار، فهل غير هذا يقودنا الحديث؟ وهو نص فى ذلك لا يحتمل معنى آخر أو دلالة ثانية»[٢].

ويقول التيجانى معلقا على الحديث السابق: المتمعن فى هذا الحديث السابق الذى أخرجه علماء أهل السنة فى صحاحهم ومسانيدهم لا يتطرق إليه الشك فى أن أكثر الصحابة قد بدلوا وغيروا، بل ارتبدوا على أدبارهم بعده ﷺ إلا القليل، ولا يمكن بأى حال من الأحوال حمل هذا الحديث وغيره على أنهم المنافقون، لأن النص يقول: أصحابى، ولأن المنافقين لم يبدلوا بعد النبى ﷺ وإلا لأصبح المنافق بعد وفاة النبى ﷺ مؤمنا[٣].

الجواب: إنا لا نسلِّم أن المراد بالأصحاب ما هو المعلوم فى عرفنا، بل المراد بهم مطلق المؤمنين به ﷺ المتبعين له، وهذا كما يقال لمقلدى أبى حنيفة أصحاب أبى حنيفة، ولمقلدى الشافعى أصحاب الشافعى وهكذا، وإن لم يكن هناك دراية واجتماع، وكذا يقول الرجل للماضين الموافقين له فى المذهب: «أصحابنا» مع أن بينه وبينهم عدة من السنين.

ومعرفته ﷺ لهم مع عدم رؤيتهم فى الدنيا: بسبب أمارات تلوح عليهم، يعرفها النبى ﷺ، فعن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن حوضى لأبعد من أيلة من عدن[٤] والذى نفسى بيده إنى لأزود عنه الرجال كما يزود الرجل الإبل

---

(١) البخارى كتاب التفسير باب قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾٦/ ٦٩، ومسلم٥١ـ كتاب الجنة١٤باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة٤/ ٢١٩٤ح رقم ٢٨٦٠.

(٢) شبهات حول الشيعة ١١٥ ـ ١١٦

(٣) ثم اهتديت ١١٩، ١٢٠ ط مؤسسة الفجر بلندن الثانية ١٩٨٩ ونحو هذا الكلام فى أعيان الشيعة ١/ ١١٧

(٤) أيلة: مدينة على ساحل بحر القلزم (البحر الأحمر حاليا) مما يلى الشام معجم البلدان ١/ ٣٤٧، وعدن: مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن معجم البلدان ٤/ ١٠٠ وبحر الهند يسمى الآن المحيط الهندى

الغريبة عن حوضه»، قالوا: يا رسول الله وتعرفنا؟ قال: «نعم تردون على غرا محجلين من آثار الوضوء، ليست لأحد غيركم»[1].

ولو سلمنا أن المراد بهم ما هو المعلوم فى العرف، فهم الذين ارتدوا من الأعراب على عهد الصديق رضى الله عنه، وقوله ﷺ: «أصحابى أصحابى» يظن أنهم لم يرتدوا كما يؤذن به ما قيل فى جوابه من «إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك».

ثم: ألم يقل النبى ﷺ عندما هم عبد الله بن عبد الله بن أبى بن سلول بقتل أبيه: « لا، حتى لا يقال أن محمداً يقتل أصحابه » .

فقد عبر النبى ﷺ بهذا اللفظ «أصحابه» مما يؤكد ما ذهبنا إليه.

فإن احتجوا: بأن رجالا فى الحديث فكما يحتمل أن يراد منه من ذكرت من مرتدى الأعراب يحتمل ما قلناه؟

أجيب: إن ما ورد فى حقهم من الآيات والأحاديث وأقوال الأئمة مانع من إرادة ما زعمته الشيعة، أما الآيات: فكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُم مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[2] وقوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[4] إلى غير ذلك من الآيات التى لا تحصى.

أما الأحاديث: فعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: قال ﷺ: «لا تسبوا أصحابى فو الذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[5].

---

(١) أخرجه مسلم ٢ ـ كتاب الطهارة ١٢ ـ باب استحباب اطالة الغرة والتحجيل فى الوضوء ١/٢١٧ ح رقم ٢٤٨ (٢) سورة الأنفال ٧٤

(٣) سورة التوبة ١٠٠ (٤) سورة الفتح ١٨ (٥) الحديث سبق تخريجه

وعن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الله الله فى أصحابى، الله الله فى أصحابى، لا تتخذوهم عرضا بعدى، فمن أحبهم فبحبى أحبهم، ومن أبغضهم فبغضى أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذانى، ومن آذانى فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه»[1].

وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة»[2] إلى غير ذلك من الأحاديث، ولا مساغ للتخصيص الذى يزعمه الشيعة بوجه من الوجوه[3].

ومنها: ما رواه مسلم فى صحيحه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا فتحت عليكم فارس والروم، أى قوم أنتم»، قال عبد الرحمن بن عوف: نقول كما أمرنا الله، قال رسول الله ﷺ: «أو غير ذلك، تتنافسون، ثم تتحاسدون، ثم تتدابرون، ثم تتباغضون، ثم تنطلقون فى مساكن المهاجرين، فتجعلون بعضهم على رقاب بعض»[4].

يقول التيجانى معلقاً: صدق رسول الله ﷺ فقد تنافسوا على الدنيا حتى سلت سيوفهم وتحاربوا، وكفر بعضهم بعضاً، وقد كان بعض هؤلاء الصحابة المشهورين يكنز الذهب والفضة فى حين يموت بعض المسلمين جوعا،[5]...

---

(١) أخرجه الترمذى ٥٠ ـ كتاب المناقب باب رقم ٥٩ (٥/ ٦٣) ح رقم ٣٨٦٢ وقال هذا حديث غريب وأحمد فى المسند ٤/ ٨٧، ٥/ ٥٤، ٥٧، وابن حبان كما فى الإحسان ٦١ ـ كتاب إخباره ﷺ عن مناقب أصحابه ٢ ـ باب فضل الصحابة والتابعين ١٦/ ١١٤ ح رقم ٧٢٥٦، وأبو نعيم فى الحلية ٨/ ٢٨٧، والخطيب البغدادى فى تاريخ بغداد ٩/ ١٢٣

(٢) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب الخلفاء ٤/ ٢١٢ ح رقم ٤٦٥٣، والترمذى ٥٠ ـ كتاب المناقب ٥٨ ـ باب فضل من بايع تحت الشجرة ٥/ ٦٥٢ ح رقم ٣٨٦٠ وقال هذا حديث حسن صحيح، والنسائى فى الكبرى كتاب التفسير ٣٤٠ ـ باب قوله تعالى ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ ٦/ ٤٦٤ ح رقم ١١٥٠٨، وأحمد فى المسند ٣/ ٣٥٠، وابن حبان كما فى الإحسان ٢١ ـ كتاب السير ١٣ ـ باب الخروج وكيفية الجهاد ١١/ ١٢٧ ح رقم ٤٨٠٣

(٣) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٧٢ بتصرف

(٤) ٥٣ ـ كتاب الزهد فى مقدمته ٤/ ٢٢٧٤ ح رقم ٢٩٦٢

(٥) هذا افتراء واضح من التيجانى حيث أننا لم نقرأ فى التاريخ أن أحدا من المسلمين مات=

ويحدثنا المؤرخون كالمسعودى[1] وغيره أن ثروة الزبير وحده بلغت خمسين ألف دينار، وألف فرس، وألف عبد، وضياعا كثيرة فى البصرة وفى الكوفة وفى مصر وغيرها .

كما بلغت غلة طلحة من العراق وحده كل يوم ألف دينار.

وكان لعبد الرحمن بن عوف مائة فرس، وله ألف بعير، وعشرة آلاف شاة. وبلغ ربع ثُمُن ماله الذى قسم على زوجاته بعد وفاته أربعة وثمانين ألفاً.

وترك عثمان بن عفان يوم مات مائة وخمسين ألف دينار عدا المواشى والأراضى والضياع مما لا يحصى...

ثم قال: هذه بعض الأمثلة البسيطة، وفى التاريخ شواهد كثيرة لا نريد الدخول فى بحثها الآن، ونكتفى بهذا القدر للدلالة على صدق الحديث وأنهم حليت الدنيا فى أعينهم، وراقهم زبرجدها، فكدسوا الأموال على حساب المستضعفين من المسلمين[2].

الجواب: ما العيب فى ذلك طالما أنهم يخرجون الزكاة التى أمر الله تعالى بها، ويعطون كل ذى حق حقه، وقد قال النبى ﷺ لعمرو بن العاص: «نعم المال الصالح للرجل الصالح»[3] أم أنك أيها الشيعى تريد بذلك أن تستثير نفوس الفقراء والمساكين، وضعفاء الإيمان والنفوس من أمثالك، وتؤلبهم على هؤلاء الصحابة الأبرار رضى الله عنهم أجمعين.

يقول ابن كثير معلقاً على ثروة الزبير: وجميع ما تركه من الدين والوصية والميراث تسعة وخمسين ألف ألف وثمانمائة ألف، وقد جمع ماله هذا بعد

جوعا فى عصر السلف الصالح وخصوصا فى زمن من ضرب بهم الأمثلة، ولكن ماذا= نقول؟!، وصدق الله إذ يقول ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ الحج ٤٦

(١) مروج الذهب ٢/ ٣٤١، ٣٤٢

(٢) ثم اهتديت ١٢٤، ١٢٥ وبنحوه فى الشيعة هم أهل السنة ٢٨٧

(٣) أخرجه أحمد فى المسند ٤/ ١٩٧، ٢٠٢، والبخارى فى الأدب المفرد باب المال الصالح للمرء الصالح صـ٩٠، والحاكم فى المستدرك كتاب البيوع فى مقدمته ٢/ ٢ وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وأقره الذهبى

الصدقات والمآثر الغزيرة مما أفاء الله عليه من الجهاد، ومن خمس الخمس ما يخص أمه منه، ومن التجارة المبرورة من الخلال المشكورة، وقد قيل: إنه كان ألف مملوك يؤدون إليه الخراج، فربما تصدق فى بعض الأيام بخراجهم كلهم رضى الله عنه وأرضاه[١].

وقال عن ثروة عبد الرحمن بن عوف: ولما حضرته الوفاة أوصى لكل رجل ممن بقى من أهل بدر بأربعمائة دينار، وكانوا مائة فأخذوها حتى عثمان وعلى، وقال على: اذهب يا ابن عوف فقد أدركت صفوها، وسبقت زيفها، وأوصى لكل امرأة من أمهات المسلمين بمبلغ كبير حتى كانت عائشة تقول: سقاه الله من السلسبيل، واعتق خلقا من مماليكه ثم ترك بعد ذلك كله مالا جزيلا[٢].

وينقل ابن كثيرعن الحسن هذا الأثر. يقول الحسن: «أدركت عثمان على ما نقموا عليه، قال ما يأتى على الناس يوم إلا وهم يقتسمون فيه خيرا، يقال لهم: يا معشر المسلمين: اغدوا على أعطياتكم، فيأخذونها وافرة، ثم يقال لهم: اغدوا على أرزاقكم فيأخذونها وافرة، ثم يقال لهم: اغدوا على السمن والعسل، والأعطيات جارية، والأرزاق دارة، والعدو متقى، وذات البين حسن، والخير كثير»[٣].

وقال صاحب مختصر التحفة الإثنى عشرية معلقاً على تلك الشبهة: إن الخطاب وإن كان للصحابة لكن باعتبار وقوع ذلك فيما بينهم، وهو لا يستدعى أن يكون منهم.

ويدل على ذلك أن الصحابة إما مهاجرون أو أنصار، والحديث صريح فى أن أولئك الفرقة ليسوا مهاجرين والواقع ينفى كونهم من الأنصار، لأنهم ما حملوا المهاجرين على التحارب فتيقن أنهم من التابعين، وقد وقع ذلك منهم، فإنهم حملوا المهاجرين على التحارب بينهم، كمالك الأشتر[٤] وأضربه ولا كلام لنا

(١) والبداية والنهاية ٧/ ٢٦١ وانظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ٨٠، ٨١

(٢) البداية والنهاية ٧/ ١٧١ (٣) البداية والنهاية ٧/ ٢٢٤

(٤) مالك الأشتر هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعى الكوفى المعروف بالأشتر أردك الجاهلية وروى عن عمر وعلى وأبى ذر وجماعة وعنه ابنه إبراهيم وعلقمة وسواهما، شهد اليرموك فذهبت عينه يومئذ، وكان رئيس قومه، وكان ممن يسعى فى الفتنة، وألب على=

فيه[1].

ومنها: قالوا: إن معظم الصحابة استحل بعضهم دماء بعض فى حرب طلحة والزبير وعائشة لمولانا على عليه السلام، وفى حرب معاوية له أيضا، واستباحوا أعراض بعضهم لبغض، حتى لعن بعضهم بعضا على منابر الإسلام[2].

الجواب: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن أهل السنة يقولون: الإمام الحق ليس معصوما، ولا يجب على الإنسان أن يقاتل معه كل من خرج عن طاعته، ولا أن يطيعه الإنسان فيما يعلم أنه معصية، وأن يتركه أولى، وعلى هذا ترك جماعة من الصحابة القتال مع على رضى الله عنه لأهل الشام.

والذين قاتلوه لا يخلو: إما أن يكونوا عصاة، أو مجتهدين مخطئين أو مصيبين، وعلى كل تقدير، فهذا لا يقدح فى إيمانهم، ولا يمنعهم الجنة، فإن الله تعالى قال ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[3] فسماهم أخوة، ووصفهم بأنهم مؤمنون، مع وجود الاقتتال بينهم، والبغى من بعضهم على بعض.

قال: فمن قاتل عليًا إن كان باغيا فليس ذلك بمخرجه من الإيمان، فإن البغى إذا كان بتأويل كان صاحبه مجتهداً، ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تفسق واحدة من الطائفتين، وإن قالوا فى إحداهما أنهم كانوا بغاة، لأنهم كانوا متأولين مجتهدين، والمجتهد المخطئ لا يكفر، ولا يفسق.

وإن تعمد البغى فهو ذنب من الذنوب، والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة

عثمان، وشهد حصره، وشهد صفين مع على، وتميز يومئذ، سم له عسلا فمات على أثره، فسر عمرو بن العاص بهلاكه وقال: ان لله جنودا من عسل، مات سنة سبع وثلاثين سير أعلام النبلاء ٤/٤٣ ـ التهذيب ١٠/١٠

(١) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٧٤ بتصرف

(٢) حق اليقين فى معرفة أصول الدين لعبد الله شُبَّر ١/٣٣١ط دار الأضواء بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤ ـ ١٩٨٣

(٣) سورة الحجرات ٩، ١٠

كالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وشفاعة النبي ﷺ ودعاء المؤمنين، وغير ذلك[1].

أما عن اللعن: فإنه قد وقع من الطائفتين، فكان هؤلاء يلعنون رؤوس هؤلاء في دعائهم، وهؤلاء يلعنون رؤوس هؤلاء، والقتال باليد أعظم من التلاعن، وهذا كله سواء كان ذنباً أو اجتهاداً مخطئاً أو مصيباً، فإن مغفرة الله ورحمته تتناول ذلك بالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك.

ومن العجيب أن الرافضة تنكر سب علي رضي الله عنه، وتسب أبا بكر وعمر وعثمان وتكفرهم رضي الله عنهم أجمعين، ومعاوية وحزبه ما كفروا علياً، إنما كفرته الخوارج المارقون من الدين، وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري «لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[2].

ويقول ابن تيمية أيضا[3]:

إن أهل السنة عندهم أن أهل بدر كلهم في الجنة، وكذلك أمهات المؤمنين عائشة، وغيرها، وأبو بكر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وهم سادات أهل الجنة بعد الأنبياء.

وأهل السنة يقولون أن أهل الجنة ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطأ، بل ولا عن الذنب.

بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنبا صغيراً أو كبيراً، ويتوب منه، وهذا متفق عليه بين المسلمين، ولو لم يتب منه فالصغائر تمحى باجتناب الكبائر عند جماهيرهم.

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية٢/ ٢٠٥ بتصرف يسير ط دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥ بتصرف والحديث سبق تخريجه

(٣) يقول الشيخ محب الدين الخطيب معلقا على كلام ابن تيمية التالي: هذا الموضوع دقيق جدا وكلام شيخ الإسلام فيه من أنفس الكلام وفيه فقه وعلم وألمعية انظر هامش منهاج الاعتدال صـ٢١٩

بل وعند الأكثر منهم أن الكبائر تمحى بالحسنات التى هى أعظم منها، وبالمصائب المكفرة وغير ذلك .

وإذا كان هذا أصلهم فيقولون: ما ذكر عن الصحابة من السيئات كثير منه كذب، وكثير منه كانوا مجتهدين فيه، ولكن لا يعرف كثير من الناس وجهة اجتهادهم، وما قدر أنه كان يكفيه ذنب من الذنوب لهم فهو مغفور لهم: إما بتوبة، أو بحسنات ماحية، وإما بمصائب مكفرة، وإما بغير ذلك .

فإنه قد قام الدليل - الذى يوجب القول بموجبة - أنهم من أهل الجنة، فامتنع أن يفعلوا ما يوجب النار لا محالة، وإذ لم يمت أحدهم على موجب النار، لم يقدح ما سوى ذلك فى إستحقاقهم الجنة .

قال: ونحن قد علمنا أنهم من أهل الجنة، ولو لم يعلم أن أولئك المعينين فى الجنة، لم يجز لنا أن نقدح فى استحقاقهم للجنة بأمور لانعلم أنها توجب النار، فإن هذا لا يجوز فى آحاد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون الجنة .

وليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار، لأمور محتملة لا تدل على ذلك، فكيف يجوز ذلك فى خيار المؤمنين، والعلم بتفاصيل أحوال كل منهم باطنه وظاهره، وحسناته وسيئاته واجتهاداته، أمر يعتذر علينا معرفته، فكان كلامنا فى ذلك كلاما فيما لا نعلمه، والكلام بلا علم حرام .

قال: فلهذا كان الإمساك عما شجر بين الصحابة خيراً من الخوض فى ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال، إذ كان كثيرا من الخوض فى ذلك أو أكثره كلاما بلا علم، وهذا حرام لو لم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم، فكيف إذا كان لهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم، وقد قال النبى ﷺ من حديث بريدة: «القضاة الثلاثة: قاضيان فى النار، وقاض فى الجنة، رجل علم الحق وقضى به فهو فى الجنة، ورجل علم الحق وقضى بخلافة فهو فى النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار»(١).

---

(١) أخرجه أبو داود كتاب الأقضية باب فى القاضى يخطىء ٣/ ٢٩٧ ح رقم ٣٥٧٣ وقال: وهذا أصح شىء فيه، والترمذى ١٣ - كتاب الأحكام ١ - باب ما جاء عن رسول الله ﷺ=

فاذا كان هذا فى قضاء بين اثنين فى قليل المال أو كثيره، فكيف القضاء بين الصحابة فى أمور كثيرة؟

فمن تكلم فى هذا الباب بجهل أو بخلاف ما يعلم كان مستوجباً للوعيد، ولو تكلم بحق لقصد الهوى - لا لوجه الله تعالى أو يعارض به حقا آخر - لكان أيضا مستوجباً للذم والعقاب.

ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الأمة - التى هى خير أمة أخرجت للناس - لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتبهة: منها مالا يعلم صحته، ومنها ما تبين كذبه، ومنها ما لا يعلم كيف وقع، ومنها ما يعلم عذر القوم فيه، ومنها ما يعلم توبتهم منه، ومنها ما يعلم أن له من الحسنات ما يغمره، فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله، وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال، وإلا حصل فى جهل ونقص، وتناقض كحال هؤلاء الضلال[1].

قال: ثم إن جمهور الصحابة وساداتهم تأخروا عن الفتنة، فعن أيوب السختيانى عن محمد بن سيرين قال: هاجت الفتنة، وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فماحضر منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين[2]. فهذا يقوله محمد بن سيرين مع ورعه الباهر فى منطقه.

وقال منصور بن عبد الرحمن: قال الشعبى: لم يشهد الجمل من أصحاب

فى القاضى ٣/ ٦١٣ ح رقم ١٣٢٢، والنسائى فى الكبرى ٥١ - كتاب القضاء ٤ - باب ذكر ما أعد الله تعالى للحاكم الجاهل ٣/ ٤٦١ ح رقم ٥٩٢٢، وابن ماجه ١٣ - كتاب الأحكام ٣ - باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ٢/ ٧٧٦ ح رقم ٢٣١٥، والحاكم فى المستدرك كتاب الأحكام باب قاضيان فى النار وقاض فى الجنة ٤/ ٩٠ وقال: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد صحيح على شرط مسلم واعترض الذهبى على الكلام الأول فقال: ابن بكير الغنوى منكر الحديث، وأقره على الكلام الثانى

والبيهقى فى الكبرى كتاب آداب القاضى باب من أفتى أو قضى بالجهل ١٠/ ١١٦، ١١٧

(١) منهاج السنة ٢/ ١٨٤ بتصرف

(٢) قال ابن تيمية بعد أن ذكر إسناد تلك الرواية: هذا الإسناد أصح إسناد على وجه الأرض منهاج السنة ٣/ ١٨٦

النبى ﷺ غير على، وعمار، وطلحة، والزبير، فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب ـ كأنه عنى من المهاجرين السابقين ـ .

وقال: عبد الله بن أحمد حدثنا أبى، حدثنا أمية قال: قيل لشعبة: إن أبا شيبة قال: روى الحكم عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال: شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلاً، فقال: كذب، والله لقد ذاكرت الحكم بذلك فى بيته فما وجدناه شهد صفين من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت.

قلت:[1] هذا النفى يدل على قلة من حصرها.

وصح أن رجلاً نال من عثمان عند ابن عمر، قال: إنه فر يوم أحد، فقال ابن عمر: قد عفا الله عنه.

قال ولم يشهد بدراً، قال: ان النبى ﷺ استخلفه على بنته وضرب له بسهم.

قال: فما شهد بيعة الرضوان، فقال: إنما كانت البيعة بسبب عثمان، وقد بايع النبى ﷺ عنه بيده، ويد النبى خير من يد عثمان.

فعامة ما يعاب به الصحابة إما تعنت كهذا، وهو معفو عنه، وكثير من ذلك مكذوب عليهم[2].

---

(١) القائل هو شيخ الإسلام ابن تيمية

(٢) منهاج السنة النبوية ٣/ ١٨٦، ١٨٧ بتصرف

نماذج من الصحابة الذين وجهت الشيعة الإمامية إليهم طعونهم والرد عليها

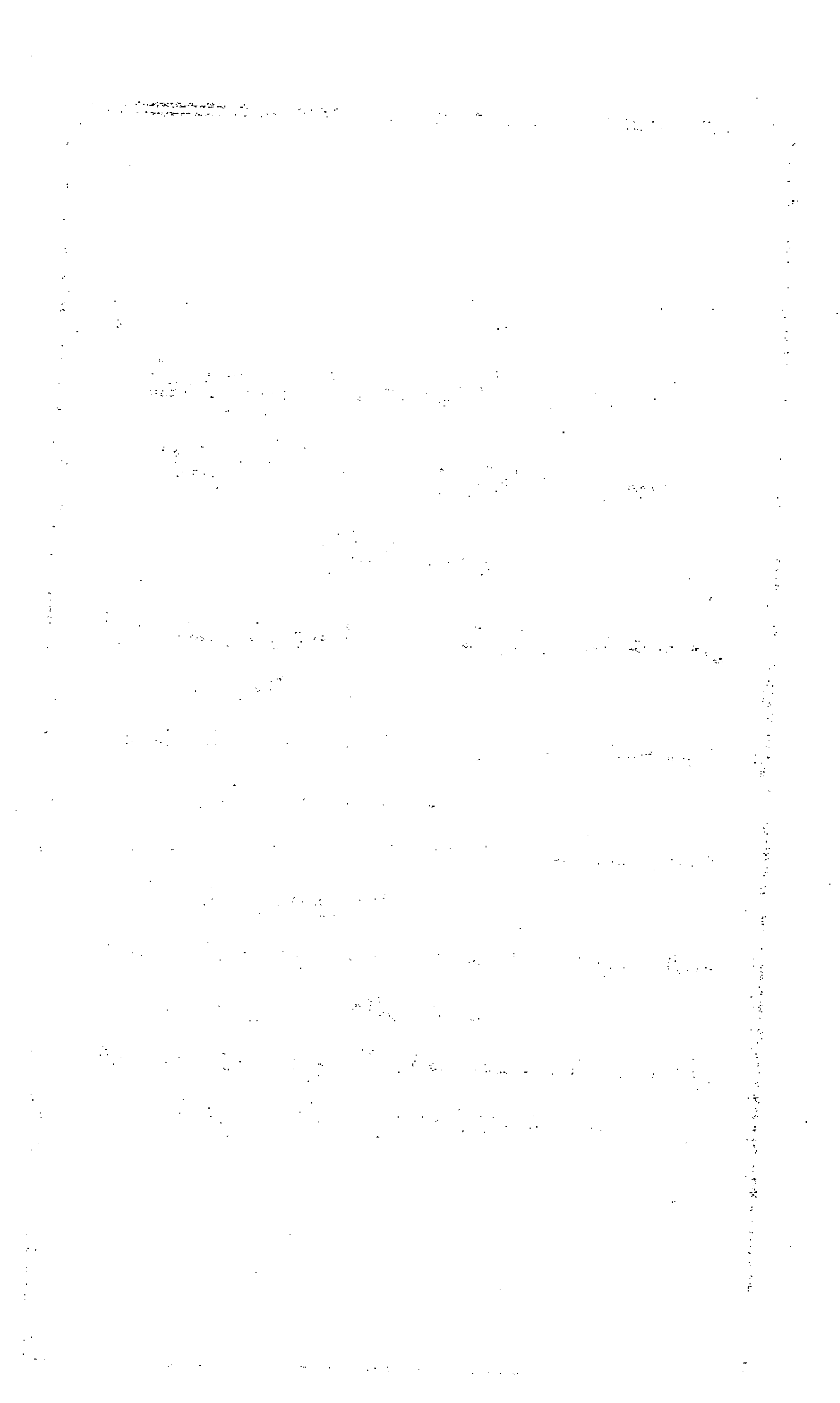
أولاً: أشهر ما وجه إلى الصديق رضى الله عنه من طعون والرد عليها

ثانياً: أشهر ما وجه إلى الفاروق رضى الله عنه من طعون والرد عليها

ثالثاً: أشهر ما وجه إلى ذى النورين رضى الله عنه من طعون والرد عليها

رابعاً: أشهر ما وجه إلى راوية الإسلام رضى الله عنه من طعون والرد عليها

خامساً: أشهر ما وجه إلى الصديقة بنت الصديق رضى الله عنها من طعون والرد عليها



أولا: أشهر الطعون التي وجهوها إلى الخليفة الأول

أبي بكر الصديق رضى الله عنه والرد عليها

قالوا: إن أبا بكر ترك إقامة الحد فى خالد بن الوليد، وقد قتل مالك بن نويرة، وضاجع امرأته من ليلته، وقد أشار عليه عمر بقتله فلم يفعل[١].

الجواب: قد رد على هذه الشبهة صاحب التحفة الاثنى عشرية فقال: ان فى قتل مالك بن نويرة شبهة، إذ قد شهد عنده أن مالكا وأهله أظهروا السرور، فضربوا بالدفوف، وشتموا أهل الإسلام عند وفاة النبى ﷺ.

بل وقال فى حضور خالد فى حق النبى ﷺ: قال رجلكم، أو صاحبكم كذا، وهذا التعبير كان منْ شعار الكفار المرتدين.

وثبت عنده أيضاً أنه لما سمع بالوفاة رد صدقات قومه عليهم، وقال: قد نجوتم من مؤنة هذا الرجل، فلما حُكى هذا للصديق لم يوجب على خالد القصاص والحد، إذ لا موجب لهما.

وعدم الاستبراء بحيضة لا يضر أبا بكر، وخالد غير معصوم، على أنه لم يثبت أنه جامعها فى تلك الليلة فى كتاب معتبر، وقد أجيب عنه بأنه مالكاً قد طلقها، وحبسها عن الزواج على عادة الجاهلية مدة مضى العدة، فالنكاح حلال.

وفى البداية والنهاية: واصطفى خالد امرأة مالك بن نويرة، فلما حلت، بنى بها[٢].

ثم إن الصديق حكم فى درء القصاص حكم رسول الله ﷺ، إذ قد ثبت فى التواريخ أن خالداً أغار على قوم مسلمين فجرى على لسانهم: «صبأنا صبأنا» أى صرنا بلا دين، وكان مرادهم: إنا تبنا عن ديننا القديم، ودخلنا الصراط المستقيم، فقتلهم خالد، ولم يقتص منه بل رفع يديه إلى السماء قائلا: «اللهم إنى أبرأ إليك مما صنع خالد»[٣] فالفعل هو الفعل، على أن الصديق أداهم الدية.

(١) حق اليقين فى معرفة أصول الدين لشبر ١/ ٣١٤ (٢) البداية والنهاية ٦/ ٣٢٦

(٣) أخرجه البخارى كتاب المغازى باب بعث النبى ﷺ خالد بن الوليد الى بنى جذيمة ٥/ ٢٠٣ من حديث ابن عمر

ويجاب أيضا: إن استيفاء القصاص إنما يكون واجبا لو طلبه الورثة، وليس فليس[1].

وقالوا: إنه تخلف عن جيش أسامة المجهز للروم، مع أنه ﷺ أكد غاية التأكيد عليه حتى قال: جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه[2].

الجواب: إن كان الطعن من جهة عدم التجهيز، فهذا افتراء صريح لأنه جهز وهيأ، وإن كان من جهة التخلف فله أجوبة.

منها: أن الرئيس إذا ندب رجلاً مع الجيش ثم أمره بخدمة من خدمات حضوره فقد استثناه وعزله، والصديق قد أمره الرسول ﷺ بالصلاة.

ومنها: أن الصديق قد انقلبت فى حقه الأحكام، ألا ترى أحكام الصبى إذا بلغ، والمجنون إذا أفاق، والمسافر إذا أقام، والمقيم إذا سافر، إلى غير ذلك، والنبى ﷺ لو عاش لما ذهب فى جيش أسامة، فالخليفة لكونه قائماً مقامه يكون كذلك.

ومنها: أن جملة «لعن الله من تخلف عنه» مكذوبة لم تثبت فى كتب السنة[3].

وعلى فرض ثبوتها، فإن هذا اللعن ينقلب إلى رحمة، كما ورد فى الحديث الذى رواه أبو هريرة أن النبى ﷺ قال: «اللهم انى أتخذ عندك عهداً لن تخلفنيه، فإنما أنا بشر، فأى المؤمنين آذيته، شتمته، لعنته، جلدته، فاجعلها صلاة وزكاة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة»[4].

---

(١) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٣٩ بتصرف

(٢) الشيعة هم أهل السنة ١٧١، ١٧٢، ثم اهتديت ١٠٠ والحديث أخرجه الواقدى فى المغازى ٣/١١١٩ من حديث أسامة بن زيد ولم يذكر جملة «لعن الله من تخلف عنه» وابن سعد فى الطبقات ٢/١٤٦ ولم يذكر الجملة المشار إليها، والمتقى الهندى فى كنز العمال ١٠/٥٧٣ح رقم ٣٠٢٦٦ وعزاه لابن عساكر ولم يذكر الجملة المشار إليها

(٣) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٤٠ بتصرف، وانظر الهامش السابق

(٤) أخرجه البخارى كتاب الدعوات باب قول النبى ﷺ من آذيته فاجعلها له زكاة ورحمة ٨/٩٦، ومسلم ٤٥ ـ كتاب البر والصلة٢٥ ـ باب من لعنه النبىﷺأو سبه أو دعا عليه ٤/٢٠٠٨ رقم ٢٦٠١

وقالوا: إن أبا بكر ما كان يعلم بعض المسائل الشرعية.

فقد أمر بقطع يد السارق اليسرى .

- وأحرق لوطياً .

- ولم يعلم مسألة الجدة والكلالة، فلا يكون لائقا للإمامة، إذ العلم بالأحكام الشرعية من شروط الإمامة بإجماع الفريقين[1].

الجواب عن الأمر الأول: إن قطع يد السارق اليسرى موافق للحكم الشرعي وقد روى الإمام البغوى فى «شرح السنة» عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فى حق السارق: «وإن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله» .

قال البغوى معلقاً: اتفق أهل العلم على أن السارق أول مرة تقطع يده اليمنى، ثم إن سرق ثانياً تقطع رجله اليسرى، ثم إن سرق ثالثاً تقطع يده اليسرى، بناء على قول الأكثر، ثم إذا سرق رابعاً تقطع رجله اليمنى، ثم إذا سرق بعد ذلك يعزر ويحبس[2]، والذى قطع أبو بكر يده اليسرى كان فى المرة الثالثة، فحكمه موافق لحكم النبى ﷺ.

وإنما أخذوا عليه رضى الله عنه ذلك لأن المعصوم عندهم لم يقطع يد السارق اليسرى وذلك حتى فى المرة الثالثة، إذ أن الحكم عندهم فيمن يسرق فى المرة الثالثة، أن يسجن فقط.

فعن الصادق عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا سرق الرجل أولا، قطع يمينه، فإذا عاد قطع رجله اليسرى، فإن عادة ثالثة: خلده السجن وأنفق عليه من بيت المال»[3].

والجواب عن الأمر الثانى: أن الصديق رضى الله عنه لم يحرق أحداً فى حال

---

(١) الشيعة هم أهل السنة ١٧٢ (٢) شرح السنة للبغوى ١٠/٣٢٦ تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط ط المكتب الإسلامى، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ بيروت

(٣) من لا يحضره الفقيه باب فى حد السرقة ٤/٤٥ ح رقم ١٥٣، ٤/٤٦ ح رقم ١٥٧

الحياة، لأن الرواية الصحيحة إنما جاءت عن سويد بن أبى ذر أنه أمر بلوطى فضربت عنقه، ثم أمر به فأحرق[١] .

وأخرج البيهقى بسنده إلى صفوان بن سليم أن خالد بن الوليد كتب إلى أبى بكر رضى الله عنهما فى خلافته يذكر له أنه وجد رجلاً فى بعض نواحى العرب ينكح كما تنكح المرأة، وأن أبا بكر رضى الله عنه جمع الناس من أصحاب رسول الله ﷺ فسألهم عن ذلك، فكان من أشدهم قولاً يومئذ على بن أبى طالب رضى الله عنه قال: إن هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم، نرى أن نحرقه بالنار، فاجتمع رأى أصحاب رسول الله ﷺ على أن يحرق بالنار، فكتب أبو بكر رضى الله عنه إلى خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار، قال هذا مرسل[٢] .

وروى من وجه آخر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على رضى الله عنه فى غير هذه القصة، قال: يرجم ويحرق بالنار[٣] «وإحراق الميت لعبرة الناس جائز كالصلب، لذلك فإن الميت لا تعذيب له بمثل هذه الأمور لعدم الحياة، وعلى فرض التسليم بروايتهم، فالذى يجيبون به عن إحراق على رضى الله عنه بعض الزنادقة هو جوابنا»[٤] .

والجواب عن **الأمر الثالث**: إن هذا الطعن لا يوجب إلزام أهل السنة، إذ العلم بجميع الأحكام بالفعل ليس شرطاً فى الإمامة عندهم، بل الاجتهاد، ولما لم تكن النصوص مدونة فى زمنه، ولا روايات الأحاديث مشهورة فى أيام خلافته استفسر من الصحابة ولا عيب فى ذلك[٥] .

---

(١) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٤٧

(٢) مرسل لأن صفوان بن سليم لم يسمع من خالد بن الوليد، حيث إن خالد مات سنة ٢١هـ التهذيب ٣/ ١٠٧ وصفوان مات سنة ١٣٢هـ التهذيب ٤/ ٣٧٤ فالإرسال هنا بمعنى الانقطاع ولعل صفوان سمعه من أحد شيوخه

(٣) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب الحدود باب ما جاء فى حد اللوطى٨/ ٢٣٢، ٢٣٣

(٤) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٤٧ بتصرف (٥) المصدر السابق

قالوا: إن أبا بكر لم يعط فاطمة - رضى الله عنها - من تركة أبيها ﷺ حتى قالت: يابن أبى قحافة أنت ترث أباك وأنا لا أرث أبى، واحتج بما رواه هو فقط على عدم توريثها «نحن معاشر الأنبياء لا نرث ولا نورث»(١) مع أن هذا الخبر مخالف لقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾(٢) وقوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾(٣) وقد ماتت وهى غير راضية عنه غاضبة عليه(٤).

الجواب: قال ابن كثير رداً على ما سبق: وقد تكلمت الرافضة فى هذا المقام بجهل وتكلفوا مالا علم لهم به، وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه، ولما يأتهم تأويله، وأدخلوا أنفسهم فيما لا يعنيهم وحاول بعضهم أن يرد خبر أبى بكر - رضى الله عنه - السابق بأنه مخالف للقرآن - ثم ذكر الآيتين السابقتين - ثم قال: واستدلالهم هذا باطل من وجوه:

أحدها: أن قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ إنما يعنى بذلك الملك والنبوة، أى جعلناه قائماً بعده فيما كان يليه من الملك وتدبير الرعايا، والحكم بين بنى إسرائيل، وجعلناه نبياً كريماً كأبيه، وكما جمع لأبيه الملك والنبوة، كذلك جعل ولده بعده، وليس المراد وراثة المال. لأن داود كما ذكر كثير من المفسرين كان له أولادًا كثيرين يقال: مائة، فلم اقتصر على ذكر سليمان من بينهم لو كان المراد ذكر وراثة المال؟ وإنما المراد وراثة الملك والنبوة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾(٥).

وأما قصة زكريا إنما سأل ولداً صالحاً يرثه فى النبوة والقيام بمصالح بنى

---

(١) أخرجه البخارى كتب المغازى باب حديث بنى النضير ٥/ ١١٤ من حديث عمر، ٥/ ١١٥ من حديث أبى بكر وعائشة، ومسلم ٣٢ - كتاب الجهاد والسير ١٥ - باب حكم الفىء ٣/ ١٣٧٦ رقم ١٧٥٧ من حديث عمر، والترمذى٢٢ - كتاب السير ٤٤ - ما جاز فى تركه رسول الله ﷺ٤/ ١٣٤ح رقم ١٦٠٨ من حديث أبى هريرة وقال هذا حديث حسن غريب، ٤/ ١٣٥ح ١٦١٠ من حديث عمر وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، والنسائى فى كتاب قسم الفىء فى مقدمته٧/ ١٣٦ من حديث عمر

(٢) سورة النمل ١٦

(٣) سورة مريم ٦

(٤) شبهات حول الشيعة١٢١، حق اليقين٣١٢، ثم اهتديت١٦٤

(٥) سورة النمل١٦

إسرائيل وحملهم على السداد، فقال: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ يعني النبوة، لأنه كان نجاراً لا مال له يدخره حتى يطلب ولداً يرثه عنه.

ثانيها: أن رسول الله ﷺ قد خص من الأنبياء بأحكام لا يشاركون فيها، فلو قدر أن غيره من الأنبياء يورثون ـ وليس الأمر كذلك ـ لكان ما رواه من ذكرنا من الصحابة مبيناً لتخصيص هذا الحكم دون ما سواه.

ثالثها: أنه يجب العمل بهذا الحديث، والحكم بمقتضاه، كما حكم به الخلفاء، واعترف بصحته العلماء، سواء كان من خصائصه أم لا، كأنه قال: «لا نورث ما تركناه صدقة»[1]، إذ يحتمل من حيث اللفظ أن يكون قوله ﷺ: «ما تركناه صدقة»[1] أن يكون خبراً عن حكمه، أو حكم سائر الأنبياء معه على ما تقدم، وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون إنشاء وصيته، كأن يقول: لا نورث لأن جميع ما تركناه صدقة، ويكون تخصيصه من حيث جواز جعله ماله كله صدقة والاحتمال الأول أظهر، وهو الذى سلكه الجمهور[2].

رابعها: أن السيدة فاطمة رضى الله عنها قد رضيت عن الصديق بعد أن دخل عليها يترضاها، يقول ابن كثير «ولما مات رسول الله ﷺ سألت من أبى بكر الميراث، فأخبرها أن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» فسألت أن يكون زوجها ناظراً على هذه الصدقة، فأبى ذلك، وقال: إنى أعول من كان رسول الله ﷺ يعول، وإنى أخشى إن تركت شيئاً مما كان رسول الله ﷺ يفعله أن أضل، ووالله لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليَّ من أن أصل قرابتى، فكأنها وجدت فى نفسها من ذلك، فلم تزل تبغضه مدة حياتها .

فلما مرضت جاءها الصديق فدخل عليها يترضاها، وقال، والله ما تركت الدار والمال والأهل والعشيرة إلا ابتغاء مرضاة الله، ومرضاة رسوله، ومرضاتكم أهل البيت، فرضيت رضي الله عنها قال ابن كثير: رواه البيهقى من طريق إسماعيل بن أبى خالد عن الشعبى ثم قال: وهذا مرسل حسن بإسناد صحيح»[3].

---

(١) الحديث سبق تخريجه

(٢) البداية والنهاية ٥/٢٥٣، ٢٥٤ بتصرف

(٣) البداية والنهاية ٥/٣٣٧، ٣٣٨

فإن احتجت الشيعة بقول عمر: إن بيّعة أبى بكر رضى الله عنه كانت فلته، ولكن الله وقى شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه[١].

فالجواب كما يلى: يقول ابن تيمية: هذا القول الأخير افتراء وكذب، وإنما قال: وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبى بكر، ومعناه: إن بيعة الصديق بودر إليها من غير انتظار وتريث، لكونه كان متعينا[٢].

وقال أبو نعيم: إن هذا القول منه لم يكن تهويناً لأمره وبيعته، ألا ترى قول عمر حين قال: ليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبى بكر.

وقال: لأن أقدم فتضرب عنقى أحب إلى من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر

وقوله: إنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمرنا أقوى من بيعة أبى بكر رضى الله عنه.

وإنما عنى عمر رضى الله عنه بقوله: كانت فلتة: أن اجتماع الأنصار فى السقيفة عن غير ميعاد من المهاجرين وإعلام لهم، كانت فلتة خوفاً من أن يبرموا ولا يبايعانه، فوجب الإنكار عليهم ومقاتلتهم إن امتنعوا، فوقى الله شر القتال والإنكار[٣].

*****

هذا، وقد ذكرت الشيعة أدلة نقلية من السنة النبوية، ونادوا بأن عليا رضى الله عنه هو صاحب الحق الشرعى فى الخلافة العامة على الأمة بعد النبى ﷺ، وأن أبا بكر رضى الله عنه سلب الحق الشرعى - على زعمهم - من على، وبالتالى لا يكون عدلا، ولا تحققت فيه هذه الصفة، بل إنه بناء على النصوص السابقة[٤] مرتد والعياذ بالله تعالى.

يقول الشيخ عبد الله بن نعمة: هذه الأحاديث - التى سترد بعد قليل - تثبت

(١) حق اليقين ١/٣١٤

(٢) منهاج السنة النبوية ٣/١١٨ وانظر البداية والنهاية ٥/٢١٥ (٣) الإمامة ٢٦٠

(٤) راجع النصوص السابقة الواردة تحت عنوان: عقيدة الشيعة فى الصحابة من ناحية الإسلام

لعلى عليه السلام الولاية الكبرى، والخلافة العظمى على الأمة بعد النبى ﷺ، ويفهمها كل من له قلب سليم من الآفات، وضمير معافى من الانحراف، ونقى عن الأهواء . . .

ثم يقول: وهذه الأحاديث التى أوردها أهل السنة فى صحاجهم ومسانيدهم دالة على أن عليًا عليه السلام هو صاحب الحق الشرعى فى الخلافة العامة على الأمة، وهو حق مجعول من قِبل الله تعالى تماما كالنبوة، باستثناء الوحى، لا يقبل النقل والانتقال والتنازل عنه، ولا يسقط باستيلاء غير صاحبه عليه، ولا بعدم ممارسة صاحبه له .

وهى دالة كذلك على أن هذه الولاية المسندة إلى على شاملة للسلطتين الدينية والزمنية، ولما كان من شئون الدين وشئون الدنيا، وهذه الأحاديث كثيرة قد شحنت بها الكتاب الصحاح والمسانيد ونقتصر منها على ما يلى[1]:

- **قول الرسول ﷺ لعلى رضى الله عنه: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى، إلا إنه لا نبى بعدى»[2] .**

وهذا الحديث عند الشيعة يسمى «حديث المنزلة» .

قالوا: إن هذا الحديث يثبت لعلى عليه السلام كل ما كان لرسول الله ﷺ من شئون وأحوال، بنفس المستوى والمنزلة التى كانت لهارون من موسى إلا ما أخرجه الاستثناء، وهو قول النبى ﷺ «لا نبى بعدى» ويثبت خلافة علىّ للنبى ﷺ بنفس المعنى والمفهوم لخلافة هارون لأخيه موسى فى قومه .

وما من شك أنه لو بقى هارون حياً بعد أخيه لكان هو الخليفة بعده، ولكن هارون توفى قبله، وخلافة هارون لموسى كانت مزدوجه من النبوة ومن قيامه مقامه

---

(١) روح التشيع ١٨٨، ١٨٩ بتصرف

(٢) أخرجه البخارى كتاب الفضائل الصحابة باب مناقب على بن أبى طالب ٥/ ٢٤ ومسلم ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ٤ ـ بابٌ من فضائل على بن أبى طالب ٤/ ١٨٧٠ح رقم ٢٤٠٤، وابن حبان كما فى الإحسان ٦١ ـ كتاب أخباره ﷺ من مناقب أصحابه، باب ذكر خبر أوهم فى تأويله جماعة لم يُحكِموا صناعة العلم ١٥/ ٣٦٩ ح رقم ٦٩٢٦ كلهم من حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه

فى قومه، والحديث استثنى النبوة، فيبقى الوجه الآخر للخلافة ثابتاً لعلى عليه السلام[1].

الرد على ذلك: قال ابن حجر: «استدل بحديث الباب على استحقاق علىٍّ للخلافة دون غيره من الصحابة، فإن هارون كان خليفة موسى.

وأجيب: بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا فى حياته لابعد موته، لأنه مات قبل موسى باتفاق، أشار إلى ذلك الخطابى.

وقال الطيبى: معنى الحديث أنه متصل بى نازل منى منزلة هارون من موسى، وفيه تشبيه مبهم، بيَّنه بقوله: «إلا أنه لا نبى بعدى» فعرف أن الاتصال المذكور بينهما ليس من جهة النبوة، بل من جهة ما دونها وهو الخلافة، ولما كان هارون المشبه به إنما كان خليفة فى حياة موسى دل ذلك على تخصيص خلافة على رضى الله عنه للنبى ﷺ بحياته والله أعلم»[2].

ويقول أبو نعيم: إنما خرج هذا القول له من النبى ﷺ عام تبوك إذ خلفه بالمدينة، فذكر المنافقون أنه مَلَّهُ وكره صحبته، فلحق بالرسول ﷺ فذكر قولهم، فقال ﷺ: «بل خلفتك كما خلف موسى هارون»[3].

فعن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال: لما غزا رسول الله ﷺ غزوة تبوك: خلف عليًا بالمدينة فقالوا فيه مَلَّهُ وكره صحبته، فتبع علىٌّ النبى ﷺ حتى لحقه بالطريق، فقال: يا رسول الله خلفتنى مع الزرارى والنساء حتى قالوا: مَلَّهُ وكره صحبته، فقال له النبى ﷺ: «يا على إنما أنا خلفتك على أهلى، أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبى بعدى»[4].

---

(١) روح التشيع ٢٠٥ بتصرف، وانظر حق اليقين ٢٨٩، وثم اهتديت ١٧٤ والمراجعات ١٥٦، والسقيفة لمحمد رضا المظفر ٦٥ ط دار الصفوة بيروت ط أولى ١٤١٣ ـ ١٩٩٢

(٢) فتح البارى ٧/ ٩٣ (٣) الإمامة ٢٢١

(٤) أخرجه مسلم ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ٤ ـ باب من فضائل على بن أبى طالب ٤/ ١٨٧٠، ١٨٧٠ ح رقم ٢٤٠٤، وابن حبان كما فى الإحسان ٦١ ـ كتاب أخباره ﷺ عن مناقب أصحابه، باب ذكر الوقت الذى خاطب المصطفى ﷺ عليًا بهذا القول ١٥/ ٣٧٠ ح رقم ٦٩٢٧

وقد أشار ابن حبان إلى ذلك بأسلوب طيب عند إيراده للحديث فقال: ذكر خبر أوهم فى تأويله جماعة لم يُحكموا صناعة العلم، ثم ذكر الحديث «أنت منى بمنزلة هارون من موسى».

ثم ذكر النص الذى يدل على الوقت الذى قال فيه النبى ﷺ هذا الكلام وترجم له بقوله: ذكر الوقت الذى خاطب المصطفى ﷺ عليًا بهذا القول[1].

ومن الأحاديث التى استدل بها على ولاية على رضى الله عنه بعد وفاة النبى ﷺ دون الصديق رضى الله عنه: **قوله ﷺ من حديث على رضى الله عنه «من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»**[2] وهو ما يسمى عندهم بحديث «غدير خم»[3] وهذا الحديث يعظمونه ويحسبونه نصاً قطعياً على ولاية سيدنا على رضى الله عنه.

يقول التيجانى: وهذا الحديث وحده كاف لرد مزاعم تقديم أبى بكر وعمر وعثمان على من نصبه رسول الله ﷺ وليا للمؤمنين من بعده[4].

الرد على ذلك: يقول أبو نعيم الأصبهانى: فإن احتجوا بقوله ﷺ: «من كنت مولاه» قيل لهم: مقبول منكم، ونحن نقول: هذه فضيلة بينه لعلى بن أبى طالب، ومعناه: من كان النبى ﷺ مولاه فعلى مولاه، والمؤمنين مواليه، والدليل

---

(١) الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٦٩، ٣٧٠

(٢) أخرجه الترمذى ٥٠ ـ كتاب المناقب ٢٠ ـ باب مناقب على بن أبى طالب رضى الله عنه ٥/ ٥٩ ح رقم ٣٧١٣ وقال هذا حديث حسن صحيح

والنسائى فى الكبرى كتاب الخصائص ٣١ ـ باب الترغيب فى مولاة على بن أبى طالب ٥/ ١٣٤ ح رقم ٨٤٧٨، وأحمد فى المسند ١/ ٨٤، ٨٨، وأبو يعلى الموصلى فى مسنده ١/ ٤٢٨ ح رقم ٥٦٧

والطبرانى فى الكبير ٥/ ١٦٦ ح رقم ٤٩٦٩، وأبو نعيم فى الحلية ٥/ ٢٦، ٢٧

والخطيب البغدادى فى تاريخ بغداد ١٤/ ٢٣٦

(٣) غدير خم: مكان بين مكة والمدينة معجم البلدان ٤/ ٢١٣

(٤) ثم اهتديت ١٧٤ وانظر السقيفة ٦٧، ٦٨، وحق اليقين ١/ ٢٩٤، والشيعة هم أهل السنة ٢٩٩ والإفصاح للشيخ المفيد ٨٣ ط دار المنتظر بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩

على ذلك قوله تعالى: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾[1] وقال تعالى: ﴿والذين كفروا بعضهم أولياء بعض﴾[2].

والمولى والموالى فى كلام العرب واحد، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم﴾[3] أى لا ولى لهم، وهم عبيده، وهو مولاهم، وإنما أراد لا مولى لهم وقال تعالى: ﴿فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين﴾[4] وقال: ﴿الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور﴾[5] وقال: ﴿ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون﴾[6].

وإنما هذه منقبة من النبى ﷺ لعلى رضى الله عنه، وحث على محبته، وترغيب فى ولايته، لما ظهر من ميل المنافقين عليه وبغضهم له، وكذلك قال ﷺ من حديث على رضى الله عنه: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»[7].

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قريش والأنصار وجهينة، ومزينة، وأسلم، وغفار، وأشجع موالى، ليس لهم مولى دون الله ورسوله»[8] فظاهر هذا اللفظ رافع لقوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلى مولاه» لأنه ﷺ أخبر أن كل هؤلاء القبائل موالى الله ورسوله[9].

ومن الأحاديث التى احتجوا بها قوله ﷺ من حديث عمران بن حصين «إن

---

(١) سورة التوبة ٧١

(٢) سورة الأنفال ٧٣

(٣) سورة محمد ﷺ ١١

(٤) سورة التحريم ٤

(٥) سورة البقرة ٢٥٧

(٦) سورة المائدة ٥٦

(٧) أخرجه مسلم ١ ـ كتاب الإيمان ٣٣ ـ باب الدليل على أن حب الأنصار وعلى رضى الله عنه من الإيمان ١/ ٨٦ ح رقم ٧٨

(٨) البخارى كتاب المناقب باب ذكر الإسلام غفار ومزينة وجهينة وأشجع ٤/ ٢٢٠، ومسلم ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ٤٧ ـ باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة وأشجع ومزينة ٤/ ١٩٥٤ ح رقم ٢٥٢٠

(٩) الامامة ٢١٩، ٢٢٠

عليا منى وأنا منه وهو ولى كل مؤمن بعدى»(١).

قالوا: هذا الحديث الشريف هو الآخر صريح فى أن الإمام عليا هو الشخص الوحيد الذى أهله صاحب الرسالة ليؤدى عنه(٢).

الرد عليهم: نقول لهم: قد قالها النبى ﷺ لغيره، ورغم ذلك لم يناد أحد لهم بالخلافة، فعن ابن عباس رضى الله عنه أن رجلا وقع فى أب للعباس كان فى الجاهلية، فلطمه العباس، فاجتمع قومه، فقالوا: والله لنلطمه كما لطمه، ولبسوا السلاح.

فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فجاء فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، وقال: «أيها الناس أى الناس تعلمون أكرم على الله؟» قالوا: أنت، قال: «فإن العباس منى وأنا منه، ولا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا»، قال: فجاء القوم فقالوا: يا رسول الله نعوذ بالله من غضبك، استغفر لنا يا رسول الله»(٣).

وعن أبى برزة الأسلمى أن النبى ﷺ كان فى مغزى له، فأفاء الله عليه، فقال لأصحابه: «هل تفقدون من أحد؟» قالوا: نعم، فلاناً، وفلاناً، ثم قال: «هل تفقدون من أحد؟» قالوا: نعم، فلاناً وفلاناً، وفلاناً. ثم قال: «هل تفقدون من أحد؟» قالوا: لا، قال: «لكنى أفقد جليبيباً فاطلبوه» فطلب فى القتلى، فوجدوه

---

(١) أخرجه الترمذى ٥٠ ـ كتاب المناقب ٢٠ ـ باب مناقب عل بن أبى طالب رضى الله عنه ٥/ ٥٩٠ ح رقم ٣٧١٢ وقال هذا حديث حسن غريب، والنسائى فى الكبرى كتاب المناقب ٤- باب مناقب على رضى الله عنه ٥/ ٤٥ ح رقم ٨١٤٦، والطيالسى فى مسنده ١١١ ح رقم ٨٢٩، والحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة باب من كنت مولاه فعلى مولاه ٣/ ١١٠ وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وسكت الذهبى

(٢) ثم اهتديت ١٧٥ وانظر السقيفة والمراجعات ١٧٣ وحق اليقين ١/ ٢٩٤ وروح التشيع

(٣) أخرجه الترمذى ٥٠ ـ كتاب المناقب ٩ـ باب مناقب العباس رضى الله عنه ٥/ ٦١٠ ح رقم ٣٧٥٩ وقال هذا حديث حسن غريب، والنسائى فى الكبرى كتاب المناقب ٩ باب العباس بن عبد المطلب ٥/ ٥٠ ح رقم ٨١٧٣، وابن سعد فى الطبقات الكبرى ٤/ ١٧ واللفظ له، والحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة باب قول النبى ﷺ العباس منى وأنا منه ٣/ ٣٢٥ وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأقره الذهبى

إلى جنب سبعة قد قتلهم، ثم قتلوه، فأتى النبى ﷺ فوقف عليه، فقال: «قتل سبعة، ثم قتلوه، هذا منى، وأنا منه، هذا منى، وأنا منه»، قال: فوضعه على ساعديه ليس له إلا ساعدا النبى ﷺ قال: فحفر له، ووضع فى قبره، ولم يذكر غسلاً[1].

وعن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال: قال النبى ﷺ: «إن الأشعريين إذا أرملوا فى الغزو، أو قل طعام عيالهم فى المدينة، جمعوا ما كان عندهم فى ثوب واحد، ثم اقتسموا بينهم فى إناء واحد بالسوية، فهم منى وأنا منهم»[2].

يقول صاحب مختصر التحفة الاثنى عشرية: ثم إن لفظ «بعدى» فى الحديث لا يحتمل الاتصال، بل الانفصال، وهو مذهب أهل السنة القائلين بأن الأمير كان إماما مفترض الطاعة بعد النبى ﷺ فى وقت من الأوقات[3].

ومن الأحاديث التى احتجوا بها أيضا على تقديم علىّ على الصديق رضى الله عنهما قوله ﷺ من حديث سهل بن سعد «لأعطين الراية غدًا رجلاً يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»[4].

الرد على ذلك: أنه رضى الله عنه قد شاركه فى هذه الفضيلة عدة من الصحابة منهم: أبو بكر الصديق، والسيدة عائشة رضى الله عنهما، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، والحسن، وأسامة بن زيد، وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

---

(١) أخرجه مسلم ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ٢٧ ـ باب من فضائل جليبيب رضى الله عنه ٤/ ١٩١٨ ح رقم ٢٤٧٢

(٢) البخارى كتاب الشركة باب الشركة فى الطعام ٣/ ١٨١

ومسلم ٤٤ـ كتاب فضائل الصحابة ٣٩ ـ باب من فضائل الأشعريين رضى الله عنهم ٤/ ١٩٤٤ ح رقم ٢٥٠٠

(٣) مختصر التحفة الاثنى عشرية ١٦٤

(٤) حق اليقين ١/ ٢٢٨ والحديث أخرجه البخارى كتاب فى فضائل الصحابة باب مناقب على رضى الله عنه ٥/ ٢٢، ومسلم ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ٤ ـ باب من فضائل على بن أبى طالب رضى الله عنه ٤/ ١٨٧٠ ح رقم ٢٤٠٧

فعن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن النبى ﷺ بعثه على جيش ذات السلال، فأتيته، فقلت: أى الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، فقلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»، قلت: ثم من؟ قال: «ثم عمر بن الخطاب» فعد رجالا[1].

وعن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال: «يا معاذ والله إنى لأحبك، والله إنى لأحبك، فقال: أوصيك يا معاذ لا تدعن فى دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»[2].

وعن أسامة بن زيد رضى الله عنهما: حدث عن النبى ﷺ أنه كان يأخذه والحسن فيقول: «اللهم أحبهما فإنى أحبهما»[3].

وقد قال تعالى فى حق أهل مسجد قباء: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾[4].

فإن احتجوا بأن النبى ﷺ قال لعلى: أنت خيرهم وأفضلهم وأنت الخليفة بعدى- وما فى معناه.

قيل لهم: كذلك روى عن على رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال له: يكون

---

(١) أخرجه البخارى كتاب فضائل الصحابة باب لو كنت متخذا خليلا ٥/ ٦، ومسلم ٤٤ - كتاب فضائل الصحابة١ باب فضائل أبى بكر رضى الله عنه٤/ ١٨٥٦ح رقم ٢٣٨٤، وابن حبان كما فى الاحسان ٦١ - كتاب أخباره ﷺ عن مناقب أصحابه باب ذكر البيان بأن أبا عبيدة ابن الجراح كان من أحب الرجال إلى رسول الله ﷺ بعد أبى بكر وعمر ١٥/ ٤٥٩ ح رقم ٦٩٩٨ وفيه ثم من بعد عمر قال: أبو عبيدة بن الجراح

(٢) أخرجه أبو داود كتاب الوتر باب فى الاستغفار ٢/ ٨٧ ح رقم ١٥٢٢، والنسائى فى الكبرى كتاب عمل اليوم والليلة ٣٢ - باب الحث على قول: رب أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك دبر الصلوات ٦/ ٣٢ ح رقم ٩٩٣٧، وأحمد فى المسند ٥/ ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، وابن حبان فى الاحسان ٩ - كتاب الصلاة ١١ - باب فضل القنوت٥/ ٣٦٤ح رقم ٢٠٢٠، والطبرانى فى الكبير ٢٠٢٠ ح رقم ١١٠، ٢٠/ ١٢٥ ح رقم ٢٥٠، والحاكم فى المستدرك كتاب الصلاة باب الدعاء بعد الصلاة ١/ ٢٧٣ وقال هذا صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبى

(٣) البخارى كتاب الفضائل الصحابة باب ذكر أسامة بن زيد ٥/ ٣٠

(٤) سورة التوبة ١٠٨

فى آخر الزمان قوم يتملقون حبك يقال لهم: الرافضة، فاقتلوهم فإنهم مشركون، وقد عارض هذه الأخبار، أخبار تضادها واهية غير أنا لا نحتج بمثلها[(١)].

يقول ابن الجوزى: قد تعصب قوم لا خلاق لهم يدعون التمسك بالسنة فوضعوا لأبى بكر فضائل، وفيهم من قصد معارضة الرافضة بما وضعت لعلى عليه السلام، وكلا الفريقين على الخطأ، وذانك السيدان غنيان بالفضائل الصحيحة الصريحة عن استعارة وتخرص[(٢)].

قالوا: أن النبى ﷺ عزل أبو بكر عن أداء سورة براءة، وبعث علياً مكانه ليأخذها منه ويقرأها على الناس، فكلم أبو بكر النبى ﷺ فى ذلك فقال له ﷺ **«لا يؤدى عنى إلا أنا أو رجل منى»**[(٣)].

ومن لا يصلح لأداء سورة واحدة إلى أهل بلدة، كيف يصلح للرياسة العامة، والمتضمنة لأداء جميع الأحكام إلى عموم الرعايا فى سائر البلدان[(٤)].

الرد عليهم: قال الرازى: لما نزلت هذه السورة أمر الرسول ﷺ علياً أن يذهب إلى أهل الموسم ليقرأها عليهم، فقيل له: لو بعثت إلى أبى بكر، فقال: لا يؤدى عنى إلا رجل منى، فلما دنا على، سمع أبو بكر الرغاء، فوقف، وقال: هذا رغاء ناقة رسول الله ﷺ، فلما لحقه قال: أمير أو مأمور، قال: مأمور، ثم ساروا[(٥)].

---

(١) الامامة ٢٤١

(٢) الموضوعات لابن الجوزى١/ ٣٠٣، ٣٠٤ ط مكتبة ابن تيمية ط الثانية ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧

(٣) أخرجه الترمذى ٤٨ ـ كتاب تفسير القرآن ١٠ ـ باب ومن سورة براءة ٥/ ٢٥٦ ح رقم ٣٠٩٠ وقال هذا حديث حسن غريب، والنسائى فى الكبرى كتاب الخصائص ٢٦ ـ باب ذكر توجيه النبى ﷺ ببراءة مع على ٥/ ١٢٨ ح رقم ٨٤٦٠ وأحمد فى المسند ٣/ ٢١٢، وأبو يعلى الموصلى فى مسنده ٥/ ٤١٢ ح رقم ٣٠٩٥ كلهم من حديث أنس

(٤) المراجعات ١٥٣، حق اليقين ١/ ٣٢١ بتصرف

(٥) أخرج القصة بكاملها: النسائى فى الكبرى كتاب الخصائص ٢٦ ـ باب ذكر توجيه النبى ﷺ ببراءة مع على ٥/ ١٢٩ ح رقم ٨٤٦٣، الدارمى كتاب المناسك باب فى خطبة الموسم ٢/ ٩٢ ح رقم ١٩١٥، وابن خزيمة كتاب المناسك باب ذكر تعليم الإمام فى خطبته يوم النفر=

قلت: وفى رواية عند النسائى فى الكبرى[1] قال له أبو بكر: أمير أم رسول؟ قال: لا، بل رسول، أرسلنى رسول الله ﷺ ببراءة أقرؤها على الناس فى موقف الحج.

قال الرازى: اختلفوا فى السبب الذى لأجله أقر علياً بقراءة هذه السورة فقالوا: السبب فيه أن عادة العرب أن لا يتولى تقرير العهد ونقضه إلا رجل من الأقارب، فلو تولاه أبو بكر لجاز أن يقولوا: هذا خلاف ما نعرف فينا من نقض العهود، فربما لم يقبلوا، فازيحت عنهم بتولية ذلك علياً رضى الله عنه.

وقيل: لما خص أبا بكر رضى الله عنه بتولية أمر الموسم، خص عليًا بهذا التبليغ تطْيبًا للقلوب، ورعاية للجوانب.

وقيل: قرر أبا بكر على الموسم، وبعث علياً خلفه لتبليغ هذه الرسالة حتى يصلى علىّ خلف أبى بكر، ويكون ذلك جارياً مجرى التنبيه على إمامة أبى بكر. والله أعلم.

قال: وقرر الجاحظ هذا المعنى فقال: إن النبى ﷺ بعث أبا بكر أميراً على الحج، وولاه الموسم، وبعث علياً يقرأ على الناس آيات من سورة براءة.

فكان أبو بكر الإمام وعلىّ المؤتم.

وكان أبو بكر الخطيب وعلىّ المستمع.

وكان أبو بكر الرافع بالموسم والسابق لهم، والآمر لهم، ولم يكن ذلك لعلى رضى الله عنه.

أما قوله عليه الصلاة والسلام: «لايبلغ عنى إلا رجل منى» فهذا لا يدل على تفضيل علىّ على أبى بكر ولكنه عامل العرب بما يتعارفونه فيما بينهم، وكان

الأول كيف ينفرون‌لله كيف يرمون؟ ٤/٣١٨ ح رقم ٢٩٧٤، وابن حبان كما فى الإحسان ٦٠ـ كتاب التاريخ ١٠ ـ باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن ١٥/١٩ ح رقم ٦٦٤٥، والبيهقى فى دلائل النبوة٥/ ٢٩٦كلهم من حديث جابر

(١) كتاب الخصائص ٢٦- باب - باب ذكر توجيه النبى ﷺ ببراءة مع على٥/ ١٢٩ ح رقم ٨٤٦٣

السيد الكبير منهم إذا عقد لقوم حلفاً أو عاهدهم عهداً، لم يحل ذلك العهد والعقد إلا هو أو من أقاربه القريبين منه، كأخ أو عم أو نحو ذلك .

فلهذا المعنى قال النبى ﷺ هذا القول[1].

وقال ابن كثير: «والمقصود أن الرسول ﷺ بعث علياً رضى الله عنه بعد أبى بكر الصديق ليكون معه، ويتولى على بنفسه إبلاغ البراءة إلى المشركين نيابة عن رسول الله ﷺ، لكونه ابن عمه من عصبته»[2].

بعض الأدلة التى تبين بوضوح أن النبى ﷺ قد مهد لخلافة الصديق رضى الله عنه:

١ـ عن جبير بن مطعم قال: أن امرأة سألت رسول الله ﷺ شيئاً، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: يا رسول الله أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ قال: كأنها تعنى الموت، قال: «فإن لم تجدينى فاتى أبا بكر»[3].

٢ـ وعن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ فى مرضه: «ادعى لى أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإنى أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[4].

٣ـ وعن أبى بكرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أيكم رأى رؤيا؟» فقلت: أنا يارسول الله، رأيت كأن ميزانا دلى من السماء، فوزنت بأبى بكر، فرجحت بأبى بكر، ثم وزن أبو بكر بعمر، فرجح أبو بكر، ثم وزن عمر بعثمان

---

(١) مفاتيح الغيب ١٥/ ٢٢٦، ٢٢٧ بتصرف ط دار الفكر بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥

(٢) البداية والنهاية ٥/ ٣٣

(٣) أخرجه البخارى كتاب فضائل الصحابة باب لو كنت متخذاً خليلا ٥/ ٥، ومسلم ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ١ ـ باب فى فضائل أبى بكر الصديق رضى الله عنه ٤/ ١٨٥٦ ح رقم ٢٣٨٦ ـ

(٤) أخرجه البخارى كتاب المرضى باب ما رخص للمريض أن يقول إنى وجع ٧/ ١٥٥، ومسلم ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ١ ـ باب من فضائل أبى بكر الصديق رضى الله عنه ٤/ ١٨٥٧ ح رقم ٢٣٨٧

فرجح عمر، فقال النبى ﷺ: «خلافة نبوة ثم يؤتى الله الملك من يشاء»[1].

٤ - وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: خطب رسول الله ﷺ الناس، وقال: «إن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله»، قال: فبكى أبو بكر، فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خير، فكان رسول الله ﷺ هو المخير، وكان أبو بكر أعلمنا، فقال رسول الله ﷺ: «إن من أمنّ الناس على فى صحبته وماله أبا بكر، ولو كنت متخذ خليلا غير ربى لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقين فى المسجد باب إلا سد، إلا باب أبى بكر»[2].

---

(١) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب فى الخلفاء ٤/ ٢٠٧ ح رقم ٤٦٣٠، ٤٦٣٤، والترمذى ٣٥ - كتاب الرؤيا ١٠ - باب ما جاء فى رؤيا النبى ﷺ الميزان والدلو ٤/ ٤٦٨ ح ورقم ٢٢٨٧ وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائى فى الكبرى كتاب المناقب ٣ - باب فضائل أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ٥/ ٤٣ ح رقم ٨١٣٦

(٢) أخرجه البخارى كتاب فضائل الصحابة باب قول النبى ﷺ سدوا الأبواب إلا باب أبى بكر ٥/ ٤

ثانيًا : أشهر الطعون التى وجهوها إلى الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه والرد عليها

إن أقوى هذه الطعون وعمدتها: ما رواه الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنه أنه ﷺ قال فى مرض موته يوم الخميس قبل الوفاة بأربعة أيام للصحابة الحاضرين فى حجرته المباركة، ائتونى بكتف أكتف لكم كتابا لا تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا، ولا ينبغى عند نبى تنازع، فقالوا: ماله؟ أهجر؟ استفهموه، فقال: ذرونى، فالذى أنا فيه خير مما تدعوننى إليه، فأمرهم بثلاث قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، والثالثة: إما أن سكت عنها، وإما أن قالها فنسيتها[1].

يقول شبّر: أما المطاعن التى ذكرت فى الخليفة الثانى فهى كثيرة، منها ما رواه العامة والخاصة بطرق متضافرة، وأسانيد متواترة أن النبى ﷺ أراد فى مرضه أن يكتب كتابا لأمته لئلا يضلوا بعده، ولا يختلفوا، فطلب دواة وكتفا أو نحو ذلك، فمنع عمر من إحضار ذلك، وقال إنه ليهجر أو ما يؤدى هذا المعنى، وكثر اختلافهم، وارتفعت أصواتهم حتى تسأم النبى ﷺ وتضجر، فقال بعضهم: احضروا ما طلب، وقال بعضهم: القول ما قال عمر[2].

---

(١) قال ابن حجر: يحتمل أن يكون القائل فنسيتها هو سعيد بن جبير، ثم وجدت عند الاسماعيلى فى مستخرجه، التصريح بأن قائل ذلك هو ابن عيينه حيث قال: قال سفيان بن عيينه: قال سليمان الأحول: لا أدرى أذكر سعيد بن جبير الثالثة فنسيتها أو سكت عنها، وهذا هو الأرجح انظر فتح البارى ٧/ ٧٤١

وقد اختلف حول الثالثة؛ فقيل: الوصية لأبى بكر الصديق،وقيل:الوصية بالقرآن، وقيل: تجهيز جيش أسامة، وقيل: يحتمل أن تكون هى قوله «ولا تتخذوا قبرى وثنا» فإنها ثبتت فى الموطأ صـ ٨٩٢ مقرونة بالأمر بإخراج اليهود، وقيل يحتمل أن يكون ما وقع من حديث أنس أنها قوله «الصلاة وما ملكت أيمانكم» انظر المرجع السابق، والحديث أخرجه البخارى كتاب العلم باب كتابة العلم١/ ٣٩ وكتاب المغازى باب مرض النبى ﷺ ووفاته ٦/ ١١ ومسلم ٢٥-كتاب الوصية٥ ـ باب ترك الوصية لمن ليس له شىء يوصى فيه ٣/ ١٢٥٧ ح رقم ١٦٣٧

(٢) حق اليقين ١/ ٣١٦

ويقول عبد الحسين الموسوى: إنهم علموا أنه ﷺ إنما أراد توثيق العهد بالخلافة، وتأكيد النص بها علىٍّ خاصة، وعلى الأئمة من عترته عامه فصدوه عن ذلك[1].

ويقول التيجانى نقلا عن محمد باقر الصدر: لم يكن عمر وحده فهم مقصد الرسول ﷺ، ولكن أكثر الحاضرين فهموا ما فهمه عمر - يصورهم كأنهم متآمرين وحاشاهم .

قال: إن هذه المقولة، جاءت رداً مطابقاً تماماً لمقصود الحديث، فمقولة: عندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، مخالفة لمحتوى الحديث الذى يأمرهم بالتمسك بكتاب الله والعترة معا، فكأن المقصود: هو حسبنا كتاب الله فهو يكفينا، ولا حاجة لنا بالعترة، ويعلق التيجانى على ما سبق فيقول: ليس هناك تفسير معقول غير هذا، اللهم إلا إذا كان المراد هو القول بإطاعة الله دون طاعة رسوله، وهذا أيضا باطل وغير معقول[2].

قلت: سيرد التفسير المعقول بعد قليل بإذن الله تعالى.

الرد على ذلك: قال ابن كثير: هذا الحديث مما قد توهم به بعض الأغبياء من الشيعة وغيرهم وكل مدع أنه كان يريد أن فى ذلك الكتاب ما يرمون إليه من مقالاتهم .

هذا هو التمسك بالمتشابه وترك المحكم، وأهل السنة يأخذون المحكم، ويردون ما تشابه إليه، وهذه طريقة الراسخين فى العلم كما وصفهم الله عز وجل فى كتابه.

قال هذا الموضوع مما زل فيه أقدام كثير من أهل الضلالات، أما أهل السنة فليس لهم مذهب إلا اتباع الحق، يدورون معه كيفما دار.

وهذا الذى كان يريده عليه الصلاة والسلام أن يكتبه قد جاء فى الأحاديث

---

١) المراجعات ٢٨٤ ومسلم٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ١ ـ باب من فضل أبى بكر الصديق رضى الله عنه ٤/١٨٥٤ ح رقم ٢٣٨٢

٢) ثم اهتديت٩٥

الصحيحة التصريح بكشف المراد منه.

فإنه قد أخرج الإمام أحمد بسنده إلى السيدة عائشة قالت: لما كان وجع رسول الله ﷺ الذى قبض فيه قال: «ادعو لى أبا بكر وابنه لكى لا يطمع فى أمر أبى بكر طامع، ولا يتمناه متمن»، ثم قال: «يأبى الله ذلك والمؤمنون» مرتين، قالت عائشة: فأبى الله ذلك والمؤمنون»[1].

وروى البخارى بسنده إلى السيدة عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: لقد هممت أن أرسل إلى أبى بكر وابنه، فأعهد أن يقول القائلون أو يتمنى متمنون، فقال: يأبى الله أو يدفع المؤمنون، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون[2].

وفى صحيح البخارى ومسلم من حديث جبير بن مطعم قال: أتت امرأة إلى رسول الله ﷺ فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: أرأيت إن جئت ولم أجدك كأنها تقول للموت، قال: «إن لم تجدينى فأتى أبا بكر»[3].

والظاهر والله أعلم - يقول ابن كثير - إنها إنما قالت ذلك له عليه السلام فى مرضه الذى مات فيه صلوات الله وسلامه عليه، وقد خطب عليه الصلاة والسلام فى يوم الخميس قبل أن يقبض عليه السلام بخمسة أيام خطبة عظيمة بين فيها فضل الصديق من سائر الصحابة مع ما كان قد نص عليه أن يؤم الصحابة أجمعين مع حضورهم كلهم، ولعل هذه كانت عوضاً عما أراد أنه يكتبه فى الكتاب[4].

قالوا - طعنا على الفاروق رضى الله عنه - أنه قال: أهجر، أو هجر، مع أن الأنبياء معصومون من هذه الأمور، فأقوالهم وأفعالهم فى جميع الأوقات معتبرة وحقيقة بالاتباع.

يقول عبد الحسين الموسوى: ومن ألمّ بما حول الرزية من الصحاح، يعلم أن

---

(١) أحمد فى المسند ٦/ ١٠٦

(٢) البخارى كتاب المرضى باب ما رخص للمريض أن يقول إنى واجع ٧/ ١٥٥ والحديث سبق تخريجه

(٣) الحديث سبق تخريجه

(٤) البداية والنهاية ٥/ ٢٠٠، ٢٠١

أول من قال يومئذ: هجر رسول الله إنما هو عمر[1].

الرد على ذلك: يقول صاحب مختصر التحفة الاثنى عشرية: من أين يثبت أن قائل هذا القول هو عمر؟ مع أنه قد وقع فى أكثر الروايات «قالوا» بصيغة الجمع «استفهموه» على طريقة الإنكار، فإن النبى ﷺ لا يتكلم بالهذيان، وكانوا يعلمون أنه ﷺ ما خط قط، بل يمتنع صدور هذه الصيغة منه ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾[2] ولذا قالوا: فاسألوه[3].

قال القرطبى المحدث ت ٦٥٦ هـ: « قوله: أهجر » كذا الرواية الصحيحة فى هذا الحرف « أهَجَرَ » بهمزة الاستفهام: وهجر بالفتح بغير تنوين على أنه: فعل ماض.

قال: وقد رواه بعضهم: « أهُجراً » بفتح الهمزة، وبضم الهاء وتنوين الراء، على أن يجعله مفعولاً بفعل مضمر، أى: أقال هُجراً.

والهُجْر: يراد به هذيان المريض، وهو: الكلام الذى لا ينتظم، ولا يعتد به لعدم فائدته.

قال: ووقوع مثل هذا من النبى ﷺ فى حال مرضه، أو صحته محال، لأن الله تعالى حفظه من حين بعثه إلى حين قبضه عما يُخِل بالتبليغ، ألا تسمع قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾[4]، وقد شهد له بأنه على صراط مستقيم، وأنه على الحق المبين، ولذلك قال ﷺ: « إنى لا أقول إلا حقا »[5].

قال: وعلى هذا: يستحيل أن يكون قولهم: « أهجر » لشك عرض لهم فى صحة قوله زمن مرضه، وإنما كان ذلك من بعضهم على جهة الإنكار على من

---

(١) المراجعات صـ ٢٨٦ وانظر السقيفة ٨٨

(٢) سورة العنكبوت ٤٨ (٣) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٤٦، ٢٥٠ بتصرف

(٤) سورة النجم ٣

(٥) أخرجه الترمذى ٢٨ـ كتاب البر والصلة ٥٧ ـ باب ما جاء فى المزاح ٤/ ٣١٤ ح رقم ١٩٩٠ وقال هذا حديث حسن صحيح، والبيهقى فى الكبرى كتاب الشهادات باب المزاح لا ترد به الشهادات ١٠/ ٢٤٨ كلاهما من حديث أبى هريرة رضى الله عنه

توقف فى إحضار الكتف والدواة، وتلكأ عنه، فكأنه يقول لمن توقف: كيف تتوقف؟ أتظن أنه قال هذياناً؟ فدع التوقف، وقرب الكتف، فإنه إنما يقول الحق، لا الهجر.

قال: وهذا أحسن ما يحمل ذلك عليه.

قال: فلو قدرنا أن أحداً منهم قال ذلك عن شك عرض له فى صحة قوله، كان خطأ منه، وبعيد أن يقره على ذلك القول من كان هناك ممن سمعه من خيار الصحابة، وكبرائهم، وفضلائهم: هذا تقدير بعيد، ورأى غير سديد.

قال: ويحتمل أن يكون هذا صدر من قائله عن دهش وحيرة أصابته فى ذلك المقام العظيم، والمصاب الجسيم، كما أصاب عمر وغيره عند موته[1].

وهذا ما رجحه ابن حجر، حيث قال: ويكون قائل ذلك بعض من قرب دخوله فى الإسلام، وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجع قد يشتغل به عن تحرير ما يريد أن يقوله لجواز وقوع ذلك، ولهذا وقع فى رواية أخرى: فقال بعضهم أنه قد غلبه الوجع.

قال: وفى رواية ثالثة: فقالوا: ما شأنه يهجر، استفهموه، وعند ابن سعد من طرق أخرى أن سعيد بن جبير قال: أن نبى الله ليهجر[2] ويؤيده أنه بعد أن قال ذلك، قال استفهموه، بصيغة الأمر بالاستفهام، أى: اختبروا أمره، بأن يستفهموه عن هذا الذى أراده وابحثوا معه فى كونه الأولى أو لا.[3]

وهذه كلها احتمالات قدح السلف الصالح فيها ذهنهم، وأعملوا فكرهم، إعمالاً لحسن الظن بصحابة رسول الله ﷺ الذين اختارهم الله تعالى ليكونوا حملة الرسالة من بعده ﷺ.

وقالوا: إنه ـ أى الفاروق رضى الله عنه ـ **أتلف حق الأمه إذ لو كتب الكتاب المذكور لحفظت الأمه من الضلالة، ولم ترهم فى كل واد يهيمون، ووبال كل**

---

(١) المفهم ٤/٥٥٩، ٥٦٠ بتصرف

(٢) الطبقات الكبرى ٢/١٨٧

(٣) فتح البارى ٧ / ٧٣٩، ٧٤٠ بتصرف

ذلك على عمر .

يقول التيجاني: أنه ـ أي عمر رضي الله عنه ـ كان بطل المعارضة للسنة النبوية الشريفة ،وإنه لجرىء الذي قال : إن رسول يهجر، وحسبنا كتاب الله يكفينا ، فإن عمر هو الذي تسبب في ضلالة من هذه الأمة [١] .

الرد على ذلك: إن الإتلاف يتحقق لو حدث حكم من الله تعالى نافع للأمة ومنعه عمر، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٢] يدل على عدم الحدوث، بل لم يكن الكتاب إلا لمصالح الملك، وتأكيد ما بلغه، وإلا فلا يتصور منه ﷺ أن يقول أو يكتب في هذا الوقت الضيق مالم يكن قاله قط ، مع أن زمن نبوته امتد ثلاثا وعشرين سنة ، وكيف يمتنع عن ذلك بمجرد منع عمر ،ولم يقله أحد بعد ذلك مع عدم وجود عمر، فإنه ﷺ قد عاش بعد ذلك خمسة أيام باتفاق الفريقين[٣] .

ويقول القرطبي: ائتوني، أمر، وكان حق المأمور أن يبادر للامتثال، لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح،فكرهوا أن يكلفوه مع ذلك ما يشق عليه في تلك الحاله مع استحضارهم قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[٤] وقولة تعالى: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[٥]، ولهذا قال عمر «حسبنا كتاب الله» .

وظهر لطائفة أخرى: أن الأولى أن يكتب ، لما فيه من امتثال أمره وما يتضمنه من زيادة الإيضاح، ودل أمرهم لهم بالقيام: على أن أمره الأول كان على الاختيار.

قال: ولهذا عاش ﷺ بعد ذلك أيامًا ولم يعاود أمرهم بذلك، ولو كان واجباً

---

(١) الشيعة هم أهل السنة ١٧٤ ـ ١٧٥

(٢) سورة المائدة ٣

(٣) مختصر التحفه الاثنى عشرية ٢٥١ بتصرف

(٤) سورة الانعام ٣٨

(٥) سورة النحل ٨٩

لم يتركه لاختلافهم، لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر، فإذا عزم امتثلوا .

وقد عد هذا من موافقة عمر رضى الله عنه، واختلافهم فى ذلك كاختلافهم فى قوله: «لا يصلين أحد العصر إلا فى بنى قريظة»[1] فتخوف ناس فوت الوقت، فصلوا وتمسك آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا. فما عنف أحداً منهم من أجل الاجتهاد والمقصود الصالح[2] .

ويقول البيهقى: وإنما قصد عمر بن الخطاب رضى الله عنه بما قال، التخفيف على رسول الله ﷺ حين رآه قد غلب عليه الوجع.

قال: ولو كان يريد النبى ﷺ أن يكتب لهم شيئا مفروضا لا يستغنون عنه لم يتركه باختلافهم ولغطهم، لقول الله عز وجل: ﴿ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾[3]، كما لم يترك تبليغ غيره بمخالفة من خالفه ومعادات من عاداه .

وإنما أراد ما حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله، أن يكتب استخلاف أبى بكر ثم ترك كتابته اعتماداً علي ما علم من تقدير الله تعالى ذلك، كما هم به ابتداء مرضه حين قال: وارأساه، ثم بدا له أن لا يكتب، وقال: يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر .

ثم نبه ﷺ أمته على خلافته، باستخلافه إياه فى الصلاة حين عجز عن حضورها.

قال: وإن كان المراد به رفع الخلاف فى الدين، فإن عمر بن الخطاب رضى الله عنه علم أن الله تبارك وتعالى قد أكمل دينه بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[4] وعلم أنه لا تحدث واقعه إلى يوم القيامة إلا وفى كتاب الله تعالى

---

(١) البخارى كتاب صلات الخوف باب صلاة الطالب والمطلوب ٢ / ١٩ .
ومسلم ٣٢ كتاب الجهاد والسير ٢٣ باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين ٣/ ١٣٩١ح رقم ١٧٧ كلاهما من حديث ابن عمر رضى الله عنه

(٢) فتح البارى ١/ ٢٥٢ (٣) سورة المائدة ٦٧

(٤) سورة المائدة ٣

وسنة رسوله ﷺ بيانها نصا أو دلالة، وقد نص رسول الله ﷺ على جميع ذلك في مرض موته، مع شدة وعكه مما يشق عليه.

قال: فرأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه الاقتصار ما سبق بيانه نصاً أو دلالةً، تخفيفا على رسول الله ﷺ، ولكى لاتزول فضيلة أهل العلم بالاجتهاد فى الاستنباط وإلحاق الفروع بالأصول بما دل عليه الكتاب والسنة[1].

وقال الخطابى: لا يجوز أن يحمل قول عمر على أنه توهم الغلط على رسول الله ﷺ، من الوجع وقرب الوفاة مع ما اعتراه من الكرب، وخاف أن يكون ذلك القول مما يقوله المريض مما لا عزيمه له فيه، فيجد المنافقون بذلك سبيلاً إلى الكلام فى الدين.

قال: وقد كان أصحابه ﷺ يراجعونه فى بعض الأمور قبل أن يحزم فيها بتحتيم كما راجعوه يوم الحديبية فى الخلاف، وفى كتاب الصلح بينه وبين قريش، فأما إذا أمر بالشىء أمر عزيمة فلا يراجعه فيه أحد منهم[2].

ومن الطعون التى وجهوها إلى الفاروق رضى الله عنه: أنه أنكر موت رسول الله ﷺ وحلف أنه ﷺ لم يمت، حتى قرأ أبو بكر قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[3] وهذا يدل على قلة علمه[4].

الرد على ذلك: إن ذلك حدث منه لشدة دهشته بموت الرسول ﷺ وكمال محبته له، حتى لم يبق له فى ذلك الحين شعور بشىء.

وكثيراً ما يحصل الذهول بسبب تفاقم المصائب وتراكم الشدائد، لأن النسيان والذهول من اللوازم البشرية، فإن يوشع بن نون مع كونه نبياً - على أرجح الأقوال - معصوماً نسى أن يخبر موسى بفقد الحوت عن المكتل، بل إن موسى عليه السلام مع كونه من أولى العزم قد نسى معاهدته مع الخضر على عدم السؤال

---

(١) دلائل النبوة ٧/ ١٨٤.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ١١/ ٩١

(٣) سورة الزمر ٣٠

(٤) حق اليقين ١/ ٣١٧

ثلاث مرات؛ وقال تعالى فى حق آدم: ﴿فنسي ولم نجد له عزماً﴾[1] .

فأى ذنب لابن الخطاب بدهشته من هذا الأمر العظيم، وأى طعن عليه بسبب ما حصل له من فقد محبوبه ﷺ .

فتبا لكم أيها الفرقة الضالة فقد نال الشيطان من عقولكم حتى صرتم شياطين أمثاله[2] .

وقالوا: إن عمر كان لا يعلم بعض المسائل الشرعية التى هى شرط فى الإمامة والخلافة .

كأمره برجم الحامل من الزنا، فرده أمير المؤمنين عليه السلام، وقال له: إن كان لك عليها سبيل فليس لك على ما فى بطنها، فندم حينئذ وقال: لولا على لهلك عمر .

وكما أراد عمر رجم امرأة مجنونة، فرده الإمام على عليه السلام بقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبى حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق»[3] .

وكإتمامه عدد الضربات فى حد ابنه بعد أن مات فى أثناء الحد[4]، مع أن حد الميت غير معقول .

وكعدم علمه بحد شرب الخمر، حتى قرره بمشورة الصحابة ورأيهم[5] .

الجواب عن الأول: إن عمر رضى الله عنه لم يكن على علم بحمل المرأة،

---

(1) سورة طه ١١٥

(2) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٥٢، وانظر منهاج السنة النبوية ٤/ ٢٢٢

(3) أخرجه أبو داود كتاب الحدود باب فى المجنون يسرق أو يصيب حدا ٤/ ١٣٨ ح رقم٤٤٠٢

والترمذى ١٥ ـ كتاب الحدود ١ ـ باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ٤/ ٢٤ ح رقم ١٤٢٣ وقال هذا حديث حسن غريب، وأحمد فى المسند ١/ ١١٨، ١٤٠، وأبو يعلى الموصلى فى مسنده ١/ ٤٤٠ ح رقم ٥٨٧

(4) الصحيح أنه لم يمت حدا كما سيرد ذلك بعد قليل إن شاء الله تعالى

(5) حق اليقين ١/ ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢

لأن هذا لا يدرك بالبصر إلا بعد تمام مدة الحمل وما يقاربه، وعلى رضى الله عنه كان مطلعا على ذلك، وأخبر بحملها، فنبه عمر إلى ذلك فشكره .

ثم إن القضاء على ظاهر الحال لا يوجب النقص فى الإمامة، بل ولا فى النبوة، فإن سيدنا موسى عليه السلام أخذ برأس أخيه ولحيته مع أنه نبى، وأهانه حين لم يطلع على حقيقة الأمر، وعن أم سلمة رضى الله عنها أن النبى ﷺ قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلىّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»[1].

وعن الثانى: أن عمر رضى الله عنه لم يكن واقفاً على جنونها أيضاً، فعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: أتى عمر رضى الله عنه بمبتلاه قد فجرت، فمر بها على بن أبى طالب رضى الله عنه والصبيان يتبعونها، فقال: ما هذا؟ قالوا امرأة أمر عمر أن ترجم، قال: فردها، وذهب معها إلى عمر رضى الله عنه فقال: ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة؟ عن المبتلى حتى يفيق، والنائم حتى يستيقظ، والصبى حتى يعقل[2]، وفى رواية: فقال على لعمر رضى الله عنهما: يا أمير المؤمنين أمرت برجم فلانة؟ قال: نعم ، قال أما تذكر قول رسول الله ﷺ رفع القلم عن ثلاثة: النائم حتى يستيقظ، وعن الصبى حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، قال: نعم، فأمر بها فخلى عنها[3].

وعن الثالث: أنه كذب وبهتان ولم يصح، بل الصحيح أن المحدود بقى حداً بعد الحد، فعن عبد الله بن عمر قال: شرب أخى عبد الرحمن، وشرب معه أبو سروعة عقبة بن الحارث، وهما فى مصر فى خلافة عمر فسكرا .

فلما أصبحا، انطلقا إلى عمرو بن العاص وهو أمير مصر، فقالا: طهرنا فإنا قد سكرنا من شراب شربناه .

---

(١) مختصر التحفة ٢٥٣ والحديث أخرجه البخارى كتاب الحيل ولم يترجم للباب ٩/ ٣٢ ومسلم ٣٠ـ كتاب الأقضية ٣ـ باب الحكم بالمظاهر واللحن والحجة ٣/ ١٣٣٧ ح رقم ١٧١٣

(٢) أخرجه البيهقى فى الكبرى كتاب السرقة باب المجنون يصيب حدا ٨/ ٢٦٤

(٣) المصدر السابق

قال عبد الله بن عمر: فلم أشعر أنهما أتيا عمرو بن العاص، قال: فذكر لى أخى أنه قد سكر فقلت له: ادخل اطهرك، قال: إنه قد حدث الأمير.

قال عبد الله: فقلت: والله لا تحلق اليوم على رؤوس الناس، ادخل أحلقك، وكانوا إذ ذاك يحلقون مع الحد، فدخل معى الدار قال عبد الله: فحلقت أخى بيدى، ثم جلدهما عمرو بن العاص، فسمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه بذلك، فكتب إلى عمرو أن ابعث إلى عبد الرحمن بن عمر على قتب، ففعل ذلك عمرو، فلما قدم عبد الرحمن بن عمر، على عمر رضى الله عنه جلده وعاقبه من أجل مكانه، ثم أرسله فلبث أشهرًا صحيحًا، ثم أصابه قدره، فيحسب عامة الناس أنه مات من جلد عمر ولم يمت من جلده.

قال البيهقى معلقاً: والذى يشبه أنه جلده جلد تعزيز فإن الحد لا يعاد والله أعلم[1].

وعن الرابع: أن عدم العلم بشىء لم يحدث من قبل ولم يعين فى الشرع حكمه ليس محلا للطعن، لأن العلم تابع للمعلوم، وحد شارب الخمر لم يكن فى عهده ﷺ معينا ومقررا بل كانوا يضربون الشارب بالنعال والجرائد.

وقد خمن الصحابة ذلك فى زمن أبى بكر بأربعين ضربة، وقد تعدد شرب الخمر فى خلافة عمر فجمع الصحابة كلهم، وشاورهم فى ذلك فقال عبد الرحمن بن عوف ينبغى أن يكون كحد القذف ثمانين جلدة، لأن السكران يزول عقله بالسكر فربما يسب أحداً ويشتمه، فارتضى جميع الصحابة ذلك الاستنباط وأجمعوا عليه[2].

أخرج الإمام مسلم بسنده إلى أنس رضى الله عنه أن النبى ﷺ جلد فى الخمر بالجريد والنعال، ثم جلد أبو بكر رضى الله عنه أربعين، فلما كان عمر ودنا الناس

---

(١) أخرجه عبد الرازق فى المصنف كتاب الأشربة باب الشراب فى رمضان وحلق الرأس ٩/ ٢٣٢ ح رقم ١٧٠٤٧، والبيهقى فى الكبرى كتاب الأشربة باب ما جاء فى وجوب الحد على من شرب خمرا أو نبيذا مسكرا ٨/ ٣١٢ وذكره المتقى الهندى فى كنز العمال ١٢/ ٦٦٤، ٦٦٥ وعزاه لعبد الرازق والبيهقى وقال: سنده صحيح

(٢) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٥٤ بتصرف

من الريف والقرى[1] قال: ما ترون فى حد الخمر؟ فقال عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه نرى أن تجعلها كأخف الحدود قال فجلد عمر ثمانين[2].

قالوا: إن عمر درأ حد الزنا عن المغيرة بن شعبة مع ثبوته بالبينة، وهى أربعة رجال، ولقن الرابع كلمة تدرأ الحد، فقد قال له لما جاء للشهادة: أى وجه رجل لا يفضح الله به رجلا من المسلمين.

الرد على ذلك: إن إقامة الحد لا تكون إلا بعد شهادة الرابع، والشاهد الرابع لم يشهد كما شهدوا، وتلقين الشهادة له افتراء وكذب .

فقد ذكر الإمام الطبرى فى حوادث سنة سبع عشرة من تاريخه قال: ولى عمر أبا موسى البصرة، وأمره أن يشخص إليه المغيرة فى ربيع الأول، فشهد فيما حدثنى[3] معمر عن الزهرى عن ابن المسيب: أبو بكرة، وشبل بن معبد، ونافع بن كلدة، وزياد بن أبيه . . . وارتحل المغيرة، وأبو بكرة، ونافع وزياد، وشبل، حتى قدموا على عمر، فجمع بينهم وبين المغيرة .

فقال المغيرة: سل هؤلاء الأعبد كيف رأونى مستقبلهم أو مستدبرهم؟ وكيف رأوا المرأة وعرفوها؟ فإن كانوا مستقبلى فكيف؟، أو مستدبرى فبأى شىء استحلوا النظر إلىّ فى منزلى على امرأتى؟ والله ما أتيت إلا امرأتى، وكانت شبهها .

فبدأ بأبى بكرة، فشهد عليه أنه رآه بين رجلى أم جميل، وهو يدخله ويخرجه، كالميل فى المكحلة، قال: كيف رأيتهما؟ قال: مستدبرهما، قال فكيف استثبت رأسها؟ قال تحاملت .

ثم دعا بشبل بن معبد فشهد بمثل ذلك، فقال: استدبرتهما أو استقبلتهما؟ قال: استقبلتهما .

---

(١) قال النووى: معناه: لما كان زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وفتحت الشام والعراق وسكن الناس فى الريف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعناب والثمار أكثروا من شرب الخمر فزاد فى حد الخمر تغليظا عليهم وزجرا لهم (مسلم بشرح النووى ١١/ ٢١٨)

(٢) ٢٩ ـ كتاب الحدود٨ ـ باب حد الخمر٣/ ١٣٣١ ح رقم ٧٠٦، وأخرجه البخارى مختصرا كتاب الحدود باب ما جاء فى حد الشارب وفى باب الضرب بالجريد والنعال ٨/ ١٩٦

(٣) القائل هو الواقدى كما دل عليه السياق

وشهد نافع بمثل شهادة أبي بكرة .

ولم يشهد زيادة بمثل شهادتهم، قال: رأيته جالساً بين رجلي المرأة، فرأيت قدمين مخضوبتين تخفقان، واستين مكشوفتين، وسمعت حفزاناً شديداً .

قال: هل رأيت كالميل في المكحلة؟ قال: لا، قال: فهل تعرف المرأة؟ قال: لا، ولكن أشبهها، قال: فتنح، وأمر بالثلاثة فجلدوا الحد[1] .

ولو شهد الرابع كما شهدوا، ووجب الحد، ولم يقمه عمر، لكان فعله موافق لفعل المعصوم عليه السلام عند الإمامية .

فقد روى ابن بابويه القمي المعروف بالصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه[2]: أن رجلاً جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام وأقر بالسرقة إقراراً موجباً للقطع، فلم يقطع يده[3] .

وقالوا: إن عمر أحدث في الدين ما لم يكن منه، كصلاة التروايح، وإقامتها بالجماعة، فإنها بدعة كما اعترف هو بذلك، وكل بدعة ضلالة لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: أيها الناس إن الصلاة بالليل في شهر رمضان من النافلة جماعة بدعة، وصلاة الضحى بدعة، ألا فلا تجتمعوا ليلاً من شهر رمضان في النافلة، ولا تصلوا صلاة الضحى، فإن قليلاً في سُنَّة خير من كثير في بدعة، ألا وإن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها إلى النار[4] .

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ٢/ ٣٤٥، ٣٤٧، وانظر سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٧، ٢٨، والسنن الكبرى للبيهقي ٨/ ٢٣٤، ١٠/ ١٥٢، والمعجم الكبير للطبراني ٧/ ٣٧٢

(٢) هذا الكتاب هو أحد الكتب الأربعة عند الإمامية ويبلغ درجة عليا في الصحة والكتب الثلاثة الأخرى هي: الكافي للكليني وهو بمثابة صحيح البخاري عند أهل السنة وتهذيب الأحكام والاستبصار فيما اختلف من الأخبار لمحمد بن الحسن الطوسي

(٣) من لا يحضره الفقيه باب في حد السرقة ٤/ ٤٤ ح رقم ١٤٨، ٤/ ٥٠ ح رقم ١٧٤

(٤) حق اليقين ١/ ٣٢٢، وهذا الحديث من افتراءاتهم - كما سيظهر في الرد إن شاء الله - وهو موافق لما عندهم في الكتب المعتمدة، فقد روى الصدوق عن أبي جعفر عليه السلا قال: ما صلى رسول الله ﷺ الضحى قط من لا يحضره الفقيه ٨٨ - باب نوادر الصلاة ١/ ٣٥٧ ح رقم ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧

الجواب: يقول صاحب مختصر التحفة الاثنى عشرية: إنه قد ثبت عند أهل السنة بأحاديث مشهورة صحيحة أنه ﷺ صلى التروايح بالجماعة مع الصحابة أياماً فى رمضان جماعة، ولم يواظب عليها، وقال: «ما زال بكم صنيعكم، حتى ظننت أنه سيكتب عليكم»[1].

فلما زال هذا المحذور بعد وفاته ﷺ أحيى عمر هذه السنة السنية، وقد ثبت فى أصول الفريقين أن الحكم إذا كان معللا بعلة فى نص الشارع، يرتفع ذلك الحكم إذا زالت العلة.

واعتراف عمر بكونها بدعة حيث قال: نعمت البدعة هذه، فمراده أن المواظبة عليها بالجماعة شيء حديث لم يكن فى عهد النبى ﷺ وما ثبت فى زمن الخلفاء الراشدين والأئمة الطاهرين مما لم يكن فى زمنه ﷺ لا يسمى بدعة، ولو سميت بدعة فهى حسنة[2].

والحديث محل الشاهد لم يرد عن النبى ﷺ ويكفى فى رده أنه يخالف ما ثبت عنه ﷺ فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: أوصانى خليلى ﷺ بثلاث: بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتى الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام[3].

وقالوا: أنه حرم المتعتين، متعة الحج، ومتعة النساء، قال على المنبر: متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا محرمها، ومعاقب عليهما: متعة الحج، ومتعة النساء[4]، فلم يكن له أن يشرع فى الأحكام وينسخ ما أمر به سيد الأنام[5].

---

(١) أخرجه البخارى كتاب الآذان باب صلاة الليل ١/ ١٨٦
ومسلم ٦ ـ كتاب صلاة المسافرين ٢٩ ـ باب استحباب صلاة النافلة فى بيته وجوازها فى المسجد ١/ ٥٣٩ ح رقم ٧٨١ من حديث زيد بن ثابت

(٢) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٥٥، ٢٥٦ بتصرف

(٣) أخرجه البخارى كتاب باب صلاة الضحى فى الحضر ٢/ ٧٣، ومسلم ٦ ـ كتاب صلاة المسافرين وقصرها ١٣ ـ باب استحباب صلاة الضحى ١/ ٤٤٩ ح رقم ٧٢١

(٤) أخرجه أحمد فى المسند ٣/ ٣٢٥ وذكره المتقى الهندى فى كنز العمال ١٦/ ٥١٩ ح رقم ٤٥٧١٥ وعزاه لأبى صالح كاتب الليث فى نسخته، والطحاوى

(٥) حق اليقين ١/ ٣١٨ والشيعة هم أهل السنة ١٧٥

الرد على ذلك: أما عن متعة النساء فإنه قد ورد نص قطعى عن النبى ﷺ يحرم ذلك ويصرح بأنها حرام إلى يوم القيامة، فقد روى مسلم فى صحيحه عن سبرة الجهنى أنه كان مع رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس إنى قد أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئًا»[(١)] .

قال النووى نقلا عن المازرى واختلفت الروايات فى صحيح مسلم فى النهى عن المتعة، ففيه أنه ﷺ نهى عنها يوم خيبر، وفيه أنه نهى عنها يوم فتح مكة، فإن تعلق بهذا من أجاز نكاح المتعة وزعم أن الأحاديث تعارضت، وأن هذا الاختلاف قادح فيها، قلنا: هذا الزعم خطأ، وليس هذا تناقضا، لأنه يصلح أن ينهى عنه فى زمن .

ثم ينهى عنه فى زمن آخر توكيداً، أو ليشتهر النهى، ويسمعه مالم يكن يسمعه أولاً .

فسمع بعض الرواة النهى فى زمن وسمعه آخرون فى زمن آخر، فنقل كل منهم ما سمعه وأضافه إلى مكان سماعه[(٢)].

ثم يقول النووى بعد أن ذكر مجموعة من الآراء حول إباحة المتعة وتحريمها، والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين، وكانت حلالاً قبل خيبر، ثم حرمت بعد يوم خيبر، ثم أبيحت يوم فتح مكة، وهو يوم أوطاس لاتصالهما، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة، واستمر التحريم .

ولا يجوز أن يقال: إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر، والتحريم يوم خيبر للتأبيد، وأن الذى كان يوم فتح مكة مجرد توكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح كما اختار المازرى وغيره، لأن الروايات التى ذكرها مسلم فى الإباحة يوم الفتح صريحة فى ذلك فلا يجوز إسقاطها، ولا مانع يمنع تكرير الإباحة والله أعلم[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم ١٦ ـ كتاب النكاح ٣ ـ باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ ثم أبيح ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ٢/١٠٢٥ ح رقم ١٤٠٦

(٢) مسلم بشرح النووى ٩/١٧٩ (٣) مسلم بشرح النووى ٩/١٨١ بتصرف يسير

قلت: لابن القيم في المسألة رأى غير مسبوق جدير بالتسجيل.

ويقول ابن القيم: لم تحرم المتعة يوم خيبر، وإنما كان تحريمها عام الفتح هذا هو الصواب، وقد ظن طائفة من أهل العلم أنه حرمها يوم خيبر، واحتجوا بما فى الصحيحين من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه « أن رسول الله ﷺ نهى متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية»[1].

ولما رأى هؤلاء أن رسول الله ﷺ أباحها عام الفتح، ثم حرمها، قالوا: حرمت، ثم أبيحت ثم حرمت، وخالفهم فى ذلك آخرون، وقالوا: لم تحرم إلا عام الفتح، وقبل ذلك كانت مباحة.

قالوا: وإنما جمع على بن أبى طالب رضى الله عنه بين الإخبار بتحريمها، وتحريم الحمر الأهلية، لأن ابن عباس كان يبيحها، فروى له علىٌّ تحريمها عن النبى ﷺ رداً عليه.

وكان تحريم الحمر يوم خيبر بلاشك، وقد ذكر يوم خيبر ظرفاً لتحريم الحمر، وأطلق تحريم المتعة، ولم يقيده بزمن كما جاء ذلك فى مسند الامام أحمد بإسناد صحيح أن رسول الله ﷺ: «حرم لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر، وحرم متعة النساء»، وفى لفظ: «حرم متعة النساء، وحرم لحوم الجمر الأهلية يوم خيبر».

هكذا رواه سفيان بن عيينة مفصلاً مميزاً، فظن بعض الرواة أن يوم خيبر زمن للتحريمين، فقيدهما به، ثم جاء بعضهم، فاقتصر على أحد المحرمين، وهو تحريم الحُمر، وقيده بالظرف، فمن ها هنا نشأ الوهم.

وقصة خيبر لم يكن فيها الصحابة يتمتعون باليهوديات، ولا استأذنوا فى ذلك رسول الله ﷺ، ولا نقله أحد قط فى هذه الغزوة، ولا كان للمتعة فيها ذكر البتة، لا فعلاً، ولا تحريماً، بخلاف غزاة الفتح، فإن قصة المتعة كان فيها فعلاً وتحريماً مشهورة، وهذه الطريقة أصح الطريقتين.

وفيها طريقة ثالثة: وهى أن رسول الله ﷺ لم يحرمها تحريماً عاماً البتة، بل

---

(٢) البخارى كتاب المغازى باب غزوة خيبر ١٧٣/٥ ومسلم ١٦ ـ كتاب النكاح ٣ـ باب نكاح المتعة ١٠٢٧/٢ ح رقم ١٠٤٧

حرمها عند الاستغناء عنها وأباحها عند الحاجة إليها، وهذه كانت طريقة ابن عباس حتى كان يفتى بها، يقول: هى كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، تباح عند الضرورة وخشية العنت، فلم يفهم عنه أكثر الناس ذلك، وظنوا أنه أباحها إباحة مطلقة، وشببوا فى ذلك بالأشعار. فلما رأى ابن عباس ذلك، رجع إلى القول بالتحريم[1].

ويقول الشوكانى: وعلى كل حال فنحن متعبدون بما بلغنا عن الشارع، وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد، ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قادح فى حجيته، ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به، كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به، ورووه لنا، حتى قال ابن عمر فيما أخرجه عنه ابن ماجة بإسناد صحيح قال: لما ولى عمر بن الخطاب خطب الناس، فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا فى المتعة ثلاثاً، ثم حرمها، والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة، إلا أن يأتينى بأربعة يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرمها[2].

ويقول صاحب مختصر التحفة الاثنى عشرية: . . . فقد علم أن تحريم المتعة كانت فى عهد رسول الله ﷺ مرتين، فالذى بلغه النهى امتنع عنها، ومن لا. فلا، ثم ولما شاع فى عهد عمر ارتكابها أظهر حرمتها وأشاعها وهدد من كان يرتكبها[3].

أما الجواب عن متعة الحج: فيقول النووى نقلا عن المازرى: اختلف فى المتعة

(1) زاد المعاد ٣/٣٤١: ٣٤٣ بتصرف.

(2) نيل الأوطار ٦/١٣٨ ط دار التراث بتصرف يسير، والحديث عند ابن ماجه ٩ - كتب النكاح ٤٤ - باب النهى عن نكاح المتعة ١/٦٤١ ح رقم ١٩٦٣ قال فى مصباح الزجاجة ٢/١٠٨: هذا اسناد فيه مقال، أبو بكر بن حفص اسمه اسماعيل الأبلى، ذكره ابن حبان فى الثقات وقال ابن أبى حاتم عن أبيه كتبت عنه وعن أبيه وكان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه قلت: لا بأس به؟ قال: لا يمكننى أن أقول لا بأس به، الجرح والتعديل ٢/١٦٥ قلت: قال ابن حجر عنه صدوق التقريب ١/٦٨، وقال البوصيرى أبان بن أبى حازم مختلف فيه، قلت: قال أحمد صدوق صالح الحديث وقال ابن معين ثقة الجرح والتعديل ٢/٢٩٦، وقال الذهبى: حسن الحديث الميزان ١/٩ إذا الحديث إسناده حسن

(3) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٥٧.

التى نهى عنها عمر فى الحج فقيل: هى نسخ الحج إلى العمرة، وقيل: هى العمرة فى أشهر الحج من عامه، وعلى هذا إنما نهى عنها، ترغيبا فى الإفراد الذى هو الأفضل، لا أنه يعتقد ببطلانها أو تحريمها .

قال القاضى عياض: ظاهر الأحاديث أن المتعة التى اختلفوا فيها إنما هى فسخ الحج إلى العمرة، قال: ولهذا كان عمر رضى الله عنه يضرب الناس عليها، ولا يضربهم على مجرد التمتع فى أشهر الحج، وإنما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العمرة كان مخصوصا فى تلك السنة لابطال اعتقاد الجاهلية أن العمرة لا تصح فى أشهر الحج .

وقال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾[1] هو الاعتمار فى أشهر الحج قبل الحج، قال: ومن التمتع أيضا القران، لأنه تمتع بسقوط سفره للنسك الآخر من بلده، قال: ومن التمتع أيضاً فسخ الحج إلى العمرة.

ثم قال النووى: والمختار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما نهوا عن المتعة التى هى الاعتمار فى أشهر الحج، ثم الحج من عامه، ومرادهم نهى أولوية، للترغيب فى الإفراد، لكونه أفضل، وقد انعقد الاجماع بعد هذا على جواز الإفراد والتمتع والقران من غير كراهية، وإنما اختلفوا فى الأفضل منها[2] : فقال الشافعى ومالك وكثيرون: أفضلها الإفراد، ثم التمتع، ثم القران، وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع، وقال أبو حنيفة وآخرون: أفضلها القران، وهذان المذهبان قولان آخران للشافعى، والصحيح: تفضيل الإفراد ثم التمتع ثم القران[3] .

قال ابن حجر: وقد أظهر عمر العلة التى من أجلها كره التمتع بقوله: «قد علمت أن النبى ﷺ فعله، ولكنى كرهت أن يظلوا معرسين بهن ـ أى النساء ـ ثم يروحوا فى الحج، تقطر رؤوسهم» انتهى .

وكان من رأى عمر عدم الترفه للحج بكل طريق، فكره لهم قرب عهدهم بالنساء، لئلا يستمر الميل إلى ذلك بخلاف من بعد عهده به، ومن يفطم ينفطم.

---

(١) سورة البقرة ١٩٦ (٢) مسلم بشرح النووى ٨/ ١٦٩ بتصرف

(٣) المصدر السابق ٨/ ١٣٤ ـ ١٣٥

وقد أخرج مسلم من حديث جابر إن عمر قال «افصلوا حجكم من عمرتكم، فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم» وفى رواية: «إن الله يحل لرسوله ما شاء، فأتموا الحج والعمرة كم أمركم الله»[(١)].

ويقول صاحب مختصر التحفة: إن عمر لم يمنع متعة الحج قط، ورواية التحريم عنه افتراء صريح، نعم إنه كان يرى إفراد الحج والعمرة أولى من جمعهما فى إحرام واحد وهو القران، أو فى سفر واحد وهو التمتع، وعليه الشافعى وغيره لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾[(٢)] فأوجب سبحانه الهدى على المتمتع لا على المفرد جبرا لما فيه من النقصان كما أوجبه تعالى فى الحج إذا حصل فيه قصور ونقص.

قال: أما ما رووا من قول عمر «وأنا محرمه» فمعناه أن الفسقة وعوام الناس لا يبالون بنهى الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾[(٣)] بالنسبة للمتعة، وقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾[(٤)] إلا أن يحكم عليهم الحاكم والسلطان ويجبرهم على مراعاة ما أمروا به وما نهوا عنه، فكذلك أضاف النهى إلى نفسه، فعنه رضى الله عنه فيما رواه الخطيب البغدادى قال: «إن الله يزع[(٥)] بالسلطان، ما لا يزع بالقرآن»[(٦)].

وبهذا يتبين ولله الحمد زيف أقوالهم، ومزيد ضلالهم، والحق يعلو، وكلمة الصدق تسمو[(٧)].

---

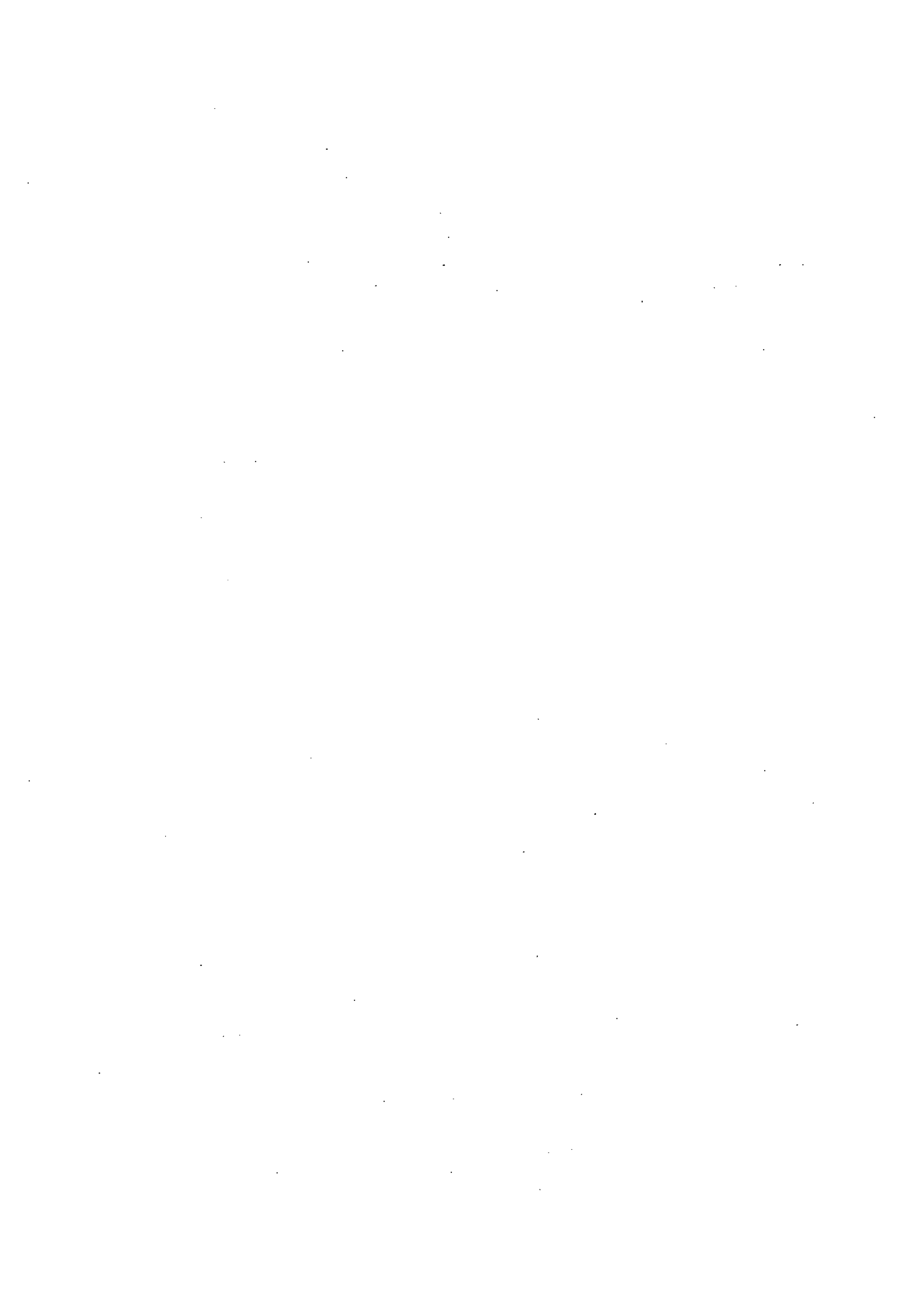
(١) فتح الباري ٣/ ٤٨٩ والحديث عند مسلم فى كتاب الحج ١٧ ـ بيان وجوب الاحرام ٢/ ٨٨٣ ح رقم ١٢١٦ (٢) سوة البقرة ١٩٦ (٣) سورة المؤمنون ٧

(٤) سورة البقرة ١٩٦. (٥) قال ابن الأثير: معناه أن من يكف عن ارتكاب العظائم مخافة السلطان، أكثر ممن يكفه مخافة القرآن والله تعالى النهاية ٥/ ١٨٠

وقال ابن منظور: فمن يكفه السلطان عن المعاصى أكثر ممن يكفه القرآن بالأمر والنهى والإنذار لسان العرب ٨/ ٣٩٠

(٦) ذكره المتقى الهندى فى كنز العمال ٥/ ٧٥١ ح رقم ١٤٢٨٤ وعزاه للخطيب البغدادى

(٧) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٥٧ ـ ١٥٨ بتصرف



ثالثا: أشهر الطعون التى وجهوها إلى الخليفة الثالث
ذى النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه والرد عليها

من أشهر الطعون التى وجهتها الشيعة نحو سيدنا عثمان رضى الله عنه:

أنه ولى من لا يصلح، حتى ظهر من بعضهم الفسق والخيانة، فولى معاوية، وعبد الله بن عامر بن كريز، ومروان، وولى الوليد بن عقبة وهو فاسق ليس من أهل الولاية[1].

الرد عليها: أن الإمام لابد له أن يفوض بعض الأمور إلى من يراه لائقاً لها هنالك بحسب الظاهر، إذ ليس له علم بالغيب، وكان عماله ظاهراً مطيعين له، منقادين لأوامره، وقد ثبت فى التاريخ أنهم خدموا الإسلام، وشيدوا الدين، فقد فتحوا بلاداً كثيرة حتى وصلوا غرباً إلى الأندلس، وشرقاً إلى بلخ، وكابل، وقاتلوا براً وبحراً، واستأصلوا أرباب الفتن والفساد من عراق العجم وخراسان...[2].

وعزل العمال وتعيينهم من وظيفة الخلفاء والأئمة، ولا يلزمهم إبقاء العمال السابقين على حالهم[3].

أما معاوية: فيقول القاضى أبو بكر بن العربى: قد ولاه عمر، وجمع له الشامات كلها، وأمره عثمان، بل إنما ولاه أبو بكر الصديق رضى الله عنه، لأنه ولى أخاه يزيد، واستخلفه يزيد، فأقره عمر لتعلقه بولاية أبى بكر لأجل استخلاف واليه له، فتعلق عثمان بعمر، وأقره، فما أعظم السلسلة، وما أوثق عراها، ولن يأتى مثلها بعدها أبداً[4].

ويقول ابن تيمية: ومعاوية على ذنوبه ـ لأنه غير معصوم ـ لم يأت بعده مثله ملك، فعن قتادة قال: لو أصبحتم فى مثل عمل معاوية لقال أكثركم: هذا المهدى.

وفى الصحيح أن رجلاً قال لابن عباس: هل لك فى أمير المؤمنين معاوية فإنه

---

(١) حق اليقين ١/ ٣٢٥ (٢) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٥٩
(٣) المصدر السابق ٢٦٤ (٤) العواصم من القواصم ٩٥ تحقيق الشيخ العلامة محب الدين الخطيب ط دار الكتب السلفية الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ

ما أوتر إلا بواحدة؟ قال: إنه فقيه[1].

أما عبد الله بن عامر بن كريز: فيقول ابن العربى: ولاه لأنه كريم العمات والخالات وقد علق الشيخ محب الدين الخطيب علي ذلك فقال: عبشمى الأباء هاشمى الخؤولة، فإن أم أبيه أروى بنت كريز أمها البيضاء بنت عبد المطلب عمة النبى ﷺ، ولما ولد أتى به إلى النبى ﷺ فقال لبنى عبد شمس: هذا أشبه بنا منه بكم، ثم تفل فى فيه، فازدرده، فقال ﷺ: أرجوا أن يكون مسقيا، فكان لا يعالج أرضاً إلا ظهر منها الماء[2].

قال الشيخ محى الدين الخطيب: نحن لا ندعى العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، ونتوقع الخطأ من كل إنسان صحابياً كان أو من التابعين والذين يتبعونهم بإحسان، ولكن الذين ملاؤا الدنيا بالحسنات كأنها الجبال، فإن الذى يعمى عنها ويدس أنفه فى مرمى القاذورات ليستخرج منها ما يذم بها العظماء، وإن لم يجد يختلق الكذب، فإن من كرامة المسلم على نفسه أن يترفع عن الأصغاء لأمثال هؤلاء والانخداع لهم[3].

أما عن تولية الوليد بن عقبة: فيقول ابن العربى: فلأن الناس على فساد النيات أسرعوا إلى السيئات قبل الحسنات، فذكروا أنه ولاه للمعنى الذى تكلم به، قال عثمان: ما وليته لأنه أخى، وإنما وليته لأنه ابن أم حكيم البيضاء عمة رسول الله ﷺ وتوأمة أبيه، والولاية اجتهاد.

أما قول القائل فى مروان والوليد: فشديد عليهم، وحكمهم عليهما بالفسق فسق منهم.

فمروان رجل عدل من كبار الأمة عند الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين، أما الصحابة فإن سهل بن سعد روى عنه، وأما التابعون فأصحابه فى السنن، وأما

---

(١) منهاج السنة النبوية ٣/١٨٥ والخبر عند البخارى فى كتاب فضائل الصحابة باب ذكر معاوية رضى الله عنه ٥/٣٥

(٢) أخرجه البيهقى فى دلائل النبوة باب ما جاء فى تفله فى فم عبد الله بن كريز وما أصابه من بركته ٦/٢٢٥ وذكر ابن عبد البر فى الاستيعاب ٢/٣٥١ وابن الأثير فى أسد الغابة ٣/٢٨٨

(٣) العواصم من القواصم ٩٧، ٩٨ بتصرف

فقهاء الأمصار فكلهم على تعظيمه، واعتبار خلافته والتلفت إلى فتواه، والانقياد إلى روايته، أما السفهاء من المؤرخين والأدباء فيقولون على أقدارهم.

أما الوليد فقد روى عن بعض المفسرين أن الله سبحانه وتعالى سماه فاسقاً فى قوله : ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[1] فإنها فى قولهم نزلت فيه، وهذا فيه خلاف، حيث قيل: نزلت فيه، وقيل: نزلت فى غيره.

وقيل: إن الوليد سيق يوم فتح مكة فى جملة الصبيان إلى رسول الله ﷺ فمسح رؤوسهم وبرك عليهم إلا هو، فقال: إنه كان على رأسه خلوق[2]، فامتنع ﷺ من مسه، فمن يكون فى مثل هذه السن لا يرسل مصدقا[3].

وقد علق الشيخ محب الدين الخطيب على ذلك تعليقاً أورده لأهميته.

يقول الشيخ: كنت فيما مضى أعجب، كيف تكون هذه الآية نزلت فى الوليد بن عقبة، ويسميه الله فاسقاً، ثم تبقى له فى نفس خليفتى رسول الله ﷺ أبى بكر وعمر المكانة التى سجلها التاريخ .

إن هذا التناقض بين ثقة الشيخين بالوليد بن عقبة وبين ما كان ينبغى أن يعامل به لو أن الله سماه فاسقاً، حملنى على الشك فى أن تكون الآية نزلت فيه، لا استبعاداً لوقوع أمر من الوليد يعد به فاسقاً، ولكن استبعادا لأن يكون الموصوم بالفسق فى صريح القرآن محل الثقة من رجلين لا نعرف فى أولياء الله عز وجل بعد رسول الله ﷺ من هو أقرب إلى الله تعالى منهما.

قال: وبعد أن ساورنى الشك أعدت النظر فى الأخبار التى وردت عن سبب نزول الآية ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ فلما عكفت على دراستها وجدتها

---

(١) سورة الحجرات ٦

(٢) الخلوق: هو طيب معروف مركب يتخذ من الزعفران وغيره، وتغلب عليه الحمرة والصفرة وقد ورد تارة بإباحته وتارة بالنهى عنه والنهى أكثر وأثبت، وإنما نهى عنه لأنه من طيب النساء، وكن أكثر استعمالا له منهم (النهاية ٢/ ٧١)

(٣) العواصم من القواصم ٢/١٠١ ٣/١٠ والحديث الذى أشار إليه أخرجه أبو داود كتاب الترجل باب الخلوق للرجال ٤/٧٨ ح رقم ٤١٨١، وأحمد فى المسند ٤/ ٣٢ والبيهقى فى الكبرى كتاب السير باب قسمة الغنيمة فى دار الحرب ٩/ ٥٥

موقوفة على مجاهد، أو قتادة، أو ابن أبى ليلى، أو يزيد بن رومان، ولم يذكر أحد منهم أسماء رواة هذه الأخبار فى مدة مائة سنة أو أكثر مرت بين أيامهم وزمن الحادث .

وهذه المائة من السنين حافلة بالرواة من مشارب مختلفة، وأن الذين لهم هوى فى تسويئ سمعة مثل الوليد، ومن هم أعظم مقاماً من الوليد قد ملأوا الدنيا أخبارا مريبة ليس لها قيمة علمية .

وما دام رواة تلك الأخبار فى سبب نزول الآية مجهولين من علماء الجرح والتعديل بعد الرجال الموقوفة هذه الأخبار عليهم، وعلماء الجرح والتعديل لا يعرفون من أمرهم حتى ولا أسماءهم فمن غير الجائز شرعا وتاريخا الحكم بصحة هذه الأخبار المنقطعة التى لا نسب لها .

قال: وهناك خبران موصولان[1]، أحدهما: عن أم سلمة[2]، زعم موسى بن

(١) **قلت**: بل خمسة أخبار موصولة، **الثالثة**: عن الحارث بن ضرار عند أحمد فى المسند ٤/ ٢٧٩ والطبرانى فى الكبير ٣/ ٣١٠ ح رقم ٣٣٩٥، والواحدى فى أسباب النزول صـ٣٣٢ ح رقم ٨٠٧ تحقيق أيمن صالح ط دار الحديث، قال ابن حجر معلقا على هذه الرواية فيها من لا يعرف الإصابة ٣/ ٦٠١

والرابعة: عن علقمة بن ناجية وهى عند الطبرانى فى الكبير ١٨/ ٦ ح رقم ٤، ٥ ومدار الرواية الأولى على يعقوب بن حميد وهو ضعيف عنه قال ابن المدينى ليس بشىء الضعفاء الكبير ٤/ ٤٤٦، وقال أبو حاتم ضعيف الحديث الجرح والتعديل ٩/ ٦٠ ومدار الرواية الثانية على يعقوب بن محمد الزهرى وهو ضعيف أيضا قال عنه أحمد ليس بشىء، وقال أبو زرعة واهى الحديث، وقال أبو حاتم: على يدى عدل، الجرح والتعديل ٩/ ٢١٥ وقال ابن عدى: ليس بالمعروف وأحاديثه لا يتابع عليها الكامل ٧/ ١٤٩

والخامسة عن جابر بن عبد الله رواها الطبرانى فى الأوسط كما فى مجمع البحرين ٦/ ٧٣ ح رقم ٣٣٩٧ تحقيق عبد القدوس بن محمد نذير، مكتبة الرياض ط أولى ١٤١٣ـ ١٩٩٢ ومدارها على عبد الله بن عبد القدوس الذى رواها عن الأعمش، قال الطبرانى: لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله بن عبد القدوس، وعبد الله هذا كان ضعيفاً قال الذهبى كوفى رافضى روى عن الأعمش وغيره، وقال يحيى: ليس بشىء، رافضى خبيث، وقال النسائى وغيره: ليس بثقة وقال الدار قطنى: ضعيف، الميزان ٢/ ٤٥٧ إذاً فالروايات الثلاثة ضعيفة لا تنهض للاحتجاج بها

(٢) هى عند الطبرى فى التفسير ١١/ ٣٨٣ ح رقم ٣١٦٨٥

عبيدة أنه سمع من ثابت مولى أم سلمة هذا الخبر، وموسى بن عبيدة ضعفه النسائي. وابن المديني، وابن عدى، وجماعة، وثابت المزعوم أنه مولى أم سلمة ليس له ذكر فى كل ما رجعت إليه من كتب العلم، فلم يذكر فى تهذيب التهذيب، ولا فى التقريب، ولا فى خلاصة تهذيب الكمال، بل لم أجده ولا فى قفصى الاتهام أعنى ميزان الاعتدال، ولسان الميزان(٣) زد على كل هذا أن أم سلمة لم تقل فى هذا الخبر - إن صح عنها - ولا سبيل إلى أن يصح عنها - أن الآية نزلت فى الوليد، بل قالت - أى قيل على لسانها - بعث رسول الله ﷺ رجلا فى صدقات بنى المصطلق».

والخبر الثانى الموصول: رواه الطبرى(٤) فى التفسير عن ابن سعد عن أبيه عن عمه قال حدثنى أبى عن أبيه عن ابن عباس .

قال: والطبرى لم يلق محـمد بن سعد، ولم يأخذ عنه، لأن ابن سعد لما توفى ببغداد سنة ٢٣٠ هجرية كان الطبرى طفلاً فى السادسة من عمره، ولم يخرج فى ذلك الحين من بلدة آمل فى طبرستان لا إلى بغداد ولا لغيرها(٣) .

---

(١) قلت: ذكره ابن أبى حاتم ولم يذكر جرحا ولا تعديلا ٢/ ٤٦١

(٢) ١١/ ٣٨٣ ح رقم ٣١٦٨٦، والبيهقى فى السنن الكبرى كتاب السير باب قسمة الغنيمة فى دار الحرب ٩/ ٥٤

(٣) قلت: الرواية ضعيفة كما قال الشيخ لكن ليست من أجل السبب الذى ذكره، لأن ابن سعد المذكور ليس هو صاحب الطبقات الكبرى كما ذهب الشيخ محب الدين الخطيب رحمه الله تعالى، وإنما هو محمد بن سعد العوفى كما وضحت ذلك رواية البيهقى وهو مختلف فيه، قال عنه الدارقطنى: لا بأس به الميزان ٣/ ٥٦٠ وقال عنه الخطيب كان ليناً فى الحديث تاريخ بغداد٥/ ٣٢٣ أما بقية رجال الإسناد فكالتالى: سعد بن محمد بن الحسن العوفى: ضعيف، قال عنه الإمام أحمد: جهمى ولم يكن يستأهل أن يكتب عنه ولا كان موضعا لذاك تاريخ بغداد ٩/ ١٢٧، والحسين بن الحسن بن عطية العوفى: ضعيف أيضاً، قال عنه أبو حاتم ضعيف الحديث الجرح والتعديل ٣/ ٤٨ وكذا قال النسائى الميزان ١/ ٥٣٣، والحسن بن عطية العوفى: ضعيف هو الآخر، قال عنه البخارى ليس بذاك التاريخ الكبير ٢/ ٣٠١ وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث الجرح ٣/ ٢٦، وعطية العوفى الراوى عن ابن عباس ضعيف كذلك، قال عنه أحمد: ضعيف الحديث، بلغنى أنه كان يأتى الكلبى فيأخذ عنه التفسير، وكان=

فكل هذه الأخبار من أولها إلا آخرها لا يجوز أن يأخذ بها مجاهد كان موضع ثقة أبى بكر وعمر، وقام بخدمات للإسلام يرجى له بها أعظم المثوبة إن شاء الله تعالى.

أضف إلى كل ما تقدم أنه فى الوقت الذى حدثت فيه لبنى المصطلق الحادثة الذى نزلت فيها الآية كان الوليد صغير السن، حيث روى الإمام أحمد فى مسنده عن شيخ له هو فياض بن محمد الرقى، عن جعفر بن برقان الرقى، عن ثابت بن الحجاج الكلابى، عن عبد الله الهمدانى، وهو عبد الله بن مالك بن الحارث، عن الوليد بن عقبة.

والظاهر أن الوليد بن عقبة تحدث بهذا الحديث عندما اعتزل الناس فى السنين الأخيرة من حياته، واختار الإقامة فى قرية له من أعمال الرقة[1].

فتسلسلت رواية الخبر فى الرواة الرقيين، وأخذه الإمام أحمد عن شيخ له منهم..

وقال: عبد الله الهمدانى ثقة[2]، لكن التبس اسمه فى غير هذه الرواية بهمدانى آخر يكنى أبا موسى، واسمه مالك بن الحارث ـ أى على اسم والد عبد الله الهمدانى وهو مجهول عند أهل الجرح والتعديل.

أما عبد الله الهمدانى الذى ينتهى إليه الخبر فى رواية الإمام أحمد وغيره فمعروف موثوق به، وعلى روايته اعتمد القاضى ابن العربى فى الحكم على سن الوليد بن عقبة بأنه كان صبياً عند فتح مكة، وأن الذى نزلت فيه آية ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ شخص آخر..

قلت: إن العلماء الذين ضعفوا هذه الرواية ضعفوها من أجل عبد الله

هشيم يضعف حديثه الجامع فى العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/ ٢٠١ ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط أولى ١٤١٠ ـ ١٩٩٠ وقال ابن حجر: كان شيعياً مدلساً التقريب ٢/ ٢٤

(١) الرقة: مدينة مشهورة على الفرات معجم البلدان ٣/ ٦٧

(٢) ذكره ابن حبان فى الثقات٥/ ٥١ ولم يذكر فيه ابن أبى حاتم جرحاً ولا تعديلاً، الجرح والتعديل ٥/ ١٧١

الهمدانى هذا، وقد جاءت الرواية مرة عن عبد الله الهمدانى فى ثلاثة مواضع. عند أحمد، وأبى داود، والبيهقى، ومرة عن أبى موسى الهمدانى فى موضع واحد عند البيهقى.

وقد اعتبر القاضى أبو بكر بن العربى أنهما شخصان، واحد موثق والآخر مجهول، لكن ذهب ابن عبد البر ومن تبعه أنهما شخص واحد وهو مجهول.

وقد ذهب ابن حجر إلى القول بأن هذا الراوى مجهول بناء على رأى ابن عبد البر فيه[١].

قال ابن عبد البر عن أبى موسى هذا: قالوا إنه مجهول، ولم يبين لنا من الذين قالوا إنه مجهول، فإن كان اعتمد على كلام أبى حاتم فإن أبا موسى الذى جهله أبو حاتم ليس الذى معنا لأنه قال عنه: أبو موسى الهمدانى روى عن على رضى الله عنه قصة ذى الثدية، وعن رمح وهو مجهول[٢].

فلعل من نقل عنه ابن عبد البر هذا قد جَهَّلُوهُ بناءً على أنه قد رسخ فى أذهانهم أن الوليد كان رجلاً عند الفتح، لذلك فقد أرسله النبى ﷺ إلى بنى المصطلق، ولم يكن صبياً كما تشير الرواية.

وباقى كلام ابن عبد البر قالوا إنه مجهول، والحديث منكر، مضطرب، لا يصح، ولا يمكن أن يكون من بعث مصدقاً فى زمن النبى ﷺ صبياً يوم الفتح.

قلت: لأنه ليس الوليد الذى أرسله النبى ﷺ، وإنما شخص آخر، أضف إلى ذلك أن الإمامين أحمد والبيهقى قد ذهبا إلى أنه كان صغيراً عند فتح مكة[٣].

وقد حاول بعض العلماء ادحاض حجة صغر سنه فى ذلك الوقت بخبر آخر روى عن قدومه مع أخيه عمارة إلى المدينة فى سنة السابعة للهجرة ليطلبا من النبى ﷺ رد أختهما أم كلثوم إلى مكة.

وأصل هذا الخبر - إن صح - مُقَدَّمٌ فيه اسم عمارة على اسم الوليد[٤]، وهذا

---

(١) التهذيب ٦/ ٨٠ ، ٨١ ، والإصابة ٣/ ٦٠١ (٢) الجرح والتعديل ٩/ ٤٣٩

(٣) انظر السنن الكبرى للبيهقى ٩/ ٥٥

(٤) انظر الطبقات الكبرى ٨/ ١٨٣، الاستيعاب ٤/ ٤٦٥ مع العلم أن الرواية التى اعتمد=

مما يستأنس به فى أن عمارة هو الأصل فى هذه الرحلة، وأن الوليد جاء فى صحبته، وأى مانع يمنع قدوم الوليد صبياً بصحبة أخيه الكبير كما يقع مثل ذلك فى كل زمان ومكان.

فقول الوليد إنه كان فى سنة الفتح صبياً ليس فى خبر قومه مع أخيه الكبير إلى المدينة فى السنة السابعة ما يمنعه أو يناقضه .

قال الشيخ محيى الذين الخطيب : فإذا تقرر عندك أن جميع الأخبار الواردة بشأن الوليد بن عقبة فى سبب نزول آية : ﴿إن جاءكُم فاسقٌ بنبأٍ فتبيّنوا﴾ لا يجوز علمياً أن يبنى عليها حكم شرعى أو تاريخى وإذا أضفت إلى ذلك حديث مسند الإمام أحمد وأبى داود والبيهقى عن سن الوليد فى سنة الفتح يتبين لك بعد ذلك حكمة استعمال أبى بكر وعمر للوليد وثقتهما به، واعتمادهما عليه، مع أنه كان لا يزال في صدر شبابه[1] .

أما افتراؤهم عليه بأنه شرب الخمر وأم الناس فى الصلاة وهو سكران وصلى الصبح أربع ركعات ثم قال: هل أزيدكم؟

فيقول الشيخ محب الدين الخطيب : مما لا ريب فيه أن الوليد بن عقبة كان فى ولايته على الكوفة الحاكم المثالي العادل الرحيم المحسن إلى الناس جميعا، وكانت الكوفة منزل جهاد للفيالق التى يسيرها الوليد بن عقبة إلى سواحل بحر الخزر وبلاد روسيا الآن .

واتفق ذات ليلة أن سطا بعض الأشرار على منزل رجل من الكوفة اسمه ابن الحيسمان، فقتلوه، وكان فى جوار المنزل صحابى مجاهد هو أبو شريح الخزاعى حامل راية رسول الله ﷺ على جيش خزاعة يوم فتح مكة جاء إلى الكوفة هو وابنه ليلحقا بكتائب الجهاد.

واتفق نزوله فى جوار بيت ابن الحيسمان، فلما سطا الأشرار على ابن

المحدثون عليها فى ذلك هى رواية ابن إسحاق، وهى لم تصرح باسم الوليد، وإنما كان نصها ما يلى : قال ابن إسحق حدثنى الزهرى وعبد الله بن أبى بكر بن حزم قال: هاجرت أم كلثوم بنت عقبة عام الحديبية فجاء أخواها عمارة وفلان ابنا عقبة يطلبانها الخ انظر الإصابة ٤/٤٦٧

(١) انظر العواصم من القواصم هامش ١٠٢ : ١٠٤

الحيسمان رآهم أبو شريح الخزاعى وابنه، وشهدا عليه أمام الوليد بن عقبة، فحكم عليهم بإقامة الحد الشرعى.

إن الشاهدين الذين شهدا على الوليد بن عقبة بشرب الخمر هما أبوان لاثنين من الأشرار اللذين سطوا على ابن الحيسمان، قد حنقا على الوليد لإقامة الحد عليهما، وشهدا عليه عند عثمان زوراً وكذباً، فقال أمير المؤمنين عثمان لواليه الوليد بن عقبة: نقيم الحدود ويبوء شاهد الزور بالنار.

هذه قصة اتهام الوليد بالخمر كما فى حوادث سنة ٣٠ من تاريخ الطبرى[1] وليس فيها على تعدد مصادرها القديمة غير ذلك، وعناصر الخبر عند الطبرى أن الشهود على الوليد اثنان من الموتورين الذين تعددت شواهد غلهم عليه، ولم يرد فى الشهادة ذكر الصلاة من أصلها، فضلا عن أن تكون اثنين أو أربعاً.

وزيادة ذكر الصلاة هى الأخرى أمرها عجيب، فقد نقل خبرها عن الحضين ابن المنذر[2] أنه كان مع على عند عثمان ساعة أقيم الحد على الوليد، وتنوقل عنه هذا الخبر فسجله مسلم فى صحيحه[3] بلفظ: شهدت عثمان بن عفان وأتى بالوليد قد صلى الصبح ركعتين، ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان أحدهما حمران[4] أنه شرب الخمر وشهد أخر أنه رآه يتقيأ.

فالشاهدان لم يشهدا بأن الوليد صلى الصبح ركعتين وقال أزيدكم، بل شهد أحدهما بأنه شرب الخمر وشهد الآخر بأنه تقيأ.

أما صلاة الصبح ركعتين وكلمة أزيدكم فهى من كلام حضين، ولم يكن حضين من الشهود، ولا كان فى الكوفة فى وقت الحادث المزعوم، ثم أنه لم يسند هذا العنصر من عناصر الاتهام إلى إنسان معروف.

ومن العجيب أن نفس الخبر فى صحيح مسلم وارد فى ثلاثة مواضع من مسند الإمام أحمد مروياً عن حضين، والذى سمعه من حضين فى صحيح مسلم:

(١) تاريخ الأمم والملوك ٢/ ٤٤٧، ٤٤٨

(٢) كان صاحب راية الإمام على يوم صفين وأحد أتباعه التهذيب ٢/ ٣٤٠

(٣) ٢٩ ـ كتاب الحدود ٨ ـ باب حد الخمر ٣/ ١٣٣١ ح رقم ١٧٠٧

(٤) سيرد شىء من ترجمته بعد قليل بإذن الله تعالى

هو الذي سمعه منه في مسند أحمد بمواضعه الثلاثة وهو «عبد الله الداناج» .

فالموضعان الأول والثاني[1]، ليس فيهما ذكر للصلاة عن لسان حضين فضلا عن غيره، فلعل أحد الرواة من بعده أدرك أن الكلام عن الصلاة ليس من كلام الشهود، فاقتصر على ذكر الحد .

وأما في الموضع الثالث من المسند[2] فقد جاء فيه على لسان حضين «أن الوليد صلى بالناس الصبح أربعاً» وهو يعارض ما جاء على لسان حضين نفسه في صحيح مسلم، ففي إحدى الروايتين تحريف الله أعلم بسببه.

وفي الحالتين لا يخرج ذكر الصلاة على أنه من كلام حضين، وحضين ليس بشاهد، ولم يرو عن شاهد، فلا عبرة بهذا الجزء من كلامه.

وبعد ذلك يقول الشيخ الخطيب: وبعد أن علمت بأمر الموتورين فيما نقله الطبري عن شيوخه أزيدك علماً بأمر حمران، وهو عبد من عبيد عثمان كان قد عصى الله قبل شهادته على الوليد، فتزوج في مدينة رسول الله ﷺ امرأة مطلقة، ودخل بها وهي في عدتها من زوجها الأول، فغضب عليه عثمان لهذا ولأمور أخرى، فطرده من رحابه وأخرجه من المدينة، فجاء الكوفة يعيث فيها فسادا، ودخل على العابد الصالح عامر بن عبد القيس، فافترى عليه الكذب عند رجال الدولة، وكان سبب تسييره إلى الشام[3].

قال: وأنا أترك أمر هذا الشاهد والشاهدين الآخرين قبله إلى ضمير القارئ ليحكم به عليهم بما يشاء، وفي اجتهادي أن مثل هؤلاء الشهود لا يقام بهم حد الله على السوقة والرعاع فكيف بصحابي مجاهد، وضع الخليفة في يده أمانة قطر، وقيادة الجيوش، وكان عند الظن به من حسن السيرة في الناس وصدق الرعاية لأمانات الله، وكان موضع الثقة عند ثلاثة من أكمل خلفاء الاسلام أبي بكر، عمر، وعثمان .

إن قرابة الوليد من عثمان التي يزعم الكذبة أنها سبب المحاباة منه له ، إنما

---

(١) المسند ١/ ٨٢، ١٤٠ . (٢) ١/ ١٤٤

(٣) ورد ذلك الكلام وأكثر منه في تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري ٢/ ٤٧٤ في حوادث آخر سنة ٣٣هـ

كانت سبب التسامح من عثمان فى عزله والقسوة عليه، لئلا يقال: إن له هوى فى ذوى قرابته[1] .

وعلى فرض أنه شرب الخمر فقد حده عثمان، يقول ابن العربى: «وليست الذنوب مسقطة للعدالة إذا وقعت منها التوبة »[2].

ومن الطعون التى وجهوها الى ذى النورين رضى الله عنه : أنه وهب لأهل بيته وأقاربه شيئاً كثيراً من المال، وصرف من بيت المال مصارف كثيرة فى غير محلها ، مما يدل على إسرافه.

كما أعطى الحكم مائة ألف درهم، وأعطى مروان خمس إفريقية، وخالد بن أسيد بن العاص ثلاث مائة ألف درهم، وذلك لما جاء من مكة إلى غير ذلك من الإسراف الوافر والبذل المتكاثر[3] .

الرد على ذلك: يقول صاحب مختصر التحفة الاثنى عشرية: وعلى فرض التسليم، فإن عثمان رضى الله عنه قد بذل ذلك من كسبه لا من بيت المال ،فإنه كان من المتمولين قبل أن يكون خليفة للمسلمين، فقد كان رضى الله عنه يعتق فى كل جمعة رقبة، ويضيف المهاجرين والأنصار، ويطعمهم فى كل يوم .

وقد جاء عن الحسن البصرى أنه قال: شهدت منادى عثمان ينادى: يا أيها الناس اغدوا على أعطياتكم، فيغدون، فيأخذونها وافرة، يأيها الناس اغدوا على أرزاقكم، فيغدون، فيأخذونها وافية، حتى والله لقد سمعته إذ نادى يقول: اغدوا على كسوتكم فيأخذون الحلل، ولم ينقل عن أحد أن الإنفاق فى سبيل الله تعالى موجب للطعن[4].

وقالوا: إنه ضرب عمار بن ياسر ضرباً شديداً، فأصابه الفتق ،وكان ضعيفاً كبيراً فغشى عليه، وحمل إلي منزل أم سلمة ،وضرب عبد الله بن مسعود حتى كسر بعض أضلاعة، وضرب أبا ذر، وأهانه، مع تقدمه فى الإسلام، وعلو

(١) العواصم من القواصم هامش ص١٠٧ : ١٠٩ بتصرّف، وانظر مختصر التحفة الاثنى عشرية هامش ص ٢٥٩ (٢) العواصم من القواصم ص ١٠٦

(٣) حق اليقين ١/ ٣٢٦ ، الشيعة هم أهل السنة ١٨٠

(٤) مختصر التحفة الاثني عشرية ٢٦٢ بتصرف

مكانته عند النبى ﷺ ومع ذلك نفاه إلى الربذه[1].

الرد على ذلك: يقول ابن العربى . . . وأما ضربه لعمار وابن مسعود ومنعه عطاءه، فزور وبهتان، وضربه لعمار إفك مثله، ولو فتق أمعاءه ما عاش أبداً.

وقد اعتذر عن ذلك العلماء بوجوه لا ينبغى أن نشتغل بها، لأنها مبنية على باطل - أى على ادعاء الرافضة ومن لف لفهم من أعداء أصحاب رسول الله ﷺ أن عثمان ضرب عمار وابن مسعود - ولا يبنى حق على باطل[2].

أما نفيه أبا ذر الى الربذه، فلم يفعل ، فقد كان أبو ذر زاهداً وكان يقرع أمراء عثمان ويتلو عليهم: ﴿ **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[3] وكان يراهم يتسعون فى المراكب والملابس حين وجدوا، فينكر عليهم ذلك، ويريد تفريق جميع ذلك من بين أيديهم، وهو غير لازم، فوقع بين أبى ذر ومعاوية كلام بالشام، وكان أبو ذر يطلق من الكلام ما لم يكن يقوله فى زمن عمر، فأعلم معاوية بذلك عثمان وخشى من العامة أن تثور منهم فتنة، فإن أبا ذر كان يحملهم على الزهد، وأمور لايحتملها الناس كلهم، وإنما هى مخصوصة ببعضهم فكتب إليه عثمان أن يقدم المدينة فلما قدم اجتمع إليه الناس، فقال لعثمان أريد الربذة، فقال له: افعل، فاعتزل ، ولم يكن يصلح له إلا ذلك لطريقته[4] .

يقول الطبرى: لما ورد ابن السوداء - عبد الله بن سبأ - الشام لقى أبا ذر، فقال: يا أبا ذر أو لا تعجب إلى معاوية يقول: المال مال الله ، ألا إن كل شيء لله ، كأنه يريد أن يحتجزه دون المسلمين فأتاه أبو ذر، فقال: ما يدعوك إلى أن تسمى مال المسلمين مال الله؟ قال معاوية يرحمك الله يا أبا ذر، ألسنا عباد الله؟ المال ماله، والخلق خلقه، والأمر أمره ؟ قال أبو ذر فلا تقله، قال معاوية: فإنى لاأقول أنه ليس لله، ولكن سأقول مال المسلمين.

وأتى ابن السوداء أبا الدرداء فقال له أبو الدرداء: من أنت ؟ أظنك والله يهوديا ،فأتى عبد الله بن الصامت، فأتى معاوية، فقال معاوية: هذا والله الذى

(١) حق اليقين ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ وشبهات حول الشيعة ١٢٥ ١٢٦

(٢) العواصم من القواصم ٧٧ : ٧٩ (٣) سورة التوبة ٣٤

(٤) العواصم من القواصم ٨٥ : ٨٨ بتصرف

بعث أبا ذر[1] .

فابن السوداء إذن كان ممن يساعد على نشر القلاقل فى الدولة الإسلامية . كما سيرد بعد قليل.

وقالوا: إنه كتب إلى عبد الله بن أبى السرح بقتل محمد بن أبى بكر، وذلك من جملة أسباب حصره وقتله[2] .

الجواب: يقول صاحب مختصر التحفة الاثنى عشرية: أما الشكايات التى وقعت على عبد الله بن أبى السرح فمن تزوير عبد الله بن سبأ وتسويلاته[3] .

وقد قال لهم عثمان: إنما هما اثنان: أن تقيموا علىَّ رجلين من المسلمين، أو يمينى بالله الذى لا إله إلا هو ما كتبت ولا أمللت ولا علمت، قال: وقد تعلمون أن الكتاب يكتب على لسان الرجل، وقد ينقش الخاتم على الخاتم[4] .

وقالوا: إن عثمان غَيَّر سنة رسول الله ﷺ لأنه صلى أربع ركعات فى منى مع أنه ﷺ كان يقصر صلاته الرباعية فى سفره دائماً، وقد أنكر عليه جماعة من الصحابة ذلك الفعل[5] .

الجواب: يقول ابن العربى: أما ترك القصر فاجتهاد، إذ سمع أن الناس افتتنوا بالقصر وفعلوا ذلك فى منازلهم، فرأى أن السنة أدت إلى إسقاط الفريضة، فتركها للمصلحة، مع أن جماعة من العلماء قالوا: إن المسافر مخير بين القصر والإتمام، واختلفت فى ذلك الصحابة[6] .

وقال النووى اختلف العلماء فى تأويل عثمان رضى الله عنه لإتمامه الصلاة فى منى، فالصحيح الذى عليه المحققون أنه رأى القصر جائزاً، والإتمام جائز، فأخذ بأحد الجائزين، وهو الإتمام[7] .

وقال ابن حجر نقلا عن ابن بطال: الوجه الصحيح فى ذلك أن عثمان كان

(١) تاريخ الأمم والملوك ٢/ ٤٥٢ ـ
(٢) حق اليقين ١/ ٣٢٦
(٣) مختصر التحفة ٢٦٠
(٤) تاريخ الأمم والملوك ٢/ ٤٩٠
(٥) الشيعة هم أهل السنة ١٨١ ، حق اليقين ١/ ٣٢٨
(٦) العواصم من القواصم ٩٠ ، ٩٣
(٧) مسلم بشرح النووى ٥/ ١٩٥

يرى أن النبى ﷺ إنما قصر لأنه أخذ بالأيسر من ذلك على أمته، فأخذ لنفسه بالشدة، وهذا ما رجحه جماعة من آخرهم القرطبى[1].

وقالوا: أنه عطل الحدود الواجبة كالحد فى عبيد الله بن عمر فإنه قتل الهرمزان بعد إسلامه فلم يقد به، وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام يطلبه، ولذلك خرج مع معاوية على أمير المؤمنين[2].

الجواب: يقول ابن العربى: كان ذلك والصحابة متوافرون، والأمر فى أوله، وقد قيل: إن الهرمزان سعى فى قتل عمر، وحمل الخنجر، وظهر تحت ثيابه، وكان قتل عبيد الله له، وعثمان لم يل بعد، ولعل عثمان كان لا يرى على عبيد الله حقاً لم يثبت عنده من حال الهرمزان وفعله[3].

ويقول الطبرى: جلس عثمان فى جانب المسجد ودعا عبيد الله بن عمر، وكان محبوساً فى دار سعد بن أبى وقاص، فقال عثمان لجماعة من المهاجرين والأنصار أشيرو عليَّ فى هذا الذى فتق فى الإسلام ما فتق، فقال على: أرى أن تقتله، فقال بعض المهاجرين، قتل عمر أمس، وتقتل ابنه اليوم، فقال عمرو بن العاص: يا أمير المؤمنين إن الله قد أعفاك أن يكون هذا الحدث كان ولك على المسلمين سلطان، إنما كان هذا الحدث ولا سلطان لك، قال عثمان: أنا وليهم، وقد جعلتها دية احتملتها من مالى[4].

وهناك رواية أخرى تبين أن ولد الهرمزان قد تمكن من عبيد الله بن عمر، غير أنه عفى عنه وفى تلك الحالتين يتبين لنا أن عثمان لم يعطل الحدود ولا مما افتراه الشيعة عليه، رضى الله عنه وأرضاه.

يقول الطبرى عن أبى منصور قال: سمعت القماذيان يحدث عن قتل أبيه، وقال: كانت العجم بالمدينة يستروح بعضهم إلى بعض، فمر فيروز بأبى، ومعه خنجر له رأسان، فتناوله منه وقال: ما تصنع بهذا فى هذه البلاد فقال: أبس به[5]، فرآه رجل، فلما أصيب عمر، قال: رأيت هذا مع الهرمزان دفعه إلى

(١) فتح البارى ٢/ ٦٦٥ (٢) حق اليقين ١/ ٣٢٨

(٣) العواصم من القواصم ١١٨ (٤) تاريخ الأمم والملوك ٢/ ٤٣٠

(٥) لم أقف على معناها، ولعل المعنى: أكتم ذلك ولا تقله لأحد

فيروز، فأقبل عبيد الله فقتله، فلما ولى عثمان دعاني، فأمكنني منه، ثم قال: يا بني هذا قاتل أبيك، وأنت أولى به منا، فاذهب فاقتله، فخرجت به، وما في الأرض أحد إلا معي، إلا أنهم يطلبون إلي فيه، فقلت لهم: ألي قتله؟، قالوا: نعم، وسبوا عبيد الله، فقلت: أفلكم أن تمنعوه؟قالوا: لا، وسبوه، فتركته لله ولهم، واحتملوني، فو الله ما بلغت المنزل إلا على رؤوس الرجال وأكفهم[1].

وقالوا: إنه جمع الناس على قراءة زيد بن ثابت خاصة، وأحرق المصاحف الباقية، وذلك منكر جداً، واستخفاف بالدين، ومعاداة لرب العالمين، مع أن هذا الفعل لو كان حسنا لفعله من قبله[2].

الجواب: قال القاضي أبو بكر بن العربي... وأما جمع القرآن، فتلك حسنته العظمى وخصلته الكبرى، وإن كان وجدها كاملة لكنه أظهرها، ورد الناس إليها، وحسم مادة الخلاف فيها، وكان نفوذ وعد الله تعالى بحفظ القرآن على يديه، روى الأئمة أن زيد بن ثابت قال: أرسل إلي أبي بكر مقتل أهل اليمامة[3] فإذا

(١) تاريخ الأمم والملوك ٢/ ٤٣٢ (٢) حق اليقين ١/ ٣٣٧

(٣) وذلك لما ارتدت بنو حنيفة بزعامة مسيلمة الكذاب وكان جيش المسلمين بقيادة خالد بن الوليد، وقاتلت بنو حنيفة قتالاً لم يعهد مثله، وجعلت الصحابة يتواصون بينهم، ويقولون: يا أصحاب سورة البقرة، بطل السحر بينكم، وحفر ثابت بن قيس لقدميه في الأرض إلى أنصاف ساقيه، وهو حامل لواء الأنصار بعد ما تحنط وتكفن، فلم يزل ثابت حتى قتل هناك، وقال المهاجرون لسالم مولى أبي حذيفة: أتخشى أن نؤتى من قبلك؟ فقال: بئس حامل القرآن أنا إذاً، وقال أبو حذيفة: يا أهل القرآن، زينوا القرآن بالفعال، وحمل فيهم حتى أبعدهم وأصيب رضي الله عنه، وكان شعار الصحابة يومئذ: وامحمداه! وصبروا يومئذ صبراً لم يعهد مثله حتى ألجأوا المرتدين إلى حديقة الموت، فاعتصم فيها مسيلمة ورجاله، وأغلقت بنو حنيفة الحديقة عليهم وأحاط بهم الصحابة، وقال البراء بن مالك: يا معشر المسلمين ألقوني عليهم في الحديقة، فاحتملوه حتى ألقوه عليهم من فوق سورها في مهمة استشهادية -بتعبير العصر- انتحارية، فلم يزل يقاتل دون بابها حتى فتحه، ودخل المسلمون حيطانها وأبوابها يقتلون من فيها من المرتدين من أهل اليمامة حتى خلصوا إلى مسيلمة لعنه الله فتقدم إليه وحشي بن حرب فرماه بحربته فأصابه وخرجت من الجانب الآخر، وسارع إليه أبو دجانة سماك بن خرشة فضربه بالسيف فسقط، وانتصر المسلمون عليهم انتصارا مؤزراً البداية والنهاية=

عمر بن الخطاب عنده.

فقال أبو بكر: إن عمر أتانى فقال، إن القتل قد استحر[1] يوم اليمامة بقراء القرآن، وإنى أخشى أن يستحر القتل بالقراء فى المواطن، فيذهب كثير من القرآن إلا أن يجمعوه، وإنى لأرى أن تجمع القرآن.

قال أبو بكر: قلت لعمر: كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجعنى فيه حتى شرح الله لذلك صدرى، ورأيت الذى رأى عمر.

فقال زيد بن ثابت: وعمر عنده جالس لا يتكلم، فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل ولا نتهمك، كنت تكتب الوحى لرسول الله ﷺ فتتبع القرآن فاجمعه، فو الله لو كلفنى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أمرنى به من جمع القرآن.

قلت: كيف تفعلان شيئا لم يفعله النبى ﷺ؟.

فقال أبو بكر: هو والله خير، فلم أزل أراجعه حتى شرح الله صدرى للذى شرح الله له صدر أبى بكر وعمر.

فقمت، فتتبعت القرآن، أجمعه من الرقاع، والأكتاف[2] والعسب[3]، وصدور الرجال، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصارى، لم أجدها مع أحد غيره ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾[4].

٦/٣٢٩، ٣٣٠ بتصرف

(١) استحر: اشتد لسان العرب ٤/ ١٧٩

(٢) الكتف: عظم عريض يكون فى أصل كتف الحيوان من الدواب، وكانوا يكتبون فيه لقلة القراطيس لسان العرب ٩/ ٢٩٤

(٣) العسب: جريد النخل لسان العرب ١/ ٥٩٩

(٤) سورة التوبة ١٢٨، ١٢٩

وكانت الصحف التى جمع فيها القرآن عند أبى بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر.

حتى قدم حذيفة بن اليمان على عثمان بن عفان وكان يغازى فتح الشام فى فتح أرمينية[١] وأذربيجان[٢] مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم فى القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا فى الكتاب اختلاف اليهود والنصارى.

فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلى إلينا بالصحف ننسخها فى المصاحف ثم نردها إليك.

فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها فى المصاحف.

وقال عثمان للرهط القريشيين الثلاثة، إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا.

حتى إذا نسخوا الصحف فى المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال ابن شهاب: وأخبرنى خارجة بن زيد بن ثابت أنه سمع زيد بن ثابت قال: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتمستها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصارى ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾[٣] فألحقتها فى سورتها فى المصحف[٤].

يقول ابن العربى: وأما ما روى أنه حرقها أو خرقها ـ بالحاء المهملة أو الخاء

---

(١) أرمينية: اسم لصقع عظيم واسع فى جهة الشمال معجم البلدان ١/١٩١ وهى معروفة الآن بجمهورية أرمينيا إحدى دول الاتحاد السوفيتى المنهار

(٢) أذربيجان: هى إحدى الجمهوريات المستقلة حديثا من الاتحاد السوفيتى المنحل

(٣) سورة الأحزاب ٢٣

(٤) أخرجه البخارى كتاب الفضائل القرآن باب جمع القرآن ٦/٢٢٥، ٢٢٦، وابن أبى داود فى المصاحف صـ ٦، ٧ ط مؤسسة قرطبة بدون

المعجمة وكلاهما جائز ـ إذ كان فى بقائها فساد، أو كان فيها ما ليس من القرآن، أو ما نسخ منه، أو على غير نظمه، وقد سلم فى ذلك الصحابة كلهم[1].

وقد حاول بعض الناس أن يلوموا عثمان رضى الله على ما فعله، وقد أنكر عليهم الإمام على رضى الله عنه ذلك، فقال فيما أخرجه ابن أبى داود: لو لم يصنعه عثمان لصنعته[2]، ثم إن فعل عثمان كان على ملأ من الصحابة.

يقول السيوطى: أخرج ابن أبى داود بسند صحيح عن سويد بن غفلة قال: لا تقولوا فى عثمان إلا خيراً، فو الله ما فعل الذى فعله فى المصاحف إلا عن ملإ منا، قال: ما تقولون فى هذه القراءة، فقد بلغنى أن بعضهم يقول: إن قراءتى خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً، قلنا فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: نعم ما رأيت[3].

أما ما روى عن ابن مسعود أنه خطب بالكوفة فقال: أما بعد فإن الله قال: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[4]، وإنى غال مصحفى فمن استطاع منكم أن يغل مصحفه فليفعل[5]، فإنه قد أراد ـ رضى الله عنه ـ أن يؤخذ بمصحفه، فلما لم يفعل ذلك له، قال ما قال، فأكرهه عثمان على رفع مصحفه، ومحا رسومه، فلم تثبت له قراءة أبداً، ونصر الله تعالى عثمان والحق بمحوها من الأرض[6].

إذ أنه من المحتمل أن يكون مصحف ابن مسعود يختلف فى ترتيب الآيات عما امتازت به مصاحف عثمان من الترتيب بحسب العرض الأخير علي رسول الله ﷺ بقدر ما أدى اليه اجتهاد الصحابة المؤيد بإجماعهم .

ويحتمل أن يكون ابن مسعود فاته فى مصحفه بعض ما استقصاه زيد بن ثابت وزملاؤه من الآيات التى كانت عند آخرين من قراءة الصحابة؛ فضلا على أن ابن مسعود كانت تغلب عليه لهجة قومه من هذيل، والنبى ﷺ رخص لمثل

---

(١) العواصم من القواصم صـ٨٣ (٢) أخرجه ابن أبى داود فى المصاحف صـ١٢

(٣) الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١/ ١٧٠ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طـ مكتبة دار التراث القاهرة الطبعة الثالثة ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥

(٤) سورة آل عمران ١٦١ (٥) المصاحف لابن أبى داود صـ١٥

(٦) العواصم من القواصم صـ٨٤ بتصرف

ابن مسعود أن يقرءوا بلهجاتهم، ولكن ليس لابن مسعود أن يحمل الأمة فى زمنه والأزمان بعده على لهجته الخاصة، فكان من الخير توحيد الأمة على قراءة كتاب ربها باللهجة المضرية التى كان عليها رسول الله ﷺ[١].

ثم قالت الشيعة بعد ذلك: ونتيجة لما سبق، فالصحابة كلهم كانوا راضين بقتله، وكفاك بذلك اتفاق من بايعه منهم والتابعين على استحلال قتله، وإهراق دمه، لما ظهر منه من البدع ومخالفة الله ورسوله ﷺ ما الله أعلم به، حتى أجمعوا على استحلال دمه وتركوا غسله، وكفنه، وبقى ملقى على المزابل[٢].

الرد على ذلك: يقول صاحب مختصر التحفة: إن هذا كله كذب صريح، وبهتان فاضح، لا يخفى على الصبيان، فضلا عن ذوى العرفان، ألا ترى طلحة، والزبير، وعائشة الصديقة، ومعاوية، وعمرو بن العاص - رضوان الله عليهم أجمعين - قد قاتلوا لأجل طلب القصاص لعثمان، وقد استأذن الصحابة فى قتال المحاصرين، فلم يجوز لهم.

وجاء زيد بن ثابت مع الأنصار، وقال شبابهم له: إن شئت كنا أنصار الله مرتين، وجاء عبد الله بن عمرو مع المهاجرين وقال: إن الذين خرجوا عليك أمنوا سيوفنا، واستأذنه لقتالهم، فلم يأذن له.

وكان السبطان - رضى الله عنهما - وعبد الله بن عمر، وابن الزبير، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وأبو هريرة وغيرهم من الصحابة معه فى داره، وكانوا يدافعون عنه كلما هجم عليه أهل البغى والعدوان.

ولم يأذن لهم ولا لأحد بقتالهم، وقد شيع جنازته جماعة من الصحابة والتابعين، ودفنوه بثيابه الملطخة بالدم ليلا ولم يؤخروه.

ونسبة هجوه وبغضه إلى الصحابة كذب وزور، وذلك فى غاية الظهور، روى ابن السمان عن قيس بن عباد قال: سمعت عليا يوم الجمل يقول: اللهم إنى أبرأ إليك من دم عثمان، ولقد طاش عقلى يوم قتل عثمان، وأنكرت نفسى. وجاءونى

---

(١) المصدر السابق هامش صـ٨٤

(٢) حق اليقين لشبر ١/٣٢٥، والشيعة هم أهل السنة ٢٢٥

للبيعة، فقلت: ألا أستحيى من الله أن أبايع قوما قتلوا رجلا قال له رسول الله ﷺ: «ألا أستحيى من رجل تستحيى منه الملائكة»[1]، وإنى لأستحيى من الله أن أبايع وعثمان قتيل فى الأرض لم يدفن بعد، فانصرفوا.

فلما دفن رجع الناس يسألون البيعة، فقلت: اللهم إنى مشفق مما أقدم عليه، ثم جاءت عزيمة، فبايعت، فلما قالوا: أمير المؤمنين فكأنما صدع قلبى، وروى أيضا: أن عليا بلغه أن عائشة تلعن قتلة عثمان، لعنهم الله فى السهل والجبل مرتين أو ثلاثا، إلى غير ذلك من أقوال أهل البيت وسائر الصحابى، مما يدل على حبهم له، وتأسفهم على مصيبته.

أما تأخير دفنه إلى ثلاثة أيام فزور وبهتان، كيف وقد أجمع المؤرخون على أن شهادته رضى الله عنه - بعد العصر يوم الجمعة، لعشر خلون من ذى الحجة ودفن ليلة السبت فى البقيع.

رضى الله عنه وأرضاه وجعل الغرف العالية مستقره ومثواه، ونسأل الله تعالى أن يحشرنا فى زمرتهم، ويجمعنا على محبتهم[2]. آمين

---

(١) أخرجه مسلم٤٤- كتاب فضائل الصحابة ٣- باب من فضائل عثمان رضى الله عنه٤/ ١٨٦٦ ح رقم ٢٤٠١ من حديث السيدة عائشة رضى الله عنها

(٢) مختصر التحفة الاثنى عشرية صـ٢٦٦: ٢٦٨ بتصرف وانظر البداية والنهاية ٧/ ٢٠٢

رابعاً: أشهر الطعون التى وجهوها إلى راوية الإسلام

أبى هريرة الدوسى رضى الله عنه والرد عليها

لقد نال أبو هريرة رضى الله عنه من الطعون حظا وفيراً لم ينله صحابى آخر من الصحابة الكرام.

فقد أسموه شيخ المضيرة[١]. يقول عباس الموسوى: شيخ المضيرة أبو هريرة الدوسى رأى النبى ﷺ لمدة سنة وتسعة أشهر[٢] . . . ثم يقول لقد كان شيخ المضيرة إنسانا مهملا زمن النبى ﷺ من صعاليك الناس وضعفائهم، لم ينهض به نسب، ولم يرفعه علم أو صحبه، ولم يعلم عنه شجاعة أو بسالة أو جرأة أو إقدام، ولكن تشاء الأقدار، ويقف الباغى معاوية لحرب إمام الهدى على بن أبى طالب، فتثير رائحة الموائد اللذيذة عند معاوية شهية الشيخ الذى كان يصرع من الجوع زمن النبى ﷺ، ويبحث عن لقمة فلا يجدها، وكان إذا حضر الصلاة صلى خلف على رضى الله عنه، فإذا قيل له فى ذلك: قال: مضيرة معاوية أدسم وأطيب، والصلاة خلف علي أفضل[٣].

وهذا كلام لا يصدقه عاقل إذ أن الأحداث التاريخية تكذبه:

يقول الدكتور محمد أبو شهبة: كيف يصح فى هذا المعقول وعلىّ كان بالعراق، ومعاوية كان بالشام، وأبو هريرة كان بالحجاز، إذ الثابت أنه بعد أن تولى إمارة البحرين فى عهد عمر رضى الله عنه لم يفارق الحجاز[٤].

قال ابن عبد البر: استعمله عمر على البحرين ثم عزله، ثم أراده على العمل، فأبى عليه، ولم يزل يسكن المدينة، وبها كانت وفاته[٥].

وبهذا يتبين لنا كذب ادعاءاتهم، ويظهر لنا مدى حقدهم، اللهم إلا إذا كانت

---

(١) المضيرة: مريقة تطبخ بلبن وأشياء، وهى عند العرب أن تطبخ اللحم باللبن البحت الصريح الذى قد حذى اللسان حتى ينضج اللحم لسان العرب ١٧٨/٥

(٢) هذا افتراء وكذب وسيرد الرد على ذلك بعد قليل بإذن الله تعالى

(٣) شبهات حول الشيعة ١٤٤ بتصرف، وأبو هريرة صـ٥٩ لمحمود أبو رية ط مؤسسة الأعلمى ببروت الرابعة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م

(٤) دفاع عن السنة ٩٩ بتصرف

(٥) الاستيعاب ٢٠٦/٤

الشيعة ترى أن أبا هريرة أعطى بساط سليمان أو كانت الأرض تطوى له طياً.

ومن المطاعن أيضا قالوا: إن أبا هريرة الذى رأى النبى ﷺ وصحبه لمدة سنة وتسعة أشهر، هذه المدة أنتجت من الأحاديث والروايات مالم ينتجه من عاش مع النبى ﷺ من أول أيام الدعوة إلى انتقاله صلوات الله عليه إلى ربه، لم ينتجه من عاش مع النبى ﷺ ربع قرن أو يزيد، إذ تفتقت ذهنية شيخ المضيرة عن أعداد ضخمة مما اختلق، حيث اختلق لكل حادثة تطرأ حديثا يناسبها، فإن أحبها أخرج لها ما يؤيدها، وينبئ بأنها مما أخبر به النبى ﷺ وبشر، وإن كان بخلاف مراده، ولم توافق هواه وذوقه، عكس الأمر، واختلق لها حديثاً ينفر، إن هذه الأعداد الضخمة التى تعد بالآلاف لم تجر العادة من أحد الناس أن يستوعبها حفظا أو القاء، وخصوصا مثل أبى هريرة، فقد أخرج البخارى لأبى هريرة أكثر مما أخرجه للإمام عليه السلام[١].

الرد على ذلك:

أولاً: دعواهم أن أبا هريرة لم يصاحب النبى ﷺ إلا سنة وتسعة أشهر لا دليل عليه، فالمعروف أن أبا هريرة أسلم عام خيبر، وخيبر كانت فى جمادى الأولى سنة سبع[٢].

وبين خيبر ووفاة النبى ﷺ أربع سنوات، قال الذهبى: قال ابن أبى خالد: حدثنا قيس: قال لنا أبو هريرة: صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين، وأما حميد ابن عبد الرحمن الحميرى فقال: صحب أربع سنين، وهذا أصح فمن فتح خيبر، إلى الوفاة أربعة أعوام وليال[٣].

ثانياً: ما وجه الغرابة فى كثرة مروياته مع حداثة صحبته، مع أن السنين الأربع ليست بالزمن القصير فى عمر الصحبة، وليس هذا ببدع فى العقل ولا العادة، فكم من شخص قد يجمع فى الزمن القليل مالا يجمعه غيره فى أضعافه، والذكاء، والإقبال على العلم، والبعد عن الشواغل الدنيوية، كل ذلك يساعد على الاكثار من الجمع والتحصيل.

---

(١) شبهات حول الشيعة ١٤١ (٢) الطبقات ٢/ ٨١

(٣) سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٨٩، ٥٩٠.

وإنا لنجد فى عصورنا المتأخرة بعض التلاميذ والمريدين الذين لازموا أساتذتهم وشيوخهم مدة وجيزة يقيدون عنهم الكتب والمجلدات، ويحفظون عن ظهر قلب من كلامهم ما يربوا على ما حفظه أبو هريرة عن رسول الله ﷺ، وذلك على فرق ما بين عصرنا وعصرهم، وما بينهم وبين أبى هريرة من التفرغ والاستعداد، وتكاليف الحياة[1].

قال ابن عبد البر: «أسلم أبو هريرة عام خيبر وشهدها مع رسول الله ﷺ ثم لزمه وواظب عليه، رغبة فى العلم، راضياً بشبع بطنه، فكانت يده مع رسول الله ﷺ وكان يدور معه حيث دار، وكان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، وكان يحضر ما لا يحضر سائر المهاجرين والأنصار، لاشتغال المهاجرين بالتجارة، والأنصار بحوائطهم»[2].

ويقول الدكتور أبو شهبة: وأحب ألا يعزب عن بالنا أن هذه الخمسة آلاف والثلاثمائة والأربعة والسبعون حديثا، الكثير منها لا يبلغ السطرين أو الثلاثة، ولو جمعتها كلها لما زادت عن جزء، فأى غرابة فى هذا؟![3].

ثالثاً: أن أبا هريرة رجلا لا أرب له فى الدنيا، وكان راضيا بالشىء اليسير، ولم يكن من الأهل والولد آنذاك، ولا من التجارة والزراعة ما يشغله، فكان همه ملازمة رسول الله ﷺ على ما يقيم صلبه؛ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان من كتاب ما حدثت حديثا، ثم يتلو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ (159) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[4] وإن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل فى أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ لشبع بطنه يحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون[5].

---

(1) دفاع عن السنة ١٠٣ بتصرف يسير

(2) الاستيعاب ٤/ ٢٠٦

(3) دفاع عن السنة ١٠٣

(4) سورة البقرة ١٥٩، ١٦٠

(5) أخرجه البخارى كتاب العلم باب حفظ العلم ١/ ٤٠ ومسلم ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة ٣٥ ـ باب من أبى هريرة ٤/ ١٩٣٩ ح رقم ٢٤٩٢

رابعاً: وقد كان من دواعى إكثاره أيضا تفرغه للعلم والفتيا بعد رسول الله ﷺ حتى أنه قد رغب عن الإمارة لما طلبه إليها عمر رضى الله عنه بعد أن عزله.

هذا بجانب ما امتاز به من ذاكرة وقادة وحافظة قوية بسبب دعاء النبى ﷺ له، فعن زيد بن ثابت قال: كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبى ﷺ فقال: ادعوا، فدعوت أنا وصاحبى، وأمن النبى ﷺ، ثم دعا أبو هريرة، فقال: اللهم إنى أسألك ما سألك صاحباى، وأسألك علما لا ينسى، فأمن النبى ؟ﷺ، فقلنا: ونحن يا رسول الله؟ سبقكما بها الغلام الدوسى[(١)].

وعن محمد بن عمارة بن حزم أنه قعد فى مجلس فيه أبو هريرة، وفيه مشيخة من أصحاب النبى ﷺ بضعة عشر رجلا، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن النبى ﷺ فلا يعرفونه، ثم يتراجعون فيه فيعرفه بعضهم، ثم يحدثهم ولا يعرفه بعضهم، ثم يعرفه، حتى فعل ذلك مرارا، فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس عن النبى ﷺ[(٢)].

ومما يدل على حفظه أيضا ما يلى: قال ابن حجر: قال الربيع: قال الشافعى: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى دهره.

وقال أبو الزعيزعة كاتب مروان: أرسل مروان إلى أبى هريرة فجعل يحدثه، وكان أجلسنى خلف السرير اكتب ما يحدثه به، حتى إذا كان فى رأس الحول، أرسل إليه فسأله، وأمرنى أن أنظر فما غير حرفاً عن حرف[(٣)].

فكيف بعد هذا أن يتخذ من حفظه وكثرة روايته للحديث بابا للطعن عليه فى صدقه ودينه وأمانته، فالإكثار من الرواية مرجعه إلى طول الملازمة، وعدم الشواغل

---

(١) أخرجه النسائى فى الكبرى كتاب العلم باب مسألة علم لا ينسى ٣/ ٤٤٠ ح رقم ٥٨٧٠ والحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة باب دعاء أبى هريرة بعلم لا ينسى وتأمين النبى ﷺ ٣/ ٥٠٨ وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبى قائلا: حماد ضعيف، قلت: تابعه الفضل بن العلاء فى رواية النسائى السابقة وهو صدوق قاله الذهبى فى سير أعلام النبلاء ٢/ ٦١٦ وبذلك ترتقى رواية الحاكم إلى الحسن لغيره

(٢) التاريخ الكبير للبخارى ١/ ١٨٦، ١٨٧

(٣) الإصابة ٤/ ٢٠٣

الدنيوية، وشئون الحكم والسياسة، وتأخر الوفاة[1].

خامساً: أما بالنسبة لكون الإمام البخارى أخرج لأبى هريرة أكثر مما أخرجه للإمام على، فما العيب فى ذلك فلعل الطرق إليه ليست على شرط البخارى أو كانت على شرطه ولكنه لم يلزم نفسه بإخراج كل ما صح عن النبى ﷺ.

سادساً: هذا الكم من الأحاديث لم يكن يحصلها أبو هريرة كلها فى حياته ﷺ وإنما منها ما كان فى حياته ﷺ، ومنها ما كان بعد وفاته، حيث كان أبو هريرة يسمع الحديث من الصحابى عن النبى ﷺ فيرسله مباشرة إلى النبى ﷺ، وهذا جائز، وهو ما يسمى عن المحدثين بمرسل الصحابى، وأهل الحديث مجمعين على الاحتجاج بمرسل الصحابى، لأنهم كلهم عدول، فهم لا يحتاجون إلي تزكية من أحد.

سابعاً: هذا العدد يحسب المتن الواحد إذا ورد من عدة طرق: أحاديث.

ثامناً: طال عمره بعد وفاته ﷺ حتى احتاج الناس إلى علمه فطلبوه منه فلم يكتمهم.

تاسعاً: وجوده فى أماكن الإشعاع العلمى كالمدينة المنورة التى كان طلاب العلم يقصدونها للتعلم.

وقالوا: إن كثيرا من أحاديثه التى ابتدعها لا يوافق عليها العقل السليم، ولا الطبع المستقيم، إذ تنافى دين الله المنزل من الحكيم العليم، فقد كان بمهارة فائقة، وقدرة على الإختراع، يستطيع أن تتفتق عبقريته لاختراع ما يريد، فانظر كيف تلاعب الشيخ المنحرف - حاشاه رضى الله عنه - بسنة رسول الله ﷺ وافترى وامترى، واختلق ماينبوا عنه الدين، وتنكره شريعة سيد المرسلين، مع أنه دوّن فيما يسمى بالصحاح والتى تعد تالية لكتاب الله عند القوم[2]، ولو بحث فيها لبان الزيف، وتكشفت الأمور عن أشياء توجب طرح كثير مما حوته أوراقها وسودته صحائفها، وإليك نماذج من تلك المفتريات والأكاذيب[3].

---

(١) دفاع عن السنة ١٠٤ (٢) يقصد أهل السنة

(٣) شبهات حول الشيعة ١٤١

عن أبى هريرة كما فى صحيح البخارى ومسلم أنه قال: جاء ملك الموت إلى موسى، فقال له: أجب ربك، فلطم موسى عين ملك الموت، ففقأها، فرجع الملك إلى الله تعالى، فقال: إنك أرسلتنى إلى عبد لا يريد الموت ففقأ عينى، فرد الله عينه، وقال: إرجع إلى عبدى فقل له: إن كنت تريد الحياة، فضع يدك على متن ثور، فما توارت يدك من شعره فإنك تعيش بها سنة»[1].

وتمام الحديث «قال ثم مه؟ قال: ثم تموت، قال: فالآن من قريب، رب أمتنى من الأرض المقدسة رمية بحجر، قال رسول الله ﷺ: «والله لو أنى عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر»[2].

يقول عباس الموسوى معلقاً: إنك أيها المسلم لا شك يعتريك الذهول وتأخذك الأفكار، مرة ذات اليمين وأخرى ذات الشمال فى وضع هذا الحديث وصحته، مع أنه روى فى أصح الكتب عند القوم، ولكن حدق تجد سمات اليهودية عليه، إنك مسلم تؤمن بعصمة الأنبياء ونزاهتهم وأنهم لا يقولون على الله إلا الحق، ولا ينطقون إلا بالصدق، فكيف يصدر ذلك من نبى يعد من أولى العزم من الرسل، ومما يزيد الطين بلة، أن مشكلة موسى كانت مع ملك الموت الذى يفعل ما أمره الله به ولا يعصيه، نعم إن اليهودية يهودية كعب الأحبار هى التى لقنت أبا هريرة هذا الحديث ليشوه سنة رسول الله ﷺ ويشكك الناس فيها، فانظر واحكم[3].

الجواب: نظرت وحكمت، فانظر أنت واحكم على ما يلى:

قال ابن خزيمة: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث، وأنكروا تصوره، والجواب: أن الله تعالى لم يبعث ملك الموت لموسى وهو يريد قبض روحه حينئذ، وإنما بعثه إختبارا، وإنما لطمه موسى، لأنه رأى آدميا دخل داره بغير إذنه، ولم يعلم أنه ملك الموت.

وقد أباح الشارع فقأ عين الناظر فى دار المسلم بغير إذنه، وقد جاءت الملائكة

---

(١) المصدر السابق ١٤٣

(٢) أخرجه البخارى كتاب الأنبياء باب وفاة موسى عليه السلام ٤/ ١٩١ ومسلم٤٤ـ كتاب الفضائل٤٢ـ باب من فضائل موسى عليه السلام٤/ ١٨٤٣ ح رقم ٢٣٧٢

(٣) شبهات حول الشيعة ١٤٣

إلى إبراهيم، وإلى لوط فى صورة آدميين فلم يعرفاهم إبتداء، ولو عرفهم إبراهيم لما قدم لهم المأكول، ولو عرفهم لوط لما خاف عليهم من قومه[1].

وقال النووى: لا يمتنع أن يكون موسى قد أذن الله تعالى له فى هذه اللطمة، ويكون ذلك امتحانا للملطوم، والله سبحانه وتعالى يفعل فى خلقه ما شاء، ويمتحنهم بما أراد[2].

وليس أدل على أن موسى لم يكن يعرف ملك الموت أنه لما جاءه المرة الثانية وعرف أنه ملك الموت وأن الله خيره بين طول الحياة، أو قبض الروح، والحديث واضح فى ذلك كل الوضوح، وصريح كل الصراحة[3].

ومن الطعون أيضا ما يلى: يقول عباس الموسوى ذلك الشيعى: يروى البخارى وغيره عن أبى هريرة أنه قال: إنكم تقولون: إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، وتقولون: ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله بمثل حديث أبى هريرة، وإن إخوتى من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملئ بطنى، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، وكان يشغل إخوتى من الأنصار عمل أموالهم، وكنت امرأ مسكينا من مساكين الصفة، أعى حين ينسون[4]، وقد قال رسول الله ﷺ فى حديث يحدثه إنه لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضى مقالتى هذه، ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول، فبسطت نمرة علىّ، حتى إذا قضى رسول الله مقالته، جمعتها إلى صدرى فما نسيت من مقالة رسول الله تلك من شيء[5].

يقول الموسوى ساخراً ومعلقا على الحديث السابق: ما أروع العلم وأعظمه إذا حصل بمعجزة، وما أجمل وأكبر حامله إذا كان مثل أبى هريرة، إن العلم هكذا يجمع، وبهذا الأسلوب يتسوق كما يتسوق الثوم والباذنجان والخيار، أرأيت علماً فى تاريخ حياتك أو تاريخ الإنسانية من عرب وعجم يجمع بهذا الأسلوب، ويحفظ بهذه الطريقة الفريدة .. لقد اشتهرت وذاعت قصة إكثار الحديث عن أبى

---

(١) فتح البارى ٦/ ٥١٠ (٢) مسلم بشرح النووى ١٥/ ١٢٩

(٣) دفاع عن السنة ١٦٤ (٤) سبق تخريجه

(٥) أخرجه البخارى كتاب العلم باب حفظ العلم ١/ ٤٠

هريرة حتى وصلت أنباؤها إلى مسامعه، وقرعت رائحتها صمام قلبه، وشعر أن وضعه فى خطر، وهو على شفى حفر، شعر أنه سيسقط، ويكشف كذبه علنا، وعندها الطامة الكبرى والمصيبة العظمى، فسارع لإنقاذ نفسه، فاختلق هذا الحديث المعجز وكأن هذا يستر عوراه ويسدل الستر على عاره[١].

الرد على ذلك: لا أدرى لماذا يصر الشيعة دائما على النظر دائما إلى النصف الفارغ من الكوب؛ إن نظرتهم المتشائمة إلى كل الصحابة هى التى جعلتهم يفترون عليهم الكذب، ويكيلون لهم الاتهامات، وينكرون المعجزات الظاهرة.

إنهم لو قالوا: إن ذلك كان معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ وفضيلة واضحة لأبى هريرة، لما أوقعوا فى الحرج، وسبوا هذا الصحابى الجليل، وافتروا عليه الكذب بعد أن رموه به.

يقول ابن حجر: فى الحديثين السابقين فضيلة ظاهرة لأبى هريرة، ومعجزة واضحة من علامات النبوة، لأن النسيان من لوازم الإنسان، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر من النسيان، ثم تخلف عنه ببركة النبى ﷺ ودعائه[٢].

فعن زيد بن ثابت رضى الله عنه أن رجلا جاء وسأله عن مسألة، فقال له زيد: عليك أبا هريرة، فإنى بينما أنا وأبو هريرة وفلان فى المسجد ذات يوم ندعوا الله، ونذكر ربنا خرج علينا رسول الله ﷺ حتى جلس إلينا، فسكتنا، فقال: «عودوا للذى كنتم فيه» قال زيد: فدعوت أنا وصاحبى قبل أبى هريرة، وجعل رسول الله ﷺ يؤمن على دعائنا، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إنى أسألك مثل ما سألك صاحباى هذان، وأسألك علما لا ينسى، فقال رسول الله ﷺ: «آمين» فقال: يا رسول الله ونحن نسأل الله علما لا ينسى، فقال: «سبقكم بها الغلام الدوسى»[٣].

ومن الطعون أيضا ما يلى: قالوا: روى البخارى وابن ماجة عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه فإن فى

---

(١) شبهات حول الشيعة ١٤٣، ١٤٤ (٢) فتح البارى ١/ ٢٦٠

(٣) سبق تخريجه صـ

أحد جناحيه داء والآخر شفاء»[1].

يقول عباس الموسوى ساخرا ومستهزئا بالحديث النبوى الشريف: لابد أن أبا هريرة عندما اختلق هذا الحديث كان أمامه جفنة لذيذة الطعام، شهية الريح، عز عليه مفارقتها، ولم يتقزز منها، أو يتنفر، فخاف من عيون الحضار أن يتهموه، فبادر إلى خلق العذر له، كى يقدمه أمام طبقه، ليكمل شوطه فى الإتيان عليه، وحق لأبى هريرة ذلك، فإن من عاش فى صرعاته من الجوع، وكان القمل يدب فى طيات جبته، لا يتنفر من ذبابة سقطت فى طعامه، وإلا فإن رسول الله ﷺ الذى يمثل منتهى الكمال، وصاحب النفس الكبيرة الذى وضع للطعام آدابا من غسل اليدين قبل الجلوس على المائدة، وعند الختام منها، وكيف يكون البدء بها وغير ذلك مما شرعه وسنه، حتى أصبح ديننا دين النظافة والإيمان، حتى قيل: النظافة من الإيمان، يترفع أن يأتى بتشريع غمس الذباب، ثم يسترسل فى ترهاته قائلا: ألا يكتفى شيخ المضيرة برمى الذبابة جانبا، بل يريد أن يغمسها لتزيد شهيته، وتقبل نفسه نحو الطعام، إن هذا التشريع لا يصدر عن رسول الله ﷺ لأنه مخالف للعلم الذى بين مضار الذباب وسمومه، وفتكه بالإنسان، مضافاً إلى تقزز الإنسان عند وقوعه فى طعامه، فكيف إذا غمسه بنفسه وبملئ اختياره، إنه تشريع صدر عن أبى هريرة، ويرد عليه، وليدافع أنصاره عنه فى هذا الحديث المكذوب ما شاء لهم أن يدافعوا.

ثم يقول: هذه نماذج مما فاضت به قريحة الدوسى، ولسنا بصدد فضح مسنده، وكل ما أتى به، بل نكتفى بهذا القدر، فإنه وحده يكفى لكشف هويته، أنه من الكذبة الذين افتروا على رسول الله ﷺ، ولم يكن له دور أو سوق فى عهد الخلفاء[2].

الجواب: يقول الخطابى: قد تكلم على هذا الحديث بعض من لا خلاق له، وقال: كيف يكون هذا؟ وكيف يجتمع الداء والشفاء فى جناحى الذبابة؟ وكيف تعلم ذلك من نفسها حين تقدم جناح الداء وتأخر جناح الشفاء؟ قلت: وهذا

(١) أخرجه البخارى كتاب بدء الخلق باب إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم ١٥٨/٤ وكتاب الطب إذا وقع فى الإناء ٧/ ١٨١
(٢) شبهات حول الشيعة ١٤٥، ١٤٦ بتصرف

سؤال جاهل أو متجاهل، وأن الذى يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، وهى أشياء متضادة، إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرى أن الله قد ألف بينهما، وقهرها على الإجتماع، وجعل منها قوى الحيوان التى بها بقاؤها، وصلاحها، لجدير أن لا ينكر اجتماع الداء والشفاء فى جزأين من حيوان واحد، وأن الذى ألهم النحلة أن تعسل من أعلاها، وتلقى السم من أسفلها هو الذى خلق الذبابة، وجعل لها الهداية إلى أن تقدم جناحا وتؤخر جناحا[1].

ويقول ابن قتيبة: وما المنكر فى أن يكون فى الذباب سم وشفاء، وهل الذباب فى ذلك إلا بمنزلة الحية؟ فإن الأطباء يذكرون أن لحمها شفاء من سمها، إذا عمل منه الترياق الأكبر، ونافع من لدغ العقارب، وعض الكلاب، والإرتعاش والصداع، وكذلك قالوا فى العقرب: إنها إذا شق بطنها ثم شدت على موضع اللسعة نفعت، وإذا حرقت فصارت رمادا ثم سقى منها من به الحصاة نفعته[2].

وقال ابن الجوزى: ما نقل عن هذا القائل ليس بعجيب، فإن النحلة تعسل من أعلاها، وتلقى السم من أسفلها، والحية القاتل سمها تدخل لحومها فى الترياق الذى يعالج به السم، والذبابة تسحق مع الأثمد لجلاء البصر، وذكر بعض حذاق الأطباء: أن فى الذباب قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه، وهى بمنزلة السلاح له، فإذا أسقط الذباب فيما يؤذيه تلقاه بسلاحه، فأمر الشارع أن يقابل تلك السمية بما أودعها الله تعالى فى الجناح الآخر من الشفاء، فتتقابل المادتان، فيزول الضرر بإذن الله تعالى[3].

أما العلم الحديث فقد أكد صحة الحديث من الناحية العلمية، فقد ذكر الشيخ سعيد حوى فى كتابه الرسول ﷺ بعض التقارير الطبية التى تبين مدى الإعجاز النبوى فى هذا الحديث الشريف فقال: إن هذا الحديث ذكر قضيتين كلتاها لم تكن معروفة قديما.

---

(١) معالم السنن ٤/ ٢٣٩ (٢) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٢٣٠ بتصرف تحقيق محمد زهرى النجار ط دار الجبل بيروت ١٣٩٣ ـ ١٩٧٢

(٣) فتح البارى ١٠/ ٢٦٣

أولاهما: أن الذباب ناقل داء، وهذا أصبح الآن معروفا لدى الجميع أن الذباب ناقل جراثيم ممتاز.

والثانية: وهى التى يجهلها الكثير أن الذباب يحمل مضادات للجراثيم من النوع الممتاز كذلك. وهذا تحقيق كتبه الدكتور عز الدين جوالة حول الموضوع ننقل منه ما يلزمنا هنا، يقول قبل الخوض فى هذا الموضوع لنتذكر ما يلى:

أ ـ من المعروف منذ القدم أن بعض المؤذيات يكون فى سمها نفعٌ ودواء، فقد يجتمع الضدان فى حيوان واحد، فالعقرب فى إبرتها سم نافع، وقد يداوى سمها جزء منها، وفى ذلك يقول العلماء وقد وجدنا لكون أحد جناحى الذباب داء والآخر شفاء ودواء فيما أقامه الله من عجائب خلقه، وبدائع فطرته، وشاهد ونظائر، منها النحلة يخرج من بطنها شراب نافع، ويمكن فى إبرتها السم الناقع، والعقرب تهيج الداء بإبرتها ويتداوى من ذلك بجرمها.

ب ـ وفى الطب يحضر لقاح من ذبيب الأفاعى والحشرات السامة، ويحقن بها لديغ العقرب، أو لديغ الأفعى، بل وينفع فى تخفيف آلام السرطان أيضاً.

جـ ـ أن الطب الحديث استخرج من مواد مستقذرة أدوية حيوية، قلبت فن المعالجة رأسا على عقب. فالبنسلين استخرج من العفن والاستربتومايسين من تراب المقابر، أو بمعنى أدق من طفيليات العفن وجراثيم تراب المقابر، أما الحالة كذلك، فهل يمتنع عقلا ونظريا أن يكون فى الذباب هذه الحشرة القذرة، والتى تنقل، طفيلى أو جرثوم يخرج، أو يحمل دواء يقتل هذا الداء الذى تحمل؟

د ـ من المعروف فى فن الجراثيم أن للجرثوم ذيفان «مادة منفصلة عن الجرثوم» وأن هذه المادة إذا دخلت بدن الحيوان، كون البدن أجساما ضد هذه المادة التى لها القدرة على تخريبها، والتهام الجراثيم كما تسمى بمبيدات الجراثيم.

فهل يستبعد القول بأن الذباب تلتهم الجراثيم فيما تلتهم، فيكون فى جسم الذباب الأجسام الضدية المبيدة للجراثيم والتى مر ذكرها، ولها القدرة على الفتك بالجراثيم الممرضة التى ينقلها الذباب إلى الطعام أو الشراب، فإذا وقعت فى الطعام فما علينا إلا أن نغمس الذبابة فيه، فتخرج تلك الأجسام الضدية فتبيد الجراثيم التى تنقلها وتقضى على الأمراض التى تحملها.

ثم يقول الشيخ سعيد حوي: وبعد كلام الدكتور عز الدين يستمر فينقل تحقيقاً للطبيبين المصريين محمود كمال، ومحمد عبد المنعم حسين فى إثبات ما فى الحديث ننقل بعضا منه؛ يقولان:

ما تقوله المراجع العلمية:

فى عام ١٨٧١ وجد الأستاذ الألمانى «بريفلد» من جامعة هال بألمانيا أن الذبابة المنزلية مصابة بطفيلى من جنس الفطريات سماها «امبوزاموسكى» وهو طفيلى يعايش الذبابة على الدوام، وبالتدقيق فيه وجده من النوع الذى يقضى حياته فى الطبقة الدهنية الموجودة داخل بطن الذبابة يشكل خلايا مستديرة، فيها خميرة خاصة سيأتى ذكرها، ثم لا تلبث هذه الخلايا المستديرة أن تستطيل فتخرج من الفتحات أو من بين مفاصل حلقات بطن الذبابة فتصبح خارج جسم الذبابة.

ودور الخروج هذا يمثل الدور التناسلى لهذا الفطر، وفى هذا الدور تتجمع بذور الفطر داخل الخلية، فيزداد الضغط الداخلي للخلية من جراء ذلك، حتى إذا وصل الضغط إلى قوة معينة لا تتحملها جدر الخلية انفجرت الخلية، وأطلقت البذور إلى خارجها بقوة دفع شديدة تدفع البذور إلى مسافة ٢سم خارج الخلية على هيئة رشاش مصحوبا بالسائل الخلوى، وعلى هذا إذا أمعنا النظر فى ذبابة ميتة ومتروكة على الزجاج نشاهد:

أ ـ مجالا من بذر هذا الفطر حول الذبابة المذكورة.

ب ـ ويشاهد حول القسم الثالث والأخير من الذبابة على بطنها وعلى ظهرها وجود الخلايا المتفجرة، والتى خرجت منها البذور، وقد برز منها رؤوس الخلايا المستطيلة التى مر ذكرها.

وقد جاءت مكتشفات العلماء الحديثة مؤيدة لما ذهب إليه «بريلفد» ومبينة خصائص عجيبة لهذا الفطر الذى يعيش فى بطن الذبابة منها:

١ ـ فى عام ١٩٤٥ أعلن أكبر أستاذ فى علم الفطريات وهو «لانجيرون» أن هذا الفطر يعيش دوما فى بطن الذبابة على شكل خلايا مستديرة، فيها خميرة خاصة تسمى «انزيم» قوية تحلل وتذيب من أجزاء الحشرة الحاملة للمرض.

٢ـ فى عام ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ تمكن العلمان الانجليزيان «أرتشتين وكوك» والعالم السويسرى «روليوس» من عزل مادة سموها «جافاسين» واستخروجها من فصيلة الفطور التى تعيش فى الذباب، وتبين لهم أن هذه المادة مضادة للحيوية، وتقتل جراثيم مختلفة من بينها جراثيم جرام السالبة والموجبة وجراثيم الدوسنتاريا والتيفود.

٣ـ وفى عام ١٩٤٨ تمكن فريق من العلماء البريطانيين من عزل مادة مضادة للحيوية سموها «كلو تيزين» وقد عزلوها عن فطريات تنتمى إلى نفس فصيلة الفطريات التى تعيش فى الذباب وتؤثر فى جراثيم جرام السالبة وجراثيم الدوسنتاريا والتيفود.

٤ـ وفى ١٩٤٩ تمكن عالمان انجليزيان وعلماء آخرون من سويسرا من عزل مادة مضادة للحيوية أيضا أسموها «انياتين» عزلوها من فطر ينتمى إلى فصيلة الفطر الذى يعبش فى الذباب، ووجدوا لها فعالية شديدة جدا، وتؤثر بقوة على جراثيم جرام موجب وسالب، وعلى بعض فطريات أخرى كالزحار والتيفود والكوليرا.

٥ـ وفى عام ١٩٤٧ عزل «موفيتش» مواد مضادة للحيوية من مزرعة للفطريات الموجودة على نفس جسم الذبابة، فوجدها ذات مفعول على الجراثيم المسببة لأمراض الحميات ذات الحضانة القصيرة المدة. وأن جراما واحدا من هذه المادة يمكنه أن يحفظ أكثر من ١٠٠٠ لتر من اللبن المتلوث بالجراثيم المذكورة.

والخلاصة . . . يستذل من كل ما سبق أنه:

أ ـ يقع الذباب على الفضلات والمواد القذرة وما شابه ذلك فيحمل بأرجله أو يمج كثيرا من الجراثيم المرضية الخطرة.

ب ـ يقع الذباب على الأكل فيلمس بأرجله الملوثة الحاملة للمرض هذا الطعام، أو هذا الشراب، فيلوثه بما يحمل من سم ناقع أو يتبرز عليه، فتخرج تلك الجراثيم الدقيقة المرضة.

جـ ـ فإذا حملت الذبابة من الطعام، وألقيت خارجه دون غمس بقيت هذه

الجراثيم فى مكان سقوط الذبابة، فإذا التهمها الآكل، وهو لا يعلم طبعا، دخلت فيه الجراثيم، فإذا وجدت أسبابا مساعدة تكاثرت ثم صالت وأحدثت لديه المرض، فلا يشعر إلا وهو فريسة للحمى طريحا للفراش.

د ـ أما إذا غمست الذبابة كلها أو مقلت فى الطعام فماذا يحدث؟

إذا غمست الذبابة أحدثت هذه الحركة ضغطا داخل الخلية الفطرية الموجودة مع جسم الذبابة فزاد توتر البروز والسائل داخلها زيادة تؤدى لانفجار الخلايا، وخروج الإنزيمات الحاملة لجراثيم المرض والقاتلة له، فتقع على الجراثيم التى تنقلها الذبابة بأرجلها فتهلكها وتبيدها، ويصبح الطعام طاهرا من الجراثيم المرضية.

هـ ـ وهكذا يضع العلماء بأبحاثهم تفسيرا للحديث النبوى المؤكد لضرورة غمس الذبابة كلها فى السائل أو الغذاء إذا ما وقعت فيهما ليخرج من بطنها الدواء الذى يكافح ما تحمله دواء[١].

وكذلك يؤكد الحقيقة التى أشار إليها الحديث وهى أن فى أحد جناحيها داء وفى الآخر شفاء.

وبعد؛ فلعل ذلك يزيد المرء يقينا بصحة هذا الحديث، ويطمئن إلى أن الإذعان والقبول لما صح عن الرسول ﷺ أحرى بالمؤمنين المتثبتين وأولى، وفى كل يوم تتقدم فيه العلوم والمعارف البشرية يظهر الله سبحانه وتعالى من الآيات ما يدل على صدق النبى ﷺ وصدق معجزته الكبرى وهى القرآن الكريم، وصدق الله تعالى إذ يقول: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾[٢].

ومن الطعون أيضا ما يلى: يقول عباس الموسوى: فى مستدرك الحاكم عن أبى هريرة قال: دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ امرأة عثمان وبيدها مشط فقالت: خرج رسول الله من عندى آنفا رجلت شعره، فقال: «كيف تجدين أبا عبد الله؟» ـ يعنى عثمان ـ قالت: بخير؛ قال: «أكرميه فإنه من أشبه أصحابى بى خلقاً».

---

(١) الرسول ﷺ للشيخ سعيد حوى ٣٠: ٣٤ بتصرف الناشر مكتبة وهبة بالقاهرة

(٢) دفاع عن السنة ١٧١: ١٧٤ بتصرف والآية من سورة فصلت رقم ٥٣

قال الحاكم: هذا الحديث صحيح الإسناد واهى المتن فإن رقية ماتت سنة٢ للهجرة عند فتح بدر وأبو هريرة أسلم بعد فتح خيبر فى سنة ٧ من الهجرة[١].

نعم ان أبا هريرة أراد أن يكرم عثمان ولو باختلاق الكذب على رسول الله ﷺ، أراد أن يطيع معاوية صاحب الملك الذى يغدق عليه من أعطياته وهباته ويرفع من شأنه ومنزلته، ولو كان ذلك بالكذب على رسول الله ﷺ؛ إن أبا هريرة يمثل أوامر الطاغية معاوية بجميع حذافيرها، لأن فيها رضاً له، ومعصية لله، وهو يحافظ على اكتساب ود معاوية مهما كان الطلب غاليا وعزيزا، فلأجل معاوية فليسهل الكذب والدجل، وليكثر سماسرة الباطل[٢].

الرد على ذلك: إن بقية الكلام من المستدرك مفيدة لذا سأنقلها ونرد من خلالها على هذا الشيعى، يقول الحاكم معلقا على الرواية السابقة: هذا حديث صحيح الإسناد واهى المتن فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر وأبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر والله أعلم، وقد كتبناه بإسناد آخر ثم أخرجه بسنده إلى عبد المنعم بن إدريس قال حدثنى أبى عن وهب بن منبه عن أبى هريرة فذكره . . . ثم قال: قال الحاكم رحمه الله تعالى: ولا أشك أن أبا هريرة رحمه الله روى هذا الحديث عن متقدم من الصحابة أنه دخل على رقية رضى الله عنها لكننى قد طلبته جهدى فلم أجده فى الوقت.

وقال الذهبى: معلقا على الرواية الأولى فقط: صحيح، منكر المتن، فإن رقية ماتت وقت بدر وأبا هريرة أسلم وقت خيبر.

إن كلام الموسوى وتبرير الحاكم مقبولان هذا إذا كان الإسنادان صحيحان كما جزم كل من الحاكم والذهبى لكنهما ـ أى الإسنادان ـ ضعيفان.

ففى الإسناد الأول:

المطلب بن عبدالله بن حنطب قال عنه أبو حاتم: روى عن أبى هريرة مرسل[٣]

---

(١) الحاكم كتاب معرفة الصحابة باب ذكر وفاة رقية ووقته ٤٨/٤

(٢) شبهات حول الشيعة ١٤٢، أبو هريرة صـ١٧٧ لعبد الحسين الموسوى منشورات المطبعة الحيدرية ومكتبتها فى النجف الأشرف الطبعة الثالثة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م

(٣) هكذا ورد فى الجرح والتعديل ٣٥٩/٨ والتقدير أنه حكم من أبى حاتم أى "هو مرسل"=

وعامة حديثه مراسيل[1]، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه لأنه يرسل عن النبى ﷺ كثيرا وليس له لقى، وعامة أصحابه يدلسون[2] وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس والإرسال[3].

ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان قال الذهبى: وثقة النسائى مرة، ومرة قال: ليس بالقوى[4] وقال البخارى: لا يكاد يتابع على حديثه[5].

إذا فالإسناد الأول ضعيف لأن المطلب لم يلق أبا هريرة ومحمد بن عبد الله: لينه البخارى.

وقال الهيثمى عنه: لم أعرفه[6].

أما الإسناد الثانى:

ففيه إدريس بن سنان الذى روى عن وهب بن منبه متروك قاله الدارقطنى[7] وقال ابن حبان: يتقى حديثه من رواية ابنه عبد المنعم عنه[8] ـ قلت روى عنه هنا ابنه عبد المنعم ـ وقال ابن حجر: ضعيف[9].

وعبد المنعم بن إدريس قال الذهبى عنه: قصاص ليس يعتمد عليه، تركه غير واحد، أفصح أحمد بن حنبل فقال: كان يكذب على وهب بن منبه، وقال البخارى: ذاهب الحديث[10].

وهذه الرواية كذلك ضعيفة لما سبق.

إذا المقدمة التى بنى عليها هذا الشيعى كلامه الذى يشبهه ساقطه، لأن الحديث ضعيف، وبهذا يتبين لنا أن كل ما قالوه عن أبى هريرة هنا وفى المواضع السابقة ينم عن حقد دفين وهوى أعمى، نسأل الله تعالى أن يعافينا منه. ورحم الله أبا هريرة وأمطر على قبره سحائب المغفرة والرضوان، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) المصدر السابق والإرسال هنا بمعنى الانقطاع

(٢) الطبقات الكبرى ٥/ ٣٣١

(٣) التقريب ٢/ ٢٥٤

(٤) الكاشف ٣/ ٦٣

(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٩٣

(٦) مجمع الزوائد ٩/ ٨١

(٧) تهذيب التهذيب ١/ ١٧٠

(٨) الثقات ٦/ ٧٧

(٩) التقريب ١/ ٥٠

(١٠) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٦٨

خامساً: أشهر الطعون التى وجهتها الشيعة إلى السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها والرد عليها

لم تسلم أيضا السيدة عائشة ـ رضى الله عنها ـ من سهام نقدهم الظالم، فكالوا لها الاتهامات وافتروا عليها مالم تقله، ولم يتورعوا أبداً عن ذلك.

قالوا: إنها خرجت من المدينة إلى مكة ومنها إلى البصرة ومعها ما يزيد على ستة عشر ألف رجل من العسكر، وقد قال تعالى فى الأزواج: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَىٰ﴾(١) فأمرهن بالسكون فى البيوت ونهاهن عن الخروج من بيوتهن(٢).

الجواب: إن الأمر باستقرارهن فى البيوت والنهى عن الخروج منها ليس بمطلق، ولو كان مطلقا لما أخرجهن رسول الله ﷺ بعد نزول الآية إلى الحج والعمرة والغزوات، ولا رخص لهن بزيارة الوالدين، وعيادة المريض، ونحو ذلك.

والمراد من هذا الأمر والنهى، تأكيد التستر والحجاب بأن لا يدرن ولا يتسكعن فى الطرق والأسواق كنساء العوام، ولا منافاة بين السفر وبين التستر والحجاب.

ثم إن خروج أم المؤمنين رضى الله عنها كان لإصلاح ذات البين، وأخذ القصاص من قتلة عثمان رضى الله عنه المقتول ظلماً وعدواناً، وذلك لا يعد تبرجا.

ويجاب أيضا: بأن جميع رجال المؤمنين أبناء لأزواج النبى ﷺ بالاتفاق وجميع من كان مع الصديقة فى سفرها أبناؤها(٣).

قالوا: إن عائشة أفشت سر النبى ﷺ قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾(٤).

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣

(٢) المراجعات ٢٦٨، تفسير الميزان للطباطبائى ١٩/ ٣٣٩ بتصرف ط مؤسسة الأعلمى بيروت ط الخامسة ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣

(٣) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٦٨، ٢٦٩ بتصرف

(٤) سورة التحريم ٣

الرد على ذلك: إن إفشاء السر وقع من السيدة حفصة رضى الله عنها لا غير، بإجماع المفسرين وذلك أنها رأت النبى ﷺ مع مارية على فراشها من ثقب الباب، وقال لها: إنى حرمت مارية على نفسى فاكتميه، ولا تفشيه .

فذهبت حفصة وبشرت عائشة بذلك، ومن مزيد فرحها اشتبه عليها الأمر، فظننت أن الذى أمرت بكتمانه هو ما رأته من الشق لا التحريم، وقد عد ذلك الإفشاء من حفصة معصية، وقد تابت عنها، وقد ثبت ذلك فى تفاسير الشيعة أنفسهم كمجمع البيان للطبرسى[1] .

وقالوا: إنها روجت وأيدت حديث أهل الافك، إذا قالوا بهتانا وعدوانا فى السيدة مارية القبطية وولدها إبراهيم عليه السلام ما قالوا، حتى برأهما الله عز وجل من ظلمهم براءة على يد أمير المؤمنين محسوسة ملموسة[2] .

الرد على ذلك: إن الذى يتبادر إلى الذهن عندما تقرأ هذه الشبهة أنهم يقصدون حادثة الإفك المشهورة، والتى نزلت فيها آيات من سورة النور .

كأنهم يريدون بذلك أن يوحوا إلى العامة من الناس أن السيدة عائشة لم ينزل فيها قرآن ولا غير ذلك، ثم أشاروا من طرف خفى إلى حادثة أشار إليها الحاكم فى المستدرك[3] اتهمت فيها السيدة مارية القبطية بابن عمها، فأرسل النبى ﷺ أمير المؤمنين على رضى الله عنه لكى يضرب عنقه، فلما أراد أن يفعل ذلك، وقع إزاره رعباً وفزعاً، فظهر أنه ممسوح، مما دل على براءة السيدة مارية مما نسبت إليه.

ثم أكد أن السيدة عائشة كانت قد أيدت هذا القول وروجته بين الناس، والذى يراجع القصة لا يجد فيها ما سولت به نفسه، ولكنه الزور والبهتان الذى ألفوه ضد أصحاب النبى ﷺ وزوجاته المطهرات رضى الله عنهن.

ومن الجدير: بالذكر أن حادثة الإفك كانت بعد غزوة بنى المصطلق مباشرة والركب الكريم فى طريقه إلى المدينة، وكان ذلك سنة ٥ هـ[4] .

(١) مختصر التحفة الاثنى عشرية ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، وانظر مجمع البيان للطبرسى ٥/ ٤٧١، ٤٧٢ ط دار المعرفة بيروت (٢) المراجعات ٢٦٠

(٣) كتاب معرفة الصحابة باب ذكر سرارى رسول الله ﷺ ٤/ ٣٩

(٤) الطبقات الكبرى ٢/ ٤٨

أما السيدة مارية فقد أهداها المقوقس إلى النبى ﷺ سنة ٧ هـ وولدت إبراهيم عليه السلام فى ذى الحجة سنة ٨هـ[١].

وقالوا: أنها كانت ترجف بعثمان وألبت عليه ونبزته بقولها نعثلاً فقالت: اقتلوا نعثلا[٢] فقد كفر[٣].

الجواب: يقول ابن تيمية:

أولا: أين النقل الثابت عن عائشة بذلك.

ثانيا: إن المنقول عن عائشة يكذب ذلك ويبين أنها أنكرت قتله، وذمت من قتله ودعت على أخيها محمد وغيره لمشاركتهم فى ذلك.

ثالثا: هب أن واحداً من الصحابة ـ عائشة أو غيرها ـ قال فى ذلك كلمة على وجه الغضب لإنكاره ما ينكر، فليس قوله حجة، ولا يقدح فى إيمان القائل ولا المقول له، بل يكون كلاهما ولياً لله تعالى من أهل الجنة، ويظن أحدهما جواز قتل الآخر بل يظن كفره، وهو مخطئ فى هذا الظن، كما ثبت فى الصحيحين عن على بن أبى طالب فى قصة حاطب بن أبى بلتعة، وكان من أهل بدر والحديبية.

وفى الحديث أن حاطباً كتب إلى المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ لما أراد غزوة الفتح، فأطلع الله نبيه على ذلك، فقال لعلى والزبير: اذهبا حتى تأتيا روضة خاخ، فإن بها ظعينة معها كتاب، فلما أتيا بالكتاب قال: ما هذا يا حاطب؟ فقال: والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتداداً ولا رضاً بالكفر، ولكن

---

(١) الإصابة٤/٣٩١

(٢) يقول الشيخ محب الدين الخطيب فى تعليقه على هذه الكلمة «نعثل»: هذا من أكاذيب الرافضة، وكلمة نعثل لم تعرف إلا من لسان قتله عثمان رضى الله عنه، وأول من تلفظ بها منهم جبلة بن عمرو الساعدى، فقال: لخليفته: يا نعثل، والله لأقتلنك، ولأحملنك على قلوص جرباء، ولأخرجنك إلى حرة النار، ولما قال جبلة بن عمرو هذه الكلمة لأول مرة يوم الدار كانت عائشة رضى الله عنها فى مكة تلبى ربها عز وجل، ولم تطرق هذه اللفظة سمعها إلا بعد رجوعها من الحق المنتقى من منهاج الاعتدال هامش صـ٣٣٤ ومعنى كلمة نعثل أى الشيخ الأحمق القاموس المحيط ١٣٧٤ مادة نعثل

(٣) المراجعات ٢٦٨

كنت امرءاً ملصقا فى قريش، ولم أكن من أنفسهم، وكان من معك من المهاجرين لهم بمكة قرابات يحمون بها أهليهم فأحببت ـ إذا فاتنى ذلك ـ أن أتخذ عندهم يدا يحمون بها قرابتى .

فقال عمر رضى الله عنه: دعنى أضرب عنق هذا المنافق، فقال: إنه شهد بدرا، وما يدريك، إن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم وأنزل الله تعالى فى أول سورة الممتحنة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾[1] .

وهذه القصة مما اتفق أهل العلم على صحتها وهى متواترة عندهم، معروفة عند علماء التفسير، والمغازى والسير، والتواريخ وغير ذلك، وكان على رضى الله عنه يحدث بهذا الحديث فى خلافته بعد الفتنة، وروى ذلك عنه كاتبه عبد الله بن أبى رافع ليبين لهم أن السابقين مغفور لهم، ولو جرى منهم ما جرى، وعثمان، وطلحة، والزبير، أفضل ـ باتفاق المسلمين ـ من حاطب بن أبى بلتعة .

وكان حاطب مسيئاً إلى مماليكه وكان ذنبه فى مكاتبة المشركين، وإعانته على النبى ﷺ وأصحابه، أعظم من الذنوب التى تضاف إلى هؤلاء، ومع هذا فالنبى ﷺ نهى عن قتله وكذب من قال: أنه يدخل النار، لأنه شهد بدرا، والحديبية، وأخبره بمغفرة الله لأهل بدر، ومع هذا فقال عمر رضى الله عنه: دعنى أضرب عنق هذا المنافق، فسماه منافقا، واستحل دمه، ولم يقدح ذلك فى إيمان واحد منهما، ولا فى كونهما من أهل الجنة، ثم يقول: وليس من شرط الرجل الكبير أن لا يذنب ولا يخطأ باجتهاد، ولا نحن ادعينا العصمة فى عثمان، والكلام فى الناس يجب أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم كحال أهل البدع .

---

(١) أخرجه البخارى كتاب المغازى باب غزوة الفتح ٥/ ١٨٤، ومسلم ٤٤ـ كتاب فضائل الصحابة ٣٦ باب من فضائل أهل بدر ٤/١٩٤١ح رقم٢٤٩٤ والآية هى رقم١ من سورة الممتحنة

قال: فإن الرافضة يعمدون إلى أقوام متقاربين فى الفضيلة يريدون أن يجعلوا أحدهم معصوماً من الذنوب والخطايا، والآخر مأثوماً، فاسقاً، أو كافراً، فيظهر جهلهم وتناقضهم؛ كاليهودى والنصرانى إذا أراد أن يثبت نبوة موسى أو عيسى، مع قدحه فى نبوة محمد ﷺ فإنه يظهر عجزه وجهله وتناقضه، فإنه ما من طريق يثبت فيها نبوة موسى وعيسى إلا وتثبت نبوة محمد ﷺ بمثلها، أو ما هو أقوى منها؛ ولا من شبهة تعرض فى نبوة محمد ﷺ إلا وتعرض فى نبوة موسى وعيسى عليهما السلام بما هو مثلها أو أقوى منها.

وكل من عمد إلى التفريق بين المتماثلين، أو مدح الشىء وذم ما هو من جنسه، أو ما أولى بالمدح منه، أو بالعكس، أصابه مثل هذا التناقض والعجز، وهكذا أتباع العلماء والمشايخ إذا أراد أحدهم أن يمدح متبوعه ويذم نظيره أو يفضل أحدهم على الآخر بمثل هذا الطريق[1].

وبعد

فهذه أشهر الطعون التى يروجها الشيعة الإمامية فى كل وقت وحين حتى عصرنا الحاضر وقد تغاضيت عن الطعون التى لا ينبغى أن نذكرها هنا لأنها من الحقارة والوقاحة بمكان، ويكفى فى ردها أنها ضد الذوق السليم والطبع المستقيم.

وحسبى أنى نافحت عن صحابة رسول الله ﷺ الذين شاهدوا التنزيل ودافعوا عن الدين بكل ما يملكون، سائلاً المولى العلى القدير أن يحشرنى ووالدىَّ وأهلى معهم وأن يجعل ذلك فى ميزان حسناتى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) منهاج السنة النبوية ٢/١٨٨ : ١٩٠ بتصرف

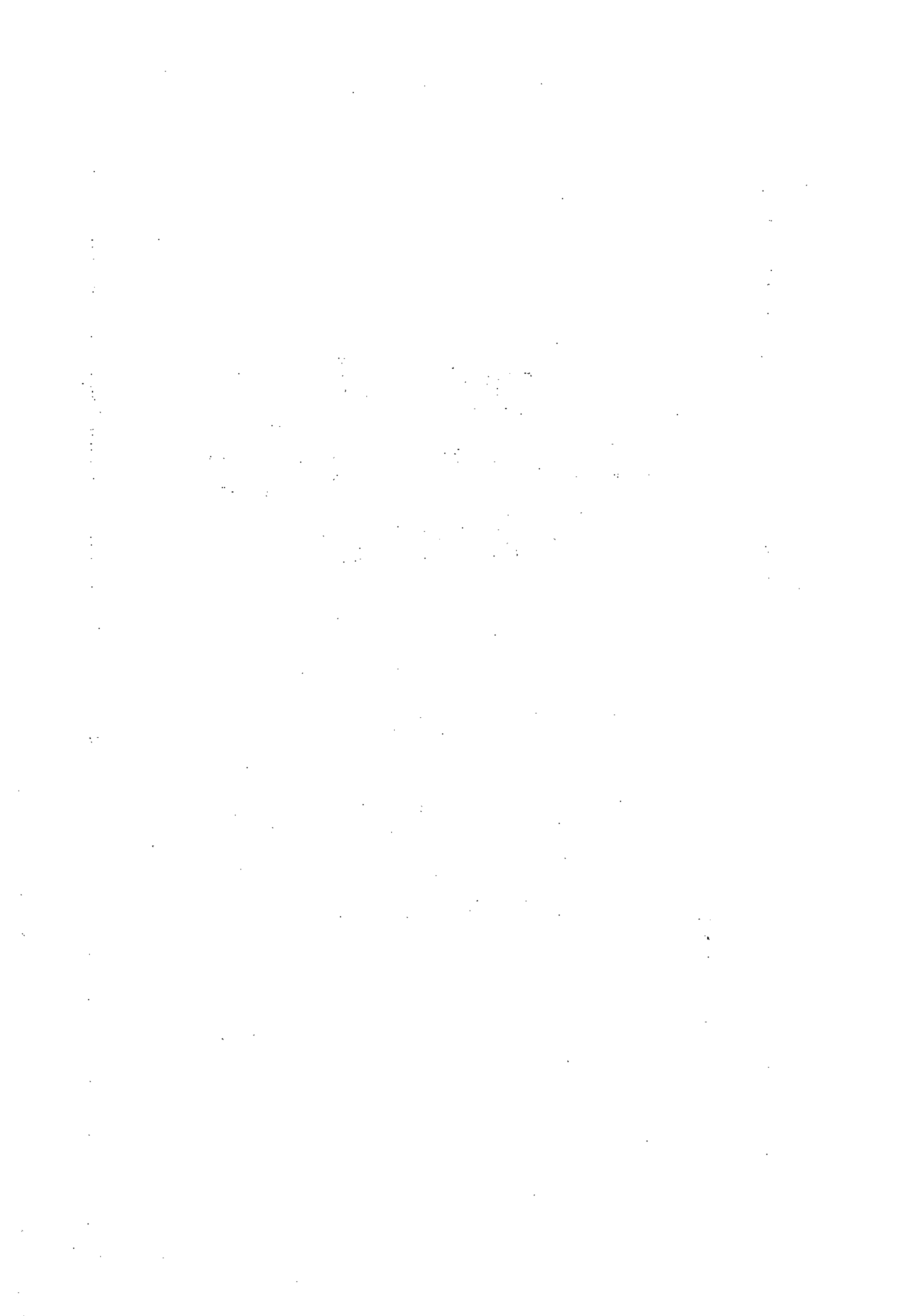
الباب الرابع
أوثق مصادر الأخبار عند الشيعة الإمامية

ويشتمل على

الفصل الأول: كتاب الكافى للكلينى عرض ونقد

الفصل الثانى: كتاب من لا يحضره الفقيه لابن بابويه القمى عرض ونقد

الفصل الثالث: كتابا تهذيب الأحكام والاستبصار للطوسى عرض ونقد



رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

كتاب الكافي للكليني

عرض ونقد

مقدمة

تقع مصادر الأخبار عند الشيعة الإمامية فى أربعة كتب هى :

١ ـ كتاب الكافى لمحمد بن يعقوب الكلينى . ت ٣٢٩ هـ .

٢ ـ كتاب من لا يحضره الفقيه لمحمد بن على بن بابويه القمى ت ٣٨١ هـ.

٣ ـ كتاب تهذيب الأحكام لمحمد بن الحسن الطوسى . ت ٤٦٠ هـ .

٤ ـ كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار للمؤلف السابق .

وهذه المصادر الأربعة تقع عندهم موقعاً عظيماً، إذ أن لها أثراً كبيراً فى نفوسهم، ومكانة عظيمة فى قلوبهم، لذا فإنهم عندما يأتى ذكر كتاب منهم، يثنون عليه ثناء جميلاً، ويصفونه بأعلى الصفات، ويمدحونه بأحسن الكلمات، ويطرون على صاحبه إطراءً لا مثيل له، وخصوصاً كتاب «الكافى» فهو عندهم كما يقول عبد الحسين الموسوى: أقدمها، وأعظمها، وأحسنها، وأتقنها[1]، وهو كل شىء عندهم، فهو بمنزلة كتاب «صحيح الإمام البخارى» عند أهل السنة.

واذا أردت - أيها القارىء الكريم - أن تعرف مكانة هذا الكتاب عند الشيعة الامامية فانظر فى نفسك وسلها ما منزلة صحيح البخارى عندك ؟ بالطبع ستكون الإجابة: إنه أصح كتاب على الأرض بعد كتاب الله تبارك وتعالى، وأعظم الكتب المصنفة على وجه البسيطة، فكذلك كتاب الكافى عند الإمامية، ولذا فصاحبه وصف بأنه «ثقة الاسلام» .

أما الكتب الثلاثة الباقية فهى لا تقل أهمية عن الكافى.

فكتاب « من لا يحضره الفقيه » وصف صاحبه بأنه « الصدوق » بحيث إذا أطلق هكذا عرف أن المقصود هو محمد بن بابويه القمى صاحب « من لا يحضره الفقيه » وكثيرا ما يختصرون اسم هذا الكتاب ويطلقون عليه لفظ «الفقيه » .

فإذا ما قرأت ـ أيها القارىء الكريم ـ مرة فى كتب الإمامية قولهم: قال

---

(١) المراجعات صـ٣٤٢

الصدوق فى الفقيه أو قال فى الفقيه، فاعلم أن المقصود هو ابن بابويه القمى فى كتاب « من لا يحضره الفقيه » .

وكتابا تهذيب الأحكام والاستبصار فيما اختلف من الأخبار وسم صاحبهما بأنه شيخ الطائفة، وكثيرا ما يطلقون عليه لفظ « الشيخ » هكذا بدون إضافة، فإذا ما وقفنا على مصنف من مصنفاتهم ووجدناهم يقولون: صحح الشيخ كذا فى التهذيب أو: قال الشيخ كذا فى الاستبصار، فالمقصود هو محمد بن الحسن الطوسى صاحب الكتابين السابقين .

وهذه الكتب الأربعة هى أشهر ما ألف عند الشيعة الإمامية.

يقول عبد الحسين الموسوى :

ومن جملة المصنفات المشهورة لدى علماء الامامية : الأصول الأربعمائة، وهى أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، كتبت من فتاوى الصادق عليه السلام على عهده، فكان عليها مدار العلم والعمل من بعده، حتى لخصها جماعة من أعلام الأمة، وسفراء الأئمة فى كتب خاصة، تسهيلاً للطالب، وتقريباً على المتناول.

وأحسن ما جمع منها « الكتب الأربعة » التى هى مرجع الإمامية فى أصولهم وفروعهم، من الصدر الأول إلى هذا الزمان، وهى: الكافى، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وهى متواترة، ومضامينها مقطوع بصحتها.

قال الكافى أقدمها، وأعظمها، وأحسنها، وأتقنها، وفيه ستة عشر ألف ومائة وتسعة وتسعون حديثاً ١٦١٩٩ وهى أكثر مما اشتملت عليه الصحاح الستة[(١)]

(١) يقصد بالصحاح الستة: الكتب الستة وهى: البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجة، وأحاديث الكافى بالطبع أكثر مما اشتملت عليه هذه الستة إذ أن كل ما فيها أحاديث مرفوعة مسنده إلى رسول الله ﷺ، أما الكافى وغيره فكلها مقطوعات ومنقطعات ومراسيل ومعضلات على ما مر، وأغلب ما فى الكافى كلام للصادق، أو الباقر أو غيرهما من الأئمة رضى الله عنهم أو مفترى عليهم، أما الأحاديث المسنده الى رسول الله ﷺ فنادرة جداً

بأجمعها، لما صرح به الشهيد وغير واحد من الأعلام[1].

ويقول حسن الصدر :

اعلم أن المحمدين الثلاث الأوائل هم أرباب الجوامع الأربع، وهم: أبوجعفر محمد بن يعقوب الكلينى، صاحب الكافى المتوفى عام ٣٢٨ هـ أخرج فيه ١٦٠٩٠ حديثاً بإسناده،

ومحمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى المتوفى سنة ٣٨١ هـ وهو المعروف بأبى جعفر الصدوق ألف ٤٠٠ كتاب فى علم الحديث أجلها كتاب «من لا يحضره الفقيه» وأحاديثه ٩٠٤٤[2] حديثاً فى الأحكام والسنن.

ومحمد بن الحسن الطوسى شيخ الطائفة صاحب كتاب تهذيب الأحكام بوبه على ٣٩٣ بابا وأخرج فيه ١٣٥٩٠ حديثاً، وكتابه الآخر هو «الاستبصار» وأبوابه ٩٢٠ بابا أخرج فيه ٥٥١١ حديثا، وهذه هى الكتب الأربعة التى عليها المعول واليها المرجع للشيعة[3].

ويقول محسن الأمين :

الكتب الأربعة فى الحديث هى:

الأول: الكافى لأبى جعفر محمد بن يعقوب الكلينى، جمعه فى ثلاثين سنة، عدد أحاديثه ١٦٠٩٩[4] حديثاً بأسانيد، فى الأصول والفروع ت ٣٢٨ هـ.

---

(١) المراجعات ٣٤٢، ٣٤٣

(٢) اختلف الشيعة فيما بينها حول عدد أحاديث «كتاب من لا يحضره الفقيه» فقال قوم العدد السابق وقال آخرون انه ٥٩٦٣ حديثاً وباذن الله تعالى فى الفصل الثانى من هذا الباب سأتحدث حول ذلك، وذلك تحت عنوان «أحاديث الكتاب»

(٣) الشيعة وفنون الاسلام صـ٣٦

(٤) من الملاحظ: أن عدد أحاديث الكافى اختلف حول عددها كل من: عبد الحسين الموسوى، وحسن الصدر ومحسن الأمين، لكن السيد على أكبر الغفارى محقق الكافى قال: أن عدد أحاديثه ١٦١٩٩ بالمكرر، وبغير المكرر ١٥١٧٦، ورأيه هو الأولى بالقبول لأن رأيه مبنى على دراسته للكتاب، راجع مقدمة الأصول الكافى صـ٢٨

الثاني: كتاب من لا يحضره الفقيه لأبى جعفر محمد بن على بن بابويه القمى المعروف بالصدوق ألفه نظيراً لكتاب «من لا يحضره الطبيب» عدد أحاديثه٩٠٤٤ حديثاً وله أربعمائة كتاب فى الحديث ت ٣١٨ هـ .

الثالث: تهذيب الأحكام للشيخ أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى بوبه على ٣٩٣ بابا عدد أحاديثه ١٣٥٩٠ حديثا ت ٤٦٠ هـ .

الرابع: الاستبصار فى الجمع بين ما تعارض من الاخبار له أيضاً، أبوابه ٩٢٠ باب، أحاديثه ٥٥١١ حديثاً.

وهذه الثلاثة فى الفروع خاصة ـ يقصد من لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار ـ فيكون مجموع أحاديث الكتب الأربعة ٤٤٢٤٤ حديثا[١] .

وفى الصفحات التالية إن شاء الله تعالى سأقوم بدراسة كل كتاب على حده محاولا قدر الإمكان ذكر كل ما يتعلق بهذه الكتب من قريب أو بعيد، حتى أستطيع أن أقف على حقيقة هذه الكتب التى وصلت إلى هذه الدرجة الرفيعة عند القوم.

فأسأل الله - تعالى - التوفيق والسداد إنه سميع قريب مجيب للدعوات .

---

(١) أعيان الشيعة ١/ ١٤٤

كتاب « الكافى » للكلينى

ترجمة موجزة للمصنف

هو أبو جعفر محمد يعقوب بن إسحاق الكلينى[1] البغدادى الرازى .

ينسب الى بيت طيب الأصل فى كلين - كما تقول الشيعة الامامية -، وكان شيخ الشيعة الإمامية بالرى، ووجههم، ثم سكن بغداد، وقد انتهت اليه رئاسة فقهاء الإمامية فى أيام المقتدر[2] وقد أدرك زمان سفراء المهدى -أى المنتظر عندهم- وجمع الحديث من مشرعه، ومورده، وكان مجلسه مثابة إكبار العلماء الراحلين فى طلب العلم الذين يحضرون حلقته لمذاكرته، ومفاوضته، والتفقه عليه .

يقول صاحب مقدمة الكافى :كان رحمة الله عليه عالماً متعمقاً، محدثاً، ثقةً، عدلاً، حجة سديد القول، يعد من أفاضل حملة الأدب، وفحول أهل العلم، وشيوخ رجال الفقه وكبار أئمة الاسلام[3] مضافاً الى أنه من أبدال الزهادة، والعبادة، والمعرفة، والإخلاص، وكان مع ذلك عارفا بالتواريخ والطبقات[4] .

شيوخه

روى الكلينى عن مجموعة كبيرة من المشايخ وعلماء الإمامية منهم

١- أبو جعفر: أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد الأشعرى القمى[5] وهو من بنى ذخر بن عوف، وكان أبو جعفر شيخ القميين، ووجههم، وفقيههم غير مدافع لقى الرضا عليه السلام وله كتب، منها: كتاب التوحيد وكتاب

---

(١) الكلينى: بضم الكاف وإمالة اللام ثم ياء ساكنة ثم نون، نسبة الى كلين قرية بالرى وهى الآن من قرى إيران . انظر: تبصير المتبه ٣/ ١٢١٩ . الإكمال لابن ماكولا ٧/ ١٨٦، اللباب ٣/ ١٠٧، مقدمة أصول الكافى صـ١٠

(٢) المقتدر بالله: هو أبو الفضل جعفر بن أحمد بن المتوكل على الله الخليفة العباسى ت ٣٢٠هـ، انظر تاريخ الخلفاء للسيوطى صـ٣٧٨

(٣) بالطبع ذلك عند الإمامية فقط

(٤) مقدمة اصول الكافى صـ١٤

(٥) القمى: بضم القاف وتشديد الميم نسبة إلى قم وهى بلدة بين اصبهان وساوة وهى الآن فى ايران أكثر أهلها شيعة . اللباب ٣/ ٥٥

فضل النبي ﷺ وغير ذلك[1] ولم يذكروا تاريخه ووفاته .

٢- أحمد بن إدريس أبو على الأشعرى القمى قال الطوسى: كان ثقة فى أصحابنا فقيها كثير الحديث، صحيحه، له كتاب النوادر وهو كتاب كبير كثير الفائدة مات في طريق مكة بمنطقة تسمى بالقرعاء بين القادسية والعقبة سنة ٣٠٦هـ[2] .

٣- سعد بن عبد الله بن أبى خلف الأشعرى القمى كنيته أبو القاسم قال النجاشى: شيخ هذه الطائفة، وفقيهها، ووجهها كان سمع من حديث العامة شيئا كثيرا وسافر فى طلب الحديث، صنف كتبا كثيرة وقع إلينا منها: كتاب الرحمة، وكتاب الوضوء، وكتاب الصلاة .. ثم ذكر مجموعة من مؤلفاته وقال: مات سنة ٣٠١ وقيل سنة ٢٩٩ هـ[3] وقال عنه الطوسى: كان جليل القدر، كثير التصانيف، ثقة[4] .

وروى الكلينى عن مجموعة كبرى من المشايخ وعلماء الإمامية أوصلهم محقق الكافى إلى ست وثلاثين شيخا .

تلاميذه والرواة عنه:

روى عن الكلينى مجموعة كبيرة من الناس منهم:

١- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن مهران الجمال مولى بنى أسد، قال النجاشى: شيخ الطائفة، ثقة، فقيه، فاضل، وكانت له منزلة من السلطان[5]، وقال محقق الكافى: كان تلميذ الكلينى الخاص به يكتب كتابه الكافى وأخذ عنه العلم والأدب، وأجاز الكلينى له فى قراءة الحديث ت ٣٥٨هـ[6] .

٢- محمد بن إبراهيم بن جعفر أبو عبد الله الكاتب النعمانى المعروف بابن

---

(١) انظر الرجال للنجاشى ١/ ٢١٦، والرجال للكشى ١/ ٧٩٩، والفهرست للطوسى صـ٢٥

(٢) الفهرست صـ ٢٦، رجال النجاشى ١/ ٢٣٦

(٣) الرجال للنجاشى ١/ ٤٠١

(٤) الفهرست صـ ٧٥

(٥) الرجال للنجاشى ٢/ ٣١٦

(٦) مقدمة أصول الكافى صـ ١٩

زينب شيخ من أصحابنا، عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث قدم بغداد وخرج إلى الشام ومات بها. قاله النجاشي، وقال محقق كتاب النجاشي: كانت وفاته بعد سنة ٣٤٢ هـ[١] .

٣- أحمد بن محمد بن سليمان أبو غالب الرازي، قال النجاشي: كان أبو غالب شيخ العصابة في زمنه، ووجههم، له كتب منها كتاب دعاء السفر، كتاب التاريخ ولم يتمه إلى غير ذلك مات سنة ٣٦٨ هـ[٢]، وقال الطوسي: وهو ممن أخبرنا ... بجميع كتبه ورواياته[٣] .

وقد نص على مشايخ وتلاميذ الكليني على أكبر الغفاري صاحب مقدمة الكافي والذي قام بتحقيقه والتعليق عليه، وهو شيعي إمامي وقد ذكر مجموعة كبيرة من الرواة عن الكليني اكتفينا بثلاثة منهم .

آراء العلماء فيه

اتفقت النقول عن أئمة أهل السنة، والشيعة حول إمامية هذا الرجل، وكونه فاضلا ومن أعيان الإمامية فمن هذه النقول ما يلي:-

قال الذهبي: شيخ الشيعة، وعالم الإمامية، صاحب التصانيف[٤] .

وقال ابن حجر: كان من فقهاء الشيعة والمصنفين على مذهبهم[٥] وكذا قال الأمير ابن ماكولا[٦] .

وقال الحافظ في موضع آخر: من رؤساء فضلاء الشيعة في أيام المقتدر[٧] وكذا قال الزبيدي[٨] .

وقال ابن الأثير: هو من أئمة الإمامية وعلمائهم[٩] .

---

(١) الرجال للنجاشي ٢/ ٣٠٢
(٢) المصدر السابق ١/ ٢٢٠
(٣) الفهرست صـ ١٣٥
(٤) سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٨٠
(٥) لسان الميزان ٥/ ٤٩٠
(٦) الاكمال ٧/ ١٨٦
(٧) تبصير المنتبه ٣/ ١٢١٩
(٨) تاج العروس ٩/ ٣٢٢
(٩) الكامل ٦/ ٢٧٤ حوادث سنة ٣٢٨

وقال الفيروزآبادى: محمد بن يعقوب الكلينى من فقهاء الشيعة[١] .

وقال الشيخ الطوسى: ثقة عارف بالأخبار له كتب منها الكافى يشتمل على ثلاثين كتابا[٢] .

وقال النجاشى: شيخ أصحابنا فى وقته بالرى، ووجههم، وكان أوثق الناس فى الحديث وأثبتهم[٣] .

وقال الشيخ حسن الدمستانى: ثقة الإسلام وأحد الأعلام، خصوصاً فى الحديث، فإنه جهينة الأخبار، وسابق هذا المضمار، الذى لا يشق له غبار، ولا يعثر له على عثار[٤] .

وقال السيد محسن الأمين: ثقة الإسلام، شيخ المحدثين الأعلام[٥] .

ومن الملاحظ أن آراء أهل السنة فيه تأثرت بقول الإمامية، لأنهم أعرف الناس به . . .

مؤلفاته وآثاره العلمية

أشار فؤاد سزكين فى «تاريخ التراث العربى» إلى المصنفات التالية:

١- الكافى.

٢- كتاب الروضة.

٣- كتاب الرد على القرامطة.

ونوه إلى أن كتاب الروضة، وكتاب الرد على القرامطة تعرف عليهم من كتاب الرجال للنجاشى وكتاب الفهرست للطوسى[٦] .

---

(١) القاموس المحيط صـ١٥٨٤

(٢) الفهرست صـ١٣٥، قلت عددت كتب الكافى من النسخة الموجودة لدى فوجدتها ٣٥ كتابا

(٣) الرجال للنجاشى ٢/ ٢٩١

(٤) مقدمة أصول الكافى صـ ٢٢

(٥) أعيان الشيعة ١٠/٩٩

(٦) تاريخ التراث العربى ٢/ ٢٦٤

وزاد الزركلي في كتبه « الأعلام » ما يلي:

٤ - رسائل الأئمة.

٥ - كتاب الرجال[١].

وزاد محسن الأمين في « أعيان الشيعة ».

٦ - كتاب تفسير الرؤيا.

٧- كتاب ما قيل في الأئمة من الشعر [٢].

وأشار إلى هذه المصنفات كلها النجاشي في كتابه الرجال[٣]، أما الطوسي فلم يذكر كتاب الرجال، ولا كتاب ما قيل في الأئمة من الشعر[٤].

ولم يشر أي منهم إلى الكتب المطبوعة سوى كتاب الكافي الذي يشتمل على كتاب الروضة، والذي سنفصل فيهما القول بعد قليل بإذن الله تبارك وتعالى.

وفاته

قال النجاشي وغير واحد: مات الكليني ببغداد سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وقيل ثمان وعشرين، وصلى عليه محمد بن جعفر الحسني، ودفن بباب الكوفة، وقال: قال لنا أحمد بن عبدون كنت أعرف قبره وقد درس[٥].

عرض اجمالي للكتاب وبيان منهج المصنف فيه

اسم الكتاب

ينقسم الكتاب الى قسمين:

القسم الأول يسمى:

الأصول من الكافي، والقسم الثاني يسمى: الفروع من الكافي.

ويستغرق القسم الأول من الكتاب مجلدين من الحجم المتوسط.

(١) الأعلام ٨/ ١٧ (٢) أعيان الشيعة ١٠/ ٩٩

(٣) الرجال للنجاشي ٢/ ٢٦١ (٤) الفهرست صـ ١٣٥

(٥) الرجال للنجاشي ٢/ ٢٩١، الفهرست للطوسي ١٣٦، مقدمة أصول الكافي صـ ٤

أما القسم الثانى من الكتاب:

فينستغرق ستة مجلدات من نفس الحجم السابق .

والقسمان - الأصول والفروع يكونان كتاب « **الكافى** » أحد الأصول الأربعة فى الحديث عند الشيعة الإمامية الاثنى عشرية .

وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة على تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به، والثقة بخبره، والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته، وعلو قدره، على أنه القطب الذى عليه مدار الأحاديث .

يقول محقق الكتاب: قال بعض الأفاضل: اعلم أن الكتاب الجامع للأحاديث فى جميع فنون العقائد، والأخلاق، والآداب، والفقه، من أوله الى آخره مما لم يوجد فى كتب أحاديث العامة، وأنى لهم بمثل «الكافى» فى جميع فنون الأحاديث، وهو يحتوى على مالا يحتوى غيره مما ذكرنا من العلوم حتى إن فيه ما يزيد على ما فى الصحاح الستة للعامة[1] متوناً، وأسانيد، فان عدة أحاديث الكافى ١٦١٩٩ حديثا بالمكرر، وبغير المكرر ١٥١٧٦[2]، وقد استغرق تصنيفه عشرين سنة، يقول النجاشى: صنف الكلينى كتابه « الكافى » فى عشرين سنة[3]

سبب تأليفه للكتاب

وعن سبب تأليف الكلينى للكافى يقول: إن أحد الناس من شيعته سأله أن يكون عنده كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ما يكتفى به المتعلم، ويرجع اليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التى عليها العمل، وبها يؤدى عن

---

(١) يقصد بالستة: صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجة، أقول: نعم يوجد فى الكافى مالا يوجد فى أحاديث أهل السنة كافة فإن الكافى قد احتوى على كثير من المبالغات من أمثلة «إن الأئمة يعلمون علم ما كان، وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شىء» كأنهم آلهه، راجع الأصول من الكافى ١/ ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، وهو ملىء بتلك الأمثلة التى ذكرنا جانبا منها عند الحديث عن السنة ومفهومها عندهم

(٢) مقدمة أصول الكافى صـ٢٨ (٣) رجال النجاشى ٢/ ٢٩١

الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ .

فقال له: إعلم يا أخي أرشدك الله أنه لا يسع أحدا تمييز شيء مما اختلف الراوية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، إلا على ما أطلقه العالم عليه السلام بقوله « اعرضوا على كتاب الله فما وافى كتاب الله عز وجل فخذوه. وما خالف كتاب الله فردوه »[1]، وقوله عليه السلام « دعوا ما وافق القوم فإن الرشد خلافهم »[2].

وقد يسر الله وله الحمد تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون حيث توخيت، فمهما كان فيه من تقصير، فلم تقصر نيتنا في إهداء النصيحة، إذ كانت واجبة لإخواننا وأهل ملتنا، مع ما رجونا أن تكونوا مشاركين لكل من اقتبس منه وعمل بما فيه في دهرنا هذا، وفي غابره الى انقضاء الدنيا، إذ الرب عز وجل واحد،

---

(١) هذا أول خبر أورده الكليني في مقدمة كتابه الكافي، والخبر تظهر عليه علامات الضعف فقد:

ذكره الشافعي في الرسالة صـ٢٢٤ وقال: ما روى هذا احد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر، وقال الشيخ أحمد شاكر معلقاً: هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة، كلها موضوع أو بالغ الغاية في الضعف، وحتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد.

وذكر العقيلي في الضعفاء ١/ ٣٣ وقال: ليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسناد صحيح

وابن تيمية في علم الحديث ٤٦٤ وقال: هذا حديث كذب موضوع

وابن الجوزي في الموضوعات ١/٢٥٨ وقال: ذكر أبو سليمان الخطابي عن الساجي عن يحيى ابن معين قال: هذا الحديث وضعفه الزنادقه ثم قال: قال الخطابي : هو باطل لا أصل له

والسخاوي في المقاصدالحسنةصـ٨٣ ح رقم ٥٩ وقال: هو شديد الضعف والحديث منكر جدا، وقد سئل شيخنا ـ يقصد شيخ الاسلام ابن حجر ـ عن هذا الحديث فقال: انه جاء من طريق لا تخلوا من مقال

والسيوطي في مفتاح الجنة صـ ١٢ وقال: إن قائله رافضي زنديق

والعجلوني في كشف الخفا ١/٨٩ ح رقم ٢٢٠ وقال: هذا الحديث منكر جداً

(٢) قلت: إن هذا النص يقتل أي محاولة للتقريب بين أهل السنة والشيعة، والا فما المقصود بالقوم هنا

والرسول محمد خاتم النبيين صلوات الله وسلامه عليه وآله واحد، والشريعة واحدة، وحلال محمد ﷺ حلال، وحرام محمد ﷺ حرام الى يوم القيامة ووسعنا قليلا كتاب الحجة[1] وان لم نكمله على استحقاقه لأنا كرهنا أن نبخس حظوظه كلها .

وأرجو أن يسهل الله عز وجل إمضاء ما قدمناه من النية، وأن تأخر الأجل صنفنا كتابا أوسع، وأكمل منه، نوفيه حقوقه كلها إن شاء الله تعالى، وبه الحول والقوة، وإليه الرغبة فى الزيادة فى المعونة والتوفيق، والصلاة على سيدنا محمد النبى وآله الطاهرين الأخيار[2] .

ترتيب الكتاب

رتب «الكلينى» كتابه الكافى على طريقة الكتب والأبواب الفقهية .

(١) قلت: هذا الكتاب هو رقم ٤ وقد اشتمل على ١٠١٥ حديثا وفيه كثير من الكفر والضلال انظر ما ذكرته عن الأئمة عند الحديث عن السنة

(٢) الأصول من الكافى ١/ ٩

عرض ونقد لمنهج الكليني في الكافي

من خلال معايشتي لكتاب «الكافي» وبعد التحقيق والدراسة تبين لي أن منهج الكليني يتلخص في النقاط التالية .

١ـ أن الكليني يذكر اسم الكتاب، ثم يترجم للباب، ثم يذكر الأحاديث التي رويت عن الأئمة ـ وما أكثرها - أو عن النبي ﷺ - وما أقلها - بما يتوافق مع تلك الترجمة .

فمثلا يقول: كتاب فضل العلم، ثم يذكر ترجمة للباب فيقول: باب فرض العلم ووجوب طلبه والحث عليه، ثم يذكر حديثاً يشهد لهذا العنوان، فيخرج حديثاً بسنده فيقول :

عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن الحسن بن أبي الحسين الفارسي عن عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: رسول الله ﷺ : طلب العلم فريضة على كل مسلم، الا أن الله يحب بغاة العلم[1]، وقد انتهج ذلك في كتابه كله

ما عدا كتاب العقل والجهل - أول كتاب في الكافي - فإنه ذكر اسم الكتاب فقط ثم سرد الأحاديث .

فقال: كتاب العقل والجهل أخبرنا[2] أبو جعفر محمد بن يعقوب قال حدثني عدة من أصحابنا منهم محمد بن يحيى العطار عن أحمد بن محمد عن الحسين ابن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لما خلق الله العقل: استنطقه ثم قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له: أدبر فأدبر، ثم قال له: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا أحب إلي منك، ولا أكملتك إلا

---

(١) الكافي كتاب العلم باب فرض العلم ووجوب طلبه والحث عليه ١/ ٣٠ ح رقم ١

(٢) قال محقق الكتاب : الظاهر أن قائل أخبرنا احد رواة الكافي كالنعماني، أو الصفواني، أو غيرهما، الكافي ١/ ١٠ هامش

فيمن أحب، أما إنى إياك آمر، وإياك أنهى، وإياك أعاقب، وإياك أثيب[1].

وكذلك كتاب الروضة آخر كتاب فى الكافى[2].

٢ ـ أهمل صيغ الأداء فلم يقل أخبرنا أو حدثنا أو أنبأنا أو نحو ذلك، إلا نادراً، ولم يذكر من صيغ التحمل الأداء إلا كلمة «عن» التى لا تقتضى اتصالا، وهى موجودة بين رجال إسناده أما ما بينه وبين شيوخه فإنه لم يذكر من تلك الصيغ غير كلمة «عن» و «حدثنا».

وهاتان الصيغتان لم تتكرا إلا نادرا جدا، فالكتاب يحتوى على ١٦١٩٩ حديثاً لم يذكر هما إلا عشرات المرات تقريبا.

وإهماله لتلك الصيغ كاف للإطاحة «بالكافى» من على عرش القدسية الذى يعترف به الإماميون، وكاف لتحطيم هالات الاحترام والتبجيل لذلك المصنف.

---

(١) الكافى كتاب العقل والجهل ١/ ١٠ ح رقم ١، وهذا أول حديث فى أول كتاب فى الكافى وقد: ـ أخرجه العقيلى فى الضعفاء الكبير ٣/ ١٧٥ من حديث أبى أمامة، وقال: لا يثبت فى هذا المتن شىء

ـ وابن عدى فى الكامل ٦/ ١٤ من حديث أبى هريرة فى ترجمته للفضل بن عيسى أحد رواة الخبر وقال: الضعف بين على ما يرويه

ـ وأبو نعيم فى الحلية ٧/ ٣١٨ من حديث عائشة

ـ وذكره الغزالى فى الإحياء ١/ ٩٩ وقال العراقى معلقاً أخرجه فى الأوسط من حديث أبى أمامه، وأبو نعيم من حديث عائشة بإسنادين ضعيفين

ـ وذكره السخاوى فى تمييز الطيب من الخبيث صـ٤٣ وقال: قال ابن تيمية واتبعه غيره إنه موضوع كذب باتفاق

ـ وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة صـ ١٩٨ ح رقم ~~٢٣٣، وقال:~~ قال شيخنا: الوارد فى أول ما خلق الله، حديث: أول ما خلق الله القلم، وهو أثبت من حديث العقل

ـ وذكره ابن عراق فى تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٢٠٤ ح رقم ٦٤ ونقل قول ابن حبان: ليس عن رسول الله ﷺ خبر صحيح فى العقل

وذكره العجلونى فى كشف الخفا ١/ ٢٧٥ ونقل قول ابن تيمية: انه – أى الحديث ـ موضوع باتفاق

(٢) كتاب الروضة يقع بكامله فى المجلد رقم ٨

إذ ما فائدة كتاب كل أحاديثه معنعنة، صحيح أن العلماء اختلفوا حول الحديث المعنعن بين قبوله ورده، ومن قبله بشروط[1] لكن لماذا يجعلون مصنفهم الأول متأرجحاً، ويدور بين القبول والرد، ولماذا لم يذبوا عنه هذا التأرجح.

أقول: لماذا لم يحموه من ذلك ؟ ويجعلوه كصحيح البخارى عند أهل السنة مثلا؟

فإذا كان الكلينى قد تحمل هذه الروايات بطرق التحمل التى تؤدى بصيغ السماع - كحدثنا وسمعت - فلماذا لم يذكرها؟ هل يعتقد أن ليس لها قيمة علمية؟! أم أنه نسيها فاستسهل العنعنة.

وإن كان قد تحملها هكذا بالعنعنة فمن يدرينا أن كل تلميذ عاصر شيخه أو كل راو عاصر من قبله؟؛ إن كتب الرجال المعتمدة عندهم لم تهتم بمواليد ووفيات الرواة المترجم لهم فى الأعم الأغلب[2] .

وهذا كله بدوره يجعلنا نشك فى صحة أحاديث هذا الكتاب الذى يشغل مكانا حساساً عند الشيعة الامامية .

٣ - يبدأ السند أحيانا بقوله: عدة من أصحابنا، دون أن يسميهم أو يحددهم ثم يذكر بقية السند وقد نبه محقق الكتاب فى صدره على ذلك[3] فقال: تنبيه .

كل ما كان فى الكتاب - الكافى - عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى فهم:

١- أبو جعفر محمد بن يحيى العطار القمى[4] .

٢- على بن موسى بن جعفر الكمندانى[5] .

(١) انظر مقباس الهداية للشيخ المامقانى ١ / ٢١٠

(٢) راجع رجال النجاشى ورجال الكشى والفهرست والرجال للطوسى رأعيان الشيعة وغير ذلك

(٣) لم يقل لنا هذا المحقق من أين حصل على هذا الجزم

(٤) وثقة النجاشى فى رجاله ٢ / ٢٥١

(٥) لم يترجم له أصحاب الكتب المعتمدة فى الرجال عندهم وهم الكشى فى رجاله والطوسى والنجاشى

٣ ـ أبو سليمان داود بن كورة القمى[١] .

٤ ـ أبو على أحمد بن إدريس بن أحمد الأشعرى القمى[٢] .

٥ ـ أبو الحسن على بن ابراهيم بن هاشم القمى[٣] .

وكل ما كان فيه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقى فهم:

١ ـ أبو الحسن على بن ابراهيم بن هاشم القمى[٤] .

٢ ـ محمد بن عبد الله بن أذنية[٥] .

٣ ـ أحمد بن عبد الله بن أمية[٦] .

٤ ـ على بن الحسين السعدى آبادى[٧] .

وكل ما كان عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد[٨] فهم:

١ ـ أبو الحسن على بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازى الكلينى[٩] .

٢ ـ محمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمى[١٠] .

٤ ـ محمد بن عقيل الكلينى[١١] .

---

(١) لم يذكر فيه النجاشى جرحا ولا تعديلا ١ / ٣٦٤ وكذا الطوسى فى الفهرست صـ٦٨

(٢) وثقة النجاشى فى رجاله ١ / ٣٦٤ (٣) وثقه النجاشى فى رجاله ٢ / ٨٦

(٤) وثقه النجاشى فى رجاله ٢ / ٨٦

(٥، ٦، ٧) لم يترجم لهم أصحاب الكتب المعتمدة فى الرجال عندهم وهم النجاشى والكشى والطوسى

(٨) ضعفه النجاشى فى رجاله ١/ ٤١٧ فقال: كان ضعيفا فى الحديث غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب أخرجه من قم الى الرى، وقد جاء ذكر سهل بن زياد فى الكافى كثيرا جداً فمن ذلك ٢/ ٢٦ ح رقم ٥، ٢/ ٥١ ح رقم ٢، ٢/ ٤٤٦ ح رقم ١١، ٢/ ٦٥٧ ح رقم ٢٦، ٣/ ٢٢٢ رقم ١، ٣/ ٢٢٨ ح رقم ٤، ٣/ ٢٢٩ ح رقم ٦، ٣/ ٢٣٥ ح رقم ٢، ٣/ ٢٥١ ح رقم ٥، ٣/ ٤٤٢ ح رقم ٥

(٩) وثقه النجاشى ٢/ ٨٨ (١٠) وثقه النجاشى ٢ / ٢٨٤، وثقه النجاشى ٢/ ٢٥٢

(١١) لم يترجم له أحد من أصحاب الكتب المعتمدة فى الرجال عندهم .

وكل ما كان فيه عدة من أصحابنا عن جعفر بن محمد[1] عن الحسن بن على بن فضال[2] فمنهم:

١ - أبو عبد الله السين بن محمد بن عمران القمى[3][4] .

ومما يؤخذ عليه أنه أحيانا يقول: عدة من أصحابنا عن محمد بن عبد الحميد ولم يحدد لنا من هؤلاء «العدة» ومن هو محمد بن عبد الحميد هذا حتى نعرفه.

وقد جاء ذلك فى مواضع منها ٧ / ٣٨٦ ح رقم ٦ .

ويؤخذ عليه أيضا أنه أحيانا يقول: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ولا يحدد لنا: أهو أحمد بن محمد بن عيسى أم أحمد بن محمد بن خالد .

فالأول: مدحه الطوسى فى الفهرست[5]، وكذا النجاشى فى رجاله[6] .

أما الثانى: فإن النجاشى لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا مدحا ولا قدحا[7] وقال عنه الطوسى كان كثير الرواية عن الضعفاء واعتماد المراسيل[8] .

فكان ينبغى عليه أن يحدد أيهما يقصد حتى نستطيع بالتالى أن نعطى للحديث درجته .

وقد تكرر ذلك كثيرا فمن ذلك: ١/ ٤٨ ح رقم ٢، ٢/ ٧١ ح رقم ١، ٢/ ٧٤ ح رقم ٢، ٢/ ١٧٤ ح رقم ١٥، ٢/ ٤٤٧ ح رقم ١٢، ٢/ ٢١٨ ح رقم ١، ٣/ ٩٠ ح رقم ٧، ٣/ ٩١ ح رقم ٣، ٣/ ٢٢٧ ح رقم ١، ٣/ ٤١٨ ح رقم ١٠، ٦/ ٢ ح رقم ٢، ٦/ ٨٥ ح رقم ٥ .... إلخ

---

(١) هناك الكثيرون اسمهم محمد بن جعفر وثق النجاشى بعضهم وضعف الآخر، ونحن لا ندرى من المقصود هنا أهو الموثق أم المضعف، وكتب الرجال عندهم لا تذكر الا فى النادر الشيوخ والتلاميذ .النجاشي ٢/ ٢٨٢ : ٣١٩

(٢) وثقه النجاشى فى رجاله ١/ ١٢٧

(٣) وثقه النجاشى فى رجاله ١/ ١٦٨

(٤) مقدمة الأصول من الكافى ١/ ٤٨

(٥) صـ٢٥

(٦) ١/ ٢١٦

(٧) رجال النجاشى ١/ ٢٠٤

(٨) الفهرست صـ٢٠

٤ ـ يذكر الكليني أحيانا المتن ثم يذكر بعد انتهائه سنداً آخر ويقول في آخره ثم ذكر نحوه، مثال ذلك:

قال الكليني: محمد بن يحيى عن أحمد بن أبي زاهر عن علي بن اسماعيل عن صفوان بن يحيى عن عاصم بن حميد عن أبي اسحاق النحوي قال:

دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فسمعته يقول: إن الله عز وجل أدب نبيه على محبته فقال: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[1] ثم فوض اليه فقال: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾[2] وقال عز وجل: ﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾[3] قال: ثم قال: وإن نبي الله فوض إلى علي وأئمته، فسلمتم وجحد الناس، فوالله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا، وأن تصمتوا إذا صمتنا، ونحن فيما بينكم وبين الله عز وجل، وما جعل الله خيرا في خلاف أمرنا .

عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن أبي اسحاق قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ثم ذكر نحوه[4] .

وقد تكرر ذلك في ١/ ٢٧٨ ح رقم، ١/ ٣٤٨ ح رقم ٥، ٢/ ٢١ ح رقم ٦، ٣/ ٢٠ ح رقم ٣، ٣/ ٥١١ ح رقم ٢، ٢/ ٥١٤ ح رقم ٢ .... إلخ

٥ ـ أحيانا يُعلق على الخبر من عنده وهذا قليل

مثال ذلك: قال الكليني: علي بن محمد ومحمد بن الحسين عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم عن أبيه؛ ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعا عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء فقال: ما كان وضوء علي عليه السلام إلا مرة مرة .

---

(١) سورة القلم ٤ (٢) سورة الحشر ٧

(٣) سورة النساء ٨٠

(٤) كتاب الحجة باب التفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمة عليهم السلام في أمر الدين!! ١/ ٢٦٥ ح رقم ١.

هذا دليل على أن الوضوء إنما هو مرة مرة، لأنه صلوات الله عليه كان إذا ورد عليه أمران، كلاهما لله طاعة، أخذ بأحوطهما، وأشدهما على بدنه، وأن الذى جاء عنهم عليهم السلام إنه قال: «الوضوء مرتان» انه هو لمن يقنعه مرة واستزاده فقال: مرتان، ثم قال: ومن زاد على مرتين لم يؤجر، **وهذا أقصى غاية الحد فى الوضوء الذى من تجاوزه أثم، ولم يكن له وضوء**، وكان كمن صلى الظهر خمس ركعات، ولو لم يطلق عليه السلام فى المرتين فكان سبيلهما الى الثلاث؛ وروى فى رجل كان معه من الماء مقدار كف وحضرت الصلاة: قال: فقال: يقسمه أثلاثا، ثلث للوجه، وثلث لليد اليمنى، وثلث لليد اليسرى، ويمسح بالبلة رأسه ورجليه[(١)] .

وقد تكرر تعليقه على المرويات، فمن ذلك ١/ ٨٥ ح رقم ١، ١/ ٢٧٨ ح رقم ٣، ١/ ٣٤٧ ح رقم ٣، ٣/ ٢٩٠ ح رقم ٧، ٣/ ٣٥٩ ح رقم ٩ .

٦ ـ وإذا تكرر الاسناد كله، فإنه لا يكرره، بل يكتفى بذكره فى المرة الأولى، وبعد ذلك يقول: وعن أبى عبد الله عليه السلام ثم يذكر الحديث أو يقول: وبهذا الإسناد أو لا يقول شيئاً من ذلك .

مثال ذلك:

قال الكلينى: على بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلى عن السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ أكثر ما تلج به أمتى النار الأجوفان: البطن والفرج: وبإسناده قال: قال رسول الله ﷺ ثلاث أخافهن على أمتى من بعدى: الضلالة بعد المعرفة، ومضلات الفتن، وشهوة البطن والفرج[(٢)] .

عنه[(٣)] عن الفضيل بن عبد الوهاب عن اسحاق بن عبيد الله عن عبيد الله بن الوليد الوصافى رفعه قال: قال رسول الله ﷺ : من قال: لا إله إلا الله غرست

(١) كتاب الطهرة باب صفة الوضوء ٣/ ٢٧ ح رقم ٩ قال محقق الكتاب من قوله: « هذا دليل » كلام المؤلف

(٢) كتاب الإيمان والكفر باب العفة ٢/ ٧٩ ح رقم ٥، ٦

(٣) أى عن شيخه السابق فى الحديث المتقدم على هذا الحديث

له شجرة فى الجنة من ياقوتة حمراء منبتها فى مسك أبيض، أحلى من العسل، وأشد بياضا من الثلج، وأطيب ريحا من المسك، فيها أمثال ثدى الأبكار، تعلو عن سبعين حلة .

وقال رسول الله ﷺ: خير العبادة قول: لا إله إلا الله .

وقال: خير العبادة الاستغفار، وذلك قول الله عز وجل فى كتابه: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾[1] .

وقد تكرر ذلك فى ٢/ ١٦ ح رقم ٦، ٢/ ٦٤٣ ح رقم ٣، ٢/ ٦٤٤ ح رقم ١، ٢، ٣، ٤/ ١١٧ ح رقم ١ .

٧ ـ أحيانا لايحدد الراوى الذى روى الحديث فيقول: فلان أو غيره، أو عن بعض أصحابنا أو بعض من العراقيين أو نحو ذلك .

مثال ذلك:

قال الكلينى: أبو على الأشعرى عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان أو غيره عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الايمان فقال . . . .[2] ألخ .

وقد تكرر ذلك كثيراً فى الكافى وقد ذكرت أمثلة على ذلك وعلقت عليها عند الحديث على شروط الحديث الصحيح عندهم .

٨ ـ أحيانا يذكر الباب بدون ترجمة فيقول مثلا باب ثم يذكر الأحاديث بعده.

كما فى ٥/ ٤٦، ٥/ ٥٧٤، ٧/ ٣٨٧ .

٩ ـ أحيانا يذكر الحديث بدون اسناد ويصدره بكلمة « روى » .

قلت: وهذه اللفظة مما نص المامقانى على أنها من علامات ضعف الحديث[3]

---

(١) كتاب الدعاء باب من قال لا إله إلا الله ٢/ ٥١٧ ح رقم ٢ والأية من سورة محمد ﷺ ١٩

(٢) مقباس الهداية ١/ ٤١٨

(٣) كتاب الإيمان والكفر ولم يترجم للباب ٢/ ٣٨ ح رقم ٣

مثال ذلك :

١ ـ قال الكليني : وروى عن أبي الحسن عليه السلام قال : إذا دعا أحدكم على أحد قال : اللهم اضرقه ببلية لا أخت لها ، وأبح حريمه »[١] .

٢ ـ قال الكليني : وروى أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يصلي فيها - أي ليلة القدر - ركعتين يقرأ في الأولى الحمد وقل هو الله أحد ألف مرة ، وفي الثانية الحمد لله وقل هو الله أحد مرة واحدة[٢] .

١٠ ـ أحيانا لا يحدد اسم الإمام راوي الحديث .

مثال ذلك :

قال الكليني : محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن علي بن الحسين بن عبد ربه قال : قلت له : ما تقول في الفص يتخذ من حجارة زمرد قال : لا بأس به ، ولكن إذا أراد الاستنجاء نزعه[٣] .

وهذا الحديث عندهم يسمى « بالمضمر » وهو من أقسام الضعيف لاحتمال أن يكون المقصود بالمضمر غير المعصوم عليه السلام ، وقد نص على ضعف هذا النوع من الحديث الشيخ المامقاني وغيره[٤] .

وقد تكرر ذلك في ٢/٢٤٣ ح رقم ٥ ، ٢/٢٤٣ ح رقم ١٤ ، ٢/٥١١ ح رقم ٣ ، ٢/٥١٥ ح رقم ٥ ، ٢/٥٤٥ ح رقم ٣ ، ٢/٥٤٦ ح رقم ، ٢/٥٤٧ ح رقم ٥ ، ٤/٢٩٠ ح رقم ٣ ، ٤/٣٢٩ ح رقم ١ ، ٤/٣٣٠ ح رقم ٨ ، ٤/٤٢٩ ح رقم ١٢ ، ٥/٦٢ ح رقم ٢ وهلم جرا . مما يدل على أن الكافي ممتلىء بالضعيف من الأحاديث ، ومع ذلك يضعونه بمساواة صحيح البخاري عند أهل السنة إن هذا لشيء عجاب !!

---

(١) كتاب الدعاء باب الدعاء على العدو ٢/٥١٢ ح رقم ٢

(٢) كتاب الصيام باب التكبير ليلة الفطر ويومه ٤/١٦٨ ح رقم ٣

(٣) كتاب الطهارة باب القول عند دخول الخلاء وعند الخروج . . . ١/١٧ ح رقم ٦

(٤) سبق الكلام عن الحديث المضمر صـ١٢٢ وانظر مقباس الهداية للمامقاني ١/٣٣٣

١١ ـ أحيانا يذكر شيخه ثم يكتفى به ويقول بإسناده رفعه .

مثال ذلك :

قال الكلينى: محمد بن يحيى باسناده رفعه قال: سئل أبو الحسن عليه السلام ما حد الغائط ؟

قال: لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها، ولا تستقبل الشمس ولا القمر[1] .

وقد تكرر ذلك فى ٢/٦٨ ح رقم ٦ ، ٢/٩١ ح رقم ١٥ ، ٢/١٠٥ ح رقم ١٢ ، ٢/١٠٦ ح رقم ٦ ، ٢/١١٢ ح رقم ٧ ، ٢/١١٤ ح رقم ٩ ، ٣/١٦ ح رقم ٥ ، ٣/٢٣ ح رقم ٥ .

١٢ ـ أحيانا يكرر المتون

مثال ذلك :

قال الكلينى : عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى رفعه قال: السمك الطرى يذيب شحم العين[2] .

قال الكلينى : سهل بن زياد عن على بن حسان عن موسى بن بكر عن أبى الحسن عليه السلام قال. السمك الطرى يذيب شحم العين[3] .

لا شك أن هذه سخافات حشى بها الشيعة كتابهم الأول ومعتمدهم فى الرواية، إن جميع الحيوانات التى تعيش على السواحل البحار والمحيطات السمك الطرى هو أساس طعامها ولم نر حيوانا أذيبت شحمة عينيه !!

وقد حدث تكرار فى مواضع كثيره منها ١/ ٢٢٠ ج رقم ٤، ٥، ٦/ ٢٥ ح رقم ٢ ، ١٤/ ١٠ ح رقم ١ مع ١/ ٢٦، ٨/ ٦١ ح رقم ٣١٦، ٣١٧، ١/ ٢١٤ ح رقم ٢، ٤، ٥ . . . إلخ وقد أوصل محقق الكتاب الأحاديث المكرره عند الكلينى فى

---

(١) كتاب الطهارة باب الموضع الذى يكره أن يتغوط فيه أو يبال ٣/ ١٥ ح رقم ٣

(٢) كتاب الأطعمة باب السمك ٦/ ٣٢٤ ح رقم ٨

(٣) الموضع السابق ح رقم ٩

الكافى إلى ١٠٢٣ حديثا حيث قال: إن عدد أحاديثه بلغت ١٦١٩٩ حديثا بالمكرر، وبغير المكرر ١٥١٧٦ حديثا[١] .

١٣ ـ أحياناً ينقل أقوالاً فى الجرح والتعديل .

مثال ذلك:

قال الكلينى: على بن ابراهيم عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبى عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن قيس أبى «اسماعيل - وذكر أنه لا بأس به من أصحابنا - رفعه .

قال: جاء رجل الي النبى ﷺ فقال: يا رسول الله أوصينى فقال: احفظ لسانك[٢] . . . إلخ

مثال آخر

قال الكلينى: بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميره عن منصور بن حازم قال: حدثنى الثقة عن ابى الحسن عليه السلام قال: إذا شهد لصالح الحق امرأتان ويمينه فهو جائز[٣] .

١٤ ـ أحيانا يحكى كلاماً عن الأنبياء عليهم الصلاة السلام فينقل كلاما عن المسيح وعن سيدنا موسى وسليمان وداود عليهم وعلى نبينا أفضل صلاة وأزكى سلام .

مثال ذلك:

قال الكلينى: محمد بن زياد عن الخشاب بن بقاح عن معاذ بن ثابت عن عمرو بن جميع عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان المسيح عليه السلام يقول: لا تكثروا الكلام فى غير ذكر الله، فإن الذين يكثرون الكلام فى غير ذكر الله

---

(١)مقدمة الأصول من الكافى صـ٢٨

(٢) كتاب الإيمان والكفر باب الصمت وحفظ اللسان ٢/ ١١٥ ح رقم ١٤

(٣) كتاب الشهادات باب شهادة الواحد ويمين المدعى ٧/ ٣٨٦ ح رقم ٦

قاسية قلوبهم ولكن لا يعلمون[1] .

١٥ - أحيانا يرفع الحديث الى رسول الله ﷺ .

مثال ذلك :

قال الكليني: على ابراهيم عن أبيه عن النوفلى عن السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال : رسول الله ﷺ : لا يطولن أحدكم شاربه فإن الشيطان يتخذه مخبأ يستتر به[2] .

وقد تكرر ذلك كثيرا فمن ذلك ما جاء فيه ٦٩/١ ح رقم ٥ ، ٢١٥/١ ح رقم ١ ، ٩٥/٢ ح رقم ٦ ، ١١٠/٢ ح رقم ٩ ، ٨٩/٤ ح رقم ١١ ، ٤٨٠/٤ ح رقم ٦ ، ٥١٢/٥ ح رقم ٦ .... إلخ .

١٦ ـ أحيانا يذكر الحديث من طريقتين يلتقيان عند أحد الرواة فيذكر الطريق الثانى فى نهاية الحديث الى الراوى المتفق عليه بينهما ثم يقول بنحوه .

مثال ذلك :

قال الكليني: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن القداح قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ركعتان يصليهما المتزوج أفضل من سبعين ركعة يصليهما أعزب .

عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الأشعرى عن ابن القداح مثله[3] .

وهو ما يسمى فى علوم الحديث بالمتابعة الناقصة[4] وقد تكرر ذلك فى

---

(١) كتاب الإيمان والكفر باب الصمت وحفظ اللسان ١١٤/٢ ح رقم ١١ وقد تكرر ذلك فى ١٨٩/٢ ح رقم ٣ ، ٥ ، ٣٣٧/٥ ح رقم ٤ ، ٤٥٩/٢ ح رقم ٢٢ ، ٣٢٩/٥ ح رقم٤

(٢) كتاب الزى والتجمل باب اللحية والشارب ٤٨٨/٦ ح رقم ١١

(٣) كتاب النكاح باب كراهة العذبة ٣٢٨/٥ ح رقم ١

(٤) انظر تدريب الراوى ٢٤٢/١ وما بعدها

٢/ ٥٠٠ ح رقم ٢ ٥١١/ ح رقم ٢، ٥١٤/٢، ٨٥/٦، ح رقم ٥، ٨٧/٦، ح رقم ١، ٩٠/٦، ح رقم ٦، ٩١/٦، ح رقم ٢، ٣٩٣/٦، ح رقم ٩، ٣٩٢/٦، ح رقم ١، ح رقم ٢ وهلم جرا .

١٧ ـ أحيانا يحكى كلام عن الصحابة غير سيدنا على والحسن والحسين رضى الله عنهم .

مثال ذلك :

قال الكلينى :يونس عن مثنى عن أبى بصير قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : كان أبو ذر - رحمه الله - يقول : يا مبتغى العلم أن هذا اللسان مفتاح خير ومفتاح شر ،.فاختم على لسانك كما تختم على ذهبك وورقك[١] .

قال الكلينى : محمد بن يحيى عن على بن الحكم عن سيف بن عميرة أبان بن تغلب عن سعيد ابن المسيب قال : سمعت سلمان يقول : كل مما أمسك الكلب وإن أكل ثلثيه[٢] .

وقد تكرر ذلك فى ٤٥٨/٢ ح رقم ٢٠ ، ١٢٦/٣ ح رقم ٤ .

محتوى كل كتاب داخل الكافى

يحتوى الكافى على ٣٥ كتابا فقهيا ، وحتى يقف القارىء الكريم على محتويات هذا الكتاب وطبيعته ، سأذكر محتوى بايجاز ، مع أننى أضع فى الاعتبار أن ما أذكره فى محتوى كل كتاب هو عناوين لأبواب داخل الكتاب الذى أذكر محتواه ، فمثلا إذا قلت : كتاب الحجة يحتوى على أحاديث تدور حول صفات الأئمة ، ومكانتهم ، فليعلم القارىء الكريم أن « صفات الأئمة » عنوان لباب داخل الكتاب وهكذا . . .

كل هذا حتى لا يقال إننى أتجنى عليهم وأذكر ما ليس عندهم ، والله من وراء

---

(١) كتاب الإيمان والكفر باب المت وحفظ اللسان ١١٤/٢ ح رقم ١٠

(٢) كتاب الصيد باب صيد الكلب والفهد ٢٠٤/٦ ح رقم ١٠

القصد .

١ ـ كتاب العقل والجهل

يحتوى كتاب العقل على جملة من الأقوال بلغت - كما سبق - ٣٤ خبرا تدور حول العقل وأهميته، وفضله وتحذر الناس من الجهل وتبعاته، وهو لأول وهلة يعطيك انطباعا بأنه كله حكم ومواعظ ولا ريب فكله أقوال مروية عن أبى عبد الله جعفر الصادق، أو أبى جعفر محمد الباقر، والقليل عن سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه والأقل عن رسول الله سيدنا محمد ﷺ .

أمثلة

١ ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: من كان عاقلاً كان له دين ومن كان له دين دخل الجنة[١] .

٢ ـ قال أمير المؤمنين عليه السلام: العقل غطاء ستير، والفضل جمال ظاهر، فاستر خلل خلقك بفضلك وقاتل هواك بعقلك، تسلم لك المودة، وتظهر لك المحبة[٢] .

٣ ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: أكمل الناس عقلا أحسنهم خلقا[٣] .

وقد عقدت مقارنة بين كتاب العقل وكتاب العقل لداود بن المحبر الذى أودعه الحارث بن أبى اسامة فى مسنده وأورده الحافظ ابن حجر فى المطالب العالية، فلم أجد نصوصا مكررة بينهما، ولكن وجدت شبها كبيرا من حيث المعنى هنا وهناك ؛وقد قال الحافظ ابن حجر معلقا على أحاديث كتاب العقل لداود بن المحبر: ومن كتاب العقل لداود بن المحبر أودعها الحارث بن أبى أسامة فى مسنده، وهى موضوعة كلها، لا يثبت منها شىء[٤] .

٢ ـ كتاب فضل العلم

وأحاديثه تدور حول فرض العلم ووجوب طلبه، والحث عليه، وصفة العالم،

---

(١) ١/ ١١ ح رقم ٦
(٢) ١/ ٢٠ ح رقم ١٣
(٣) ١/ ٢٣ ح رقم ١٧
(٤) المطالب العالية ٣/ ١٣

وحق العلماء وقدر العلماء، ومن عمل بغير علم، والتقليد، ونحو ذلك .

أمثلة :

١ـ قال أبو جعفر عليه السلام: عالم ينتفع بعلمه أفضل من سبعين ألف عابد[١] .

٢- قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: ان من علامات الفقه الحلم والصمت[٢] .

٣ ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: ما من أحد يموت من المؤمنين أحب الى إبليس من موت فقيه[٣] .

٣ ـ كتاب التوحيد

وأحاديثه تدور حول حدوث العالم، واثبات المحدث، والكون، والمكان، ونسبة الله تعالى، وحول تنزيه الله تعالى عن الوصف، والحلول، وأحاديث حول العرش، والكرسى، والروح، والبداء[٤]، والابتداء، والاختيار، والخير والشر، وحول الهداية وأنها من الله عز وجل، ونحو ذلك .

أمثلة

قال أبو عبد الله عليه السلام: ما عظم الله بمثل البداء[٥] .

٢ - قال أبو عبد الله عليه السلام: إن اليهود سألوا رسول الله ﷺ قالوا: انسب لنا ربك، فلبث ثلاثاً لا يجيبهم ثم نزلت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخرها[٦]

(١) باب آفة العلم وفضله وفضل العلماء ١/ ٣٣ ح رقم ٨

(٢) باب صفة العلماء ١/ ٣٦ ح رقم ٤

(٣) باب فقد العلماء ١/ ٣٨ ح رقم ١

(٤) البداء: قال الفخر الرازي: هو عبارة عن تغير الرأى عما كان عليه فى الأول مفاتيح الغيب ١٨/ ١٣٥ وهو مستحيل عليه سبحانه وتعالى لأن ذلك من صفات البشر

(٥) باب البداء ١/ ١٤٦ ح رقم ١

(٦) باب النسبة ١/ ٩١ ح رقم ١

٣ـ قال أبو جعفر عليه السلام: تكلموا فى خلق الله، ولا تتكلموا فى الله، فإن الكلام فى الله لا يزداد صاحبه الا تحيرا[١] .

٤ ـ كتاب الحجة

وهذا الكتاب أهم الكتب داخل الكافى ،والشيعة يركزون عليه، فهو يدور حول الأئمة الاثنى عشر، وصفاتهم، ومكانتهم، وأحوالهم، والفرق بينهم وبين الرسول، والنبى ،وأن الأئمة طاعتهم مفروضة وأنهم هم الهداة، وولاة أمر الله، وخزنة علمه، وأنهم نور الله، وأركان الأرض، والراسخون فى العلم، وأنهم ورثوا علم النبى وجميع الأنبياء، والأوصياء، وعندهم اسم الله الأعظم، وأنهم إذا شاءوا أن يعلموا علموا ! وأنهم يعلمون متى يموتون ! وأنهم لا يموتون الا باختيار منهم ! وأنهم يعلمون علم ما كان وما يكون ! وأنه لا يخفى عليهم شىء ونحو ذلك .

أمثلة: ـ

١ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا أراد الامام أن يعلم شيئا أعلمه الله ذلك[٢] .

٢- قال أبو جعفر عليه السلام: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزل الله تعالى، إلا على بن طالب عليه السلام وأئمة من بعده[٣] .

٣ـ قال أبو عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾[٤] فاطمة عليها السلام: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾[٥] الحسن

(١) باب النهى عن الكلام فى الكيفية ١/ ٩٢ ح رقم ١

(٢) باب الأئمة اذا شاءوا أن يعلموا علموا ١/ ٢٥٨ ح رقم ٣

(٣) باب أنه لم يجمع القرآن كله الا الأئمة عليه السلام ١/ ٢٢٨ ح رقم ١

(٤) سورة النور ٣٥

(٥) سورة النور ٣٥

﴿ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ﴾[1] الحسين: ﴿ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾[1] فاطمة كوكب درى بين نساء أهل الدنيا: ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ ﴾[1] ابراهيم عليه السلام: ﴿ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[1] لا يهودية ولا نصرانية: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾[1] يكاد العلم ينفجر منها: ﴿ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ﴾[1] إمام منها بعد إمام: ﴿ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ﴾[1] يهدى الله للأئمة من يشاء: ﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ﴾[1] .

قلت: ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ ﴾[2] قال: الأول وصاحبه: ﴿ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾[2] الثالث: ﴿ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ ﴾[2] الثاني: ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾[2] معاوية لعنه الله وفتن بنى أمية: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ ﴾[2] المؤمن فى ظلمة فتنتهم: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا ﴾[2] إماما من ولد فاطمة عليها السلام: ﴿فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾[2] أمام يوم القيامة .

وقال فى قوله: ﴿ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم ﴾[3] أئمة المؤمنين يوم القيامة تسعى بين يد « المؤمنين وبأيمانهم حتى ينزلوهم منازل أهل الجنة [4] .

٥ ـ كتاب الايمان والكفر

أحاديثه تدور حول طينة المؤمن والكافر، وأن رسول الله ﷺ هو أول من أجاب الله عز وجل بالربوبية، وحول الاخلاص والشرائع، ود عائم الاسلام، ودرجات الإيمان، والتفكر، وحسن الظن بالله عز وجل، والورع، ونحو ذلك .

أمثلة:-

١ - قال أبو عبد الله عليه السلام: الصبر رأس الايمان[5] .

---

(١) باب أنه لم يجمع القران كله الا الأئمة عليهم السلام ١/ ٢٢٨ ح رقم ١

(١) سورة النور ٣٥ (٢) سورة النور ٤٠

(٣) سورة الحديد ١٢

(٤) باب الأئمة عليهم السلام نور الله عز وجل ١/ ١٩٥ ح رقم ٥

(٥) باب الصبر ٢/ ٨٧ ح رقم ١

٢ ـ وقال أيضا: لما سئل من أى شىء خلق الله عز وجل طينة المؤمن، قال: من طينة الأنبياء فلم تنجس أبدا[١] .

٣ ـ وقال أمير المومنين عليه السلام: إن التفكر يدعوا إلى البر والعمل به[٢] .

٦ - كتاب الدعاء

وأحاديثه تدور حول فضل الدعاء، والحث عليه، وأن الدعاء سلاح المؤمن، والثناء قبل الدعاء، والعموم فيه، وفضل التحميد، والتسبيح، والاستغفار، والتهليل، والتكبير، والدعاء على العدو، والمباهلة، والدعاء للكرب والهم والحزن ونحو ذلك .

أمثلة:

١ ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: قل اللهم أسألك بجلالك وجمالك وكرمك أن تفعل بى كذا وكذا[٣] .

٢ ـ قال أبو جعفر عليه السلام: اذا خرجت من البيت قل: بسم الله خرجت، وعلى الله توكلت، ولا حول ولا قوة الا بالله[٤] .

٣ - قال أمير المومنين عليه السلام: إذا لقيت سبعا، فقل: أعوذ برب دانيال من شر كل أسد مستأسد[٥] .

٧ ـ كتاب فضل القرآن

وأحاديثه تدور حول فضل حامل القرآن ومن يتعلمه بمشقة، ومن حفظه ثم نسيه، وحول البيوت التى تقرأ فيها القرآن وثواب القرآن، وفى كم يقرأ القرآن ويختم وفضل القرآن ونحو ذلك .

---

(١) باب طينة المومن والكافر ٢/ ٣ ح رقم ٣

(٢) باب التفكر ٢/ ٥٥ ح رقم ٥

(٣) باب دعوت موجزات لجميع الجوائج للدنيا والآخرة ٢/ ٥٧٩ ح رقم ٦

(٤) باب الدعوات اذا خرج الانسان من منزله ٢/ ٥٤٩ ح رقم ١٠

(٥) باب الحزر والعوذة ٢/ ٥٧١ ح رقم ٩

أمثلة:

١ ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: من شدد عليه فى القرآن كان له أجران، ومن يسر عليه كان مع الأولين[١] .

٢ - وقال أيضا: ان القران زاجر آمر، يأمر بالجنة، ويزجر عن النار[٢] .

قال أبو عبد الله عليه السلام: من قرأ إذا آوى إلى فراشه ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ كتب الله عز وجل له براءة الشرك[٣] .

٨ - كتاب العشرة

وأحاديثه تدور حول حسن المعاشرة، ومن يجب مصادقته ومصاحبته، ومن تكره مجالسته ومرافقته، وإخبار الرجل أخاه بحبه، والسلام، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا أحببت رجلا فأخبره بذلك فإنه أثبت للمودة بينكما[٤] .

٢ـ وقال أيضا: يسلم الصغير على الكبير، والمار على القاعد، والقليل على الكثير[٥] .

٣ـ عن الرضا عليه السلام: التثاؤب من الشيطان، والعطسة من الله عز وجل[٦] .

٩ـ كتاب الطهارة

وأحاديثه تدور حول المياه والآبار، وماء الحمام، والماء الذى تسخنه الشمس،

---

(١) باب من يتعلم القرآن بمشقة ٢/ ٦٠٦ ح رقم ٢

(٢) لم يترجم للباب ٢/ ٦٠١ ح رقم ٩

(٣) باب فضل القرآن ٢/ ٦٢٦ ح رقم ٢٣

(٤) باب أخبار الرجل أخاه يحبه ٢/ ٦٤٤ ح رقم ٢

(٥) باب من يحب أن يبدأ بالسلام ٢/ ٦٤٦ ح رقم ١

(٦) باب العطاس والتسميت ٢/ ٦٥٤

والسواك، والمضمضه، والاستنشاق، وصفة الوضوء، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: إنه يأتي على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلاة قال: وكيف ذلك ؟ قال: لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه[١] .

٢- قال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس بأنه يحتجم الرجل وهو جنب[٢] .

١٠- كتاب الحيض

ويدور حول أدنى الحيض، وأقصاه، وأدنى الطهر، وحول غسل الحائض، والمرأة ترى الدم وهى جنب، وجماع الحائض، ونحو ذلك .

أمثلة:-

١ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة[٣] .

٢- وقال أيضا: الحائض تقرأ القرآن وتحمد الله[٤] .

١١ـ كتاب الجنائز

وأحاديثه تدور حول علل الموت وأن المؤمن يموت بكل ميتة، وثواب المرض، وثواب عيادة المريض وحد موت الفجاءة، وتلقين الميت، وتوجيهه القبلة، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: الحمى رائد الموت وهو سجن الله فى

(١) باب مسح الرأس والقدمين ٣/ ٣١ ح رقم ٩

(٢) باب الجنب يزكل ويشرب ويقرأ ويدخل المسجد . . . ٣/ ٥١ ح رقم ١١

(٣) باب الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة ٣/ ١٠٤ ح رقم ١

(٤) باب الحائض والنفساء تقرأ القرآن ٣/ ١٠٥ ح رقم ١

الأرض وهو حظ المؤمن من النار[1] .

٢ـ عن أبى جعفر عليه السلام قال: صلى رسول الله ﷺ على حمزة سبعين صلاة[2] .

١٢ـ كتاب الصلاة

وأحاديثه تدور حول فضل الصلاة، وفرضها، وأوقاتها، والجمع بين الصلاتين، وحكم من نام عن صلاة أو نسيها، والآذان، والاقامة، وعن كيفية الصلاة، وما يقال فى الركوع والسجود من الأذكار، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ عن الرضا عليه السلام قال: أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل وهو ساجد، وذلك قوله عز وجل: ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾[3] .

٢ـ عن الحلبى، عن أبى عبد الله عليه السلام: قال: سألته عن المسجد الذى أسس على التقوى قال مسجد قباء[4] .

٣ـ عن أبى عبد الله عليه السلام وقد سئل عن المريض اذا لم يستطيع القيام والسجود، قال: يومىء برأسه إيماء وأن يضع جبهته على الأرض أحب إلى[5].

١٣ـ كتاب الزكاة

وأحاديثه تدور حول فرض الزكاة، وما يجب من المال من الحقوق، ونصاب الزكاة فى الحبوب، وزكاة الذهب والفضة، وأوقاتها، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من منع حقا لله عز وجل انفق فى

---

(١) باب علل الموت وأن المؤمن يموت بكل ميتة ٣/ ١١١ ح رقم ٣

(٢) باب من زاد على خمس تكبيرات ٣/ ١٨٦ ح رقم ١

(٣) باب فضل الصلاة ٣/ ٢٦٥ ح رقم ٣

(٤) باب مسجد النبى ﷺ ٣/ ٢٩٦ ح رقم ٢

(٥) باب صلاة الشيخ الكبير والمريض ٣/ ٤١٠ ح رقم ٥

باطل مثليه[1] .

٢- وعن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: حصنوا أموالكم بالزكاة[2] .

٣- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من الايمان حسن الخلق واطعام الطعام[3] .

١٤- كتاب الصوم

وأحاديثه تدور حول فضل الصوم، والصائم، وشهر رمضان، ومن فطر صائما، وآداب الصائم، وفضل صوم شعبان، وصلته برمضان، ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نوم الصائم عبادة ونفسه تسبيح[4] .

٢- عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تنقض القبلة الصوم[5] .

١٥- كتاب الحج

وأحاديثه تدور حول مناسك الحج، وحج الانبياء والمرسلين، وفضل الحج والعمرة، وأن الناس لو تركوا الحج لجاءهم العذاب، والقران، والتمتع، والافراد، والزيارات، وزيارة النبي ﷺ، والبقيع، ومقابر الشهداء، وقبر أمير المؤمنين عليه السلام، وموضع رأس الحسين، وزيارة قبر الحسن عليهما السلام ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: طواف قبل الحج أفضل من سبعين طوافا بعد الحج[6] .

---

(١) باب منع الزكاة ٣/٥٠٦ ح رقم ٢١

(٢) باب النوادر ٤/٦١ ح رقم ٥

(٣) باب فضل اطعام الطعام ٤/ ٥٠ ح رقم ٢

(٤) باب ما جاء في فضلا لصوم و الصائم ٤/ ٦٤ ح رقم ١٢

(٥) باب الصائم يقبل ويباشر ٤/١٠٤ ح رقم ٢

(٦) باب أن الصلاة والطواف أيهما أفضل ٤/ ٤١٢ ح رقم ٣

٢- وقال أيضا: زيارة قبر الحسين عليه السلام تعدل عشرين حجة وأفضل، ومن عشرين عمرة وحجة[١] .

٣ـ عن أبان بن تغلب قال: كنت مع أبى عبد الله عليه السلام، فمر بظهر الكوفة، فنزل فصلى ركعتين، ثم تقدم قليلا فنزل فصلى ركعتين، ثم قال: هذا موضع قبر أمير المؤمنين عليه السلام، قلت: جعلت فداك والموضعين اللذين صليت فيهما؟قال: موضع رأس الحسين عليه السلام، وموضع منزل القائم عليه السلام[٢] .

١٦- كتاب الجهاد

وأحاديثه تدور حول فضل الجهاد، وجهاد الرجل والمرأة، والغنيمة، وفضل الشهادة، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن أبى معمر عن أبى جعفر عليه السلام: الخير كله فى السيف، وتحت السيف، وفى ظل السيف، قال: وسمعته يقول: إن الخير كله معقود فى نواصى الخيل الى يوم القيامة[٣] .

٢ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من قتل فى سبيل الله لم يعرفه الله شيئا من سيئاته[٤] .

١٧ـ كتاب المعيشة

وتدور أحاديثه حول الزهد، والحث على طلب الرزق، وكراهية الكسل، وشراء العقارات، وبيعها، والدين وقضائه، ونحو ذلك .

---

(١) باب فضل زيارة أبى عبد الله الحسين عليه السلام ٤/ ٥٨٠ ح رقم ٢

(٢) باب موضع رأس الحسين عليه السلام ٤/ ٥١٧ ح رقم ٢

(٣) باب فضل الجهاد ٥/ ٨ ح رقم ١٥ .

(٤) باب فضل الشهادة ٥/ ٥٣ ح رقم ٦

أمثلة:

١ـ عن زبى عبد الله عليه السلام قال: احذروا معاملة أصحاب العاهات فإنهم أظلم شيء[١].

٢ـ وقال أيضا: من اشترى سرقة وهو يعلم. فقد شارك في عارها[٢].

٣- وقال أيضا: الصلح جائز بين الناس[٣].

١٨ـ باب النكاح

وأحاديثه تدور حول حب النساء وخيرهن وشرهن، والحث على الزواج، واختيار الزوجة، وفضل الأبكار، والكفء، ونكاح ولد الزنا، ونكاح الذمية، ونكاح الشغار، والمهور، والرضاع، والمتعة ولأن مذهبهم يبيح المتعة فقد ذكروا لها شروطا فى باب سموه باب شروط المتعة، وعدة المتعة ثم ذكر الكلينى فى ذلك الكتاب أحاديث تدور حول اكرام الزوجة وغيرة النساء ومصافحة النساء ونحو ذلك.

أمثلة:

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: رذال أمواتكم العزاب[٤].

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: اياكم وخضراء الدمن قيل: وما خضراء الدمن؟ قال: المرأة الحسناء فى المنبت السوء[٥].

٣ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: اتقوا الكلام عند ملتقى الختانين فانه يولد الخرس[٦].

---

(١) باب من تكره معاملته ومخالطته ٥/ ١٨٥ ح رقم ٦

(٢) باب شراء السرقة والخيانة ٥/ ١٥٨ ح رقم ٦

(٣) باب الصلح ٥/ ٢٥٩ ح رقم ٥

(٤) باب كراهية العزبة ٥/ ٣٢٩ ح رقم ٢

(٥) باب اختيار الزوجة ٥/ ٣٣٢ ح رقم ٤

(٦) باب النوادر ٥/ ٤٩٨ ح رقم ٧

١٩ـ كتاب العقيقة

وأحاديثه تدور حول فضل الولد، والبنت، والتهنئة بالولد، والعقيقة، ووجوبها، وأنها لا تجب على من لا يجد، وأنه يعق عن المولود يوم السابع، ويحلق رأسه ويسمى، وأن رسول الله ﷺ عق عن الحسن والحسين، وحق الأولاد ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ قال علي بن الحسين عليه السلام: من سعادة الرجل أن يكون له ولد يستعين بهم[١] .

٢ـ قال أبو عبد الله عليه السلام ونظر الى غلام جميل: ينبغي أن يكون أبو هذا أكل السفرجل[٢] .

٣ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: ان الله ليرحم العبد لشدة حبه لولده[٣] .

٢٠ـ كتاب الطلاق

وأحاديثه تدور حول: أنه لا طلاق قبل النكاح، وطلاق السنة، والعدة، وما يوجب الطلاق، والرجعة، والإشهاد عليه، وطلاق الحامل، ونحوذلك .

أمثلة:

١ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها تطليقة واحدة، فقد بانت منه وتزوج من ساعتها[٤] .

٢ـ وقال أيضا: لا يقع الإيلاء الا على امرأة قد دخل بها زوجها[٥] .

---

(١) باب فضل الولد ٦/ ٢ ح رقم ٢

(٢) باب ما تستحب أن تطعم الحبلى والنفساء ٦/ ٢٢ ح رقم ٢

(٣) باب بر الأولاد ٦/ ٥٠ ح رقم ٥

(٤) باب طلاق التي لم يدخل بها ٦/ ٨٤ ح رقم ٦

(٥) باب انه لا يقع الايلاء الا بعد دخول الرجل بأهله ٦/ ١٣٣ ح رقم ١

٣- وقال أيضا: لا يكون اللعان حتى يزعم أنه قد عاين[1] .

٢١ـ كتاب العتق والتدبير والكتابة

وتدور أحاديثه حول: لا عتق الا بعد ملك، والشرط فى العتق، وثواب العتق، وفضله والرغبة فيه، وعتق ولد الزنا، والذمى، والمشرك، والمدبر، والمكتب، وعتق السكران، والمجنون، والمكره ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا عتق الا ما أريد به وجه الله عز وجل[2] .

٢ـ عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا عمى المملوك أعتقه صاحبه ولم يكن له أن يمسكه[3] .

٣- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من أعتق نسمة صالحة لوجه الله عز وجل كفر الله عنه مكان كل عضو منه عضوا من النار[4] .

٢٢ـ كتاب الصيد

وأحاديثه تدور حول: صيد الكلب، والفهد، والبزاة، والصقور، وصيد السمك، والجراد، وصيد الطيور الأهلية، والهدهد ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام وقد سئل عما قتل الحجر والبندق أيؤكل منه؟ قال: لا[5] .

---

(١) باب اللعان ٦/ ١٦٧ ح رقم ٢١ .

(٢) باب انه لا يكون عتق الا ما أريد به وجه الله عز وجل ٦/ ١٧٨ ح رقم ١

(٣) باب المملوك إذا عمى أو جذم أو نكل به فهو حر ٦/ ١٨٩ ح رقم ٣

(٤) باب ثواب العتق وفضله والرغبة فيه ٦/ ١٨٠ ح رقم ٤

(٥) باب ما يقتل الحجر والبندق ٦/ ٢١٣ ح رقم ١

٢ـ عن على بن جعفر عليه السلام قال: سألت أخى موسى عليه السلام عن الهدهد وقتله، وذبحه، فقال: لا يؤذى ولا يذبح فنعم الطير هو[١] .

٣- عن الأشتل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد الكلب المعلم قد أكل من صيده ؟ قال: كل منه[٢] .

٢٣ـ كتاب الذبائح

وتدور أحاديثه حول: ما تذكى به الذبيحة، وصفة الذبح، والنحر والذبيحة تذبح من غير مذبحها، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن يذبح الرجل وهو جنب[٣] .

٢ـ وعنه أيضا قال: لا تأكل من فريسة السبع، ولا الموقوذة، ولا المتردية الا أن تدركها حية فتذكى[٤] .

٢٤ـ كتاب الأطعمة

وأحاديثه تدور حول علل التحريم، والدواب التى لا يؤكل لحمها، والجدى والجمل يرضعان من لبن الخنزيرة، ولحوم الجلالات، والفأرة تموت فى طعام والشراب، والطعام أهل الذمة، ومؤاكلتهم، والأكل متكئا، والأكل ماشيا وحرمة الطعام، واجابة دعوة المسلم، وأن الضيافة ثلا أيام، وحق الضيف وكرامه، وفضل الخبز، والشعير والأرز، والعدس، واللحم، والبطيخ، والثريد، والهدية، والاحساء، والسمك والتفاح والسفرجل والموز، والكمثرة، والكرفس، والخس ونحو ذلك .

---

(١) باب الهدهد والصرد ٦/ ٢٢٤ ح رقم ٢

(٢) باب صيد الكلب والفهد ٦/ ٢٠٥ ح رقم ١٢

(٣) باب ما ذبح لغير التسمية أو ترك التسمية، والجنب يذبح ٦/ ٢٣٤ ح رقم ٦

(٤) باب النطيحة والمتردية، وما أكل السبع تدرك ذكاتها ٦/ ٢٣٥ ح رقم ٢

أمثلة:

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إن نبيا من الأنبياء شكا إلى الله عز وجل الضعف وقلة الجماع فأمره بأكل الهريسة[1] .

٢ـ وقال أيضا: شكا نبى من الأنبياء الى الله عز وجل الغم فأمره الله عز وجل بأكل العنب[2] .

٣ـ وقال أيضا: من أكل سفرجلة على الريق، وطاب ماؤه، وحسن ولده[3] .

٤ـ وقال أيضا: شكا رجل إلى النبى ﷺ قساوة القلب، فقال له: عليك بالعدس، فإنه يرق القلب ويسرع الدمعة[4] .

٢٥ـ كتاب الأشربة

وأحاديثه تدور حول فضل الماء وكثرة الشرب منه والقول على شرب الماء، وفضل ماء الفرات، وبعد ذلك أحاديث تدور حول الأنبذة والخمر وشاربها ومد منها ونحو ذلك .

١ـ قال أمير المؤمنين عليه السلام: الماء سيد الشراب فى الدنيا والآخرة[5] .

٢ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: ماء زمزم شفاء من كل داء[6] .

٣ـ قال أبو عبد الله عليه السلام: شارب الخمر يوم القيامة يأتى مسوداً وجهه مائلا شقه، مدلعا لسانه، ينادى: العطش العطش[7] .

٢٦ـ كتاب الزى والتجمل والمروءة

ذكر الكلينى فى هذا الكتاب أحاديث تدور حول اللباس، ولبس البياض، والقطن، والمعصفر والسواد، والكتان، والصوف، والشعر، والخشن، والحرير،

---

(١) باب الهريسة ٦/ ٣٢٠ ح رقم ٢
(٢) باب العنب ٦/ ٣٥١ ح رقم ٤
(٣) باب السفرجل ٦/ ٣٥٧ ح رقم ٣
(٤) باب العدس ٦/ ٣٤٣ ح رقم ٣
(٥) باب فضل الماء ٦/ ٣٨٠ ح رقم ١
(٦) باب فضل ماء زمزم ٦/ ٣٨٧ ح رقم ٤
(٧) باب شارب الخمر ٦/ ٣٩٧ ح رقم ٨

والديباج، والعمائم، والخف، والخضاب، وجز الشعر، واللحية، والشارب، وأخذ الشعر من الأنف، والكحل والطيب، والسمك، والبخور والأدهان ونحو ذلك .

أمثلة :

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لبس الخف أمان من السل[١] .

٢ـ وقال أيضا: أخذ الشعر من الأنف يحسن الوجه[٢] .

٣ـ وعنه أيضا قال: قال رسول الله ﷺ لا يطولن أحدكم شعر إبطه فإن الشيطان يتخذه مخبأ ليستتر به[٣] .

٢٧ـ كتاب الدواجن

وأحاديثه تدور حول: الدابة والمركوب واتخاذ الابل والغنم ووسم والمواشى والحمام، وإرسال الطير، والديك، والكلاب ونحو ذلك .

أمثلة :

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: شكا رجل الى رسول الله ﷺ الوحشة، فأمره أن يتخذ فى بيته زوج حمام[٤] .

٢ـ وعنه أيضا قال: تسعة أعشار الربح فى صاحب الدابة[٥] .

٣ـ وعن أبى الحسن عليه السلام قال: فى الديك خمس خصال من خصال الأنبياء: السخاء، والشجاعة، والقناعة، والمعرفة بأوقات الصلاة، وكثرة الطروقة[٦] والغيرة[٧] .

---

(١) باب الخف ٦/ ٤٦٦ ح رقم ٣ (٢) باب أخذ الشعر من الأنف ٦/ ٤٨٨ ح رقم ١

(٣) باب الابط ٦/ ٥٠٧ ح رقم ٦ (٤) باب الحمام ٦/ ٥٤٦ ح رقم ٦

(٥) باب ارتباط الدابة والمركوب ٦/ ٥٣٥ ح رقم ٢

(٦) الطروقة: أى كثرة النكاح . لسان العرب ١٠/ ٢١٦

(٧) باب الديك ٦/ ٥٥٠ ح رقم٥

٢٨ـ كتابا الوصايا

وأحاديثه تدور حول الوصية، والأشهاد عليها، وأن صاحب المال أحق بماله ما دام حيا، وانفاذ الوصية على جهتها، ومن أوصى وعليه دين، والوصية للمكاتب، ومن أوصى بشيء من ماله ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أول ما يبدأ به من المال الكفن ثم الدين، ثم الوصية ثم الميراث[(١)] .

٢ـ عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: من أوصى ولم يخف ولم يضار كان كمن تصدق به فى حياته[(٢)] .

٣ـ عن أبى جعفر عليه السلام قال: الوصية حق وقد أوصى رسول الله ﷺ فينبغى للمسلم أن يوصى[(٣)] .

٢٩- كتاب المواريث

وأحاديثه تدور حول بيان الفرائض من الكتاب، والعلة فى أن السهام لا تكون أكثر من ستة، ثم تحدث عن ميراث الولد، والأبوين، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يستقيم الناس على الفرائض أو الصلاة إلا بالسيف[(٤)] .

٢- عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: امرأة هلكت وتركت زوجها قال: المال كله للزوج[(٥)] .

---

(١) باب أنه يبدأ بالكفن ثم بالوصية ٧/ ٢٣ ح رقم ٣

(٢) باب النوادر ٧/ ٦٢ ح رقم ١٨

(٣) باب الوصية وما أمر بها ٧/ ٣ ح رقم ٥

(٤) باب أن الفرائض لا تقام الا بالسيف ٧/ ٧٧ ح رقم ١

(٥) باب المرأة تموت ولا تترك إلا زوجها ١٢٦/٧ ح رقم ٧

٣ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يتوارث الحر والمملوك[١] .

٣٠- كتاب الحدود

وأحاديثه تدور حول الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك، وصفة حد الزانى، وما يوجب الرجم، وصفته، ومن زنى بذات محرم، ونحو ذلك .

أمثلة :

١ـ عن أبى جعفر عليه السلام قال: حد يقام فى الأرض أزكى فيها من مطر أربعين ليلة وأيامها[٢] .

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: فى رجل زوج أمته رجلا ثم وقع عليها قال: يضرب الحد[٣] .

٣ـ وعنه أيضاً قال: حد النباش حد السارق[٤] .

٣١ـ كتاب الديات

وأحاديثه تدور حول القتل، والجماعة يجتمعون على قتل واحد، والرجل يمسك الرجل فيقتله آخر، ونحو ذلك .

أمثلة :

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام فى رجلين أمسك أحدهما وقتل الآخر قال: يقتل القاتل ويحبس الآخر حتى يموت غما كما كان حبسه عليه حتى مات غما[٥] .

٢ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يقتل الوالد بولده، ويقتل الولد

---

(١) باب لا يتوارث الحر والعبد ٧/ ١٥٠ ح رقم ٢

(٢) باب التحديد ٧/ ١٧٤ ح رقم ١

(٣) باب الرجل يزوج أمته ثم يقع عليها ٧/ ١٩٦ ح رقم ١

(٤) باب حد النباش ٧/ ٢٢٨ ح رقم ١

(٥) باب الرجل يمسك الرجل فيقتله آخر ٧/ ٢٨٧ ح رقم ١

بوالده، ولا يرث الرجل الرجل إذا قتله وان كان خطأ[1] .

٣ـ وعنه أيضا قال: الأسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم[2] .

٣٢ـ كتاب الشهادة

وأحاديثه تدور حول أول من ملك كتب في الأرض، والرجل يدعى إلى الشهادة، وكتمان الشهادة، والرجل ينسى الشهادة، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: شاهد الزور، لا تزول قدماه حتى تجب له النار[3] .

٢ـ عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: إن شهادة الصبيان إذا أشهدوهم وهم صغار جازت، واذا كبروا ما لم ينسوها[4] .

٣ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا أقبل شهادة الفاسق إلا على نفسه[5].

٣٣ـ كتاب القضاء والأحكام

وأحاديثه تدور حول أصناف القضاء، وحكم من حكم بغير ما أنزل الله عز وجل، وأن المفتي ضامن، وأدب الحكم، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من حكم في درهمين بغير ما انزل الله عز وجل فهو كافر بالله العظيم[6] .

---

(١) الرجل يقتل ابنه والابن يقتل أباه وأمه ٧/ ٢٩٨ ح رقم ٥

(٢) باب الشفتين ٧/ ٣٣٣ ح رقم ٦ (٣) باب من شهد بالزور ٧/ ٣٨٣ ح رقم ٢

(٤) باب شهادة الصبيان ٧/ ٣٨٩ ح رقم٥

(٥) باب ما يرد من الشهود ٧/ ٣٩٥ ح رقم ٥

(٦) باب من حكم بغير ما أنزل الله عز وجل ٧/ ٤٠٨ ح رقم ٢

٢ـ عن أمير المومنين عليه السلام قال: من ابتلى بالقضاء فليواس بينهم فى الإشادة، وفى النظر، وفى المجلس[١] .

٣- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أن أمير المومنين عليه السلام أتى بعبد لذمى قد أسلم، فقال: اذهبوا فبيعوه من المسلمين وادفعوا ثمنه الى صاحبه ولا تقروه عنده[٢] .

٣٤ـ كتاب الإيمان والنذور والكفارات

وأحاديثه تدور حول كراهة اليمين الكاذبة، وأنه لا يحلف الا بالله، ومن لم يرض بالله فليس من الله، ووجوه الايمان، واللغو، ونحو ذلك .

أمثلة:

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من حلف على يمين فرأى ما هو خير منها فليأت الذى هو خير، وله حسنة[٣] .

٢- وقال أيضا: لا يحلف بغير الله، وقال: اليهودى والنصرانى والمجوسى لا تحلفوهم الا بالله عز وجل[٤] .

٣ـ عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل جعل عليه المشى إلى بيت الله فلم يستطع، قال: فليحج راكبا[٥] .

٣٥ـ كتاب الروضة

وأحاديثه تدور حول خطب لسيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه فى الزهد وغيره، وتأويل لبعض الآيات القرآنية، وأحاديث آدم وبنيه، وقصة نوح، وقوم صالح، وناقته، وقصة يوسف، وحديث سليمان، وغزوة أحد، وصلح

---

(١) باب أدب الحكم ٧/ ٤١٣ ح رقم ٣

(٢) باب النوادر ٧/ ٤٣٢ ح رقم ١٩

(٣) باب من حلف على يمين فرأى خيرا منها ٧/ ٤٤٤ ح رقم ٤

(٤) باب استحلاف أهل الكتاب ٧/ ٤٥١ ح رقم ٥

(٥) باب النذور ٧/٤٥٨ ح رقم ٢١

الحديبية، وحديث ضيف ابراهيم عليه السلام، وإهلاك قوم لوط ونحو ذلك .

أمثلة :

١ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان طول سفينة نوح عليه السلام ألف ذراع، ومائتى ذراع، وعرضها ثمانمائة ذراع، وطولها فى السماء ثمانين ذراعا، سعت بين الصفا والمروة، وطافت بالبيت سبعة أشواط ثم استوت على الجودى(١)

٢ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان فى الجنة نهرا حافتاه حور نابتات، فإذا مر المومن بإحداهن، فأعجبته اقتلعها، فأنبت الله عز وجل مكانها(٢) .

٣ـ عن أبى جعفر عليه السلام قال: ان الله عز وجل ديكا، رجلاه فى الأرض السابعة، وعنقه مثبته تحت العرش وجناحاه فى الهوى، اذا كان فى نصف الليل أو الثلث الثانى من آخر الليل جذب بجناحه وصاح « سبوح قدوس ربنا الله الملك الحق المبين، فلا إله غيره، رب الملائكة والروح، فتضرب الملائكة بأجنحتها وتصيح(٣) .

٤ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الأرض على أى شىء هى؟ قال: هى على حوت، قلت فالحوت على أى شىء هو ؟ قال: على ماء، قلت: فالماء على أى شىء هو ؟ قال: على صخرة ؟ قلت: فعلى شئ الصخرة؟ قال: على قرن ثور أملس، قلت: فعلى أى شىء الثور ؟ قال: على الثرى، قلت فعلى أى شىء الثرى ؟ فقال: هيهات عند ذلك ضل العلماء(٤) .

٥ـ عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِنْهَا (بمحمد) ﴾ هكذا والله نزل بها جبريل عليه السلام على محمد ﷺ(٥) .

---

(١) ٨/ ١٩٤ ح رقم ٤٢٦

(٢) ٨/ ١٥٧ ح رقم ٢٩٩

(٣) ٨/ ١٨٧ ح رقم ٤٠٦

(٤) ٨/ ٦٢ ح رقم ٥٥

(٥) ٨/ ١٣٠ ح رقم ٤٠٦ والآية من سورة آل عمران رقم ١٠٣ وليس فيها « محمد »

٦ـ عن حماد بن عثمان قال: تلوت عند أبى عبد الله عليه السلام: ﴿ ذَوَا عَدْلٍ مِنكُمْ ﴾ فقال: ﴿ ذوا عدلٍ منكُمْ ﴾ هذا ما أخطأت فيه الكتاب[1].

٧ـ عن محمد بن مروان قال: تلا عبدالله عليه السلام: « وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الحسنى صِدْقًا وَعَدْلاً » فقلت: جعلت فداك إنما نقرؤها: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ﴾ فقال: إن فيها « الحسنى »[2].

٨ - عن أبى بكر بن محمد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقرأ: ﴿وَزُلْزِلُوا ثم زلزلوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[3].

(١) ٨/ ١٣٠ ح رقم ٢٤٨ والآية من سورة المائدة رقم ٩٥ والصواب : « ذوا عدل منكم »

(٢) ٨/ ١٤٢ ح رقم ٢٤٩ والآية من سورة الأنعام رقم ١١٦ وليس فيها كلمة « الحسنى »

(٣) ٨/ ١٩٨ ح رقم ٤٣٩ والآية من سورة البقرة رقم ٢١٤ وليس فيها « ثم زلزلوا »



الفصل الثانى

كتاب من لا يحضره الفقيه
لابن بابويه القمى
عرض ونقد



ترجمة موجزة للمصنف:

هو أبو جعفر محمد بن على الحسين بن موسى بن بابوية القمى[1] المعروف «بالصدوق» .

ولد بقم فى حدود سنة ٣٠٦هـ، ونشأ بها تحت رعاية أبيه الذى كان أعلم الناس فى زمانه وأتقاهم، وتخرج على مشايخها، ثم انتقل إلى الرى[2] وأقام بها، وزار خلال ذلك مشهد الرضا، ومر بنيسابور[3]، واستمع إلى علمائها .

وفى سنة ٣٥٢هـ انتقل إلى بغداد، ثم زار الكوفة ٣٥٤هـ ثم حج إلى مكة، ثم جاء همذان[4]، ورحل إلى ما وراء النهر - نهر جيحون - وورد سمرقند[5]، وفرغانة[6]، كما جاء بلخ[7]، وفى كل هذه البلاد يستمع الى الشيوخ فيها[8].

شيوخه

تتلمذ الصدوق على يد جمهرة كبيرة من علماء عصره، أحصاهم صحب مقدمة « من لا يحضره الفقيه » فبلغوا ٢١١ شيخا أذكر منهم:

١- أبوه: على بن الحسين بن موسى بن بابويه أبو الحسن القمى

---

(١) القمى: بضم الكاف، وتشديد الميم، نسبة الى قم، بلدة بين أصبهان وساوة، كبيرة، واكثر أهلها شيعة، وهى حاليا فى إيران. اللباب ٣/ ٥٥

(٢) الرى: بلدة تقع حاليا فى إيران. انظر الأطلس العربى صـ ٢٦

(٣) نيسابور: بفتح أوله مدينة كبيرة مشهورة تقع حالياً فى إيران. انظر معجم البلدان ٥/ ٣٨٢

(٤) همذان: بالتحريك، والذال معجمة وأخره نون، مدينة بايران حاليا. معجم البلدان ٥/ ٤٧١

(٥) سمرقند: بفتح أوله وثانيه بلد معروفة، وهى حاليا تقع بجمهورية أوزبكستان. معجم البلدان ٣/ ٢٧٩

(٦) فرغانة: بالفتح ثم السكون، وغين معجمة، وبعد الألف والنون، مدينة واسعة بما وراء النهر مجاورة لبلاد تركستان. معجم البلدان ٤/ ٢٨٧

(٧) بلخ: مدينة مشهورة بخرسانة وهى حاليا فى ايران. معجم البلدان ١/ ٥٦٨

(٨) بحار الأنوار الجزء رقم صفر صـ ٧٠، وأعيان الشيعة ١٠/ ٢٤

قال عنه الطوسى: كان فقيها جليلا ثقة، وله كتب كثيرة[1]، وقال النجاشى: شيخ القميين فى عصره ومتقدمهم، وثقتهم، له كتب، مات سنة ٣٢٩هـ[2].

٢- أبو جعفر محمد بن الحسين بن أحمد بن الوليد القمى.

قال الطوسى: جليل القدر، عارف بالرجال، موثوق به، له كتب[3]؛ وقال النجاشى: شيخ القميين وفقيهم، ومتقدمهم، ووجههم، ثقة ثقة، عين، مسكون إليه مات سنة ٣٤٣هـ[4].

٣- جعفر بن على بن حسان بن على بن عبدالله البجلى أبو عبدالله الكوفى ذكره الطوسى فى الفهرست وقال: له نوادر وروايات[5]، وكذا النجاشى ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ولا وفاة[6].

تلاميذه والرواة عنه

-أخذ عن الصدوق مجموعة من الناس ورووا عنه كتبه، منهم:-

١- أخوه الحسن بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه أبو عبدالله القمى.

قال عنه النجاشى: ثقة له كتب، منها كتاب التوحيد[7].

٢- محمد بن محمد بن النعمان أبو عبدالله المعروف « بالمفيد ».

قال النجاشى شيخنا، وأستاذنا، فضله أشهر من أن يوصف فى الفقه، والكلام، والرواية، والثقة، والعلم، مات سنة ٤١٣هـ[8].

٣- عبد الواحد بن محمد عبدوس النيسابورى.

قال حسن الموسوى محقق مشيخة كتاب «من لا يحضره الفقيه»: قال الجزائرى في خاتمة فصل الثقات من كتابه الحاوى: هذا الرجل لم يذكر فى كتب

---

(١) الفهرست صـ٩٣

(٢) رجال النجاشى ٢/ ٨٩

(٣) الفهرست صـ١٥٦

(٤) رجال النجاشى ٢/ ٣٠١

(٥) الفهرست صـ٤٣

(٦) رجال النجاشى ١/ ٣٠٩

(٧) رجال النجاشى ١/ ١٨٩

(٨) المصدر السابق ٢/ ٣٢٧

الرجال، وهو من المشايخ الذين ينقل عنهم الصدوق رحمه الله، من غير واسطه. ثم ذكر راوية هو فى طريقها، ووصف العلامة لها بالصحة، وتبعه الشهيد الثانى فى ذلك، لكون الرجل من مشايخ الصدوق، ونقل عن المصنف وصف حديثه بأنه أصح[1].

آراء العلماء فيه

جاءت النقول عن أهل السنة والشيعة تزكى هذا الرجل وترفع شأنه، وتعلى مقامه على طائفته، من هذه الأقوال ما يلى:

١- قال الحافظ الذهبى: رأس الإمامية، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة، يضرب بحفظه المثل، يقال له ثلاثمائة مصنف، وكان أبوه من كبارهم ومصنفيهم[2].

٢- وقال الخطيب: نزل بغداد، وحدث بها عن أبيه، وكان من شيوخ الشيعة، ومشهورى الرافضة[3].

٣- وقال ابن النديم: من فقهاء الشيعة وثقاتهم[4].

٤- وقال المجلسى وهو من الشيعة: أمره فى العلم، والفهم والثقافة، والنقاهة، والجلالة والوثاقة، وكثرة التصنيف، وجود التأليف، فوق أن تحيطه الأقلام ويحويه البيان[5].

٥- وقال الطوسى: كان جليلاً، حافظاً للأحاديث، بصير بالرجال، ناقدا للأخبار، لم ير فى القميين مثله فى حفظه، وكثرة عمله، له نحو من ثلاثمائة مصنف[6].

٦- وقال النجاشى: شيخنا وفقيهنا، ووجه الطائفة بخراسان[7].

---

(١) مشيخة الفقيه صـ١٣٦ وهى فى نهاية الجزء الرابع من كتاب« من لا يحضره الفقيه »

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٠٣

(٣) تاريخ بغداد٣/ ٨٩

(٤) الفهرست لابن النديم صـ٢٧٧

(٥) بحار الأنوار ٠ ٦٨

(٦) الفهرست للطوسى صـ ١٥٧

(٧) رجال النجاشى ٢/ ٣١١

٧- وقال محسن الأمين: لم ير فى القميين مثله فى حفظه، وكثرة علمه، محدث فقيه، له نحو من ثلاثمائة مصنف تفنن فيها[١].

آثاره العلمية

هذا الرجل له نتاج علمى ضخم، فقد قالت الشيعة عن نتاجه أنه بلغ ثلاثمائة مصنف، وقد نوه الذهبى على ذلك كما مر، وقال حسن الموسوى محقق « من لا يحضره الفقيه » بعد أن أوصلها ٢١٩ مصنفاً: هذا ما تيسر لنا العثور عليه من أسماء مضنفاته، وقد بخل الزمن بأسماء الباقى منها .... »[٢] من هذه المصنفات.

١- « من لا يحضره الفقيه » وقد يطلقون عليه « الفقيه » اختصاراً، وسيأتى الحديث عنه بالتفصيل بعد قليل بإذن الله تبارك وتعالى.

٢- « الخصال »

قال عنه محققه: إنه ملئ بالرقائق، وفرائض الأحكام، وملاحم الأيام، وعظات وعبر من صحيح الأثر، وهو لا يستغنى عنه فقيه، أو مؤرخ، أو سياسى، وهو كتاب مبتكر فى موضوعه فريد فى بابه مفعم بالحقائق[٣].

وهذا الكتاب فيه أحاديث تشتمل على أعداد وخصال تبدأ من الواحد إلى ما فوق الألف فيقول مثلاً:

باب الواحد ثم يذكر عنواناً فيقول: مفتاح كل شر خصلة، ثم يذكر تحت ذلك حديثاً بسنده إلى أبى عبد الله عليه السلام قال، الغضب مفتاح الشر[٤]، ثم ذكر فى باب الواحد أنواعاً شتى من الخصال مثل: خصلة تذهب ببهاء المؤمن ثم ذكر حديثاً تحت هذه الترجمة بسنده إلى أبى الحسن عليه السلام قال: سرعة المشى

(١) أعيان الشيعة ١/ ١٤٤ (٢) مقدمة من لا يحضره الفقيه صـ أ و أ

(٣) مقدمة الخصال صـ و تحقيق على أكبر الغفارى ط مؤسسة الأعلمى بيروت الأولى ١٤١٠ - ١٩٩٠

(٤) الخصال صـ ٧

تذهب ببهاء المؤمن[1] وهكذا، وقد بلغت أحاديث هذا الباب ١١٣ حديثا وبعد أن انتهى منه قال:

باب الإثنين: خصلتان أمان من الجذام ثم ذكر حديثا بسنده إلى أبى عبد الله عليه السلام قال: تقليم الأظافر، وأخذ الشارب من جمعة إلى جمعة أمان من الجذام[2].

وهكذا يذكر الترجمة وتحتها أحاديث تدل عليها، إلى أن انتهى من باب الإثنين وقد بلغت أحاديث هذا الباب ١٢٨ حديثاً.

وبعد أن انتهى منه قال:

باب الثلاثة: ثلاثة كانوا يكذبون على رسول الله ﷺ. ثم ذكر حديثا بسنده إلى أبى عبد الله عليه السلام قال: ثلاثة كانوا يكذبون على رسول الله ﷺ. أبو هريرة، وأنس، وامرأة[3] !!

- كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلاكذباً - وهكذا باب الأربعة، وباب الخمسة .. الخ

أما آخر حديث في هذا الكتاب فهو باب ما بعد الألف فيقول: خلق الله ألف ألف عالم، وألف ألف آدم، ثم ذكر حديثا طويلاً باسناده إلى أبى جعفر عليه السلام، ومما جاء فيه ... وترى أن الله عز وجل لم يخلق بشراً غيركم، بلى والله لقد خلق الله تبارك وتعالى ألف ألف عالم، وألف ألف آدم، فى آخر تلك العوالم وأولئك الآدميين[4].

٣- « الأمالى »

وهذا الكتاب عبارة عن مجالس للإملاء كان « الصدوق » يعقدها لتلاميذه، ويملى عليهم الأحاديث، وقد جمع هذا الكتاب سبعة وتسعين مجلساً، بدأت فى

---

(١) الخصال صـ٩ (٢) المصدر السابق صـ٣٩
(٣) صـ١٩٠ (٤) الخصال صـ٦٥٢

يوم الجمعة ١٨ من رجب سنة ٣٦٧ هـ، وانتهت فى يوم الخميس ١٩ من شعبان سنة ٣٦٨ هـ .

وكل مجلس يحتوى على مجموعة من الأحاديث ذكرها الصدوق بأسانيده إلى أحد الأئمة الإثنى عشر والقليل منها مرفوع إلى النبى ﷺ تصل أحياناً إلى ١٥ حديثاً فى المجلس الواحد .

ولم يكن إملاؤها فى بلد واحد، فمنها ما كان فى طوس، ومنها ما كان فى الرى ونحو ذلك مثال:

المجلس الخامس، وقد عقد فى يوم الجمعة ٢ من شعبان سنة ٣٦٧ هـ .

حدثنا محمد بن ابراهيم بن إسحاق قال حدثنا أحمد بن محمد الهمدانى، قال أخبرنا على بن الحسين على بن فضال، عن أبيه، قال سمعت على بن موسى الرضا عليه السلام يقول: من استغفر الله تبارك وتعالى فى شعبان سبعين مرة غفر الله ذنوبه، ولو كانت مثل عدد النجوم[(١)] .

٤- « المصابيح »

وهو خمسة عشر مصباحاً ذكر فى المصباح الأول الرجال الذين رووا عن النبى ﷺ .

وفى المصباح الثانى: ذكر النساء الذين رووا عنه ﷺ .

وفى الثالث: من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام .

وفى الرابع: من روى عن السيدة فاطمة عليها السلام .

وفى الخامس: من روى عن الحسن بن على عليه السلام .

وفى السادس: من روى عن الحسين بن على عليهما السلام .

وفى السابع: من روى عن على بن الحسين عليهما السلام .

---

(١) الأمالى صـ٢٤ الأمالى تحقيق حسين الأعلمى ط مؤسسة الأعلمى بيروت الخامسة ١٤٠٠- ١٩٨٠ .

وفى الثامن: من روى عن أبى جعفر محمد بن على عليهما السلام .

وفى التاسع: من روى عن أبى عبد الله الصادق عليه السلام .

وفى العاشر: من روى عن موسى بن جعفر عليهما السلام .

وفى الحادى عشر: من روى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام .

وفى الثانى عشر: من روى عن أبى جعفر الثانى عليه السلام .

وفى الثالث عشر: من روى عن أبى الحسن على بن محمد عليهما السلام .

وفى الرابع عشر: من روى عن أبى الحسن بن على عليهما السلام .

وفى الخامس عشر: ذكر فيه الرجال الذين خرجت إليهم التوقيعات .

قال ذلك النجاشى[1] ؛ إلى غير ذلك من المصنفات الكثيرة سبقت الإشارة إليها .

وفاته

قال النجاشى: مات بالرى سنة احدى وثمانين وثلاثمائة[2] .

---

(١) رجال النجاشى ٢/ ٣١٤

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣١٦



عرض إجمالي للكتاب

اسم الكتاب: من لا يحضره الفقيه

وهو أحد الأصول الأربعة التى عليها مدار الشيعة، ومعول علمائهم عليها فى أخذ الأحكام، قال محقق الكتاب: الطباطبائى فى كلام له «... كتاب من لا يحضره الفقيه أحد الكتب الأربعة التى هى فى الاشتهار والاعتبار كالشمس فى رابعة النهار، وأحاديثه معدودة فى الصحاح من غير خلاف، ولا توقف من أحد» ثم قال نقلا عن الشيخ النورى: كتاب من لا يحضره الفقيه الذى بعد الكافى أصح الكتب وأتقنها على ما صرح به أئمة الفن »[١] .

سبب تأليفه للكتاب

يقول أبو جعفر محمد بن على بن بابويه مؤلف الكتاب: لما ورد على الشريف أبو عبد الله محمد بن الحسن بن اسحاق بن الحسين بن موسى بن جعفر عليهم السلام، فدام بمجالسته سرورى، وانشرح بذاكرته صدرى، فذاكرنى بكتاب صنفه محمد بن زكريا الرازى الطبيب، وترجمه بكتاب «من لا يحضره الطبيب»، وذكر أنه شاف فى معناه وسألنى أن أصنف له كتاب فى الفقه، والحلال والحرام، والشرائع والأحكام، موفيا على جميع ما صنفت فى معناه، وأترجمه بكتاب « من لا يحضره الفقيه » ليكون اليه مرجعه، وعليه معتمده، وبه أخذه، ويشترك فى أجره من ينظر فيه .... فأجبته أدام الله توفيقه إلى ذلك، لأنى وجدته أهلا له، وصنفت له هذا الكتاب بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه، وإن كثرت فوائده، **ولم أقصد فيه قصد المصنفين فى إيراد جميع ما رووه بل قصد الى ايراد ما أفتى به وأحكم بصحته واعتقد أنه حجة فيما بينى وبين ربى تقدس ذكره وتعالت قدرته»**[٢] .

فائدة: من المعلوم أن ابن بابويه القمى صاحب من لا يحضره الفقيه ت ٣٨١هـ أى بعد الكلينى الذى مات سنة ٣٢٩ وبداهة أن يطلع على ما كتبه

---

(١) مقدمة من لا حضره الفقيه صـ أ خ

(٢) من لا يحضره الفقيه ١/ ٢، ٣ بتصرف يسير

الكليني، أقصد كتابه «الكافي» وأكاد أجزم أن رأى الصدوق فى كتاب «الكافى» للكلينى أن أحاديثه ليست كلها صحيحة .

بدليل قوله: ولم أقصد فيه قصد المصنفين فى إيراد جميع ما رووه، بل قصدت الى ايراد ما أفتى به وأحكم بصحته، واعتقد أنه حجة فيما بينى وبين ربى تقدس ذكره.

وبدليل أنه اجتهد فى تصنيف «من لا يحضره الفقيه» حتى يلبى رغبة الرجل الذى سأله أن يصنف كتاباً ليكون إليه مرجعه وعليه معتمده .

وكان عليه أن يحيله على كتاب «الكافى» للكلينى ويقول له: ان كتاب «الكافى» فى بابه ككتاب «من لا يحضره الطبيب» فى بابه، ولا يجهد نفسه بتصنيف كتاب «من لا يحضره الفقيه»، فمما لا شك فيه أن «الكافى» أوسع وأشمل من كتاب «الفقيه» الا اذا كان الصدوق له رأى آخر فى أحاديث «الكافى».

مصادر الكتاب

اعتمد « الصدوق» فى إخراج كتابه هذا على كتب قال عنها إنها مشهورة، ذكر جملة منها، فقال فى مقدمة كتابه: وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع مثل :

١- كتاب حريز بن عبد الله السجستانى[(١)] .

٢- وكتاب عبيد الله بن على الحلبى[(٢)] .

(١) حريز بن عبدالله السجستانى أبو محمد الأزدى، قال النجاشى: من أهل الكوفة أكثر السفر والتجارة إلى سجستان فعرف بها، وكانت تجارته فى السمن والزيت، له كتاب «الصلاة» كبير، وآخر ألطف منه وله كتاب النوادر مات فى المحرم سنة ٢٢٩هـ، وقال الطوسى: ثقة كوفى، وقال ابن حجر: ذكره الطوسى فى مصنفى الشيعة وقال: قال ابن النجاشى: كان ممن شهر السيف فى قتال الخوارج روى عن زراره بن أعين وعنه على ابن رياط وعبدالله بن عبد الرحمن الأصم وغيرهما

انظر ترجمته فى رجال النجاشى ١/ ٣٤٠، والفهرست للطوسى صـ٦٢، لسان الميزان ٢/ ٢٣٥

(٢) عبيد الله بن على بن أبى شعبة الحلبى أبو على الكوفى، قال النجاشى: صنف الكتاب=

٣- وكتاب على بن مهزبار الأهوازى[١] .

٤- وكتب الحسين بن سعيد[٢] .

٥- نوادر أحمد بن محمد بن عيسى[٣] .

٦- كتاب نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعرى[٤] .

٧- كتاب الرحمة لسعد بن عبد الله[٥] .

المنسوب إليه وعرضه على أبى عبدالله عليه السلام وصححه، وقال أيضا: روى جدهم أبو شعبة عن الحسن والحسين عليهما السلام وكانوا كلهم ثقات، وقال الطوسى: له كتاب مصنف معول عليه

انظر ترجمته فى رجال النجاشى ٢/ ٣٧، الفهرست للطوسى صـ١٠٦

(١) على بن مهزبار الأهوازى أبو الحسن الدورقى روى عن الرضا وأبى جعفر عليهما السلام، وكان ثقة فى روايته لا يطعن عليه، صحيحاً فى اعتقاده صنف الكتب المشهور وهى مثل كتب الحسين بن سعيد، قاله النجاشى، وقال الطوسى واسع الراوية، ثقة

انظر ترجمته فى الرجال للنجاشى ٢/ ٧٥، الفهرست للطوسى صـ٨٨

(٢) الحسين بن سعيد بن حماد بن مهران الأهوازى قال ابن حجر: ذكره الطوسى والكشى فى الرواة عن على بن موسى الرضا وغيره له تصانيف، وقال النجاشى: كتب ابنى سعيد حسنة معول عليها، وقال الطوسى: ثقة، انظر ترجمته فى: لسان الميزان ٢/ ٣٤٩، رجال النجاشى١/ ١٧١، الفهرست للطوسى صـ٨٥

(٣) أحمد بن محمد بن عيسى الأشعرى له كتب، مدحه الطوسى والنجاشى

انظر ترجمته فى: الفهرست صـ٢٥، رجال النجاشى ١/ ٢١٦

(٤) محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعرى أبو جعفر القمى، قال النجاسى: كان ثقة فى الحديث إلا أن أصحابنا قالوا: كان يروى عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالى عمن أخذه، وما عليه فى نفسه طعن فى شئ، وقال الطوسى جليل القدر كثير الروايات له كتب، قلت: كيف يعتمدون توثيقه، وهو يروى عن الضعفاء والمراسيل ولا يبالى عمن أخذ !!

انظر ترجمته فى: رجال النجاشى ٢/ ٢٤٢، الفهرست للطوسى صـ١٤٤

(٥) سعد بن عبدالله بن أبى بن خلف الأشعرى أبو القاسم القمى، قال النجاشى: شيخ الطائفة وفقيهها ووجهها، كان سمع من حديث العامة شيئاً كثيراً، وسافر فى طلب الحديث، وقال الطوسى: كثير التصانيف ثقة

انظر ترجمته فى: رجال النجاشى ١/ ٤٠١، الفهرست للطوسى صـ٧٥

٨- جامع الشيخ محمد بن الحسن بن الوليد[١] .

٩- نوادر محمد بن أبى عمير[٢] .

١٠- وكتب المحاسن لأحمد بن أبى عبد الله البرقى[٣] .

وغيرها من الأصول والمصنفات التى طرقى إليها معروفة فى فهرس الكتب التى رويتها عن مشايخى وأسلافى - رضى الله عنهم - وبالغت فى ذلك جهدى مستعيناً بالله ومتوكلا عليه ومستغفرا من التقصير، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وهو حسبى ونعم الوكيل[٤] .

ترتيب الكتاب

رتب محمد بن على بن بابويه القمى الشهير بالصدوق كتابه « من لا يحضره الفقيه » على الأبواب الفقيه، بمعنى أنه لم يذكر ترجمة الكتب فلم يقل لنا مثلا: كتاب الصلاة، أو كتاب الحج، أو الزكاة، أو نحو ذلك .

وإنما يقول: باب فرائض الصلاة ثم يذكر تحت هذا العنوان جملة من الأحاديث؛ ويقول: باب علة وجوب الزكاة ثم يذكر تحت هذا العنوان جملة من الأحاديث . . . . وهكذا.

والكتاب يقع فى أربعة مجلدات من الحجم المتوسط تشتمل على ١٤٢١ صحيفة .

أحاديث الكتاب

يقول حسن الموسوى: قد أحصى بعض العلماء أحاديثه« الفقيه » فكانت ٥٩٦٣ حديثا، ثم قال: قال البحرانى- وهو أحد محدثيهم كما أشار هو إلى

---

(١) سبقت ترجمته عند الحديث عن شيوخ الصدوق

(٢) سبقت ترجمته أثناء الكلام عن الحديث الصحيح صـ١٠٥

(٣) أحمد بن أبى عبدالله محمد بن خالد أبو جعفر البرقى قال النجاشى: كان ثقة فى نفسه يروى عن الضعفاء، واعتمد المراسيل وصنف كتبا منها المحاسن وغيرها، انظر ترجمته فى الرجال للنجاشى ١/ ٢٠٤

(٤) من لا يحضره الفقيه ١/ ٣، ٤، ٥

ذلك- قال بعض مشايخنا « أما الفقيه» فيشتمل مجموعة على أربع مجلدات.

وجميع ما فى المجلد الأول حصر بـ ١٦١٨ حديثاً.

وجميع ما فى المجلد الثانى حصر بـ ١٦٣٧حديثاً .

وجميع ما فى المجلد الثالث حصر بـ ١٨٠٥حديثاً .

وجميع ما فى المجلد الرابع حصر بـ ٩٠٣حديثاً .

فيكون المجموع ٥٩٦٣ حديثاً .

أما مجموع مسانيد المجلد الأول فبلغت ٧٧٧ حديثاً، والمراسيل ٨٤١ حديثاً.

أما مجموع مسانيد المجلد الثانى فبلغت١٠٦٤ حديثاً، والمراسيل ٥٧٣حديثاً .

أما مجموع مسانيد المجلد الثالث فبلغت ١٢٩٥حديثاً، والمراسيل ٥١٠حديثاً.

أما مجموع مسانيد المجلد الرابع فبلغت ٧٧٧ حديثاً، والمراسيل ١٢٦حديثاً.

فيكون مجموع المسانيد ٣٩١٣حديثاً، والمراسيل ٢٠٥٠حديثاً.

والمراسيل فى هذا الكتاب تشمل كل حديث لم يذكر فيه اسم الراوى بأن قال« الصدوق» رُوى كما فى ١/١١٣ح رقم ٥٢٩، ١/٩٦ ح رقم ٤٤٢ ونحوه ذلك

أو قال «الصدوق» قال عليه السلام: كما فى ١/٩ح رقم ١، ٢، ٣ ونحو ذلك.

أو ذكر الراوى وصاحب الكتاب الذى استقى من أحاديثه ولم يذكر طريقه اليه فى المشيخة التى فى آخر الكتاب، وهؤلاء الرواة قد وصلوا الى نحو من ١٢٠رجلاً.

---

(٢) هذا العدد الذى ذكروه حول أحاديث الفقيه اختلف مع العدد السابق الذى نقلته عن أئمتهم حيث كان العدد السابق « ٩٠٤٤» حديثا وهنا « ٥٩٦٣ » والأولى بالقبول هو الأخير، حيث إن محقق الكتاب نقل عن العلماء الذين تناولوه بالشرح والتعليق فقد قسموه الى أحاديث مسنده ومرسله، وعدوا كل قسم على حده وفى النهاية وصل الى ٥٩٦٣ حديثا كما سيأتى توضيح ذلك بعد قليل إن شاء الله تعالى، ولا أدرى ما الذى جعل السابقين ينصون هذا على العدد« ٩٠٤٤» حديثا، فلعله بالمكرر وبغير المكرر ٥٩٦٣ بالرغم من أن أحداً لم ينص على ذلك ..!!

يقول حسن الموسوى نقلاً عن المولى مراد التفريشى فى شرحه المسمى «التعليقة السجادية»: ومرادهم من المرسل أنه أعم مما لم يذكر فيه اسم الراوى بأن قال: روى، أو قال: قال عليه السلام، أو ذكر الراوى وصاحب الكتاب، ونسى أن يذكر طريقه اليه فى المشيخة، وهم على ما صرح به التقى المجلسى فى شرحه الفارسى المسمى « باللوامع » أزيد من مائة وعشرين رجلاً، قال: أخبارهم تزيد على ثلاثمائة، والكل محسوب من المراسيل عند الأصحاب، ثم ذكر حسن الموسوى أسماء الرواة الذين لم يذكر "الصدوق" طريقه إليهم فى المشيخة، وتعد أحاديثهم من المراسيل[1].

عرض ونقد لمنهج الصدوق فى « من لا يحضره الفقيه »

من خلال معايشتى للكتاب وبعد دراستى له تبين لى أن المنهج الذى اتبعه ابن بابويه القمى المعروف «بالصدوق» يتلخص فى الآتى:

١- أول ملاحظة تلفت انتباه من يلقى نظرة عابرة على «الفقيه» أنه لم يذكر الأسانيد وإنما أرجأها، وذكرها فى نهاية الجزء الرابع من الكتاب، وذكر العلة فى ذلك فقال: وصنفت هذا الكتاب بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه، وإن كثرت فوائده[2]، وسماها المشيخة، وهذه المشيخة ذكر فيها أسانيد الكتاب التى بلغت ٣٩٤ طريقاً، وهذه الطرق عليها مدار الأحاديث المسندة والتى وصلت الى ٣٩١٣ حديثا، وهذه المشيخة يتصدرها الآتى:

يقول محمد بن على بن الحسين بن بابوية القمى مصنف هذا الكتاب - رحمه الله تعالى - كل ما كان فى هذا الكتاب عن عمار بن موسي الساباطى فقد رويته عن أبى، ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسن بن على، عن عمرو ابن سعيد المدائنى، عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى الساباطى.

وكل ما كان فى هذا الكتاب عن على بن جعفر فقد رويته عن. . . .وذكر طريقه الى هذا الراوى وهكذا الـ ٣٩٤ طريقاً.

---

(١) مقدمة من لا يحضره الفقيه صـ أ ظ (٢) من لا يحضره الفقيه ١/ ٣

وهذه المشيخة قد علق عليها الحسن الموسوى وترجم لهؤلاء الرجال الذين ذكر «الصدوق» طريقه إليهم معتمداً فى ذلك - كما قال - على كتب شتى فى علم الرجال الموجودة عند الشيعة المخطوط منها والمطبوع، مما يعطى لتعليقه على هؤلاء الرواة أهمية كبرى، لأنه وقف على كتب فى علم الرجال لم أقف عليها، إذ أنها ليست متوفرة فى المكتبات العامة والخاصة، ولأنه إذا نقل قدح أحد علمائهم فى راو، ولم يجد ترجمة لراو فإنه لن يقول غير الحقيقة فهو شيعى مثلهم.

٢- أن الصدوق يذكر ترجمة الباب ثم يسرد تحته الأحاديث والآثار التى رويت عن الأئمة بما يتوافق مع تلك الترجمة.

فمثلاً يقول: باب أقسام الصلاة، ثم ذكر حديثاً تحت هذا العنوان يؤيده فيقول: قال الصادق عليه السلام: الصلاة ثلاث أثلاث، ثلث طهور، وثلث ركوع، وثلث سجود[1]

٣- يذكر ترجمة للباب، ولا يضع تحتها أى أحاديث، وإنما هى آراء وأقوال له، فمثلاً يقول: باب فرائض الصلاة ثم يقول ما يلى: فرائض الصلاة سبعة: الوقت، والطهور، والتوجه، والقبلة، والركوع، والسجود، والدعاء[2]؛ وهذا كل ما احتواه هذا الباب، وقد تكرر ذلك فى ١/ ٣٠٧ باب رقم ٧٠.

٤- يذكر ترجمة للباب، ولا يضع تحتها أى أحاديث، وانما هى آراء وأقوال لأبيه، فمثلاً يقول: باب أفضل النوافل ثم يقول مايلى قال أبى رضى الله عنه فى رسالته إلىَّ اعلم يا بنى أن أفضل النوافل ركعتا الفجر، وبعدها ركعة الوتر، وبعدها ركعتا الزوال، وبعدها نوافل المغرب، وبعدها تمام صلاة الليل وبعدها تمام نوافل النهار[3]، وقد تكرر ذلك فى ١/ ٣٥ باب رقم ١٣ .

٥- لا يحدد الراوى الذى روى الحديث عن شيخه فيقول: عنّ فلان أو غيره كما فى المثال التالى:

---

(١) الفقيه ٣ - باب اقام الصلاة ١/ ٢٢ رقم ٦٦

(٢) الفقيه ٦ - باب فرئض الصلاة ١/ ٢٣ (٣) الفقيه ٧٥ - باب أفضل النوافل ١/ ٣١٤

عن على بن رئاب عن زرارة بن أعين أو غيره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أربع لا يشبعن عن أربع، أرض من مطر، وأنثى من ذكر، وعين من نظر، وعالم من علم[1].

٦- كما سبق فالمراسيل فى الكتاب بلغت ٢٠٥٠ حديثاً لذا فهناك جملة عظيمة من الأحاديث صدرت بكلمة رُوى بالبناء للمجهول، وقد عدها علماء الشيعة أنها من المراسيل كما مر[2].

٧- لا يحدد اسم الإمام الذى روى الحديث، أو يذكره ولا يذكر من روى عنه، فيقول مثلاً: وكتب بعض أصحابنا إلى أبى إبراهيم عليه السلام فى رجل دخل المسجد.. الخ[3]، وهذا أيضا عدوه من المراسيل التى بلغت كما سبق ٢٠٥٠ حديثا[4].

٨- يأتى بحديث مجمل، فيفسر هذا الاجمال، ويدلل على كلامه بحديث يدل على ذلك كما فى المثال التالى: روى على بن أسباط عن ثعلبة عن أبى الحسن عمرو بن شداد عن عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الرجل أحق بماله ما دام فيه الروح، إن أوصى به كله فهو جائز له.

٩- يفسر بعض الألفاظ الغريبة التى ترد فى بعض الأحاديث كما فى المثال التالى:

روى عن مسعد بن زياد عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: النساء أربعة أصناف، فمنهن ربيع مربع، ومنهن جامع مجمع، ومنهن كرب مقمع، ومنهن غسل قمل.

قال الصدوق: قال أحمد بن أبى عبد الله البرقى: جامع مجمع: أى كثيرة

---

(١) الفقيه ١٧٨ - باب النوادر ٣/٣٦٦ ح رقم ١٧٤٤

(٢) راجع ما ذكر تحت عنوان أحاديث الكتاب

(٣) الفقيه ١١٣ - باب عقد الاحرام ٢/٢٠٨ ح رقم ٩٥٠

(٤) راجع ما ذكر تحت عنوان أحاديث الكتاب

الخير مخصبة، وربيع مربع: التى فى حجرها ولد وفى بطنها آخر، وكرب مقمع: سيئة الخلق مع زوجها، وغسل قمل: وهى عند زوجها كالغل القمل، وهو غل من جلد يقع فيه القمل فيأكله، فلا يتهيأ له أن يحذر منها شيئا، وهو مثل العرب[1] .

نبذة عن محتوى كل مجلد

يقع كتاب« من لا يحضره الفقيه » كما أشرنا سابقا فى أربعة مجلدات، وفى السطور التالية - ان شاء الله تعالى- سأذكر نبذة مختصرة عن محتوى كل مجلد من مجلداته الأربع، وذلك حتى يستطيع من لم يطلع على الكتاب أو يقف عليه أن يصور فى ذهنه نبذة مختصرة عن هذا الكتاب .

المجلد الأول

يقع المجلد الأول ٣٥٩ صحيفة، وقد اشتمل على صور من المخطوطات التى تؤكد نسبة الكتاب لمؤلفه، كما اشتمل على مقدمه عن المؤلف والمؤلف، واحتوى على ٨٨ باباً .

أول باب فى « الفقيه » كان عن المياه وطهارتها ونجاستها، وأول حديث فى هذا الباب ما يلى قال الصادق بن محمد عليهما السلام: كل ماء طاهر إلا ما علمت أنه قذر[2] .

وآخر باب فى هذا المجلد هو « باب نوادر الصلاة » وأول حديث فى هذا الباب ما يلى:

روى بكير بن أعين عن أبى جعفر عليه السلام قال: ما صلى رسول الله ﷺ الضحى قط[3] وهذا موافق لما فى الكافى، حيث أخرج الكلينى بسنده إلى أبى جعفر وأبى عبدالله عليهما السلام أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الضحى

(١) الفقيه ١٠٨ - باب أصناف النساء ٣/ ٢٤٤ ح رقم ١١٥٧

(٢) الفقيه ١- باب المياه وطهورها ونجاستها ١/ ٦ ح رقم

(٣) الفقيه ٨٨- باب نوادر الصلاة ١/ ٣٥٧ ح رقم ١٥٦٥

بدعة[1]!!

نماذج من هذا المجلد:

١- دخل أبو جعفر الباقر عليه السلام الخلاء، فوجد لقمة فى القذر، فأخذها وغلسها، ودفعها الى مملوك كان معه، فقال: تكون معك لآكلها إذا خرجت، فلما خرج عليه السلام قال للمملوك أين اللقمة؟ قال: أكلتها يا ابن رسول الله، فقال: إنها ما استقرت فى جوف أحد إلا وجبت له الجنة، فاذهب أنت حر، فإنى أكره أن استخدم رجلا من أهل الجنة[2] !!

٢- قال الباقر والصادق عليهما السلام: صلاة ركعتين بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك[3] .

٣- قال رسول الله ﷺ: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبعث بحليلته إلى الحمام[4] .

٤- قال عليه السلام: السجود على طين قبر الحسين عليه السلام ينور الى الأرض السابعة[5] .

٥- قال رسول الله ﷺ: من كثر صلاته بالليل حسنه وجهه بالنهار[6] .

(١) الكافى كتاب الصلاة باب تقديم النوافل وتأخير قضائها وصلاة الضحى ٣/ ٤٥٣ ح رقم ٩، وهذا مخالف لما عند أهل السنة حيث ثبت عن النبى ﷺ أنه صلى الضحى وحث عليها فعن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى أربعا، ويزيد ما شاء الله وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال: أوصانى خليلى ﷺ بثلاث لن أدعهن ما عشت: بصيام ثلاث أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، وبأن لا أنام حتى أوتر، أخرجهما مسلم فى صحيحه٦- كتاب صلاة المسافرين وقصرها ١٣- باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ١/ ٤٩٧، ٤٩٩، ح رقم ٧١٩، ٧٢٢

(٢) الفقيه ٢- باب ارتياد المكان للحدث والسنة فى دخوله ١/ ١٨ ح رقم ٤٩

(٣) الفقيه ١١- باب السواك ١/ ٣٣ ح رقم ١١٨

(٤) الفقيه ٢٢- باب غسل يوم الجمعة ودخول الحمام وآدابه ١/ ٦٣ ح رقم ٢٤٠

(٥) الفقيه ٤٠- باب ما يسجد عليه ١/ ١٧٤ح رقم ٨٢٥

(٦) الفقيه ٦٥- باب ثواب صلاة الليل ١/ ٣٠٠ ح رقم ١٣٧٣ وهو حديث موضوع انظر سنن ابن ماجة ١/ ٤٢٣ ح رقم ١٣٣٣

المجلد الثانى

يحتوى هذا المجلد على ٢٢٧ بابا وقعت فى ٣٨٣ صفحة، بدأه المصنف بأبواب الزكاة، فكان أول باب فى هذا المجلد هو باب علة وجوب الزكاة، وأول حديث فيه هو ما يلى:

روى عبدالله بن سنان عن أبى عبدالله عليه السلام قال: إن الله عز وجل فرض الزكاة كما فرض الصلاة، فلو أن رجلا حمل الزكاة فأعطاها علانية لم يكن عليه فى ذلك عيب، وذلك أن الله عز وجل فرض للفقراء فى أموال الأغنياء ما يكتفون به، ولو علم أن الذى فرض لهم لا يكفيهم لزادهم(١) .

وآخر باب هذا المجلد هو باب الفروض على الجوارح، وهو يشتمل على حديث واحد طويل جدا وجاء فى أوله ما يلى: قال أمير المؤمنين عليه السلام فى وصيته لمحمد بن الحنفية رضى الله عنه: يا بنى لا تقل ما لا تعلم، بل لا تقل كل ما تعلم، فإن الله تبارك وتعالى قد فرض على جوارحك كلها فرائض يحتج بها عليك يوم القيامة يسألك عنها ....(٢) ألخ .

نماذج من هذا المجلد:

١- روى عن أبى بصير قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: ما على الإمام من الزكاة؟ فقال: يا أبا محمد أما علمت أن الدنيا للامام يضعها حيث يشاء، ويدفعها الى من يشاء، جائز من الله عز وجل له ذلك، ان الامام لا يبت ليلة أبدا، ولله عز وجل فى عنقه حق يسأله عنه(٣) .

٢- قال الصادق عليه السلام: نوم الصائم عبادة، وصمته تسبيح، وعمله متقبل، ودعاؤه مستجاب(٤) .

---

(١) الفقيه ١- باب علة وجوب الزكاة

(٢) الفقيه ٢٢٧- باب الفروض على الجوارح ٢/ ٣٨١ح رقم ١٦٢٧

(١) الفقيه ٦- باب نوادر الزكاة ٢/ ٣٠ ح رقم ٧١

(٤) الفقيه ٢٢- باب فضل الصيام ٢/ ٤٦ح رقم ٢٠٧

٣- روى المفضل بن عمر عن أبى عبدالله عليه السلام قال: صوم يوم غدير خم كفارة ستين سنة[١].

٤- روى هارون بن خارجة عن أبى عبدالله عليه السلام قال: إذا كان النصف من شعبان نادى مناد فى الأفق الأعلى: يا زائرى قبر الحسين ارجعوا مغفوراً لكم، ثوابكم على ربكم، ومحمد نبيكم[٢].

المجلد الثالث

احتوى هذا المجلد على ١٧٩ باباً وقعت فيه ٣٧٧ صفحة، بدأه المصنف بحديثه عن أبواب القضايا والأحكام وأول باب هو « باب من يجوز التحاكم إليه ومن لا يجوز» وأول حديث هو ما يلى:

روى أحمد بن عائذ عن أبى خديجة سالم بن مكرم الجمال قال: قال أبو عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام: إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضائنا فاجعلوه بينكم قاضياً، فإنى قد جعلته بينكم قاضياً، فتحاكموا إليه[٣].

وكان آخر باب هو « باب معرفة الكبائر التى أوعد الله عز وجل عليها النار» ويشتمل على ٣٧ حديثا أولها الحديث التالى:

روى على بن حسان الواسطى عن عمه عبد الرحمن بن كثير، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: ان الكبائر سبع، فينا أنزلت، ومنا استحلت: فأولها الشرك بالله العظيم، وقتل النفس التى حرم الله عز وجل، وأكل مال اليتيم، وعقوق الوالدين، وقذف المحصنة، والفرار من الزحف، وانكار حقنا؛ فأما الشرك بالله العظيم فقد أنزل الله فينا ما أنزل، وقال رسول الله ﷺ فينا ما قال، فكذبوا

---

(١) الفقيه ٢٥- باب صوم التطوع ٢/ ٥٥ ح رقم ٢٤١

(٢) الفقيه ٢١٧- باب ثواب زيارة النبى والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين ٢/ ٣٤٨ ح رقم٢٤١

(٣) الفقيه ١- باب من يجوز التحاكم اليه ومن لا يجوز ٣/ ٢ ح رقم ١

الله، وكذبوا رسوله، فأشركوا بالله، وأما قتل النفس التى حرم الله فقد قتلوا الحسين بن على عليهما السلام وأصحابه، أما أكل مال اليتيم فقد ذهبوا بفيئنا الذى جعله الله عز وجل فأعطوه غيرنا، وأما عقوق الوالدين فقد أنزل الله تبارك وتعالى ذلك فى كتابه فقال عز وجل: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[1] فعقوا رسول الله ﷺ فى ذريته، وعقوا أمهم خديجة فى ذريتها، وأما قذف المحصنة فقد قذفوا فاطمة عليها السلام على منابرهم، وأما الفرار من الزحف، فقد أعطوا أمير المؤمنين عليه السلام بيعتهم طائعين غير مكرهين ففروا عنه وخذلوه، وأما إنكار حقنا فهذا مما لا يتنازعون فيه[2] .

نماذج من هذا المجلد

١- قال عليه السلام: ليس منا من غش مسلما[3] .

٢- روى عبد الله بن ميمون عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال: الركعتان يصليهما متزوج أفضل من سبعين ركعة يصليهما أعزب[4] .

٣- روى حماد عن أبى بصير قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المتعة أهى من الأربع ؟ قال: لا، ولا من السبعين[5] .

٤- قال عليه السلام: رحم الله المسرولات[6] .

المجلد الرابع

يحتوى هذا المجلد على ١٧٦ بابا وقعت فيه ٣٠٢ صحيفة بدأه المصنف بباب ذكر جمل من مناهى النبى ﷺ وهذا الباب يشتمل على حديث واحد طويل جداً

---

(١) سورة الزحزاب ٦ (٢) الفقيه ١٧٩- باب معرفة الكبائر التى أوعد الله عز وجل عليها النار ٣/ ٣٦٦ ح رقم ١٧٤٥

(٣) الفقيه ٨٥ - باب الاحسان وترك الغش فى البيع ٣/ ١٧٣ ح رقم ٧٧٦

(٤) الفقيه ١٠٢ - باب فضل المتزوج على الأعزب ٣/ ٢٤٢ ح رقم ١١٤٦

(٥) الفقيه ١٤٣ - باب المتعة ٢/ ٢٩٤ ح رقم ١٣٩٥

(٦) الفقيه ١٤٤ - باب النوادر ٣/ ٢٩٨ ح رقم ١٤١٩

وجاء فى أوله ما يلى:

روى عن شعيب بن واقد عن الحسين بن زيد، عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليهم السلام قال: نهى رسول الله ﷺ عن الأكل على الجبانة وقال: أنه يورث الفقر، ونهى عن تقليم الأظافر بالأسنان، وعن السواك فى الحمام، والتنخع فى المساجد، ونهى عن أكل سؤر الفأر وقال: لا تجعلوا المساجد طرقاً حتى تصلوا فيها ركعتين، ونهى أن يبول أحد تحت شجرة مثمرة أو على قارعة الطريق، ونهى أن يأكل الإنسان بشماله[1] ... إلخ وهو حديث طويل بلغ عدد ١٠ صفحات كاملة وكان آخر باب فى هذا المجلد وفى الكتاب عامة هو باب النوادر، وقد اشتمل على ٩٦ حديثا أولاها حديث طويل جاء فى ثلاث صفحات قال فيه الصدوق ما يلى:

روى حماد بن عمرو، وأنس بن محمد عن أبيه جميعاً عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن على بن أبى طالب عليهم السلام عن النبى ﷺ أنه قال له: يا على أوصيك بوصية فاحفظها فلا تزال بخير ما حفظت وصيتى.

يا على من كظم غيظاً وهو يقدر على إمضائه أعقبه الله يوم القيامة أمناً وإيمانا يجد طعمه.

يا على من لم يحسن وصيته عند موته، كان نقصاً فى مروته، ولم يملك الشفاعة.

يا على أفضل الجهاد من أصبح لا يهم بظلم أحد.

يا على من خاف الناس لسانه فهو من أهل النار.

يا على شر الناس من باع آخرته بدنياه، وشر من ذلك من باع آخرته بدنيا غيره[3] ...

---

(١) الفقيه ١٤٤ - باب النوادر ٣/٢٩٨ ح رقم ١٤١٩

(٢) الفقيه ١- باب ذكر جمل من مناهى النبى ﷺ ٤/٢ ح رقم

(٣) الفقيه ١٧٦- باب النوادر وهو آخر أبواب الكتاب ٤/ ٣٥٤ ح رقم ٨٢١

كما اشتمل هذا المجلد على مشيخة المؤلف وهى تشتمل على أسماء مشايخه الذين اختصرهم أثناء إخراجه للأحاديث، وقد سبقت الإشارة إليها عند الحديث عن النقطة الأولى من منهج الصدوق فى كتابه .

نماذج من هذا المجلد

١- روى ابن محبوب عن عبد الله بن بكير عن عنبسة بن مصعب قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إن زنت جارية لى أحدها ؟ قال: نعم، وليكن ذلك فى سر فإنى أخاف عليك السلطان(١) .

٢- سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾(٢) فقال الرجس من الأوثان: الشطرنج، قول الزور: الغناء(٣) .

٣- روى العباس بن معروف، عن عثمان بن عيسى، عن مهران بن محمد قال: سمعت أبا عبد الله السلام أوصى أن يناح عليه سبعة مواسم، فأوقف لكل موسم مالاً ينفق عليه(٤) .

قلت: سبحان الله العظيم كيف يرون عن إمامهم مثل هذا الخبر؟ !!

٤- قال النبى ﷺ فى النخلة: استوصوا بعمتكم خيراً(٥) .

حول صحة أحاديث الكتاب

تكاد تجمع النقول على صحة أحاديث الكتاب المرسلة والمسندة، وكيف لا، والمؤلف يسمى « الصدوق » وما أورده فى «الفقيه» جعله حجة فيما بينه وبين ربه، وهو الذى يفتى به، ويحكم بصحته.

(١) الفقيه ٧- باب فى حد المماليك فى الزنا ٢/ ٣٢ح رقم ٩٤

(٢) سورة الحج ٣٠

(٣) الفقيه ١١- باب حد شرب الخمر، وما جاء فى الغناء والملاهى ١/ ٤١ ح رقم ١٣٥

(٤) الفقيه ١٢٨ باب الوقف والصدقة والنحل ٤/ ١٨٠ ح رقم ٦٣١

(٥) الفقيه ١٦٦- باب ميراث الخنثى ٤/ ٢٣٨ ح رقم ٧٦١

يقول حسن الموسوى محقق الكتاب:

أحاديث الكتاب على قسمين مسانيد ومراسيل، وقد اعتمد الأصحاب تلك المراسيل، وقالوا أنها كمراسيل محمد بن أبى عمير فى الحجية، والاعتبار، لأن المؤلف لم يورد فيه إلا ما يفتى به ويحكم بصحته، ويعتقد أنه حجة بينه وبين ربه، واستشهد بالأقوال التالية:

قال المحقق الشيخ حسن بن الشهيد الثانى « إن كل رجل يذكره فى الصحيح فهو شاهد أصل بعدالته لا ناقل » .

وقال المحدث النورى «ومن الأصحاب من يذهب الى ترجيح أحاديث» «الفقيه» على غيره من الكتب الأربعة نظراً الى زيادة حفظ الصدوق، وحسن ضبطه وتثبته فى الرواية، وتأخر كتابه عن « الكافى » وضمانه فيه بصحة ما يورده، وأنه لم يقصد فيه قصد المصنفين فى إيراد جميع ما رووه، وانما يورد فيه ما يفتى به ويحكم بصحته، واعتقد أنه حجة بينه وبين ربه .

وقال الفاضل التفريشى: « والاعتماد على مراسيله ينبغى ألا يقصر عن الاعتماد على مسانيده حيث حكم بصحة الكل » .

وقال الشيخ سليمان الماحوزى « بل رأيت جمعاً من الأصحاب يصفون مراسيله بالصحة، ويقولون: إنها لا تقصر عن مراسيل محمد بن أبى عمير »[1]

قلت: ولكن لى رأى آخر حول صحة أحاديث الكتاب حيث إن الصدوق قد خرج أحاديثه عن مجموعة من الضعفاء، والوضاعين، والكذابين، والمجاهيل، وأوردهم فى كتابه.

وحكمى عليهم بالأوصاف السابقة ليس من عندى وإنما من واقع تراجم لهم فى كتب علم الرجال المعتمدة عندهم كتاب «الرجال» للنجاشى ونحوه، وهؤلاء الرواة فى مشيخته بمعنى أن أحاديثهم مسندة وقد أخرج لهم كثيراً فى داخل الكتاب، فمن ذلك:

---

(١) مقدمة الفقيه صـ أ ذ

- عبد الرحمن بن كثير الهاشمى

ذكره الصدوق فى مشيخة الكتاب «من لا يحضره الفقيه» فقال:

كل ما كان فيه - أى الكتاب - عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمى، فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن على بن حسان الواسطى [1] عن عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمى[2].

وعبد الرحمن بن كثير الهاشمى هذا لم يذكره الطوسى بجرح ولا تعديل[3] ولكن النجاشى قال: كان ضعيفاً، غمز أصحابنا عليه، وقالوا: كان يضع الحديث[4].

- عمرو بن جميح الأزدى أبو عثمان البصرى

ذكره الصدوق فى مشيخته فقال:

وما كان فيه عن عمرو بن جميح، فقد رويته عن أبى رحمه الله عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، عن الحسن بن على بن يوسف، عن معاذ الجوهرى، عن عمرو بن جميح[5].

وعمرو بن جميح هذا قال عنه النجاشى: ضعيف[6]، وكذا حاله عند أهل السنة ليس بالمرضى، فقد قال الذهبى: كذبه ابن معين، وقال البخارى: منكر الحديث[7]، وقال ابن عدى: كان يتهم بالوضع[8]، وذكره الدارقطنى فى الضعفاء والمتروكين[9]، وقال النسائى متروك[10]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[11].

---

(١) قال عنه النجاشى ٢/ ٧١ ضعيف جدا

(٢) مشيخة الصدوق صـ ٧٣

(٣) الفهرست صـ ١٠٨

(٤) الرجال للنجاشى ٢/ ٤٤

(٥) مشيخة الفقيه صـ ٧٦

(٦) الرجال للنجاشى ٢/ ١٣٤

(٧) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٥١

(٨) الكامل ٥/ ١١٣

(٩) المجموع فى الضعفاء والمتروكين صـ٣٤٦

(١٠) المصدر السابق صـ ١٧٥

(١١) الجرح والتعديل ٦ / ٢٢٤

- **وهب بن وهب أبو البختيرى القاضى**

ذكره الصدوق فى مشيخته فقال:

وما كان فيه عن وهب بن وهب فقد رويته عن أبى ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أبى البختـرى وهب بن وهب القشرى[١].

ووهب بن وهب هذا اتفقت علماء الجرح والتعديل من الفريقين - أقصد الشيعة وأهل السنة- على ضعفه وكونه كذاباً، فمن تلك النقول ما يلى:

قال الطوسى: ضعيف[٢] وقال النجاشى: كان كذاباً[٣] وقال الدارقطنى: بغدادى كذاب[٤] وقال النسائى: متروك الحديث[٥]، وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات[٦]، وقال الذهبى: متهم فى الحديث[٧]، وقال ابن عدي: هو ممن يضع الحديث[٨]، وقال أبو حاتم: كان كذابا[٩]، وقال الكشى: قال أبو محمد الفاضل بن شاذان كان أبو البخترى من أكذب البرية[١٠].

- **محمد بن عبد الله بن مهران**

ذكره الصدوق فى مشيخته فقال: وماكان فيه عن محمد بن مهران، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن على بن الحسن السعد آبادى، عن أحمد بن أبى عبد الله البرقى، عن محمد بن عبد الله بن مهران[١١].

ومحمد بن عبد الله بن مهران قال عنه الكشى نقلا عن محمد بن مسعود: متهم، وهو غال[١٢]، وقال النجاشى: من أبناء الأعاجم، غال، كذاب، فاسد

---

(١) مشيخة الصدوق صـ ٣٨٣
(٢) الفهرست للطوسى صـ ١٧٣
(٣) رجال النجاشى ٢/ ٣٩١
(٤) المجموع فى الضعفاء والمتروكين صـ ٣٨٣
(٥) المصدر السابق صـ ٢٣٢
(٦) المجروحين ٣/ ٧٤
(٧) الميزان ٤/ ٣٥٣
(٨) الكامل ٧/ ٦٦
(٩) الجرح والتعديل ٩/ ٢٦
(١٠) رجال الكشى ٢/ ٨٤١
(١١) مشيخة الصدوق صـ ١٠٦
(١٢) رجال الكشى ٢/ ٨٤١

المذهب والحديث. مشهور بذلك[1].

وغيرهم كثير

وأما المجهولين الذين روى عنهم الصدوق، وذكرهم فى مشيخته، وأحاديثهم مسندة داخل «الفقيه» فهم كثير منهم:

- إدريس بن هلال

ذكره الصدوق فى مشيخته فقال:

وما كان فيه عن إدريس بن هلال فقد رويته عن محمد بن على، عن محمد ابن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن محمد بن سنان، عن إدريس بن هلال[2].

يقول حسن الموسوى محقق المشيخة: إدريس بن هلال روى عن الصادق عليه السلام وهو غير مذكور فى كتب الرجال، فحاله مجهول، وإن كان فى رواية الصدوق عنه نوع مدح له[3]!!

روى محمد بن سنان، ونسب ابن حجر الى الكشى أنه ذكره فى رجال الكشى، وقال: كان أحد رجال جعفر بن محمد وحدث[4] أ.هـ، ولم يفرد له الكشى ترجمة، ولا نقله عنه ناقل، ولو كان اسمه مذكوراً فى رجال الكشى، ولو عرضاً لنقوله والله أعلم[5].

- مبارك العقرقوبى الأسدى.

ذكره الصدوق فى مشيخته فقال: وما كان فيه عن مبارك العقرقوبى، فقد رويته عن الحسين ابن ابراهيم عن على بن ابراهيم بن هاشم عن أبيه، عن محمد

(١) رجال الكشى ٢/ ٢٤٦ (٢) مشيخة الصدوق صـ ٨٥

(٣) كيفية تكون رواية الصدوق عنه نوع مدح له، والصدوق - كما سبق - يروى عن الضعفاء والمتروكين والكذابين والمتهمين

(٤) أو لعلة ذكره فى رجاله ولو عرضا ونقله الناقلون ولكن لم يطلع حسن الموسوى محقق الكتاب على ذلك (٥) مشيخة الصدق هامش صـ ٨٥

ابن سنان، عن مبارك العقرقوبى الأسدى[١].

يقول حسن الموسوى: مبارك العقرقوبى ليس له ذكر فى كتب الرجال، روى عن ابن أبى الحسن الكاظم عليه السلام، وروى عنه يونس بن عبد الرحمن وحاله مجهول [٢].

- **جعفر بن القاسم**

ذكره الصدوق فى مشيخته فقال:

وما كان فيه عن جعفر بن القاسم، فقد رويته عن أبى، ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، جميعاً، عن أحمد بن أبى عبد الله، عن أبيه، عن جعفر بن القاسم[٣].

يقول الأستاذ حسن الموسوى: جعفر بن القاسم مجهول، ولم يترجم له أحد، وحكى الوحيد عن خاله أنه ممدوح، والظاهر أنه لطريق «الصدوق» اليه[٤]

- **محمد بن بجيل بن عقيل الكوفى**

ذكره الصدوق فى مشيخته فقال: وما كان فيه عن محمد بن بجيل أخى على بن بجيل فقد رويته عن أبى رضى الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبى مسروق النهدى، عن الحسن بن محبوب، عن على بن الحسن بن رباط، عن محمد بن بجيل بن عقيل الكوفى[٥].

يقول حسن الموسوى: محمد بن بجيل بن عقيل الكوفى أخو على بن بجيل من أصحاب الصادق عليه السلام لم يذكر عن حاله فى كتب الرجال شىء[٦].

وغيرهم الكثير...

---

(١) مشيخة الصدوق صـ ٧٥

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق هامش صـ٩٩

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق هامش صـ ٩٢

(٦) المصدر السابق

الفصل الثالث

كتابا تهذيب الأحكام والاستبصار فيما اختلف من الأخبار للطوسي

عرض ونقد



تمهيد

فى هذا الفصل ستدور الدراسة فيه حول كتابا:

«تهذيب الأحكام فى شرح المقنعة للشيخ المفيد» .

و«الاستبصار فيما اختلف من الأخبار» لمؤلفهما الشيخ محمد بن الحسن الطوسى .

وهذان الكتابان هما المتممان للكتب الأربعة المعتمدة فى الحديث عند الإمامية.

وحيث أن كتاب تهذيب الأحكام هو عبارة عن شرح لكتاب المقنعة للشيخ المفيد سأقوم - بإذن الله تعالى - بذكر ترجمة موجزة للشيخ المفيد بعد ترجمتى للشيخ الطوسى .

والله تعالى المستعان وعليه التكلان

أولاً: كتاب تهذيب الأحكام فى شرح المقنعة للشيخ المفيد

ترجمة موجزة للمصنف

هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى المعروف بشيخ الطائفة والمشهور بالشيخ الطوسى .

مولده ونشأته

ولد فى طوس[1] فى رمضان سنة ٣٨٥هـ وانتقل إلى بغداد سنة ٤٠٨هـ، وهو ابن ثلاثة وعشرين عاماً، وفيها لقى محمد بن محمد بن النعمان الشهير بالشيخ المفيد، وتتلمذ عليه، وأدرك شيخه الحسين بن عبيد الله بن الغضائرى المتوفى عام٤١١هـ، وشارك الشيخ النجاشى فى جملة من مشايخه، وكانت داره فى الكرخ[2] مأوى الناس، يأتونها لحل المشاكل، وإيضاح المسائل، وقد تقاطر إليه العلماء، والفضلاء للتلمذة عليه، والحضور تحت منبره، وقصدوه من كل بلد ومكان، ثم انتقل إلى النجف الأشرف، وسيرها مركزاً للعلم، وجامعة كبرى للشيعة الإمامية[3] .

شيوخه

- أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد[4] .

- أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائرى .

قال النجاشى: شيخنا رحمه الله له كتب مات سنة ٤١١هـ [5]، وقال محقق كتاب رجال النجاشي: هو من جملة مشايخه الثقات[5]، وقال الذهبى: شيخ الرافضة، كان يحفظ شيئا كثيراً[6] .

- أبو عبدالله أحمد بن عبد الواحد البزاز المعروف بابن عبدون وابن الحاشر .

(١) طوس: مدينة بخرسان، معجم البلدان ٤/ ٥٥

(٢) الكرخ: بالفتح ثم السكون وخاء معجمة موضع بالعراق، معجم البلدان ٤/ ٥٠٧

(٣) أعيان الشيعة ٩/ ١٥٩ (٤) ستأتى ترجمة له إن شاء الله تعالى بعد قليل

(٥) الرجال للنجاشى ١/ ١٩٠ (٦) ميزان الاعتدال ١/ ٥٤١

قال النجاشى: شيخنا المعروف بابن عبدون له كتب، وقال محقق الكتاب: كما سمع الشيخ الطوسى منه، وله منه اجازة بجميع ما رواه، مات سنة ٤٢٣هـ[١].

- أبو الحسين على بن أحمد بن محمد بن أبى جيد القمى

ذكره محسن الأمين فى أعيان الشيعة[٢] ونقل اختلاف علمائهم حول: من ابن أبى جيد هذا ؟ ما اسمه؟، ولم يذكر أو ينقل لنا أقوال الجرح والتعديل فيه .

- أحمد بن محمد بن موسى بن الصلت الأهوازى .

قال الأستاذ محسن الأمين: فاضل جليل يروى عنه الشيخ الطوسى فى الفهرست[٣]، وقال الذهبى: ضعفه البرقانى، وقواه غيره[٤]، وقال الخطيب: سمعت البرقانى يقول: ابنا الصلت ضعيفان[٥] .

قال حسن الموسوى: وربما روى -أى الطوسى- عن غير هؤلاء الخمسة، وهو قليل جداً وهم مراده متى أطلق قوله: أخبرنا جماعة، أو عدة من أصحابنا، فلا يحتمل الضعف أو الإرسال، لأن فيهم من هو فى أعلى درجات الوثاقة، ومنهم من هو من مشايخ الإجازة الذين لا يحتاجون إلى التوثيق كما حققه غير واحد من العلماء[٦] .

تلاميذه والرواة عنه

ذكر حسن الموسوى أسماء تلاميذ الطوسى نقلاً عن أحد علمائهم وهو « آية الله بحر العلوم » وقد بلغوا ثلاثين رجلا منهم:

- الشيخ الجليل الثقة العين أبو على الحسين ابن الشيخ الطوسى صاحب الترجمة .

---

(١) رجال النجاشى ١/ ٢٨٨

(٢) أعيان الشيعة ٢/ ٢٥٧

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٥٦

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ١٣٢

(٥) تاريخ بغداد ٥/ ٩٥

(٦) مقدمة الاستبصار صفحة هـ، و

- الشيخ الثقة إبراهيم إسماعيل محمد بن الحسن بن الحسين بن محمد بن علي بن بابويه القمي . .

- الشيخ الفقيه الثقة العدل آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسفي .

- الشيخ الامام موفق الدين الفقيه الثقة الحسين بن الفتح الواعظ الجرجاني[(١)]

آراء العلماء فيه:

قال الذهبي: شيخ وصاحب التصانيف أعرض عنه الحفاظ لبدعته[(٢)] .

وقال ابن كثير: فقيه الشيعة، ودفن في مشهد عليّ، وكان مجاورا به[(٣)] .

وقال ابن حجر: فقيه الشيعة، له مصنفات كثيرة فى الكلام على مذهب الإمامية[(٤)] .

وقال النجاشي: جليل من أصحابنا، ثقة، عين، من تلاميذة شيخنا أبى عبدالله النعمانى[(٥)] .

وقال المجلسى: شيخ الطائفة، وفقيه الأمة المجمع على وثاقته وتبحره فى العلوم والفنون[(٦)] .

وقال فى الموضع آخر: ثقة، فضله وجلالته أشهر من أن يحتاج الى البيان[(٧)] .

وقال محسن الأمين: شيخ الطائفة وفقيهها، ومربى علمائها، والمؤلف فى كل فن من علوم الدين[(٨)] .

وقال العلامة الحلى: إنه رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة، عين، صدوق، عارف، بالأخبار، والرجال والفقيه، والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب اليه، صف فى كل فنون الاسلام[(٩)]

---

(١) المصدر السابق صفحة ك، ل

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٣٤.

(٣) البداية والنهاية ١٢/ ١٠٤

(٤) لسان الميزان ٥/ ١٥٣

(٥) رجال النجاشي ٢/ ٣٣٢

(٦ ، ٧) بحار الأنوار الجزء رقم صفر صفحة ٩١

(٨) أعيان الشيعة ١/ ١٤٥

(٩) الفهرست للطوسى صفحة ى

مكانته وآثاره العلمية

مما سبق يتضح لنا أن الطوسى قد بلغ عند الشيعة مبلغاً عظيماً، وتبوء مكانة رفيعة، واحترمت أقواله احتراماً لا مثيل له، حتى قيل: إنه خشى على باب الاجتهاد أن يسد بسبب وقوف الإمامية عند أقواله، مما يدل على رفعة مكانته عندهم، وعلو شأنه بينهم .

يقول محسن الأمين: مضت على الشيعة سنون متطاولة وأجيال متعاقبة، ولم يكن من الهين على أحد منهم أن يعدوا نظريات شيخ الطائفة فى الفتاوى، وكانوا يعدون أحاديثه أصلا مسلماً، ويكتفون بها، ويعدون التأليف فى قبالها، وإصدار الفتاوى فى وجودها تجاسراً على الشيخ وإهانة له، ثم قال عن الشيخ المظفر: ومما يلفت النظر عن مقامه العلمى أن كل من جاء بعده من العلماء إلى مدة قرن كاد أن يكون مقلداً له فى آرائه، ولا يتخطى قوله، ولا يحيد عن رأيه حتى كاد يخشى أن يسد باب الاجتهاد عند الشيعة(١) .

أما آثاره العلمية فقد بلغ بها محسن الأمين إلى ٤٦ مؤلفاً منها:

- تهذيب الأحكام فى شرح المقنعة للشيخ للمفيد .

- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، وبإذن الله تعالى سيأتى الكلام عنهما بعد قليل .

- اختيار الرجال: وهو اختصار لكتاب «رجال الكشى» المسمى «بمعرفة الناقلين» وكان كتاب الكشى كثير الأغلاط، لذلك عمد الطوسى الى تهذيبه وتجريده من الأغلاط وسماه بذلك؛ وهو يقع فى مجلدين من الحجم المتوسط، وهو أحد أصول الرجال الأربعة المعتمدة عند الإمامية .

- الفهرست: وذكر فيه أصحاب الكتب والأصول الشيعية وعليها اسانيده عن مشايخه وقد اعتمد عليه علماء الإمامية على بكرة أبيهم فى علم الرجال، وهو أحد أصول الرجال الأربعة المعتمدة عندهم .

---

(١) أعيان الشيعة ٩/ ١٦٠

ومما تجدر الإشارة اليه هنا أن الطوسى قد ترجم لنفسه فى هذا الكتاب وذكر فيها كل مولفاته فقال عن نفسه: محمد بن الحسن بن على الطوسى، مصنف هذا الفهرست له مصنفات منها كتاب تهذيب الاحكام .... وله كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار .... الخ[1] .

وهو يقع فى مجلد واحد من الحجم المتوسط

- الرجال: قال عنه الطوسى في الفهرست اثناء ترجمته لنفسه: «وله كتاب الرجال الذين رووا عن النبى ﷺ والأئمة الاثنى عشر عليهم السلام ومن تأخر عنهم»[2]، وهو أحد الأصول الأربعة فى علم الرجال المعتمدة عندهم[3]، «وسماه الطوسى أحيانا بالأبواب» وذلك لأنه مرتب على أبواب بعدد رجال أصحاب النبى ﷺ وأصحاب كل واحد من الأئمة عليهم السلام، ولكنه اشتهر «برجال الطوسى» قال ذلك محسن الأمين[4]، وهو يقع فى مجلد واحد من الحجم المتوسط[5] وغير ذلك .

وفاته

مات الشيخ الطوسى فى المحرم سنة ٤٦٠هـ عن خمس وسبعين سنة .

---

(١) صـ١٥٩ (٢) الفهرست صـ١٦٠

(٣) الأصل الرابع المعتمد فى علم الرجال عندهم هو كتاب « الرجال للنجاشى »

(٤) أعيان الشيعة ٩/ ١٦٥

(٥) سبقت نبذة عن هذه الكتب الثلاثة رجال الكشى والفهرست والرجال في نهاية الفصل الأول من الباب الثالث

ترجمة مختصرة للمفيد صاحب المقنعة

وهو: محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد

ولد في واسط[1] في ذي القعدة سنة ٣٣٦ أو ٣٣٨هـ فتلقى القرآن الكريم عن أبيه، وكذا بعض المبادئ العلمية والأدبية، وأخذ العلم عن الشيخ الصدوق عندما قدم الزخير الى بغداد، كما أخذ عن شيوخ أفذاذ كانوا في عصره فسمع منهم، وقرأ عليهم، حتى غدا المجلى في هذا الميدان، فشارك في كثير من العلوم والفنون وألم بدقائقها[2].

شيوخه

تتلمذ الشيخ المفيد على يد مجموعة من علماء عصره من الشيعة فكان منهم

- الشيخ الصدوق محمد بن بابويه القمي صاحب «من لا يحضره الفقيه».
- أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد[3].
- أبو غالب أحمد بن محمد بن سليمان الرازي، قال النجاشي: كان شيخ العصابة في زمنه ووجيههم[4] وقال الطوسي عنه: كان شيخ أصحابنا في عصره، وأستاذهم وثقتهم، صنف كتبا، مات سنة ٣٦٨هـ[4].

تلاميذه والرواة عنه

- الشيخ محمد بن الحسن الطوسي
- الشيخ أبو العباس أحمد بن النجاشي صاحب كتاب «رجال النجاشي» أحد الرجال الأربعة المعتمدة عند الإمامية، قال عنه بحر العلوم: هو أحد المشايخ الثقات العدول الأثبات من أعظم أركان الجرح والتعديل وأعلم علماء هذا السبيل، أجمع علماؤنا على الاعتماد عليه، واطبقوا على الاستناد في أحوال الرجال إليه

---

(١) واسط: موضع بين البصرة والكوفة، معجم البلدان ٥/ ٤٠٠

(٢) مقدمة تهذيب الأحكام ١/ ١٥

(٣) سبقت ترجمته عند الحديث عن شيوخ « الصدوق » في الفصل السابق

(٤) رجال النجاشي ١/ ٢٢٠ (٥) الفهرست صـ٣١

مات سنة ٤٥٠ هـ[١] .

- أبو يعلى محمد بن الحسن بن حمزة الجعفرى، صهره، وخليفته والجالس فى حياته فى مجلسه[٢] .

آراء العلماء فيه

قال الخطيب البغدادى: شيخ الرافضة، والمتعلم على مذهبهم، صنف كتبا كثيرة فى ضلالتهم، والذب عن اعتقاداتهم، ومقالاتهم، والطعن على السلف الماضين من الصحابة والتابعين، وعامة الفقهاء المجتهدين، وكان أحد أئمة الضلال، هلك به خلق من الناس، أراح الله المسلمين منه، مات سنة ٤١٣هـ[٣] .

وقال الذهبى: عالم الرافضة صاحب التصانيف البدعية، وهى مائتا مصنف طعن فيها على السلف، شيعة ثمانون ألفا[٤] .

وقال ابن كثير: شيخ الإمامية الروافض، والمصنف لهم، والمحامى عن حوزتهم، كانت له وجاهة عند ملوك الأطراف[٥] .

وقال ابن حجر: كان كثير التقشف والتخشع والإكباب على العلم تخرج به جماعة، وبرع فى المقالة والإمامية[٦] .

وقال الزركلى: محقق إمامى انتهت إليه رئاسة الشيعة فى وقته[٧] .

وقال النجاشى: شيخنا وأستاذنا فضله أشهر من أن يوصف[٨] .

وقال الطوسى: من جملة متكلمى الإمامية، انتهت إليه رئاسة الإمامية فى وقته، وكان فقيها، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، له قريب من مائتى مصنف[٩] .

---

(١) مقدمة رجال النجاشى ١/ ١٥
(٢) بحار الأنوار ٠/ ١١١
(٣) تاريخ بغداد ٣/ ٢٣١
(٤) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٠
(٥) البداية والنهاية ١٢/ ١٧
(٦) لسان الميزان ٥/ ٤١٦
(٧) الأعلام ٧/ ٢١
(٨) رجال النجاشى ٢/ ٣٢٧
(٩) الفهرست صـ١٥٨

مصنفاته

- الرسالة المقنعة: في الفقه، وهى التى قام الطوسى بشرحها وسماه تهذيب الأحكام .

- أوائل المقالات في المذاهب والمختارات: ذكر فيه مختصات الامامية في الأصول الكلامية .

- الإيضاح في الإمامية: بدأ في برد الشبهات العامة- أهل السنة - وأدلتهم على اثبات الخلافة، ثم ذكر أدلة إمامية المعصومين عليهم السلام(۱) وغير ذلك .

وفاته

توفى الشيخ المفيد في رمضان سنة ٤١٣هـ وقال الذهبي: شيعة ثمانون ألف رافضى(٢) .

(١) مقدمة تهذيب الأحكام ٢٢/١

(٢) الميزان ٤/ ٣٠

عرض إجمالى للكتاب وبيان منهج المصنف فيه

اسم الكتاب: تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه للشيخ المفيد.

وهو أحد الأصول الأربعة فى الحديث المعتمدة عند الشيعة الإمامية، وأعظمها منزلة وأكثرها منفعة.

يقول الشيخ المجلسى: كتاب تهذيب الأحكام يشتمل على كتب الفقه من الطهارة إلى الديات، عدد أحاديث ١٣٥٩٠ وعدد أبوابه ٣٩٣، وهو من الجوامع الأربعة الحديثية التى تدور عليها رحى الفقه، وكان عليها المعول فى جميع الأعصار[١].

يقول المحدث النورى: أعظم كتب الحديث فى الفقه منزلة، وأكثرها منفعة، بل هو كان للفقيه فيما يبتغيه من روايات الأحكام مغن عما سواه فى الغالب، ولا يغنى عنه سواه[٢].

سبب تأليفه للكتاب

ذاكر الطوسى بعض أصدقاءه عن اختلاف الإمامية الذى كان سبباً لطعن المخالفين فى طريقتهم لدرجة أن أحدهم قد خرج من تشيعه، فهاله هذا الأمر، وطلب أن يؤلف كتاباً، يُذهب هذا التناقض الذى بين الأحاديث، أو يوفق بينها، ويدافع عن عقيدتهم، ويجيب على الشبه التى طرأت على أحاديث أهل البيت من جهة اختلافها، حيث أنه لا توجد رواية عندهم عن أئمتهم «المعصومين» إلا وهناك ما ينافيها، ولا خبر إلا ويقابله ما يضاده، فسارع بتأليف هذا الكتاب.

يقول الطوسى:

ذاكرنى بعض الأصدقاء بأحاديث أصحابنا، وما يقع فيها من الاختلاف، والتباين، والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفى مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنه لم يزل

---

(١) بحار الأنوار الجزء رقم صفر صـ٩٦ (٢) اعيان الشيعة ٩/ ١٦١

شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذى يدينون الله تعالى به، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم - سبحانه وتعالى - وقد وجدناكم أشد اختلافا من مخالفكم، وأكثر تبيانا من مباينيكم، حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة فى العلم، ولا بصيرة بوجوه النظر، ومعانى الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه فى ذلك.

وسمعت شيخنا أبا عبد الله يذكر أن أبا الحسن الهارونى العلوى كان يعتقد الحق، ويدين بالامامة فرجع عنها لما التبس عليه الأمر فى اختلاف الأحاديث، وترك المذهب، ودان بغيره لما لم يتبين له وجوه المعانى فيها.

وذكر أنه إذا كان الأمر على هذه الجملة، فالاشتغال بشرح كتاب يحتوى على تأويل الأخبار المختلفة والأحاديث المتنافية من أعظم المهامات فى الدين، ومن أقرب القربات إلى الله تعالى لما فيه من كثرة النفع للمبتدىء والريض فى العلم.

وسألنى أن أقصد إلى رسالة شيخنا أبى عبد الله الموسومة بـ «المقنعة» لأنها شافية فى معناها كافية فى أكثر ما يحتاج إليه من أحكام الشريعة، وأنها بعيدة عن الحشو، فقصد إلى عمل هذا الكتاب لما رأيت فيه من أعظم المنفعة فى الدين، وكثرة الفائدة فى الشريعة مع ما انضم اليه من وجوب قضاء حق هذا الصديق أيده الله تعالى[1].

ترتيب الكتاب

رتب الطوسى كتابه « تهذيب الأحكام » على الكتب والأبواب الفقهية .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عدد أحاديث الأبواب كبيرة جداً، فمثلاً باب كيفية الصلاة داخل كتاب الصلاة يحتوى على ٣١٠ حديثا .

محتوى كل كتاب داخل التهذيب

يحتوى كتاب التهذيب على ٢١ كتابا فقيهاً، وحتى نقف على محتويات هذه

---

(١) خطبة كتاب تهذيب الأحكام ١/ ٥٣، ٥٤، ٥٥ بتصرف

الكتب وطبيعتها، سأذكر محتوى كل كتاب على ايجاز، مع أننى أضع فى الاعتبار أن ما أذكره فى محتوى كل كتاب هو عناوين لأبواب داخل الكتاب الذى أذكره محتواه .

١- كتاب الطهارة

وتدور أحاديثه حول الأشياء الموجبة للطهارة، وصفة الوضوء، وحكم الجنابة، وحكم الحيض والاستحاضة والنفاس والطهارة من ذلك، ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن معاوية بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إن دم الاستحاضة والحيض ليس يخرجان من مكان واحد، إن دم الاستحاضة بارد، وأن دم الحيض حار[١] .

٢- عن سماعه قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يمس ذكره أو فرجه أو أسفل من ذلك وهو قائم يصلى أيعيد وضوءه قال: لا بأس بذلك إنما هو من جسده[٢] .

٣- عن محمد بن الحسن الواسطى عن أبى عبدالله عليه السلام: إن إبراهيم خليل الرحمن سأل ربه أن يرزقه ابنة تبكيه بعد موته[٣] .

٤- عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن المسح على الرجلين فقال لا بأس[٤] .

٢- كتاب الصلاة

وأحاديثه تدور حول المسنون من الصلوات، وفرض الصلاة فى السفر، وأوقات الصلاة، وعلامة كل وقت منها، والقبلة، ونحو ذلك .

(١) باب حكم الحيض والاستحاضة والنفاس والطهارة من ذلك ١/١٨٨ ح رقم ٤٣٠

(٢) باب فى الأحداث الموجبة للطهارة

(٣) باب فى تلقين المحتضرين ١/ ٤٧٠ ح رقم ١٥٢٤

(٤) باب فى صفة الوضوء ١/ ١١٠ ح رقم ١٧٨

أمثلة:

١- عن رجل عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت له: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ قال: النحر الاعتدال فى القيام، أن يقيم صلبه ونحره[١].

٢- عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: قلت له: الرجل يضع يده فى الصلاة، وحكى اليمنى على اليسرى، فقال: ذلك التكفير فلا تفعل[٢].

٣- عن محمد الحلبى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: أقول إذا فرغت من فاتحة الكتاب أقول آمين ؟ قال: لا.

٤- وعن جميل عن أبى عبدالله عليه السلام قال: إذا كنت خلف إمام فقرأ الحمد لله وفرغ من قراءتها فقل أنت الحمد لله رب العالمين، ولا تقل: آمين[٣].

٥- عن عيسى بن حمزة عن أبى عبدالله عليه السلام قال: من اعتم فلم يدر العمامة تحت حنكة فأصابه ألم لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه[٤] !!

٦- عن زرارة قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: إن قلنسوتى وقعت فى بول، فأخذتها فوضعتها على رأسى ثم صليت فقال: لا بأس[٥] !!

٧- عن عبدالله بن هلال قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: خذ من شاربك وأظافرك كل جمعة وإن يكن فيها شئ فتركتها، فلا يصيبك جذام ولا برص ولا جنون[٦] !!

٣- كتاب الزكاة

وأحاديثه تدور حول ما تجب فيه الزكاة، وزكاة الذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والابل، والبقر، والغنم، ونحو ذلك.

---

(١) باب كيفية الصلاة وصفتها ٢/ ٨٠ (٢) الموضع السابق ح رقم ٣١٠

(٣) الموضع السابق ٢/ ٧١ ح رقم ٢٧٥، ٢٧٦

(٤) باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ٢/ ٢٠١ ح رقم ٨٤٧

(٥) باب أحكام السهو ٢/ ٣٣٥ ح رقم ١٤٨٠

(٦) باب العمل فى ليلة الجمعة ويومها ٣/ ٢١١ ح رقم ٦٢٨

أمثلة:

١- عن أحمد بن محمد بن أبى نصر قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل له قرابة وأموال وأيتام يحبون أمير المؤمنين عليه السلام، وليس يعرفون صاحب هذا الأمر[١]، أيعطون الزكاة ؟ قال: لا[٢].

٢- عن أبان بن تغلب عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يموت ولا وارث له ولا مولى فقال: وهو من أهل هذه الآية ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ﴾[٣].

٣- عن سعد بن طريف عن أبى جعفر عليه السلام فى قول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾[٤] قال: فان الله يعطى بالواحد عشراً الى مائة ألف فما زاد: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾[٥] قال: لا يريد شيئاً من الخير إلا يسره الله له ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ﴾[٦] قال: بخل بما آتاه الله عز وجل ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ﴾[٧] فان الله تعالى يعطى بالواحد عشراً إلى مائة ألف فما زاد ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾[٨] قال: لا يريد شيئاً من الشر إلا يسر له ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّىٰ﴾[٩] قال أما والله ما هو تردى فى بئر ولا من جبل ولا من وحائط، ولكن تردى فى نار جهنم[١٠].

٤- عن أبى عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ: إنى شافع يوم القيامة لأربعة أصناف، ولو جاءوا بذنوب أهل الدنيا، رجل نصر ذريتى، ورجل بذل ماله لذريتى عند الضيق، ورجل أحب ذريتى باللسان والقلب ورجل سعى فى حوائج ذريتى إذا طردوا وشردوا[١١].

---

(١) يقصد المهدى المنتظر

(٢) باب من تحل له من الأهل وتحرم له من الزكاة ٤/٥١ ح رقم ١٤٧

(٣) باب الأنفال ٤/١١٧ ح رقم ٣٧٣ والآية الأولى من سورة الأنفال

(٤) سورة الليل ٥، ٦ (٥) سورة الليل ٧ (٦) سورة الليل ٨

(٧) سورة الليل ٩ (٨) سورة الليل ١٠ (٩) سورة الليل ١١

(١٠) باب من الزيادات فى الزكاة ٤/٩٦ ح رقم ٣١٥

(١١) الموضع السابق ٤/٩٧ ح رقم ٣٢٢

٥- كتاب الصيام

وأحاديثه تدور حول فرض الصيام وعلامة أول شهر رمضان ودليل دخوله، وفضل صيام يوم الشك! والاحتياط لصيام شهر رمضان، ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صوم يوم الشك فقال: صمه فإن يك من شعبان كان تطوعاً، وإن يك من رمضان فيوم وفقت له[١] .

٢- عن أبى عبدالله عليه السلام قال: من صلى فى سفره أربع ركعات فأنا إلى الله منه برئ[٢] .

٣- عن عبد الأعلى بن أعين قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وطئ امرأته وهو معتكف ليلا فى شهر رمضان ؟ قال: عليه الكفارة، قال: قلت: فإن وطأها نهاراً ؟ قال: عليه كفارتان[٣] .

٥- كتاب الحج

وأحاديثه تدور حول وجوب الحج، وثوابه، والمواقيت وصفة الأحرام، ودخول مكة، والطواف، ونزول منى، والمزدلفة، والحلق، ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن أبى بصير قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام قول الله عزوجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[٤] قال: يخرج ويمشى إن لم يكن عنده، قلت: لا يقدر على المشى، قال: يمشى ويركب، قلت: لا يقدر على ذلك- أعنى المشى- قال: يخدم القوم ويخرج معهم[٥] .

٢- عن عمر بن يزيد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: حجة

(١) باب فضل صيام يوم الشك ٤/ ١٦٠ ح رقم ٥٠٣

(٢) باب حكم المسافر والمريض فى الصيام ٤/ ١٩١ ح رقم ٦٣٢

(٣) باب الاعتكاف ومايجب فيه الصيام ٤/ ٢٥٥ ح رقم ٨٨٨

(٤) سورة آل عمران ٩٧ — (٥) باب وجوب الحج ٥/ ١٢ ح رقم ٢٦

أفضل من عتق سبعين رقبة[١] .

٣- عن حماد المنقرى قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام إن أردت أن يكثر مالك فأكثر الوقوف على الصفا[٢] .

٦- كتب المزار

وأحاديثه تدور حول نسب رسول الله ﷺ وفضل زيارته، ووداعه، وفضل الكوفة، والمواضع التى يستحب فيها الصلاة فيها، وموضع قبره عليه السلام، وبالجملة فقد ذكر أبواب هذا الكتاب نسب الأئمة الاثنى عشر واحداً بعد واحد وفضل زيارة كل منهم ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن حسان بن مهران قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: قال أمير المؤمنين عليه السلام مكة حرم الله، والمدينة حرم رسول الله ﷺ، والكوفة حرمى، لا يريدها جبار بجور إلا قصمه الله[٣] .

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: حنكوا أولادكم بتربية الحسين عليه السلام فإنها أمان[٤] .

٣- روي عن أبى محمد الحسن بن على العسكرى أنه قال: من زار جعفراً وأباه لم يشتك عينه، ولم يصبه سقم ولم يمت مبتلى[٥] .

٤- عن أحمد بن أبى نصر قال: قرأت كتاب أبى الحسن الرضا عليه بخطه: أبلغ شيعتى أن زيارتى تعدل عند الله ألف حجة، وألف عمرة متقبلة كلها قال:

---

(١) باب ثواب الحج ٥/ ٢٢ ح رقم ٦٣

(٢) باب الخروج الى الصفا ٥/ ١٣٢ ح رقم ٤٨٣

(٣) باب تحريم المدينة وفضلها .. الخ ٦/ ١٣ ح رقم ٢١

(٤) باب حد حرم الحسين عليه السلام وفضل كربلاء ٦/ ٤٦

(٥) باب فضل زيارة على بن الحسين ومحمد بن على وجعفر بن محمد عليهم السلام ٦/ ٦٩ ح رقم ٢

قلت لأبي جعفر ألف حجة ؟ قال: أي والله حجة لمن يزوره عارفاً بحقه[1] .

٧- كتاب الجهاد وسيرة الإمام عليه السلام

وأحاديثه تدور حول فضل الجهاد، وفروضه، والمرابطة في سبيل الله عز وجل، ومن يجب عليها الجهاد، وكيفية قتال المشركين، ونحو ذلك .

أمثلة :

١- عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ثلاثة دعوتهم مستجابة، أحدهم الغازي في سبيل الله، فانظروا كيف تخلفوه[2] .

٢- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلقان من خلق الله تعالى فمن نصرهما أعزه الله تعالى، ومن خذلهما خذله الله تعالى[3] .

٣- عن الحسن بن هارون قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام جالساً فسأله معلى بن خنيس: السيد القائم بخلاف سيرة عليّ عليه السلام؟ قال: نعم، وذلك أن علياً عليه السلام سار بالمن والكف لأنه علم أن شيعته سيُظهَر عليهم، وأن القائم إذا قام سار فيهم بالسيف والسبي، وذلك أنه يعلم أن شيعته لم يظهر عليهم من بعده أبداً[4] .

٨- كتاب الديون، والكفالات، والحوالات، والضمانات، والوكالات

وأحاديثه تدور حول الديون وأحكامها والقرض وأحكامه، والصلح بين الناس، والكفالات والضمانات، والحوالات، والوكالات وغير ذلك .

أمثلة :-

١- عن علي عليه السلام قال: إياكم والدين فإنه مذلة بالنهار ومهمة بالليل،

(١) باب فضل زيارة أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام ٦/ ٧٥ ح رقم ١٦٨

(٢) باب فضل الجهاد ٦/ ١٠٦ ح رقم ٢١٢

(٣) باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٦/ ١٥١ ح رقم ٣٥٨

(٤) باب سيرة الامام ٦/ ١٣٢ ح رقم ٢٧١

وقضاء في الدنيا وقضاء في الآخرة[1] .

٢- عن محمد بن عبده قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القرض يجر المنفعة، قال: خير القرض الذى يجر المنفعة[2] .

٣- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الصلح جائز بين المسلمين[3] .

٩- كتاب القضايا والأحكام

وأحاديثه تدور حول آداب الحكام، وكيفية الحكم والقضاء، وحكم القرعة، والبينات، والزيادات من القضايا والأحكام .

أمثلة:

١- عن أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام قال: الحكم حكمان: حكم الله، وحكم الجاهلية؛ وقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[4] وأشهد على زيد بن ثابت لقد حكم فى الفرائض بحكم الجاهلية[5] .

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا وقع الحر والعبد والمشرك على امرأة فى طهر واحد فادعوا الولد، أقرع بينهم، وكان الولد للذى يقرع[6] .

٣- عن زرارة عن أحدهم عليه السلام فى أربعة شهدوا على امرأة بالزنا، فقالت: أنا بكر، فنظر اليها النساء، فوجدنها بكرا، قال: تقبل شهادة النساء[7] .

١٠- كتاب المكاسب

وأحاديثه تدور حول المكاسب واللقطة والضالة

---

(١) باب الديون وأحكامه ٦/١٥٧ ح رقم ٣٧٦

(٢) باب القرض وأحكامه ٦/١٧٤ ح رقم ٤٥٣، اذا ما الفرق بين ذلك والربا

(٣) باب الصلح بين الناس ٦/١٧٩ ح رقم ٤٧٩

(٤) سورة المائدة ٥٠

(٥) باب من إليه الحكم وأقسام القضاة والمتقين ٦/١٨٧ ح رقم ٥١٢

(٦) باب فى البينتين يتقابلان أو يترجح بعضها على بعض وحكم القرعة ٦/٢٠٨ ح رقم ٥٩٥

(٧) باب فى البينات ٦/٢٣٥ ح رقم ٧٣٥

أمثلة:

١- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إن الله تعالى وسع أرزاق الحمقى ليعتبر بهم العقلاء ويعلموا أن الدنيا ليس ينال ما فيها بعمل ولا حيلة[١] .

٢- عن محمد بن مسلم وزرارة قالا: سمعناه يقول: جوائز العُمّال ليس بها بأس[٢] !!

٣- عن أبى بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس بأجر النائحة التى تنوح على الميت[٣] .

١١- كتاب التجارات

وأحاديثه تدور حول فضل التجارة وآدابها وغير ذلك مما ينبغى للتاجر أن يعرفه، وحكم الربا، وعقود البيع، والبيع بالنقد والنسيئة، ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: درهم ربا أشد من سبعين زنية كلها بذات محرم[٤] .

٢- عن الحلبى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الفضة بالفضة مثلاً بمثل ليس فيه زيادة ولا نقصان، والزائد والمستزيد فى النار[٥] .

٣- قال أبو عبد الله عليه السلام يا أبا الصباح شراء الدقيق ذل، وشراء الحنطة عز، وشراء الخبز فقر، وأعوذ بالله من الفقر[٦] .

---

(١) باب المكاسب ٦/ ٢٨٠ ح رقم ١٠٢٨

(٢) الموضع السابق ٦/ ٢٩٢ ح رقم ٩٣١

(٣) الموضع السابق ٦/ ٣١٢ ح رقم ١٠٢٨

(٤) باب فى فضل التجارة ٧/ ١٦ ح رقم

(٥) باب بيع الواحد بالاثنين واكثر من ذلك ٧/ ٨٩ ح رقم ٤١٩

(٦) باب التلقى والحكرة ٧/ ١٤٧ ح رقم ٧٢٠

١٢- كتاب النكاح

وأحاديثه تدور حول السنة فى النكاح، وضرورة النكاح، وأحكامه، والكفاءة فى النكاح، والاستخارة له والدعاء قبله، والعقيقة وغير ذلك

أمثلة:

١- عن أبى فضال قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ركعتان يصليهما المتزوج أفضل من سبعين ركعة يصليهما الأعزب[١] .

٢- عن أبى جعفر عليه السلام قال: حنكوا أولادكم بماء الفرات وبتربة قبر الحسين عليه السلام فإن لم يكن فبماء السماء[٢] .

١٣- كتاب الطلاق

وأحاديثه تدور حول حكم الإيلاء، والظهار، وأحكام الطلاق، والخلع، واللعان، والسرارى وملك الأيمان وغير ذلك .

أمثلة:

١- عن زرارة عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت له: رجل آلى ألا يقرب امرأته ثلاثة اشهر قال: فقال: لا يكون إيلاء حتى يحلف على أكثر من أربعة[٣] .

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام فيمن ظاهر من امرأته خمس عشرة مرة قال: عليه خمس عشرة كفارة[٤] .

٣- عن الهيثم بن محمد بن مروان قال: قال لى أبو جعفر عليه السلام استرضع لولدك بلبن الحسان، وإياك والقباح، فان اللبن قد يعدى[٥] .

---

(١) باب السنة فى النكاح ٧/١٤٧ ح رقم ١٠٤٤

(٢) باب فى الولادة والنفاس ٧/٣٩١ ح رقم ١٧٤٠

(٣) باب حكم الايلاء ٨/٩ ح رقم ١٢

(٤) باب حكم الظهار ٨/٢٣ ح رقم ٦٩

(٥) باب الحكم فى أولاد المطلقات من الرضاع ٨/١٠١ ح رقم ٣٧٦

١٤- كتاب العتق والتدبير والمكاتبة

وأحاديثه تدور حول العتق وأحكامه والتدبير والمكاتبة

أمثلة:

١- عن أبى عبد الله قال فى الرجل يعتق المملوك قال: يعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار وقال: يستحب للرجل أن يتقرب عشية عرفة ويوم عرفة بالعتق والصدقة[١].

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يعتق ولد الزنا[٢].

١٥- كتاب الايمان والنذور والأقسام والنذور والكفارات

أمثلة:

١- عن أبى عبد الله عليه السلام: لا يحلف بغير الله، وقال: اليهودى والنصرانى لا تحلفوهم إلا بالله[٣].

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يمين فى معصية الله ولا فى قطعية رحم[٤].

٣- عن جعفر بن محمد عن أبيه أن على بن أبى طالب عليهم السلام قال: إذا حنث الرجل فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل أن يحنث[٥].

١٦- كتاب الصيد والذبائح

وأحاديثه تدور حول الصيد والزكاة، والذبائح، والأطعمة وما يحل من ذلك وما يحرم منه.

---

(١) باب العتق وأحكامه ٨/١٩٧ ح رقم ٧٦٨

(٢) الموضع السابق ٨/٢٠٧ ح رقم ٨١٦

(٣) باب الايمان والأقسام ٨/٢٥٤ ح رقم ١٠١٤

(٤) الموضع السابق ٨/٢٦٣ ح رقم ١٠٦٠

(٥) الموضع السابق ٨/٢٧٢ ح رقم ١١٠٥

أمثلة:

١- عن محمد بن مسلم قال: أقرأني أبو جعفر السلام شيئا في كتاب عليّ عليه السلام، فاذا فيه: أنهاكم عن الجريث، والزمير، والمارماهي، والطافي[1]، والطحال، قال: قلت: رحمك الله إنا نؤتى بالسمك ليس له قشر، فقال: كل ما له قشر من السمك، وما كان ليس له قشر فلا تأكله[2].

٢- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان عليّ عليه السلام بالكوفة يركب بغلة رسول الله ﷺ ثم يمر بسوق الحيتان فيقول: لا تأكلوا، ولا تبيعوا من السمك ما لم يكن له قشر[3].

٣- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس مدمن الخمر الذي يشربها ولكنه الموطن نفسه إذا وجدها شربها[4].

١٧- كتاب الوقوف والصدقات

وأحاديثه تدور حول الوقوف، والصدقات، والنحل، والهبات.

أمثلة:

١- عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دار لم تقسم فتصدق بعض أهل الدار بنصيبه من الدار؟ فقال: يجوز، قلت: أرأيت إن كان هبة؟ قال: يجوز[5].

٢- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا صدقة ولا عتق إلا ما أريد به وجه

---

(١) قال محقق الكتاب الجريث، ضرب من السمك يشبه الحيات، والزمير: نوع من السمك له شوك ظهره وأكثر ما يكون في المياه العذبه (القراميط) والمارماهي: أصله حية الماء (ثعبان السمك)، والطافئ: هو السمك الميت طفى على وجه الماء، انظر هامش تهذيب الأحكام ٩/٥

(٢) باب الصيد والزكاة ٩/٥ ح رقم١

(٣) الموضع السابق ٩/٦ ح رقم ٣

(٤) باب في الذبائح والأطعمة ٩/٩٨ ح رقم ٤٧٧

(٥) باب في الوقوف والصدقات ٩/١١٨ ح رقم ٥٦٤

الله تعالى[1] .

٣- عن أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخص بعض ولده بالعطية قال: ان كان موسرا فنعم، وان كان معسراً فلا[2] .

١٨- كتاب الوصايا

وأحاديثه تدور حول الإقرار فى المرض، والوصية، ووجوبها، والإشهاد عليها، والرجوع فيها، والوصية بالثلث، والوصية للوارث، ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن الدين قبل الوصية ثم الوصية على اثر الدين ثم الميراث بعد الوصية، فإن أول القضاء كتاب الله[3] .

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الوصية حق على كل مسلم[4] .

٣- عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا يدخل بالجارية حتى يأتى لها تسع سنين أو عشر سنين[5] .

١٩- كتاب الفرائض والمواريث

وأحاديثه تدور حول ميراث الوالدين، والأولاد، والأزواج، والأخوة، والمجوس، والأخوات، والأعمام، العمات، والمطلقات ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أربعة لا يدخل عليهم ضرر فى

(١) الموضع السابق ٩/ ١٢٣ ح رقم ٥٨٤

(٢) باب فى النحل والهبة ٩/ ١٣٧ ح رقم ٦٤٤

(٣) باب ألا قرار فى المرض ٩/ ١٤٦ ح رقم ٦٧٥

(٤) باب الوصية ووجوبها ٩/ ١٣٧ ح رقم ٦٤٤

(٥) ٨- باب فى وصية الصبى والمحجور عليه ٩/ ١٦٢ ح رقم ٧٤٢

الميراث: الوالدين والزوج، والمرأة[1] .

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يتوارث رجلان قتل أحدهما صاحبه[2] .

٣- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من مات لا مولى له ولا ورثة فهو من أهل هذه الآية ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأنفَالِ قُلِ الأنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾[3] .

٢٠- كتاب الحدود

وأحاديث تدور حول حد الزنى، والحد فى اللواط والسحاق، والحد فى نكاح البهائم والأموات والحد فى السكر، وشرب المسكر، ونحو ذلك .

أمثلة:

١- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الحر والحرة إذا زنيا جلد كل واحد منهما مائة جلدة فأما المحصن والمحصنة فعليها الرجم[4] .

٢- عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الزانى كيف يجلد: قال: أشد الجلد، قلت، من فوق الثياب؟ قال: لا بل يجرد[5] .

٣- عن علىّ عليه السلام قال: ليس على السارق قطع حتى يخرج بالسرقة من البيت[6] .

٢١- كتاب الديات

وأحاديثه تدور حول القضايا فى الديات، والقصاص، والبينات على القتل، والقود بين الرجال، والنساء، والمسلمين والكفار، ونحو ذلك .

(١) باب فى ابطال العول ٩/ ٢١٨ ح رقم ٩٦٧

(٢) باب ميراث القاتل ٩/ ٣٢٠ ح رقم ١٣٤٨

(٣) باب ميراث من لا وارث له ٩/ ٣٢٧ ح رقم ١٣٨٠، والآية الأولى من سورة الأنفال

(٤) باب فى حد الزنا ١٠/ ٦ ح رقم ٦

(٥) الموضع السابق ١٠/ ٣٠ ح رقم ١٠٢

(٦) باب حد السرقة والخيانة ١٠/ ١١٧ ح رقم ٥٢٠

أمثلة:

١- عن عليّ عليه السلام قال: انظروا بالصغار الذين قتل أبوهم أن يكبروا، فإذا بلغوا خيروا فإن أحبوا أو عفوا أو صالحوا[١] .

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا قصاص بين الحر والعبد[٢] .

٣- عن زرارة عن أبى جعفر عليه السلام فى رجل أمر رجلا بقتل رجل فقتله، قال: يقتل به الذى قتله، ويحبس الآمر بقتله فى الحبس حتى يموت[٣] .

عرض ونقد لمنهج الطوسى فى كتابه تهذيب الأحكام

من خلال معايشتى لكتاب تهذيب الأحكام وبعد الدراسة تبين لى أن منهج الطوسى يتلخص فى النقاط التالية:

١- كتاب تهذيب الأحكام مرتب على الكتب والأبواب الفقهية، ومن عنوان الكتاب نعرف أن الطوسى جعل كتابه هذا شرحا لمقنعة شيخه وأستاذه المفيد، وذلك حسبما اقترح عليه صديق له لأنها حسب تعبيره « شافية فى معانيها كافية فى أكثر ما يحتاج اليه من أحكام الشريعة أنها بعيدة عن الحشو[٤] .

ثم يترجم كل باب حسبما يترجمه صاحب المقنعة، أى يجعل عناوين الأبواب كعناوين أبواب المقنعة، من الفتاوى ولم يقصد الزيادة عليها[٤] .

ولأن هناك معارضة كثيرة بين النصوص فإنه سعى حثيثاً للتوفيق بينها .

فالطوسى يصدر أولاً كلام شيخه المفيد، ويستدل عليه بالآيات القرآنية إن وجدت، وبالأحاديث، وهو لا يلتزم بذكر كلام شيخه فى المسألة، وإنما يذكر جملة منها، وبعد ذلك يقول: إلى قوله كذا محددا بذلك المقطع الذى يتناوله بالشرح والتوفيق .

---

(١) باب القضاء فى اختلاف الأولياء ١٠/١٥٧ ح رقم ٦٩٠

(٢) باب القوز بين الرجال والنساء والمسلمين والكفار ١٠/ ١٧١ ح رقم٧٥٦

(٣) باب الاثنين إذا قتلا واحدا، والثلاثة يشتركون فى القتل ١٠/ ١٩٥ ح رقم ٨٦٤

(٤) تهذيب الأحكام ١/ ٥٥

أما أسلوبه في شرح المقنعة فقد فصلها في خطبة الكتاب، فأشار الى أنه يتبع المنهج التالي.

أ- يستدل على المسألة إما من القرآن الكريم، أو من السنة المقطوع بها الأخبار المتواترة، أو التي تقترن بها القرائن، وإما من إجماع المسلمين إن كان فيها، أو إجماع الفرقة المحقة[1].

ب- يذكر بعد ذلك ما ورد من أحاديث الإمامية المشهورة، وينظر بعد ذلك فيما ينافيها ويضادها.

جـ - يبين الوجه في المنافاة والتضاد، إما بتأويل يجمع بينهما، أو يذكر وجه الفساد فيها، إما من ضعف إسنادها، أو عمل العصابة بخلاف متضمنها.

فلو اتفق الخبران على وجه لا ترجيح لأحدهما على الآخر، يجب أن يكون العمل بما يتوافق مع دلالة الأصل[2].

وترك العمل بما يخالفه؛ وكذلك إذا كان الحكم مما لا نص فيه على التعيين حمله ما يقتضيه الأصل.

وإذا تمكن من تأويل بعض الأحاديث من غير أن يطعن في إسناده فإنه لا يتعدى ذلك، ويجتهد في أن يروى ففي معنى ما تأول حديثاً آخر يتضمن ذلك المعنى، وإما من صريحه أو فحواه، حتى يكون عاملاً على الفتيا، والتأويل بالأثر، وهو يتلمس ذلك ليس لأنه واجب عليه، وإنما يتلمسه لأنه مما يؤنس التمسك بالأحاديث، ويجرى على ذلك إلى آخر الكتاب[3].

---

(١) يقصد الامامية

(٢) لعله يقصد: الأصل الذي يقوم بشرحه، وهو حديث شيخه المفيد في المقنعة

(٣) تهذيب الأحكام ١/ ٥٤ بتصرف، ولكنه لم يلزم بذلك، بمعنى أنه كان يستدل على المسألة بأحاديث رويت من طريق الضعفاء والمجاهيل بل والكذابين كما سيظهر ذلك بعد قليل إن شاء الله تعالى

ولكن هل حافظ الطوسى على ذلك المنهج إلى آخر الكتاب؟

لم يلتزم الطوسى بما ألزم نفسه به

لأنه قد صرح بذلك، فقال فى مقدمة مشيخته التى وضعها فى خاتمة الكتاب كنا قد شرطنا فى أول الكتاب أن نقتصر على إيراد شرح ما تضمنته الرسالة المقنعة، وأن نذكرها مسألة مسألة، ونورد فيها الاحتجاج من الظواهر والأدلة المفضية إلى العلم، ونذكر مع ذلك طرفا من الأخبار التى رواها مخالفونا، ثم نذكر بعد ذلك ما يتعلق بأحاديث أصحابنا رحمهم الله، ونورد المختلف فى كل مسألة منها، والمتفق عليها، ووفينا بهذا الشرط فى أكثر ما يحتوى عليه كتاب الطهارة.

ثم رأينا أنه يخرج بهذا البسط عن الغرض، ويكون مع هذا الكتاب مبتورا غر مستوفى.

فعدلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد أحاديثهم رحمهم الله، والمختلف فيه والمتفق، ثم رأينا بعد ذلك أن استيفاء ما يتعلق بهذا المنهاج أولى من الإطناب فى غيره، **فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنا أخللنا به**[1] .

واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذى أخذنا الخبر من كتابه، أو صاحب الأصل الذى أخذنا الحديث من أصله، واستوفينا غاية جهدنا ما يتعلق بأحاديث أصحابنا رحمهم الله المختلف فيه والمتفق، وبينا على وجه التأويل فيما فيه، على ما شرطناه فى أول الكتاب، وأسندنا التأويل إلى خبر يقضى على الخبرين، وأوردنا المتفق فيها ليكون ذخراً وملجأً لمن يريد طلب الفتيا من الحديث[2] .

ولأنه أخرج عن جماعة من المجاهيل بل والضعفاء والمتهمين بالكذب.

أما إخراجه الحديث عن المجاهيل فمثال ذلك ما يلى:

---

(١) وهذا واضح فى الكتاب ففى نهاية كل كتاب ذكر باب يسمى باب الزيادات

(٢) تهذيب الأحكام ١٠/ ٢٨١ بتصرف

محمد بن يعقوب، عن على بن محمد، عن صالح بن أبى حماد، عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن سباية عمن حدثه عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن غاية الحمل بالولد فى بطن أمه كم هو؟ فإن الناس يقولون: ربما بقى فى بطنها سنتين، فقال: كذبوا، أقصى مدة الحمل تسعة أشهر، لا يزيد لحظة، ولو زادت ساعة لقتل أمه قبل أن يخرج[1] .

فهو لم يحدد اسم الراوى عن أبى جعفر فقد يكون كذاباً، ويبدو أن هذا أمر طبيعى وإلا لعرفونا من هذا الذى أخذ عن إمامهم.

وقد تكرر ذلك كثيرا جدا فمن ذلك:

١/ ٢٧٩ ح رقم ٧٢٥، ١/ ٣٠٦ ح رقم ٨٢٨، ١/ ٣٦٩ ح رقم ١٠٤٤، ٢/ ٨٠ ح رقم ٧٧، ٢/ ٦٩ ح رقم ٣٣، ٢/ ٨٠ ح رقم ٣٠٩، ٢/ ٢٣٩ ح رقم ٥٩٩، ٢/ ٩٤ ح رقم ٢٦٣، ٣/ ١٥٨ ح رقم ٣٩٣، ٣/ ١٥٩ ح رقم ٣٩٩، ٣/ ١٦٠ ح رقم ٤٠٥، ٣/ ١٩٤ ح رقم ٥٤٢، ٤/ ٩٧ ح رقم ٥٧، ٤/ ١٦٥ ح رقم ٥٢٨، ٤/ ٤٠ ح رقم ١٠٩، ٥/ ٣٧٤ ح رقم ١٤٥٥، ٨/ ٢٣ ح رقم ٦٩، ٨/ ١٠٥ ح رقم ٣٩٥.

وأما إخراجه الحديث عن الضعفاء والمتهمين بالكذب فمثال ذلك ما يلى:

١ - سهل بن زياد الآدمى أبو سعيد الرازى

وهذا الراوى عليه مدار كثير من الروايات حيث أنه من رجال مشيخته التى ذكرها فى آخر الكتاب فقال:

وما ذكرته عن سهل بن زياد فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا منهم على بن محمد وغيره عن سهل بن زياد[2] .

وسهل هذا ضعفه الطوسى نفسه!! فقال: سهل بن زياد الآدمى أبو السعود: ضعيف[3]، وقال النجاشى: كان ضعيفاً فى الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد

(١) كتاب الطلاق ٥ - باب فى الحكم فى أولاد الطلقات ٨/ ١٠٥ ح رقم ٤٩٦

(٢) تهذيب الأحكام ١٠/ ٣٢١ (٣) الفهرست ٨٠

ابن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب[1].

ومن العجيب أن حسن الموسوى الذى علق على مشيخة «الطوسى»، وقبل ذلك علق على مشيخة «الصدوق» نقل بعض الكلام الذى قاله النجاشى على لسان أحمد بن عيسى، ولم ينقل رأى النجاشى نفسه، ولم ينقل كلام الطوسى عنه أيضا، وإنما قال: قال النجاشى فى رجاله: وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب[2]...الخ.

ولم يقل أن النجاشى قال: كان ضعيفاً فى الحديث غير معتمد فيه، مع أن هذا الكلام مذكور فى الكتاب الذى أحال عليه قبل كلام أحمد بن محمد بن عيسى مباشرة؟!!

٢- إبراهيم بن إسحاق الأحمرى

وهذا الراوى أيضا ذكره الطوسى فى مشيخته فقال:

وما ذكرته عن إبراهيم بن إسحاق الأحمرى فقد أخبرنى به الشيخ أبو عبد الله رحمه الله والحسين بن عبيد الله عن أبى محمد هارون بن موسى عن محمد بن هوذة عن إبراهيم بن إسحاق الأحمرى[3].

وإبراهيم هذا ضعفه الطوسى نفسه كذلك، ومع ذلك أخرج له فقد قال عنه: كان ضعيفاً فى حديثه متهما فى دينه[4]، وكذا قال النجاشى[5] وقد ذكره الحافظ ابن حجر -عليه رحمة الله- فى لسان الميزان فقال: ذكره الطوسى فى رجال الشيعة وقال: كان ضعيفاً فى حديثه[6].

٣- محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران أبو جعفر الأشعرى القمى

وهذا الراوى أيضاً ذكره الطوسى فى مشيخته فقال:

وما ذكرته فى هذا الكتاب عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعرى فقد

(١) رجال النجاشى ١/ ٤١٧
(٢) تهذيب الأحكام ١٠/ ٣٢١
(٣) تهذيب الأحكام ١٠/ ٣٤١
(٤) الفهرست صـ٧
(٥) رجال النجاشى ١/ ٩٤
(٦) اللسان ١/ ١٩

أخبرني به الشيخ أبو عبد الله والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد ابن يحيى[1].

ومحمد بن أحمد هذا قال عنه النجاشي: كان ثقة في الحديث، إلا أن أصحابنا قالوا: كان يروى عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي عمن أخذ[2].

٤- محمد بن عبد الله بن محمد أبو الفضل الشيباني

ذكره الطوسي في مشيخته[3]، وقال عنه النجاشي: كان سافر في طلب الحديث، وكان في أول أمره ثبتا ثم خلط، ورأيت جل من أصحابنا يغمزونه ويضعفونه[4].

قلت: ليس الشيعة فقط هم الذين غمزوه وضعفوه، وإنما ضعفه أهل السنة أيضاً، فقال الخطيب: كان يروى غرائب الحديث، وسؤالات الشيوخ، فكتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني ثم بان كذبه فمزقوا حديثه، وأبطلوا الرواية عنه وكان بعد بضع الأحاديث للرافضة[5] وغيرهم كثير.

اتبع طريقتين في اخراج الحديث

الأولى: أن يذكر نص السند كاملاً من عند شيخه حتى الراوي الأعلى -سواء أكان أحد الأئمة الاثنى عشر أو غيرهم- وهذه الطريقة مثل طريقة الكليني في «الكافي».

الثانية: أن يحذف السند ويكتفي بذكر ثلاثة رواة أو أربعة قبل الراوي الأعلى، وهذه الطريقة مثل طريقة الصدوق في «من لا يحضره الفقيه» غايته في ذلك أن يجمع بين طريقة الكتابين في كتابه هذا.

---

(١) تهذيب الأحكام ١٠/ ٣٣٤ (٢) رجال النجاشي ٢/ ٢٤٢

(٣) تهذيب الأحكام ١٠/ ٢٩٥

(٤) رجال النجاشي ٢/ ٣٢١

(٥) تاريخ بغداد ٥/ ٤٦٧

لذا فانه فى نهاية الكتاب ذكر جزءاً من الأسانيد التى حذفها الى الراوى الذى ذكره. وسماها المشيخة، مثل صنيع الصدوق فى آخر «الفقيه».

وقد علق محسن الأمين على ذلك فقال: «إن الكتاب حذف كثيراً من سند الأحاديث استناداً على ما يذكره فى خاتمة الكتاب من المشيخة لتخريج عن حد المرسل.

لكنه لم يذكر جميع الطرق التى له بل أحال بيانها على كتابه الفهرست، وعلى فهارس شيوخه.

والإحالة على الفهرست كانت موفقة لأن هذا الكتاب استطاع أن يحافظ على نفسه من عوادى الدهر فبقى حتى اليوم فى أيدينا، وقد طبع الكتاب مرتين .

أما فهارس شيوخه فقد فقدت منا، ولم يبق لها أثر بين أيدى الناس من القدم، ولأجل هذا بقيت جملة من الأحاديث منه مرسل بغير اسناد معروف[1] .

قلت: وصنيع الطوسى هذا مثل صنيع رجل بنى داراً، ووضع متاعه كله فى ثلاث حجر منها، ولكل حجرة مفتاح مستقل، أحدها: معه لا يفارقه فهو يحصل على متاعه من تلك الحجرة متى أراد .

والثانى: مع ولده، فقد يكون معه فى البلدة فيحصل على ما يريد من متاع، ولكن بعد وقت، وقد يسافر الولد فعليه أن ينتظر حتى يرجع الولد، فإما يعود أو لا يعود .

والثالث: مع شيخه الذى مات، وأخفى مكان المفتاح فهو لن يستطيع أن يحصل على مهماته ومتاعه إلا بصعوبة بالغة.

ولا شك أن هذا عيب فى البناء، فكان عليه أن يضع مفاتيح كتابه داخله، ولا يقسمها على كتب أخرى حتى لا يتشتت القارىء ويضيع وقته بين الكتب الأخرى .

---

(١) أعيان الشيعة ٩/١٦٣

لا يحدد إسم الإمام راوى الحديث

مثال ذلك:

قال الطوسى: وبهذا الاسناد[1] عن محمد بن الحسين، عن صفوان عن الكاهلى قال: سألته عن التيمم قال: فضرب بيده على البساط، فمسح بها وجهه، ثم مسح كفيه، إحداهما على ظهر الأخرى[2].

وقد تكرر ذلك فى

١/ ١١٠ ح رقم ١٧٨، ١/ ١٩٥ ح رقم ٤٥٣، ١/ ٢٨٣ ح رقم ٧٤٤ ٢/ ٨٠ ح رقم ٣١٠، ٢/ ٢١٥ ح رقم ٩٠٥ ورقم ٩٠٩، ورقم ٩١٠، ٣/ ١١٩ ح رقم ٢٨٣، ٥/ ٢٣٠ ح رقم ٨٦٩، ٥/ ٤٠٤ ح رقم ١٥٧٧، ٨/ ٢١٦ ح رقم ٦٣٨، ٨/ ٢٣٤ ح رقم ٧٢٧، ٨/ ٢٣٥ ح رقم ٧٣٥

يصدر الحديث بكلمة روى

مثال ذلك:

روى عن الصادق عليه السلام أنه قال: من زارنى، غفرت له ذنوبه ولم يمت فقيراً[3] وتكرر ذلك فى

٣/ ١٣٧ ح رقم ٣٢٨ ، ٦/ ٦٩ ح رقم ١٥٤

---

(١) أحال على إسناد الحديث السابق لهذا الحديث

(٢) كتاب الطهارة ٩ - باب صفة التيمم ١/ ٢٣٩ ح رقم ٦٠٠

(٣) كتاب المزاد ٦٢ - باب فضل زيارة على بن الحسن ٦/ ٦٩ ح رقم ١٥٣

ثانيا: كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار

عرض إجمالى للكتاب

اسم المؤلف: محمد بن الحسن الطوسى[1] .

اسم الكتاب: الاستبصار فيما اختلف من الأخبار.

قال عنه محسن الأمين: وهو أحد الكتب الأربعة، والمجاميع الحديثية التى عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الفقهاء الأثنى عشريه منذ المؤلف حتى اليوم[2] .

وقال حسن الموسوى: هو أحد الكتب الأربعة المعول عليها عند الإمامية أجمع بعد كتاب الله تبارك وتعالى منذ عهد المؤلف حتى اليوم[3].

سبب تأليفه للكتاب

يعتبر كتاب الاستبصار ملخصاً أو موجزا لكتاب تهذيب الأحكام .

حيث إن الثانى يعرض المسألة من المقنعة التى قام بشرحها ثم يستدل عليها، وإن كان هناك تناقض أو شبهة خلاف فإنه يزيله.

أمل الأول فقد اشتمل على التى اختلف حولها فقط، حيث جمعها الطوسى من التهذيب، واستخلصها منه، وضمها إلى بعضها، وذكرها فى هذا الكتاب الذى بين أيدينا الآن وهو «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار».

مما يدل على مدى التناقض الذى بين روايات الشيعة الإمامية، فقد بلغت رواية الكتاب ٥٥١١ .

يقول الطوسى:

رأيت جماع من أصحابنا لما نظروا فى كتابنا الكبير الموسوم بتهذيب الأحكام، ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلقة بالحلال والحرام، ووجدوها مشتملة على

---

(١) سبقت ترجمته فى أول هذا الفصل (٢) أعيان الشيعة ٩/ ١٦٥

(٣) مقدمة الاستبصار صفحة «ص»

أكثر ما يتعلق بالفقه من أبواب الأحكام، وأنه لم يشذ عنه فى جميع أبوابه، وكتبه مما ورد فى أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنفاتهم إلا نادرا قليل وشاذ، ويسير، وأنه يصلح أن يكون كتاباً مذخوراً يلجاء إليه المبتدىء فى تفقهه، والمنتهى فى تذكره، والمتوسط فى تبحره، فإن كلاً منهم ينال مطلبه ويبلغ ما تشوقت إليه نفوسهم إلى أن يكون ما يتعلق بالأحاديث المختلفة مفرداً على طريق الاختصار، يفزع اليه المتوسط فى الفقه لمعرفته، والمنتهى لتذكره، إذ كان هذان الفريقان آنسين بما يتعلق بالوفاق، وربما يمكنها ضيق الوقت من تصفح الكتاب، وتتبع الآثار فيشرفا على ما اختلفا من الروايات؛ فيكون الانتفاع بكتابى يشتمل على أكثر ما ورد من أحاديث أصحابنا المختلفة...

وسألونى تجريد ذلك وصرف العناية إلى جمعه وتلخيصه، وأن أبتدىء فى كل باب بإيراد ما اعتمده من الفتوى والأحاديث فيه، ثم أعقب بما يخالفها من الأخبار أو أبين وجه الجمع بينهما على جه لا أسقط شيئا منها ما أمكن ذلك فيه، وأجرى فى ذلك على عادتى فى كتابى الكبير[1].

وأنا أبين ذلك على غاية الاختصار، إذ شرح ذلك ليس هذا موضعه، وهو مذكور فى الكتب المصنفة فى أصول الفقه المعمولة فى هذا الباب[2].

عدد أحاديث الكتاب

يقول الشيخ الطوسى:

اعلموا ايدكم الله أنى جزأت الكتاب ثلاثة أجزاء، الجزء الأول والثانى يشتملان على ما يتعلق بالعبادات، والثالث يتعلق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه.

الأول يشتمل على ٣٠٠ بلبا يتضمن جميعها ١٨٩٩ حديثاً.

الثانى يشتمل على ٢١٧ بابا يتضمن جميعها ١١٧٧ حديثاً.

الثالث يشتمل على ٣٩٨ بابا يتضمن جميعها ٢٤٥٥ حديثاً.

(١) يقصد تهذيب الأحكام

(٢) الاستبصار ١/ ٢، ٣ باختصار

وأبواب الكتاب ٩٢٥ بابا[١] وتشتمل على ٥٥١١[٢] حديثاً .

حصرتها لئلا يقع زيادة أو نقصان، والله الموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل[٣] .

مقارنة بين تهذيب الأحكام والاستبصار

حذف كتاباً بكامله، وغير عنوان كتاب، وحذف أبواباً، وذلك كله من التهذيب .

أما الكتاب الذى حذف فهو كتاب المزاد .

وأما الكتاب الذى غير عنوانه فهو كتاب التجارات سماه فى الاستبصار بالبيوع

وأما الأبواب التى حذفها بكاملها فهى كثيرة منها:

باب صوم الأربعة الأيام فى السنة من كتاب الصيام وهو فى التهذيب يقع فى المجلد الرابع صفحة ٢٦٥ .

وباب صيام رجب والأيام منه من كتاب الصيام وهو فى التهذيب يقع فى المجلد الرابع صفحة ٢٦٧ .

وكما أنه حذف كتاباً بكامله وبعض الأبواب من التهذيب زاد كتباً بكاملها فى الاستبصار وهى

١ - كتاب الشهادات:

وأحاديثه تدور حول العدالة المعتبرة فى الشهادة، وشهادة الشريك والمملوك والذمى، وكيفية الشهادة على النساء، ونحو ذلك .

أمثلة:

- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا تشهدوا بشهادة حتى تعرفوها كما

(١) عند مراجعتها حسابيا وجدتها تنقص عشرة أبواب أى ٩١٥ بابا

(٢) عند مراجعتها حسابيا وجتها تزيد عشرين حديثا أى ٥٥٣١ حديثا

(٣) الاستبصار ٤/ ٣٤٣

تعرف كفك[1] .

- عن أبى الصباح الكنانى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القاذف بعدما يقام عليه الحد ما توبته؟ قال: يكذب نفسه، قلت: أرأيت إن كذب نفسه وتاب، أتقبل شهادته ؟ قال: نعم[2] .

٢- كتاب الأطعمة والأشربة

وأحاديثه تدور حول أكل الربيثا[3]، والثوم، والبصل، وكراهية شرب الماء قائما، والخمر يصير خلا بما يطرح فيه ونحو ذلك .

أمثلة:

- عن عمر بن حنظلة قال: حملت الربيثا فى صرة حتى دخلت بها على أبى عبد الله عليه السلام فسألته عنها، فقال: كلها، وقال: لها قشر[4] .

- عن زرارة عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الخمر العتيقة تجعل خلا، قال: لا بأس[5] .

وبذلك يكون عدد كتب الاستبصار تزيد على كتب التهذيب بكتاب واحد فيكون عدد الاستبصار ٢٢ كتاباً فقهياً .

---

(١) الاستبصار كتاب الشهادات ١٦- باب أنه لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر ٣/ ٢١ ح رقم ٦٥

(٢) الاستبصار كتاب الشهادات ٢٠- باب ان القاذف اذا عرفت توبته قبلت شهادته ٣/ ٣٦ح رقم ١٢٠

(٣) الربيثا: ضرب من السمك له فلس لطيف « قشر»، قاله حسن الموسوى فى حاشيته على الاستبصار ٤/ ٩١

(٤) الاستبصار كتاب الأطعمة والأشربة٥٦- باب أكل الربيثا ٤/ ٩١ ح رقم ٣٤٥

(٥) الاستبصار كتاب الأطعمة والأشربة ٥٩- باب الخمر يصير خلا بما يطرح فيه ٤/ ٩٣ ح رقم ٣٥٥

وبعـــد

هذه الرحلة الممتعة الشاقة:

فقد تبين لى من خلال البحث فى هذا الموضوع الهام هذه النتائج.

- أن الشيعة الإمامية لم تقدم لنا جديداً فى علوم الحديث إلا النذر اليسير الخاص بمعتقداتهم.

- أن فقه هؤلاء الناس يحتاج إلى غربلة، وذلك لأنه يقوم على أحاديث رُويت بأسانيد تشتمل على الكذابين، والوضاعين، والمجاهيل.

- أن المصدر الثانى للتشريع عندهم يحتاج إلى إعادة النظر فيه مرة ثانية، فهو لا يصلح لأن يكون مصدراً للتشريع لاعتماده على الكذابين، والوضاعين، والمجهولين.

- كثرة التعارض بين معتقداتهم وأوليات الدين الإسلامى كنزول الوحى بعد النبى ﷺ وتكفير الصحابة ونحو ذلك.

- أنه من خلال النصوص السابقة الواردة فى ثنايا البحث تبين لى أنه لا يمكن التوفيق بين أهل السنه والشيعة إلا بشروط. أهمها.

أولاً: أن يتوقفوا عن سب الصحابة الكرام ولعنهم.

ثانياً: أن يختصروا كتبهم الأربعة الحديثية ويحذفوا منها النصوص التى تذكر أن الوحى كان يؤيد الأئمة عد وفاة النبى ﷺ وأنهم يسمعونه ولا يرونه ونحو ذلك على ما مر.

- اتضح لى من خلال مصادرهم فى الجرح والتعديل التى هى العمدة فى هذا المجال عندهم أنهم قليلوا البضاعة فى علم الرجال.

- سبق أن مصادر الجرح والتعديل عندهم وهى: الرجال للكشى، والرجال للنجاشى والرجال والفهرست للطوسى، لا تقوم عل أسس علمية يعتد بها فى ميزان علم الرجال، فهى لا تهتم بمواليد الرجال ووفياتهم، كما أنها لا تستوعب

كل الرواة الموجودين فى الكتب الأربعة بإعترافهم أنفسهم.

وفى النهاية

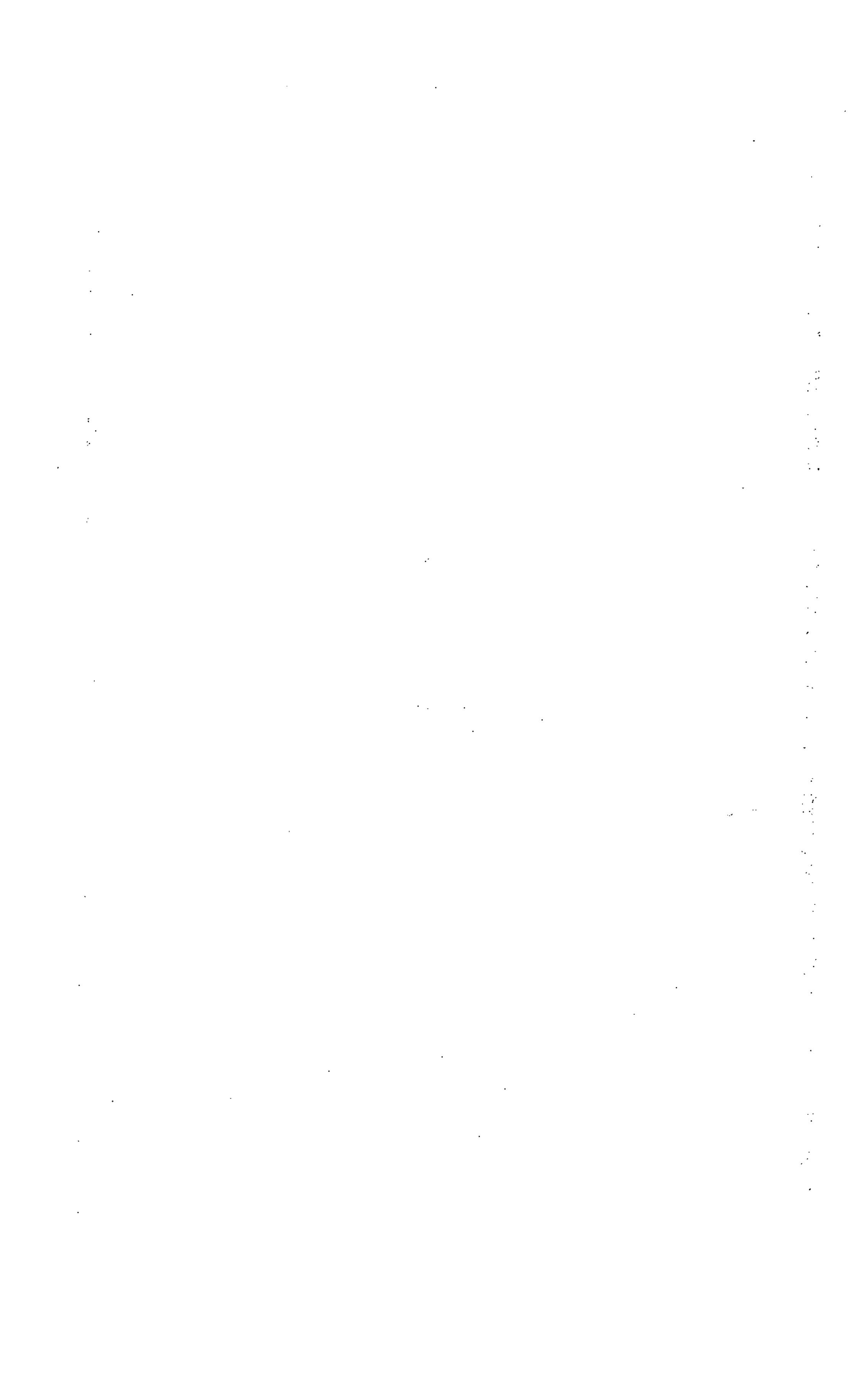
فقد رحم الله امرءاً اطلع على ذلك فوجد فيه خطأ علمياً بدون قصد منى فأهداه إلىّ، وأرشدنى إليه، ودلنى عليه، فكل ما يكتبه البشر لا يخلو من الخطأ والنقص.

ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أقول كما قال القائل: لا يكتب أحداً كتاباً فى يومه إلا قال فى غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر، فإن من حق فى هذا العمل فمن الله وحده، فله الفضل والمنة، وما كان فيه من خطأ فإنى أبرأ إلى الله تعالى منه وأدعوه أن يغفر لى، كما أدعوه سبحانه أن يتقبل منى هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله فى ميزان حسناتى وميزان حسنات والدىّ يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيراً والحمد لله رب العالمين

جريدة المراجع



قائمة المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

١- **الأئمة الاثنا عشر**

لجعفر السبحانى ط دار الأضواء بيروت الأولى ١٤١٤ - ١٩٩٣

٢- **الانقان فى علوم القرآن**

لجلال الدين السيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط مكتبة دار التراث الثالثة ١٤٠٥ - ١٩٨٥

٣- **الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان**

ترتيب الأمير علاء الدين بن بلبان تحقيق شعيب الأرناؤوط ط مؤسسة الرسالة بيروت الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٤- **إحياء علوم الدين**

لأبى حامد الغزالى وبذيله المغنى عن حمل الأسفار للعراقى ط دار الريان للتراث الأولى ١٤٠٧- ١٩٨٧

٥- **اختيار معرفة الرجال والمعروف برجال الكشى**

لمحمد بن الحسن الطوسى ط موسسة آل البيت لأخبار التراث

٦- **أسباب النزول**

للواحدى تحقيق أيمن صالح ط دار الحديث بدون

٧- **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**

لمحمد بن الحسن الطوسى تحقيق وتعليق حسن الموسوى الخرسانى ط دار صعب، دار التعارف للمطبوعات، طهران الثالثة ١٣٩٠ هـ

٨- **الاستيعاب فى أسماء الأصحاب**

لأبى يوسف بن عبد البر وهو بهامش الإصابة لأبن حجر ط دار الكتاب العربى بيروت بدون

٩- أسد الغابة فى معرفة الصحابة

لابن الأثير الجزرى تحقيق مجموعة من العلماء ط دار الشعب بدون

١٠- إسلام بلا مذاهب

للدكتور مصطفى الشكعة ط مكتبة مصطفى الحلبى بمصر الطبعة الخامسة ١٩٧٧

١١- الإصابة فى تمييز الصحابة

للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى وبهامشه الاستيعاب لابن عبد البر ط دار الكتاب العربى بيروت بدون

١٢- أصل الشيعة وأصولها

لمحمد الحسين آل كاشف الغطاء ط مؤسسة الأعلمى بيروت الرابعة ١٤٠٢- ١٩٨٢

١٣- أعلام المحدثين

للدكتور محمد أبو شهبة ط دار الكتاب العربى بمصر بدون

١٤- أعيان الشيعة

لمحسن الأمين ط دار التعارف للمطبوعات بيروت بدون

١٥- الافصاح

للشيخ محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد ط دار المنتظر بيروت الثالثة ١٤٠٩ - ١٩٨٩

١٦- الاكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف فى الأسماء والكنى والأنساب

للأمير ابن ماكولا الناشر محمد أمين بيروت لبنان. بدون

١٧- أمالي الصدوق

لمحمد بن بابويه القمى تحقيق حسين الأعلمى ط مؤسسة الأعلمى بيروت الخامسة ١٤٠٠- ١٩٨٠

١٨- الإمامية والرد على الرافضة

لأبى نعيم الأصبهانى تحقيق د/ على بن محمد الفقيهى ط مكتبة دار العلوم والحكم بالمدينة المنورة الثالثة ١٤١٥ - ١٩٩٤

١٩- الأنساب

للإمام أبى سعد عبد الكريم بن محمد السمعانى تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودى ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الأولى ١٤٠٨- ١٩٨٨

٢٠- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار

تأليف محمد باقر المجلسى ط مؤسسة الوفاء بيروت لبنان الثانية ١٤٠٣- ١٩٨٣

٢١- البداية والنهاية

للحافظ ابن كثير تحقيق مجموعة من العلماء ط دار الكتب العلمية بيروت الرابعة ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٢٢- بيان للناس من الأزهر الشريف طبعة وزارة الأوقاف

٢٣- بين الشيعة وأهل السنة

لإحسان إلهى ظهير ط إدارة ترجمان السنة، لاهور باكستان بدون

٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس

لمحمد مرضى الزبيدى منشورات دار مكتبة الحياة بيروت بدون

٢٥- تاريخ الأمم والملوك المعروف بتاريخ الطبرى

لابن جرير الطبرى ط مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر الأولى ١٤٠٥-

١٩٨٥

٢٦- تاريخ بغداد

للحافظ أبي بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى ط دار الكتب العلمية بيروت بدون

٢٧- تاريخ التراث العربى

لفؤاد سزكين نقله إلى العربية د/ محمود فهمى حجازى ود/ فهمى أبو الفضل ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧

٢٨- تاريخ الثقات

للامام الحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى تحقيق د/ عبد المعطى قلعجى ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان الأولى ١٤٠٥- ١٩٨٤

٢٩- تاريخ الخلفاء

لجلال الدين السيوطى ط دار مصر للطباعة الرابعة ١٣٨٩- ١٩٦٩

٣٠- التاريخ الكبير

لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان. بدون

٣١- تاريخ المذاهب الإسلامية

للشيخ محمد أبو زهرة ط دار الفكر العربى بدون

٣٢- تأويل مختلف الحديث

لابن قتيبة الدينورى تحقيق محمد زهرى النجارى ط دار الجيل

٣٣- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه

للامام أحمد بن على بن حجر العسقلانى تحقيق على محمد البجاوى مراجعة محمد على النجار ط الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٦- ١٩٦٧

٣٤- تحف العقول عن آل الرسول

للحسن بن على شعبة الحرانى ط النجف الأشرف العراق

٣٥ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

للامام الحافظ / جمال الدين أبو الحجاجيوسف المزى تحقيق عبد الصمد شريف الدين ط دار القيمة بومباى الهند والمكتب الإسلامى بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٣ - ١٩٨٣

٣٦- تدريب الراوى بشرح تقريب النواوى

لجلال الدين السيوطي تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد الطيف ط دار التراث، القاهرة، الثانية ١٣٩٢- ١٩٧٢

٣٧- تذكرة الحافظ

للامام أبى عبدالله شمس الدين الذهبى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. بدون

٣٨- تفسير الميزان

للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائى ط مؤسسة الأعلمى، بيروت، الخامسة ١٤٠٣ - ١٩٨٣

٣٩- تقريب التهذيب

للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ط دار المعرفة بيروت

٤٠- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير

لمحى الدين أبى زكريا شرف الدين النووى تعليق عبد الله عمر البارودى مؤسسة الكتب الثقافية الأولى ١٤٠٦- ١٩٨٦

٤١ - التقيـد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح

للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى ط مؤسسة الكتب الثقافية وهو بهامش مقدمة ابن الصلاح

٤٢ - تلخيص المستدرك

لشمس الدين الذهبى وهو بهامش المستدرك على الصحيحين ط دار المعرفة بدون لبنان

٤٣ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث

للشيخ عبد الرحمن بن على بن محمد الأثرى . ط دار الكتاب العربى بيروت لبنان ١٤٠٥ - ١٩٨٥

٤٤ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة

لأبى الحسن على بن عراق الكنانى تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق ط دار الكتب العلمية بيروت، الثانية ١٤٠١ - ١٩٨١

٤٥ - تنقيح المقال فى علم الرجال .

للمامقانى نسخة بخط اليد موجودة فى مكتبة المصطفى ﷺ بالدمرداش

٤٦ - تهذيب الأحكام فى شرح المقنعة

لمحمد بن الحسن الطوسى ط دار الأضواء بيروت الثانية ١٤١٢ - ١٩٩٢

٤٧ - تهذيب التهذيب

للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ط دار الفكر بيروت. الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤

٤٨ - تيسير اللطيف الخبير فى معرفة سنن البشير النذير ﷺ

للدكتور مروان شاهين

٤٩- الثقات

للحافظ أبى حاتم محمد بن حبان البستى ط مؤسسة الكتب الثقافية، الأولى ١٣٩٣ - ١٩٧٣

٥٠- ثم اهتديت

لمحمد التيجانى السماوى ط مؤسسة الفجر، بلندن، انجلترا. الثانية ١٤١٠ - ١٩٨٩

٥١- جامع البيان فى تفسير آية القرآن

لابن جرير الطبرى ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤٠٢ - ١٩٨٢

٥٢- الجامع فى العلل ومعرفة الرجال

للإمام أحمد بن حنبل ط مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت الأولى ١٤١٠- ١٩٩٠

٥٣- الجامع لأحكام القرآن

للقرطبى ط دار الغد العربى، الأولى ١٤٠٩- ١٩٨٩

٥٤- الجرح والتعديل

لمحمد بن عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٥٥- حق اليقين فى معرفة أصول الدين

لعبد الله شبر ط دار الأضواء بيروت. الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٣

٥٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء

لأبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى ط دار الريان للتراث ودار الكتاب العربى الخامسة ١٤٠٧ - ١٩٨٧

٥٧- الخصال

لابن بابويه القمى المعروف بالصدوق تحقيق على أكبر الغفارى منشورا مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت الأولى ١٤١٠ - ١٩٩٠

٥٨- دفاع عن السنة

للدكتور محمد أبو شهبة ط مكتبة السنة بدون

٥٩- دلائل النبوة

للإمام البيهقى تحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجى ط دار الريان للتراث الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٦٠- ذخائر العقبى فى مناقب ذوى القربى

لمحب الدين الطبرى ط دار المعرفة بيروت بدون

٦١- الرجال

لمحمد بن الحسن الطوسى تحقيق محمد الصادق ال بحر العلوم منشورات المكتبة الحيدرية فى النجف الأشرف العراق الأولى ١٣٨١- ١٩٦١

٦٢- الرجال

لأبى العباس أحمد بن على النجاشى تحقيق محمد جواد النائينى ط دار الأضواء بيروت الأولى ١٤٠٨- ١٩٨٨

٦٣- الرسالة

للإمام الشافعى تحقيق الأستاذ أحمد شاكر ط دار الكتب العلمية بيروت

٦٤- الرسول ﷺ

للشيخ سعيد حوى الناشر مكتبة وهبة القاهرة

٦٥- روح التشيع

للشيخ عبد الله نعمة ط دار الفكر اللبنانى بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥

٦٦- السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى

للدكتور مصطفى السباعى ط المكتب الاسلامى الرابعة ١٤٠٥- ١٩٨٥

٦٧- السقيفة

لمحمد رضا المظفر ط دار الصفوة بيروت الأولى ١٤١٣ - ١٩٩٣

٦٨- السنن الكبرى

للإمام البيهقى توزيع مكتبة المعارف الرياض دار المعرفة بيروت

٦٩- السنن الكبرى

للإمام أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى تحقيق د/ عبد الغفار سليمان النبراوى وسيد كسروى ط دار الكتب العلمية بيروت بدون

٧٠- سنن النسائى

بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى وحاشية السندى، دار الحديث بالقاهره ١٤٠٧ - ١٩٨٧

٧١- السنن

للإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى ط دار الحديث ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٧٢- السنن

لأبى عيسى الترمزى تحقيق مجموعة من العلماء ط دار الحديث بدون

٧٣- السنن

ابن ماجة لأبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى علق عليه محمد فؤاد عبد - الباقى ط دار الحديث القاهرة بدون

٧٤- السنن

للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى السمرقندى تحقيق فواز أحمد

وخالد العلمى ط دار الريان للتراث القاهرة الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٧

٧٥- **سير أعلام النبلاء**

للحافظ شمس الدين محمد بن عثمان الذهبى تحقيق شعيب الأرناؤوط ط مؤسسة الرسالة بيروت الثامن ١٤١٢ - ١٩٩٢

٧٦- **السيرة النبوية وأخبار الخلفاء**

للحافظ أبى حاتم محمد بن حبان البستى تعليق جماعة من العلماء ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٤٠٧- ١٩٨٧

٧٧- **شبهات حول الشيعة**

لعباس الموسوى ط مؤسسة الأعلمى بيروت لبنان بدون

٧٨- **شذرات الذهب فى أخبار من ذهب**

لأبى الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى دار الفكر بيروت الأولى ١٣٣٩- ١٩٧٩

٧٩- **شرح النووى على مسلم**

تحقيق زهيرة الشاويش وشعيب الأرناؤوط.١٤٠٣ - ١٩٨٣

٨٠- **الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير**

للدكتور محمد العسال رسالة دكتوراه فى كلية أصول الدين القاهرة إشراف أ.د/ محمد أحمد القاسم ١٩٨٢

٨١- **الشيعة هم أهل السنة**

لمحمد التيجانى ط دار شمس المشرق بيروت ومؤسسة الفجر بلندن الأولى ١٤١٣ - ١٩٩٣

٨٢- **الصحابة وجهودهم فى خدمة الحديث النبوى**

للدكتور سيد نوح ط دار الوفاء بالمنصورة الأولى ١٤١٤ - ١٩٩٣

٨٣- الصحيح

للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ط دار إحياد التراث العربى بيروت بدون

٨٤- الصحيح

لابن خزيمة تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقى ط دار إحيا الكتب العربية فيصل عيسى الحلبى بدون

٨٥- صحيح مسلم

بشرح النووى ط دار الكتب العلمية بيروت بدون

٨٦- الصلة بين التصوف والتشيع

لمصطفى كامل الشيبى ط المعارف الثانية بدون

٨٧- ضحى الإسلام

للدكتور أحمد أمين مكتبة النهضة المصرية التاسعة ١٩٧٨

٨٨- الضعفاء الكبير

تصنيف أبى جعفر محمد بن عمر العقيلى المكى تحقيق د/أعبد المعطى قلعجى ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤٠٦- ١٩٨٦

٨٩- الطبقات الكبرى

لمحمد بن سعد الهاشمى تحقيق عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٠ - ١٩٩٠

٩٠- الطريق إلى جماعة المسلمين

للأستاذ/ حسين محسن على جابر ط دار الوفاء المنصورة الرابعة ١٤١٠- ١٩٩٠

٩١- العبر فى خبر من غبر

لمؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبى حققه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول ط دار الكتب العلمية بيروت بدون

٩٢- عقائد الإمامية الإثنى عشرية

لإبراهيم الموسوى الزنجانى الناشر المكتبة الإسلامية المنامة البحرين بدن

٩٣- عقائد السنة وعقائد الشيعة

لصالح الوردانى الناشر مدبولى الصغير الأولى ١٤١٥ - ١٩٩٥

٩٤- علم الحديث

لابن تيمية تحقيق موسى محمد على ط دار الكتب الإسلامية القاهرة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤

٩٥- العواصم من القواصم

لابن بكر بن العربى تحقيق الأستاذ/ محب الدين الخطيب ط دار الكتب السلفية الأولى ١٤٠٥

٩٦- عون المعبود فى شرح سنن أبى داود

للعلامة أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٠ - ١٩٩٠

٩٧- فتح البارى بشرح صحيح البخارى

للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ترقيم الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقى تصحيح الأستاذ / محب الدين الخطيب ط دار الريان للتراث ١٤٠٧ - ١٩٨٦

٩٨- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث

تأليف أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوى تحقيق على حسين على

الناشر دار الإمام الطبرى الثانية ١٤١٢ - ١٩٩٢

٩٩- فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب

للحافظ شيرويه بن شهر دار الديلمى، تحقيق فواز أحمد البغدادى والزمرلى محمد المعتصم بالله ط دار الريان للتراث الأولى ١٤٠٨- ١٩٨٧

١٠٠- فرق الشيعة

للحسن بن موسى النوبختى وسعد بن عبد الله القمى تحقيق د/ عبد المنعم الحفنى ط دار الرشاد القاهرة الأولى ١٤١٢- ١٩٩٢

١٠١- الفصل فى الملل والنحل

لابن حزم ط مكتبة الخانجى مصر بدون

١٠٢- الفصول المهمة فى معرفة أحوال الأئمة

لابن الصباغ المالكى ط دار الأضواء بيروت الثانية ١٤٠٩- ١٩٨٨

١٠٣- الفهرست

للطوسى محمد بن الحسن الطوسى منشورات الشريف الرضى قم إيران

١٠٤- الفهرست

لابن النديم ط دار المعرفة بيروت بدون

١٠٥- القاموس المحيط

للفيروزأبادى ط دار الريان بمصر مؤسسة الرسالة بيروت الثانية

١٠٦- قواعد التحديث

لجمال الدين القاسمى ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان

١٠٧- قواعد الحديث

لمحى الدين الموسوى الغريفى ط دار الأضواء بيروت الثانية ١٤٠٦- ١٩٨٦

١٠٨- الكاشف فى معرفة من له رواة فى كتب السنة

للإمام الذهبى ط دار الكت العلمية بيروت لبنان

١٠٩- الكافى

لمحمد بن يعقوب الكلينى تحقيق على أكبر الغفارى ط دار الأضواء بيرت ١٤٠٥ - ١٩٨٥

١١٠- الكامل فى الضعفاء

للإمام أبى أحمد عبد الله بن عدى الجرجانى ط دار الفكر بيروت الثالثة ١٤٠٩ -١٩٨٨

١١١- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

للشيخ إسماعيل العجلونى الناشر مكتبة التراث بحلب سوريا ودار التراث بالقاهرة

١١٢- الكفاية فى علم الرواية

للخطيب البغدادى تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم ط دار الكتاب العربى الثانية ١٤٠٦ - ١٩٨٦

١١٣- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال

لعلاء الدين المتقى بن حسام الدين الهندى ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٩ - ١٩٨٩

١١٤- اللباب فى تهذيب الأنساب

لعز الدين بن الأثير الجذرى دار صادر بيروت بدون

١١٥- لسان العرب

لابن منظور ط دار صادر بيروت الأولى ١٤١٠ - ١٩٩٠

١١٦- لسان الميزان

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ط دار الفكر الأولى ١٤٠٨- ١٩٨٨

١١٧- مجمع البحرين

لنور الدين على بن أحمد بن أبى بكر الهيثمى تحقيق عبد القدوس بن محمد نذير ط مكتبة الرياض الأولى ١٤١٣ - ١٩٩٢

١١٨- مجمع البيان

لأبى على الفضل بن الحسن الطبرسى ط دار المعرفة بيروت الأولى ١٤٠٦- ١٩٨٦

١١٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

لنور الدين على بن أبى بكر الهيثمى ط دار الكتاب العربى بيروت الثالثة ١٤٠٢ - ١٩٨٢

١٢٠- المجموع فى الضعفاء والمتروكين

وهو يشتمل على ثلاث كتب الضعفاء والمتروكين للنسائى والضعفاء والمتروكين للدارقطنى والضعفاء الصغير للبخارى تحقيق عبد العزيز عز الدين السيردانى دار القلم بيروت الأولى ١٤٠٥- ١٩٨٥

١٢١- مختصر التحفة الإثنى عشرية

تأليف شاة عبد العزيز الإمام ولى الله أحمد عبد الرحيم الدهلوى تعريب الشيخ علام محمد بن محى الدين عمر الأسلمى اختصار تهذيب السيد محمد شكرى الألوسى تحقيق الأستاذ محيى الدين الخطيب ط الرئاسة العامة للإفتاء والإرشاد بالسعودية ١٤٠٤هـ

١٢٢- المراجعات

لعبد الحسين الموسوى ط دار الأندلس بيروت لبنان بدون

١٢٣- مروج الذهب

للمسعودى تحقيق محمد مح الدين عبد الحميد ط دار الفكر بروت الخامسة ١٣٩٣ - ١٩٧٣

١٢٤- مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة

للدكتور ناصر عبدالله الغفارى ط دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض الثانية ١٤١٣

١٢٥- المستدرك

لأبى عبد الله الحاكم النيسابورى ط دار المعرفة بيروت بدون

١٢٦- المسند

لأبى داود الطبالسى للحافظ سليمان بن داود بن الجارود الفارسى ط دار المعرفة بروت

١٢٧- المسند

لأبى يعلى الموصلى للإمام الحافظ أحمد بن على بن المثنى التميمى حققه وخرج أحاديث حسين سلم أسد ط دار المأمون للتراث ببيروت الثانية ١٤١٠ - ١٩٨٩

١٢٨- مسند الشهاب

لأبى عبد الله محمد بن سلامة القضاعى تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى ط مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥- ١٩٨٥

١٢٩- المسند

للإمام أحمد بن حنبل ط المكتب الإسلامى بيروت الخامسة ١٤٠٥ - ١٩٨٥

١٣٠- المسند

للإمام أحمد بن حنبل ط المكتب الإسلامى بيروت الخامسة ١٤٠٥- ١٩٨٥

١٣١- المصاحف

لابن أبى داود ط مؤسسة قرطبة بدون

١٣٢- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة

للشهاب أحمد بن أبى بكر البوصيرى تحقيق الأستاذ موس محمد على والدكتور عزت عل عطية ط دار الكتب الإسلامية لصاحبها توفيق عفيفى عامر مصر

١٣٣- المصنف

لابن أبى شيبة فى الأحاديث والآثار لعبد بن محمد بن أبى شيبة تحقيق عامر العمرى الأعظمى بدون

١٣٤- المصنف

لعبد الرازق بن همام الصنعانى تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى

١٣٥- المطالب العالية فى زوائد المسانيد الثمانية

لابن حجر العسقلاني تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى دار المعرفة بيروت بدون

١٣٦- معالم السنن شرح سنة أبى داود

للإمام أبى سليمان أحمد بن محمد الخطابى تحقيق الأستاذ عبد السلام عبد الشافى محمد ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١١- ١٩٩١

١٣٧- معالم العلماء

لمحمد بن على بن شهر آشوب راجعه السيد محمد صادق آل بحر العلوم ط دار الأضواء بيروت بدون

١٣٨- معجم البلدان

لياقوت الحموى ط دار الكتب العلمية بيروت تحقيق فريد الجندى الأولى ١٤١٠- ١٩٩٠

١٣٩- معجم رجال الحديث

لأبى القاسم الموسوى الخوئى منشورات مدينة العلم قم إيران الثالثة بيروت ١٤٠٣ -١٩٨٣

١٤٠- المعجم الصغير

للطبرانى تحقيق محمد شكور محمود ط المكتب الإسلامى بيروت دار عمار عمان الأولى ١٤٠٥- ١٩٨٥

١٤١- المعجم الكبير

للحافظ أبى القاسم سليمان أحمد الطبرانى تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى مكتبة ابن تيمية بدون

١٤٢- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى

رتبه نظمه لفيف من المستشرقين ونشره الدكتور / أ.ى.ونسنك أستاذ العربية بجامعة ليدن هولندا ط دار الدعوة استانبول تركيا ١٩٨٨

١٤٣- معرفة علوم الحديث

للحاكم النيسابورى ط مكتبة المتنبى القاهرة بدون

١٤٤- المغازى

للإمام محمد بن عمر بن واقد تحقيق د/ مارسدن جونس ط عالم الكتب الثالثة ١٤٠٤-١٩٨٣

١٤٥- مفاتيح الغيب

لفخر الدين الرازى ط دار الفكر بيروت الثانة ١٤٠٥-١٩٨٥

١٤٦- المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

للشيخ محمد عبد الرحمن السخاوى تحقيق محمد عثمان ط دار الكتاب العربى الأولى ١٤٠٥- ١٩٨٥

١٤٧- مقالات الإسلاميين

لأبى الحسن الأشعرى تحقيق محمد محى عبد الحميد ط خاصة بورثة المحقق بدون

١٤٨- مقباس الهداية فى علم الدراية

للشيخ عبد الله المامقانى تحقيق الشيخ محمد رضا المامقانى ط مؤسسة آل البيت لإحياء التراث الأولى ١٤١١-١٩٩١

١٤٩- المقدمة

لابن خلدون ط دار القلم بيروت السادسة ١٤٠٥- ١٩٨٥

١٥٠- الملل والنحل

لأبى الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ط دار الفكر بيروت بدون

١٥١- المنتقى من مناهج الإعتدال

للإمام الذهبى تحقيق الأستاذ محب الدين الخطيب

١٥٢- منهاج السنة النبوية

لابن تيمية ط دار الكتب العلمية بيروت بدن

١٥٣- المنهل الروى فى علوم الحديث النبوى

لبدر الدين بن جماعة تحقيق الدكتور السيد نوخ ١٤٠٢- ١٩٨١

١٥٤- من لا يحضره الفقيه

لابن بابويه القمى تحقيق حسن الموسى ط دار صعب ودار التعارف بيروت ١٤٠١-١٩٨١

١٥٥- الموضوعات

لابن الجوزى ط مكتبة ابن تيمية الثانة ١٤٠٧-١٩٨٧

١٥٦- الموطأ

للإمام مالك بن أنس تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى ط دار إحياء الكتب العربية فصل عيسى الباب الحلبى بدون

١٥٧- ميزان الإعتدال

للإمام الذهبى تحقيق عل البجاوى ط دار المعرفة بيروت

١٥٨- نشأة الفكر الفلسفى

للدكتور على النشار ط دار المعارف السادسة ١٩٧٧

١٥٩- نظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة

للدكتور مصطفى حلمى ط دار الدعوة بالإسكندرية الأولى ١٤٠٨- ١٩٨٨

١٦٠- نظم المتناثر من الحديث المتواتر

للعلامة أبى عبد الله محمد بن جعفر الكنانى ط دار الكتب السلفية الثانية بدون

١٦١- نقد ولاية الفقيه

لمحمد مال الله ط دار الصحوة الإسلامية القاهرة الأولى ١٤٠٩

١٦٢- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر

لابن حجر العسقلانى تعليق أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهمى ط مكتبة التراث القاهرة

١٦٣- النهاية فى غريب الحديث

لابن الأثير تحقيق طاهر أحمد الزاوى، محمد محمد الطناحى ط دار الكتب العلمية بيروت بدون

١٦٤- نيل الأوطار

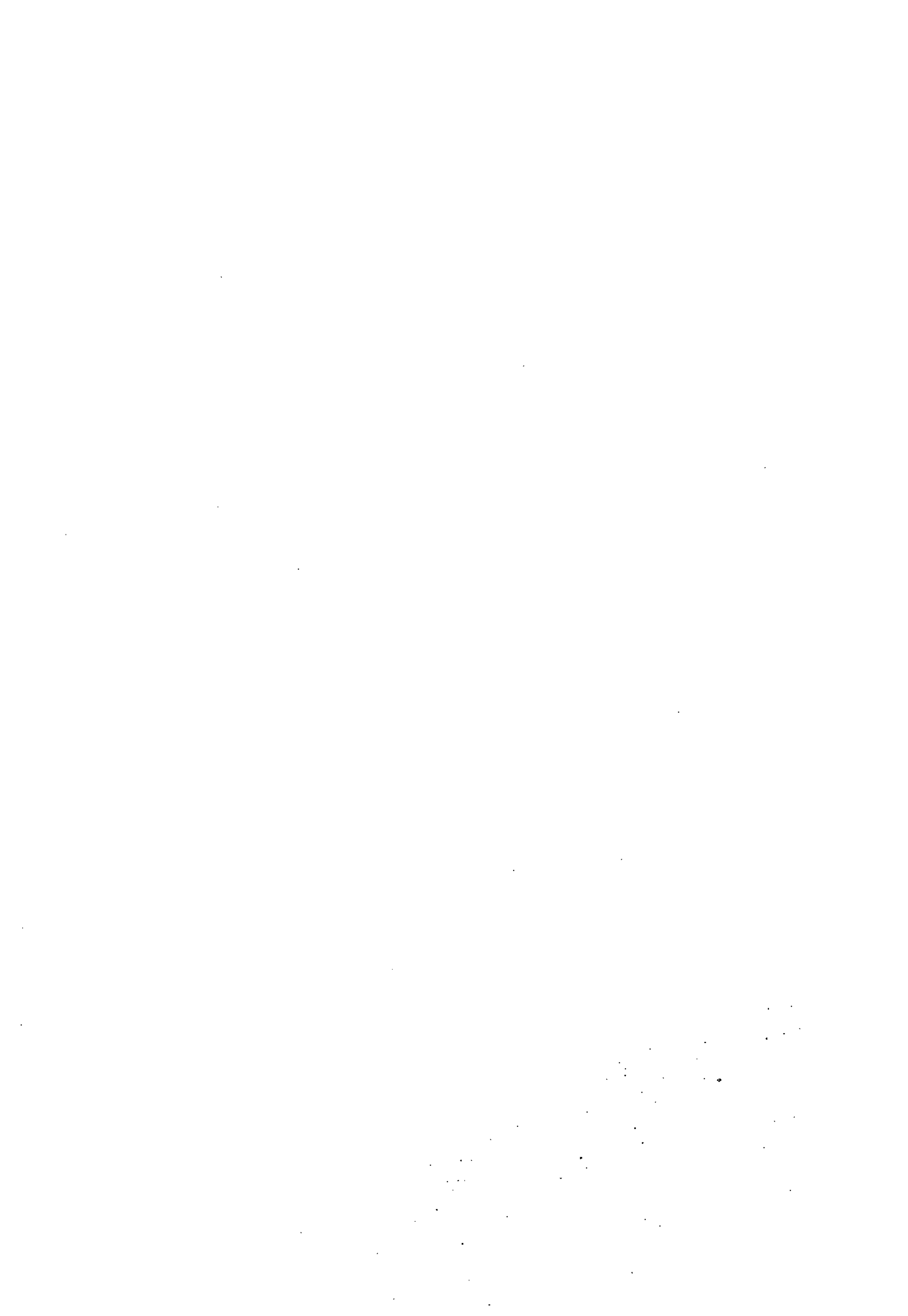
للشوكانى ط دار التراث بدون

١٦٥- وجيزة فى علم الرجال

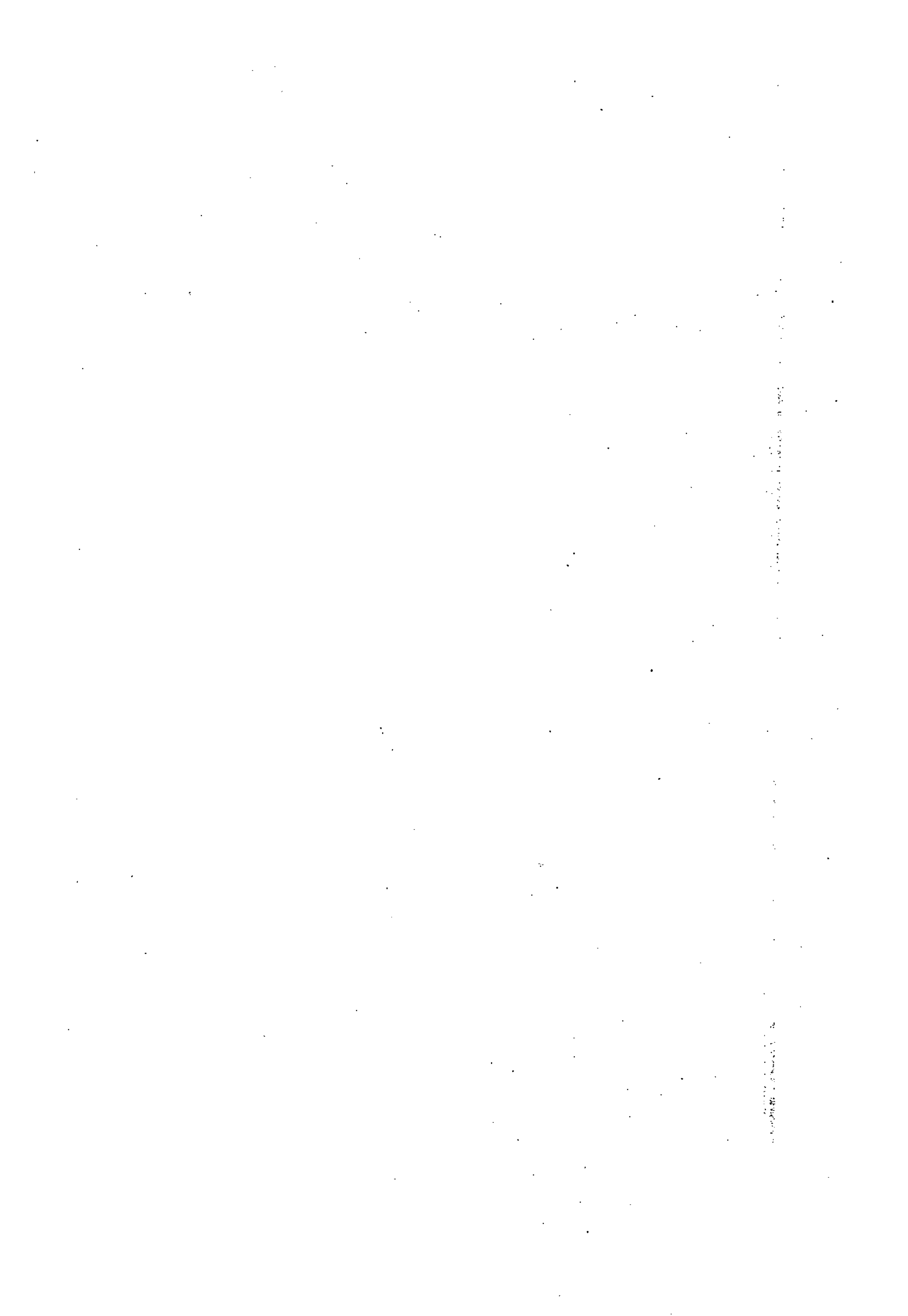
تأليف الشيخ الميرزا أبو الحسن المشكينى تحقيق زهير الأعرجى ط مؤسسة الأعلمى بيروت الأولى ١٤١١- ١٩٩١

١٦٦- وفيات الأعيان وأبناء الزمان

لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد خلكان تحقيق د/ إحسان عباس ط دار صادر بيروت بدون



الفهرس العام



الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة